











الحكومة المصرية

نظارة الداخلية

# القوانين الادارية والجنائية

مجموعة

القوانين واللوائح الجارية العمل بها فيما يتعلق بنظارة الداخلية

الكتاب الاول

في النظام الملكي والجنائى وقانون العقوبات



الطبعة الثالثة

المطبعة الاميرية بالقاهرة  
سنة ١٩١٤



(١) فهرس الأبواب والفصول

| صفحة | أحكام نظامية  |
|------|---|
| ٣    | القانون النظامي .....                                       |
| ٥٧   | قانون الانتخاب .....  |
|      | الجزء الأول   |
|      | الادارة الداخلية  |
| ٧٣   | الباب الأول - في النظام الإداري .....                       |
| ٧٧   | الباب الثاني - السلطات الإدارية في الأقاليم .....           |
| ٨٣   | الباب الثالث - في المستخدمين .....                          |
| ٨٣   | الفصل الأول - في انتخاب المستخدمين .....                    |
| ٨٣   | الفرع الأول - في المستخدمين المملكين .....                  |
| ٨٤   | » الثاني - في مستخدمي البوليس .....                         |
| ٩٣   | الفصل الثاني - في التأديب .....                             |
| ٩٣   | الفرع الأول - في الأحكام التأديبية العمومية .....           |
| ١٠٢  | » الثاني - في مجالس التأديب .....                           |
| ١٠٤  | » الثالث - في الحقوق التأديبية المخولة للسلطة المحلية ..... |
| ١٠٤  | الفصل الثالث - في الانتقال .....                            |
| ١٠٧  | » الرابع - في الاجازات .....                                |
| ١٠٨  | » الخامس - في المعاشات .....                                |
| ١١٣  | » السادس - في المكاتبات .....                               |
| ١١٥  | » السابع - في الرتب والنياشين .....                         |
| ١١٧  | الباب الرابع - في عهد ومشايخ البلاد .....                   |
| ١٥٤  | » الخامس - في خفراء البلاد .....                            |

|     |       |  |
|-----|-------|--|
| ١٥٩ | ..... | الباب السادس — في عمد ومشايخ قبائل العربان             |
| ١٧٣ | ..... | » السباع — في البلديات.....                            |
| ١٧٣ | ..... | الفصل الأول — في بلدية الاسكندرية.....                 |
| ١٧٣ | ..... | الفرع الاول — في القومسيون البلدى.....                 |
| ٢٠٩ | ..... | » الثانى — في المأمورية البلدية.....                   |
| ٢٤٨ | ..... | الفصل الثانى — في القومسيونات البلدية فى الأقاليم..... |
| ٢٤٨ | ..... | الفرع الاول — فى قومسيون بلدى المنصورة.....            |
| ٢٧٤ | ..... | » الثانى — » » مدينة الفيوم.....                       |
| ٢٩٤ | ..... | » الثالث — » » طنطا.....                               |
| ٣١٥ | ..... | » الرابع — » » الزقازيق.....                           |
| ٣٣٦ | ..... | » الخامس — » » دمنهور.....                             |
| ٣٥٦ | ..... | » السادس — » » بنى سويف.....                           |
| ٣٧٦ | ..... | » السابع — » » المحلة الكبرى.....                      |
| ٣٩٨ | ..... | » الثامن — » » بورسعيد.....                            |
| ٤٢٠ | ..... | » التاسع — » » المنيا.....                             |
| ٤٣٤ | ..... | » العاشر — » » ميت غمر.....                            |
| ٤٤٨ | ..... | » الحادى عشر — » » كفر الزيات.....                     |
| ٤٦١ | ..... | » الثانى عشر — » » زفتى.....                           |
| ٤٨٢ | ..... | » الثالث عشر — » » حلوان.....                          |
| ٤٩٥ | ..... | الفصل الثالث — فى القومسيونات المحلية.....             |
| ٥٠٧ | ..... | الباب الثامن — فى المجالس الادارية الدينية.....        |
| ٥٠٧ | ..... | الفصل الاول — فى الطوائف الملية.....                   |
| ٥٢٩ | ..... | » الثانى — فى مشايخ الطرق.....                         |
| ٥٣٢ | ..... | » الثالث — فى المعاهد الدينية العلمية الاسلامية.....   |

| صفحة | الجزء الثاني   |
|------|--|
|      | في المحاكم الجنائية  |
| ٥٧٣  | الباب الأول - في النظام القضائي في مواد العقوبات   |
| ٥٧٣  | الفصل الأول - في محاكم الجنايات الأهلية  |
| ٥٧٣  | الفرع الأول - في المحاكم الابتدائية والمحاكم الجزئية ومحكمي الاستئناف والتقض والأبرام              |
| ٥٧٦  | » الثاني - في المحاكم المخصوصة في مواد الجنح والمخالفات  |
| ٥٧٩  | » الثالث - في محاكم المراكز  |
| ٥٨٥  | » الرابع - » الجنايات  |
| ٥٩٨  | » الخامس - » الاخطا  |
| ٦٠٤  | الفصل الثاني - في محاكم الجنايات المختلطة  |
| ٦١٣  | » الثالث - في المحاكم المخصوصة في مواد الجنايات  |
| ٦١٣  | الفرع الأول - في مجلس سنوه   |
| ٦١٥  | » الثاني - في محاكم منع تجارة الرقيق   |
| ٦١٨  | » الثالث - في المحكمة المخصوصة للحكم فيما يقع من الاهالي من التعتدي على عساكر أو ضباط جيش الاحتلال |
| ٦١٩  | » الرابع - في محاكم ضبط وربط الصحراء الشرقية   |
| ٦٢١  | » الخامس - شبه جزيرة سيناء   |
| ٦٢٩  | الفصل الرابع - في النيابة العمومية الأهلية   |
| ٦٤١  | الباب الثاني - في الاجراءات القضائية في المواد الجنائية  |
| ٦٤١  | الفصل الأول - في المتهمين من الاهالي والضبطية القضائية والتحقيق الابتدائي                          |

|                |  |
|----------------|--|
| ٦٥٤            | ... .. الفصل الثاني - في المتهمين الأجانب                                  |
| ٦٥٤            | ... .. الفرع الأول - في إجراءات البوليس                                    |
| ٦٦٠            | » الثاني - إقامة التفصيلات للدعوى العمومية                                 |
| ٦٦٦            | » الثالث - في الإجراءات المتبعة أمام المحاكم المصرية المختلطة              |
| -----          |  |
| الجزء الثالث   |  |
| قانون العقوبات |  |
| ٦٧٧            | ... .. الباب الفرد - في العقوبات القضائية                                  |
| ٦٧٧            | ... .. الفصل الأول - الجرائم الاعتيادية التي تقع من الأهالي (المخالفات)    |
| ٦٨٥            | » الثاني - في الجرائم التي تقع من الأجانب                                  |
| ٦٨٥            | ... .. الفرع الأول - في الجنايات والجناح الخصوصية المتعلقة بالقضاء المختلط |
| ٦٩١            | » الثاني - في المخالفات  |
| ٦٩٥            | ... .. الفهرس التاريخي   |

## مقدمة الكتاب

هذه هي الطبعة الثالثة لمجموعة القوانين الادارية والجنائية لنظارة الداخلية .  
وهي تحتوى جميع النصوص القانونية المعمول بها لغاية طبعتها

وقد اتبع في ترتيب موادها الترتيب الذى اتبع في الطبعة الثانية وأضيف باب  
بمناوات « المجالس الادارية الدينية » ولم يدرج فيها قانون الخفر لانعدام النية  
على تعديله . ولما منسبة طبع النسخة العربية بعد طبع النسخة الافرنسية فقد  
أضيف اليها جميع القوانين والوائح التى صدرت بعد طبع النسخة الاولى .  
وهذا هو السبب في وجود اختلاف طفيف في نمر المواد بين النسخة العربية  
والنسخة الافرنسية .

والأمل من النظارات والمصالح التى أدرجت بعض قوانينها ولوائحها في هذه  
المجموعة أن تخطر نظارة الداخلية ( ادارة عموم الأمن العام ) عن كل نقص  
أو خطأ يظهر لها فيها لاصلاحه .





## مجموعة القوانين الادارية والجنائية لنظارة الداخلية

-----  
الكتاب الاول



# أحكام نظامية

( ١ )

القانون النظامي

الخاص بتشكيل وتأليف واختصاصات مجالس المديريات

ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية

الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣

والمعدل بالأوامر العالية الصادرة في ٣ مارس و ٥ يولي

و ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩

## الباب الاول

مادة ١ - يتشكل

أولا - مجالس مديريات في كل مديرية مجلس

ثانيا - مجلس شورى القوانين

ثالثا - جمعية عمومية

رابعا - مجلس شورى الحكومة (١)

(١) مجلس شورى الحكومة الذي تشكل كذلك بمقتضى هذا القانون والامر العالي الصادر

في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣ لم يجتمع قط لانه أوقف عمله بعد مضي بضعة أشهر طبقا للامر العالي

الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٨٨٤

الباب الثاني

مجالس المديرية

المعدل بالقانون نمرة ٢٢ الصادر في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩

في اختصاص مجالس المديرية

مادة ٢ - (١) لمجلس المديرية أن يقرر رسوما مؤقتة في المديرية لصرفها في منافع عمومية ومنها التعليم

وللمجلس أن يستعمل تلك الرسوم بأكلها للتعليم وقراره في وضع الرسوم وفي تخصيصها يكون قطعيا ويصدر به الأمر العالي مادام لا يتجاوز الخمسة في المائة من مجموع الضرائب في المديرية

فاذا قرر أكثر من ذلك لا يكون قراره قطعيا فيما زاد عن الخمسة في المائة إلا بعد تصديق الحكومة على الزيادة وصدر الأمر العالي

وتنتج في تحصيل وحفظ وصرف تلك الرسوم القواعد المتبعة في الأموال الأميرية وله أن يراقب استعمال مالم يباشره صرفه من تلك الرسوم طبقا لنصوص هذا القانون أو أى قانون آخر

(ب) لا يجوز بدون ترخيص خصوصي من ناظر الداخلية أن يصرف مبلغ من الأموال التي للمجلس صرفها مباشرة إلا إذا كان داخلا في الميزانية السنوية التي يقررها المجلس بموافقة الناظر المشار اليه لمدة اثني عشر شهرا ابتداء من أول يناير من كل سنة

(ج) لنظارة المالية أن تفتش وتراجع حسابات مجالس المديرية

(د) للمجلس أن يطلب بواسطة الرئيس من المصالح الأميرية بالمديرية كل ما يحتاج اليه من البيانات والمعلومات المتعلقة بالأعمال التي من اختصاص المجلس النظر فيها

مادة ٣ - فيما عدا الاختصاصات المقررة للمجلس بنص صريح في هذا القانون أو في أى قانون آخر يجوز للمدير و لكل ناظر أن يستشير المجلس في كل مسألة يرى أخذ رأيها فيها

## أحكام نظامية

والجلس أن يبدى من نفسه للدير ولكل ناظر بواسطته وكذلك لمجلس النظار مجالس المديريات  
رغبات فيما يتعلق بمحاجات المديرية العمومية وعلى الأخص في شؤون الزراعة  
والزى وطرق المواصلات والأمن العام والصحة العمومية والتعليم  
ومع ذلك :

- (أ) يخرج من اختصاص مجلس المديرية جميع المسائل التى تختص بها  
المجالس المحلية أو المجالس المحلية المخططة الموجودة فى المديرية  
(ب) ولا يجوز للجلس أن يبحث فى تعيين موظفى الحكومة أو قهلم ولا  
فى تأديهم أو رقتهم

مادة ٤ - أولاً - رأى المجلس مقدماً لازم فى المشروعات الآتية

- (١) تغيير حدود المديرية  
(٢) إنشاء أو إلغاء مجلس محلى فى دائرة اختصاص المديرية  
(٣) إنشاء المدارس والمستشفيات الاميرية أو نقلها أو ابطالها وكذلك  
الجبايات العمومية  
(٤) مشترى أو بيع أو ابدال أو إنشاء أو ترميم المباني والاملاك الاميرية  
فى المديرية أو تغيير استعمالها  
(٥) سريان قانون على بندر أو قرية فى المديرية أو ابطال ذلك  
(٦) اصدار قرار ببيان كيفية سريان قانون على بندر أو قرية فى المديرية  
(٧) تغيير دوائر الاختصاص الادارية والقضائية فى المديرية  
(٨) تغيير حدود البنادر أو القرى أو إنشاء قرى جديدة أو إلغاء قرى موجودة  
فى المديرية

(٩) إنشاء ميكل حديد زراعية فى المديرية وتعيين اتجاهاتها

(١٠) اعطاء الامتيازات لشركات أو لأفراد بالمديرية

ثانياً - يجب الحصول على موافقة المجلس على المشروعات الآتية قبل تنفيذها :

مجالس التبريات

(أ) إصدار المدير لألحقة عملية تسرى على المديرية كلها أو على قسم منها أو على بنادر أو قرى فيها أو تعديل أو إلغاء لألحقة خاصة بالمديرية

(ب) سريان قرار أو لألحقة على بندر أو قرية أو إبطال ذلك

(ج) إصدار قرار ببيان كيفية سريان قرار أو لألحقة على بندر أو قرية في المديرية ولا يسرى حكم الفقرات أ و ب و ج من هذه المادة على القرارات واللوائح الوقتية التي تصدر أو يؤمر بسريانها في حالة وباء أو في غيرها من الأحوال المستعجلة

وعلى المدير أن يخطر المجلس بالأسباب التي دعت لذلك في أول انعقاده

ولا يسرى حكم هذه الفقرات أيضا على المسائل التي تكون من اختصاص مجلس على أو مجلس على مختلط في المديرية وكذلك الإجراءات المأمور بها في قانون صادر بعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

مادة ٥ - تعرض جداول نظارة الاشغال العمومية السنوية المتعلقة بالمديرية في المسائل الآتية على مجلس المديرية لأخذ رأيه فيها

(أ) إنشاء الترع والمصارف العمومية

(ب) تطهير الترع والمصارف العمومية

فإذا بدأ نظارة الاشغال العمومية ما يدعواها للتعديل فيما رآه المجلس وجب عليها أن تأخذ رأى مجلس المديرية في هذا التعديل

(ج) مناوبات الرى مدة انخفاض النيل

ومع ذلك فإن عرض جداول المناوبات على المجلس لا يخل بما لنظارة الاشغال العمومية وأمورها من حق تعديل المناوبات في الأحوال المستعجلة بدون أخذ رأى المجلس مقدما فيها - وفي حالة التعديل المذكور يجب إخبار المجلس بالأسباب التي دعت الى ذلك في أول انعقاده

## أحكام نظامية

٧

مادة ٦ - لا يقام بعد تاريخ العمل بهذا القانون مولد أو سوق في أى جهة مجالس المديرية من جهات المديرية لم تجر المادة باقائه فيها إلا بعد الترخيص به من المديرية بموافقة رأى مجلس المديرية

ويطّل المدير بالطرق الادارية كل مولد أو سوق يقام مخالفا لحكم هذه المادة ومع ذلك

(أ) لا يسرى حكم هذه المادة على الاسواق التى تمام بناء على امتياز منح قبل العمل بهذا القانون

(ب) ولا يجوز بمقتضاها اعطاء رخصة على ما يخالف شروط امتياز منح قبل ذلك التاريخ

(ج) والرخصة المعطاة طبقا لحكمها لا تمنى من وجوب مراعاة اللوائح الصحية وغيرها المتعلقة بالموالد والاسواق

مادة ٧ - (أ) يقرر مجلس المديرية بمصادقة نظارة الداخلية عدد الخفراء اللازمين لكل بندر أو قرية في المديرية ماعدا البتادر والقرى التى بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة وكذلك يعين بيان درجاتهم

(ب) يقرر المجلس كذلك مراتب الخفراء بمراعاة معدل الاجور الحسارية فى أنحاء المديرية

(ج) واذا لم يقرر المجلس قبل أول يناير من كل سنة اجراء تغيير فى عدد خفراء بندر أو قرية أو فى مراتبهم يبقى ذلك كما كان فى السنة الماضية

ومع ذلك يجوز لساخر الداخلية بعد أخذ رأى المجلس أن يزيد عدد خفراء أى بندر أو قرية اذا رأى أن حالة الأمن العام تقتضى ذلك

(د) تعين فى كل سنة لجنة من المجلس لفصل فصلا نهائيا فى الشكوى من توزيع رسوم الخفر على المنازل فى البتادر أو القرى التى ليس بها مجالس محلية أو مجالس محلية مختلطة

مادة ٨ - أولا - يختص مجلس المديرية فى مسائل العزب بما يأتى :

مجالس المديرية (١) لا تنشأ عزبة في المديرية الا بعد الترخيص بذلك من المديرية بموافقة رأى المجلس وبراى المجلس مساحة الاطيان التي يمتلكها طالب الرخصة في الجهة المراد انشاء العزبة فيها وعدد أشخاص المشتغلين بزراعتها والمسافة بين هذه الاطيان وبين قرية أو مكان آخر يتيسر فيه السكنى وامكان اتخاذ الوسائل الكافية لحراسة العزبة بنير مصاريف باهظة

ويجب أن يرفق بطلب الترخيص بانشاء عزبة رسم الموقع المراد انشاؤها فيه ورسم مبانها وكافة البيانات اللازمة ليتمكن المجلس من اصدار قراره طبقا لأحكام هذه المادة .

(ب) للمجلس في جميع الاحوال أن يقرر هدم عزبة ولو كان مرخصا بها اذا صارت ملجأ للنوى السيرة السيئة أو مأوى للاشقياء .

(ج) للمجلس أن يقرر هدم كل عزبة أنشئت بدون رخصة قبل العمل بهذا القانون أو بعده اذا تمسرت حراستها أو اقتضت تلك الحراسة مصاريف باهظة وذلك نظرا لعدد سكانها وحالة معيشتهم ومع ذلك :

(١) لا يصدر قرار بالتطبيق للفقرتين ب وج من هذه المادة إلا بعد تكليف مالك العزبة بابداء أقواله للمجلس أو للجنة يشكلها المجلس وبشرط التصديق على ذلك من مجلس النظار

(٢) لا يجوز الترخيص بانشاء عزبة تكون واقعة على مسافة مائة متر بالأقل من جسر النيل أو من جسر ترعة عمومية أو مصرف عموى أو من جبانة أو على مسافة ٣٠٠ متر بالأقل من بركة موجودة بالجهة البحرية من المكان المراد انشاء العزبة فيه أو ٢٠٠ متر من بركة واقعة في جهة أخرى

(٣) يجوز استئناف رفض طلب الرخصة الى ناظر الداخلية

ثانيا - اذا أنشئت عزبة أو شرع في انشاؤها بدون ترخيص من المدير أو من ناظر الداخلية في حالة الاستئناف جاز لجهة الادارة أن تبادر هدمها قبل اتمام بنائها أو في أثناء ستة شهور من اتمامه



ويجوز المدير المدهم بالطرق الادارية وتحصل مصاريف ذلك من مالك مجالس المديرية  
العزبة أو مالك الارض التي كانت العزبة تنشأ فيها طبقا لنصوص الامر العالي  
الرقم ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

مادة ٩ - للجلس زيادة عن ترقية التعليم الأتولى ومنه تعليم الزراعة والصناعات  
اليومية ترقية التعليم بكافة أنواعه ودرجاته في المديرية على الطريقة المينة بعد  
(١) له أن يقرر انشاء أو امتلاك مدارس في المديرية واتخاذ مايلزم لادارتها  
وله كل السلطة التي تجب لذلك

(ب) له أن يدير مدارس غير التي أنشئت أو صار امتلاكها على وجه ماتقدم  
بشرط أن يكون تخصيص بنائها مكفولا على الدوام للتعليم وأن يشمل عقد  
تمويلها الى المجلس على الشروط التي تضمن له ادارتها الفعلية

(ج) للجلس طلبا لتوحيد سير العمل في جميع أنحاء المديرية أن يضع لوائح  
وبرامجات لسير المدارس على اختلاف درجاتها غير المدارس التي أنشئت  
أو صار امتلاكها وغير التي تدار طبقا للفقرة السابقة وأن يمنح عنوات (مدرسة  
معترف بها) التي تسير على مقتضى تلك اللوائح ويقبل صاحبها أو من يتولى  
شؤونها ما هو لازم من الشروط لهذه المدارس

(د) له أن يضم اليه أربعة على الأكثر ممن لم العناية خصوصية بأمور التعليم  
في المديرية يحضرون في جلساته حال انعقاده للنظر والفصل في مسائل التعليم  
ويكون رأيهم شوريا ويكونون حتما أعضاء في لجنة التعليم اذا كان ثمت لجنة

ومدة وجود أولئك المختارين في المجلس سنتان الا اذا جدد اختيارهم

(هـ) له أن يشكل من أعضائه أو ممن يعنون بأمر التعليم في المديرية لجانا  
يناط بكل واحدة منها ادارة مدرسة أو أكثر ويحدد اختصاص هذه اللجان

(و) له أن يقبل المال أو العقار الذي يوهب ليستعمل هو أو غلته في شؤون  
التعليم في المديرية بوجه عام أو في جهة معينة منها

مجلس المديرية  
كذلك له أن يقبل الإكتابات التي يخصصها المكتوبون لعمل من الاعمال  
التي اختص بها المجلس في شؤون التعليم ويجب في هذه الحالة استعمال الاموال  
المكتب بها فيما خصصت له

( ز ) على المجلس أن يخصص للتعليم الاولى ومنه تعليم الزراعة والصناعات  
اليديوية سبعين في المائة من مجموع الرسوم التي تخصص للتعليم والثلاثون في المائة  
الباقية تصرف على التعليم الابتدائي وما فوقه

( ح ) على المجلس أن يراعى على قدر الامكان في استعمال السلطة الممنوحة له  
بمقتضى هذه المادة كل لائحة عمومية يصدر بها قانون أو قرار من ناظر المعارف  
العمومية

مادة ١٠ - يجب على المجلس أن يتم بحثه وأن يبدى رأيه في المسائل  
الواجب عرضها عليه بمقتضى نصوص هذا القانون أو القوانين الأخرى في مدة  
لائحة من وقت عرضها عليه فإن أبى ابداء رأيه أو لم يبد رأيا مطلقا في تلك المدة  
جاز لمجلس النظار أن يأمر باجراء العمل بدون انتظار الرأى المذكور

### الباب الثالث

المعدل بالقانون نمرة ٢٢ الصادر في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ :  
في تشكيل مجالس المديرية وفي اجراءاتها

مادة ١١ - تشكل مجالس المديرية كما يأتي

يكون في كل مجلس نائبان عن كل مركز من مراكز المديرية ينتخبهما  
مندوبو الانتخاب عن بلاد ذلك المركز ويجب أن يكون النائبان مقيمين  
في دائرة المركز

ويراعى في تطبيق هذه المادة ما يأتي :

- (١) كل بندر مديرية ذي نظام اداري خاص يعتبر جزءاً من المركز الواقع فيه
- (٢) كل مركز لا يزيد عدد سكانه على عشرين ألفاً وكل قسم اداري غير  
مركز يلحق بأحد المراكز الأخرى بقرار يصدر من ناظر الداخلية بموافقة  
مجلس النظار

ويكون المدير رئيساً لمجلس المديرية فان غاب أو منعه عن العمل مانع نائب  
عنه ويكل المديرية

وتعتبر مجالس المديرية المشكلة كما تحتم أشخاصاً معنوية ويكون المدير نائباً  
عن المجلس بهذه الصفة في استعمال ماله من السلطة وفي أداء ما عليه من الواجبات  
بما يدخل في دائرة اختصاصه

مادة ١٢ - لا يجوز انتخاب أحد مجالس المديرية عالم يكن حائزاً للشروط  
الآتية :

- (١) أن يكون بالغاً من العمر ثلاثين سنة كاملة
- (٢) أن يكون عارفاً القراءة والكتابة

مجالس المديرية

(٣) أن يكون يدفع مدة سنتين الى المديرية مال أطيان بالمركز قدره خمسة وعشرون جنيها مصريا على الأقل في السنة فيما اذا كان حائزا لشهادة الدراسة العالية والا فيكون مقدار ذلك المبلغ خمسين جنيها مصريا على الأقل (١)

(٤) ان يكون اسمه مدرجا في دفتر انتخاب المديرية منذ خمس سنين

(٥) أن لا يكون موظفا في الحكومة أو ضابطا في الجيش العامل ولا يعتبر العمد والمشايخ هنا من موظفي الحكومة

(٦) أن لا يكون عضوا في مجلس مديرية أخرى

مادة ١٣ - ينتخب التائبون عن المراكز في مجالس المديرية لمدة ست سنوات ويخرج أحد نائبي كل مركز بالدور كل ثلاث سنين ويستمر الاعضاء الخارجون في وظائفهم بالمجلس الى أن يتعين بدلهم ويجوز إعادة انتخابهم

مادة ١٤ - يحلف العضو الجديد في مجلس المديرية أمام المدير قبل مباشرة العمل بين الاخلاص للجناب النخديوي والخضوع لقوانين البلاد

مادة ١٥ - يقرر مجلس المديرية فصل كل عضو تخلف عن الحضور مدى ثلاثة أدوار متتابة من أدوار الاجتماع بدون عذر مقبول لدى المجلس ودور الاجتماع هو الجلسة أو الجلسات المتتابة التي يعقدها المجلس بناء على دعوة اجتماع واحدة

مادة ١٦ - تجتمع مجالس المديرية في المواعيد التي تتقرر في لائحة الاجراءات الداخلية فاذا لم تكن لوائح فهي تجتمع كلما دطاها المدير ولدى دعوة المجلس للاجتماع فوق العادة في أى وقت كان وعليه دعوته اذا طلب ذلك كتابة ثلث الاعضاء على الأقل ولا يجوز لاحد غير الاعضاء أن يحضر جلسات المجلس أو لحاته

(١) قيمة مال الاطيان المقرر دفعها بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة الثانية عشرة من القانون النظامي من ينتخب عضوا بمجلس المديرية تخفض الى خمسة جنيها بالنسبة لناي مركز اسوان

يعني نائبا مركز الدر من الشرط المقرر بالفقرة المذكورة أنها (القانون) نمرة ٢ الصادر في ١٢ يناير سنة ١٩١١

الابدعوة منه أو من المدير لقائمة المسائل الحاصلة للبحث فيها لكن لكل ناظر مجالس المديريات تعيين مندوب أو أكثر يحضر جلسات مجلس المديرية أو لجانه عند النظر في أمر يتعلق بأحدى المصالح التابعة لنظاراته ولغزلاء المندوبين حق الاشتراك في المداولات ولا يكون لهم رأى محدود

ويعتبر المدير أو وكيله بالنيابة عنه عضوا في جميع بلجان مجلس المديرية ويرأس كل جلسة يحضرها

لا تكون جلسات المجلس قانونية الا اذا حضرها أكثر من نصف أعضائه وتصدر القرارات بالاغلبية واذا تساوت الآراء فالارحية للجانب الذي فيه الرئيس لناظر الداخلية أن يصدر بموافقة مجلس النظائر لوائح اجراءات عمومية لسير مجالس المديريات (١)

ولكل مجلس مديرية أن يضع لائحة لاجراءاته الداخلية بالتطبيق للوائح العامة ويجب التصديق على تلك اللائحة من ناظر الداخلية

مادة ١٧ - يجوز حل مجلس المديرية في كل وقت بأمر طل يتبين فيه أسباب ذلك وحينئذ يجب اجراء الانتخابات الجديدة في ثلاثة أشهر من تاريخ الحل (٢)

(١) انظر الصفحة ٢٣ من هذا الكتاب

(٢) استثناء من نص المادة ١٣ من الباب الثالث تكون مدة ثاني المراك في مجالس المديريات الذين يضرعون أول مرة طبقا لنصوص هذا القانون أربع سنين ويحصل الاقتراع لتعيين الاعضاء الذين يخرجون في أول دور من أدوار التجديد في آخر السنة الأولى بين الاعضاء الموجودون الآن بمجالس المديريات في وظائفهم حين انتهاء مددم وكذلك الاعضاء المندوبون منهم بمجلس شورى القوانين

ويعتبر كل عضو من أعضاء مجالس المديريات قائما عن المركز الذي هو عليه ولو زاد عددهم عن اثنين في أحد المراكز

مع ذلك فإذا بقى عند التجديد الأول عضوان اشكنا فقط عن أحد المراكز ويجب سقوط أحدهما بالقرعة لاجل انتخاب بدله الا اذا كان عضوا في مجلس شورى القوانين ففي هذه الحالة يسقط العضو الآخر (الاحكام الوقتية المنصوص عنها بالمادتين ٤٣ و ٤٤ من القانون نمرة ٢٢ الصادر في ١٣ سبتمبر

سنة ١٩٠٩

### الباب الرابع في مجلس شورى القوانين

مادة ١٨ - لا يجوز اصدار أى قانون أو أمر يشتمل على لائحة ادارة  
عمومية مالم يتقدم ابتداء الى مجلس شورى القوانين لأخذ رأيه فيه <sup>(١)</sup> وان لم تعول  
الحكومة على رأيه فعليها أن تعلنه بالاسباب التى أوجبت ذلك انما لا يترتب على  
اصلاحه بهذه الاسباب جواز مناقشته فيها

مادة ١٩ - يسوغ لمجلس شورى القوانين أن يطلب من الحكومة تقديم  
مشروعات قوانين أو أوامر عالية متعلقة بالادارة العمومية

مادة ٢٠ - يجوز لكل مصرى أن يقدم لنا عريضة فالعرائض التى تبعث  
الى رئيس مجلس شورى القوانين ينظر فيها المجلس ويحكم برفضها أو قبولها  
والعرائض التى تقبل تحال على فاطر الديوان المختصة به لاجراء مايلزم عنها  
واشعار المجلس بما يتم فى شأنها

مادة ٢١ - كل عريضة تختص بحقوق و منافع شخصية ترفض متى كانت  
من خصائص المحاكم أو لم يسبق تقديمها لجهة الادارة المختصة بها

مادة ٢٢ - ترسل ميزانية ايرادات ومصروفات الحكومة العمومية الى مجلس  
شورى القوانين فى أول شهر ديسمبر من كل سنة وللجلس المذكور أن يبدى آراءه  
ورغباته فى كل من أقسام الميزانية

وتبعث هذه الآراء والرضيات الى فاطر المالية الذى يجب عليه فى حالة رفضها  
أن يبين الاسباب الباعية لذلك انما لا يترتب على بيان هذه الاسباب جواز  
المناقشة فيها.

(١) انظر شرح هذا النص فى الفصل التمهيدى فى الكتاب الثانى

مادة ٢٣ - لا يجوز لمجلس شورى القوانين أن يتناكر أو يبذل رغبة ما في ويركو الاستانة والدين العموى وبالجملة فيما الترت به الحكومة بقانون التصفية أو بمعامهات دولية

مادة ٢٤ - تعتمد الميزانية في جميع الأحوال بمقتضى أمر يصدر من بناء على عرض مجلس النظار قبل اليوم الخامس والعشرين من شهر ديسمبر في كل سنة

مادة ٢٥ - يرسل في كل سنة حساب عموم الادارة المالية عن السنة الماضية التي قفلت حساباتها الى مجلس شورى القوانين لالبناء رأيه أو ملحوظاته فيه ويكون ارساله قبل تقديم الميزانية الجديدة بأربعة شهور على الأقل

مادة ٢٦ - (معتلة بالقانون نمرة ١٨ الصادر في ٥ يوليو سنة ١٩٠٩) يلتم مجلس شورى القوانين في اليوم الخامس عشر من شهر نوفمبر من كل سنة ويكون دور انعقاده لغاية آخر شهر مايو من السنة التالية وفضلا عن ذلك يجوز انعقاده بأمر يصدر من كما دعت الظروف لاجتماعه وعلى كل حال فان أدوار الانقباد العادية أو الغير العادية لا يجوز انفضاضها الا بعد أن يكون المجلس قد أرسل رأيه للحكومة عن جميع المسائل المعروضة عليه

ويكون انحلال مجلس شورى القوانين بأمر يصدر من وفي هذه الحالة تنتخب مجالس المديريات الاعضاء المنلوين المستجدين في الثلاثة شهور التالية لتاريخ الانحلال ويكون انتخابهم طبقا لما هو منصوص في المادة الثانية والثلاثين اما الاعضاء الدائمون فيبقون في وظائفهم في المجلس المستجد طبقا للمادة الحادية والثلاثين

مادة ٢٧ - للنظار الحضور في جلسات مجلس شورى القوانين والاشتراك في مداولاته ويكون لهم فيها رأي شورى ولم أيضا في بعض المسائل أن يستصحبوا كبار الموظفين في نظاراتهم أو يستنيبهم عنهم فيها

مادة ٢٨ - على النظار أن يقدموا لمجلس شورى القوانين كافة الايضاحات التي يطلبها منهم متى كان ذلك غير خارج عن حدوده  
مجلس شورى القوانين  
مادة ٢٩ - (معدلة بالقانون نمرة ٣ الصادر في ٣ مارس سنة ١٩٠٩)  
تكون جلسات مجلس شورى القوانين علنية حسب الشروط التي يحددها المجلس في لائحة داخلية يسنها لذلك<sup>(١)</sup>  
ويستمر قبول النظار والذين يستصحبونهم أو ينوبون عنهم في حضور  
الجلسات كما في السابق

### الباب الخامس

في شكل مجلس شورى القوانين

مادة ٣٠ - يؤلف مجلس شورى القوانين من ثلاثين عضوا بما فيهم الرئيس والوكيلان  
وتكون أعضاء هذا المجلس على نوعين أعضاء دائمون وأعضاء مندوبون  
فالدائمون يكونون أربعة عشر ومنهم الرئيس وأحد الوكيلين واثنان عشر عضوا  
والمندوبون ستة عشر ومنهم أحد الوكيلين  
مادة ٣١ - تعيين رئيس مجلس شورى القوانين يكون بأمر يصدر منا أما  
تعيين الوكيلين والأعضاء الدائمين فيكون بأمر منا بناء على عرض مجلس النظار  
وتربط رواتب للرئيس والوكيلين والأعضاء الدائمين ولا يجوز عزلهم من وظائفهم  
الا بأمر يصدر منا بناء على عرض مجلس النظار وبمقتضى قرار يصدر بذلك  
من مجلس شورى القوانين برأى ثلثي أعضائه بالأقل  
وإذا دعى واحد أو أكثر من الأعضاء الدائمين الى منصب النظار فيعين  
البديل من النظار المتغيبين وقتها



مادة ٣٢ - تكون مدة توظيف الأعضاء المنتدوين ست سنوات وتجوز إعادة انتخابهم على الدوام وتعطى لهم مصاريف انتقال

مجلس شورى  
القوانين

وتخصص الستة عشر عضوا المنتدوين يكون على الوجه الآتى

واحد عن القاهرة وواحد عن مدن اسكندرية ودمياط ورشيد والسويس  
وبورسعيد والاسماعيلية والعريش وواحد عن كل مديرية من الأربع عشرة  
مديرية يتخبطه مجلس المديرية نفسها

ويكون انتخاب الأعضاء المنتدوين بالكيفية والشروط المقررة فى قانون الانتخاب  
الصادر فى هذا اليوم ومن ينفصل منهم عن عضوية مجلس المديرية عند تجديد  
الانتخاب بالقرعة فى منتهى الثلاث سنوات ينفصل أيضا عن مجلس شورى  
القوانين ويختب مجلس المديرية أحد أعضائه بدلا عنه

وأحد وكيل مجلس شورى القوانين المعينين بأمر منا يكون من الأعضاء المنتدوين  
مادة ٣٣ - عين رئيس مجلس شورى القوانين العمال اللازمين لتأدية الاشغال

## الباب السادس

### فى الجمعية العمومية

مادة ٣٤ - لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على مقولات أو عقارات  
أو عوائد شخصية فى القطر المصرى الا بعد مباحنة الجمعية العمومية فى ذلك  
وإقرارها عليه

مادة ٣٥ - تستشار الجمعية العمومية عما يأتى :

أولا - عن كل سلفة عمومية

ثانيا - عن إنشاء أو ابطال أى ترعة وائ خط من خطوط السكة  
الحديد ماؤا أيهما فى جملة مديريات

ثالثا - عن فوز عموم أطيان القطر لتقدير درجات أموالها

الجمعية العمومية وعلى الحكومة أن تخطر الجمعية العمومية بالأسباب التي دعمتها لعدم التمويل على ما أبدته جملة من الآراء ولكن لا يقترب على تبليغ هذه الأسباب لها جواز المناقشة فيها

مادة ٣٩ - للجمعية العمومية أن تبدى رأيا في المسائل والمشروعات التي تبعتها إليها الحكومة للبحث فيها ولها أيضا أن تبدى آراءها ورغباتها من هادئ نفسها في سائر المواد المتعلقة بالثروة العمومية أو الأمور الإدارية أو المالية وعلى الحكومة إذا لم تمول على هذه الآراء أو الرغبات أن تخطر الجمعية العمومية بالأسباب التي دعمتها لعدم التمويل عليها إنما لا يقترب على الاخطار بهذه الأسباب جواز المناقشة فيها

مادة ٣٧ - كل قرار تصدره الجمعية العمومية ويكون خارجا عن الحدود المقررة في أمرنا هذا يكون باطلا وغير معمول به

مادة ٣٨ - (معدلة بالقانون نمرة ٣ الصادر في ٣ مارس سنة ١٩٠٩) تكون جلسات الجمعية العمومية علنية حسب الشروط التي تقررها الجمعية في لائحة داخلية تسنها لذلك

مادة ٣٩ - تعقد الجمعية العمومية مرة بالاقبل كل سنتين بأمر يصدر منا ولنا فضا وتعين ميعاد انعقادها التالي ولنا أيضا حلها وفي حالة انحلالها يكون اجراء الانتخابات الجديدة في مسافة ستة أشهر

الجمعية العمومية

## الباب السابع

في تشكيل الجمعية العمومية

مادة ٤٠ - تشكيل الجمعية العمومية :

أولاً - من النظر

ثانياً - من رئيس ووكلي وأعضاء مجلس شورى القوانين

ثالثاً - من الاعيان المنتمين

مادة ٤١ - يكون عدد الاعيان المنتمين ستة وأربعين على الوجه الآتى :

| عدد                   | عدد                          |
|-----------------------|------------------------------|
| ٣ من مديرية البحيرة   | ٤ من المحروسة                |
| ٢ » » القطرانية       | ٣ » أسكندرية                 |
| ٢ » » البحيرة         | ١ » دمياط                    |
| ٢ » » بنى سويف        | ١ » رشيد                     |
| ٢ » » الفيوم          | ١ » السويس وبور سعيد         |
| ٢ » » المنيا          | ١ » العريش والإسماعلية       |
| ٣ » » أسبوط منهم واحد | ٤ » مديرية الغربية منهم واحد |
| لبندر أسبوط           | لبندر طنطا                   |
| ٢ » » جرجا            | ٣ » مديرية المنوفية          |
| ٢ » » أسنا (١)        | ٣ » » الدقهلية منهم واحد     |
| ٢ » » قف              | لبندر المنصورة               |
|                       | ٣ » » الشرقية                |

مادة ٤٢ - مدة توظف الاعيان المنتمين هي ست سنوات وتجوز إطالة

انتخابهم على الدوام وتعطى لهم مصاريف استقلال

الجمعية العمومية ويكون انتخابهم بالكيفية والشروط المقررة في قانون الانتخاب الصادر في هذا اليوم

ولا يجوز انتخاب أحد لأكثر من الأعيان المتدوين مالم يكن بالغاً من العمر ثلاثين سنة كاملة فأكثر عارفاً بالقراءة والكتابة مؤدياً<sup>(١)</sup> منذ خمس سنوات بالأقل في المدينة أو المديرية الناطب عنها ويكره أو مالا مقرر على عقار أو أوطان قدره ألفا قرش سنوياً متدرجاً اسمه منذ خمس سنوات بالأقل في دفتر الانتخاب

مادة ٤٣ - رئيس مجلس شورى القوانين هو نفسه رئيس الجمعية العمومية  
مادة ٤٤ - محاضر جلسات الجمعية العمومية يصير محررها تحت ملاحظة رئيس هذه الجمعية بمعرفة كاتب مجلس شورى القوانين

مادة ٤٥ - على الأعيان المتدوين أن يحلفوا في أول جلسة تعقد وقبل مباشرتهم وظائفهم بين الصداقة لنا والطاعة لقوانين القطر

## الباب الثامن

### في مجلس شورى الحكومة

مادة ٤٦ - تبين كيفية تشكيل مجلس شورى الحكومة ووظائفه في أمر يصدر من أيا بعد<sup>(٢)</sup>

(١) الشرط المقرر في المادة الثانية والاربعين من القانون النظامي الصادر بتاريخ ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ (أول مايو سنة ١٨٨٣) بعدم جواز انتخاب أحد للجمعية العمومية إلا إذا كان مؤدياً منذ خمس سنوات بالأقل مالا قدره ألفا قرش سنوياً لا يسرى على من ينتخبون للجمعية العمومية عن مدن رشيد وديماط وبورسعيد والسويس والاسماعيلية والعريش (المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٨٣)

(٢) أوقف عمل هذا المجلس بالأمر العالي الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٨٨٤ (راجع حاشية صحيفة ١)

مجلس شورى  
الحكومة

## الباب التاسع

### أحكام وقفية

مادة ٤٧ - تنفذ أحكام المواد الثامنة عشرة والرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين من أمرنا هذا من أول مرة يجتمع فيها مجلس شورى القوانين<sup>(١)</sup>

## الباب العاشر

### أحكام عمومية

مادة ٤٨ - (معلقة بالقانون نمرة ٢٢ الصادر في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩) - لا يجوز لمجلس شورى القوانين ولا للجمعية العمومية أن تتناول في أمر إلا إذا كان حاضرا في كل مجلس منها ثلثا أعضائه بالأقل غير محسوب من ضمنهم الاعضاء الفاشون باجازه قانونية وتصدر القرارات بأغلبية الآراء فياعدا الاحوال المقرر فيها وجوب اتحاد آراء ثلثي الأعضاء وإذا تساوت الآراء فرأى الرئيس مخرج ولا يجوز لأحد من الاعضاء أن يستنيب عنه غيره في ابداء رأيه

مادة ٤٩ - (معلقة بالقانون نمرة ٢٢ الصادر في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩) - اذا خلا محل أحد الاعضاء في أحد مجالس المديريات أو في مجلس شورى القوانين أو في الجمعية العمومية يشرع في انتخاب بطله في خلال شهر واحد ولا تستمر مدة توظيف العضو الجديد بالنسبة لمجالس المديريات إلا الى حين انتهاء مدة سلفه وبالنسبة لمجلس الشورى والجمعية العمومية لحين تجديد الانتخابات العمومية

(١) تنص هذه المادة على أحكام وقفية لسنة ١٨٨٣.

أحكام عمومية مادة ٥٠ - (معدلة بالقانون مرة ٢٢ الصادر في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩) - مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية يحرك كل منهما لأئحته الداخلية (١)

مادة ٥١ - لايسرى قانون أو أمر منا (ديكرو) ما لم يوقع عليه رئيس مجلس النظار والنظر الذى يختص بنظارته ذلك القانون أو الامر

مادة ٥٢ - كل خلاف يحدث فى تأويل معنى أحد أحكام أمرنا هذا يناط فصله فصلا قطعيا بلجنة مخصوصة تؤلف من ناظرين من نظار الدواوين يكون أحدهما ناظر الحفانية وله الرئاسة ومن اثنين من أعضاء مجلس شورى القوانين ومن ثلاثة من أعضاء محكمة استئناف القاهرة

مادة ٥٣ - كل ما كان مخالفا لأمرنا هذا من أحكام القوانين والأوامر واللوائح والمعدات يكون لاغيا وغير معمول به

مادة ٥٤ - على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه ويصدر نشره بالكيفية المعتادة وتعليقه فى المدنى وفى بنادر بلاد الوجهين القبلى والبحرى (٢)

(١) انظر الصفحة ٣١ والمصطفة ٤٥ من هذا الكتاب

(٢) أحكام عمومية من القانون مرة ٢٢ سنة ١٩٠٩ المعدل للقانون النظامى :

مادة ٥ - يحذف ذكر مجالس المديرية من المادة ٤٨ من القانون النظامى وتبقى الفقرة الثانية من المادة ٥٠ من القانون المذكور وفى الامر السالى الرقم ٧ فبراير سنة ١٨٨٧ المختص بمجالس المديرية

وفى الامر السالى الصادر فى ١٦ فبراير سنة ١٨٨٨ و ٢٩ يوليو سنة ١٨٩٩ المختص بالميز

مادة ٦ - يتخذ هذا القانون من أول يناير سنة ١٩١٠ ويجوز اصدار اللوائح اللازمة لتنفيذه قبل ابتداء العمل به

مادة ٧ - على نظار حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه

لائحة الاجراءات  
العدوية  
لمجالس المدققات

## قرار نظارة الداخلية

الصادر في أول يناير سنة ١٩١٠

بعد الاطلاع على المادة (١٦) من القانون النظامي (المقتلة بالقانون نمرة ٢٢ الصادر في سنة ١٩٠٩) وبعد موافقة مجلس النظار

### الباب الأول

#### في الجلسات

مادة ١ - تجتمع مجالس المديريات بالكيفية المقررة بالمادة (١٦) من القانون النظامي . ومداولات المجلس خارجا عن اجتماعه القانوني تكون لاجية حتما .

مادة ٢ - يجب أن تدرج في جدول أعمال الجلسة كل المسائل التي تعرض على المجلس للداوله فيها .

يرفق بدعوة الحضور جدول بيانات الاعمال المقترضى نظرها ويرسل الى الاعضاء قبل الميعاد المحدد لانعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل .

ويبلغ جدول الاعمال المذكور للنظارة أيضا .

مادة ٣ - يحتوى جدول الاعمال على ما يأتى :

(١) المسائل التي تدخل في اختصاص المجلس بمقتضى القانون النظامي أو أى قانون آخر .

(٢) المسائل المعروضة على المجلس من النظار أو المدير أو أحد أعضائه .

المضو الذي يرغب أن يدرج مسألة في جدول الاعمال يجب عليه أن يدين طلبه ويقدمه الى الرئيس في الوقت اللائق قبل الجلسة .

لا يجوز للمجلس أن يشتغل بالمسائل الغير واردة في الجدول المذكور الا ما يخص عنه في المادة (١٦) من هذه اللائحة .

لجنة الاجراءات  
العمومية  
لمجالس المديرية

مادة ٤ - يراعى الترتيب الآتى فى تحرير جدول الاعمال :

(١) المسائل المستعجلة بحسب أهمية كل منها .

(٢) المسائل المؤجلة بحسب تواريخ تأجيلها .

(٣) المسائل المعروضة على المجلس لأول مرة بحسب ترتيب نمرها

فى الجدول العمومى المنصوص عنه فى المادة (٣٣)

مادة ٥ - تعتبر المسائل الآتية مستعجلة :

(أ) جدول المناوبات

(ب) المسائل الخاصة بنظام الخفراء

(ج) الاحتياطات اللازمة ضد الوبئة وأمراض الحيوانات

(د) الميزانية السنوية

وعلى العموم كل المسائل التى تلقت إليها النظارة صاحبة الشأن المجلس بأنها

مستعجلة رغبة فى ضرورة نهيها قبل الميعاد الذى يمين لها

مادة ٦ - أعضاء المجلس الذين يتخلفون عن الحضور فى إحدى الجلسات

يجب عليهم أن يبدوا عذرهم للرئيس قبل الجلسة .

والمجلس أن يقرر قبول أو رفض الاعتذار الذى أبدته وبالأخص لفرض تطبيق

أحكام المادة (١٥) من القانون النظامى

مادة ٧ - إذا لم تنظر المسائل المعروضة على المجلس كلها فتؤجل الجلسة الى

أقرب ميعاد ممكن بدون احتياج الى دعوة جديدة للاجتماع .

مادة ٨ - بعد انتهاء المجلس من البحث فى المسائل الواردة فى جدول الاعمال

عند افتتاح دور اجتماعه والمسائل التى تكون قدمت فى أثناءه بصيغة قانونية يعلن

الرئيس انتهاء دور الاجتماع .



لائحة الاجراءات  
المعموية للمجالس  
المدريات

مادة ٩ - في ظرف ٤٨ ساعة من وقت انتهاء كل جلسة ترسل الى نظارة الداخلية خلاصة المداولات التي حصلت فيها .  
أما محاضر الجلسات فتبلغ لنظارة الداخلية في ظرف ثمانية أيام من تاريخ التصديق عليها من المجلس .

## الباب الثاني

في الاحكام الواجب العمل بموجبها في حالة عدم وجود أحكام خاصة باللوائح

مادة ١٠ - تفتح الجلسات في الساعة المحددة للاجتماع وعند تكامل العدد القانوني للجلس .

إذا لم يتكامل هذا العدد بعد مضي نصف ساعة من الميعاد المحدد للاجتماع فتؤجل الجلسة ليومين على الأقل أو ثمانية أيام على الأكثر ويُدعى الاعضاء الذين غابوا للحضور في الاجتماع الجديد .

مداولات المجلس في اجتماعه الجديد في المسائل الواردة بم جدول الاعمال بشأن ما عرض عليه من مسائل الجلسة التي أجلت تكون صحيحة مهما بلغ عدد الاعضاء الحاضرين

مادة ١١ - يقوم الرئيس بنظام الجلسة .

مادة ١٢ - عند افتتاح الجلسة يتلو السكرتير محضر الجلسة السابقة ويجوز لاعضاء المجلس أن يطلبوا اثبات ملاحظاتهم في المحضر المذكور .

ويحيط الرئيس علم المجلس بالمكتبات الواردة من النظارات منذ الجلسة الاخيرة وبالتفراغات والافادات والعرائض المختصة بالمجلس .

المصروفات التي صرفت من الرسوم المؤقتة التي قررها المجلس تبلغ اليه بالتفصيل في المواعيد التي يحددها .

لائحة الإجراء  
المعممة لمجلس  
المدىبات

مادة ١٣ - لا يجوز لأى عضو أن يتكلم الا باذن من الرئيس  
يسمى الاذن لطالبي التكلم الأول فالاول ولكن يقتسم العضو الذى لم يتكلم  
في الموضوع الذى تحت المناقشة على العضو الذى سبق له التكلم في الموضوع ذاته  
مادة ١٤ - لا يجوز قطع الكلام على من يتكلم الا للرئيس في الاحوال  
الآتية فقط :

(١) اذا خالف المتكلم حكما من أحكام اللائحة

(٢) اذا خرج من حد اللياقة

(٣) اذا خرج عن الموضوع

مق نبه الى المحافظة على النظام مرتين ولم يخضع للرئيس أن يتمتع عن التكلم  
في تلك الجلسة بعد أخذ رأى المجلس في ذلك .

مادة ١٥ - الأعضاء الذين يرغبون ادخال تعديلات على أى مشروع  
أو اقتراح معروض على المجلس يجب عليهم تدوينها

مادة ١٦ - يجب على كل عضو يريد تقديم اقتراح في أثناء الجلسة أن يدونه  
ويقدمه للرئيس وبعد تلاوته على المجلس يجوز للقتراح أن يذكر الأسباب المؤيدة  
لرأيه فإذا وافق على الاقتراح ثلاثة من الاعضاء يدرج في جدول أعمال احدى  
الجلسات المقبلة الا اذا رأى المجلس المناقشة فيه حالا .

مادة ١٧ - يسوغ لكل عضو أن يوجه أسئلة للرئيس في المسائل التي من  
اختصاص المجلس ويحرم مرير السؤال الى الرئيس قبل توجيهه بيوم على الاقل  
اخطارا يتضمن نص السؤال

ولن وجه السؤال أن يذكر الاسباب التي دعت اليه بعد أن يحيط الرئيس  
هيئة المجلس بالمكتبات وغيرها المنصوص عنها في المادة (١٢)  
يجوز للرئيس أن يرسل الجواب على السؤال للجلسة المقبلة .

مادة ١٨ - يجوز للرئيس إيقاف الجلسات من تلقاء نفسه أو بسد أخذ لائحة الأبرياء  
رأى المجلس  
السوية فبالن  
الديرات

ولا تزيد مدة الإيقاف عن ربع ساعة

مادة ١٩ - يأمر الرئيس بأخذ الآراء عند قفل باب المناقشة كلما طلب ذلك عضوان

مادة ٢٠ - كل ما يتعلق بالنظام وبمراعاة أحكام اللائحة والسؤال الأولي وطلب التأجيل والتعديلات المراد إدخالها على أى مشروع أو اقتراح تحصل المناقشة فيه وتؤخذ منه الآراء قبل المسألة الأصلية

مادة ٢١ - يجوز للمجلس أن يقرر أن تكون المناقشة وابداء الآراء على مجموع المشروع أولاً ثم مادة فساد

مادة ٢٢ - يجب تدوين الاسئلة المطلوب الاقتراح عليها بكيفية يسهل معها اعطاء الرأى بلفظ نم أولاً

مادة ٢٣ - اعطاء الرأى يكون شفها أو برفع اليد والرئيس يكون آخر من يعطى رأيه

ومع ذلك تؤخذ الآراء سرا بكتابة كل عضو رأيه في ورقة في الاقتضات وكلما كانت المداولة تختص بأشخاص أو اذا طلب ذلك ثلاثة من الاعضاء

مادة ٢٤ - يجب على أعضاء المجلس وأعضاء اللجان أن يتجنبوا المداولة في المسائل التي لم فيها أى صالح شخصى

مادة ٢٥ - يجب تحرير محضر لجلسات المجلس

يحتوى المحضر على ما يأتى :

(١) أسماء الاعضاء الذين حضروا الجلسة وتذكر أسماء الأعضاء الذين  
ينصرفون من الجلسة في أثناء انعقادها

لائحة الاجراءات  
المعممة لمجلس  
المدريات

- (٢) أسماء من غابوا واعتذروا وسبب عذرهم ومن غابوا ولم يقدموا أعذارا  
(٣) أسماء من حضروا الجلسة غير أعضائها طبقا لنصوص المادتين ٩ و ١٦  
من القانون النظامي  
(٤) ان الاحكام المنصوص عنها بالمادة ١٢ من هذه اللائحة قد روعيت  
بتمامها  
(٥) أسماء الاعضاء الملحقين للقرار في كل الاحوال التي يقدم فيها تقرير  
ونص نتيجة الرأي الموضح بالتقرير .  
(٦) خلاصة المناقشات ونص القرارات وذكر عدد الاصوات بالموافقة  
أو المعارضة أو الامتناع عن ابداء الرأي  
(٧) تأجيل الجلسة مع استمرار المناقشة ليوم آخر  
عند ما يحلف الاعضاء الجدد اليمين المنصوص عنها بالمادة ١٤ من القانون  
النظامي يذكر ذلك في المحضر أيضا  
يوقع على المحضر من الرئيس والسكترير .

## الباب الثالث

### في الجانب

- مادة ٢٦ - يقرر المجلس تشكيل اللجنة المنوّه عنها في المادة ٧ من القانون  
النظامي للفصل فصلا نهائيا في الشكوى من توزيع رسوم الخضر على المنازل  
مادة ٢٧ - للمجلس أن يقرر أيضا تشكيل الجانب المنوّه عنها في القانون  
النظامي أو أي لجان أخرى يقرأ أي له انشاؤها سواء كانت مأموريتها مستديمة  
أو لدراس مسائل معينة أو لاجراء تحقيقات .  
مادة ٢٨ - يراعى المجلس عند تشكيل الجانب انتخاب نواب للاعضاء  
الاصليين ينوبون عنهم في حال غيابهم أو حصول عذر لهم

## الباب الرابع

### في الاعمال المتنوعة

مادة ٢٩ - قرارات المجلس الخاصة بالرسوم المؤقتة يجب أن ترسل لنظارة المالية بواسطة نظارة الداخلية مشفوعة بالكشوف والاوراق اللازمة لتمكين النظارة من تقدير الرسوم بوجه التقريب .

مادة ٣٠ - فيما يختص بالامور المالية وبالأخص عملية الحسابات وبمحضير الميزانية تراعى مجالس المديريات التعليمات العمومية التي تصدر من نظارة المالية وتبلغ اليها بواسطة نظارة الداخلية

لا تمنح أى مكافأة لمستخدمى المديرية من أموال المجلس إلا بمقتضى قرار خاص من نظارة الداخلية بعد موافقة مجلس النظار

مادة ٣١ - قرارات المجلس الخاصة بعدد ودرجات الخفراء تؤخذ بالكشوف التي تقدم اليه من نسختين .

وكذلك القرارات الخاصة بتقدير أجر الخفر

مادة ٣٢ - رأى المجلس بالموافقة على بناء عزبة يجوز أن يكون معلقا على اتباع بعض الشروط التي تذكر في الترخيص المعطى من المديرية

إذا دعى صاحب العزبة المطلوب هدمها لابتداء أقواله ولم يحضر أمام المجلس او اللجنة المعنية لتلك فينظر الطلب في غيابه بعد التحقق من صحة اعلانه .

رأى المجلس بعدم الترخيص بالعزبة وكذلك قراره بالهدم يجب أن يكونا مؤيدين بالاسباب ومشفوعين بالبيانات المعززة لها لتمكين نظارة الداخلية عند الاستئناف من النظر في أمر عدم الترخيص ولتتمكن المجلس النظار من تقدير قيمة قرار الهدم .

مادة ٣٣ - يعمل جدول تنفيذ فيه بفترة متسلسلة كل المسائل المعروضة على  
المجلس سواء كانت لاستصدار قرار منه أو لابتداء رأيه فيها

لجنة الأبحاث  
المصنوعة للمجلس  
المديريات

المسائل المعروضة على المجلس بمكتبات يجب أن تهيد بحسب تاريخ ورود  
الافادة أو المذكرة المحررة عنها والمسائل المعروضة أثناء انعقاد الجلسة من المدير  
أو أحد الاعضاء يجب أن تهيد في يوم تقديمها للمجلس

مادة ٣٤ - يتبع المجلس التعليمات التي تصدر اليه من نظارة الداخلية بشأن  
مسك الدفاتر والمحركات وانشاء الملفات ودفترخانة المجلس

مادة ٣٥ - تتخابر مجالس المديريات مع النظارات والمصالح بواسطة نظارة  
الداخلية الا فيما يأتي :

(١) المسائل التي اعتادت المديريات أن تتخابر فيها رأسا مع المصالح  
ذات الشأن

(ب) المسائل المستحيلة

وفي الحالة الاخيرة تخطر نظارة الداخلية بدون تأخير عن المكاتب التي تهودلت  
مع النظارة أو المصلحة ذات الشأن

مادة ٣٦ - يكلف المدير أحد عمال المديرية ليكون سكرتيرا للمجلس حتى  
يعين المجلس عمالا مخصوصين يستولون على مرتباتهم من الاموال الموضوعة  
تحت تصرفه ما

اللائحة الداخلية  
لمجلس شورى  
القوانين

## اللائحة الداخلية لمجلس شورى القوانين

الصادرة في ٣ فبراير سنة ١٩١٠ (١)

### الفصل الأول

#### في عقد الجلسات ونظامها

مادة ١ - متى حل ميعاد الجلسة وكان عدد الاعضاء الحاضرين كافيا لعقدها يدعوهم الرئيس الى أخذ محلاتهم بحسب أقدنية كل منهم فيجلس الدائمون على يمينه والمندوبون على يساره

ثم يفتح الرئيس الجلسة ويدير المناقشات ويحافظ على النظام ويعلن انتهاء الجلسة أو امتدادها لميعاد يحدده بعد أخذ رأى المجلس

مادة ٢ - للمجلس قبل انتهاء كل جلسة أن يحدد موعد الجلسة التالية أو يؤخر ذلك للرئيس

وعلى الرئيس أن ينظر الاعضاء الفاشين بميعاد الجلسة المقبلة

وله أن يقرب ميعاد الجلسة الذى حدده المجلس اذا طرأ ما يستوجب ذلك

مادة ٣ - للرئيس أن يحدد يوم وساعة انعقاد الجلسة ويدعو الاعضاء اليها اذا لم يكن المجلس قد حددها من قبل

وتسبل دعوة الحضور قبل ميعاد الجلسة بثلاثة ايام على الاقل ماعدا الحالة المتوّه عنها فى الفقرة الأخيرة من المادة الثانية

فيرفق بالدعوة جدول بيان الاحتمال المقضى نظرها اذا لم يكن سبق بيانها

(١) نشرت فى مطبع الدندرة ٣٣ من الجريدة الرسمية فى ٢٠ مارس سنة ١٩١٠

اللائحة الداخلية  
لمجلس شورى  
القوانين

مادة ٤ - في ابتداء الجلسة تتلى خلاصة محضر الجلسة الماضية المنصوص عنه بالمادة (٥٣) من هذه اللائحة للتصديق عليها

وتشتمل هذه الخلاصة على اسم من عقدت الجلسة تحت رئاسته وعدد من حضرها من الاعضاء وأسماء من اعتذر منهم ومن غاب بغير عذر مع بيان نصوص جميع القرارات التي أصدرها المجلس في تلك الجلسة

مادة ٥ - عقب التصديق على خلاصة محضر الجلسة الماضية يخبر الرئيس المجلس بما ورد له من المكاتبات ثم يأمر بتلاوتها وللمجلس أن يقرر طبعها وتوزيعها كلها أو بعضها

مادة ٦ - لا يتكلم أحد في الجلسة إلا بإذن من الرئاسة ويعطى الاذن بالترتيب الاول فالاول ويكون المتكلم واقفا ويوجه خطابه دائما للرئيس - وهذا ماعدا كلمات الموافقة أو الاستحسان

مادة ٧ - (١) يجب على كل متكلم في الجلسة أن لا يخرج عن الموضوع المطروح للبحث وأن لا يتكلم في الشخصيات وأن لا يتذاكر أو يبدي رغبته فيها هو ممنوع بحكم المادة (٣٣) من القانون النظامي  
(٢) قطع الكلام على المتكلم ممنوع قطعيا

مادة ٨ - للرئيس أن ينه كل من خالف نصا من نصوص المادتين السابقتين الى المحافظة على النظام

مادة ٩ - لا يسوغ الاعتراض على التنبيه الصادر من الرئاسة بالمحافظة على النظام ولكن يجوز لمن وجه اليه أن ينهى عن نفسه ما استوجب عليه التنبيه بعد انتهاء المناقشة في الموضوع الذي نبه لأجله

مادة ١٠ - من نبه الى المحافظة على النظام ثلاث مرات في جلسة واحدة ثم استقر على ما أوجب تنبيهه فالرئيس أن يطلب من المجلس منعه عن التكلم في ذلك اليوم في الموضوع الذي نبه لأجله



و يصدر قرار المجلس في ذلك بما يراه بدون مناقشة في سبب المنع بعد سماع  
أقوال العضو ما لم يكن قد تقي عن نفسه ما استوجب عليه التنبيه طبقا للأادة  
السابقة

فإذا لم يخضع العضو لهذا القرار فالمجلس أن يقرر إخراجَه من القاعة إلى أن  
تتَهِى جلسة ذلك اليوم

مادة ١١ - ليس للرئيس أن يمنع أحدا من التكلم لغير سبب قانوني فإن  
حصل خلاف بين العضو والرئيس وجب على الرئيس أن يأخذ رأي المجلس  
في ذلك

مادة ١٢ - للرئيس أن يلفت الأعضاء إلى المحافظة على النظام بدق الجرس  
فإن لم يسد النظام قام الرئيس واقفا ثم ينهر الأعضاء بأنه سيوقف الجلسة فإذا  
استمروا على مخالفة النظام يقرر الرئيس إيقاف الجلسة مدة ثم يعيدها

فإذا عاد الأعضاء إلى مخالفة النظام يؤجل الرئيس الجلسة إلى موعد آخر

مادة ١٣ - لا يجوز لأحد من الأعضاء أن ينصرف من المجلس حال انعقاد  
الجلسة إلا بإذن من الرئيس

## الفصل الثاني

في المناقشات - وطلب المشروعات - والإيضاحات

مادة ١٤ - بعد تلاوة المكاتبات المنصوص عنها في المادة الخامسة يأمر  
الرئيس بتلاوة جدول الأعمال وله أن يقدم عند المناقشة بعض المشروعات  
عن البعض الآخر بسبب أهميتها بعد أخذ رأي المجلس في ذلك

وإذا اشتمل مبحث على جملة مسائل مختلفة فالمجلس أن يقرر تفريقها أو  
تقديم بعضها على البعض الآخر

المادة ١٥ - تكون المناقشة في المشروعات أو الاقتراحات المائدة من  
المجلس شورى القوانين  
المجلس شورى القوانين  
الترتيب الآتى :

يبدأ بتلاوة تقرير اللجنة ثم يتلى المشروع أو الاقتراح مادة فمادة أو فقرة فقرة  
أصلاً وتعديلاً

ويتولى رئيس اللجنة أو من تلذبه إبداء الاسباب المؤيدة لرأيا ثم تحصل  
المناقشة في ذلك وتؤخذ الآراء

مادة ١٦ - يجوز في أثناء المناقشة أن يتكلم العضو في مسألة واحدة  
معروضة على المجلس أكثر من مرة بإبداء أدلة جديدة

مادة ١٧ - إذا رأى أحد الأعضاء غير مآرائه اللجنة في نصوص المشروعات  
أو الاقتراحات فعليه أن يدون نص التعديل الذى يراه ويتلى على المجلس « عند  
المناقشة فيها رأيه اللجنة » ثم يذكر الاسباب المؤيدة لرأيه فينظر المجلس في ذلك  
ويقر ما يراه

مادة ١٨ - على الرئيس قبل أخذ الآراء عن أى موضوع أن يسأل  
الأعضاء عما إذا كان لدى أحدهم رأى لم يبدئه أو دليل جديد لم يقدمه وبعد  
الانتهاء من ذلك يأمر بأخذ الآراء

ولا تجوز المناقشة ولا إبداء رأى جديد أثناء أخذ الآراء مطلقاً

مادة ١٩ - العودة للمناقشة في موضوع أخذت الآراء عنه لا تكون إلا بقرار  
من المجلس

وعلى من يريد العودة للمناقشة بعد انقضاء الجلسة وقبل إبلاغ الموضوع  
للحكومة أن يقدم طلباً بذلك للرئيس مبيناً به الاسباب فيعرضه الرئيس على  
المجلس ليقرر فيه ما يراه

اللائحة الداخلية  
لمجلس شورى  
القوانين

مادة ٢٠ - كل طلب خاص بتقديم مشروعات قوانين أو أوامر عالية متعلقة بالادارة العمومية كنص المادة ١٩ من القانون النظامى يجب أن يقدم للرئيس كتابة مع بيان الاسباب التى دعت اليه فإمر الرئيس بطبعه وتوزيعه على الاعضاء ودرجه فى جدول أعمال الجلسة التالية لتوزيعه وفيما يقرر المجلس ما يراه بشأنه

مادة ٢١ - يسوغ لكل عضو أن يوجه أسئلة للنظار فيما يختص بالمسائل الادارية ذات المصلحة العامة

وبراعى فى ذلك مؤقنا الشروط الآتية :

(أولا) أن يحرم مرشد السؤال الى سكرتير المجلس قبل توجيهه بخمسة أيام اخطارا يتضمن نص السؤال بتمامه

(ثانيا) لرئيس المجلس أن يرفض أو يطلب تعديل أى سؤال يرى فيه مساسا بالشخصيات أو باعثا على التنافر بين العناصر المكونة لمجموع الامة أو غتصبا بالعلاقات والائاقات الدولية

(ثالثا) يجب الوزراء على الأسئلة التى توجه اليهم متى كانت مستوفاة للشرائط المذكورة ولهم مع ذلك أن لا يجيبوا عنها اذا اقتضت المصلحة العامة عدم الاجابة

(رابعا) لا يصح أن يكون جواب الوزير على سؤال العضو موضوعا للنقاشه (خامسا) تدرج الأسئلة والأجوبة فى محاضر المجلس

وهذه الشروط لا تسرى على الايضاحات المنصوص عنها فى المادة ٢٨ من القانون النظامى

### الفصل الثالث

#### في أخذ الآراء

اللائحة الداخلية  
لمجلس شورى  
القوانين

مادة ٢٢ - تؤخذ الآراء على كل اقتراح أو تعديل على حدته وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين . أما إذا لم توجد الأغلبية المطلقة فيعاد الاقتراح على الموضوع بعينه في الجلسة التالية وفي هذه الحالة تكفي الأغلبية النسبية

وإذا تساوى عدد الآراء يرجح الجانب الذى فيه الرئيس وكل ذلك يكون في غير القرار المنصوص عنه في المادة ٣١ من القانون النظامى  
مادة ٢٣ - أخذ الآراء يكون علنا بأحدى الطرق الثلاث المنصوص عنها في المادة الآتية إلا إذا قرر المجلس جعله سرا أو نصت هذه اللائحة على ذلك  
إذا اشتملت المادة أو الفقرة من مبحث على عدة أحكام يؤخذ الرأى في كل منها على حدة

مادة ٢٤ - (١) أخذ الآراء علنا له ثلاث طرق :

- (١) رفع اليد : العضو الموافق يرفع يده وغير الموافق لا يرفعها
- (٢) النداء بالاسم : ينادى السكرتير أو من يقوم مقامه أسماء الاعضاء بحسب ترتيب جلوسهم مبتدئا بالأحدث عهدا من المندوبين ثم بالتأخرين كذلك ويثبت رأى كل عضو أمام اسمه . وتلى الاسماء والآراء عقب أخذها للتحقق منها
- (٣) الاوراق الملونة : يكون أمام كل عضو أوراق مكتوب عليها اسمه بيضاء وعليها كلمة موافق وزرقاء وعليها غير موافق وعند أخذ الآراء يلقى العضو إحدى الورقتين في صندوق يدور به أحد خدمة المجلس

- (ب) أخذ الآراء سرا يكون بكافة كل عضو رأيه في ورقة غير ممضاة يلقى بها في الصندوق
- (ج) متى تم جمع الاوراق يقدم الصندوق للرئيس ليفتح على مرأى منه
- (د) على السكترير العام أو من يقوم مقامه احصاء الآراء موزعة على أنواعها تحت مراقبة الرئيس الذى يعلن النتيجة للجلس

الاجعة الداخلية  
لجلس شورى  
القوانين

## الفصل الرابع

### في علانية الجلسات

- مادة ٢٥ - يسوغ لغير المنصوص عنهم في المادة ٢٧ من القانون النظامى الدخول في قاعة جلسات المجلس بموجب تذكرة
- تعين محلات مخصوصة لمن يقدم هذه التذكرة
- مادة ٢٦ - تعطى التذكرة المذكورة بواسطة السكترير العام بناء على طلب يقدم باسمه يذكر فيه اسم ولقب وعنوان الطالب
- توزع هذه التذكرة بحسب ترتيب طلبها الاول فالاول ويبين فيها مكان الجلوس
- مادة ٢٧ - لكل عضو من أعضاء المجلس تذكرة دائمة باسمه تتيح الدخول لشخص واحد ليعطيا العضو لمن يريد تحت مسؤوليته
- ولكل جريدة يومية معترف بها من الحكومة تصدر بالقطر المصرى تذكرة واحدة دائمة باسمها تتيح دخول مندوب واحدتها تحت مسؤولية صاحبها وبراى في توزيع هذه التذكرة عدد المحلات المخصصة للصحف وتفضيل الاقدم منها
- مادة ٢٨ - يجب على من يرخص لهم بالدخول أن يحلسوا في الاماكن المعينة في تذكرة ملازمين السكوت التام وأن لا يبدوا علامات الاستياء أو الاستحسان وأن يراعوا الملاحظات التى يبدونها لهم المكلفون بحفظ النظام

اللائحة الداخلية  
لمجلس شورى  
القوانين

مادة ٢٩ - للهيئة أن تقرر عند الاقتضاء عقد جلسة خصوصية لا يحضرها أحد غير المنصوص عنهم في المادة ٢٧ من القانون النظامي للنظر في موضوع معين

مادة ٣٠ - على سكرتارية المجلس تعيين بذكرة لكل جلسة باللغتين العربية والفرنسية تستعمل على القرارات التي أصدرها المجلس في تلك الجلسة يمضيها السكرتير العام وتأخذها الصحف قبل ظهر اليوم التالي للجلسة

فإذا وجد اختلاف بين ما نشرته الصحف وبين ما جاء في المذكرة وجب على الصحف التي لم يطابق ما نشرته لما جاء بالمذكرة أن تنشر «بناء على طلب السكرتير العام» المذكرة بتمامها في المحل الذي نشرت فيه الخبر المخالف فإن تعذر نشرها به وجب عليها التنبيه في ذات المحل عن الموضوع الذي أدرجت فيه المذكرة

مادة ٣١ - للرئيس أن يأمر كل من خالف من أرباب التناكر في أثناء انعقاد الجلسة نصا من النصوص المتقدمة بالانصراف الى الخارج فان لم ينصرف فللرئيس أن يأمر بانزاجه بواسطة المكلفين بحفظ النظام ولو احتاج لاستعمال القوة النظامية

لرئيس أن يأمر باخلاء القاعة من حامل التناكر اذا حصل منهم تشويش على أعمال الجلسة

يأمر الرئيس بناء على قرار المجلس بسحب تذكرة الدخول من أية جريدة خرجت عن حد الاعتدال في انتقادها قرارات المجلس أو آراء الاعضاء أو تعمدت تغيير الحقائق في نقل ما يجري في المجلس

وكل جريدة تعطلت عن الصدور أو خالفت نصا من نصوص هذه اللائحة نصبت تذكرتها

اللائحة الداخلية  
المجلس شورى  
القوانين

## الفصل الخامس

### في النياب - والتأخر - والإجازات

مادة ٣٢ - على كل عضو طرأ عليه عذر منعه عن حضور إحدى جلسات المجلس أن يكتب للرئيس بذلك مع إيضاح الأسباب.  
يأمر الرئيس بتلاوة كتب الاعتذار عن حضور جلسات المجلس في أول جلسة تالية لورودها

مادة ٣٣ - من لم يحضر جلسات المجلس بدون إذن ولا اعتذار مقبول ثلاث مرات في دور انعقاد واحد ينبهه الرئيس إلى عدم التأخر فإن عاد لذلك مرة رابعة عرض الرئيس أمره على المجلس ليقدر بإبلاغه أسفه لعدم مراعاته التنبيه السابق وتنتشر صورة ذلك القرار منفصلة في الجريدة الرسمية

مادة ٣٤ - من تأخر عن الميعاد المحدد لاجتماع جلسة المجلس أكثر من نصف ساعة ولم يكن أخبر بعذره وتكرر منه ذلك بعد تأخره ثلاث مرات في دور انعقاد واحد كغياب بدون إذن عن جلسة واحدة يدخل تحت حكم المادة السابقة ويبلغ له ذلك

مادة ٣٥ - من رام من الأعضاء الحصول على إجازة أثناء دور الانعقاد يكتب بذلك للرئيس موضحاً الأسباب ومدة الإجازة

يعرض الرئيس طلب الإجازة على المجلس ويبلغ العضو قراره في يوم صدره.  
وللرئيس أن يصرح بالإجازة إذا رأى أن أسبابها تستدعي سرعة الإجابة ويبلغ المجلس ذلك في الجلسة التالية

مادة ٣٦ - على العضو الذي يسافر لخارج القطر في غير مواعيد دور الانعقاد أن يخطر الرئيس عند سفره وعند عودته

## الفصل السادس

### في الجان

اللائحة الداخلية  
لمجلس شورى  
القوانين

مادة ٣٧ - عند افتتاح دور الاعتقاد العادى من كل سنة يشكل المجلس من أعضائه بالاقتراع السرى أربع لجان تحوّل عليها المشروعات والاقتراحات طول مدة ذلك الدور

مادة ٣٨ - لا يزيد عدد أعضاء كل لجنة عن سبعة ولا يتقص عن خمسة ويسمى المجلس بالاقتراع السرى لكل لجنة من تلك اللجان رئيسا ونائبا للرئيس من أعضائها

مادة ٣٩ - يكون اختصاص هذه اللجان الأربعة كالاتى :

- (١) لجنة لدروس المشروعات المالية وكل ما يتعلق بها
- (٢) » » » المتعلقة بنظارة الداخلية وبالامور الزراعية
- (٣) » » » بنظارتى المعارف العمومية والحفانية
- (٤) » » » الاشغال العمومية والحربية

مادة ٤٠ - عقب عرض ملخص كل مشروع على المجلس طبقا لنص المادة ٥٧ من هذه اللائحة يجوز للمجلس قبل أى مناقشة فى موضوعه أن يحيله على اللجنة المختصة به طبقا لما هو مبين بالمادة السابقة

وكذلك الاقتراحات متى تقرر قبولها مبدئيا جاز للمجلس أن يحيلها على اللجنة التى يدخل الاقتراح فى اختصاصها

وكل مشروع أو اقتراح لا يدخل فى اختصاص احدى هذه اللجان يجوز للمجلس أن يقرر أخالته على واحدة منها

مادة ٤١ - تعقد جلسات اللجان فى غير المواعيد المحددة لاعتقاد المجلس وتكون جلساتها قانونية متى حضرها أكثرها من نصف أعضائها



- مادة ٤٢ - يجتمع أعضاء كل لجنة بدعوة من رئيسها بعد مضي ثلاثة أيام  
على الأكثر من تاريخ إحالة أى مشروع أو اقتراح عليها  
ثم يوالون جلساتهم الى أن تنتهى أعمالهم ويقدمونها لرئيس المجلس
- مادة ٤٣ - اذا خالفت احدى اللجان نص المادة السابقة ألفتها رئيس  
المجلس الى ذلك دفعتين ثم يعرض الأمر على المجلس ليقرر ما يراه
- مادة ٤٤ - يعين السكرتير العام كاتباً لكل لجنة
- مادة ٤٥ - يحرر لكل جلسة من جلسات اللجان محضريين فيه أسماء الاعضاء  
الحاضرين والغائبين وخلاصة المناقشات ونصوص الآراء والقرارات ثم يمضيه  
رئيس اللجنة والكاتب
- مادة ٤٦ - للجان أن تطلب من رئيس المجلس حضور مندوب من قبل  
الحكومة يقم لها الايضاحات الخاصة بالمشروعات المحولة عليها  
وعلى رئيس المجلس أن يجاب بذلك الناظر المختص ويبلغ اللجنة ما أجاب به
- مادة ٤٧ - كل عضو بدا له رأى أو تعديل فى مشروع أو اقتراح يحول  
على لجنة لم يكن من أعضائها يبحث به لرئيسها لعرضه عليها فإذا لم تمول عليه  
اللجنة فى تعديلاتها كانت لصاحب ذلك الرأى أن يديه للمجلس عند النظر فيها  
قررت اللجنة
- ولكل عضو بحث برأى أو تعديل لاحدى اللجان أن يحضر فى جلساتها ليين  
لها غرضه بدون أن يكون له رأى محدود
- مادة ٤٨ - على رئيس كل لجنة أن يقدم لرئيس المجلس جميع التعديلات  
والملاحظات التى رأتها اللجنة فى كل مشروع أو اقتراح أحيل عليها ويشفع ذلك  
بتقريبين فيه كل ما تقرر اللجنة عرضه على المجلس
- مادة ٤٩ - يعرض السكرتير العام على رئيس المجلس تقارير وتعديلات  
اللجان بمجرد ورودها فيأمر بطبعتها وتوزيعها على الاعضاء فى أقرب وقت ودرجها  
فى جدول أعمال الجلسة التالية لتوزيعها

اللائحة الداخلية  
لمجلس شورى  
القوانين

مادة ٥٠ - على كل عضو طرأ عليه عذر منعه عن حضور جلسات اللجنة أن يكتب بذلك لرئيسها مع إيضاح الأسباب . وعلى رئيس اللجنة أن يأمر بتلاوة كتب الاعتذار في جلسة اللجنة التالية لورودها إليه لأخذ رأيها فيها

مادة ٥١ - عضو اللجنة الذي يتأخر عن حضور جلساتها (عند نظر مشروع أو اقتراح واحد) مرتين بدون عذر مقبول يفنيهاً رئيس المجلس إلى عدم التأخر بناء على طلب رئيس اللجنة فإن غاب بعد ذلك يعرض الأمر على المجلس ليقرر ما يراه

### الفصل السابع

في الرئاسة - والوكالة - والكتابة

مادة ٥٢ - إذا غاب الرئيس نائب عنه في جميع اختصاصاته وواجباته الوكيل الدائم فإنه غاب هذا أيضاً نائب عن الرئيس في ذلك الوكيل المنتخب فإن غاب الثلاثة نائب عن الرئيس أقدم الأعضاء الدائمين الحاضرين

مادة ٥٣ - يدقّن الموظفون المكلفون بأعمال الجلسات تحت مراقبة السكرتير العام محضراً لكل جلسة شاملاً لأسماء من حضرها ومن اعتذر عنها ولكل ما دار فيها من المناقشات والاقتراحات والقرارات ونحو ذلك

إذا تليت في الجلسة مذكرة أو مشروعات مطوّلة ولم يؤخذ الرأي فيها في تلك الجلسة لا تكتب في صلب المحضر بل يكتب في سجلها ملحقة له

مادة ٥٤ - يطبع محضر كل جلسة ويوزع على الأعضاء في ظرف أسبوع من تاريخ الجلسة ومن رأى فيه اختلافاً عما حصل في الجلسة يعرضه على المجلس في الجلسة التالية لتوزيع المحضر

مادة ٥٥ - بعد استيفاء أحكام المادة السابقة ينضّ المحضر نهائياً ويقع عليه من رئيس الجلسة ومن السكرتير العام ثم يرسل للجرّيدة الرسمية لنشره في ملحق لها بأقرب ما يمكن

تترجم محاضر الجلسات الى اللغة الفرنسية وتنتشر في ملحق للجريدة الرسمية  
الأجنبية في أقرب وقت  
اللائحة الداخلية  
لمجلس شورى  
القوانين

مادة ٥٦ - عند انتهاء جلسات كل دور اعتيادي تجمع محاضرها مطبوعة  
في مجلد واحد وتوزع بأمر الرئيس  
محاضر جلسات الدور الغير الاعتيادي تضم الى مجموعة محاضر الدور الاعتيادي  
التالى له

مادة ٥٧ - كل مشروع يرسل للجلس يعرض على الرئيس ليأمر بطبعه  
وتوزعه على الاعضاء ودرجه في جدول الاعمال مع تحرير ملخص عنه يعرض  
في أول جلسة تتقد بعد توزيعه

مادة ٥٨ - السكرتير العام أو من يقوم مقامه مسئول عن تحرير المحاضر  
وطيه امضاؤها مع الرئيس وملاحظة موايدها وهو الذى يعرض الأوراق على  
الرئيس ويراقب الاعمال الكتابية وتسجيل القرارات واعداد صواب التعديلات  
والاقتراحات وكل ما يرسل للحكومة وطيه توزيع تذاكر حضور الجلسات العلانية  
بحسب ترتيب طلبها وهو الامين على ختم المجلس وجميع أوراقه

مادة ٥٩ - موظفو المجلس والخدمة الخارجون عن هيئة العمال تابعون  
في ادارتهم للسكرتير العام الذى عليه أن يعرض كل ما يتعلق بهم على رئيس  
المجلس

مادة ٦٠ - يكون للمجلس عدا دفاتر الحسابات والقيودات الدفاتر الآتية :

(١) دفتر قيد المشروعات والاقتراحات بحسب ترتيب ورودها مع بيان آراء  
الجان فيها وقرارات المجلس عنها والصورة التى أصدرتها الحكومة عليها  
والاسباب التى ترد من الحكومة بخصوصها

(٢) دفتر احصائى لحصر أعمال المجلس في كل دور مرتبة بحسب تواريخ  
ورودها

اللائحة الداخلية  
لمجلس شورى  
القوانين

(٣) دفتر لحصر أعمال اللجان مرتبة بحسب تواريخ تحويلها مع بيان تواريخ الجلسات ومن حضرها من الاعضاء ونحو ذلك

(٤) دفتر لبيان تواريخ غياب وتأخر الاعضاء والتنبيهات التي أرسلت الى كل منهم

(٥) دفتر لتقيد تناكر الحضور بالجلسات العلانية بحسب ترتيب اعطائها

(٦) دفتر لتقيد الامثلة التي توجه للنظار وما يتم فيها

ومما ذلك من الدفاتر التي يقتضيها نظام العمل

مادة ٦١ - تلغى اللائحة الداخلية للمجلس الصادرة في ٢٠ فبراير سنة ١٩٠٤

وتلغى لائحة علانية الجلسات الصادرة في ٢٠ ابريل سنة ١٩٠٩

مادة ٦٢ - يعمل بهذه اللائحة بمجرد نشرها بالجريدة الرسمية

قرّر مجلس شورى القوانين هذه اللائحة نهائيا في جلسة الخميس ٣ فبراير

سنة ١٩١٠

اللائحة الداخلية  
للجمعية العمومية

## اللائحة الداخلية

### للجمعية العمومية

الصادرة في ٧ أبريل سنة ١٩١٠<sup>(١)</sup>

## الفصل الأول

### في عقد الجلسات ونظامها

مادة ١ - متى حل ميعاد الجلسة وكان عدد الاعضاء الحاضرين كافيا لعقدتها يدعوم الرئيس الى أخذ محلاتهم

ثم يفتح الرئيس الجلسة ويدير المناقشات ويحافظ على النظام ويعلن انتهاء الجلسة أو امتدادها لميعاد يحدده بعد أخذ رأى الجمعية .

مادة ٢ - في ابتداء الجلسة يقرأ محضر الجلسة الماضية وتؤخذ الآراء على صحته ثم يوقع عليه الرئيس والسكتر العام .

مادة ٣ - عقب التصديق على محضر الجلسة الماضية ينهر الرئيس الجمعية بما ورد له من المكاتبات الرسمية وما تقدمه اليه اللجنة المنصوص عليها في المادة (٣٦) من المكاتبات الغير الرسمية ثم يأمر بتلاوتها وللجمعية أن تقرر طبعها وتوزيعها كلها أو بعضها

مادة ٤ - لا يتكلم أحد في الجلسة الا باذن من الرئاسة ويعطى الاذن بالترتيب الاول فالاول ويكون المتكلم واقفا ويوجه خطابه دائما للرئيس .  
وهذا ماعدا كلمات الموافقة أو الاستحسان أو الاستفهام

مادة ٥ - (١) يجب على كل متكلم في الجلسة أن لا يخرج عن الموضوع المطروح للبحث ولا عما يؤيد رأيه فيه وأن لا يتكلم في الشخصيات

(١) نشرت في ملحق العدد نمرة ١٤٤ من الجريدة الرسمية في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٠

(٢) - قطع الكلام على التكلم ممنوع كلية

مادة ٦ - للرئيس أن ينه كل من خالف نصا من نصوص المادتين السابقتين الى المحافظة على النظام

مادة ٧ - لايسوغ الاعتراض على التنبيه الصادر من الرئاسة بالمحافظة على النظام ولكن يجوز لمن وجه اليه أن ينفي عن نفسه مااستوجب عليه التنبيه بعد انتهاء المناقشة في الموضوع الذي نبه لأجله

مادة ٨ - من نبه الى المحافظة على النظام ثلاث مرات في جلسة واحدة ثم استمر على ماأوجب تنبيهه فالرئيس أن يطلب من الجمعية منعه عن التكلم في ذلك اليوم في الموضوع الذي نبه لأجله

ويصدر قرار الجمعية في ذلك بما تراه بدمن مناقشة في سبب المنع بعد سماع أقوال العضو مالم يكن قد قضي عن نفسه ما استوجب عليه التنبيه طبقا للعادة السابقة

فاذا لم يخضع العضو لهذا القرار فالجمعية أن تقرر اخراجه من القاعة الى أن تنتهي جلسة ذلك اليوم

مادة ٩ - ليس للرئيس أن يمنع أحدا من التكلم لغير سبب قانوني فان حصل خلاف بين العضو والرئيس وجب على الرئيس أن يأخذ رأى الجمعية في ذلك .

مادة ١٠ - للرئيس أن يلفت الاعضاء الى المحافظة على النظام بدق الجرس فاذا لم يسد النظام قام الرئيس واقفا ثم ينذر الاعضاء بأنه سيوقف الجلسة فاذا استمروا على مخالفة النظام يقرر الرئيس إيقاف الجلسة مدة ثم يعيدها .

فاذا عاد الاعضاء الى مخالفة النظام يؤجل الرئيس الجلسة الى موعد آخر

مادة ١١ - لايجوز لأحد من الاعضاء أن ينصرف من الجمعية حال انعقاد الجلسة الا باذن من الرئيس

مادة ١٢ - قبل انتهاء كل جلسة تعدد الجمعية موعد الجلسة التالية أو تفوض ذلك للرئيس وعلى الرئيس أن يخطر الأعضاء الغائبين بميعاد الجلسة المقبلة إذا طرأ عمل جديد يحدد له الرئيس جلسة غير التي حددتها الجمعية لنظر هذا العمل الطارئ.

مادة ١٣ - ترسل دعوة الحضور الى أول جلسة من انعقاد الجمعية العمومية قبل ميعاد الجلسة بمئانية أيام على الأقل وترسل الدعوة الى بقية الجلسات قبل ميعادها بأربعة أيام على الأقل الا في الحالة المتوخ عنها في الفقرة الأخيرة من المادة السابقة ويرفق بدعوة الحضور جدول يبين الاعمال المتقضى نظرها

## الفصل الثاني

### في المناقشات وابداء الرغبات (الاقتراحات)

مادة ١٤ - بعد تلاوة المكاتبات المنصوص عنها في المادة الثالثة يأمر الرئيس بتلاوة جدول الاعمال وله أن يقدم عند المناقشة بعض الشروط على البعض الآخر بسبب أهميتها بعد أخذ رأى الجمعية في ذلك وإذا اشتمل مبحث على جملة مسائل مختلفة فالجمعية أن تقرر تخريفها أو تقديم بعضها على البعض الآخر.

مادة ١٥ - يجوز لكل عضو من أعضاء الجمعية العمومية أن يبدى رأيه ورغبته كتابة أو شفها في سائر المواد المتعلقة بالثروة العمومية أو الامور الادارية أو المالية طبقا لنص المادة ٣٦ من القانون النظامي

مادة ١٦ - الآراء والرغبات الكتابية تسلم للسكترارية قبل الجلسة أو في أثنائها مكتوب كل منها على حدة في ورقة بيضاء في أولها خلاصة الرغبة مشفوعة بالاسباب المؤيدة لها

واللائحة الداخلية للجمعية العمومية وعلى الرئيس أن يجبر الجمعية بخلاصة تلك الاقتراحات في نفس الجلسة التي قدمت فيها.

مادة ١٧ - الآراء والرغبات الكتابية أو الشفهية المتعلقة بموضوع واحد تضم الى بعضها ثم تقرر الجمعية مناقشتها في نفس الجلسة التي قدمت فيها أو في جلسة أخرى

مادة ١٨ - بعد نظر هذه الآراء والرغبات تقرر الجمعية قبولها أو رفضها . وعند قبولها تقرر ابلاغها للحكومة أو إحالتها على مجلس شورى القوانين ليعيد النظر فيها ويقرر ما يراه

مادة ١٩ - على الرئيس قبل أخذ الآراء عن أى موضوع أن يسأل الأعضاء عما اذا كان لدى أحدهم رأى لم يبدئه أو دليل جديد لم يقدمه وبعد الانتهاء من ذلك يأخذ الآراء .

ولا تجوز المناقشة ولا ابداء رأى جديد أثناء أخذ الآراء مطلقا .

مادة ٢٠ - العودة للمناقشة في موضوع أخذت الآراء عنه لا تكون الا بقرار من الجمعية

وعلى من يريد العودة للمناقشة قبل أو بعد انقضاء الجلسة وقبل ابلاغ الموضوع للحكومة أن يقدم طلبا بذلك للرئيس مبينا به الأسباب فيعرضه الرئيس على الجمعية ليقرر فيه ما يراه .

### الفصل الثالث

#### في أخذ الآراء

مادة ٢١ - عند نظر المشروعات تؤخذ الآراء على كل رأى أو تعديل على حدة .

وكذلك اذا اشتملت المادة أو الفقرة من مبحث على عدة أحكام أخذ الرأى على كل منها على حدة



أما الاقتراحات « الآراء والرغبات » المنضمة الى بعضها لتعلقها بموضوع واحد  
فيؤخذ الرأى عليها مرة واحدة مالم يتقرر غير ذلك

مادة ٢٢ - تصدر قرارات الجمعية بالأغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين  
أما اذا لم توجد الأغلبية المطلقة فيعاد الاقتراع على الموضوع بعينه فى الجلسة  
التالية وفى هذه الحالة تكفى الأغلبية النسبية

اذا تساوى عدد الأصوات يرجح الجانب الذى فيه الرئيس

مادة ٢٣ - أخذ الآراء يكون علنا الا اذا قررت الجمعية جعله سرا

مادة ٢٤ - (١) أخذ الآراء علنا يكون بالطريقة الآتية

ينادى على أسماء الاعضاء بحسب ترتيب جلوسهم ويكتب رأى كل واحد  
منهم أمام اسمه ثم تلى الأسماء والآراء عقب أخذها للتحقق منها

(ب) أخذ الآراء سرا يكون بكتابة كل عضو رأيه فى ورقة غير مضمّنة يلقى بها  
فى صندوق يدور به أحد خدمة الجمعية ومتى تم جمع الأوراق يهضم الصندوق  
لرئيس ليفتح على مرأى منه

(ج) السكرتير العام يحصى الآراء موزعة على أنواعها تحت مراقبة الرئيس  
الذى يعلن النتيجة للجمعية

## الفصل الرابع

### فى علانية الجلسات

مادة ٢٥ - يسوغ الدخول فى قاعة جلسات الجمعية العمومية بموجب  
تذكرة تعطى بواسطة السكرتير العام بناء على طلب يقدم باسمه يذكر فيه اسم  
ولقب وعنوان الطالب .

وتوزع هذه التذكرة بحسب ترتيب طلبها الاول فالاول ويبين فيها مكان  
الجلوس

مادة ٢٦ - لكل عضو من أعضاء الجمعية تذكرة دائمة باسمه  
تتيح الدخول لشخص واحد يعطيه العضو لمن يريد تحت مسؤوليته مدة  
انقضاء الجمعية

ولكل جريدة يومية معترف بها من الحكومة تصدر بالقطر المصري تذكرة  
واحدة دائمة باسمها تتيح دخول مندوب واحد عنها تحت مسؤولية صاحبها  
ويراعى في توزيع هذه التذاكر عدد المحلات المخصصة للصحف وتفضيل  
الأقدم منها

مادة ٢٧ - يجب على من يرخص لهم بالدخول أن يجلسوا في الأماكن  
المعينة في تذاكرهم ملازمين السكوت التام وأن لا يبدوا علامات الاستياء أو  
الاستحسان وأن يراعوا الملاحظات التي يبدونها لهم المكلفون بحفظ النظام  
مادة ٢٨ - للجمعية أن تقرر عند الاقتضاء عقد جلسة خصوصية  
لا يحضرها أحد للنظر في موضوع معين

ومحاضر الجلسات الخصوصية تنلى للتصديق عليها في الجلسة ذاتها أو  
في الجلسة التالية لما عهومية كانت أو خصوصية بحسب ما تقررره الجمعية

مادة ٢٩ - على سكرتارية الجمعية تدوين مذكرة لكل جلسة باللغتين العربية  
والفرنسية تشمل على القرارات التي أصدرتها الجمعية في تلك الجلسة بمضيها  
السكتر العام وتأخذها الصحف قبل ظهر اليوم التالي للجلسة

فاذا وجد اختلاف بين ما نشرته بعض الصحف وبين ما جاء في المذكرة  
وجب على الصحف التي لم يطابق ما نشرته لما جاء بالمذكرة أن تنشر به  
على طلب السكتر العام المذكرة بتمامها في المحل الذي نشرت فيه الخبر الخالف  
فان تعذر نشرها به وجب عليها التنبيه في ذات المحل عن الموضوع الذي أدرجت  
فيه المذكرة

مادة ٣٠ - للرئيس أن يأمر كل من خالف من أرباب التذاكر في أثناء انعقاد الجلسة نصاً من النصوص المتقدمة بالانصراف الى الخارج فان لم ينصرف للرئيس أن يأمر بانحراجه بواسطة المكلفين بحفظ النظام ولو احتاج لاستعمال القوة النظامية

والرئيس كذلك أن يأمر بإخلاء القاعة من حامل التذاكر اذا حصل منهم تشويش على أعمال الجلسة

مادة ٣١ - يأمر الرئيس بناء على قرار الجمعية بسحب تذكرة الدخول من أية جريدة أهانت هيئة الجمعية بكاباتها أو تعملت تغيير الحقائق في نقل ما يجري في الجلسة

وكل جريمة تعطلت عن الصدور أو خالفت نصاً من نصوص هذه اللائحة سحبت تذكرتها

## الفصل الخامس

في الغياب - والتأخر - والاجازات

مادة ٣٢ - على كل عضو طرأ عليه عذر منعه عن حضور إحدى جلسات الجمعية أن يكتب للرئيس بذلك مع ايضاح الأسباب  
يأمر الرئيس بتلاوة كتب الاعتذار عن حضور الجلسات في أول جلسة تالية لورودها

مادة ٣٣ - من لم يحضر جلسات الجمعية بدون إذن ولا اعتذار مقبول ثلاث مرات في دور انعقاد واحد ينبه الرئيس الى عدم التأخير فان عاد لذلك مرة رابعة عرض الرئيس أمره على الهيئة لتقرر ابلاغه أسفها لعدم مراعاة التنبيه السابق

وتنشر صورة ذلك القرار منفصلة في الجريدة الرسمية

اللائحة الداخلية  
للجمعية العمومية

مادة ٣٤ - من تأخر عن الميعاد المحدد لاجتماع جلسة الجمعية أكثر من نصف ساعة ولم يكن أخبر بعذره وتكرر منه ذلك يعد تأخره ثلاث مرات في دور انعقاد واحد كغياب بدون اذن عن جلسة واحدة يدخل تحت حكم المادة السابقة ويبلغ لذلك

مادة ٣٥ - من رام من الاعضاء الحصول على اجازة أثناء دور الانعقاد يكتب بذلك للرئيس موضحا الاسباب ومدة الاجازة يعرض الرئيس طلب الاجازة على الجمعية ويبلغ العضو قرارها في يوم صدوره وللرئيس أن يصرح بالاجازة اذا رأى أن أسبابها تستدعي سرعة الاجابة ويبلغ الجمعية ذلك في الجلسة التالية

## الفصل السادس

### في اللجان

مادة ٣٦ - في أول جلسة للجمعية تشكيل لجنة تمحّل عليها جميع المكاتبات الغير رسمية الواردة للرئاسة للنظر فيها بحسب ما تراه

مادة ٣٧ - للجمعية أن تشكل لجنة أو لجانا من أعضائها تمحل عليها لخص المشروعات أو الآراء والرغبات المعروضة عليها تنتخب اللجنة رئيسا لها ونائبا للرئيس من أعضائها ويعين السكرتير العام الموظفين اللازمين لكل لجنة

مادة ٣٨ - تقعد جلسات اللجان في غير المواعيد المحددة لانعقاد جلسات الجمعية وتكون جلساتها قانونية متى حضرها أكثر من نصف أعضائها

مادة ٣٩ - يجتمع أعضاء كل لجنة بدعوة من رئيسها بعد مضي ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ احالة أى مشروع أو اقتراح عليها ثم يوالون جلساتهم الى أن تنتهى أعمالهم

مادة ٤٠ - إذا خالفت إحدى اللجان نص المادة السابقة ألقتا رئيس الجمعية إلى ذلك دفتين ثم يعرض الأمر على الجمعية لتقرر ما تراه

مادة ٤١ - يحضر لكل جلسة من جلسات اللجان محضريين فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين وخلاصة المناقشات ونصوص الآراء والقرارات ثم يضيفه رئيس اللجنة والكتاب

مادة ٤٢ - للجان أن تطلب من رئيس الجمعية حضور مندوب من قبل الحكومة يقدم لها الايضاحات الخاصة بالمشروعات الموقولة عليها

وعلى رئيس الجمعية أن يثابر بذلك راسة مجلس النظار ويبلغ اللجنة ما أوجبته  
مادة ٤٣ - كل عضو بدا له رأى أو تعديل في مشروع أو اقتراح محوّل على لجنة لم يكن من أعضائها فعليه أن يبعث به لرئيسها لعرضه عليها فإذا لم تقوّل عليه اللجنة في تعديلاتها كان لصاحب ذلك الرأى أن يبيده في الجمعية عند النظر فيما قرره اللجنة

ولكل عضو يبعث برأى أو تعديل لأحدى اللجان أن يحضر في جلساتها ليعين لها غرضه بدون أن يكون له رأى محدود

مادة ٤٤ - على رئيس كل لجنة أن يقدم لرئيس الجمعية جميع التعديلات والملاحظات التي رأتها اللجنة في كل مشروع أو اقتراح أحيل عليها ويشفع ذلك بتقريرين فيه كل ما تقرر اللجنة عرضه على الجمعية

مادة ٤٥ - يعرض السكرتير العام على رئيس الجمعية تقارير اللجان بمجرد ورودها فيأمر بإطباعها وتوزيعها على الأعضاء في أقرب وقت ودرجتها في جدول أعمال الجلسة التالية

مادة ٤٦ - على كل عضو طرأ عليه عذر منعه عن حضور جلسات اللجنة أن يكتب بذلك لرئيسها مع ايضاح الاسباب وعلى رئيس اللجنة أن يأمر بتلاوة كتب الاعتذار في جلسة اللجنة التالية لورودها إليه لأخذ رأيها فيها .

مادة ٤٧ - عضو اللجنة الذي يتأخر عن حضور جلساتها (عند نظر مشروع الجمعية الداخلية للجمعية العمومية أو اقتراح واحد) مرتين بدون عذر مقبول ينبهه رئيس الجمعية الى عدم التأخر بناء على طلب رئيس اللجنة فان غلب بعد ذلك يعرض الامر على الجمعية لتقرر ما تراه

### الفصل السابع

#### في الرئاسة والكتابة

مادة ٤٨ - اذا غاب الرئيس نائب عنه في الرئاسة وفي جميع اختصاصاته أقدم وكيل مجلس شورى القوانين

مادة ٤٩ - كل مشروع يرد للجمعية يأمر الرئيس بطبعه وتوزيعه على الاعضاء ودرجه في جدول الاعمال

مادة ٥٠ - يدون الموظفون المكلفون باعمال الجلسات تحت مراقبة السكرتير العام محضرا لكل جلسة شاملا لأسماء من حضرها ومن اعتذر عنها ولكل مادار فيها من المناقشات والاقتراحات والقرارات ونحو ذلك

اذا تليت في الجلسة مذكرات أو مشروعات مطولة ولم يؤخذ الرأى عنها في تلك الجلسة لا تكتب في صلب المحضر بل يكتفى بجعلها ملحقا له

مادة ٥١ - بعد تلاوة محضر كل جلسة والتصديق عليه بمضيه الرئيس والسكرتير العام ثم يرسل منه نسخة للجريدة الرسمية لنشرها في ملحق لها بأقرب ما يمكن

ترجم محاضر الجلسات الى اللغة الفرنسية وتشر في ملحق للجريدة الرسمية الافرنجية في أقرب وقت

مادة ٥٢ - عند انتهاء جلسات كل انعقاد تجمع محاضرها مطبوعة في مجلد واحد وتوزع على أعضاء الجمعية

وللرئيس توزيعها على غيرهم اذا رأى لزوما لذلك

مادة ٥٣ - موظفو الجمعية والخدمة الخارجون عن هيئة العمال تابعون في ادارتهم للسكرتير العام الذي عليه أن يعرض كل ما يتعلق بهم على رئيس الجمعية

اللائحة الداخلية  
للجمعية العمومية

مادة ٥٤ - السكرتير العام مسؤول عن تحرير المحاضر وعليه امضاؤها مع الرئيس وملاحظة نشرها وترجمتها وهو الذي يعرض الأوراق على الرئيس ويراقب الأعمال الكتابية وتسجيل القرارات واعداد صور التعديلات والاقتراحات وكل ما يرسل للحكومة وعليه توزيع تذكرة حضور الجلسات بحسب ترتيب طلبها وهو الأمين على ختم الجمعية وجميع أوراقها

مادة ٥٥ - إذا غاب السكرتير العام تاب عنه في جميع اختصاصاته السكرتير الثاني فإذا غابا معا تاب عن السكرتير العام أكبر موظفي السكرتارية

مادة ٥٦ - يكون للجمعية الدفاتر الآتية

(١) دفتر لقيد المشروعات والاقتراحات منضمة الى بعضها بحسب أنواعها مع بيان ماقدرته الجمعية فيها وما أجابت به الحكومة عنها

(٢) دفتر لبيان تواريخ غياب وتأخر الأعضاء والتنبيهات التي أرسلت الى كل منهم

(٣) دفتر لقيد تذاكر الحضور بالجلسات العلانية بحسب ترتيب اعطائها وعدا ذلك من الدفاتر التي يقتضيها نظام العمل

تقرر بجلاسة الجمعية المنعقدة في يوم الخميس ٧ ابريل سنة ١٩١٠ العمل بهذه اللائحة من الجلسة الآتية





قانون الانتخاب

## قانون الانتخاب

الصادر في ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠

(أول مايو سنة ١٨٨٣)

والمعدل بالأمر العالي الصادر في ١١ يونيو سنة ١٩٠٠

### الباب الأول

المتمتعون  
للاختيار

فيمن لهم حق الانتخاب وفي اختيار المنوبين للاختيار

مادة ١ - لكل مصري من رعية الحكومة المحلية بالغ من العمر عشرين سنة كاملة حق الانتخاب بشرط أن لا يكون في حال من الأحوال المانعة من حق الانتخاب المبينة في المادة السادسة أما رجال العسكرية الذين تحت السلاح فليس لهم حق الانتخاب

مادة ٢ - على كل متخـب (بكسر الخاء) أن يعطى رأيه بنفسه في دائرة الانتخاب الكائن فيها موطنه السياسي والموطن السياسي لكل متخـب (بكسر الخاء) هو محل توطنه الذي يجري فيه مباشرة حقوقه المدنية ويمحـوله قل موطنه السياسي لدائرة انتخاب أخرى بشرط أن يعلن بذلك كلا من مدير الجهة الموجود بها موطنه السياسي الحالي ومدير الجهة التي يرغب قلها إليها

مادة ٣ - المتخبون (بكسر الخاء) المعينون في وظائف أميرية لم أن يعطوا آراهم في دائرة انتخاب الجهة الموظفين فيها

مادة ٤ - لا يحـوز لـاحـد من المتخبين (بكسر الخاء) أن يعطى رأيه في الانتخاب أكثر من مرة

مادة ٥ - في الخامسة عشر يوما التالية لتاريخ صدور أمرنا هذا يجرى دفتر الانتخاب على نسختين بمعرفة مشايخ كل بندر أو بلد من بنادر وبلاد الوجه البحرى والوجه القبلى ويكون تحريره على ترتيب حروف الهجاء<sup>(١)</sup>

أما فى كل ثمن من أثمان القاهرة وكل قسم من أقسام ثغراسكندرية وكل مدينة من مدن رشيد ودمياط وبورسعيد والسويس والاسماعيلية والعريش فيكون تحرير دفتر الانتخاب بمعرفة لجنة تؤلف فى القاهرة والاسكندرية من مأمور الثمن أو مأمور القسم بصفة رئيس ومن شيخ الثمن أو شيخ القسم ومن مشايخ الحوارى وتؤلف فى كل مدينة من المدن الأخرى من مندوب يعينه المحافظ ويكون رئيسا للجنة ومن أربعة من أعيان المدينة ذوى الأملالك يختارهم المحافظ أيضا ويشتمل دفتر الانتخاب على جميع المنتخبين ( بكسر الخاء ) المتوطنين أو الساكنين فى وقت تحريره ضمن دائرة الانتخاب المحرر عنها ذلك الدفر

مادة ٦ - (معدلة بالامر السالى الصادر فى ١١ يونيو سنة ١٩٠٠)

٠ لائمرج أسماء الآتى بيانهم فى دفاثر الانتخاب :

أولا - المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة أو بالسجن أو بالنفى أو بحرمانهم من حقوقهم الوطنية أو بالإقامة فى جهة معينة والمحكوم عليهم بسبب السرقة أو النصب أو الخيانة أو التزوير أو انتهاك حرمة الآداب أو الرشوة

ثانيا - المعزولون من وظائفهم الاميرية بمقتضى أحكام قضائية لاختلاسهم الاموال الاميرية أو لاستخدامهم سلطتهم لقضاء مصالحهم الخصوصية اضرارا بالمنفعة العمومية أو لقبولهم الرشوة أو لتعليقهم على الغير لمنعة من ممارسة حقوقه السياسية

ثالثا - المحكوم بأشهار اقلاسهم والمحبوز عليهم

(١) نص الامر السالى الصادر فى ١٣ مايو سنة ١٨٨٣ بامتداد هذا الميعاد الى ٥ يونيو سنة ١٨٨٣

مادة ٧ - يساق دفتر الانتخاب في كل بند وفي كل بلد وفي مركز قانون الانتخاب  
المديرية

أما في مدينتي القاهرة والاسكندرية فيعلق دفتر الانتخاب في مكتب كل ثمن  
أو قسم وفي ديوان الضبطية ويعلق في مدن رشيد ودمياط وبورسعيد والسويس  
والاسماعيلية والعريش في ديوان المحافظة

ويكون تعليق الدفتر المذكور في كل سنة من أول يناير إلى غايته

مادة ٨ - إذا تراءى لائى مصرى أنه أهمل درج اسمه في دفتر الانتخاب  
فله ان يطلب درجه كما أنه لكل منتخب ( بكسر الخاء ) مدرج اسمه في دفتر  
الانتخاب أن يطلب درج اسم كل مصرى لم يدرج اسمه غدا أو رفع اسم كل  
شخص درج اسمه بدون حق

وتقدم هذه الطلبات في كل سنة من أول فبراير لغاية ١٥ منه في المديريات  
الى مدير الجهة وفي مدينتي القاهرة والاسكندرية الى مأمور الضبطية (١) وفي  
باقي المدن المهيئة في المادة الخامسة الى المحافظ

ويجعل في كل مديرية دفتر لتسجيل الطلبات المذكورة حسب تواريخ ورودها  
ويعطى بها وصلات لأربابها

وكل منتخب ( بكسر الخاء ) صارت المعارضة في درج اسمه بدفتر الانتخاب  
يصير اعلانه بذلك بمعرفة اللجنة المتوة عنها في المادة الآتية بدون مصاريف وله  
أن يبدى ملحوظاته في ذلك

مادة ٩ - تحال الطلبات المذكورة على لجنة تؤلف في المديريات من المدير  
بصفة رئيس ومن عضوين من مجلس المديرية ينتخبان بالقرعة السرية وفي مدينتي

(١) لما أقيمت ضليطتا مصر والاسكندرية في أواخر سنة ١٨٨٣ وكان المحافظون هم القائمون الآن  
بأعمالهم هؤلاء الموظفون هم المكلفون في هاتين المدينتين بدلا من مأموري الضبطية باستلام الطلبات  
المقصود طيها في المادة الثامنة وبرئاسة اللجان المشكلة لظرفها

قانون الانتخاب القاهرة والاسكندرية من مأمور الضبطية(\*) بصفة رئيس ومن اثنين من أعضاء المحكمة الابتدائية في كل منهما وفي المدن الميينة في المادة الخامسة من المحافظ بصفة رئيس ومن اثنين من أعيان المدينة ذوى الاملاك يختاران من ضمن المنتخبين (بكرس الخلاء) المدرجة أسماؤهم في دفتر الانتخاب

وتحكم كل لجنة في الطلبات التي تعرض عليها من ١٥ فبراير الى ١٥ مارس من كل سنة والقرارات التي تصدرها اللجان المذكورة بأغلبية الآراء تعلن لاربابها كتابة في محلات اقامتهم بدون مصاريف بمعرفة جهات الادارة في الثلاثة أيام التالية لصدورها

واذا لم تحكم احدى اللجان في أحد الطلبات المحالة عليها أو أبت ذلك فيعتبر هذا رفضا للطلب المذكور

ويجوز لارباب الطلبات أن يستأنفوا قرارات اللجان أمام محكمة الاستئناف القيسين في دائرة اختصاصها في الثمانية أيام التالية لتاريخ اعلانهم بها

أما في حالة عدم صدور قرار من احدى اللجان أو اباتها الحكم في الطلب فيضاف على هذا الميعاد ثلاثة أيام ويسرى من تاريخ ١٥ مارس ويسرى مفعول قرارات اللجان حين ما تصدر محكمة الاستئناف حكمها بدون مصاريف بعد سماع أقوال النائب العموى عن الحضرة الخديوية

مادة ١٠ - يمت بصورة من دفاتر الانتخاب مختم عليها من الذين حرروها سواء كانوا مشايخ أو لحاا وبالمحضر المثبت استيفاء اجراءات النشر في اليوم نفسه الى مدير الجهة عن المديرات أو الى مأمور الضبطية(\*) عن مديقي القاهرة والاسكندرية أو الى المحافظ عن باقى المدن الميينة في المادة الخامسة للتوقيع عليها منهم وتكون تلك الدفاتر مستديمة ولا يجوز اجراء تبديل فيها إلا في وقت تعديها السنوى المنوه عنه في المواد السالفة وعلى المدير أو مأمور الضبطية(\*)

(\*) راجع حاشية الصحيفة السابقة

أو المحافظ تصحيح تلك الدفاتر طبقا لقرارات اللجنة أو لأحكام محكمة الاستئناف قانون الانتخاب والتوقيع على تلك التصحيحات وصورة أخرى من تلك الدفاتر تحفظ بطرف المشايخ أو اللجان بعد أن يصححوها حسب التصحيحات التي يعلنهم بها المدير أو مأمور الضبطية أو المحافظ

مادة ١١ - عند تعديل الدفاتر في كل سنة يضاف عليها بمعرفة المشايخ أو اللجان أسماء المصريين الذين يتحقق لهم أنهم حازوا الصفات المطلوبة قانونا ويحذف منها أولا أسماء من توفوا ثانيا أسماء من قلدوا الصفات المطلوبة

مادة ١٢ - لا يجوز لأحد الاشتراك في الانتخاب ما لم يكن اسمه مندرجا في دفتر الانتخاب

مادة ١٣ - ينتخب (يفتح الخلاء) من كل ثمن من أثمان القاهرة ومن كل قسم من أقسام الاسكندرية ومن كل مدينة من المدن المبينة في المادة الخامسة ومن كل بندر أو بلد من بنادر وبلاد الوجه البحري والوجه القبلي مندوب للانتخاب ووظائفه هي المقررة في المواد الآتية

مادة ١٤ - يكون انتخاب المندوبين في اليوم والساعة والمحل المعينة في أمر اجتماع المنتخبين (بالكسر) بدون التفات لعدد الآراء التي أعطيت ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية وبنات أمر ملاحظة الانتخاب بلجنة تؤلف من خمسة منتخبين (بالكسر) ذوي معرفة بالقراءة والكتابة يختارهم المنتخبون (بالكسر) الحاضرون وأعضاء هذه اللجنة يتخون أحدهم رئيسا لهم

وتعين شروط الانتخابات وكيفية إجرائها بملشور يصدر من ناظر الداخلية كل مرة يصير الشروع في الانتخابات إنما ينبغي في ذلك اتباع مانص في الباب الآتي

ويجوز دائما لناظر الداخلية أن يعين في اللجنة المذكورة ثابتا عنه يكون له رأى معهود ويتخذ الناظر المشار اليه الاحتياطات اللازمة للملاحظة حرية اعطاء الآراء وضبط عملية الانتخاب

قانون الانتخاب

الامر المالى الصادر فى ١٢ نوفمبر ١٩٠٧

مادة ٢ - يصير اجراء الانتخابات من الساعة ١ بعد شروق الشمس الى قبل غروبها بساعة فى مركز كل مديرية من البنادر الآتية وهى بنها والزقاقى والمنصورة وطلطا وشين الكوم ودمهور والجيزة وبخى وسوف والقنوم والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا وأسوان ويكون اجراء الانتخاب عن باقى البلاد فى المكان الذى يبيحه المدير

مادة ٣ - متخيل الكفور والعزب التى ليس لها دوائر انتخاب شخصية يباشرون حقوق الانتخاب فى القرى التابعة لها

مادة ١٥ - على المديرين ومأمورى الضبطيات والمحافظين أن يتحذروا صحة اجراء انتخاب المندوبين فى دوائهم واذا تراءى لهم لزوم اعادة الانتخاب فعليهم أن يأمرؤا بذلك حالا مع ذكر الاسباب التى انبئى عليها إلغاء الانتخاب الاول

مادة ١٦ - عند صدور الامر أو المنشور المنصوص عنه فى المادة الآتية يجب على المديرين ومأمورى الضبطيات والمحافظين أن يعطوا الى كل واحد من المندوبين للانتخاب تذكرة اعتماد موضحا فيها اسم ومحل اقامة كل منهم وذكر محل ويوم وساعة انتخاب أعضاء مجالس المديريات وبمقتضى هذه التذكرة التى تقوم مقام استدعائه للحضور يحق له الدخول الى المحل الذى سيتم فيه انتخاب أعضاء مجالس المديريات

## الباب الثانى

### فى انتخاب أعضاء مجالس المديريات

انتخاب أعضاء  
مجالس المديريات  
مادة ١٧ - يكون انتخاب أعضاء مجالس المديريات بمعرفة المنتخبين (بالكسر) المندوبين وهؤلاء يدعون لهذا الغرض الى مراكز المديريات قبل الانتخاب بثمانية أيام بالأقل

ويكون اجتماعهم لاجراء الانتخابات العمومية بمقتضى أمر منا وللانتخابات التكميلية بمقتضى منشور يصدر من ناظر الداخلية ويؤدى أعضاء مجالس المديريات وظائفهم بلا مقابل

مادة ١٨ - لا يجوز للتصخين ( بالكسر) المنطوين الاشتغال بأمر خلاف انتخاب أعضاء مجالس المديرات وهم ممنوعون من كل مناقشة ومداولة ولا يجوز لمجالس المديرات لخلافهم الحضور في جمعية الانتخاب ولا لهم الحضور فيها حاملين السلاح

مادة ١٩ - تساط ادارة الانتخاب في كل مديرية بلجنة انتخاب تؤلف بحضور المدير من خمسة أعضاء ثلاثة منهم ينتخبون من ضمن المنطوين وبمقرتهم ويكونون من العارفين القراءة والكتابة ومن واحد من أعضاء المحكمة الابتدائية الكائنة بتلك المديرية في دائرة اختصاصها ومن مندوب نائب عن ناظر الداخلية

و يتخذ الناظر المشار اليه الاحتياطات اللازمة للملاحظة حرية اعطاء الآراء وضبط عملية الانتخاب

مادة ٢٠ - يبدأ بتأليف لجنة الانتخاب حسب المنصوص بالمادة السابقة في اليوم والساعة والمحل المعينة للانتخاب مهما كان عدد المنطوين الحاضرين وتختار اللجنة لها رئيسا وكتبا من ضمن أعضائها وعلى الكاتب تحرير المحاضر وتلاوتها في آخر الجلسة

مادة ٢١ - على رئيس اللجنة أن يذكر المنطوين المجتمعين بما نص في المادتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة من القانون النظامي عما يختص بالصفات اللازمة لجواز الانتخاب ويبين لهم كيفية عملية الانتخاب ويؤكد عليهم باعطاء رأيهم بالذمة غير قاصدين سوى المنفعة العمومية

مادة ٢٢ - المحافظة على نظام الجمعية منوطة برئيس لجنة الانتخاب فان لم يراع مانص في المادة الثامنة عشرة من أمرنا هذا بكل دقة فعل الرئيس أن ينبه بحفظ النظام فان لم يصح اليه فله أن يقض الجلسة ويؤجلها الى ساعة أخرى وله أيضا ان لم يبق في امكانه افاذ القانون أن يستمد قوة عسكرية من المدير الذي يحق له دواما ملاحظة جمعيات الانتخاب والتدخل لحفظ الأمن العمومي متى لزم الحال

مادة ٢٣ - على الرئيس أن يثبت ساعة افتتاح الانتخاب وساعة انقضاؤه  
بمجالس المديرية كل مرة يشرع في عملية الانتخاب

مادة ٢٤ - ينبغي أن يكون حاضرا حال الانتخاب ثلاثة من أعضاء  
اللجنة على الأقل وبحسب الكاتب من هؤلاء الثلاثة وحضور الثلاثة معا واجب  
حال الانتخاب فإن لم يوجد هذا العدد فالرئيس يستكمل من المنتخبين (بالكسر)  
الحاضرين وإن غاب الرئيس فعلى من عينه من الأعضاء أن يقوم مقامه وإن غاب  
الكاتب مؤقتا فالرئيس يعين مكانه أحد الأعضاء أو المنتخبين (بالكسر)

مادة ٢٥ - تكون أحكام اللجنة قطعية في كافة المشاكل التي تحدث حال  
الانتخاب مع عدم الإخلال بما نص بالمادة الرابعة والاربعين من أمرنا هذا وعليها  
أن تدين مستندات الحكم وتكون مذاكراتها سرية ولكن رئيسها يتلو القرار علانية

مادة ٢٦ - قرارات اللجنة تكون بأغلبية الآراء فإذا تساوت فرأى الرئيس  
مرجح ويشار إلى ذلك بالمحضر

مادة ٢٧ - يشتمل محضر اللجنة على جميع الطلبات والقرارات ومع ذلك  
فإن خلا عن ذكرهما فلا يعتبر ذلك سببا لإبطال الانتخاب

مادة ٢٨ - يكون أخذ الآراء سرا من الساعة واحدة بعد طلوع الشمس  
إلى قبل الغروب بساعة

مادة ٢٩ - يتلئ أعضاء اللجنة باعطاء آرائهم ثم ينادى أحدهم كلا من  
المندوبين باسمه حسب المندرج في دفتر المديرية العمومي ويعطى كل مندوب  
رأيه عند المناقشة باسمه وتعاد مناقشة أسماء المندوبين الذين لم يعطوا آراءهم  
في أول دفعة ومن لم يعط رأيه من المندوبين لافي الدفعة الأولى ولا في الثانية  
فلا يمنع من إعطائه إلى آخر الوقت المعين لأخذ الآراء

مادة ٣٠ - على كل مندوب ينادى باسمه أن يقدم اللجنة تذكرة الاعتماد  
التي بيده ويكون له آراء بمقدار عدد أعضاء مجلس المديرية المزمع انتخابهم وله



أن يمحصر آراءه في شخص واحد أو أن يخصصها على جملة أشخاص وأن أضع  
تذكرته فلا يمنع من اعطائه رأيه اذا عرفته اللجنة

انتخاب أعضاء  
مجالس المديرات

مادة ٣١ - المندوبون الذين يجهلون الكتابة يعطون آراءهم شفاهاً بحيث  
يقيّد الكاتب آراءهم في الدفتر قرين اسم كل منهم بملاحظة أحد أعضاء اللجنة  
الذي يختاره المندوب ولذا كور أن يعطى رأيه بحيث لا يسمعه غير الكاتب  
والعضو الذي يختاره

مادة ٣٢ - الآراء المعلقة على شرط باطلا وتداول اللجنة قطعياً في الحال  
في صحة أو ابطال الانتخابات مع عدم الاخلال بما نص بالمادة الرابعة والاربعين  
من أمرنا هذا

مادة ٣٣ - لا يمكن الانتخاب الا يوما واحداً انما اذا طرأت أحوال  
استثنائية منعت من الشروع فيه واستقراره أو نهوه فيمكن تأجيله الى اليوم التالي  
ويعلن المنتخبون (بالكسر) بذلك بالطريقة التي تقررها اللجنة

مادة ٣٤ - متى تم أخذ آراء المندوبين الحاضرين يعلن الرئيس انتهاء عملية  
الانتخاب ويوقع أعضاء اللجنة والمدير على دفتر الانتخاب ثم يؤخذ في تحقيق عدد  
الذين أعطوا آراءهم ويعلن رئيس الجلسة ذلك حالاً للجمعية ثم تفرز الآراء  
ويعمل بذلك محضر يعضيه أعضاء اللجنة والمدير

مادة ٣٥ - يعلن رئيس اللجنة أسماء الاعضاء الذين وقع عليهم الانتخاب  
ثم يعضى جميع أعضاء اللجنة قبل انعقاد الجلسة على محضر الانتخاب ويرسل  
هذا المحضر مباشرة مع كافة أوراق الانتخابات الى ناظر الداخلية في خلال ثمانية  
أيام من تاريخ الجلسة وتحفظ نسخة منه مصدقاً عليها من أعضاء اللجنة بمطابقتها  
للاصل بطرف مدير الجهة

مادة ٣٦ - يرسل ناظر الداخلية بدون تأخير الى كل من الاعضاء المنتخبين  
(بالمصح) شهادة بانتخابه

### الباب الثالث

في انتخاب الاعضاء المنسوبين لمجلس شورى القوانين

انتخاب الاعضاء  
المنسوبين لمجلس  
شورى القوانين

مادة ٣٨ - ينتخب المنتخبون (بالكسر) المنسوبون عن أئمان القاهرة  
العضو المنسوب عن هذه المدينة لمجلس شورى القوانين  
وينتخب المنتخبون (بالكسر) المنسوبون عن مدينة اسكندرية العضو  
المنسوب للمجلس المذكور عنها وعن الست مدن الأخر المدينة في المادة الخامسة  
ويكون اجراء الانتخاب في ديوان ضبطينة القاهرة عن هذه المدينة وفي ديوان  
ضبطينة (١) الاسكندرية عنها وعن باقى المدن  
ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية

الامر المالى الصادر فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٧

مادة ٣ - يكون اجراء الانتخاب (٢) بالكيفية والشروط المقررة لانتخاب اعضاء مجالس المديرات  
في الباب الثانى من قانون الانتخاب الصادر فى أول مايو سنة ١٨٨٣ مع مراعاة التبدلات الآتية  
(أولا) الجهة التى يتاط بها ادارة الانتخاب تولى من ثلاثة اعضاء اثنان منهم من اعضاء المحكة  
الاستدائية التى تكون المدينة المزمع اجراء الانتخابات فيها داخله فى دائرة اختصاصها والثالث مندوب  
بمعه ناظر الداخلية وله الرئاسة

(ثانيا) محافظى مصر والاسكندرية أو مندوبيهما عين الاختصاصات المقررة المديرية فى الباب الثانى  
من قانون الانتخاب

مادة ٤ - الشروط الواجب توفرها لمن يختصون بمجلس شورى القوانين هى من الشروط المقررة  
في المادتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة (٣) من القانون النظامى فى شأن من يختصون بمجالس المديرات  
مع مراعاة التعديل الآتى

الخمسة آلاف غرض قيمة المال الواجب تأديته سنويا لخزينة الحكومة يجوز أن يكون من مال  
أطيان أو حوائج أملاك

(١) الآن يجرى الانتخاب فى المحافظة (راجع الحاشية فى الصحيفة ٥٩)

(٢) فى المدن الآتية - مصر والاسكندرية وبورت سعيد والسويس والاسماعيلية ودمياط  
ورشيد والبريش

(٣) استبدلت هاتان المادتان بالمادة ١٢ من القانون الصادر فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٠٩  
(راجع الصحيفة ١١)

مادة ٣٩ - ينتخب كل مجلس من مجالس المديريات الأربع عشرة بالقرعة السرية واحدا من أعضائه ليكون عضوا مندوبا في مجلس شورى القوانين ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية

الانتخاب بالأعضاء  
المنتدبون لمجلس  
شورى القوانين

## الباب الرابع

في انتخاب الأعيان المنتدبين للجمعية العمومية

مادة ٤٠ - ينتخب المنتخبون (بالكسر) المنتدبون عن أئمان القاهرة والمنتخبون (بالكسر) المنتدبون عن أقسام الاسكندرية والمنتخبون (بالكسر) المنتدبون عن باقي المدن المينة في المادة الخامسة عدد الأعيان المقرر في القانون النظامي لكل منها ليكونوا مندوبين عنها في الجمعية العمومية ويكون اجراء الانتخاب عن مدينتي القاهرة والاسكندرية في ديوان ضبطية<sup>(١)</sup> كل منهما وعن مدينتي دمياط ورشيد في ديوان محافظة كل منهما وعن السويس وبور سعيد في ديوان محافظة السويس وعن العريش والاسماعيلية في ديوان محافظة الاسماعيلية ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية

الانتخاب بالأعيان  
المنتدبين للجمعية  
العمومية

الامر العالي الصادر في ١٦ ديسمبر ١٩٠٧

مادة ٣ - يكون اجراء الانتخاب بالكيفية والشروط المقررة لانتخاب أعضاء مجالس المديريات في الباب الثاني من قانون الانتخاب الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ مع مراعاة التعديلات الآتية .  
(أولا) اللجنة التي ينيط بها ادارة الانتخاب توفى من ثلاثة أعضاء اثنان منهم من أعضاء المحكمة الابتدائية التي تكون المدينة المزمع اجراء الانتخابات فيها داخلة في دائرة اختصاصها والثالث معصب بجهة ناظر الداخلية وله الرأى

(ثانيا) الاختصاصات المقررة للبر يفوض في الباب الثاني من قانون الانتخاب تعطى لمحافظة المدينة الجارى فيها الانتخاب أو من ينوب عنه وأما عن مدينة رشيد فتعطى لأمر المركز أو من ينوب عنه

(١) الآن يجري الانتخاب في المحافظة (راجع الحاشية في الصفحة ٥٩)

انتخاب الايمان  
المنسوب للجمعية  
العمومية

مادة ٤١ - ينتخب المنتخبون (بالكم) المنسوبون عرب الاربع عشرة  
مديرية الخمسة والثلاثين عضوا مندوبا للجمعية العمومية مع مراعاة العدد المقرر  
في القانون النظامي لكل مديرية

ويحصل الانتخاب بالكيفية والشروط المقررة في هذا القانون لانتخاب أعضاء  
مجالس المديريات

ويكون الانتخاب بأغلبية الآراء أغلبية نسبية

### الباب الخامس

#### أحكام وقتية (١)

احكام وقتية

مادة ٤٢ - أحكام المواد السابعة والثامنة والتاسعة من أمرنا هذا تعدل  
في الانتخاب الأول كما يأتي :

أولا - يعلق دقوقي كل بلد وفي مراكز المديريات مدة خمسة عشر يوما  
التالية للخمسة عشر يوما المحددة في المادة الخامسة لتحديد دفتر  
الانتخاب

ثانيا - يجوز تقديم الطلبات في الثمانية أيام التالية للخمسة عشر يوما المحددة  
لتعليق دفتر الانتخاب

ثالثا - يحكم في هذه الطلبات في الثمانية أيام التالية للثمانية أيام المحددة  
لتقديمها

رابعا - اللجنة المتوة عنها في المادة التاسعة تؤلف في الانتخاب الاول من  
المنسوبين المنتخبين (بالفتح) ومن مأمور الضبطية أو المحافظة أو مدير  
الجهة بصفة رئيس ومن اثنين من أعضاء المحكمة الابتدائية الكاتبة  
جهة الانتخاب في دائرة اختصاصها

(١) هذه الاحكام لم تسر الا على الانتخابات الاولى التي حصلت سنة ١٨٨٢

خامسا - الميعاد المضاف عليه ثلاثة أيام المنصوص عنه في المادة التاسعة أحكام وقية  
للاستئناف في حالة عدم صدور قرار من إحدى اللجان أو إباتها الحكم  
في الطلب يتبدأ من اليوم التالى للثمانية أيام المحددة لنظر الطلبات  
والحكم فيها

مادة ٤٣ - المدة المقررة في المادتين الرابعة عشرة والثانية والاربعين من  
القانون النظامى لدرج الاسماء في دفاتر الانتخاب لاتراعى في الانتخابين العموميين  
الاولين المختصين بأعضاء مجالس المديريات ولا في انتخاباتهم التكميلية ولا تراعى  
ايضا في الانتخاب العمومى الأول المختص بالأعيان المندوبين ولا في انتخاباتهم  
التكميلية

## الباب السادس

### أحكام عمومية

مادة ٤٤ - (معلقة بالامر العالى الصادر فى ١١ يونيو سنة ١٩٠٠) كل طعن أحكام صومية  
في صحة الانتخاب يجب تقديمه من نظارة الداخلية أو من صاحب الشأن في ظرف  
ثمانية أيام الى رئيس مجلس شورى القوائين والجمعية العمومية ان كان العضو  
مستخبا لايهما والى المدير ان كان العضو مستخبا لمجلس المديرية والجمعية العمومية  
فاذا لم يظهر عدم الاهلية إلا بعد مضي الميعاد المذكور فلا يتبدى الميعاد إلا من  
تاريخ العلم بذلك وطى الرئيس أو المدير بحسب الاحوال أن يرسله في الثمانية ايام  
التالية الى رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية الآتى بيانها وطيه أيضا  
أن يضرب الهيئة بذلك عند التثامها

فالطعن في صحة انتخاب أحد الاعضاء لمجلس شورى القوائين أو الجمعية  
العمومية يحال على محكمة استئناف القاهرة لتحكم فيه بعد سماع أقوال النيابة  
العمومية حكما قطعيا بغير مصاريف

أحكام عمومية وأما الطعن في صحة انتخاب أحد الاعضاء لمجلس المديرية فيحال على المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها مجلس المديرية لتحكم فيه بعد سماع أقوال النيابة العمومية حكما قطعيا بغير مصاريف

وإذا طرأ على أحد الاعضاء أثناء نيابته ما يوجب عدم أهليته فيسقط من العضوية بقوة القانون ويأمر ناظر الداخلية بعد اطلاعه على الحكم النهائي الصادر على العضو المذكور بإجراء انتخاب جديد للحل انحال على حسب المدقون في المادة التاسعة والاربعين من القانون النظامي

مادة ٤٥ كل ما كان مخالفا لامرنا هذا من أحكام القوانين والاورام واللوائح والعادات يكون لاغيا وغير معمول به

مادة ٤٦ - على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ هذا القانون ويصدر نشره بالكيفية المعتادة وتعليقه في جميع مدن وبنادر وبلاد القطر المصري

### الجنسية المصرية

الجنسية المصرية الامر العالي الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠ (٢ ربيع أول سنة ١٣١٨) بعد الاطلاع على القانون النظامي وصل قانون الانتخاب الصادر في ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ (أول مايو سنة ١٨٨٣)

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

مادة ١ - عند اجراء العمل بقانون الانتخاب الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ يعتبر حتما من المصريين الانتخاباء الآتى بيانهم وهم

أولا - المتوطنون في القطر المصري قبل أول يناير (سنة ١٨٤٨) سنة ١٢٦٤ هجرية وكانوا محافظين على محل اقامتهم فيه

ثانياً - رعايا الدولة العلية المولودون في القطر المصري من أبوين مقيمين فيه الجنسية المصرية متى حافظ الرعايا المذكورون على محل اقامتهم فيه

ثالثاً - رعايا الدولة العلية المولودون والمقيمون في القطر المصري الذين يقبلون المعاملة بموجب قانون القرعة العسكرية المصرية سواء بأدائهم الخدمة العسكرية أو بدفع البدية

رابعاً - الاطفال المولودون في القطر المصري من أبوين مجهولين ويستثنى من الاحكام المذكورة الذين يكونون من رعايا الدول الاجنبية أو تحت حمايتها

مادة ٢ - يجوز للرعايا العثمانيين المتوطنين في القطر المصري منذ أكثر من خمس عشرة سنة أن يصيروا مصريين وينالوا الحقوق الممنوحة في قانون الانتخاب الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ اذا كانوا قد أعلنوا هذه الرغبة الى المحافظة أو المديرية الكائن فيها محل اقامتهم

وتقرر شروط هذا الاعلان في قرار وزاري يصدر من ناظرى الداخلية والحفانية مادة ٣ - يجب على كل من يريد أن يصير مصرياً طبقاً للمادة الثانية أن يقوم بكل ما يفرضه القوانين المصرية المختصة بالقرعة العسكرية

ومع ذلك فالذين يزيد سنهم عن ١٩ سنة تستبدل خدمتهم العسكرية بدفع رسم قدره عشرون جنياً مصرياً ولو يكونون قد قاموا بما يفرضه قانون العسكرية العثمانى مادة ٤ - على نظار الداخلية والحفانية والحربية تنفيذ أمرنا هذا ما

القرار الصادر من نظارتى الداخلية والحفانية  
في ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٠  
كيفية تنفيذ قانون  
الجنسية المصرية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من الأمر العالى الصادر في ٢ ربيع أول سنة ١٣١٨ (٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠)

الجنسية المصرية

مادة ١ - الاعلان المنصوص عنه في المادة الثانية من الامر العالى الصادر في ٢ ربيع أول سنة ١٣١٨ (٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠) يحرر على ورقة تمغة ويسلم الى المديرية أو المحافظة التي فيها محل إقامة صاحب الاعلان ويكون مرفقا بالاوراق والمستندات الآتية بيانا التي يجب على صاحب الاعلان استخراجها على نفقته

مادة ٢ - يجب على صاحب الاعلان أن يقدم الأوراق الآتية :  
أولا - شهادة الولادة أو مستندا موثوقا به يقوم مقامها دالا على بلوغه من الرشد المقرر في المادة الثامنة من الأمر العالى الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦

ثانيا - شهادة تثبت تابعيته العثمانية  
ثالثا - كافة المستندات المثبتة توطنه في القطر المصري مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة على التوالي بدون انقطاع غير عاوى  
رابعا - شهادة من جهات الادارة المصرية تثبت حاله تجاه قانون القرعة العسكرية متى كان أكثر من تسع عشرة سنة

أما في الحالة المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة الثالثة من الأمر العالى فيجب على صاحب الاعلان أن يدفع أيضا مبلغ البديلة الذى يعاد اليه اذ انقضت طلب قيد اسمه

مادة ٣ - يعطى وصل بالاعلانات وبالاوراق والمستندات المرفقة بها  
مادة ٤ - لا يعطى الوصل في حد ذاته حقا في الانتخاب وانما يكون نوال هذا الحق بعد قيد اسم الشخص بصفة قانونية في دفاتر الانتخاب طبقا للشروط والمواعيد والأوقات المحددة في القانون الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ م



## الجزء الأول

---



## الادارة الداخلية

### الباب الأول في النظام الادارى

مستخرج من الامر العالى

الصادر فى ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ بعد التعديل والاضافة

المصالح التابعة اداريا لنظارة الداخلية هـ (١)

ديوان العموم - الادارة للملكية فى المحافظات والمديريات - مجالس المديريات -  
البوليس - مصالح الصحة - السجون - المطبوعات - الحجج الشريف - المجالس  
البلدية (٢)

(١) بمقتضى الامر العالى الصادر فى ١٧ ابريل سنة ١٩٠٥ حاد فصل المقرخانة المصرية  
عن نظارة الداخلية والحاجتها بنظارة المالية

ثم ان مصلحة منع الرقيق التى كانت ايضا تابعة لنظارة الداخلية قدما رت منذ أول يناير سنة ١٩٢١  
تحت ادارة حكومة السودان وهى منوطة بمراقبة دقة تنفيذ القوانين والوائح الخاصة بمنع الرقيق  
والتخاسة وهذه القوانين مبنية على الاتفاقات الدولية . وقد نظمت هذه المصلحة طبقا لاشاق ٢١  
نوفبر سنة ١٨٩٥ بين الحكومتين المصرية والانكليزية الوارد ضمن القوانين الخصوصية فى الجزء  
الرابع من هذه المجموعة (الكتاب الثانى)

(٢) أعمال التنظيم (مابدا ما يتعلق منها بمدينة مصر) تابعة لنظارة الداخلية (قسم البلديات)  
وقد نقلت اليها من نظارة الاشغال العمومية بقرار مجلس النظار الصادر فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٨  
(أنظر الباب الخاص بالتنظيم فى الكتاب الثانى)

اما علاقات نظارة الداخلية مع هذه المصالح فهي حسب نصوص القوانين والاورام المالية واللوائح المختصة بتشكيلها ونظامها<sup>(١)</sup>

مستخرج من الاوامر الادارية الصادرة في ٢٨ و ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٨ و ١٠ يناير سنة ١٩٠٩ و ٣ و ٤ و ٨ فبراير سنة ١٩٠٩ و ١٦ و ٢٤ مارس سنة ١٩١٠ و ٣ ابريل و ٣ مايو سنة ١٩١١ و ٢٩ يناير سنة ١٩١٣

يشمل ديوان العموم بنظارة الداخلية الاقسام الآتية<sup>(٢)</sup>

أولاً - ادارة عموم الامن العام

ثانياً - قسم الادارة

ثالثاً - قسم المستخدمين والوزارات

رابعاً - قسم البلديات والمجالس المحلية

وقد تحدثت اختصاصات الاقسام التابعة لهذه الاقسام كما يأتي

نمرة ٢  
اختصاصات اقسام  
ديوان العموم

(١) كان البوليس من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٨٩٤ مصلحة تابعة لنظارة الداخلية وقد طرأ على نظامها عدة تغييرات متوالية أما الآن فليس لجهة البوليس مصلحة قائمة بذاتها

فان الامر العالي الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٤ بالغاء تفتيش عموم البوليس وإيجاد وظيفة مستشار لنظارة الداخلية ترتب عليه أولاً الغاء ديوان عموم البوليس الذي كان متوطلاً بجميع المسائل المتعلقة بالأمن العام وثانياً توسيع سلطة جهات الحكومة المحلية مع مراقبة النظارة لها بواسطة موظفي التفتيش بها

مجالس المديرية من اختصاصها وتشكيلها في القانون نمرة ٢٢ سنة ١٩٠٩

أما مصالح الصحة فتتألف منذ سنة ١٨٨١ من إدارتين كل منهما قائمة بذاتها وذلك بحسب نص الامرين العاليين الصادرين في ٣ يناير سنة ١٨٨١ و ١٥ فبراير سنة ١٨٨٤

وقد خصت احدهما بالمحافظة على الصحة العمومية وذلك بمنع دخول الامراض الوبائية والامراض الحيوانية المسببة الى القطر المصري أو خروجها منه وخصت الاخرى بالمحافظة على الصحة العمومية داخل القطر

ويع أن مصلحة عموم الصحة تابعة مباشرة لنظارة الداخلية ومن فروعها المهمة فان مجلس الصحة البحرية والكوريتيات المؤلف من مندوبين دوليين برئاسة موظف معين بأمر عال ليس تابعة لنظارة الداخلية الا انها يختص بهما بتنفيذ قراراته أما ميزانيته فنصولة عن ميزانية الحكومة العمومية

ومصلحة السجون هي كمصلحة عموم الصحة مصلحة قائمة بذاتها تابعة لنظارة الداخلية مباشرة ولا يتضمن هذا الكتاب بيان النظام الخاص بكل من هاتين المصلحتين

(٢) قسم القضاء قائم بذاته

إدارة عموم الأمن العام . (الأمر الإداري الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٩١٣) <sup>(١)</sup> ديوان السوم

قلم السكرتارية . التعليمات الأساسية والمنشورات المختصة بالأمن العام والمكتبات الخاصة بعلاقات موظفي وعمال الأمن العام بموظفي النيابة والمصالح الأخرى والشكاوى ضد الموظفين فيما يتعلق بالأمن العام وتقارير التفتيش الخاصة بالأمن العام وأعمال الترجمة والقيودات

إدارة الضبط . القلم الأول - المتشردون والمشبهون والسجون والمسجونون والابعاد إلى خارج القطر والأشخاص المطلوب البحث عنهم

القلم الثاني - التقارير الجنائية وحوادث السكة الحديد وتقط البوليس ومصف السوابق وتحقيق الشخصية

إدارة اللوائح والرخص . القلم الثالث - تحضير مشروعات لوائح الأمن العام والمكتبات المتعلقة بتفسيرها وتنفيذها والمكتبات مع النظارات والمصالح الأخرى بشأن لوائحها وقوانينها وتجارة الأسلحة والذخائر وتحضير مجموعة القوانين الإدارية والجنائية وتعديلاتها

القلم الرابع - المحاكم المركزية ومحاكم الواحات وتحضير قانون البوليس وتعديلاته إدارة المطبوعات . القلم الخامس - تنفيذ قانون المطبوعات واستجلاب الاخبار لابلغها إلى الجرائد

القلم السادس - الاجتماعات العمومية والاعتصامات

قسم الإدارة (الأمران الإداريان الصادران في ٣ أبريل و ٣ مايو سنة ١٩١١) <sup>(١)</sup>

قلم السكرتارية : المخبرات بشأن أعمال الرى والقرعة العسكرية والموالد وتعيين الرؤساء الدينيين وتنفيذ أحكام المحاكم الشرعية (ويتبعه القلم التركى وقلم قيودات وعفوفات القسم)

(١) ظم افرنكى النظارة القديم الحق بهذا القسم بالأمر الإداري الصادر في ١٦ يناير سنة ١٩٠٩

ديوان السوم

قلم مجالس المديرية والانتخابات : مجالس المديرية وميزانيتها والعزب  
وانتخاب أعضاء مجالس المديرية ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية  
والاقتراحات التي تبسبها هذه المجالس

قلم الشياخات : العمدة والمشايخ في المديرية وقبائل العربان  
قلم الترجمة : مكاتبات القسم الافرنكية وتقارير المفتشين في المسائل الادارية  
وتحضير مجموعات القوانين والاورامر العالية ومجموعات القرارات الرسمية

قلم كورتينة الطور : الحج والمحمل الشريف  
قسم المستخدمين واللوازمات (الامر الادارى الصادر في ٣٠ ابريل  
سنة ١٩٠٩ و ٢٩ مايو سنة ١٩١٢) (١)

تفتيش النظام : التفتيش على بوليس المديرية فيما يتعلق بالنظام العسكرى  
قلم المستخدمين : تعيين المستخدمين وترقيتهم ورفقهم وتاديبهم وتحضير  
ومراجعة كشوف صرف الماهيات

قلم النظام والخفر - اللوازمات والعليق والخيول الخ والمزادات ومراقبة  
أعمال مخازن البوليس واتخاذ الاجراءات المترتبة على تقارير التفتيش والخفر  
( فيما عدا صرف ماهياتهم )

ادارة المباني - المباني والتميمات وصيانة الأبنية والتلفونات وأدوات الكتابة  
وتوريد الاصناف اللازمة ومراقبة خدمة الديوان

قسم البلديات والمجالس المحلية ( الامران الاداريان الصادران في ٢٨ و ٣١  
دسمبر سنة ١٩٠٨ )

التنظيم في المجالس البلدية والمجالس المحلية  
التنوير والمياه وخلافهما في الجهات التي فيها مجالس بلدية أو مجالس محلية

(١) قلم الحسابات الذي كان تابعا لهذا القسم صار ضمه بالامر الادارى الصادر في ١٢ مارس  
سنة ١٩١٠ الذي قضى ايضا بالحاقه بإدارة عموم الحسابات بنظارة المالية

## الباب الثاني في السلطات الادارية في الاقاليم

الامر العالي الصادر في ١٣ أغسطس سنة ١٨٨٨

(٥ ذوالحجة سنة ١٣٠٥)

كل محافظ وكل مدير هو النائب الوحيد عن هيئة الحكومة في المحافظة او المديرية الموكولة لمهده (١) وجميع الموظفين الموجودين في المحافظات والمديريات واجب عليهم الاذعان لسلطة المحافظ أو المدير أية كانت النظارة التابع لها هؤلاء الموظفون اجراءت المحافظين والمديرين في دائرة محافظاتهم ومديرياتهم هي باسم كل من نظار دواوين الحكومة وبالنسبة عنه (٢)

نمرة ٣  
تجديد سلطة  
المحافظين  
والمديرين

مستخرج من الامر العالي

الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ ومن مفشوري نظارة الداخلية

الصادرين في ٨ نوفمبر سنة ١٨٩٤ و ٢٥ مارس سنة ١٨٩٥

نمرة ٤  
اختصاصات  
المحافظين  
والمديرين  
في مسائل الأمن  
العالم

المحافظون والمديرون منوطون بوجه عام باجراء تنفيذ القوانين في دوائر وظائفهم على حسب ما تقتضيه اختصاصاتهم وواجباتهم ولم أن يصدروا قرارات بعد عرضها على ناظر الداخلية والتصديق منه عليها

(١) لثمة جزيرة سيناء ادارة مخصوصة تابعة لنظارة الحرية فقط ونظامها الاداري والقضائي صار تحدده بالقانون نمرة ١٥ الصادر في أول يوليو سنة ١٩١١ (راجع نمرة ١٢٤)

(٢) بما أن هذه المجموعة قاصرة على المصالح التابعة لنظارة الداخلية فلم يدرج فيها شيء من اختصاصات المحافظين والمديرين المالية أو خلافتها

ولهذا السبب قد أحمل في هذه الطبعة درج اللائحة الصادرة في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٥ بشأن اختصاصات المديرين في مسائل الرى وملاقاتهم مع مفتشى الرى التابعين لنظارة الاشتغال العمومية (المصيفة ٣٥ من الطبعة الثانية)

وفيا يختص بالأمن العام فهم يباشرون اجراءات الضبط تحت سلطة ناظر الداخلية مباشرة مع مسؤوليتهم أمام الحكومة عن الأمن والنظام كل في الدائرة التابعة اليه وحكمدارو البوليس هم المعينون للديرين في مراقبة كيفية قيام عمال الادارة بواجباتهم فيما يختص بالمحافظة على الأمن العام في المديرات ويجب على المديرين ارسالهم لاجراء التفتيش المتوازي كما أنه يجب عليهم عند حصول حوادث جسيمة أن يتدبؤهم للنهاب الى محل الواقعة

والديرين أيضا أن يستعملوا مع اتباعهم القوانين مالدتهم من الوسائط الاخرى كالعمد والمشايخ والخبراء ورجال البوليس

ومأمورو المراكز الذين هم الرؤساء لها يكونون مسؤولين أمام المدير عن تنفيذ الأوامر المعطاة لهم وعن الأمن بمراكزهم

ومعاونو البوليس بالمراكز مكلفون بتنفيذ أوامر مأموري المراكز كما تصدر اليهم أما مسائل النظام العسكرية المحضة والترتيب الداخل لقوة البوليس فالمسؤول عنها هم الحكمدارون ومعاونو البوليس بالمراكز ليس إلا

### منشور صادر من نظارة الداخلية

الى المديرين والمحافظين

بتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٨٩٥

مرسل لكم طي هذا القرار الصادر من مجلس النظار بشأن واجبات (١) النيابة واني لاأرى بئنا من أن أذكركم في هذه المناسبة بأنكم بصفتكم ناشئين عن هيئة الحكومة في دائرتكم يجب عليكم أن تراقبوا سير كافة الأعمال العمومية بها بما فيها ما يختص بمحاكمة مرتكبي الجنايات ومعاقبهم

نمرة ٥  
مساعدة جهات  
الادارة للنيابة  
في المواد الجنائية



وهذا الامر الاخير وان كان خاصا بالنيابة الا أن مسؤوليتكم عن توطيد الأمن العام في دائرة اختصاصكم وعن نجاح الابحاث المؤدية لاقامة الأدلة على مرتكبي الجرائم توجب اهتمامكم بكيفية القيام بهذا العمل ومن مقتضى النظام الذي ورد في القرار المذكور تخويلكم الحق في اجراء هذه المراقبة بطريقة فعالة وقد استصوبنا اصدار التعليمات الآتية اليكم لتكون دستورا لكم في كيفية العمل بذلك النظام

أولا - ينبغي لكم التعويل على رأى النيابة في جميع الامور القانونية كتأويل القوافين وتقدير قوة الأدلة وكفايتها من حيث امكان معاقبة المتهمين والاجرائات المقتضى اتخاذها أمام المحاكم وغير ذلك فان أعضاء النيابة هم بالملم من المعلومات القضائية أقدر على الحكم في هذه الأمور من أرباب الوظائف الادارية المختصة

ثانيا - متى رأيتم ضرورة لتدخلكم في اجرائات النيابة فليكن شأنكم في ذلك تسيير أعمالها على محور الجرد والنشاط ولا ينبغي أن تقوموا أتم بواجباتها بوسائل أخرى بل يجب أن تلاحظوا أن أعضاءها يبذلون المهمة اللازمة في أعمالهم ويتفقدون الى محل الواقعة كلما رأيتم فائتة في ذلك

وإذا لم ترضكم الكيفية التي يحصل بها التحقيق فتستدعون عضو النيابة المحال عليه القضية أو رئيس النيابة عند الاقتضاء ثم تتداولون معه فيها وتجتهدون في اقتناعه لو رأيتم أن اتباع طريقة أخرى يؤدي الى اظهار الحقيقة أكثر من اتباع الطريقة التي استعملت وينبغي أن تعينوا النيابة بجميع ما لديكم من الوسائل ليسهل عليها أداء عملها الذي هو يمس في نفس الأمر من الأعمال المنوطين بها أنتم

ثالثا - يجب على المحافظ أو المدير بوجه عموى أن يتدارك ما صاه أن يتقص في عمل النيابة فتتم مائدة أعضائها من المعارف القانونية والفنية بما له من القدرة بأحوال البلاد في دائرة اختصاصه ومن التفوذ الناشئ عن وظيفته حتى باشتراك الفريقين في العمل لنحل الحقيقة انجلاء تاما

رابعا - ينبغي أن تبذلوا ما في وسعكم لحفظ العلائق الحسنة فيما بين أعضاء النيابة وباقي الموظفين حتى يعمل الجميع بالاشتراك توصلا للغرض المقصود فانه لا يجوز أن يحدث في أعمال الحكومة ما يعرقل سيرها من الشخصيات ومن تمسك بهذه العوامل عادت عليه مسؤولية جسيمة

خامسا - لقد ورد في القرار المشار اليه أنه عند حصول اختلاف في الرأي فيما بينكم وبين النيابة وجب عليها أن تخبر نظارة الحفائية في ذلك فينبغي أن تتجنبوا على قدر الامكان الالتجاء الى هذه الوسيلة اذ قد ينشأ عنها في غالب الاحيان تأخير مضر يحسن سير الاعمال واذا كان لابد من الخلاف فراعوا أن يكون رأيكم مبنيًا على الصواب

وبناء على ذلك لا ترى النظارة بدا من أن تنبهكم الى أنه ليس لكم بعد ذلك في المستقبل أن تخلوا مسؤوليتكم بوجه ما اذا سارت الاعمال بحالة غير مرضية

### مستخرج من المنشور نمرة ٧٤ الصادر من نظارة الداخلية

(في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٨)

المديرون والمحافظون مطالبون باستتباب الراحة والأمن في مديرياتهم لأن سلطتهم واشرافهم لا يسيقهما شيء وليس لهم من حدود سوى ما تقي به القوانين واللوائح والاوامر الصادرة من الجهات المختصة بذلك وان المسؤولية المترتبة على الاعمال الموكولة الى عهلتهم تعود عليهم وحدهم

نمرة ٦  
مسئولية  
المحافظين والمديرين  
في مسائل الأمن  
العام

وأكرر المهام الموكولة الى عهدة المديرين هي مهمة الأمن العام فعليهم أن يكونوا شديدي التيقظ لاسر الأمن ولا يجب أن ينصرف هذا التيقظ الى البحث عن الجاني فقط بل لابد من أن يتناول أيضا وقيل كل شيء السعي وراء الوسائل التي تمنع وقوع الجرائم بعدم انقطاعهم عن التجول بأنحاء الاقاليم التابعة اليهم وإلقاء التنبهات المتكررة على الموظفين وعلى كل من له شأن بأن يقوم كل بالواجب المفروض عليه

ومن المعلوم أن تجول المديرين لا يكسبهم فقط معرفة دقيقة بأطوار الموظفين الذين هم تحت ادارتهم وبمقدرتهم على العمل بل يمكنهم أيضا بدوام الاحتكاك بالوسط الذي يشرفون عليه من معرفة دائه ووصف دوائه

أما فيما يختص بالوقائع الجنائية فتى كانت هذه الوقائع مما يؤثر على الأمن العام فلا بد لمس من تتبع ظروفها والاشراف على التحقيق الذي يجرى فيها حتى يتوقفوا بأنفسهم للوصول الى الحقيقة وكلما كانت الواقعة ذات أهمية يجب عليهم أن ينتقلوا الى مكانها في الحال حتى لا يفوتهم جميع الاستدلالات الاولى التي عليها معظم الاهمية وكشف خبايا الوقائع وعليهم في هذه الحالة أن يراقبوا التحقيق ويرشدوا العمال القائمين به الى أقوم طريق

وليس على الموظفين الاداريين أن يعتبروا أن مهمتهم قاصرة على ما يسمونه (إيجاد الفاعل) وأن مسؤوليتهم قائمة فقط على تقديم هتهم لجهات القضاء بل انهم مطالبون بالبحث والسعى وراء الحقيقة بالطرق المشروعة والوسائل القانونية

وليعلم هؤلاء العمال أن المبادئ المؤسسية من عليها التحقيق الجنائي هي واحدة لا تتغير باختلاف السلطات المبائرة للتحقيق وأن هذه المبادئ قد روعي في تدوينها أمر واحد وهو الوصول الى الحقيقة تسهيلا لعمل القضاء . وليعلموا أيضا أن الرجوع الى الاحصائيات لمعرفة ما تقدم من القضايا الى المحاكم وما حفظ منها مؤقتا أو قطعيا لا يفيهم بقدر الحرص على ضرورة تمسك العمال الاداريين المكلفين بالتحقيق الجنائي بأن لا يتقادوا في عملهم الا لفكرة الوصول الى الحقيقة

ويجب على المتولين التحقيق الاداري أنه متى انتقلوا الى محل الواقعة ورأوا العمدة أو الشيخ بدأ في التحقيق ولم يصل بعد الى نتيجة قطعية أن لا يضربوا صفحا عما أجرى من التحقيق البسيط أولا لكي لا يحميد التحقيق عن طريقه البسيط الذي هو أقرب للوصول للحقيقة وثانيا لعدم إلهاء العمدة والمشايخ تخلصا من المسؤولية وارضاء المحقق الى إيجاد أدلة وهمية هي في الغالب أساس عدم ثقة المحاكم بكثير من أعمال هذا التحقيق

ولم يلاحظ أن المحقق إذا لم يهتد إلى الفاعل لأول وهلة يوجه بحثه إلى أمر الضمائم التي ربما أدت ببعض إلى ارتكاب الجريمة ومتى عثر على ضغينة تتعلق بأهدها ولو كانت واهية واهنة وترك كل دليل آخر يمكن استنباطه من ظروف الحال وهذا نتيجة التسرع الذي يشاهد لدى كثير من المحققين الذين فاتهم أن التفتي في التحقيق من أكبر شروط النجاح

ويجب أن يكون الوفاق سائما بين الإدارة والنيابة وأن يجتهد المدبرون في إزالة كل سوء تفاهم يمكن حدوثه بين عمال الإدارتين . وقد سبق للداخلية أن شددت كثيرا في هذا الأمر لأن في اخفاق الجهتين ضمنا لحسن سير التحقيقات الجنائية ويجب على رجال الإدارة المتوطنين بضبط الوقائع أنه عند ماسوى النيابة التحقيق أن لا يتركوها وشأنها بل يكونون عون لها ويساعدونها بالمعلومات والأبحاث اللازمة على شرط عدم التشويش

ويجب على المديرين والمحافظين الالتفات مباشرة أو بواسطة مأموريهم إلى عمل كل ضابط يتقصه الاختبار اللازم من الضباط المتخرجين حديثا . وإن يوالوه بالارشاد والنصح والتأكيد حتى تتم له المعرفة والمقدرة المرغوبتان

ويجب على المديرين والمحافظين أن يكونوا دائما رسل الوفاق والوثام بين العائلات وأن يستعملوا نفوذهم لازالة أسباب الجفاء لأن في انشقاق العائلات أكبر دواعي الجرائم وهذا مبدأ لا بد من بشه في كافة طبقات المأمورين ليكونوا بذلك عوناً على استتباب الراحة والطمأنينة بالانحاء القائمة بالأعمال فيها .

وعلى المديرين الاعتناء في حسن انتقاد عمد البلاد ومشايخها وأن لا يرشحوا لتعيين إلا من يجمع إلى استقامة السير الانتساب إلى العائلات ذات السمعة الطيبة والنفوذ الأدبي مع مراعاة رغبة السواد الأعظم من الأهالي وأرتيائهم

## الباب الثالث

(في المستخدمين)

### الفصل الأول

(انتخاب المستخدمين)

مادة ١  
انتخاب  
المستخدمين

### الفرع الأول

(في المستخدمين الملكيين)

مستخرج من الامر العالى ومن قرار النظارة

نمرة ٧  
تعيين الموظفين  
والمستخدمين  
التامين لنظارة  
الداخلية

الصادرين في ٢١ فبراير سنة ١٨٨٦

رؤساء المصالح التابعة لنظارة الداخلية (مصلحة الصحة والسجون) يعينون  
بأمر عال بناء على طلب ناظر الداخلية وللناظر أن يعين مباشرة من يلزم من  
الموظفين لباقي الوظائف الأخرى حسب الشروط المبينة في اللائحة العمومية  
المختصة بدخول وترقى المستخدمين الملكيين في مصالح الحكومة (١)

مستخرج من الامرين العالين

نمرة ٨  
بجار الموظفين  
في الأقاليم

الصادرين في ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ وأول يونيو سنة ١٨٩٣

المديرون والمحافظون وكلاء المديريات والمحافظات يعينون بأمر عال بناء على  
طلب ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار

---

(١) اللائحة السوية الصادرة في ٢٤ يونيو سنة ١٩٠١ (انظر القانون المالى)

فصل ١  
انتخاب  
المستخدمين

الامر العالى الصادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٨

اذا خلت وظيفة وكيل نظارة الداخلية أو غاب صاحبها أو عرض له مانع جاز لناظر الداخلية أن ينتدب الموظف الذى ينوب عنه فى حضور جلسات المجالس الادارية والتأديبية ويكون له ذات الاختصاصات والسلطة التى تخولها القوانين واللوائح لوكيل النظارة الا اذا ذكرت قيود مخصوصة فيعمل بها

نمرة ٩  
تعيين بدل لوكيل  
نظارة الداخلية  
فى جلسات المجالس  
الادارية حين  
غيابه

## الفرع الثانى (فى مستخدمى البوليس)

قرار مجلس النظار الصادر فى ٢٠ فبراير سنة ١٨٩٦

أولاً - لا ينقل ضابط من الجيش العامل الى البوليس الا برضائه  
ثانياً - الضباط الذين ينتقلون الى البوليس يعينون به فى بادئ الأمر تحت التجربة لمدة ثلاثة شهور وفى خلالها يسوغ اعادتهم الى الجيش العامل فيما لو تقرر عدم لياقتهم لخدمة البوليس ويموز فى أحوال استثنائية امتداد مدة التجربة المذكورة الى ثلاثة شهور أخرى بمصادقة نظارة الحربية على ذلك  
ثالثاً - الضباط الذين لا يعودون الى الجيش أثناء مدة تجربتهم يصير تعيينهم فى وظائفهم بالبوليس<sup>(١)</sup>

نمرة ١٠  
انتخاب ضباط  
البوليس

ومن الآن فصاعداً لا يجوز إعادة أحد من ضباط البوليس الى نظارة الحربية والرّتب التى يمنحونها فى البوليس لامتصّل لهم حقاً لتوظيف فى الوظائف الرئيسة بالجيش الا أنها تراعى عند الترقية وانتساب الاكاديمية فى خدمة البوليس (راجع فى فصل المعاشات منشور نمرة ٥٠ الصادر فى مايو سنة ١٨٩٦)

(١) لامتصّل نظارة الداخلية الآن بهذه الطريقة فى انتخاب ضباط البوليس الا نادراً فاذا كان هؤلاء الضباط من الاجانب بما ملون كياقى مستخدمى الحكومة من جهة الانتخاب وغيره عملاً بلائحة ٢٤ يونيو سنة ١٩٠١ التى تضى أحكامها على جميع المستخدمين الملكيين أما الضباط الوطنيون فهؤلاء يؤخذون من مدرسة البوليس التى تأسست سنة ١٨٩٤ لتخرج ضباط وصف ضباط ملحقين لخدمة (انظر قانون مدرسة البوليس الصادر فى ١٨ يوليو سنة ١٩١٢ والمدرج فى الصفحة ٨٧)

فصل ١  
انتخاب  
المستعظمين

أمر عال صادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٠٠  
(١٥ شعبان سنة ١٣١٨)

نمرة ١١  
انتخاب عاكر  
البوليس

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ٩ جمادى الثانية سنة ١٣٠٢  
(٢٦ مارس سنة ١٨٨٥) المختص بالخدمة العسكرية

وبعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ١٤ شوال سنة ١٣٠٦ (١٢ يونيو سنة ١٨٨٩) القاضي بتعديل المادة ٤ من الأمر العالي المشار اليه  
مادة ١ - قد صار تعديل الفقرة الاولى من المادة الاولى من الأمر العالي الصادر في ١٤ شوال سنة ١٣٠٦ الموافق (١٢ يونيو سنة ١٨٨٩) على الوجه الآتي :

« كامل مدة الخدمة العسكرية تكون ١٠ سنوات منها ٥ سنوات في الجيش العامل و ٥ سنوات في البوليس أو الرديف »

### مستخرج من قانون القرعة العسكرية

نمرة ١٢  
الخدمة في البوليس

الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢

#### الباب السادس عشر - الخدمة في البوليس وخفر السواحل

مادة ١١٢ - كل عسكري مقترح يرفق من الجيش ولا تحقق له المعافاة من خدمة البوليس أو خفر السواحل يجوز انتقاؤه للخدمة في البوليس أو خفر السواحل أما في وقت رفته من الجيش أو في أى وقت آخر خلال سنة بعد ذلك

مادة ١١٣ - الرجال المطلوبون للخدمة في البوليس وخفر السواحل<sup>(١)</sup> ينتخبون حيناً بعد حين من العساكر المقترعين الذين يجوز أخذهم لها وذلك بالاتفاق بين نظارة الحربية ونظارة الداخلية ونظارة المالية بحسب ما تكون الحالة

(١) مصلحة خفر السواحل تابعة لنظارة المالية

فصل ١  
انتخاب  
المستفيدين

وعند انتخاب الرجال البوليس وخفر السواحل يفضل المتطوعون لتلك الخدمة على سواهم بقدر ما يمكن

مادة ١١٤ - كل عسكري مقترح موجود في خدمة البوليس أو خفر السواحل يستحق الرفت من الخدمة في موعد الرفت الذي يلي انقضاء عشر سنوات من بدء خدمته في الجيش فإذا مضت ثلاثة أشهر بعد انقضاء المدة المذكورة ولم يقع فيها مياد للرفت يحق للعسكري أن يرفت في نهايتها على كل حال

مادة ١١٥ - كل عسكري مقترح يرفت من البوليس أو خفر السواحل بسبب انتهاء خدمته يحرى تسفيره الى بلده أو المحل الذي يريده على حساب الحكومة أو يعطى مالا يعادل أجرة السفر حسب المدين في المادة ٩٨

ويسطى تذكرة رفت قنزر أورنيكها ونصها نظارة الداخلية أو نظارة المالية بحسب ما تكون الحالة

مادة ١١٦ - كل عسكري مقترح انتخب لخدمة البوليس أو خفر السواحل ووجد بعد ذلك غير موافق لها أو رفت منها لسبب آخر قبل انقضاء زمن خدمته يرسل الى الرديف لثلاثة الباقية من زمن خدمته

### مستخرج من تعليمات البوليس

نمرة ١٣  
تعيين  
الكوئستابلات  
الأوروبيين

الكوئستابلات الأوروبيون يعينون بمعرفة حكمدارى البوليس بمصر والاسكندرية وقنال السويس مع مراعاة الشروط المبثوثة في اللوائح الداخلية للبوليس (١) ولا يسوغ رفعتهم الا بعد الحصول على تصديق ناظر الداخلية

وهم معتبرون كستخدمى الحكومة وتسرى عليهم الأحكام المختصة بهؤلاء فيما يتعلق بالإجازات والتنقلات والمعاشات



فصل ١  
انتخاب  
المستفيدين

## القانون نمرة ٢٢ الصادر في ١٨ يوليو سنة ١٩١٢ الخاص بنظام مدرسة البوليس والادارة

نمرة ١٤  
القانون النظامي  
لمدرسة البوليس  
والادارة

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٩ الصادر في ٣٠ ابريل سنة ١٩١١ بشأن  
القانون النظامي لمدرسة البوليس والادارة  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ  
رأى مجلس شورى القوانين

الفرض من انشاء  
المدرسة

مادة ١ - مدرسة البوليس والادارة معدة لتخرج ضباط بوليس ومعاوني ادارة

لجنة الادارة

مادة ٢ - يكون للمدرسة لجنة ادارة تتألف من :

- (١) وكيل نظارة الداخلية أو من يتدبه ناظر الداخلية للنيابة عنه - رئيس
- (٢) ومن أحد مديري الأقاليم ... ..
- (٣) وحكمدار بوليس مصر ... ..
- (٤) ومن رئيس نيابة محكمة الاستئناف الاهلية ... ..
- (٥) ووكيل مدرسة الحقوق الخديوية ... ..
- (٦) ومن مدير المدرسة أو وكيله - وعليه القيام بأعمال سرकारी اللجنة
- (٧) ومن اثنين ينتخبهما ناظر الداخلية لمدة سنة واحدة - (ويصح تجديد انتخابهما) ... ..

اذا طرأ عذر يمنع بعض أعضاء اللجنة من الحضور فيجوز لناظر الداخلية عند  
الاقتضاء أن يتدب من ينوب عنهم

مادة ٣ - تختص لجنة الادارة بما يأتي :

- (١) اقتراح ادخال تعديلات في القانون النظامي للمدرسة
- (٢) توزيع المواد الدراسية المتوه عنها في المادة الرابعة عشرة على سنى الدراسة
- واتخاذ كتب التدريس وتقسيم الساعات المقررة في المادة الثالثة عشرة  
على العلوم

فصل ١  
انتخاب  
المستفيدين

- (٣) انتخاب المدرسين وترقيتهم وزيادة مرتباتهم
  - (٤) انتخاب أعضاء لجان امتحانات آخر السنة
  - (٥) النظر في مشروع ميزانية المدرسة عن كل سنة
  - (٦) ما تطلب منها نظارة الداخلية النظر فيه
  - (٧) البحث في كافة ما يهم نظام المدرسة وتحسينها واقتراح ما يعم لها في ذلك
- مادة ٤ - تجتمع اللجنة بناء على دعوة الرئيس كلما كان لديها من الأعمال ما يستدعي انعقادها وفي الأحوال التي ترى النظارة ضرورة انعقادها
- مادة ٥ - لا تستعد اللجنة الا اذا حضر أكثر من نصف أعضائها
- مادة ٦ - تصدر القرارات بأغلبية الآراء وعند التساوى يرجح الفريق الذي ينضم إليه الرئيس
- مادة ٧ - قرارات هذه اللجنة تكون نافذة بعد تصديق نظارة الداخلية عليها
- مادة ٨ - يشترط في قبول التلاميذ بهذه المدرسة ما يأتي :
- أولاً - أن يكون الطالب مصرى الجنس وحائزاً لشهادة الدراسة الثانوية من نظارة المعارف العمومية واذا لم يوجد العدد الكافي من حملة هذه الشهادة فيؤخذ من ساقطها بشرط أن يكونوا قد أمضوا امتحان الشهادة الثانوية ( قسم أول ) واذا لم يوجد العدد الكافي من هؤلاء فيؤخذ من الذين أمضوا امتحان الشهادة الثانوية ( قسم أول )
- ثانياً - أن يكون حميد السيرة ولم يسبق الحكم عليه بما يشين سمعته
- ثالثاً - أن يكون سليم البنية والنظر خالياً من العاهات
- رابعاً - أن لا يقل عمره عن ١٨ سنة ولا يزيد عن ٢٢ سنة
- خامساً - أن يدفع المصروفات السنوية وقدها ثلاثون جنيهاً
- مادة ٩ - يختص المقبولون حسب ترتيبهم في جدول التاجحين ويفضل من كان تاريخ حصوله على الشهادة متأخراً أما ساقطوا الشهادة الثانوية فيفضل

شروط القبول  
والاختبار الطبي

فصل ١  
انتخاب  
المستظمين

من كان مجموع درجاته في الامتحان أكثر من غيره وكان امتحانه أقرب عهداً .  
وعند التساوى يفضل الأصغر سناً . ويعلم بالجريدة الرسمية عن الأوراق  
المقتضى ارفاقها بطلب الانتظام في سلك تلاميذ المدرسة وعن الميعاد الذي  
ينبغي تقديمها فيه

مادة ١٠ - لا يقبل الطالب الا اذا ظهرت صلاحيته طيباً وأقرت لجنة  
ادارة المدرسة لياقته

وتعلن نظارة الداخلية عن تاريخ الكشف الطبي بالجريدة الرسمية.

مدة الدراسة

مادة ١١ - مدة الدراسة في هذه المدرسة سنتان

مادة ١٢ - ينقسم التعليم الى تعليم علمي وتدريب عسكري

مادة ١٣ - تنقسم ساعات العمل في أيام الدراسة كما يأتي :

| مواد التعليم |  |  |  | سنة الدراسة |   |       |   |
|--------------|--|--|--|-------------|---|-------|---|
|              |  |  |  | أولى        |   | ثانية |   |
|              |  |  |  | ت           | ح | ت     | ح |
| تعليم علمي   |  |  |  | ١٠          | ٤ | ١٠    | ٤ |
| تدريب عسكري  |  |  |  | —           | ٢ | —     | ٢ |
| مذاكرات      |  |  |  | —           | ٢ | —     | ٢ |
| الجملة       |  |  |  | ١٠          | ٨ | ١٠    | ٨ |

مادة ١٤ - المواد التي تدرس هي الآتي يانها :

(١) اللغة العربية

(٢) لغة أجنبية

(٣) الشريعة الاسلامية (الاحوال الشخصية ونظام المحاكم الحسبية)

فصل ١  
انتخاب  
المستفيدين

- (٤) قانون العقوبات (عام وخاص)
- (٥) قانون تحقيق الجنايات
- (٦) قانون البوليس بما فيه اقمم المالى
- (٧) اللوائح والقوانين الخاصة بتحصيل الضرائب
- (٨) القانون الادارى
- (٩) انشاء المحاضر وعمل التحقيقات الجنائية والمباحث
- (١٠) اسعافات طبية وقانون الصحة
- (١١) محاضرات فى الاخلاق والآداب الدينية

مادة ١٥ - اللغة العربية هى لغة التعليم

مادة ١٦ - تبتدى الدراسة فى شهر اكتوبر فى اليوم الذى يحثده ناظر الداخلية بناء على طلب لجنة الادارة وتمتد الى نهاية الامتحان العمومى فى شهر يونيو وتساخ التلاميذ فى الأيام والأوقات التى تعطى فيها مدارس الحكومة وهذا فضلا عن المساعات العمومية التى تعطى لهم فى فصل الصيف والمساعات العمومية يقضيها التلاميذ خارج المدرسة . أما المساعات الوقتيه الأخرى فلا يجوز للتلميذ قضاءها خارج المدرسة الا اذا أذنت ادارة المدرسة بذلك بناء على طلب ولّى أمره كتابة

مادة ١٧ - قبل جميع التلاميذ داخلية وعليهم القيام بدفع نفقات ملابسهم وأدواتهم الشخصية وما عدا ذلك يكون على طرف الحكومة

مادة ١٨ - يعمل امتحانان فى السنة أولها فى النصف الثانى من شهر يناير ويسمى امتحان وسط السنة وثانيهما فى شهر يونيو ويسمى امتحان الانتقال فى السنة الأولى وامتحان الترقى فى السنة الثانية

مادة ١٩ - يكون انتخاب الأسئلة فى السنة الاولى من المواد التى درست بها من أول السنة المكتتية الى وقت الامتحان وفى السنة الثانية من المواد المقرر تدريسها بها وفى المواد المشتركة بينها وبين السنة الاولى

فصل ١  
انتخاب  
المستظمين

مادة ٢٠ - يقوم بامتحان آخر السنة وامتحان الترقى بلجان من الخارج  
تنتخب أعضاؤها لجنة الادارة ثم تعرض على نظارة الداخلية للتصديق عليها .

أما امتحان وسط السنة فيقوم به المترسبون برأسة مدير المدرسة أو وكيلها

مادة ٢١ - تكون الامتحانات في آخر السنة بمقتضى جداول أوقات يعملها  
رئيس لجنة الامتحان بالاتحاد مع مدير المدرسة بحيث تقدم للجنة الادارة قبل  
ميعاد الامتحان بأسبوعين على الأقل

مادة ٢٢ - في جميع الامتحانات تكون النهاية العظمى للدرجات (٣٠)  
ولا ينقل تلميذ من السنة الاولى الى السنة الثانية ولا يعد ناجحاً في امتحان الترقى  
الا اذا حصل في كل علم في كلا الامتحانين الشفهي والتحريري على ثلث هذه  
النهاية ويشترط أن يكون مجموع درجاته في كليهما مساوياً على الأقل لنصف  
مجموع النهايات العظمى لدرجات جميع المواد . أما بالنسبة للتدريب العسكري  
فيكتفى بوضع إحدى العلامات الآتية :

فائق — طال — وسط — دون

وكل تلميذ حصل على درجة «دون» يعرض أمره على لجنة الادارة

مادة ٢٣ - يقدم المعلمون والضباط الى مدير المدرسة البيانات التي تساعد  
على اعطاء درجات المواظبة والأخلاق للتلاميذ

وتفصل لجنة ادارة المدرسة في رفت كل تلميذ نصبت درجاته في السلوك  
والمواظبة من نصف النهاية العظمى وقدرها (٣٠)

مادة ٢٤ - ترتيب التلاميذ في الفصول يكون بحسب مجموع درجات  
الامتحان التحريري والشفهي مضافا اليه درجات السلوك والمواظبة

مادة ٢٥ - يعطى لكل تلميذ نجح في امتحان الترقى شهادة تؤهله للاستخدام  
في جهات الادارة ابتداء من وظيفة معاون ادارة أو ملاحظ بوليس

فصل ١  
انتخاب  
المستفيدين

مادة ٣٦ - تنظر لجنة الادارة في جدول نتيجة امتحان آخر السنة وتبدي رأيها عن التلاميذ الذين لم ينجحوا إما ببقائهم للاعادة أو بفصلهم من المدرسة . ولا يبقى في المدرسة من يسقط دفتين في امتحان آخر السنة لسنة واحدة

مادة ٣٧ - تعلن نظارة الداخلية في الجريدة الرسمية أسماء التلاميذ الناجحين في امتحان الترقى

مادة ٣٨ - اذا تغيب تلميذ عن امتحان الانتقال لسبب مرض شديد أو أى طارئ لم يستطع منعه فله أن يتقدم للامتحان في أول السنة المكتيبة أمام لجنة مشكلة من مدير المدرسة أو الوكيل ومدرسيها متى قدم التلميذ للجنة الادارة ما يثبت أنها لم تغيب الا مضطرا . واذا كان الغياب لسبب المرض وجب عليه ان أمكن أن يقيم نفسه في الحال لطبيب المدرسة للكشف عليه وتقرير ما يراه في حالته أو يقدم قبل الامتحان شهادة من اثنين من الأطباء أحدهما موظف بالحكومة

أما تلاميذ السنة الثانية الذين يخلفون عن امتحان آخر السنة لاحد السببين المذكورين ويثبت عذرهم فلهم أن يعيدوا دروسهم

مادة ٣٩ - العقوبات التي يمكن تقريرها هي :

الطبيب

- ( ١ ) توبيخ التلميذ منفردا
- ( ٢ ) توبيخه امام تلاميذ الفصل
- ( ٣ ) توبيخه امام تلاميذ المدرسة
- ( ٤ ) زيادة عدد التواوير التي يؤديها التلميذ في وقت الفراغ من الدروس والمذاكرة
- ( ٥ ) حبسه منفردا لمدة لا تزيد عن سبعة أيام متوالية مع غداء الجزاءات
- ( ٦ ) حرمانه من التقدم لامتحان آخر السنة
- ( ٧ ) رفعه نهائيا من المدرسة

العقوبات الخمس الاولى هي من اختصاص مدير المدرسة . وللدرس معاقبة التلميذ بالعقوبتين الأوليين . أما العقوبتان الاخيرتان فتقررها لجنة الادارة بناء على طلب مدير المدرسة

مادة ٣٠ - في أول سنة من العمل بهذا القانون يجوز لناظر الداخلية بطريق الاستثناء أن يلحق الناجحين في امتحان آخر السنة من تلاميذ السنة الأولى والثانية بحسب النظام القديم بالفرقة التي تعتبر سنة أولى بحسب النظام الجديد وذلك بدون مراعاة شروط المادة الثامنة

مادة ٣١ - لناظر الداخلية أن يلحق بهذه المدرسة قسما خاصا لتعليم الكونستابلات وأنظار القرعة بقرار منه يبين فيه خطة التعليم ومدة الدراسة . وله اصدار التعليمات المختصة بتنفيذ هذا القانون

مادة ٣٢ - يلغى القانون نمرة ٩ الصادر في ٣٠ أبريل سنة ١٩١١ المشار اليه

مادة ٣٣ - على ناظر الداخلية تنفيذ هذا القانون ويكون العمل به بعد عشرة أيام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

## الفصل الثاني

### ( في التأديب )

## الفرع الاول

### ( في الأحكام التأديبية العمومية )

قرار نظارة الداخلية الصادر في ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٢

والمعدل بقرار مجلس النظار الصادر في ٧ مايو سنة ١٩٠٣

نمرة ١٥  
منع مستخدمي  
الحكومة من اطلاق  
اغتياب الجرائد

لايسوغ مطلقا للمستخدمين أن يعطوا أخبارا الى الجرائد التي تنشر في القطر المصري أو في الديار الأجنبية باللغة العربية أو بأية لغة كانت ولا أن يبدوا ملحوظات فيها ولا أن يكونوا مكاتبين لها أو وكلاء عنها

وكل مستخدم يخالف هذا الحكم يطرد من الخدمة بدون انذار ولا يقبل في المستقبل في خدمة الحكومة

فصل ٢  
التأديب

نمرة ١٦  
في إعطاء الأخبار  
للجرائد

### القرار الصادر من مجلس النظائر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٩

لما حجرت الحكومة على مستضلميها إعطاء الأخبار إلى الجرائد كانت تقصد بذلك علم التشويش في المسائل العمومية بسبب نشر أمور لا يصح أن تخرج عن دائرة المصلحة لأنها خاصة بها وأما الحكومة فلم يكن عندها شيء يمنع من نشر الأمور التي تهتم الجمهور لما في ذلك من المصالح بل تودّه وتودّه أيضاً أن يكون هذا النشر سهلاً مادام أنه لا يضادّ مصالح المصلحة في أي شيء ولذلك اعتبرت التيليفات التي يمكن إعطاؤها للجرائد من قبيل المجاملة فلاجل ذلك قرر

أولاً - حصر أخبار الحكومة في قسم الضبط بنظارة الداخلية وهو يبلغها إلى الجرائد

ثانياً - النظارات والمصالح التابعة لها في مدينة مصر يبلغون كل يوم هذا القلم كل الأخبار التي تهتم الجمهور كالمشورات والأوامر والتعليمات المتعلقة بمواضيع لها منفعة عامة وأحوال الموظفين من (تعيين واستعفاء ورفق وغير ذلك) وطليهم أن يوضحوا كل شيء يختص بهذه الأخبار أو ما شاكلها

ثالثاً - رؤساء الأقسام في النظارات والمصالح التابعة لها ملزمون بالبحث عن أعطى أخبارا للجرائد تخالف ما ذكر في المادة السابقة

رابعاً - كل مستخدم تظهر ادائته في تبليغ شيء مما يماثل بما هو مدون في الفقرة ٨١ من الباب الثاني من القانون المالي

خامساً - يحق للنظار والمستشارين ووكلاء النظارات إعطاء الاستعلامات التي يرون فيها فائدة إلى الجرائد



فصل ٢  
التأديب

نمرة ١٧  
منع مستخدمى  
الحكومة من شراء  
أو استئجار أطيان  
في دائرة وظائفهم

القرار الصادر من مجلس النظار في ٢٧ يونيه سنة ١٨٩٦

(١٦ محرم سنة ١٣١٤)

والمعدل بقراره الصادر في ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٩٦

(١٨ ربيع آخر سنة ١٣١٤)

مادة ١ - لا يجوز لموظفى الحكومة ومستخدميها على الإطلاق أن يباشروا بأنفسهم أو بواسطة غيرهم الاعمال الآتى بيانها وذلك في الدائرة التى يمارسون فيها وظيفتهم أو التى يمتد إليها نفوذهم الادارى وهى :

أولاً - أن يشتركوا أو أن يكون لهم صالح تافى الاعمال أو المقاولات التى تكون مراقبتها موكولة لمهنتهم

ثانياً - أن يدخلوا فى المزادات أو أن يشتروا بأية طريقة كانت الاطيان أو العقارات التى تطرحها الحكومة أو السلطة القضائية فى المزاد فى دائرة وظائفهم

ثالثاً - أن يستأجروا أو يزرعوا أطيان الغير الكائنة فى دائرة وظائفهم

مادة ٢ - (مسئلة بالقرار الصادر فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٩٦) :

يجب على كل موظف أو مستخدم فى الحكومة أن يقدم للصحة التابع لها كشفا شاملا للعقارات التى يكون مشغلا أو مالكا أو مستأجرا لها سواء كانت فى دائرة توظيفه أو فى جهة أخرى من جهات القطر ويجب عليه أيضا أن يخطر مصلحة بكل ما يشتره فى المستقبل سواء كان فى دائرة توظيفه أو فى غيرها من جهات القطر

مادة ٣ - الموظفون أو المستخدمون بالمصالح الأميرية الذين يخالفون حكم هذا المنع أو التنبيه تجزى عليهم الأحكام التأديبية للملونة فى الاوامر العالية

فصل ٢  
التأديب

الصادرة في ٢٤ مايو سنة ٨٥ و ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨<sup>(١)</sup> (وذلك فضلا عن رفع الدعوى عليهم أمام المحاكم اذا قضت الحال) ويكون الحكم بالعقوبات التأديبية طبقا للطرق والشروط المنصوص عنها في الاوامر العالية الجارية العمل بمقتضاها<sup>(٢)</sup>

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويرسل بصفة منشور الى كافة النظارات لكي تبلغه الى سائر المصالح التابعة لها

المنشور الصادر من نظارة الداخلية بتمرة ٥٦

في ١٨ مايو سنة ١٩٠٢

لا يجوز استخدامى الحكومة كافة أن يتوسطوا بأى طريقة كانت في بيع أو توزيع المؤلفات والنشرات أو المطبوعات مهما كانت

تمرة ١٨  
الجبر على  
المستخدمين في بيع  
المطبوعات

(١) العقوبات التأديبية التي نص عنها في الامر العالي الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ والتي حلت محل العقوبات المنصوص عنها في الامرين العاليين المشار اليهما اعلاه هي :

أولا - الانذار

ثانيا - استقطاع الماهية مدة لا تتجاوز الشهر

ثالثا - التوقيف مع الحرمان من الماهية لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور

رابعا - التنزيل من الوظيفة أو الدرجة أو تنقيص الماهية مع ابقاء الوظيفة أو الدرجة

خامسا - الرقت بدون الحرمان من المعاش (المادة الاولى)

لرؤساء المصالح الحكم بالانذار وقطع الماهية لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما أما العقوبات الاخرى بما فيها قطع الماهية لمدة تزيد عن خمسة عشر يوما وكذلك الحرمان من المعاش كله أو بعضه فيكون الحكم بها طبقا للشروط المنصوص عنها في القوانين والاورام العالية الجارية العمل بها وتبقى أحكامها مرعية تمام المراقبة (المادة الثانية)

يجاز الموظفون المعينون بأمر عال بما يكون اداريا أمام المحكمة العليا التأديبية المشككة بمقتضى الامر العالي الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ ولما أن تحكيم بما يأتي :

احالة الموظف على المعاش

مزل الموظف بدون حرمانه من المعاش أو المكافأة أو مع حرمانه منها كلها أو بعضها

(٢) راجع الاجراءات المنقذة في القانون المال

فصل ٢ الأدب

قرار مجلس النظار الصادر في ١٩ مارس سنة ١٩٠٦

لا يجوز على الاحلاق لموظفي ومستخدمى الحكومة أن يشتغلوا عند الافراد أو الشركات أو في المصالح الخصوصية الا بعد الحصول على الاذن كتابة من ناظر الديوان التابعين له ومن خالف ذلك منهم يكون تحت طائلة العقوبات التأديبية المقررة في القوانين واللوائح

نمرة ١٩  
منع موظفي  
مستخدمى الحكومة  
من الاشتغال  
بالافراد والشركات  
أو في المصالح  
الخصوصية

ملخص منشور صادر من مجلس النظار في ٢٦ يونيه سنة ١٩٠٣

للمصالح التابعة للنظارات

نمرة ٢٠  
منع موظفي  
الحكومة وعملها  
وعهد ومشاغ  
البلدان من الاشتغال  
في الاكتابات

موظفو الحكومة وعملها وعهد ومشاغ البلدان ممنوعون من قطعيا من التداخل في أى مشروع كان سواء كان ذلك بصفتهم رؤساء أو أعضاء في اللجان التي تشكل بقصد جمع مال الاكتابات العمومية والخصوصية للأعمال الخيرية أو المنافع العمومية

الامر العالى الصادر في ٢٩ مايو سنة ١٨٩٣

(١٣ ذى القعدة سنة ١٣١٠)

نمرة ٢١  
الامر العالى التأديبية  
بشأن موظفي  
البرليس

والمعدل بالامر العالى الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٤ (٢٥ جمادى الثانية سنة ١٣١٢)

مادة ١ - ضباط البوليس والصف ضباط والعساكر والموظفون والمستخدمون بالبوليس أو أقلام الضبط والربط يحاكون على مايقع منهم من المخالفات أو من التصدير في الواجبات أمام مجالس تأديب تشكل وتحكم بمقتضى النصوص المدونة في الامرين العالين الصادرين في ١٠ أبريل سنة ١٨٨٣ و ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥<sup>(١)</sup> سواء كان وقوع ذلك منهم أثناء تأدية وظائفهم أو بسبب تأديبها

(١) لا يجوز لتأية اقامة الدعوى على أحد من الموظفين بسبب مايقع منه في أثناء تأدية وظيفة قبل الاتفاق مع الجهة الرئيسية التابع لها الموظف

فصل ٢ التأديب والعقوبات التأديبية التي يحكم بها هي العقوبات المقررة في الامرين المشار اليهما آنفا (١) ورفع الدعوى التأديبية لا يمنع في أى حال من الاحوال اقامة الدعوى الجنائية أو الحكم بالعقوبات المنصوص عليها في القوانين العمومية اذا كان الفعل مما يعاقب عليه قانون العقوبات

مادة ٢ - تستمر محاكمة ضباط البوليس والصف ضباط والعساكر أمام مجالس عسكرية اذا وقعت منهم مخالفة للنظام العسكري من قبيل المخالفات التي لو ارتكبوها أثناء وجودهم في الجيش لكان الحكم فيها من خصائص المجالس المذكورة (٢)

مادة ٣ - (سنة بالامر العالي الصادر في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٩٤)

مجلس تأديب الحكمدارين والضباط المساوين لهم في الدرجة أو من درجة أعلى والضباط الموظفين بقسم الضبط والربط بنظارة الداخلية وغيرهم من الموظفين والمستخدمين الذين في مركز الادارة العمومية يعقد في نظارة الداخلية ومجلس تأديب الضباط الآخرين والصف ضباط والعساكر والمستخدمين الموجودين بكل مديرية يعقد في مركز المديرية أو المحافظة تحت رئاسة المدير أو المحافظ أو الوكيل ويؤلف كل من هذه المجالس بمقتضى قرار من ناظر الداخلية يصدق عليه من مجلس النظر

مادة ٤ - اذا لم يصدق ناظر الداخلية على حكم مجلس التأديب تمحال الدعوى على المجلس الخصوصي المشكل بمقتضى الاوامر الصادرة في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ و ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧ و ٤ ديسمبر سنة ١٨٩٢ ولا يجوز الطعن في حكم هذا المجلس بأية صورة كانت

مادة ٥ - كل ما كان مخالفا لامرنا هذا من الاوامر واللوائح يعد لاغيا ولا يعمل به

(١) راجع الحاشية الأولى من الصفحة ٩٦

(٢) راجع الاجراءات الواردة بهذا الخصوص في قانون البوليس

فصل ٢ التأديب

### الامر العالي الصادر في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٢

نمرة ٢٢  
معاملة الملكيين  
المتطوعين للخدمة  
البوليس اسوة  
برجال الجيش

مادة ١ - تضاف الفقرة الآتية على المادة الثانية من أمرنا الصادر في ٢٩ مايو سنة ١٨٩٣ المشار اليه

- الأشخاص المكون الذين يتطوعون للخدمة ضمن رجال البوليس ومصلحة منع الرقيق بواسطة تعهد يؤخذ عليهم لمدة معلومة من السنين يعاملون فيما يتعلق بالنظام العسكري أسوة برجال الجيش فتسرى عليهم القوانين واللوائح العسكرية ويسوغ محاكمتهم أمام المجالس العسكرية عما يقع منهم مخالفا لتلك القوانين واللوائح

مادة ٢ - لناظر الداخلية رفعت وعزل هؤلاء المتطوعين لأى سبب كان قبل انقضاء مدة التعهد ولا يكون لهم في هذه الحالة أدنى حق في تعويض ما

مادة ٣ - على ناظرى الداخلية والحربية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه

### القانون نمرة ١٩ الصادر في ١١ يوليه سنة ١٩٠٩

نمرة ٢٣  
انتخاب رجال  
الخفر وأديبهم

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٢ الخاص بتعيين وتأديب الأشخاص الملكيين الذين يتطوعون للخدمة ضمن رجال البوليس ومصلحة منع الرقيق

مادة ١ - الأشخاص الذين يتطوعون للخدمة ضمن رجال الخفر بواسطة تعهد يؤخذ عليهم لمدة معلومة من السنين يعاملون بما يعامل به الملكيون الذين يتطوعون للخدمة ضمن رجال البوليس ومصلحة منع الرقيق وذلك تطبيقا لنصوص أمرنا الصادر في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٢ المشار اليه وبغير إخلال بالحقوق التأديبية المخولة للسلطة المدنية

فصل ٢ التأديب

- قرار نظارة الداخلية الصادر في أول أغسطس سنة ١٩١٠
- بصد الاطلاع على المادة السابعة من الأمر العالي الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ انلاص بالمجالس التأديبية
- مادة ١ - العقوبات التأديبية التي يصير تطبيقها على عمال وموظفي القومسيونات المحلية المختلطة هي :
- (١) الانذار
- (٢) قطع الراتب لمدة لا تتجاوز شهرا
- (٣) الايقاف مع قطع الراتب لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور
- (٤) التتريل من الوظيفة أو الدرجة أو تخفيض الراتب المقرر لكل منهما
- (٥) العزل
- ويجوز في القومسيونات المحلية التي بها صندوق احتياطي أن يصدر الحكم بالعزل مع حفظ حقوق المعزول في هذا الصندوق أو حرمانه منها
- ويجوز لرئيس القومسيون أن يعاقب بالانذار وقطع الراتب لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وله أيضا أن يوقف العمال والموظفين الجاري عاكتهم عن مباشرة أعمالهم بصفة مؤقتة
- أما العقوبات الأخرى فيكون الحكم فيها من لجنة يعينها القومسيون مركبة من خمسة أعضاء بما قيم الرئيس
- مادة ٢ - يجب اعلان المستخدم المحال على مجلس تأديب بالشكاوى المقدمة ضده ويوم وساعة انعقاد اللجنة التأديبية مع التنبيه عليه بأن يقدم بنفسه أو بمذكرة كتابية الايضاحات التي يراها مقيدة له وسائر ما لديه من أوجه الدفاع
- ويجوز للمستخدم أن يطلع على التحقيق من أقلام المصلحة في بحر السبعة أيام السابقة لليوم المحدد لانهقاد اللجنة

نمرة ٢٤  
العقوبات التأديبية  
التي يمكن توقيعها  
على مستخدمي  
القومسيونات  
المحلية المختلطة  
ما عدا مستخدمي  
بلدية الاسكندرية

مادة ٣ - العقوبات التي تصدر بالجزل يجب التصديق عليها من نظارة الداخلية

مادة ٤ - مستخدمو الحكومة المتقولون الى أحد القومسيونات المحلية المختلطة مع حفظ حقوقهم في المعاش تستمر معاملتهم بمقتضى الاتفاق الذي يحصل عند نقلهم الى القومسيون المحلي المختلط

ولهم الحق في استئناف الاحكام التأديبية القاضية بعزلهم الى المجلس المخصوص المشكل بنظارة الداخلية وهو يقرر ما يراه في بقاء حقهم في المعاش أو حرمانهم منه

مادة ٥ - لا تسمى هذه اللائحة على العمل المعين باليومية أو بصفة مؤقتة في القومسيونات المحلية المختلطة

قرار نظارة الداخلية الصادر في أول أغسطس سنة ١٩١٠

نمرة ٢٥  
العقوبات التي  
يمكن توقيعها على  
مستخدمي المجالس  
المحلية

بعد الاطلاع على المادة السابعة من الامر العالي الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ الخاص بالمجالس التأديبية

مادة ١ - العقوبات التأديبية التي يصير تطبيقها على عمال وموظفي المجالس المحلية هي :

- (١) الانذار
- (٢) قطع الراتب لمدة لا تتجاوز شهرا
- (٣) الايقاف مع قطع الراتب لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور
- (٤) الترتيل من الوظيفة أو الدرجة أو تخفيض الراتب المقرر لكل منهما
- (٥) العزل

ويجوز لرئيس المجلس المحلي أن يعاقب بالانذار وبقطع الراتب لمدة لا تتجاوز خمسة شهور ما وله أيضا أن يوقف العمال والموظفين الجارى محاكمتهم عن مباشرة أعمالهم بصفة مؤقتة

أما العقوبات الاخرى فيكون الحكم فيها من المجلس المحلي

مادة ٢ - يجب اعلان المستخدم المحال على مجلس التأديب بالشكوى المقدمة ضده وبينوم وساعة انعقاد المجلس المحلى مع التنبيه عليه بأن يقدم بنفسه أو بمذكرة كتابية الايضاحات التي يراها مفيدة له وسائر ما لديه من اوجه الدفاع ويجوز للمستخدم ان يطلع على التحقيق في أقلام المصلحة في بحر الثلاثة ايام السابقة لليوم المحدد لانعقاد المجلس

مادة ٣ - العقوبات التي تصدر بالعزل يجب التصديق عليها من نظارة الداخلية

مادة ٤ - مستخدمو الحكومة المتقولون الى أحد المجالس مع حفظ حقوقهم في المعاش تستمر معاملتهم بمقتضى الاتفاق الذى يحصل عند نقلهم للمجلس المحلى

ولم الحق في استئناف الاحكام التأديبية القاضية بعزلهم الى المجلس المخصوص المشكل بنظارة الداخلية وهو يقر ما يراه في بقاء حقهم في المعاش او حرمانهم منه  
مادة ٥ - لا تسرى هذه اللائحة على العمال الميعنين باليومية أو بصفة مؤقتة في المجالس المحلية

## الفرع الثاني في مجالس التأديب

### القرار الصادر من نظارة الداخلية

في ١١ ديسمبر سنة ١٨٩٥

والمعدل بالقرار الصادر في ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٣

مادة ١ - تلتى القرارات الصادرة في ٣٠ يونيو سنة ١٨٨٥ وفي ٩ و ٢٨ يناير سنة ١٨٩٥ <sup>(١)</sup> القاضية بتشكيل مجالس التأديب المختصة بمستخدعى ديوان نظارة الداخلية والمديريات والمحافظات ومصلحة الضبط

(١) وكذا القرار الصادر في ١٦ يناير سنة ١٩٠١ الذى صار استبداله بالقرار الصادر في ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٣

نمرة ٢٦  
تشكيل مجالس  
التأديب المختصة  
بمستخدعى نظارة  
الداخلية ومصلحة  
الضبط



مادة ٢ - (مادة بالقرار الصادر في ٩ نوفمبر ١٩٠٣) :

يجلس التأديب انفرادي بمستخدمي ديوان النظارة وحكمداري البوليس بشكل  
كما يأتي :

الرئيس

مدير قسم المستخدمين والمحاسبة بالنظارة

الاعضاء

اثنان من مديري أقسام النظارة يتنصبا التاخر

أما فيما يختص بالمستخدمين التابعين لنظارة الداخلية في المحافظات والمديريات  
(ماضدا حكمداري البوليس)<sup>(١)</sup>

الرئيس

المحافظ أو المدير - (وفي حال غيابهما وكيل المحافظة أو المديرية)

الاعضاء

مندوب من نظارة الداخلية

حكمدار البوليس (أو الضابط الذي يتدبه)

ويقوم معاون البوليس مقام الحكمدار بصفة عضو بالمجلس التأديبي في محافظتي  
دمياط والعزيزي<sup>(٢)</sup> الغير موجود فيهما حكمدار (قرار نظارة الداخلية الصادر  
في ١٦ مايو سنة ١٨٩٨)

مادة ٣ - تصدر الاحكام بأغلبية الآراء وعند تساويها يرجح رأى الرئيس

(١) المديرون والمحافظون ووكلاء المديريات والمحافظات يحاكمون تأديبيا أمام المحكمة التأديبية  
العليا المشكلة بمقتضى الامر السال الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ (راجع القانون السال)

(٢) محاقنة العزيزي صارت الآن تابعة لنظارة الحربية

## الفرع الثالث

فصل ٢ التأديب

(في الحقوق التأديبية المخولة للسلطات المحلية)

نمرة ٢٧

مستخرج من منشور نظارة الداخلية

حقوق المديرين  
التأديبية

الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٩٥ نمرة ٢

للمدير الحق أن يحازي ضباط البوليس والمستخدمين المالكين بالانذار وقطع  
المرتب لمدة لا تزيد عن خمسة عشر يوما وعليه أن يخطر نظارة الداخلية عن هذه  
الجزآت

ويجوز له أيضا أن يوقفهم مؤقتا عن وظائفهم مع إحالتهم على مجلس التأديب  
في الحال (١)

## الفصل الثالث

(في الانتقال)

نمرة ٢٨

انتقال الموظفين  
التأديب  
نظارة  
الداخلية لأعمال  
مختص بالمصلحة

مستخرج من الامر العالي

الصادر في ١٧ مارس سنة ١٨٨٦ ومن قرار مجلس النظارة

الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٥

لموظفي نظارة الداخلية وعمالها الذين يتنقلون بأسباب خدمة المصلحة الحق  
في مصاريف انتقالهم وفي بدل سفرية على حسب الاحكام المبينة في القانون  
المالي (٢)

(١) الحقوق التأديبية المخولة لحكمدارى ومعاونى البوليس واردة بالتفصيل في قانون البوليس

(٢) تحتجب بدلية سفر ضباط البوليس بواقع ٢ في المائة من ماهية الضابط التي يستولى عليها  
فلا وليس من ماهية رتبته التي يضم منها الاحتياطي الماش ( اعادة نظارة المالية المؤرخة ٢٨ مارس  
سنة ١٩٠٨ )

فصل ٣  
الانتقال

ولم كذلك الحق في مصاريف انتقالهم بالعبوات والراكب الا اذا كان لم  
مرتب شهري نظير بدل سفرية أو تعيين لركوبة أو بدل تعيين أو ماهية فيها بدل  
التعيين

طلب صرف مصاريف انتقال البوليس يكون باستمارات مخصوصة  
وحكمدارو البوليس بالمديريات لم الحق عند مايمرون بالتفتيش بالمراكز التابعة  
لمديرياتهم في بدل سفرية قدره أربعون قرشا صاغا عن كل ليلة يصرفونها بعيدا  
عن محل اقامتهم بمسافة عشرة كيلومترات على الأقل  
ضباط البوليس الذين يتدربون لأداء وظيفة حكمدار وللضباط حكمدار بوليس  
محافطة العريش لم الحق بذات الشروط المذكورة آنفا في بدل سفرية قدره  
عشرون قرشا صاغا عن كل ليلة

### القراران الصادران من مجلس النظار

في أول يوليو و ٨ نوفمبر سنة ١٩١١

### انتقال الضباط

نمرة ٢٩  
مصاريف انتقال  
وبدل سفرية  
ضباط وصف  
ضباط وصاكر  
البوليس

مادة ١ - يحق لكل واحد من ضباط البوليس والكونستبلات الاوربيين  
لدى تعيينه حديثا أو نقله أو رفعه بالوفر أو إحالة على المعاش وكذلك لكل ضابط  
ينقل بسبب تعيينه تحت التجربة في وظيفة أعلى :  
تذكرة سفر واحدة بسكة الحديد في الدرجة الاولى أو في الدرجة الثانية حسب  
ماهيته .

تذكرتان في الدرجة الاولى أو في الثانية لشخصين من أعضاء عائلته .  
تذكرة واحدة في الدرجة الثالثة لخادم واحد ونقل ستة قطاير من العفش  
يحب على الضباط أو الكونستابل الاورويابوي أن يعز شهادة من حكمدار  
البوليس التابع له بأن الأشخاص المسافرين معه هم فعلا من أعضاء عائلته الموجودين  
معه بمعية واحدة

نفسه  
الانتقال

مادة ٢ - إذا اضطرب الضابط أو الكونتابل الأوروبي إلى نقل عديم الأشخاص أو كمية من العفش تزيد عما تقدم يجب عليه أن يقدم طلباً بذلك إلى حاكمدار البوليس التابع له ويذكر في طلبه الأسباب التي تسوغ هذا الاستثناء . وبعد أن يتحقق الحاكم صحة أسباب الطلب يرضه على المحافظ أو المدير الذي يوصى نظارة الداخلية به للواقعة إذا كان هو يوافق عليه

ولا يجوز في أية حالة من الأحوال تجاوز الحد المقرر في المادة ٢٠٩ من الفصل الثاني من القانون المالي

مادة ٣ - تسرى أحكام المادة ٢١٢ من الفصل الثاني من القانون المالي على الأحكام الخدمية السابقة الذكر

### انتقال الصف ضباط والعساكر

مادة ٤ - يحق لكل واحد من الصف ضباط وعساكر البوليس لدى تعيينه حديثاً أو نقله بصفة نهائية أو رقبه لأى سبب كان غير التلاعب وسوء السلوك :  
تدكرتان في الدرجة الثالثة : الواحدة له والأخرى لشخص واحد من أعضاء عائلته مع نقل قطارين من العفش

يجب على الهدف ضابط أو العسكى أن يبرز شهادة من الضابط التابع له بأن الأشخاص المسافرين معه فعلاً من أعضاء عائلته الموجودين معه بمحبة واحدة

مادة ٥ - لا يجوز الترخيص بنقل زيادة أشخاص أو عفش إلا بعد تقديم طلب من الصف ضابط أو العسكى إلى الضابط التابع له تُبين فيه الأسباب التي تسوغ هذه الزيادة . وبعد أن يتحقق الضابط صحة أسباب الطلب يقدمه لحاكمدار البوليس وهذا يرضه على المحافظ أو المدير الذي يوصى نظارة الداخلية به للواقعة إذا كان هو يوافق عليه

لا يجوز في أية حالة من الأحوال الترخيص للصف ضباط والعساكر بأن يتقلوا معهم غير نسائهم وأولادهم وقطارين من العفش أما النساء والأولاد فلا يجوز أن يتجاوز عددهم الحادية

فصل ٢  
الاستئصال

بدل سفرية الضباط والكونسبتلات الأوروبيين

مادة ٦ - تسرى أحكام المادة ٢٣٢ وما يليها من الفصل الثاني من القانون المالى على ما يخص بدل سفرية الضباط والكونسبتلات الأوروبيين

بدل سفرية الصف ضباط والعساكر

مادة ٧ - الصف ضباط والعساكر القائمون بوظائف رجال البوليس يحق لهم ان يتقاضوا عن السفرات التي تستدعيها الخدمة بدلا قيمته عشرون مليا عن كل ليلة يقضونها خارجا عن المحافظة أو المديرية الموجود فيها محل اقامتهم

مادة ٨ - الصف ضباط والعساكر والصناعية والمراسلات غير القائمين بوظائف رجال البوليس وكذلك الخدمة السائرة يحق لهم الاستيلاء على بدل السفرية المنصوص عليه في المادة ٢٣٢ وما يليها من الفصل الثاني من القانون المالى ويجب أن لا يقل عن سبعين مليا

## الفصل الرابع ( في الاجازات )

مستخرج من المنشور الصادر من نظارة الداخلية

في ٢٥ مارس سنة ١٨٩٥ نمرة ٢

للدير في مديريةته الحق دون سواء في اعطاء اجازات اعتيادية للضباط والصف ضباط والعساكر ومستخدمي قسم الوظائف الصغيرة المالكين التابعين له طبقا للوائح الجارى العمل بها (١) لمدة لا تزيد عن خمسة عشر يوما فانما اقتضى الحال لأطول من هذه المدة فينبغي الاستئذان عن ذلك مقدما من نظارة الداخلية

ولامور المركز الحق في اعطاء الصف ضباط والعساكر والمستخدمين المالكين بمركبه اجازة لا تزيد عن اربع وعشرين ساعة

(١) راجع لائحة الاجازات السوية في القانون المالى

نمرة ٣٠  
الاجازات التي  
يطلبها المديرون  
ومأمورو المراكز

فصل ٤  
الاجازات  
نمرة ٣١  
الاجازات  
المستعجلة

### مستخرج من المنشورات

الصادرة في ١٤ فبراير سنة ١٨٩٥ نمرة ١٢٤ و ٣ مارس سنة ١٨٩٥  
نمرة ١٣٠ و ٣٤ سبتمبر سنة ١٨٩٦ نمرة ٧٩

لا يجوز للديرين ولا المحافظين اعطاء اجازة لوكلاء المديريات والمحافظات ومأموري  
المراكر والمعاونين ورؤساء أقلام التحريات بدون استئذان النظارة عن ذلك مقدما  
ومع ذلك فعند طروء أعتار لا تقبل التأخير يجوز للدير أن يصرح للوظف بالقيام  
بالاجازة قبل الحصول على اذن النظارة

نمرة ٣٢  
تغيب الديرين  
والحافظين

مستخرج من المنشور نمرة ٦ الصادر في ١٦ يناير سنة ١٨٩٦  
لا يجوز للديرين أو المحافظين أن يباحوا المديرية أو المحافظة لأشغال خصوصية  
قبل وصول تصريح النظارة اليهم بالتغيب

### الفصل الخامس

#### (في المعاشات)

### مستخرج من أحكام لوائح المعاشات

نمرة ٣٣  
أحكام عمومية

الموظفون والمستخدمون المليون وضباط البوليس والكونستابلات التابعون  
لنظارة الداخلية الجارى على مرتباتهم حكم الاستقطاع تغاير المعاش ياملون فيما  
يختص بالمعاشات أو مكافآت الرقت بمقتضى قوانين المعاشات الملكية وهى القانون  
الصادر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٥٤ المعروف بقانون سعيد باشا والقانون الصادر  
في ١١ يناير سنة ١٨٧١ المعروف بقانون اسماعيل باشا والقانون الصادر في ٢١  
يونيو سنة ١٨٨٧ المعروف بقانون توفيق باشا

أو الأمر العالى الصادر في ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩ المعروف بقانون عباس باشا  
أو الأمر العالى الصادر في ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣

فصل ه المعاشات

أو القانونين الصادرين في ٢٢ يونيو سنة ١٨٧٦ <sup>(١)</sup> و ٢٦ يوليو سنة ١٨٨٨ بخصوص المعاشات العسكرية <sup>(٢)</sup>

نمرة ٣٤  
المعاشات الملكية  
التي تربط الضباط  
المسكرين الذين  
يؤدون خدمات  
ملكية

الامر العالي الصادر في ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣

(١١ ربيع أول سنة ١٣٠٠)

الضباط المسكرين الذين يؤدون خدمات ملكية يعاملون فيما يخص ترتيب معاشاتهم بمقتضى قانون المعاشات الملكية اذا كان آخر خدماتهم خدمة ملكية وذلك مهما بلغت مرتباتهم

نمرة ٣٥  
معاشات ضباط  
المسكرين الذين  
دخلوا في خدمة  
الجيش قبل ٢٠ يناير  
سنة ١٨٨٣

الامر العالي الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٠٠

لا تسرى أحكام الامر العالي في ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣ على الضباط الذين دخلوا في خدمة الجيش قبل ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣

الامر العالي الصادر في ٣٠ يونيو سنة ١٨٨٤

(٧ رمضان سنة ١٣٠١)

نمرة ٣٦  
المعاشات العسكرية  
التي تربط لضباط  
البوليس الذين  
أصلهم من الجيش

مادة ١ - استثناء لأحكام أمرنا الصادر بتاريخ ١١ ربيع الأول سنة ١٣٠٠ (٢٠ يناير سنة ١٨٨٣) جميع ضباط <sup>(٣)</sup> وأنظار البوليس الذين أصلهم من سلك العسكرية سواء سبق الحاقهم بالجنسمة أو البوليس قبل جعلهما مصلحة واحدة أو بعد ذلك يعاملون في ترتيب المعاش لهم أو لورثة المتوفين منهم بمقتضى لائحة

(١) الموظفون والمستخدمون الخاضعون لأحكام قانون المعاشات العسكرية الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٧٦ والذين تكون آخر خدمتهم في وظيفة ملكية يمكن إحالتهم على المعاش اداريا اذا كانوا يستحقون معاشا كاملا (قرار مجلس النظارة الصادر في أول مايو سنة ١٩١٠)

(٢) أنظر الطبعة الأولى من القانون المالي

(٣) راجع في الفقرة التالية الامر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩٣ بالنسبة أحكام هذه المادة فيما يخص ضباط البوليس الذين أصلهم من الجيش ولم يصلوا الى رتبة ضابط ومعاملتهم بمقتضى قانون المعاشات الملكية

٢٢ يونيو سنة ١٨٧٦ وذلك باعتبار مرتبات رتبهم العسكرية لا باعتبار مرتباتهم الحقيقية (١)

المعاشات الملكية التي تربط لضباط وصاكر البوليس الذين ليس أصلهم من الجيش

مادة ٢ - ضباط وأهوار البوليس الذين ليس أصلهم من سلك العسكرية بل أعطيت اليهم رتب عسكرية من قبيل الشرف يعاملون في ربط المعاش على حسب قانون المعاشات الملكية

الامر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩٣  
(٨ كو المجبة سنة ١٣١٠)

مادة ١ - ضباط البوليس الذين كانوا في سلك العسكرية ولم يصلوا الى رتبة ضابط يصير تسوية حقهم في المعاش بمقتضى قانون معاشات الموظفين المملكين طبقا للامر العالي الصادر في ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣

مادة ٢ - المادة الاولى من الامر العالي الصادر في ٣٠ يونيو سنة ١٨٨٤ لا تسرى حيث قل على ضباط البوليس المذكورين ولكن حقهم في المعاش لا يتبدى الا من يوم ترقيةهم لدرجة ضابط بوليس وأما المدة السابقة على الخدمة فلا تحسب لهم عند تسوية هذا المعاش

الامر العالي الصادر في ٤ مايو سنة ١٨٩٦  
(٢٤ ذو القعدة سنة ١٣١٣)

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٣٠ يونيو سنة ١٨٨٤ بشأن تسوية معاش ضباط الجيش الذين يلحقون بخدمة البوليس

ضباط الجيش الذين يتقلون لخدمة البوليس تستمر معاملتهم في المعاش الذي يؤل لهم أو لورثتهم بحسب قانون المعاشات العسكرية السارية أحكامه عليهم عملا بالقوانين المرعية الاجراء باعتبار ماهية رتبهم العسكرية

ويستثنى من هذا الحكم الضباط الذين يتألون في البوليس رتبة أرقى من الرتبة التي كانوا يحازرن لها في الجيش فان تسوية معاشهم تكون بحسب رتبهم في البوليس

(١) راجع تحت (٣٨) الامر العالي الصادر في ٤ مايو سنة ١٨٩٦ انما تسوية معاش ضباط الجيش المتقولين للبوليس باعتبار رتبهم في البوليس

نمرة ٣٧  
المعاشات الملكية التي تربط لضباط البوليس الذين ليس أصلهم من الجيش ولم يصلوا الى رتبة ضابط

نمرة ٣٨  
تسوية معاشات ضباط الجيش المتقولين للبوليس باعتبار رتبهم في البوليس



وقت أحالتهم على المعاش أو وقت وفاتهم مع مراعاة المادة السادسة عشرة فصل ه المعاشات من قانون المعاشات العسكرية الصادر في ٢٦ يوليو سنة ١٨٨٨ فيما يخص بالضباط الذين يسرى عليهم حكم القانون المذكور<sup>(١)</sup>

(١) بناء على طلب اللجنة المالية قرر مجلس النظار بجلسته المنعقدة في ١٢ مايو سنة ١٩٠٦ بصفة استثنائية وعلى سبيل المساعدة خالفًا بذلك أحكام المواد ٢ و ٣٥ من قانون المعاشات الصادر في ٢٦ يوليو سنة ١٨٨٨ ما يأتي: الضباط الذين دخلوا الخدمة العسكرية أوطادوا إليها قبل تاريخ صدور هذا القانون ياملون في المعاش بحسب قانون معاشات العسكرية الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٧٦ والضباط الذين دخلوا الخدمة العسكرية أوطادوا إليها بعد ٢٦ يوليو سنة ١٨٨٨ ياملون بدون استثناء بحسب أحكام قانون المعاشات الصادر في ٢٦ يوليو سنة ١٨٨٨

الضباط الذين دخلوا الخدمة العسكرية أوطادوا إليها بين ٢٢ مايو سنة ١٨٨٤ و ٢٦ يوليو سنة ١٨٨٨ ورضيئون المعاشة بقانون ٢٢ يونيو سنة ١٨٧٦ يجب عليهم أن يقدموا طلبًا بذلك متبنا بإيصال من المصلحة التابعة لها في ميعاد أربعة أشهر اعتبارًا من ١٢ مايو سنة ١٩٠٦ تاريخ قرار مجلس النظار المشار إليه ويكون لهم الحق في استرداد الفرق ما بين المساهمة خمسة الذي سبقت خصمه من ماهياتهم والمائة ثلاثة وثلاث والأيستطحقهم في طلب المعاشة بقانون ٢٢ يونيو سنة ١٨٧٦

الضباط الذين دخلوا الخدمة العسكرية أوطادوا إليها بين ٢٢ مايو سنة ١٨٨٤ و ٢٦ يوليو سنة ١٨٨٨ وقبلوا المعاشة بحسب أحكام الأمر العالي الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٩ المحدد بمساهمة الضباط المرحومين في الخدمة بالسودان يجوز لهم أن يسحبوا قبولهم أحكام الأمر المشار إليه ويطلبوا المعاشة بقانون ٢٢ يونيو سنة ١٨٧٦ انما يشترط عليهم أن يقدموا طلبًا بذلك متبنا بإيصال من المصلحة التابعة لها في ميعاد أربعة أشهر اعتبارًا من ١٢ مايو سنة ١٩٠٦ تاريخ قرار مجلس النظار المشار إليه ولزيمهم أن يسددوا الفرق الكائن بين المساهمة التي استولوا عليها في السودان بمقتضى الأمر العالي الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٩ وبين المساهمة المقررة للضباط في مصر والأيستطحقهم في سحب قبولهم المذكور وطلب المعاشة بقانون ٢٢ يونيو سنة ١٨٧٦

أحكام القرار السابق ذكره الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٠٦ تسمى على الضباط الذين دخلوا الخدمة العسكرية أوطادوا إليها بين ٢٢ مايو سنة ١٨٨٤ و ٢٦ يوليو سنة ١٨٨٨ ولم يزالوا بالخدمة أو بالاستبعاد يوم ١٢ مايو سنة ١٩٠٦ ولا تشمل في أي حالة من الأحوال الضباط الذين دخلوا أرحيلوا على المعاش قبل هذا التاريخ الأخير ولا ورقة الضباط المتوفين قبل هذا التاريخ منها كان تاريخ وفاتهم في وقت الضباط أراحلتهم على المعاش أو وقتهم (الوقائع المصرية الصادرة في ٢٦ مايو سنة ١٩٠٦)

ضباط البوليس العاملون بقانون المعاشات العسكرية الصادر في ٢٦ يوليو سنة ١٨٨٨ الذين دخلوا الخدمة العسكرية أوطادوا إليها بصفة ضابط بين ٢٢ مايو سنة ١٨٨٤ و ٢٦ يوليو سنة ١٨٨٨ وقانون مرحومين في الخدمة في ١٢ مايو سنة ١٩٠٦ تاريخ قرار مجلس النظار يجوز لهم الانتفاع بأحكام ذلك القرار إذا كانوا قد صوا طلبًا بذلك في ميعاد الأربعة أشهر المحدده لان هؤلاء الضباط عاملون هم وورثتهم في المعاش بحسب قوانين المعاشات العسكرية طبقًا لأحكام الأمرين العاليين الصادرين في ٢٠ يونيو سنة ١٨٨٤ و ٤ مايو سنة ١٨٩٦ (مذكرة اللجنة المالية التي وافق عليها مجلس النظار في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٠٦)

فصل ٦ المكاتبات

الامر العالى الصادر فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩٧

(٦ شعبان سنة ١٣١٥ نمرة ٣٣)

نمرة ٣٩  
معاشات الضباط  
المرفوقين بقرارات  
تأديبية

مادة ١ - تستمر تسوية معاش ضباط الجيش المحققين بخدمة البوليس على حسب أحكام لوائح المعاشات العسكرية والامر العالى الصادر فى ٤ مايو سنة ١٨٩٦ انما المجلس المخصوص المشكل بنظارة الداخلية بصصفة محكمة من الدرجة الثانية يحكم عند الاقتضاء فيما اذا كان الضباط المرفوقون من خدمة الحكومة بقرارات تأديبية يحرمون أملاً من المكافأة أو من المعاش كله أو بعضه وذلك استثناءً للأحكام المدونة فى اللوائح السالفة الذكر

مادة ٢ - يجرى مفعول هذا الامر بصرف النظر عن كل ما يخالفه من أحكام اللوائح والأراسر العالية الجارية العمل بموجبها

القانون نمرة ١٦ الصادر فى ١٢ يونيو سنة ١٩١٢

بجواز احالة ضباط البوليس على الاحتياط أسوة بضباط الجيش

نمرة ٤٠  
بجواز احالة ضباط  
البوليس على  
الاحتياط أسوة  
بضباط الجيش

بعد الاطلاع على قانون المعاشات العسكرية الصادر فى ٢٢ يونيو سنة ١٨٧٦ وعلى قانون ٢٦ يونيو سنة ١٨٨٨ وعلى قانون المعاشات الملكية الصادر فى ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

مادة ١ - يجوز احالة ضباط البوليس على الاحتياط بقرار يصدر من ناظر الداخلية

مادة ٢ - المدة التى يسوغ فيها ابقاء الضباط فى الاحتياط لا تهل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات

- مادة ٣ - المدة التي يؤديها الضباط في الاحتياط تحسب في تسوية المعاش خدمة حقيقية
- مادة ٤ - يجرى مفعول هذا القانون من يوم نشره بالجرائد الرسمية
- مادة ٥ - على ناظرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ما

## الفصل السادس (في المكاتب)

- نمرة ٤١  
كيفية توزيع  
نظام المكاتب  
بحسب تقسيم هيئة  
العمل بالنظارة
- المنشور نمرة ١ الصادر من نظارة الداخلية  
بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٨٩٥
- حيث ان هيئة العمل بديوان النظارة قسمت الى اقسام<sup>(١)</sup> وأن الافادات المختصة بكل قسم منها يجب أن يكون لها نمرة مخصوصة فيلغى وضع نمرة متسلسلة خاصة بكل قسم من الاقسام المذكورة على كل افادة ترسل الى النظارة

- نمرة ٤٢  
مسئولية المديرين  
والمأمورين فيما  
يختص بالمكاتب  
والقيودات
- مستخرج من المنشور نمرة ٢  
الصادر من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٨٩٥
- يجب ارسال الافادات من المديريات الى المراكز التابعة اليها فيما يختص بالأمن العام بعنوان مأمورى المراكز مباشرة وهم يكونون مسؤولين أمام المدير عن تنفيذها وعن الأمن كل منهم في مركزه
- والمديرون ومأمورو المراكز هم مسؤولون عن أعمال الدفاتر والكشوف المنصوص عليها في الاوامر الصادرة من نظارة الداخلية<sup>(٢)</sup>

(١) راجع نمرة ٢ في الباب الاول

(٢) راجع قانون البوليس

منشورا نظارة الداخلية الصادران في ٤ يناير سنة ١٨٩٦

١٠ و يولييه سنة ١٨٩٧

جميع التعيينات والترقيات والعلاوات والرفق والنقل والجزاآت التأديبية  
والاجازات التي يتقرر اجرائها في النظارة والمصالح التابعة اليها وكذلك مسائل  
الأوامر المختصة بأحوال أخرى تدرج في نشرة عنوانها « أوامر عمومية »  
وهذه النشرة ترسل لجميع فروع نظارة الداخلية لتنفيذ ما يرد بها كل منها  
فيما يخصه

نمرة ٤٣  
النشرات الدورية  
المختصة بالأوامر  
الصورية أو تعليمات  
النظارة بشأن  
الضبط

وخلاف هذه تصدر النظارة كل أسبوع نشرة تحت عنوان « النشرة الادارية »  
يطبع منها العدد الكافي لتوزيعه على المديريات والمراكز والعمد وتشتمل  
على ما يأتي

أولاً - جميع التعليمات التي تكون معرفتها ذات فائدة عامة أو التي يراد أن  
يكون للعمد العام بها بصفة خصوصية

ثانياً - الملاحظات المتعلقة بالخطأ الذي يظهر في تحقيقات البوليس الجنائية  
وفي ضبط الوقائع والمحاضر وغيرها وكذلك نتيجة تفتيش مفتشى النظارة عما تم  
معرفة كل مديرية

ثالثاً - الخدمات الجلييلة التي يؤديها الموظفون والعمد والمشايع والخفراء  
وكذلك الجزاآت والمكافآت التقديرية بشأن الامور المتعلقة بالأمن العام

رابعاً - التعليمات المختصة بالأبحاث المقتضى اجرائها عن الجنائين والمهاجرين  
من الخدمة العسكرية أو عن الاشياء والحيوانات الضائعة وكذلك أوصاف الجثث  
الغير معلومة وكشف المتغيين وما أشبه ذلك

فصل ٧  
الرتب والنياشين

## الفصل السابع

### في الرتب والنياشين

نمرة ٤٤

منح الرتب  
والنياشين لمستخدمي  
الحكومة الملكيين

قرار مجلس النظائر الصادر في ٢٥ يناير سنة ١٩١١

مادة ١ - تمنح الرتبة أو النيشان بصفة امتياز خاص للوظف الذي استحق  
رضاء السلطة العليا التاج إليها رضاء يدعو الى زيادة العناية به

مادة ٢ - لا يعطى للوظف رتبة أو نيشان اذا لم يكن مضى على دخوله  
في الخدمة أو على آخر امتيازاته مدة ثلاث سنوات على الأقل

مادة ٣ - لا يعطى للوظف رتبة أو نيشان في السنة التي رقى فيها لأعلى من  
درجته أو تال فيها علاوة ماهية

مادة ٤ - يستثنى من القيود الواردة في المادتين السابقتين الموظفون الآتي  
ذكرهم :

المستشارون ووكلاء النظارات ورؤساء المصالح والمحافظون والمديرون ووكلائهم  
ورؤساء المحاكم ووكلائهم ورؤساء النيابات وكبار الموظفين الذين تبلغ مرتباتهم  
السنتوية ألف جنيه فصاعدا وكذلك الموظفون والمستخدمون الذين يحالون على  
المعاش

مادة ٥ - لا يمنح النيشان العثماني من أى درجة كانت الا لخدمة استثنائية  
يكون قد أداها الموظف وتبين هذه الخدمة الاستثنائية في تقرير خاص يقدم  
لمجلس النظائر من الناظر صاحب الشأن

ومنح هذا النيشان لا يكون خاضعا لأية قاعدة من القواعد المنصوص عنها  
في هذا القرار

مادة ٦ - يراعى في منح الرتب الملكية والنيشان المجيدى من أى درجة  
كانت القواعد الآتية :

أولا - لا تعطى الرتبة الخامسة ولا الرابعة ولا النيشان المجيدى الخامس لمن كانت ماهيته السنوية أقل من ١٤٤ جنيها

ثانيا - لا تعطى الرتبة الثالثة لمن كانت ماهيته السنوية أقل من ٢١٦ جنيها

ثالثا - لا تعطى الرتبة الثانية ولا النيشان المجيدى الرابع لمن كانت ماهيته السنوية أقل من ٣٦٠ جنيها

رابعا - لا تعطى رتبة الممايز ولا النيشان المجيدى الثالث لمن كانت ماهيته السنوية أقل من ٥٦٤ جنيها

خامسا - لا تعطى رتبة الميرمران ولا النيشان المجيدى الثانى لمن كانت ماهيته السنوية أقل من ألف جنيته

سادسا - لا يمنح النيشان المجيدى الاول لمن كان مرتب وظيفته السنوى أقل من ألف وسبعمائة وخمسين جنيها

## الباب الرابع في عمد ومشايخ البلاد

نمرة ٤٥  
الشروط العمودية  
اللازمة لوظيفة  
عمدة أو شيخ

الأمر العالي الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥  
(٣٠ رمضان سنة ١٣١٢)

والمعدل بالامر العالي الصادر في ٤ سبتمبر سنة ١٩٠٠

مادة ١ - ينبغي لمن يعين عمدة لبلد أن يكون حائزا للشروط الآتية وهي  
أولا - أن يكون بالغاً من العمر خمسا وعشرين سنة كاملة (١)  
ثانيا - أن يكون مالكا لعشرة أفدنة على الأقل  
ثالثا - أن لا يكون صدر عليه من المحاكم الجديلة بسبب جنائية أو جنحة  
حكم قضائي يحس بحسن سيرته واستقامته ويتجاوز عن الشرط الثاني في الجفالك  
والبلاد التي يكون كامل أطيانها ملكا لغير أهلها

وأما البلاد التي لا يوجد فيها خمسة أشخاص يمتلكون عشرة فدادين فيكون  
انتخاب العمدة فيها من بين الملاك الذين يدفعون أموالا أميرية أكثر من غيرهم  
ويجب أن يكون المشايخ أيضا حائزين للشروط الموصحة قبل وانما يكتفى  
في حقهم بأن يكونوا مالكين لخمس أفدنة

وأما البلاد التي لا يوجد فيها خمسة أشخاص يمتلكون هذا القدر فينتخب المشايخ  
من بين الملاك الذين يدفعون أموالا أميرية أكثر من غيرهم  
فإذا توفرت الشروط التي تؤول لتولى العمودية أو المشيخة في جملة أشخاص  
على السواء كانت الأفضلية لمن يعرف القراءة والكتابة

(١) فإذا لم يوجد مرشحون لوظيفة عمدة أو شيخ متوفرة فهم كامل الشروط اللازمة فيجوز لجهة  
الشاخات أن تعرض على نقابة الداخلية تعيين من يقل سنه عن الخمس والعشرين سنة ولا ينقص من  
المرتبة يكون عمدة أو شيخا (الامر العالي الصادر في ٣ أغسطس سنة ١٩٠٣)

المعد والمشايع مادة ٢ - تشكل في كل مديرية لجنة لا تتغلب المعد والمشايع بناء على كشف تحريره المديرية حاويا أسماء الاشخاص المتوفرة فيهم الشروط المطلوبة في المادة الاولى

وتتظر هذه اللجنة في كافة المسائل التي تعرض عليها من المديرية أو نظارة الداخلية بشأن المعد والمشايع وأعمالهم

وتجتمع مرة في كل شهرين في أوقات معينة تحددها نظارة الداخلية وذلك فيما عدا الاحوال الاستثنائية التي يطلب فيها المدير انعقادها لآعمال مستعجلة

وتتألف من المدير أو وكيله بصفة رئيس ومن مندوب من نظارة الداخلية ومن أحد وكلاء النيابة العمومية ومن أربعة من أعيان المديرية أو عمدتها ينتخبهم المدير من بين الاشخاص الذين يعينون بالصفة الآتية

ينتخب عمد كل مركز من مراكز المديرية مندوبا واحدا أو مندوبين حسب العدد الذي تحدده نظارة الداخلية ويجب تصديق النظارة على هذا الانتخاب فان لم تصديق عليه يعاد مرة ثانية

وتكون مأمورية هؤلاء المندوبين لسنة واحدة على أنه يجوز لنظارة الداخلية ابقاؤهم سنة ثانية وعند اقتضاها يتم تجديد الانتخاب

ولكي تكون مداولات اللجنة صحيحة يجب أن يحضرها الرئيس ومندوب نظارة الداخلية واثنان من الاعيان أو المعد على الأقل ويكون في هذه اللجنة نائب من المركز كلما دعت الحال لتعيين عمدة أو شيخ لاحدى البلاد التابعة له

ويجب أن يكون حاضرا في اللجنة أحد وكلاء النيابة كلما اقتضت الحال الحذف بجزء من اجزآآت المنصوص عليها في المادة الخامسة من أمرنا هذا

وتكون قراوات اللجنة بأغلبية الآراء المطلقة واذا تساوت الآراء يرجح الجانب الذي فيه الرئيس



وعلى اللجنة قبل الاقرار على تعيين عمدة أن تأخذ رأى مأمور المركز فاذا كان المطلوب تعيين أحد المشايخ فتأخذ أيضا رأى عمدة الناحية وإذا كانت البلد كلها أو بعضها تابعة لاحدى قفائش مصلحة الاراضى الاميرية أو الدائرة السنية فتأخذ اللجنة أيضا رأى المفتش

ولا يكون تعيين العمدة والمشايخ نهائيا الا بعد تصديق نظارة الداخلية فان لم تصادق على من انتخبته اللجنة أعادت الاوراق اليها لانتخاب غيره من المرشحين

مادة ٣ - يكون العمدة هو الرئيس الوحيد في بلده ومسؤلا عن عمله فيها ومع ذلك يجوز لنظارة الداخلية بناء على ما تعرضه عليها اللجنة أن تعين بطريقة استثنائية عمدين لبلد واحدة وللجنة أن تطلب أيضا ضم جملة كفور أو مجموع أو عزب تحت مراقبة عمدة واحد

ولاجل مساعدة العمدة على تأدية واجباته يجوز لنظارة الداخلية بناء على ما تعرضه عليها اللجنة أن تقرر تعيين العدد اللازم من المشايخ مع مراعاة عدد سكان البلد والكفور والتجوع والعزب التابعة لها بقدر الامكان

ويكون توزيع الحصص على هؤلاء المشايخ بمعرفة مأمور المركز باتحاده مع العمدة ومع مراعاة رغبة الاهالى

مادة ٤ - يكلف العمدة بصفته مأمورا من مأمورى الضبطية القضائية بكافة المسائل المختصة بالأمن العام وعليه ملاحظة العمل في دائرة بلده بكافة اللوائح والقوانين المرعية الاجراء وعليه أيضا تنفيذ أوامر النظارات التى تبذلها اليه المديرية بواسطة المأمور

مادة ٥ - (سنة بالامر العالي الصادر فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٢) يجوز رفد العمدة والمشايخ بقرار يصدر من نظارة الداخلية

وفي حالة قصبرهم فى تأدية واجباتهم وظيفتهم يجوز للدير أن يحكم عليهم بأحد الجزاءات التأديبية الآتية وهى :

غرامة لا تتجاوز المائة قرش

التوقيف عن وظيفتهم في أثناء عمل التحقيق عن أعمالهم بشرط أن لا تزيد مدة التوقيف عن ثلاثة شهور إلا إذا قضت الظروف باطالة مدة التوقيف فيكون تمديد بقرار يصدر من ناظر الداخلية

يجوز للدير في حالة التوقيف أن يعين من يقوم مقامهم من مشايخ البلد وإذا ظهر أن الأمر الذي ارتكبه العمدة أو الشيخ يستوجب جزاء أشد من ذلك فعلى المدير أن يحيله على اللجنة المذكورة في المادة الثانية ولهذه اللجنة بعد سماع أقوال المتهم أن تحكم عليه بالعقوبتين الآتئ بيانهما منفردتين أو منضمتين إلى بعضهما وهما

الغرامة لغاية ٢٠ جنيا أو الرق

وتبلغ هذه الأحكام إلى نظارة الداخلية وهي يجوز لها أن تصنق عليها أو أن تستبدلها بأخف منها

مادة ٦ - المخالفات الواقعة من العمدة والمشايخ لوائح الترع والجسور والسلك الزراعية والمحافظ على جسور النيل واعدام الجراد وزراعة الدخان والتبناك الجاري النظر والحكم فيها الآن بمعرفة المدير أو بمعرفة بلان ادارية مشكلة لذلك الغرض<sup>(١)</sup> يكون نظرها والحكم فيها من خصائص اللجنة المذكورة في المادة الثانية من أمرنا هذا دون سواها وذلك من تاريخ صدوره

مادة ٧ - تمنح المزايا الآتية لعمدة ومشايخ البلاد مكافأة لهم على قيامهم بالخدمات المطلوبة منهم وهي أعضائهم هم وأولادهم من الخدمة العسكرية<sup>(٢)</sup>

(١) راجع الباب الاول من الجزء الرابع (الكتاب الثاني)

(٢) راجع الامر العالي الصادر تحت تمرة ٤٧

سرف مصارف الانتقال اليهم كلاً طلبوا الى مركز المديرية أو عينوا السند والمشايخ في مأمورية خارجا عن مركزهم

مادة ٨ - العمدة والمشايخ المقررون الآن يستمرون في وظائفهم الى أن يتقرر انتخاب عمد ومشايخ جديدين بمقتضى أمرنا هذا

مادة ٩ - اذا وقعت مشاجرة أو ايلذاء أو قسوة خفيفة ولم يحصل ضرب ولا جرح يكون للعمدة المعينين بمقتضى أمرنا هذا الحق في معاقبة الفاعلين بدفع غرامة قدرها خمسة عشر قرشا أو بالحبس مدة لا تتجاوز أربعاً وعشرين ساعة وكذلك معاقبة من كان قادراً ورفض أو أهمل القيام بما يطلبه منه العمدة من الاعمال أو اخلد في المساعدة التي يسوغ له تكليفه بها بمقتضى القوانين واللوائح ومع ذلك فلا يسوغ للعمدة توقيع هذا الجزاء الا في ظرف الثانية أيام التالية لوقوع الفعل الذي يستوجب

مادة ١٠ - (معلقة بالأمر العالي الصادر في ٤ سبتمبر ١٩٠٠)

كل قرار يصدر من العمدة يجب عرضه على مأمور المركز أو الموظف الذي عين للقيام مقامه وعلى المأمور أو نائبه تنفيذه فوراً اذا صدق عليه

مادة ١١ - يجب على العمدة منع كل مشاجرة تنشأ عن المنازعة في حدود الاملاك ويجب عليه التوسط بطريقة ودية بين الطرفين وتسوية الخلاف باتحاده مع دلال المساحة وأحد المشايخ فان لم يرض أحد الطرفين بالتسوية فيرفع شكواه الى المحكمة المختصة وعلى العمدة المحافظة على الأمن العام وابقاء الحالة على ما هي عليه الى أن يصدر الحكم القضائي

ويسوغ له أيضا أن يفصل مؤقتاً في كل منازعة تحدث بشأن استعمال المساق أو المصارف التي يملكها الافراد في دائرة بلده

مادة ١٢ - يجب أن يكون عند العمدة دفتر لتسجيل أحوال كل واقعة وماقرره فيها ويعطى له هذا الدفتر من نظارة الحفانية ويكون تحت مراقبتها

العبد والمتابع

الأمر العالى الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥

(٢٠ رمضان سنة ١٣١٢)

بعد مصادقة مديرى صندوق الدين العمومى

نمرة ٤٦

اعفاء العبد من دفع  
الاموال الاثيرة

مادة ١ - ينفى كل عملة من دفع الاموال الاثيرة عن خمسة فدادين  
من الاطيان التى يملكها ملكا خاصا فى قرى القطر المصرى اعتبارا من أول يوليو  
سنة ١٨٩٥

ويكون هذا الاعفاء قاصرا على الاطيان الكائنة فى نفس البلد المعين فيها  
وعن مدة قيامه بوظيفته

مادة ٢ - اذا انفصل العمدة فى خلال السنة عن وظيفته لاي سبب كان  
فيعاد ربط الاموال على الاطيان المعفاة بمقتضى المادة السابقة من ابتداء الشهر  
الذى انفصل فيه عن وظيفته

مادة ٣ - اذا كانت الاطيان التى يملكها العمدة فى نفس البلد الجارى  
تأدية وظيفته فيها مربوطا عليها أموال من فئات مختلفة فيكون حسابان ما يرفع  
من المال بموجب المادة الاولى على واقع متوسط الاموال المربوطة على تلك  
الاطيان

الأمر العالى الصادر فى أول يوليو سنة ١٨٩٥

(٨ محرم سنة ١٣١٣)

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ٩ جمادى الثانية سنة ١٣٠٢  
(٢٦ مارس سنة ١٨٨٥) الشامل لقانون القرعة العسكرية

وعلى الامر العالى الصادر فى ٢٨ ربيع الثانى سنة ١٣٠٦ الموافق ٣١ ديسمبر  
سنة ١٨٨٨

نمرة ٤٧  
اعفاء العبد  
والمتابع وأولادهم  
من الخدمة  
المسكرة

وطى المادة السابعة من أمرنا الصادر في ٢٠ رمضان سنة ١٣١٢ الموافق العمد والمشايخ  
١٦ مارس سنة ١٨٩٥

مادة ١ - عمد ومشايخ البلاد ومشايخ الاقسام والحارات بمصر واسكندرية  
ورشيد ودمياط وبورسعيد والاسماعيلية والسويس (المسؤولون كعمد ومشايخ  
البلاد عن تنفيذ الاوامر المختصة بالقرعة العسكرية) يتمتعون هم وأولادهم البالغون  
سن القرعة بالامتيازات الآتى بيانها مادام العمدة أو الشيخ باقيا في وظيفته  
أولا - لا يقتربون

ثانيا - لا يطلبون للخدمة اذا كان سبق لهم الاقتراع

ثالثا - اذا كانوا دخلوا الجيش فيبقون حتى يتموا مدة الخدمة فيه وفي  
الرديف لكنهم يبقون من خدمة الخمس سنوات في البوليس

مادة ٢ - من يموت أو يستعفى من المشايخ والعمد المتوفى عنهم في المادة  
الاولى بعد بقاءه في وظيفته عشر سنوات بالأقل بغير أن يصدر عليه حكم عن  
خلل في تأدية واجباته بغير أولاده قطعيا من الخدمة العسكرية أما العمدة  
والمشايخ الذين يموتون أو يستعفون قبل مضي العشر سنوات المذكورة بغير أن  
يصدر عليهم حكم لخلل في تأدية واجباتهم فتعطى لأولادهم مهلة ستة شهور  
ليتمكنوا في أثناءها من دفع قيمة البدلية العسكرية

مادة ٣ - جميع الاحكام المنصوص عنها في الأوامر السابقة عن اعفاء العمد  
والمشايخ وأولادهم تكون لاغية ولا يعمل بها

## اللائحة العمومية

الصادرة في أول يوليو سنة ١٨٩٥<sup>(١)</sup>

### الباب الاول

(شروط عمومية في توظيف عمد ومشايخ البلاد)

### الفصل الاول

(في انتخاب العمدة ومشايخ البلاد)

مادة ١ - (مأخوذة من المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ والواردة تحت نمرة ٤٥)

ينبغي لمن يعين عمدة لبلد أن يكون حائزا للشروط الآتية وهي :

أولا - أن يكون بالغاً من العمر خمسا وعشرين سنة كاملة<sup>(٢)</sup>

ثانيا - أن يكون مالكا لعشرة أفدنة على الأقل

ثالثا - أن لا يكون صدر عليه من المحاكم المستجدة بسبب جناية أو جنحة حكم قضائي يحس بحسن سيرته واستقامته

وتجاوز عن الشرط الثاني في الجفالك والبلاد التي يكون كامل أطيانها ملكا لغير أهلها

وأما البلاد التي لا يوجد فيها خمسة أشخاص يتلكون عشرة فدادين فيكون انتخاب العمدة فيها من بين الملاك الذين يدفعون أموالا أميرية أكثر من غيرهم ويجب أن يكون المشايخ أيضا حائزين للشروط الموصفة قبل وانما يكفي في حقهم بأن يكونوا مالكيين لخمس أفدنة

(١) هذه اللائحة مؤسدة على الأمرين العاليين الصادرين في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ (والواردتين تحت نمرة ٤٥ و ٤٦)

(٢) راجع الحاشية في أسفل الصفحة ١١٧

العمد والمشايخ

نمسة ٤٨  
شروط تعيين العمدة  
والمشايخ

وأما البلاد التي لا يوجد فيها خمسة أشخاص يمتلكون خمسة أفدنة فيكون انتخاب المشايخ فيها من بين الملاك الذين يدفعون أموالاً أميرية أكثر من غيرهم فإذا توفرت الشروط المؤهلة لتولى العمدية أو المشيخة في جملة أشخاص على السواء تكون الأولوية لمن يعرف القراءة والكتابة

مادة ٢ - (المادة ٢ من الأمر الملئ الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ - راجع فقرة ٤٥) تشكل في كل مديرية لجنة لانتخاب العمد والمشايخ بمقتضى كشف محوره المديرية بأسماء الأشخاص المتوفرة فيهم الشروط المبينة في المادة الأولى وتنتظر هذه اللجنة في كافة المسائل التي تعرض عليها من المدير أو نظارة الداخلية بشأن العمد والمشايخ وأعمالهم

وتجتمع اللجنة مرة في كل شهرين في أوقات معينة تحددها نظارة الداخلية وذلك فيما عدا الأحوال الاستثنائية التي يطلب فيها المدير انعقادها لأعمال مستجلة وتؤلف من المدير أو وكيله بصفة رئيس ومن مندوب من نظارة الداخلية ومن أحد وكلاء النيابة العمومية ومن أربعة من أعيان المديرية أو عمدتها ينتخبهم المدير من بين الأشخاص الذين يمينون بالصفة الآتية :

ينتخب عمد كل مركز من مراكز المديرية مندوباً واحداً أو مندوبين على حسب العدد الذي تحدده نظارة الداخلية ويجب تصديق النظارة على هذا الانتخاب فإن لم تصدق عليه يعاد مرة ثانية

وتكون مأمورية هؤلاء المندوبين لسنة واحدة ومع ذلك يجوز لنظارة الداخلية إبقاؤهم سنة ثانية وعند انقضائها تختتم تجديد الانتخاب

ولكي تكون مداورات اللجنة صحيحة يجب أن يحضرها الرئيس ومندوب نظارة الداخلية واثنان من الأعيان أو العمدة على الأقل ويكون في هذه اللجنة نائب من المركز كما دعت الحالة لتعيين عمدة أو شيخ لأحدى البلاد التابعة له

تشكيل  
واخصاصات  
لجان المديرية

وتكون قرارات اللجنة بأغلبية الآراء المطلقة

وأذا تساوت الآراء يرحم الجانب الذى فيه الرئيس

وعلى اللجنة قبل الاقرار على تعيين عمدة أن تأخذ رأى مأمور المركز فإذا كان المطلوب تعيين أحد المشايخ فتأخذ أيضا رأى عمدة الناحية وإذا كانت البلد كائنة كلها أو بعضها فى أحد فئاتيش مصالحة الاراضى الأميرية أو الدائرة السنية فتأخذ اللجنة أيضا رأى المفتش

ولا يكون تعيين من تتخيم اللجنة من العمدة والمشايخ نهائيا الا بعد تصديق نظارة الداخلية عليه

فإذا لم تصادق النظارة على من انتخبته اللجنة تعاد الاوراق اليها لاتنقأب غيره من المترشحين

مادة ٣ - (المادة ٣ من الامر العالم الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ راجع لمررة ٤٥)

يكون العمدة رئيسا دون غيره فى بلده ومسؤلا عن ادارة شؤنها ومع ذلك يجوز لنظارة الداخلية أن تعين بطريقة استثنائية بناء على طلب اللجنة عمدين لبلد واحدة

وللجنة أيضا أن تطلب ضم جملة كفور أو نجوع أو عزب على بعضها لتكون تحت مراقبة عمدة واحد

وتقرر نظارة الداخلية لكل بلد بناء على طلب اللجنة العدد اللازم من المشايخ ليضموا الى العمدة لمساعدته على تأدية واجباته ويراعى فى ذلك عدد سكان البلد والكفور والعزب التابعة لها بقدر الامكان

ويكون توزيع الحصص على هؤلاء المشايخ بمعرفة مأمور المركز باتحاده مع العمدة حسب رغبة الاهالى



العمد والمشايخ

## الفصل الثاني

(في الامتيازات الممنوحة للعمد ومشايخ البلاد)

امتيازات ممنوعة  
خاصة للعمد

مادة ٤ - (المادة الأولى من الامر العالي الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ وراجع فقرة ٤٦) يعفى كل عمده مدة قيامه بوظيفته من دفع الاموال الاميرية عن خمسة فلاحين من الاطيان التي يمتلكها في نفس البلد المعين فيها

مادة ٥ - (المادة ٧ من الامر العالي الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ والمادتان ١ و ٢ من الامر العالي الصادر في أول يولييه سنة ١٨٩٥)

وعدا ذلك يحول للعمد ومشايخ البلاد المزاي الآتية مكافأة لهم على خدماتهم وتلك الامتيازات هي :

امتيازات ممنوعة  
للعمد والمشايخ

أولاً - اغاؤهم وأولادهم من الخدمة العسكرية كالآتي  
(أ) لا يقتصر

(ب) لا يطالبون للخدمة اذا كان قد وقع عليهم الاقتراع  
(ج) اذا كان أولادهم قد دخلوا الجيش فيستمرّون فيه حتى يتموا مدة الخدمة فيه وفي الرديف ولكنهم يعافون من خدمة الخمس سنوات في البوليس

(د) من يموت أو يستعفى من المشايخ والعمد المتوّه عنهم بعد تمضيته بالاقبل خدمة عشر سنوات اعتباراً من تاريخ دخوله دون أن يحكم عليه نخلال في واجباته يعافى أولاده كلية من الخدمة العسكرية

(هـ) أما العمد والمشايخ الذين يموتون أو يستعفون قبل فوات العشر سنوات المذكورة فيمنح لأولادهم مهلة ستة شهور في خلالها يتمكنون من دفع قيمة البدلية ثانياً - صرف مصاريف الانتقال اليهم كلما طلبوا الى مركز المديرية وذلك فيما عدا الاحوال التي يقع منهم فيها اهمال أو خلل أو كلما عينوا في مأمورية خارجة عن المركز الكائنة فيه بلهم

ثالثاً - معاملتهم أسوة موظفي الحكومة المربوط لهم ماهية فيما يتعلق باقتامة الدعوى عليهم بسبب ما يقع منهم أثناء تأدية وظائفهم مخالفاً لقانون الجنائيات

## الفصل الثالث

العمد والمشايخ

(في الواجبات المفروضة على العمد بوجه عام)

مادة ٦ - (المادة الرابعة من الامر العالي الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ راجع فقرة ٤٥) مطالبة العمد أمام  
الادارة

يكلف العمدة بكافة المسائل المختصة بالأمن العام في دائرة بلده وعليه ملاحظة العمل بكافة اللوائح والقوانين المرعية الاجراء وعليه أيضا تنفيذ أوامر النظارات التي تبلغ اليه بوجه عمومي بواسطة مأمور المركز الذي هو رئيسه مباشرة

مادة ٧ - لا يجوز للعمدة أن يترك بلده مدة تزيد عن ثمان وأربعين ساعة بدون تصريح من المأمور الذي يجوز له أن يصرح للعمدة بالتغيب مدة أسبوع فإذا رغب امتداد مدة تغيبه زيادة عن أسبوع لسبب ضروري وجب عليه أن يحصل أولا بواسطة المأمور على تصريح بذلك من المدير الذي يعين أحد المشايخ لينوب عنه

مادة ٨ - لا يستدعي المدير أو المأمور العمدة الى المديرية أو المركز الا اذا كان حضوره فيهما ضروريا ولا يجوز انتقاله الا في الاحوال الضرورية وله أن يستعين بواسطة الخفراء ببلده في توصيل المخابرات الرسمية للمركز

## الفصل الرابع

(في الجزآآت)

مادة ٩ - (المادة الخامسة<sup>(١)</sup> من الامر العالي الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ راجع فقرة ٤٥) الجزآآت التي  
توقع على العمد  
والمشايخ

يجوز عزل العمد والمشايخ بقرار يصدر من نظارة الداخلية وفي حالة قصيرهم في تأدية واجبات وظيفتهم يجوز للمدير أن يحكم عليهم بالجزآآت التأديبية الآتية وهي :

(١) عدلت هذه المادة بالامر العالي الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٢ راجع الصحيفة ١١٩

السلطان

الانذار أو التوبيخ

الغرامة بحيث لا تتجاوز المائة قرش

التوقيف عن وظيفتهم في أثناء عمل التحقيق عن أعمالهم

ويجوز للمدير في حالة التوقيف أن يعين من يقوم مقامهم من مشايخ البلد

وإذا ظهر أن الأمر الذي ارتكبه العملة أو الشيخ يستوجب جزاء أشد من ذلك فعلى المدير أن يحيله على اللجنة المذكورة في المادة الثانية ولهذا اللجنة بعد سماع أقوال المتهم أن تحكم عليه بالجزاءات الآتية منفردة أو متضمنة الى بعضها وهي الغرامة الى خمسين قرش أو الحبس لفاية ثلاثة أشهر بالاكثر أو الزل انما لا يجوز الحكم بالحبس الاعما يقع من الانغال مخالفا لنصوص قوانين ولوائح الادارة العمومية الصادرة بصفة قانونية بما فيها الاحكام المدونة بهذه اللائحة

وتتبع هذه الاحكام الى نظارة الداخلية وهي يجوز لها أن تصدق عليها أو أن تستبدلها بأخف منها

ويجب أن يكون أحد وكلاء النيابة حاضرا في اللجنة كلما اقتضى الحال الحكم في دعوى تأديبية

مادة ١٠ - (المادة السادسة من الامر الحالى الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ راجع نمرة ٤) الجزاءات المنصوص عليها في لوائح خصوصية المحافظة على جسور النيل وابادة الجراد وزراعة الدخان والتفكك الجارى النظر والحكم فيها الآن بمعرفة المدير أو بمعرفة بلان ادارية مشكلة لهذا الغرض يكون النظر والحكم فيه من خصائص بلان المديرات دون غيرها اعتبارا من تاريخ صدور هذه اللائحة وإذا أهمل الشيخ في اخراج الاتقار الذين يطلبون من بلده أو لم يتوجه لحل الدرك المعين فيه أو تركه بدون اذن فيجوز لهذه اللجان الحكم عليه بالغرامة لفاية ألفى قرش بمقتضى لائحة حفظ جسور النيل

العمد والمخالفات مادة ١١ - اذا أهمل العملة في تبليغ أى مخالفة تقع بشأن الزراعة الخفية أو تهريب النخاع أو الحشيش يكون مسؤولاً بطريق التضامن مع مرتكب المخالفة بدفع الغرامات المحكوم بها

مادة ١٢ - كل إهمال أو فعل جثائى يقع من العمدة والمشايع بشأن قانون القرعة يستوجب إحالتهم على مجلس عسكرى

## الباب الثانى

(فى سلطة واختصاصات العمدة والمشايع)

## الفصل الاول

(فى اختصاصاتهم القضائية)

مادة ١٣ - (المادة الثالثة من الامر المالى الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ راجع لمره ٢٥) اذا وقعت مشاجرة أو إيذاء أو قسوة خفيفة ولم يحصل ضرب ولا جرح يكون للعمدة الحق فى معاقبة المتاعلين بدفع غرامة قدرها خمسة عشر قوشاً أو بالحبس مدة لا تتجاوز اربعاً وعشرين ساعة وكذلك معاقبة من كان قادراً ورفض أو أهمل القيام بما يطلبه منه العمدة من الاعمال أو الخدم أو المساعدة التى يسوغ له تكليفه بها بمقتضى القوانين واللوائح ومع ذلك فلا يسوغ للعمدة توقيع هذا الجزاء الا فى ظرف الخاتية أيام التظلية لوقوع الفعل الذى يستوجب

حدود سلطة  
العمد

مادة ١٤ - (المادة الخامسة من الامر المالى الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ راجع لمره ٤٥) كل قرار يصدر من عمدة يجب عرضه على مأمور المركز للتصديق عليه وعلى المأمور المذكور تنفيذ العقاب بالوارد بالقرارات فوراً اما صدق عليه

مادة ١٥ - (المادة الحادية عشرة من الامر السامي الصادر في ١٨ مارس سنة ١٨٩٥ بجامع نمرة ٤) العمدة والمشايخ

يجب على العمدة منع كل مشاجرة تنشأ عن المنازعة في حدود الاملاك ويجب عليه التوسط بطريقة ودية بين الطرفين وتسوية الخلاف باتحاده مع دلال المساحة وأحد المشايخ فان لم يرض أحد الطرفين بالتسوية فيرفع شكواه الى المحكمة المختصة وعلى العمدة المحافظة على الأمن العام وإبقاء الحالة على ما هي عليه الى أن يصدر الحكم القضائي

مادة ١٦ - يجوز للعمدة أيضاً أن يحكم مؤقتاً في كل منازعة تحدث بشأن استعمال المساق أو المصارف التي تكون ملكاً لأفراد الناس في دائرة بلده وتتدخله في هذه الحالة يكون من تلقاء نفسه بدون احتياج لطلب الخصم ذلك بما أن المصلحة العامة هي المقصودة من هذا التداخل

مادة ١٧ - يجب أن يكون بطرف العمدة الاربعة ارانيك الآتي بيانها ليقيد فيها القرارات الصادرة منه وهذه الارانيك هي :

أورنيك نمرة ١ هذا الاورنيك يضبط فيه العمدة وقائع المشاجرات أو الايذاء أو القسوة الخفيفة

أورنيك نمرة ٢ هذا الاورنيك يضبط فيه العمدة كل رفض أو اهمال بشأن القيام بالاعمال أو الخدم أو المساعدة التي يطلبها العمدة

أورنيك نمرة ٣ يحرم فيه العمدة كل ما يحريه بخصوص المنازعات المتعلقة بحدود الاملاك

أورنيك نمرة ٤ يحرم فيه العمدة كل ما يحريه بشأن المنازعات المتعلقة بالمساق والمصارف

ويجب على العمدة أن يحرم في الاورنيك نمرة ١ أو نمرة ٢ كل مخالفة ويرسله الى المركز مع التهم في مسافة أربع وعشرين ساعة تحت مراقبة أحد الخفراء

والصد والمشاغ وبيعت أيضا الى المركز الاورنيكيث نمرة ٣ ونمرة ٤ المشتملين على الاحكام الصادرة منه .

مادة ١٨ - لا يجوز للعمدة أخذ أى رسم على الاجراآت المختصة بالمخالفات أو بالمنازعات المدنية .

مادة ١٩ - على العمدة فى حالة الحكم بالفرامة أن يأمر بالحبس عند الامتناع عن الدفع بحيث لا تزيد مدة الحبس عن أربع وعشرين ساعة

مادة ٢٠ - يجوز للعمدة فى الاحوال التى تستوجب تخفيف الجزاء تقبض الفرامة الى خمسة قروش

مادة ٢١ - تنفيذ الاحكام التى تصدر من العمدة يكون بالطرق الادارية

مادة ٢٢ - العمدة هو من مامورى الضبطية القضائية فى الجهات التى يؤدى فيها وظيفته وبصفته هذه يجب عليه متى علم بوقوع جناية أو جنحة أو مخالفة أن يخبر فوراً المركز بالجناية أو الجنحة أو المخالفة التى علم بها

واجبات العمدة  
بصفته من  
مامورى الضبطية  
القضائية

ويجب عليه أيضا أن يقبل التبليغات التى ترد اليه فى دائرة وظيفته بشأن الجنايات والجنح والمخالفات وأن يبعث بها فوراً الى المركز ويجب عليه أيضا أن يستحصل على جميع الايضاحات ويمحرى جميع التصحيحات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التى يصير تبليغها اليه أو يعلم بها بأى كيفية ما وعليه أيضا أن يتخذ جميع الوسائل التحفظية للتمكن من اثبات الوقائع وأن يحذر عن كل ذلك محضراً يرسل للأمور مع الاوراق الدالة على الثبوت

مادة ٢٣ - يجوز للعمدة أن يشرع فى اجراء التحقيقات الابتدائية فى حالة مشاهدة الجانى متلبساً بالجناية

ومشاهدة الجانى متلبساً بالجناية هى رؤيته حالة ارتكابها أو عقب ارتكابها بمرهة يسيرة ويعتبر أيضاً أن الجانى شوهد متلبساً بالجناية اذا اتبعه من وقعت عليه الجناية عقب وقوعها منه بزمن قريب أو اتبعته العامة مع الصباح أو وجد

في ذلك الزمن حاملا لآلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراق أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه مرتكب الجناية أو مشارك في فعلها

مادة ٢٤ - يجب على العملة في هذه الحالة أن يتوجه بلا تأخير إلى محل الواقعة ويحضر ما يلزم من المحاضر ويثبت حقيقة وجود الجناية وكيفية وقوعها وحالة المحل الذي وقعت فيه ويسمع شهادة من كان حاضرا أو من يمكن الحصول منه على إيضاحات بشأن الواقعة وفاعلها

مادة ٢٥ - إذا شوهد الجاني متلبسا بالجناية أو وجدت قرائن أحوال تدل على الشروع في ارتكابها أو على وقوع جناية سرقة أو نصب أو تعد شديد يجوز للعمدة أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل قوية على اتهمه وبعد سماع أقواله إن لم يأت بما يبرئه يرسله في ظرف أربع وعشرين ساعة إلى المركز

مادة ٢٦ - ليس للعمدة الحق في إجراء التفتيش في منازل الأفراد وإنما يجوز له في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية أن يدخل في منزل المتهم ويفتشه ويجب عليه أن يضبط كل ما يجده فيه من الأشياء التي يمكن التوصل بها إلى كشف الحقيقة

مادة ٢٧ - تفتيش منزل أحد الأشخاص الموضوعين تحت المراقبة بمعرفة البوليس يجب أن يكون بحضور عمدة الناحية وأحد المشايخ أو بحضور اثنين من المشايخ في حالة تفتيش العملة

مادة ٢٨ - يجب على العملة فيما يختص بالأمور المتعلقة بتهرب الملح والنظرون أن يمثل للطلب الذي يتحزله بشأن إجراء تفتيش محلات سكن الأشخاص المشتبه بوجود ملح أو نظرون مهرب فيها بمساعدة مأموري المصلحة صاحبة الشأن

مادة ٢٩ - يجب على العملة مساعدة المحضرين في إعلان الأوراق القضائية لمساعدة المحضرين وتنفيذ الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية

العمدة والشايع

مادة ٣٠ - إذا توجه المحضر الى عمل الخطم لاعلان وثيقة ولم يجد اولم يجد خادمه ولا أحدا من أقاربه ساكنا معه فيجب على العمدة أن يؤشر على الاصل ويستلم الصورة وتسليمها للعلنة اليه متى حضر

مادة ٣١ - اذا كانت ابواب المحلات في حالة توقيع الحجر مغلقة أو حصل الامتناع من فتحها أو حصل تطاول أو تعذر على المحضر أو مقاومة له فيجب على العمدة اعطاء المساعدة الى الضم المذكور والتوقيع منه على المحضر

مادة ٣٢ - يجب على العمدة أن لا يعارض في لصق اعلانات البيع على باب سكنه سواء كان البيع بمقتضى حجز العقارات أو المتقولات

واذا كانت العين المحجوزة من العقارات الثابتة فعلى العمدة أن يستلم صورة محضر الحجر وأن يؤشر على الاصل بالاستلام

مادة ٣٣ - يجوز للعمدة في المبايعات التي تحصل بموجب أحكام قضائية ان يجرى عند الاقتضاء قل الاشياء المحجوزة الى أقرب سوق لاجل بيعها بمعرفة المحضر المكلف بذلك

## الفصل الثاني

(في الاختصاصات الادارية)

### قسم ١ - الأمن العام

مادة ٣٤ - حيث ان العمدة هو مسؤول شخصيا عن الأمن في بلده وفي الكفور والتجموع والعزب التابعة له بما لديه من الوسائل التي يتوخاها له ترتيب الخفر فلا حاجة لأعمال شياخة النوبة وتكون تأدية الخفر ليل بمعرفة شيخ الخفراء والطوافة الذين يكونون تحت أمر العمدة ومع ذلك يؤزر في كل حال للعمدة أن يكلف احد المشايخ بمراقبة كيفية اجراء هذا العمل

ملاحظة سر  
أعمال الخفراء



مادة ٣٥ - العمدة مسؤول عن سير أعمال الخفراء في بلده وفي الكفور والنجوع والعزب النابذة له على مقتضى التعليمات المصادرة من الحكومة في هذا الشأن

فيجب عليه ملاحظة ما يأتي :

أولاً - أن يكون عدد الخفراء مطابقاً للقواعد المقررة

ثانياً - أن يكون انتخاب الخفراء من أشخاص الحسنى السير

ثالثاً - أن يحصل ما هيأتهم في أوقاتها

رابعاً - أن توزع أجر الخفر بالعدل بين أهالي البلد

خامساً - أن تكون الخفراء تحت مراقبة فعالة فيما يختص بتأدية واجباتهم

ملاحظة نزل  
الشفالة

مادة ٣٦ - يجب على العمدة إجراء الملاحظة الشديدة على نزل الشفالة الموجودة بصفة مؤقتة بدائرة بلده

ملاحظة المزارع  
تجسس العربان

مادة ٣٧ - يجب على العمدة في حالة ما اذا أقامت العربان بالخيرش في أراضي المزارع أن يتقدم مع شيخ الفرقة بالتجمع على تعيين المحل الذي يجب على العربان الإقامة فيه

مادة ٣٨ - يجب أن يكون لدى العمدة كشف بأسماء جميع الرجال التابعين لتجمعه ويجب على شيخ الفرقة أن يبلغه في الحال عن كل غريب يحضر لتجمعه

مادة ٣٩ - اذا تحقق العمدة من وجود أشخاص مشتباه في أحوالهم ضمن العربان يبلغ الامر الى المركز وهو ينظر فيما اذا كان يلزم اعتبار الشخص المذكور مشتبهاً فيه حقيقة وان ثبت له ذلك يعرض الامر للديرة

مادة ٤٠ - يجب على عمدة البلد أن يخاطب شيخ الفرقة مباشرة عن كل أمر يتعلق بعربان تجمعه وفي حالة ما اذا لم يجب طلبه يتقارب مع المركز للفصل في الخلاف

العمد والمشاخ

واجبات العمد  
فما يتعلق بأعمال  
البوستة

مادة ٤١ - يجب على العمدة احضار الخفراء اللازمين للحفاظ بداخل مكتب البوستة عند ما تطلب المصلحة منه ذلك على مصاريفها بحيث يكون هؤلاء الخفراء من الرجال الأمناء الصادقين

مادة ٤٢ - يجب على العمدة ملاحظة الخفراء فيما يختص بتحفظهم على نقل المراسلات المنوطة بها ساعة الارياف وساعة البوستة الذين يمرون في دائرة مركزه

مادة ٤٣ - يجب على العمدة المحافظة على صناديق المراسلات التي توجد بالارياف بحيث يمنع حصول التعدي عليها من الاهالى

مادة ٤٤ - يجب على العمدة أيضا مساعدة مستخدمى البوستة في اعادة طرق المراسلة والتحفظ على نقل البوستة عند حصول عطل للسكة الحديد أو كسر كوبرى أو تعطيل الطرق في زمن فيضان النيل

واجبات العمد  
فما يتعلق بأعمال  
السكة الحديد

مادة ٤٥ - عمدة الناحية الذى يوجد بدائرة اختصاصه طريق السكة الحديد مكلف بحفظ هذا الطريق وساوك التلغراف وقوائمه الكتائبة بمحطة السكة الحديد ان وجد بمركزه محطة ويجب عليه بوجه عام ملاحظة عدم حصول أى ضرر لاملاك مصلحة السكة الحديد الموجودة ببلايه

ويجب عليه أن يمنع كل مخالفة تقع من أهالى بلده بشأن لوائح المصلحة المذكورة ويمنع كل زراعة تحدث خفية في أراضيها والمروور على طريق السكة الحديد الا اذا كان هذا الطريق مستعملا بحسر للنيل وكذلك يمنع المزارعين المجاورين من تعرية جسور السكة الحديد

مادة ٤٦ - يجب على العمدة أن يمنع الاهالى من سرقة مهمات المصلحة أو نهب البضائع التي تسقط من القطورات وأن يحظر في هذه الحالة الاخيرة اقرب محطة اليه

مادة ٤٧ - يجب على العمدة مساعدة مستخدمى المصلحة عند حدوث أخطار بالسكك الحديدية وتهديم الانفار اللازمين اذا احتاج الامر لاعمال

العمد والمشايخ

اضطرارية وخصوصا عند ما تكون جسور السكة الحديد مهتدة بارتفاع المياه  
وعلى العموم يجب عليه مساعدة مستخدمي المصلحة في كافة المسائل التي يكون  
لها علاقة بين المستخدمين المذكورين وبين الاهالي

مادة ٤٨ - يجب على العمدة منع حمل الاسلحة النارية وذلك فيما عدا  
الاشخاص المصرح لهم قانونيا والاشخاص المصرح لهم بحمل الاسلحة المذكورة  
هم الاعيان ومن يتلصكون أكثر من خمسين فدانا والتجار الذين لهم محل تجارة  
باسمهم والموظفون وأرباب الرتب والنياشين وكل شخص يسلمه رخصة قانونية  
من المديرية

واجبات العمدة  
فيما يتعلق بامور  
النسب

مادة ٤٩ - يجب على العمدة إخطار المركز عن كل وفاة يحصل الاشتباه فيها  
مادة ٥٠ - يجب أيضا على العمدة إشعار المركز عن وجود المتشردين  
والاشخاص المشتبه فيهم  
يعتبر من المتشردين

أولا - من لم يكن له محل إقامة ثابت ولا وسائل للتمشيش ولا يتعاطى عادة  
صناعة ولا حرفة

ثانيا - الشحاوذون الأقوياء البنية القادرون على العمل المعتادون على التسول  
في الطرق العمومية

ثالثا - من يسعى في كسب معاشه بتعاطي ألعاب القمار أو التتجيم  
يعتبر من الاشخاص المشتبه في أحوالهم

أولا - من حكم عليه لسرقة أو نصب

ثانيا - من وضع تحت مراقبة البوليس بحكم قضائي بسبب جنحة أو جناية  
وقعت منه.

ثالثا - من يوجد بعد غروب الشمس متجولا أو مختفيا بضواحي ناحية  
أو عزبة أو بلدة أو في أي مكان آخر يستوجب الشبهة بدون ابداء عذر مقبول  
عن وجوده بهذه الحالة في الأماكن المذكورة

المسؤوليات  
مادة ٥١ - يجب على المدة أن يراقب بنوع خصوصي الأشخاص  
الموضوعين تحت مراقبة البوليس بحيث يتبعون بكل دقة أحكام الضبط السارية  
عليهم وخصوصاً فيما يتعلق بالزامهم بالعودة لحل سكنهم عند غروب الشمس  
وعند خروجهم قبل شروقها

مادة ٥٢ - يجب على المدة أن يحظر المركز عن كل بناء عريضة يشرع فيه  
بدون الحصول مقدماً على تصريح من جهة الاختصاص وأن يمنع استقرار العمل

مادة ٥٣ - يجب على المدة أن يبلغ عن كل محل عمومي يفتح بدون رخصة

مادة ٥٤ - ويجب عليه ملاحظة عدم إقامة أى بناء كان على أجران  
التاحية بدون تصريح خصوصي بذلك

مادة ٥٥ - يجب على المدة بوجه عمومي تبليغ المركز عن كل ما يحدث  
يليه من الامور الغير اعتيادية مثل ظهور الجراد ودودة القطن

## قسم ٢ - النظافة العمومية

الاعطال من  
الامراض وزيادة  
الوفيات  
مادة ٥٦ - يجب على المدة أن يعلن المركز في الحال بأي مرض فشت  
في بلده وبكل وفاة غير عادية تحدث بين الأهالي

الاعيار من  
الحيوانات التي  
تتفق بأمراض  
سدية  
مادة ٥٧ - يجب عليه أيضاً أن يخبر المركز فوراً بكل حيوان مشبه فيه  
وتفقد بمرض معد سواء بلغه ذلك أو ورد له منه أخبار من صاحب الحيوان  
للمذكور كما يجب عليه أن يخبر المركز بعدد الحيوانات الناقصة في البلد فيما إذا كان  
هذا العدد غير اعتيادي

وضع الحيوانات  
من الترع  
مادة ٥٨ - يجب على المدة منع القاء رمم الحيوانات الناقصة بالطرق العمومية  
أو بنهر النيل أو بالترع أو بالبحار أو بالهيك أو بالسواق

ويجب عليه رفع كل جثة أو رقعة حيوان توجد في الترع أو في مجارى المياه  
الكائنة بدائرة مركزه وأن يحرق اللازم لمنع الرمة

العمد والمشاخ

ملاحظة نظافة  
مياه الترع

مادة ٥٩ - يجب على العمدة منع تصريف مجاري ومصارف أصحاب الاملاك الكثة على الشواطىء في النيل او الترع المعتاد اخذ مياه الشرب منها ويجب عليه كذلك أن يمنع الاهالى من الاستحمام في الجاهات المذكورة هم أو حيواناتهم من إلقاء القاذورات والكسرات ومن غسل ملبوساتهم فيها

ملاحظة النظافة  
في الطرق السوية

مادة ٦٠ - يجب على العمد الاعتناء بملاحظة نظافة الطرق العمومية التي بها المساكن والخوانيت ومنع إلقاء القاذورات أو الاوساخ في الطريق العام ويجب عليه كذلك منع استعمال الاراضى القضاة كستودع للقاذورات والاهتمام بعملها عاظة بأسوار بمعرفة ملاكها

ملاحظة الشروط  
المعمية في  
الجوامع والحمامات  
السوية

مادة ٦١ - يجب على العمدة ملاحظة عدم اتصال مجاري الجوامع والحمامات العمومية الموجودة في البلد بالنيل والترع والبرك أو عدم انصبابها في الاراضى القضاة وهو مسؤول عن اعادة فتح مراحض قما من مراحض الجوامع التي تكون نظارة الداخلية أمرت بإغلاقها

منع حفر البرك

مادة ٦٢ - يجب على العمدة منع حفر برك في بحرى البلد والعزب لتشغيل الطوب أو لعمل صناعة أخرى بها ويجب عليه أيضا منع إيجاد هذه البرك في الجاهات الاخرى القبيلة والشرقية والغربية في الاراضى التي يكون بينها وبين المساكن مسافة أقل من ١٠٠٠ متر

ملاحظة دفن  
الموتى واخراجهم  
من القبر

مادة ٦٣ - يجب على العمدة ملاحظة عدم دفن الموتى في غير المقابر المصرح بها وبدون الحصول ابتداء على الاذن اللازم للدفن ويبنى عليه أن يمنع اخراج أى جثة من القبور بدون صدور رخصة بذلك من المفصلة مقدما ومراعاة الطرق اللازمة بشأن ذلك

مراقبة أعمال  
دفن الموتى  
والوفيات وتطعيم  
البلدى

مادة ٦٤ - يجب على العمدة مراقبة صيافى البلد في قيد المواليد والوفيات وتطعيم البلدى في الدفاتر الموضوعة بطرفهم لهذا الصدد مع مراقبتهم أيضا في تحرير الكشوفات والشهادات المختصة بالمواليد والوفيات والتطعيم ويجب عليه

السجلات المشايخ أن يوقع على الدفاتر المذكورة مع حلاق الناحية حتى يكون هذا التوقيع كفاية دالة على استيفاء الاصول اللازمة في قيد المواليد والوفيات والتابعين التي حصلت في مدة الشهر وهو مسؤول عن تنفيذ كافة هذه الاحكام بكل سرعة ودقة

مادة ٦٥ - كل ولادة أو وفاة حصلت ولم يوجد من يخبر بها من أقارب أو أطباء أو قوايل فيجوز لشيوخ البلد أن يشعر بها مصلحة الصحة في ظرف ثلاثة أيام من يوم الولادة أو الوفاة

### قسم ٣ - الرى والأشغال العمومية

مادة ٦٦ - العمدة مسؤول عن المحافظة على الجسور والترع وجميع الاعمال الصناعية الموجودة في دائرة مركزه والموكولة الى عهده

مادة ٦٧ - ويجب عليه ملاحظة نجاز الاعمال الخصوصية التي تأمر بها المصلحة ذات الشأن في دائرة بلده

مادة ٦٨ - يجب على العمدة أو أحد مشايخ الناحية التي تكون حصلت فيها مخالفة أن يوقع مع مهندس المركز على محضر المخالفة

وفي حالة امتناع الشخص المتهم بمخالفة المطلوب حضوره أمام القومسيون الادارى المختص بالنظر في المخالفات من التأشير على طلب الحضور أو في حالة غيابه يجب على العمدة أن يوقع على الطلب المذكور وقت تسليمه ويمرر وصلا بالاستلام

مادة ٦٩ - يجب على العمدة أن يقدم للديرية لنهاية يوم ١٥ يوليو كشفا بأسماء الانفار المقتضى اخراجهم من البلد التي في دائرته لاجل خفر جسور النيل مدة الفيضان ويكون هذا الكشف على قسمين متساويين واذا تأخر أحد الانفار المدرجة بالكشف المذكور عن الخروج للخفر فعلى العمدة أن يقيم رجلا تأخر بدله في الحال

مادة ٧٠ - العمدة الذى يسهده الأثرية أو الاحجار أو الاخشاب أو غير ذلك من المهمات اللازمة لحفظ الترع والجسور يكون مسؤولا ازاء الحكومة اداريا اذا لم يبلغها فى حالة أخذ أو اعدام أى شئ من المهمات المذكورة

مادة ٧١ - يجب على العمدة أن يبلغ عن كل مسقى يصير احداثها بدون رخصة وعن كل ساقية أو آلة راضعة أو أى آلة تجارية تستحدث كذلك بدون رخصة

مادة ٧٢ - يجب على العمدة أن يجرى توزيع المياه على أهالى بلده بالعمل وعليه أيضا منع كل تعدد على حقوق الغير يستوجب الشكوى

مادة ٧٣ - يجب على العمدة أن يعمل على حفظ الطرق الزراعية وملحقاتها بدائرة بلده فى حالة جيدة وكذلك الطرق العامة المارة ببلده أو الموصلة منها الى قرية أخرى ويجب عليه أن يمنع كل ضرر أو تعدد يقع على الطرق المذكورة

مادة ٧٤ - يوقع العمدة أو أحد مشايخ البلد الذى تكون المخالفة قد حصلت فى دائرته على محضر المخالفة مع مهندس المركز

ويجب على العمدة أن يوقع على الأشير المسطر أسفل ورقة التكليف بالحضور الدال على تسليم تلك الورقة الى الشخص المكلف بالحضور وذلك فى حالة غياب أو امتناع الشخص المذكور

مادة ٧٥ - يجب على العمدة أن يمنع استخراج عظام الحيوانات أو أعمال الحفر بدون أخذ رخصة من نظارة الاشغال بذلك ويجب عليه أن يحظر المركز فى الحال بما يستكشف من الآثارات التاريخية أو الكنوز أو الاشياء الصناعية التى يحضر بها المرخص له بالحفر

ملاحظة أعمال  
الحفر

## (قسم ٤ - القرعة)

الصناعات

محرر كشوفات  
الاحصاء

مادة ٧٦ - على العمدة أن يحرر بالاتحاد مع مشايخ الناحية والصراف  
كشوفات الاحصاء عن شبان القرعة وهو مسؤول مع المذكورين عن صحة هذه  
الكشوفات

ويجب عليهم أن يحرروا كشفا عن الشبان البالغين سن ١٩ سنة وينقسم هذا  
الكشف الى ثلاثة أقسام على الوجه الآتي

(أ) القسم الاول يشتمل على أسماء وألقاب الشبان المولودين بالبلدة القاطنين  
بها مع توضيح أسماء آبائهم وصنائعهم

(ب) القسم الثاني يشتمل على أسماء وألقاب الشبان المولودين بالبلدة الغير  
قاطنين بها مع ذكر جميع الاستعلامات التي يمكن الحصول عليها فيما يختص بمحل  
سكنهم وصنائعهم

(ج) القسم الثالث يشتمل على أسماء وألقاب الشبان القاطنين بالبلدة الغير  
مولودين فيها ويشتمل كذلك على بيان محل ولادتهم

مادة ٧٧ - يجب على العمدة لأجل الوصول الى معرفة سن الشبان بقدر  
ما يمكن من الضبط أن يراجع دفاتر الجهة وأما الشبان الذين تكون أسمائهم غير  
مندرجة بها فيستدل على سنهم ببيئتهم الظاهرية وبما هو معلوم عنهم وعلى مجلس  
القرعة أن يحدد سن هؤلاء الشبان مع مراعاة الدقة والعدل

مادة ٧٨ - يجب على العمدة أن يدرج في الكشوفات الاحصائية جميع  
الشبان الناخلين في سن القرعة بدون أن يستثنى منهم من له حق المعافاة كأولاد  
العمد والمشايخ وحلاق الصحة وموظفي القنصلات والفقهاء وطلبة العلم وغيرهم  
وذلك لأجل أن يحكم مجلس القرعة في أوجه المعافاة بحسب القانون



مادة ٧٩ - يجب على العملة أن يحرر بالاتحاد مع نظار العزب والكفور  
كشف الاحصاء عن شبان القرعة الموجودين بالعزب والكفور التابعة لبلده  
وهم مسؤولون جميعا عن صحة هذا الكشف

مادة ٨٠ - بعد تحرير كشوفات على الوجه المتخدم ذكره يهدير لسلطانها  
بالخلاص الأكثر استطرافا في البلد حتى تكون معلومة على قدر الامكان لدى  
المعوم ثم تحرر منها نسخة صحيحة موقع عليها بنتم العملة والصراف والمشايخ  
وترسل الى مأمور المركز

مادة ٨١ - يجب على العملة أن يبلغ المركز عن يحضر لبلده ويستوطن  
جيا من الأغراب الداخلين في سن القرعة وأن يدرج هؤلاء الاغراب في كشوفات  
الاحصاء المستجدة حتى انه عند انقضاء مجلس القرعة تقف في حقهم الاجراآت  
المنصوص عليها في القانون

مادة ٨٢ - يجب على العملة أن يخبر المركز بدون تأخير عن لم تدرج  
اسماهم صهرا في كشوفات الاحصاء وأن يضيف هذه الاسماء على قوائم القرعة  
المستجدة

مادة ٨٣ - يجب على العملة أن يبلغ المركز قوما عن كل شخص من شبان  
القرعة يباح بلده مع عائلته

مادة ٨٤ - يجب على عمدة البلد ومشايخها أن يحضروا عمل القرعة مع الاغراب  
المطلوبين اليها

واجبات العمدة  
والمشايخ اذناء  
مجلس القرعة

مادة ٨٥ - يجب على العملة والمشايخ أن يقيموا مجلس القرعة كشوفات  
موقعا عليها بأختامهم وبعينها فيها حالة مائات الشبان المطلوبين للقرعة واسماء  
والألقاب وسن أفراد عائلاتهم مع بيان المتزوجات من الاثاث والارامل والذكور  
القادرين والغير قادرين على التكسب

وبعد تنجيم أعمال القرعة يسلم المجلس الى العمدة نسخة من القوائم موقعا عليها  
من رئيس المجلس المذكور وأعضائه

مادة ٨٦ - يجب على العمدة أن يتأكد من سن وأوصاف طلبة العلم الديني  
الذين يطلبون معاناتهم من الخدمة العسكرية وقت عمل القرعة وعليه أن يتحقق  
ما اذا كان الطلبة المذكورون منقطعين لتعلم العلوم الدينية

مادة ٨٧ - يجب على العمدة أن يرسل لمجلس القرعة العسكرية السودانيين  
المقيمين في بلده الذين لم يسبق فوزهم وذلك لأجل معاملتهم طبقا لاحكام قانون  
القرعة العسكرية

مادة ٨٨ - يجب على العمدة أن يحضر أمام مجلس القرعة الموجود بمركه  
عند ما يطلب اليه لاعطاء الايضاحات المختصة بمسائل القرعة كالمطاعنات التي  
تحصل في حقه أو في حق مشايخ بلده أو غير ذلك فان لم يمكنه الاجابة بنفسه  
فله أن يستحضر من يرغب من المشايخ للاسترشاد منه عن اللازم

مادة ٨٩ - على العمدة أن يبلغ المركز فوراً عن أسماء من يتوفون أو تعزيمهم  
عاجات أو أحوال تعقيم من الخدمة العسكرية بعد عمل القرعة وتسليم قرائنها

واجبات الصد  
بدايتها بالقرعة  
وما يجب عليهم  
تبليغه من أحوال  
الاعفان والنش

مادة ٩٠ - اذا اقتطع أحد الطلبة أو الفقهاء بعد معافاته من الخدمة  
العسكرية عن طالب العلم أو عن تلاوة القرآن الشريف واشتغل بأي صناعة  
أخرى فعلى العمدة أن يعلن عنه المركز في الحال لاختطار نظارة الحربية عنه كما أنه  
يجب عليه بوجه تام أن يعلنه عن كل شخص من شبان القرعة سبقت معافاته  
قانوناً ثم طرأت عليه أحوال تسقط حقه في المعافاة

مادة ٩١ - يجب كذلك على العمدة أن يبلغ المركز عن وقوع أى طلاق  
بعد تشكيل مجالس القرعة اذ أن أكبر أبناء المطقاة أو أكبر أبناء أبنائها الذي  
يقوم بنفقتها وشؤونها شرعاً هو معافى من الخدمة العسكرية فلا يعتبر حينئذ طلاقاً

العهد والمشايخ

الأم الا اذا كان حقيقيا ومثبوتا بالصفة الشرعية أى لم يكن فيه أدنى قرينة تدل على تخاليل أو غش

فى هذه الحالة اذا تزوجت المطلقة بعد معافاة أكبر أبنائها أو أكبر أبناء أبنائها فعلى العمدة أن يبلغ المركز بذلك

مادة ٩٢ - يجب على العمدة أن يحظر المركز عن أئمار القرعة الذين يشوهون عضوا من أعضائهم بأى طريقة كانت تخلصا من الخدمة العسكرية و وضع في التقرير الذى يقدمه العمدة تفاصيل الحالة مع بيان أسماء الأشخاص المشاركين للأئمار المذكورين في هذا الفعل

مادة ٩٣ - يجب على العمدة ومن يلزم من المشايخ أن يحضروا بأنفسهم وقت طلب الأئمار للخدمة بالجيش لأجل اجتناب تغيير الأئمار المذكورين بنعيم ولأجل أن يرشدوا مفتشى القرعة عن كل شخص من المطاوين للخدمة طرأت عليه أحوال بعد اقتراعه صيرته مستحقا للمعافاة

مادة ٩٤ - يجب على العمدة أن يهتم في البحث عن كل صف ضابط <sup>البحث عن المحاربين</sup> أو عسكري يرده له بلاغ عنه من المديرية بهروبه من الجيش ويمرر ضبطه وأرساله للمركز <sup>وضبطهم</sup>

#### قسم ٥ - قانون الانتخابات

مادة ٩٥ - يجب على العمدة وقت تحرير الانتخابات ان يحور كشفها على ترتيب الحروف الهجائية على نسختين يبين فيه أسماء المنتخبين ( بكسر الخاء ) <sup>واجبات العمدة</sup> في دائرة مركزه <sup>مدة الانتخابات</sup>

وهذا الكشف يكون شاملا لأسماء جميع المصريين الذين يكونون من رعايا الحكومة المحلية البالغين من العمر عشرين سنة كاملة ويستثنى منهم العساكر الذين تحت السلاح وكذلك الأشخاص الذين يوجدون في احدى الاحوال الآتية التي تمنع من أهليتهم للانتخاب

- العمد والمشاخ (١) المحكوم عليهم بالاشتغال الشاقة أو بالسجن أو بالنفي أو بحرمانهم من حقوقهم السياسية أو بالإقامة في جهة معينة والمحكوم عليهم أيضا لارتكاب سرقة أو احتيال أو خيانة أو انتهاك حرمة الآداب
- (ب) المطرودون من وظائفهم الميرية بمقتضى أحكام قضائية لتقصيرهم في أداء واجبات وظائفهم أو لاختلاسهم مال الميرى أو لقبولهم الرشوة أو لتعليقهم على أحد المصريين لمنعه من استيفاء حقوقه السياسية
- (ج) المحكوم عليهم بالافتلاس والمحجور عليهم

مادة ٩٦ - يجب على العمدة أن يعلق نسخة من الكشف المذكور على باب منزله ويرسل صورة منه الى المركز موقعا عليها بختمه وختم المشايخ مع المحضر المثبت استيفاء اجراءات النشر وتحفظ الصورة الثانية بطرف العمدة لاجل تصليحها اذا لزم الحال حسب ارشادات المدير الذى يرجع اليه المنتخبون (يكسر الخفاء) الذين اهل درج اسمائهم بدفتر الانتخاب في طلب قيدهم بالدفتر المذكور

وعند مراجعة صحة هذه الكشوف يضيف العمدة المصريين الذين يترا آى له أنهم تحصلوا على الصفات المطلوبة قانونا ويشطب منها أسماء الأشخاص المتوفين والذين فقدت منهم الصفات المطلوبة

## الفصل الثالث

(في الاختصاصات المالية)

قسم ١ - أملاك الميرى الحرة

مادة ٩٧ - يجب على العمدة دوام المراقبة والمحافظة على أملاك الميرى لمنع وايجابت العمدة  
لذا المساحين  
تعدى الغير عليها سواء كان بالبناء أو بالزرع أو غير ذلك واخبار الحكومة في الحال  
عن كل من يتعدى عليها

مادة ٩٨ - يجب على العمدة أن يعطى لمساحى الحكومة كافة الايضاحات  
التي تطلب منه وأن يساعدهم في تأدية واجباتهم

وعليه أن يبين لهم كافة قطع الاراضى الحرة المقترعة أو البور الكائنة  
في بلده سواء كانت مندرجة أو غير مندرجة في الجداول العمومية التي حصل  
نشرها

وعليه أن يبين لهم أيضا حدود هذه الاراضى والعقارات المعتاد تأجيرها والغير  
مؤجرة وكذلك الاراضى التي صار نزاعها للنافع العمومية وغير ذلك

مادة - ٩٩ - يجب على العمدة مساعدة مأمورى الحكومة عند ما يطلبون  
منه ذلك لاجل تثمين أطيان وأراضى الميرى الكائنة بدائرة مركزه وتقدير  
ماتساويه من الضريبة والايثار وإلختم منه على الاوراق الميين بها تثمين وأوصاف  
الاراضى المذكورة وعليه استلام الاطيان في عهده لحينما تصدر أوامر الحكومة  
بتسليمها لمشتريها

مادة ١٠٠ - يجب على العمدة اعلان أهالى البلاد عن مقتضى بيعه أو  
تأجيريه من أملاك الميرى الحرة وتصريف الراغبين عن حدودها

مادة ١٠١ - يجب على العمدة الاتحاد مع مندوبى الحكومة في تسليم مايباع  
من أملاك الميرى للشترين في الجهات والأوصاف التي عملت المباحث على  
مقتضاها

مادة ١٠٢ - يجب على العمدة بوجه عام أن يحافظ في جميع هذه الاحوال  
على عدم مس صوالح الحكومة

### قسم ٢ - الاموال المقررة

مادة ١٠٣ - يجب على العمدة مساعدة صيارف الحكومة في تحصيل  
أموال الاطيان والعوائد والرسوم المقررة الاخرى المكلف بتحصيلها الصيارف  
علاقات العمد مع الصيارف

العمد والمشاغ مادة ١٠٤ - ويجب عليه تعيين من يلزم لحفظ نقود الحكومة أثناء مدة ايداع هذه النقود في دائرته

مادة ١٠٥ - يجب على العملة مساعدة الصيارف في تحرير المحاضر السنوية المختصة بالتغيرات التي تحدث بين واضعي اليد والتصديق عليها بالصحة

مادة ١٠٦ - العملة مكلف بمعاينة أملاك ضمان الصيارف وتحرير محاضر المعاينة والتوقيع عليها ثم يصدق على المحاضر المذكورة من مأمور المركز

مادة ١٠٧ - يجب على العملة أن ينظر مأموري الحكومة في حال ما اذا كان ضمان الصيارف يتصرفون في شيء من أملاكهم سواء كان بالبيع أو بأية طريقة مما قبل اخلاء طرفهم من الضمانة

مادة ١٠٨ - ويجب عليه أثناء مروره في التفتيش السنوي أن يطلب حضور المولدين ومعهم الاوراد بطرف المنسوب المرسل من نظارة المالية لمراجعتها

### قسم ٣ - المجموعات

مادة ١٠٩ - يجوز تكليف العملة أو أحد مشايخ البلد بناء على طلب أصحاب الشأن بتوقيع الجوز الامتيازي على محصولات الاطيان لاستيفاء الامتيازات المتأخرة توقيع الجوزات الامتيازية

أما الخضروات والقواكه التي ينشئ عليها من التلف مدة الجوز فيصير بيعها يوميا واثنى يحفظ بطرف شيخ البلد المأمور بالجوز وعلى الشيخ المدين لاجراء الجوز أن يحرره بمحضرا وأن يكون حارسا للاشياء المحجوزة انما يجوز له أن ينهب واحدا أو أكثر من خفراء البلد تحت مسؤولته ويعطى له في نظير ذلك مكافأة لقاء خمسة في المائة من ثمن المحصولات المباعة

مادة ١١٠ - لا يجوز لشيخ البلد المعين بأمر من المدير أن يتنح بلا عذر شرعي عن اجراء الحجز فوراً فان امتنع يلزم بقيمة ما يتحقق نقصه من الحصول في مدة تأخيره عن اجراء الحجز مع معاقبته بالعقوبات التي يستحقها حسب القانون

اذا كان لشيخ البلد شأن في الحجز سواء كان بصفة دائن أو مدين ولم يكن في البلد شيخ آخر يقوم مقامه فيعين المدير أحد ضباط البوليس أو أحد موظفي المديرية ليقوم بدلا عنه بالاعمال المية في المواد ٤ و ١٠ و ١٢ من الامر العالي الصادر في ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ (١)

ولكن لا يجوز في أي حال من الاحوال أن يكون الضابط أو الموظف حارسا للأشياء المحبوزة بل يجب عليه أن يمين حارسا اذا لم يأت طالب الحجز بمحارس مقنن (الامر العالي الصادر في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٥)

مادة ١١١ - يلزم أن يكون محضر الحجز مشتملا على بيان الأثمار المحبوزة ويجب أن توزن تلك الأثمار أو تكال على حسب نوعها

(١) الامر العالي الصادر في ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤

المادة الرابعة - يلزم أن يكون الامر الصادر من المدير بالترخيص بالحجز مشتملا على تعيين أحد مشايخ البلد لتفيله تحت مسؤوليته وعلى الشيخ المعين لاجراء الحجز أن يحرره محضرا وأن يكون حارسا للأشياء المحبوزة انما يجوز له أن يستئيب مع واحدا أو أكثر من خفراء البلد تحت مسؤوليته وعلى في نظير ذلك لشيخ البلد لتفيلة خمسة في المائة من ثمن المحصولات المباعة ولكل من الخفراء ثلاثة قروش وربما بحيث أن المدير يمين القدر اللازم منهم على قدر الاحتياج الضروري وقيمة ما يصرف لشيخ والخفراء ينضم من ثمن المحبوز

المادة الخامسة - يترك في الاعلان الذي يلحق محل البيع ويومه وأسم المداين وأسم المدين والأثمار والمحصولات المقصود بيعها والمبلغ المستحق ويحصل البيع أمام شيخ البلد الذي تعين لاجراء الحجز ويصدر الاستقرار عليه الى أن يستقرى المبلغ المستحق

المادة الثانية عشرة - يدفع الثمن الذي رسا به المزداد قندا الى شيخ البلد وهو يسلمه الى الصراف ليراده بخزينة المديرية في أقرب وقت فان تأخر الراسم عليه المزداد عن دفع الثمن مرأ تبيع المحصولات تأتيا بالمزايدة في الحال على اسم الراسم عليه المزداد وان رسا المزداد بالاقبل عما كان رسا عليه فيلزم بفرق الثمن فقط متى كان مقتدرا فان لم يدفع وظهر بجزءه عن ذلك يجازى على مقتضى المادة ٢١٩ من قانون العقوبات

المدة والشايخ مادة ١١٢ - قبل ميعاد البيع بثلاثة أيام على الأقل او ثمانية أيام على الاكثر ينبغي على شيخ البلد أن يلصق على باب منزله اذن البيع الصادر من المدير بناء على طلب مرشد الحجز

ويكون البيع أمام شيخ البلد الذي تعين لاجراء الحجز بعد ثمانية أيام من تاريخ وقوع الحجز بأمر المدير ويصير الاستمرار على البيع الى استيفاء المبلغ المستحق

مادة ١١٣ - يدفع الثمن الذي رسا به المزاد نقدا الى شيخ البلد وهو يسلمه الى الصراف لايراده لخزينة المديرية في أقرب وقت

مادة ١١٤ - في حالة توقيع الحجز على المزروعات التي لم تحصد ولم يتم استوائها يجب على الشيخ اتباع الطرق المقررة فيما يتعلق بحجز الأثمار والمحصولات المنقوّه عنها قبل

ويجب عليه أن يوضح في محضر الحجز الذي يحضره بيان قطع الاطيان ومساحتها وموقعها وحدين بالاقل من حدودها وأنواع المزروعات

المساعدة في توقيع الحجز والبيع الاداري مادة ١١٥ - في حالة توقيع الحجز الاداري لتحصيل أموال متأخرة يجب على مندوب المديرية الذي يعين لتوقيع الحجز على المنقولات والمقارنات بمقتضى أحكام الامرين العاليين الصادرين في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ و ١٤ نوفمبر سنة ٨٥ أن يستصحب اثنين من المشايخ وعليهما أن يوقعا معه على الانذار المعلن الى صاحب الملك وذلك فيما اذا كان هذا الاخير أو وكيله يمتنع عن التوقيع بنفسه على الانذار المذكور أو يتعذر عليه ذلك

وكذلك محاضر الحجز والبيع الاداري يجب التوقيع عليها من الشيوخ الذين ساعدوا مندوب المديرية في ذلك

#### قسم ٤ - التهريب

الاخبار عن الزراعة التي تحصل خفية وضبط الملح والهروب مادة ١١٦ - يجب على العمدة أن يبلغ المركز عن كل زراعة دخان أو تبناك تحصل خفية



كل عمدة أو شيخ يبلغ عن زراعة دخان وقعت خفية أو اصطناع دخان منشوش يكون له الحق في ثلاثة أرباع قيمة الغرامات التي تجرى الحكومة تحصيلها وذلك من بعد خصم المصاريف

مادة ١١٧ - تسرى على عمدة ومشايخ البلاد الاحكام المتعلقة بزراعة الحشيش خفية

يعطى نصف قيمة ما يتحصل من بيع الحشيش ومن الاشياء الاخرى المحجوزة من بعد خصم المصاريف الى المخبرين الذين اظهروا المخالفة

مادة ١١٨ - مسائل استحواذ ونقل وحمل وبيع الملح والنظرون المهرب والبارود وملح البارود وعلى المسموم أمور التهريب والمخالفات التي تقع بشأن اللوائح المقررة بخصوص الملح والنظرون والبارود وملح البارود يكون اثباتها وضبطها بمعرفة العمدة ومشايخ البلاد ويجب عليه أن يمنع دخول الاصناف المذكورة بلبائة بلده

يخصص نصف قيمة المبالغ المتحصلة من الغرامات ومن الاشياء والبضائع التي تضبط في أحوال تهريب الملح الى المخبرين الذين اظهروا المخالفة

### قسم ٥ - الروزنامة

مادة ١١٩ - يجب على العمدة أن يخبر الحكومة المحلية بمن يتوفى من أرباب المعاشات في بلده أو بمن يسافر منهم للبلاد الاجنبية

الاعطارات  
اللازمة فيما يخص  
المعاشات

مادة ١٢٠ - الشهادات التي تعطى في أغلب الاحيان ببيان أسماء وصفات ورتبة الموظفين والخدمة وأرباب المعاشات المتوفين وكذلك الشهادات المالية على الوجود على قيد الحياة أو التي تعطى للارامل أو العزاب لاثبات هاتين الصفتين تعتبر أساسا في تسوية أو استمرار المعاش

قسم ٦ - بيت المال

العدد والمشايج المواد ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ - استبدلت بالمادتين التاسعة والعاشره  
الآيتين بعد من الامر العالى الصادر فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ بالنفاذ أقلام  
بيت المال

يجب على مشايخ القرى أن يخبروا فى ظرف ثمان وأربعين ساعة العمدة  
أوشيخ الحارة ب وفاة كل شخص يتوفى عن و رثة قاصرين أو غائبين أو فى حالة  
تستدعى المجر عليهم أو فيما اذا كانت الحكومة مستحقة لكل تركتهم أو بعضها  
والا فيلزم بغرامة من ٢٠ قرشا الى ١٠٠ قرش

وعلى العمدة أوشيخ الحارة أن يعلن بذلك المركز أو المديرية أو المحافظة على  
حسب الاحوال وعضو النيابة العمومية فى الجهات التى يكون لها مندوب فيها  
فى ظرف ثمان وأربعين ساعة أخرى والا فيلزم بدفع الغرامة المذكورة

... .. واذا لم يوجد فى الجهة التى بها محل توطن المورث مندوب للنيابة  
العمومية فيجب على العمدة أن يتحققوا جميع ما يكون ضروريا من الاحتياطات  
الصففية التى يقتضى سرعة اتخاذها بما فى ذلك وضع الاختام اذا اقتضى الحال  
ومع ذلك فللنيابة حتى التداخل فى هذا الامر حتى فيما عدا الجهة التى بها مركزها  
كلما رأت ضرورة لذلك

الأمر العالى الصادر فى ٢٨ ابريل سنة ١٨٩٨

(٧ ذوالحجة سنة ١٣١٥)

مادة ١ - يختص عمد البلاد الذين يعينهم لذلك فانظر الحاقية بناء على طلب  
ناظر الداخلية بالحكم فى المنازعات المتعلقة بالديون والمنقولات التى تتجاوز قيمتها  
مائة قرش صاغ الحاصلة بين أهالى ناحية واحدة أو جملة نواحى داخلية فى دائرة  
اختصاص عمدة واحد

نمرة ٤٩  
اختصاص عمد  
البلاد فى القضاء  
الجزئية

العمد والمشايخ

مادة ٢ - لا ينظر العمدة فيما يأتي :

أولاً - المنازعات التي تتعلق بالمقارنات على اختلاف أنواعها

ثانياً - المنازعات التي يكون المبلغ المدعى به فيها جزءاً من دين تزيد قيمته عن الحد المرخص لهم النظر فيه أو باقيا منه

مادة ٣ - بناء على طلب المدعى ولو شفاها وتوضيحه يحصل دعواه يرسل العمدة من يلزم لإعلان شخص المدعى عليه شفاها بالحضور أمامه في مهلة يحدده لذلك بحيث لا يقل عن ثلاثة أيام مبيتا اليوم والساعة اللذين تتعقد فيهما الجلسة ويخبر بهما المدعى

مادة ٤ - إذا لم يحضر المدعى عليه في اليوم الذي تعين بالإعلان يصدر العمدة حكماً غائياً ولكن يجوز للدعي عليه قبل حصول شيء من إجراءات التنفيذ أن يثبت للعمدة أن له أسباباً منته عن الحضور أمامه فإن ظهر له صحتها يحدد يوماً وساعة لسماع الدعوى مرة أخرى ويعلم بذلك المدعى

مادة ٥ - يحكم العمدة بموجب قوانين المحاكم الأهلية وبمقتضى قواعد العمدل

وله الحق في أن يعلن الشهود شفاها بالحضور أمامه وأن يكشف على الأعيان الثابتة وأن يطلب رأياً شفاهاً من الخبيرين في أمور مخصوصة

مادة ٦ - تسجل الأحكام في دفتر مخصوص وتشتمل على ما يأتي

أولاً - أسماء الخصوم واليوم الذي صدرت فيه

ثانياً - بيان الدعوى بالاختصار

ثالثاً - الأسباب التي بنيت عليها الأحكام

رابعاً - منطوق الأحكام

وتنقضى من العمدة

البلد والمناج

مادة ٧ - بناء على طلب المدعى شفاها أو كتابة يحيط العمدة علما المدعى عليه بالحكم بواسطة أحد الخفراء وينبه عليه بأن ينقذه في ميعاد قدره ثمانية أيام

مادة ٨ - يعين العمدة أحد مشايخ البلد للقيام بتنفيذ الحكم تحت مسؤولية الشيخ المذكور

مادة ٩ - لا يجوز توقيع الحجز على المقاربات ولا على الاشياء الغير جائز الحجز عليها بمقتضى قانون المرافعات المتبع لدى المحاكم الاهلية

مادة ١٠ - يقع الحجز أولا على الاشياء التى يدل عليها المدين ولا يشمل سوى ما يكتفى من الاشياء لسداد المبالغ المستحقة على المدين

مادة ١١ - يباشر شيخ البلد التنفيذ بحضور شاهدين ذكرين بالذين

مادة ١٢ - يحدد شيخ البلد بعد الحجز فورا يوم المبيع الذى لا يجوز حصوله قبل مضي ثلاثة ايام ويعرف به اهل البلد

مادة ١٣ - يحصل البيع بالمزاد بمعرفة شيخ البلد المكلف بالبيع ويحضر معه شاهدان ويكون البيع لاية استيفاء المبلغ المستحق

مادة ١٤ - الثمن الذى رسا المزاد عليه يدفع حالا ليد شيخ البلد بموجب مخالصة وعلى الشيخ المذكور أن يسلم الدائن من المبلغ الناتج من البيع ما يفي بقيمة دينه ويسلمه أيضا السند اذا اقتضى الحال ذلك ويأخذ عليه إيصالا بما يسلمه له أما الزائد من الاشياء المحجوزة ومن الثمن فيرد للحجوز عليه

مادة ١٥ - اذا حدثت منازعات أثناء التنفيذ فالشيخ المكلف به يرفع الامر فورا للعمدة وهو يقرر اللازم لذلك

مادة ١٦ - على شيخ البلد أن يحيط العمدة علما بكافة هذه الاجراءات ويكون العمدة مسؤولا عن انتظام سيرها وطيه قيد ملخصها في خانات الدفتر المعتمد لذلك

مادة ١٧ - اذا حصل حجز قضائي بمعرفة أحد المحضرين بعد الحجز الموقع بمعرفة شيخ البلد وقبل البيع يترك البثي المحجوز للحضر المذكور وتحصل الاجراءات كما لو وجد هجران قضائيان

مادة ١٨ - يجب على العملة أن يكون بطرفه دفتر يحدد فيه كل قضية وما تم فيها

وهذا الدفتر يعرض للجنة المراقبة القضائية للتفتيش عليه

ويكون شاملا للبيانات الآتية وهي :

أسماء المصوم

الحكم الصادر

تاريخ التنفيذ وبيان ما اذا كان حصل اختياريا أو عقب حجز

بيان الأشياء المحجوزة وتاريخ البيع وقيمة ثمن المبيع وذلك في حالة ما اذا كان المحجز قهريا ويحمل أيضا في الدفتر المذكور خاتمة للملاحظات

مادة ١٩ - لا يجوز للشايخ والعمد أن يشتروا بأنفسهم ولا بواسطة غيرهم الأشياء والمحصولات التي هجرت وعرضت للبيع بالمزاد العمومي بمقرتهم

مادة ٢٠ - المنازعات التي تقع في المدن والقرى التي لم يتقرر فيها هذا النظام المخصوص يستمر الحكم فيها بمعرفة قضاة المحاكم الجزئية

مادة ٢١ - من تجاوز من العمد حدود سلطته يحرم من تأدية هذه السلطة بمعرفة ناظر الحاقانية ويجوز أيضا إحالته بمعرفة ناظر الداخلية على لجان

المديرية المتوجه عنها في أمرنا الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥

مادة ٢٢ - كافة اجراءات الدعوى وتنفيذ الأحكام تكون بمجانا

العمد والمشايخ

القانون نمرة ٢١ الصادر في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٤

(٦ شوال سنة ١٣٢٢)

نمرة ٥٠  
وظائف العمدة  
ومشايخ البلاد

مادة ١ - عمد ومشايخ البلاد لا يعتبرون من موظفي الحكومة فيما يتعلق بالحكم المدون في المادة ١٥ من القانون المشار اليه (أى القانون النظامى الصادر في ١ مايو سنة ١٨٨٣)<sup>(١)</sup>

مادة ٢ - كل عمدة أو شيخ بلد يقبل وظيفة عضو في مجلس شورى القوانين أو في الجمعية العمومية يعتبر مستعفيا

(١) الفقرة الخامسة من المادة ١٢ من القانون نمرة ٢٢ سنة ١٩٠٩ (أنظر للصحيفة ١٢)

## الباب الخامس

### خبراء البلاد

الخبراء

تدرس الآن نظارة الداخلية مشروع قانون جديد للخفر ومسيطر قريبا  
فلذلك قد رأى علم لزوم دمج لأئمة ١٥ مارس سنة ١٨٩٦ التي أهل  
العمل بها (١)

### قرار صادر من نظارة الداخلية

(في ٣٠ أبريل سنة ١٩٠٠)

نمرة ٥١  
المخابرات بواسطة  
الليفون في البلاد

بعد الاطلاع على المواد ٢ و ٧ و ٨ من لأئمة الخفر العمومية الصادرة  
في ١٥ مارس سنة ١٨٩٦

وحيث ان تأخير عمل البوليس فيما يتعلق بالأمن العام يتوقف خصوصا على  
سرعة إنجاز هذا العمل

وحيث ان الطريقة المتبعة الآن لدى عمد البلاد في المخابرة مع المراكز  
بواسطة الخفراء يتسبب عنها تأخيرات بل وتعطيل مضر بصالح الأمن العام  
ويمكن الاستعاضة عن هذه الطريقة بطريقة أحسن وأفيد وهي استعمال  
المراسلات التليفونية التي بها تقتصد أجرة الخفراء المستخدمين الآن في هذا  
العمل قرر ما يأتي

مادة ١ - ينقص عدد الخفراء في كل ناحية يصير اتصالها بالمركز التابعة له  
بخط تليفوني بنسبة التسهيلات التي تعود من ذلك على المصلحة

(١) راجع الصفحة ٩٧ من الكتاب الاول من الطبعة الثانية

مادة ٢ - تضاف قيمة ماهيات الخفراء الذين يستغنى عنهم الى الخمسة  
انفخراء في المائة المقررة لمصاريف تحصيل أجرة الخفر وتخصص لسداد نفقات الاشتراك  
بالتليفون

مادة ٣ - يجعل دفتر لدى كل من المركز وعمدة الناحية يقيد فيه جميع  
المخابرات التي تصدر أو ترد بواسطة التليفون

مادة ٤ - على كل مديريته تقرر وضع خطوط تليفونية في دائرة مديريته تنفيذ  
هذا القرار



## الباب السادس

### في عمد ومشايخ قبائل العربان

القانون نمرة ٣٦ الصادر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٥

(٢ ذى الحجة سنة ١٣٢٣)

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢١ مايو سنة ١٨٨٥ المختص

بعمد ومشايخ قبائل العربان (١)

## الباب الاول

### (في النظام الادارى لقبائل العربان)

مادة ١ - يكون لكل قبيلة من العربان مركز عموى بالمديرية أو المحافظة  
التي يعينها ناظر الداخلية بقرار يصدر منه

مادة ٢ - تشكل في كل مديرية أو محافظة لجنة محلية للنظر في مسائل  
العربان وتتألف من المدير أو وكيله أو المحافظ أو وكيله بصفة رئيس ومن مندوب  
من نظارة الداخلية ومن أحد وكلاء النيابة العمومية ومن أربعة من عمد العربان  
يفضهم المدير أو المحافظ من نفس المديرية أو المحافظة أو من المديريات المجاورة لها

مادة ٣ - لا تكون مفاوضات اللجان المحلية صحيحة الا اذا حضرها الرئيس  
ومندوب نظارة الداخلية واثنان من العمدة على الأقل ويكون حضور وكيل النيابة  
لازما في الجلسات التأديبية المنصوص عنها في المادة ٢٣ من هذا القانون

مادة ٤ - للمدير أو المحافظ أن يجمع اللجنة المحلية للنظر في كافة المسائل  
المتعلقة بعمد العربان أو وكلائهم أو مشايخ الفرق أو مشايخ القبط التي يرى لزوم  
عرضها عليها أو للنظر في المسائل التي تهتم اليه من نظارة الداخلية

(١) راجع صحيفة ٩٦ من الكتاب الاول لمجموعة الرأى والقوانين الادارية والحماية للجنس الاول

## الباب الثاني

المصريان

(في تعيين العمدة ووكلائهم ومشايخ الفرق ومشايخ النقط)

مادة ٥ - يرأس كل قبيلة عربان عمدة واحد أو أكثر ويكونون مسؤولين عن حسن سير القبيلة

وفي حالة وجود عدة عمد لقبيلة واحدة فتوزع أفراد هذه القبيلة على هؤلاء العمدة بمعرفة اللجنة المحلية للمديرية أو المحافظة الموجود فيها مركز القبيلة العمومي

مادة ٦ - تعيين نظارة الداخلية العمدة بناء على طلب اللجنة المحلية لمسائل عربان المديرية أو المحافظة الكائن فيها مركز القبيلة العمومي

مادة ٧ - يكون لكل عمدة وكيل في كل مديرية أو محافظة يقطنها زيادة عن خمسين فرداً من قبيلته أو من جزء القبيلة التابع إليه وللمدير أو المحافظ أن يرخص بتعيين وكيلين أو أكثر لمديرية أو محافظة واحدة أو أن يباشر بنفسه هذا التعيين

مادة ٨ - يعين المدير أو المحافظ وكلاء العمدة التابعين لمديريته أو محافظته بناء على طلب عمدتها

مادة ٩ - يعين المدير أو المحافظ مشايخ الفرق ومشايخ النقط الموجودة في مديريته أو محافظته الفرقة أو النقطة وذلك بناء على طلب العمدة أو وكيله التابعين له

مادة ١٠ - العمدة ووكلائهم ومشايخ الفرق ومشايخ النقط المنصبون الآن يعتبرون كأنهم معينون بمقتضى هذا القانون حين تعيين عمدة وكلاء ومشايخ جدد

مادة ١١ - لا يجوز تعيين عمدة أو وكلاء عمدة أو مشايخ فرق أو مشايخ نقط من الآتي بينهم

أولاً - الأشخاص المحكوم عليهم بالانحلال الشاقة أو بالسجن والمحكوم عليهم في مواد السرقة والنصب وخيانة الأمانة والتزوير وانتهاك حرمة الآداب والرشوة

ثانياً - الأشخاص الذين سبق رقتهم من الوظائف التي كانوا معينين بها في القتيبة  
لأعمالهم في واجباتهم أو لاختلاسهم الأموال الأميرية أو لارتكابهم الرشوة  
ثالثاً - الأشخاص المحكوم عليهم بالانقلاص والمحجور عليهم  
ويبقى لمن يعين عمدة أو وكيل عمدة أن يكون بالغاً من العمر خمساً وعشرين  
سنة كاملة

### الباب الثالث

(في رفت العمدة ووكلائهم ومشايخ الفرق ومشايخ النقط)

- مادة ١٢ - يجوز لناظر الداخلية رفت العمدة من وظائفهم  
مادة ١٣ - يجوز للدير أو المحافظ رفت وكلاء العمدة التابعين لمديرته  
أو محافظته ويجوز ذلك أيضاً للعمدة التابعين له مع موافقة المدير أو المحافظ  
مادة ١٤ - يجوز للدير أو المحافظ رفت مشايخ الفرق ومشايخ النقط الموجودة  
الفرقة أو النقط بمديرته أو محافظته ويجوز ذلك أيضاً للعمدة أو وكيله التابعين له  
مع موافقة المدير أو المحافظ

### الباب الرابع

(في الواجبات)

- مادة ١٥ - عمد القبائل ووكلائهم مكلفون بضبط كل شخص تابع اليهم  
يكون مطلوباً لجهة من جهات الحكومة ذات الاختصاص وتسليمه إليها في ميعاد  
موافق ويكون مشايخ الفرق ومشايخ النقط مسؤولين في هذا الشأن أمام العمدة  
أو وكيله  
مادة ١٦ - عمدة القتيبة مخير في انتخاب محل إقامته ولكن يلزمه الحضور  
إلى المديرية أو المحافظات كلما طلب إليها

المسربان

مادة ١٧ - يكون محل إقامة وكيل العمدة في نفس المديرية أو المحافظة التابع لها ويكون دائماً تحت طلب المدير أو المحافظ

مادة ١٨ - على عمد القبائل ووكلائهم ومشايخ الفرق ومشايخ النقط تنفيذ كافة أوامر البوليس المتعلقة بالأماكن التي يمكن للمرء أن يقطنوها وينصبوا خيامهم فيها

### الباب الخامس

(في المكافآت)

مادة ١٩ - يكافأ عمد القبائل على قيامهم بالخدمات المطلوبة منهم باعنائهم من دفع الأموال الأميرية عن خمسة أفنة من أطيانهم التي يعينونها وذلك مدة وجودهم في وظائفهم

### الباب السادس

(في العقوبات)

مادة ٢٠ - في حالة قصير عمد القبائل ووكلائهم ومشايخ الفرق ومشايخ النقط يجوز للدير أو المحافظ أن يحكم عليهم بالجزاءات التأديبية الآتية :

الانذار أو التوبيخ

الغرامة لغاية مائة قرش

مادة ٢١ - في الحالة المبينة في المادة السابقة يجوز للدير أو المحافظ أن يقرض إيقاف العمدة ووكلاء العمدة ومشايخ الفرق ومشايخ النقط عن وظائفهم أثناء تحقيق ما ينسب إليهم

ويجوز للدير أو المحافظ في حالة الإيقاف أن يمين من يقوم مقامه من يوقفه

مادة ٢٢ - اذا ظهر أن الاتصال المنسوبة لعمدة القبيلة أو وكيله أو لشيخ الفرقة أو شيخ النقطة تستوجب جزاء أشد فيجوز للمدير أو المحافظ المتهم على اللجنة المحلية المعنية بالنظر في مسائل العريان وبحق لهذه اللجنة بعد سماع دفاع المتهم أن تحكم عليه بالفرامة لغاية خمسمائة قرش وبالحبس لغاية ثلاثة أشهر وبالعزل ويجوز توقيع هذه العقوبات منفردة أو منضمة الى بعضها

مادة ٢٣ - تصدر الأحكام السابقة الذكر متى كانت مختصة بالعمد من المدير أو المحافظ أو من اللجنة المحلية للديرية أو المحافظة الكائن فيها مركز القبيلة العمومي ومتى كانت مختصة بوكلاء العمد تصدر من المدير أو المحافظ أو من اللجنة المحلية للديرية أو المحافظة التابعين لها ومتى كانت مختصة بمشايخ الفرق ومشايخ النقاط تصدر من المدير أو المحافظ أو من اللجنة المحلية للديرية أو المحافظة الكائن فيها الفرقة أو النقطة

مادة ٢٤ - تعرض الأحكام التأديبية الصادرة من اللجنة على نظارة الداخلية للتصديق عليها ولها أن تخفف العقوبة أو تبرئ ساحة المحكوم عليه

مادة ٢٥ - يلغى الأمر العالي الصادر في ٢١ مايو سنة ١٨٨٥

مادة ٢٦ - على ناظر الداخلية تنفيذ هذا القانون

نمرة ٥٣  
اعفا العريان من  
الخلمة العسكرية

القانون نمرة ٦ الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٠٨

(٢٩ رجب سنة ١٣٢٦)

والمعدل بالقانون نمرة ١ الصادر في ١١ يناير سنة ١٩١٠

بعد الاطلاع على قانون القرعة العسكرية الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢

وعلى القانون نمرة ٣٦ سنة ١٩٠٥ انخلص بالنظام الادارى لقبائل العريان

وبناء على ما عرضه ناظر الحربية والبحرية ومواقفة رأى مجلس النظر

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

## في تسجيل العربان

مادة ١ - ينشأ في نظارة الحربية سجل لجميع الأشخاص الذين أصلهم من العربان من جهة الآباء ويكونون قاطنين أو متوطنين في أية جهة من جهات القطر المصري السارية عليها أعمال القرعة العسكرية ويمتاز السجل لكل قبيلة وفرقة على حثتها وعلى قدر الامكان لكل مديرية على حثتها

مادة ٢ - كل من ينتسب من جهة الآباء الى شخص ورد اسمه بتعداد سنة ١٢٦٤ هجرية أو ثبت أن أصله من العربان يعامل فيما يختص بهذا القانون كأن أصله من العربان من جهة الآباء أما الأشخاص الواردة أسمائهم في التعداد المذكور ولكنهم معاملون الى الآن معاملة الأهالي فليس لهم حق الانتفاع بما هو متصوص عنه بالفقرة الاولى من هذه المادة

مادة ٣ - ابتداء من الميعاد الذي تعينه نظارة الحربية بعد انتهاء عملية التعداد لايغنى أحد من الخدمة العسكرية بحسب منطوق المادة ٥ من قانون القرعة الا اذا كان اسمه مندرجا في السجل المذكور قبل اقتراعه بمقتضى قانون القرعة

## في تشكيل لجأت التعداد

مادة ٤ - لوضع السجل المذكور يعمل تعداد بأمرع ما يمكن وبالكيفية الآتية بيانها يكون شاملا لجميع الذكور الذين أصلهم من العربان من جهة الآباء ويكونون قاطنين أو متوطنين في أية جهة من جهات القطر المصري السارية عليها أعمال القرعة العسكرية (مدلة بالقانون نمرة ١ الصادرة في ١١ يناير سنة ١٩١٠)

مادة ٥ - تباشر التعداد بلجان تعين نظارة الحربية واحدة منها أو أكثر في كل مديرية وتشكل من ثلاثة من ضباط العسكرية يكون أحدهم رئيسا وثلاثة من عمد العربان تعينهم نظارة الحربية بالاتفاق مع نظارة الداخلية

لا تنتظر احدى بلان التعداد فى اى عمل الا بحضور الرئيس أو من تتدبه نظارة الحربية عند غيابه وحضور ثلاثة أعضاء اثنين منهم من عهد العربان والثلاثة الباقون من هؤلاء العهد تعيينهم نظارة الداخلية من ضمن أعضاء لجنة عهد العربان فى المديرية الجارى فيها التعداد ويستمرّون فى عملهم لحين الانتهاء من عمل التعداد فى تلك المديرية

مادة ٦ - اذا كان أحد أعضاء لجنة التعداد المعين من قبل نظارة الحربية قد سبق تعيينه عضواً فى اللجنة المحلية المشكلة فاحدى المديريات للنظر فى مسائل العربان فعند عمل التعداد فى المديرية المذكورة يصير تقيص واحد من عدد العهد الذين تعيينهم نظارة الداخلية عن كل عضو تكون حالته بهذه الكيفية بحيث يصير تقيص مجموع عدد أعضاء اللجنة بنسبة عدد الأعضاء الذين يكونون من هذا القبيل

مادة ٧ - اذا توفى أحد أعضاء لجنة التعداد أو أصبح غير أهل لأن يكون عضواً فيها أو رأت اللجنة أنه لم يعد يصلح للقيام بأعماله فى اللجنة كما ينبغى فلانظارة التى عينت هذا العضو فصله من عمله وتعين آخر بده

مادة ٨ - يكون التعداد قائماً بنفسه فى كل مديرية وتجتمع لجنة التعداد فى الخلات التى تكون موافقة فى المديرية الجارى بها التعداد

ويصير اعلان كل عمدة أو وكيل عمدة أو شيخ عربان فى المديرية عن تاريخ البدء فى عقد جلسات اللجنة فى المديرية ومحلات انعقادها قبل الشروع فى ذلك بأربعين يوماً من تاريخ تسليم الاعلان لكل واحد ممن ذكروا أو لمن ينوب عنه

مادة ٩ - يجب على كل عضو من أعضاء اللجنة قبل القيام بالأعمال أن يحلف أمام الرئيس المين على أداء عمله بالنعمة والصدق

## العربان

## سلطة لجنة التعداد وواجباتها

مادة ١٠ - تنظر لجنة التعداد في جميع الطلبات التي تقدم اليها من أشخاص بان أصلهم من العربان من جهة الآباء أو من أى شخص ممن ذكروا في المادة الثانية وتفصل في أمر صحة هذه الطلبات

مادة ١١ - جميع المسائل التي تعرض على اللجنة يكون القرار فيها بأغلبية الآراء فإذا تساوت كان الجانب الذى فيه الرئيس مرجحاً

مادة ١٢ - لاستظر اللجنة في أى عمل إلا بحضور الرئيس أو من تنتدبه نظارة الحربية عند غيابه وحضور خمسة أعضاء اثنان منهم من ضمن أعضاء اللجنة المحلية للنظر في مسائل العربان في المديرية الجارية فيها التعداد

مادة ١٣ - لجنة التعداد أن تطلب للحضور أمامها أى عمدة أو وكيل عمدة أو شيخ عربان وأن تطلب منهم أية مساعدة أو أى استعمال حسب الاقتضاء

مادة ١٤ - لجنة التعداد أن تسمع الشهادة بعد تخليف اليمين أو بدونه وإن تكلف الشهود بالحضور وإن تكلف أى عمدة أو وكيل عمدة باحضار أى فرد من أفراد قبيلته تخلف عن الحضور أمامها مع سبق التنبيه عليه بذلك

مادة ١٥ - لجنة التعداد بعد مصادقة نظارة الحربية أن تنتدب من موظفى الحكومة الرسميين واحداً أو أكثر لينوب عنها في أخذ أى شهادة أو إجراء أية تحريات يترأى لزومها وهؤلاء الأشخاص يحول لهم عند ما يتبدون بهذه الكيفية أن يستعملوا كل السلطة الممنوحة للجنة بمقتضى المادتين ١٣ و ١٤ من هذا القانون

مادة ١٦ - لجنة أن ترفع الى نظارة الحربية أية مسألة ترى اللجنة لزوم حلها وتفصل فيها بمعرفة النظارة

وفي هذه الحالة يعتبر القرار الذى تصدره النظارة كأنه صادر من اللجنة نفسها



مادة ١٧ - كل قرار تصدره لجنة التعداد يكون نافذا ١٠ لم يحرر نظارة الحربية اعادة النظر فيه بمعرفة اللجنة لسبب حصول التشوش والتدليس أو يحصل استثناءه من صاحب الشأن لنظارة الحربية في ظرف ٣٠ يوما من تاريخ صدوره

### التسجيل في المستقبل

مادة ١٨ - ابتداء من الميعاد الذي تعينه نظارة الحربية كما سبق بيانه يجب على كل شخص يطلب قيد اسمه أو أسماء افراد عائلته بالسجل طبقا لهذا القانون أن يقدم طلبه لاحدى البجان المشكلة بمقتضى المادة التالية

مادة ١٩ - يمين سنويا في كل مديرية لجنة تحت رئاسة رئيس مجلس القرعة في المديرية المذكورة تكون مؤلفة من الرئيس ومن عضوين آخرين من مجلس قرعة المديرية ومن ثلاثة من عمد العربان تعينهم نظارة الحربية

مادة ٢٠ - تتعقد سنويا في بندر كل مديرية لجنة تشكل طبقا للادة السابقة وتحرر كشوفات بأسماء جميع الاشخاص الذين يحضرون أمامها ويكون لهم الحق في قيد أسمائهم في السجلات حسب نصوص هذا القانون مع تدوين جميع الادلة التي يقرأ أى نظارة الحربية لزومها لاثبات شخصيتهم

ويجب على اللجنة أن تتبع بقدر الامكان طريقة الاجراءات التي تجربها مجالس الاقتراع المعنية بمقتضى قانون القرعة ويكون لها نفس السلطة الممنوحة للمجالس المذكورة

مادة ٢١ - ليس لأى شخص الحق في قيد اسمه في الكشف المحرر طبقا للسادة السابقة الا اذا أثبتت اللجنة المعنية بمقتضى المادة (١٩) ما يأتى :

أولا - أن أصله من جهة الآباء من شخص أدرج اسمه في سجل محفوظ طبقا لهذا القانون

المرئان

ثانيا - أو أنه عربي من جهة الآباء

(١) وأنه لم يكن أبوه ولا أحد من أصوله من جهة الآباء موجودا على قيد الحياة في أى وقت كُن جازيا فيه التعداد طبقا لهذا القانون

(ب) أو أنه لم يكن هو ولا أبوه ولا أحد من أجداده مقيما قبل الميلاد المعين بالطريقة السابق بيانها في أية جهة من جهات القطر المصرى جرى فيها التعداد طبقا لهذا القانون

مادة ٢٢ - يجب على كل لجنة معينة بمقتضى المادة (١٩) من هذا القانون أن تحرر عند انتهاء جلساتها كشفا بأسماء جميع الاشخاص الذين حضروا امامها ممن يحق لهم قيد أسمائهم في السجل طبقا لهذا القانون مع بيان الاسباب التى خولتهم هذا الحق . ويجب التوقيع على هذا الكشف من رئيس اللجنة وباقي الاعضاء ثم ارساله الى نظارة الحريه لدرجه في السجل انبوه عنه في المادة الاولى من هذا القانون

### في العقوبات

مادة ٢٣ - كل عمدة أو وكيل عمدة أو شيخ عربان أهمل في القيام بأحد الواجبات المفروضة عليه بهذا القانون أو في بذل أية مساعدة أو في اعطاء ما يكون في استطاعته اعطاؤه من المعلومات التى يجوز طلبها منه بمقتضى هذا القانون يعتبر مرتكبا لجريمة القصد في الواجب المنصوص عليها في المادة (٢٠) من القانون نمرة (٣٦) الصادر سنة ١٩٠٥ الخاص بالنظام الادارى لقبائل العربان وتسمى عليه أحكام المواد (٢٠ الى ٢٤) من ذلك القانون

مادة ٢٤ - كل من يقرر أقوالا كاذبة أو بيانات كاذبة مع علمه بكذبها امام أية لجنة معينة بمقتضى هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن الثلاث سنوات ويجوز أن تضاف الى الحبس غرامة لا تزيد عن عشرين جنيها مصريا ويكون الحكم في ذلك من اختصاص المحاكم الاهلية

العربان

### أحكام متنوعة

مادة ٢٥ - ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون لا تتخذ إجراءات جنائية مطلقاً بموجب قانون القرعة أو خلانه ضد أى عمدة أو وكيل عمدة أو شيخ عربان ارتكبا على أنه قبل تاريخ العمل بهذا القانون قرار امام أحد الموظفين المنوط بهم تنفيذ ذلك القانون أو أوالا أو بيانات كاذبة بشأن أى شخص قيل أن أصله من العربان من جهة الآباء

مادة ٢٦ - عند تطبيق هذا القانون على المحافظات التى ليس بها لجنة محلية للنظر فى مسائل العربان يستبدل أعضاء لجنه التعداد الذين يعينون من ضمن عمد العربان فى اللجنة الحالية للمديرية بأعضاء يعينون من ضمن عمد العربان فى اللجنة التى من شأنها النظر فى مسائل العربان المقيمين أو المتوطنين فى المحافظة

ومع مراعاة ما ذكر يكون تطبيق هذا القانون على المحافظات بنفس الكيفية التى يجرى العمل عليها به فى المديرية بقدر الامكان

وكل اشارة فى هذا القانون الى مجلس قرعة المديرية تعتبر عند الاقتضاء شاملة للإشارة الى مجلس قرعة المحافظة

مادة ٢٧ - على نظار الداخلية والحتمانية والحرية والبحرية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ويسرى العمل به بعد ٣٠ يوما من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

### قرار صادر من نقابة الداخلية فى ٧ يناير سنة ١٩٠٦

نمرة ٥٤

بعد الاطلاع على المادة الاولى من القانون الصادر بتاريخ ٢ ذى القعدة  
سنة ١٣٢٣ (٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٥) المختص بقبائل العربان و٦ منهم ووكلاهم  
تفويض المراكز العمومية لقبائل العربان  
ومشايخ الفرق والنقط

مادة ١ - تكون المراكز العمومية لقبائل العربان الموجودة بإقطر المصرى فى كل من المديرية والمحافظات الآتى بيانها فى المواد التالية

السرمان

مادة ٢ - يكون المركز العمومي للسبح قبائل الآتي بيانها في مديرية القليوبية وهي :

العليقات . الحويطات . العبايده بحرى . جهينه . الصهب . بلى بحرى . الصوالحه

مادة ٣ - يكون المركز العمومي للثنا عشر قبيلة الآتي بيانها بمديرية الشرقية وهي :

الهندادى . الطميلات . العبايده بحرى . مطير . النفعات . السعدين . الساعنه أولاد موسى . الرياضين . أولاد سليمان . عيس . المقايه . الاخارسه . بنى غازى القطاوية . السهدين . جهينه الشرقية . أولاد على الشرقية

مادة ٤ - يكون المركز العمومي للقبيلة الآتي بيانها في مديرية المنوفية . القدادفه

مادة ٥ - يكون المركز العمومي للخمس قبائل الآتي بيانها في مديرية الغربية وهي :

بنى عون . البهجه . الضعفا البحرية . الفوانر . الهدايد

مادة ٦ - يكون المركز العمومي للاحدى عشر قبيلة الآتي بيانها في مديرية البحيرة وهي :

السانا . السناقر . أولاد على الاحمر . أولاد خاروف (هذه الاربع قبائل مكوّن منها قبيلة أولاد على) . الجميعات . ممالوس السمينات . الجواييص . التمامه هواوه . لؤد . الربايع

مادة ٧ - يكون المركز العمومي للقبيلتين الآتيتين بمحافظة العريش وهما :

السواركه . المساعيد

مادة ٨ - يكون للمركز العمومي للاربع قبائل الآتي بيانها في مديرية الجيزة وهي :

التجمه . الطرايين . الامام . العبايده قبلى

مادة ٩ - يكون المركز العمومي للخمسة قبائل الآتي بيانها في مديرية بنى سويف <sup>(١)</sup> وهي :

المشاركة . خويلد . السعاده . قزاره . الضعفاء

(١) انظر ع ٥٥ بشأن احاطة قبيلة ماسدة الى هذه القبائل الخمس

مادة ١٠ - يكون المركز العمومي لل سبع قبائل الآتي بيانها في مديرية القيوم وهي :

الحرابي والصبيحات . سمالوس . فرجان . القيوم الرماح . البراعصه . الحوته

مادة ١١ - يكون المركز العمومي لل ست قبائل الآتي بيانها في مديرية المنيا وهي :

الفوايد<sup>(١)</sup> . المعازة . القرجان . الجوازي البيض . الجوازي الحمر . الجلالات

مادة ١٢ - يكون المركز العمومي لل ثلاث عشرة قبيلة الآتي بيانها في مديرية أمسيوط وهي :

عرب مطير . العطييات<sup>(١)</sup> . الجهممة . طرهونه . العمائم . الشنابلة . انتداه  
التابعة لطرهونه . الطرشان وأحلاص التابعة لطرهونه . الكلابات . العطييات  
قبلي<sup>(٢)</sup> . العطييات التابعة للجهممة . السعاده التابعة للجهممة . الاطاوله

مادة ١٣ - يكون المركز العمومي لل خمس قبائل الآتي بيانها في مديرية جرجا وهي :

بلي . بنى واصل الرشايده . الحروبه . الصبحه

مادة ١٤ - يكون المركز العمومي لل خمس قبائل الآتي بيانها في مديرية قنا وهي :

الكلايين . العوازم . العرايزه . الهدلاو . جهينه قبلي

مادة ١٥ - يكون المركز العمومي لل اربع قبائل الآتي بيانها في مديرية أسوان وهي :

العليقات . قبائل العبايده وهي : العشاباب . التفقرا والمليكاب . العبوديين والشناير

(١) انظر القرار الصادر بشأن القوائد قبل الوارد تحت نمرة ٥٥

(٢) انظر القرار الصادر بشأن العطييات قبل الوارد تحت نمرة ٥٦

العربان

القرار الصادر من نظارة الداخلية في ٢ يوليو سنة ١٩٠٦

نمرة ٥٥  
بشان  
قبائل النوايد

بعد الاطلاع على المادة الاولى من قانون العربان الصادر بتاريخ ٢ ذى القعدة سنة ١٣٢٣ (٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٥)  
وعلى القرار الصادر منا بتاريخ ٧ يناير سنة ١٩٠٦ بتعيين المراكز العمومية لقبائل العربان الموجودة بالقطر المصرى

مادة ١ - قبيلة القوايد الوارد اسمها فى المادة الحادية عشرة من القرار المشار اليه ضمن القبائل الكائن مركزها العمومى بمديرية المنيا تعتبر بهذا الاسم (القوايد قبلى)

مادة ٢ - يضاف الى الخمس قبائل المذكورة فى المادة التاسعة من ذلك القرار (الكائن مركزها العمومى بمديرية بنى سويف) قبيلة سادسة وهى (القوايد بحرى)

قرار صادر من نظارة الداخلية فى ١٧ يونية سنة ١٩٠٧

نمرة ٥٦  
بشان نية العطايت  
قبلى

بعد الاطلاع على المادة الاولى من قانون العربان الصادر فى ٢ ذى القعدة سنة ١٣٢٣ (٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٥) وعلى القرار الوزارى الصادر فى ٧ يناير سنة ١٩٠٦ المتضمن تعيين المراكز العمومية لقبائل العربان بالقطر المصرى

قبيلة العطايت قبلى المذكورة بالمادة الثانية عشرة من القرار المشار اليه ضمن القبائل الكائن مركزها العمومى بمديرية أسيوط يعتبر مركزها العمومى بمديرية بحريا

## الباب السابع

### في البلديات

#### الفصل الأول

##### (في بلدية الاسكندرية)

#### الفرع الأول

##### (في القومسيون البلدى)

الأمر العالى الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٩٠

المقدمة - بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار  
ويعد أخذ رأى مجلس شورى القوايين  
وبناء على موافقة الدول على المادة ٣١ والفقرات الاولى والثانية والثالثة القومسيون البلدى  
بأسكندرية  
والرابعة والخامسة من المادة ٤٠

## الباب الأول

### (في تشكيل القومسيون البلدى بالاسكندرية)

مادة ١ - يشكل بمدينة الاسكندرية قومسيون بلدى تقرر نظامه واختصاصاته  
في أمرنا هذا

مادة ٢ - يؤلف القومسيون البلدى من ثمانية وعشرين عضوا على  
الوجه الآتى

عدد

٦ أعضاء لهم الحق في العضوية

٨ أعضاء تعيينهم الحكومة

٦ أعضاء ينتخبون (يفتح الخلاء) بمعرفة دائرة الانتخاب المشكلة بمقتضى مواد  
٤ الى ١١ من أمرنا هذا

٣ أعضاء ينتخبون (يفتح الخلاء) بمعرفة تجار الصادرات

٣ « « « « « الواردات

٢ « « « « « أبواب العقارات الكائنة بمدينة  
اسكندرية وضواحيها ولا يقبل في القومسيون البلدى أكثر من ثلاثة أعضاء  
منتخبين (يفتح الخلاء) من جنسية واحدة من الأهالى أو الاجانب

مادة ٣ - الستة أعضاء الذين لم الحق في العضوية هم

أولا - محافظ اسكندرية أو من ينوب عنه

ثانيا - النائب العمومى لدى محكمة الاستئناف المختلطة أو وكيله

ثالثا - مدير عموم الكرك أو من ينوب عنه

رابعا - رئيس النيابة بحكمة اسكندرية الأهلية أو وكيله

خامسا - الحكيم المعين بالاسكندرية فى أعلى وظيفة تابعة لادارة مصلحة  
الصحة

سادسا - المهندس المعين بالاسكندرية فى أعلى وظيفة تابعة للاشغال

العمومية

( فى الانتخابات )

ملحة ٤ - لايحوز لأحد أن ينتخب (يفتح الخلاء) الا اذا كان متخبا  
(بكسر الخاء)

حق الانتخاب يكون لكل شخص من الذكور بالغ سن خمس وعشرين سنة  
على الاقل ومقيم فى مدينة الاسكندرية أو بضواحيها بحصل مقيد بدفاتر الدائرة  
البلدية بأجرة قيمتها ٧٥ جنيها سنويا فأكثر ولم يكن فى حالة من أحوال عدم  
الأهلية المينة بالمادة الآتية :



فصل ١  
مجلس بلدى  
اسكندرية

مادة ٥ - لايسوغ للاشخاص الآتى بيانهم أن يكونوا متخيين (بالكسر)

أولا - المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالنفى أو بجرمانهم من حقوقهم الوطنية أو المحكوم عليهم بالسجن فى جهة معينة والمحكوم عليهم أيضا بارتكاب السرقة أو النصب أو الخيانة أو انتهاك حرمة الآداب

ثانيا - المطرودون من وظائفهم الميرية سواء كان بمقتضى أحكام قضائية أو بمقتضى أحكام مجالس التأديب لتقصيرهم فى أداء واجبات وظائفهم أو لاختلاسهم مال الميرى أو لقبولهم الرشوة

ثالثا - المحكوم عليهم بالافلاس والمحجور عليهم

مادة ٦ - الثمانية أعضاء المعينون بمعرفة الحكومة لا يجوز انتخابهم الا من ضمن المتخيين (بكسر الخاء)

مادة ٧ - الانتخابات يصير اجرائها بالقرعة حسب القوائم المخصصة المحررة عن ذلك وأغلبية الآراء أغلبية مطلقة واذا اقتضى الحال لاجراء اقتراع ثان فالانتخاب يصير اجرائه بأغلبية الآراء أغلبية نسبية

أما أعضاء الأنواع المخصصة وهم تجار الواردات والصادرات وأصحاب العقارات فيقررون فيما بينهم قاعدة للانتخاب يصير التصديق عليها من ناظر الداخلية وفى حالة عدم اجراء ذلك فالحكومة أن تجرى مباشرة تعيين مندوبين للأنواع المذكورة

مادة ٨ - مدة توظف أعضاء القومسيون البلدى تكون أربع سنوات وفى كل سنتين يصير تغيير نصف أعضائه ماعدا الاعضاء الذين لهم الحق فى العضوية وبعد مضى مدة السنتين الأولى فالاعضاء المنفصلون يكون تعيينهم بالقرعة وبعد ذلك يكون التغير بالدور والتسلسل عند انتهاء مأمورية الاعضاء الآخرين بانقضاء مدة الأربع سنوات ويجوز تكرار انتخاب أو تعيين جميع الاعضاء المنفصلين

فصل ١  
مجلس بلدى  
اسكندرية

مادة ٩ - لا يجوز لاحد من هيئة وكلاء الدول والقناصل ولا من موظفى ومستخدمى القونصلات أية كُتْ وظيفته أن يكون متخبا ( بانكسر ) أو عضوا فى القومسيون البلدى

مادة ١٠ - اذا خلا محل أحد الاعضاء المتخبين فلا يصير الشروع فى اجراء انتخابات جديدة الا اذا تساقص عدد الاعضاء المذكورين أكثر من الربع

مادة ١١ - وظيفة العضو فى القومسيون البلدى تكون بدون مقابل ولا يجوز لاحد من أعضائه أن يأخذ مباشرة أو بواسطة مقاولات أو يجرى توريدات تختص بأعمال القومسيون البلدى وان حصل ذلك منه يقال من وظيفته

مادة ١٢ - عاظم مدينة الاسكندرية أو الموظف الذى ينوب عنه هو الرئيس لقومسيون البلدى

أما وكيل القومسيون فيصير انتخابه فى أول جلسة تعقد بمعرفة جميع الاعضاء بالقرعة السرية بأغلبية الآراء المطلقة واذا لم ينل أحد الاعضاء فى الاقتراع الاول الأغلبية المطلقة فيشرع فى اقتراع ثان واذا كُنْ فى المرة الثانية تحصل النتيجة عنها فيقتصر فى المرة الثالثة على الاقتراع بين العضوين اللذين نالا فى الاقتراع الثانى أكثر الآراء

واذا تساوت الآراء فى المرة الثالثة فيكون انتخابات الوكيل بالقرعة

مادة ١٣ - يعتبر القومسيون البلدى بمدينة الاسكندرية كشخص مدنى من رعايا الحكومة المحلية

مادة ١٤ - دائرة مدينة الاسكندرية وضواحيها هى محددة فى الرسم المعمول بمعرفة ناظر الداخلية المرفق بأمرنا هذا

فصل ١  
مجلس بلدى  
اسكندرية

الامر العالى الصادر فى ١٦ مايو سنة ١٩٠١

مادة ١ - تمسك حدود مدينة الاسكندرية وضواحيها الكائنة تحت ادارة المجلس البلدى من الجهة الغربية من أم كية الى بلدة الدخيلة بدخول النسيان في النفا مائة تلك الحدود بطولها المكس وذلك على موجب التعديلات الاول المدلول عليه بشرط زنجفرى مشوب بالسواد وبشرط ثاني أصفر على الرسم المنزه عنه بالمادة الرابعة عشرة من الامر العالى الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٩٠ المشار اليه وعلى ذلك قد تمحدث دائرة مدينة الاسكندرية وضواحيها كما يأتى :

الحد البحرى . البحر الابيض المتوسط

الحد الشرقى . خط عمودى على طريق المنزه مارا بشرق عزبة المتدرة والبحر الابيض المتوسط الى الحد البحرى لاراضى شركة أبو قير الزراعية

الحد القبلى . من طريق أبو قير الحسرى مارا بأراضى شركة أبو قير وأراضى ورقة نوبار باضا ورقة القصر العالى لفاية المحمودية فالشاطى القبلى لقرية المحمودية لفاية ترعة الفرقة ثم شاطئ بحيرة مريوط

الحد الغربى . خط مار غربى بلدة الدخيلة بين بحيرة مريوط والبحر ويمر امتداده بطاينة العجمى  
مادة ٢ - يستمر تحصيل العوائد البلدية وخلافها المخصصة للمجلس البلدى فى داخل الحدود المقررة بأمرنا هذا

مادة ٣ - حدود مدينة الاسكندرية الجارى تحصيل عوائدها على الاملاك المبنية باعتبار جزء من اثني عشر جزءا بمقتضى الامر العالى الصادر فى ١٩ يونيو سنة ١٨٨٤ تمتد اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٠١ طبقا للحدود المبنية بالمادة الاولى من أمرنا هذا

مادة ٤ - المباني الكائنة بالجهة الممتدة من طرابى المكس لفاية بلدة الدخيلة بدخول النسيان في النفا والمدلول عليها فى الرسم بشرط أصفر تسمى مؤقنا عوائد الاملاك المبنية

## الباب الثانى

(فى اختصاصات القومسيون البلدى)

مادة ١٥ - من اختصاص القومسيون أن يصدر وينفذ كافة القرارات المتعلقة بالمسائل والمصالح الآتى بيانها  
أولا - ما يتعلق بميزانية المدينة

ثانيا - ما يتعلق بتقرير وتحصيل العوائد البلدية وادارة الايرادات البلدية من أى نوع كانت

جميع الرسوم البلدية التي لم يتعين لحصيلها طريقة مخصوصة يصير تحصيلها عند الاقتضاء، بطريقة الجيز والتغذية الاخرى على حسب نصوص الأمر المالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ بقرار سادس فى ٢٣ مايو سنة ١٨٩٥

ثالثا - ما يتعلق بفتح أو قفل أو حفظ وصيانة الشوارع والميادين والتقاطر والمتنزهات والجنانين العمومية وتحديد ترصيفه أجر العربات العمومية والدواب المعسنة للركوب أو لحل الاتصال أو لجر العربات ومشروعات الطرق والتنظيم وبوجهه عمومى ما يتعلق بجميع المصالح العمومية بالمدينة مثل المياه والتنوير والتبليط والظافة والسويقات والاسواق والمدافن والسفخانات والبالوعات والنيازات ومسائر المحلات والحمامات العمومية وبجميع ما يؤل منه تحسين رونق المدينة أو رفاهيتها

رابعا - ما يتعلق بمصلحة الطلبات وكافة الاجراءات المتعلقة بالخراجات خامسا - مساعدة الفقراء والاكيا والاسبئاليات والمكاتب وغير ذلك من جميع المحلات البلدية الخيرية

سادسا - ما يتعلق بصحة المدينة العمومية ما عدا الامور المتعلقة باختصاصات مجلس الصحة البحرية والكورتينات

سابعا - ما يتعلق بجميع الامور الاخرى المتقضى تناول القومسيون البلدى فيما نواء كان اتباعا للقوانين والواائح أو بناء على طلب الحكومة

ثامنا - كل مشروع يختص ببناء مستجد وترميمات بجسمه أو بهدم وعلى العموم ما يتعلق بكافة الاعمال التي تكون مباشرتها بمعرفة الافراد ينبغي عرضه ابتداء على القومسيون البلدى من أجل النظر فى الشروط الصحية والأمن العمومى والرخصة المتقضى الحصول عليها

## الباب الثالث

فصل ١  
مجلس بلدى  
اسكندرية

(أحكام متنوعة تتعلق بأداء اختصاصات القومسيون البلدى)

مادة ١٦ - على القومسيون البلدى أن يحضر لأحة اجراءاته الداخلية في خلال الثلاثة أشهر التالية لنشر أمرنا هذا ويعرضها على ناظر الداخلية للتصديق عليها منه (١)

مادة ١٧ - يجتمع القومسيون البلدى عادة مرة في كل شهر بالاقبل وبحالة غير اعتيادية عند ما يترأى لرئيسه لزوم ذلك أو بناء على طلب محرر من ثمانية من الأعضاء

وفي حالة انعقاد القومسيون بصفة غير اعتيادية لا يجوز له التداول الا في الامور التى طلب انعقاده لاجلها

مادة ١٨ - لناظر الداخلية أن يعين في اجتماعات القومسيون البلدى نائبا عنه يكون له رأى استشارى

مادة ١٩ - يعرض القومسيون البلدى في ميعاد ثلاثة أيام مداولاته على ناظر الداخلية للتصديق منه عليها ولا يجوز تنفيذها الا اذا صار التصديق منه عليها أو اذا كان في بحر الثمانية أيام التى تمضى من تاريخ عرضها عليه لم يصلر منه أمر بإيقاف تنفيذها وكل مداولة صار إيقاف تنفيذها ولم يمر النواظها في خلال السلاطين يوما التى تمضى من تاريخ عرضها على ناظر الداخلية تكون نافذة المفعول

مادة ٢٠ - قوة تنفيذ اللوائح المتعلقة بالقومسيون البلدى لا تسرى على الامور المتعلقة بالحقوق الشخصية التى يسوغ دائما لاربابها رفعها للحاكم

(١) راجع تحت مرة ٦٥ لأحة الاجراءات الداخلية المسولى بها الآن الصادرة في ١٢ يونيو سنة ١٩٠٥ التى ألغت الاحة الصادرة في ٩ يونيو سنة ١٨٩٠

فصل ١  
مجلس بلدى  
اسكندرية

مادة ٢١ - رئيس القومسيون البلدى هو النائب عنه فى جميع الامور المتعلقة به وعلى ذلك هو مكلف بما يأتى تحت مراقبة القومسيون وملاحظة ناظر الداخلية

أولاً - ملاحظة الصوالم البلدية عمومية كانت أو خصوصية

ثانياً - اتخاذ كافة الاجراءات المؤدية لحفظ الحقوق البلدية

ثالثاً - ادارة الايرادات وملاحظة المحلات والمصالح المحولة على البلدية

رابعاً - عقد المشتريات واجراء المزايدات المتعلقة بالاعمال البلدية بمراعاة ما هو مقرر بالقوانين واللوائح

خامساً - التوقيع على عقود المبيعات والمشتريات والمساواة بالكيفية والشروط المنو عنها آنفا متى كانت هذه العقود تصرح له بها بصفة قانونية

سادساً - عرض الميزانية التى تقرر بجلسة القومسيون الى نظارة الداخلية والامر بصرف المصروفات واحتسابها من المبالغ المأذون له بها

سابعاً - النيابة عن البلدية أمام المحاكم سواء كان مدعياً أو مدعى عليه

ثامناً - عقد سلف بتصريح من الحكومة

مادة ٢٢ - الرئيس هو النائب الوحيد عن الادارة البلدية وله أن يعين ويرفع جميع موظفيها حسب القواعد التى تقرر فى اللائحة الداخلية

جميع المأمورين والمستخدمين المعينين بالمصالح البلدية من أى درجة كانت أو من أى طبقة يكونون متبعين لرئيس القومسيون البلدى مباشرة

كافة مأمورى ومستخدمى البلدية لا يكون لهم حق فى معاش أو مكافأة من أى نوع كان من طرف الحكومة

مادة ٢٣ - كل مخالفة أو تقصير يقع فى تنفيذ القرارات الصادرة من الرئيس بمقتضى مداولات القومسيون البلدى ومصدقا عليها من ناظر الداخلية يعاقب مرتكبها بالعقوبات المقررة للخرافات المنصوص عليها بقانون العقوبات الاهلى وقانون العقوبات المختلط

فصل ١  
مجلس بلدى  
استشارية

مادة ٢٤ - لا يجوز للعامة الحضور في جلسات القومسيون

مادة ٢٥ - المسائل التي تعرض على القومسيون البلدى للادولة فيها يصير  
درجها بالحدول (المينة فيه المسائل المقضى عرضها على القومسيون) بمعرفة  
الرئيس ولا يجوز للقومسيون أن ينظر في مسائل خارجة عن هذا الحدول  
وفي حال حصول المخالفة لهذا النص يجب على الرئيس أن يفض الجلسة

مادة ٢٦ - لا يجوز للقومسيون البلدى أن يتداول في أمر إلا اذا كان  
خمسة عشر عضوا من أعضائه بالاقل حاضرين في الجلسة ومشاركين في ابداء  
الآراء وعند ما يكون عدد أعضاء القومسيون المجتمعين غير كاف بحيث لا يجوز  
المدولة فعل الرئيس أن يشرع باعادة طلب التثامه بجلسة ثانية بشرط أن لا يصح  
انعقادها إلا بعد مضي ثمان وأربعين ساعة

ومداولات هذه الجلسة الثانية تعتبر صحيحة مهما بلغ عدد الاعضاء  
الحاضرين فيها

مادة ٢٧ - مداولات القومسيون البلدى تنقر بأغلبية آراء الاعضاء  
الحاضرين واذا تساوت الآراء فرأى الرئيس مرجح ولا يجوز لعضو حاضر أن  
يبدى رأيا بالثبابة عن عضو غائب

مادة ٢٨ - لا يجوز لاعضاء القومسيون أن يشتركوا بمداولات تتعلق  
بمسائل لم فيها صالح سواء كان عن أنفسهم شخصيا أو بصفة وكلاء

مادة ٢٩ - من يتأخر من أعضاء القومسيون بدون عذر مقبول عن الحضور  
عند طلبه في ثلاث جلسات متوالية فللرئيس أن يعلن عنه بصفة كونه مستعفيا  
وللرئيس أن يقبل كل عضو لم تتوفر فيه الشروط المتوّه عنها في المادة الرابعة  
أو يوجد في احدى الحالات المنصوص عليها في المواد ١١ و ٩ و ٥ و ١١ و للعضو  
المتفصل أن يرفع أمره لتأطر الداخلية

فصل ١  
مجلس بلدى  
اسكندرية

مادة ٣٠ - يجوز للقومسيون البلدى ان يقرر المشروعات والرسومات والمقاييسات المتعلقة بأعمال جديدة او يحفظ وصيانة المدينة التى مجموع قيمتها لا يتجاوز مبلغ ١٠٠٠ جنيه مصرى وتعتبر قراراته صحيحة بشرط مراعاة أحكام المادة التاسعة عشرة فانما تجاوزت المصاريف هذا الحد لا يجوز اجراء الاعمال إلا من بعد تصديق ناظر الاشغال العمومية

مادة ٣١ - للقومسيون البلدى ان يتداول فى الميزانية والارادات والمصروفات الاعتيادية او الغير اعتيادية وعلى العموم فى جميع المسائل التى تتعلق ببلدية المدينة ولا يجوز له بأى صفة كانت احدث رسوم جديدة ولا تعديل الرسوم المقررة بل له أن يعرض عما يراه فيما يتعلق بالامور الآتية بيانها

أولاً - ثمرير عوائد اضافية على الرسوم المقررة

ثانياً - احدث رسوم جديدة

ثالثاً - فتح سلف لا يتجاوز مجموعها مطلقا مبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى<sup>(١)</sup> مع ايضاح الابواب المرغوب صرف هذه الارادات الغير اعتيادية فيها

ومجلس النظار دون غيره ان يقرر ما يراه فيما يعرض عليه من هذا القليل

فانما وافق المجلس يكون الطلب المعروض عنه نافذ المفعول ولكنه اذا كان مخالفا لنص المعاهدات الصريح فلا يصير نافذا إلا بعد اقرار الدول عليه

ومع ذلك فلا حاجة لهذا الاقرار فيما يختص بالرسوم على المواد الاتية « وغيرها » التى تكون مخصصة للبلدية فقط ويكون لها صفة بلدية محضه وهى الطرق (التنظيم) والباوعات والموازين العمومية والاسواق والخازن العمومية وتشييع الجنائز واعطاء أراضى الدفن فى الجبابات واشغال الطريق العام والعمريات العمومية والخصومية وعوائد الوقوف والكنس والرش والفنادق (الوكائيات) والوادى (الكليات) والبيوت المفروشة المعتدة للتأجير والقهاوى

(١) صار ابلاغ هذا المبلغ للمليون جنيه مصرى طبقا للامر المالى الصادر فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٢



فصل ١  
مجلس بلدى  
اسكندرية

والخمارات وقهاوى الملاهى والمرافق (البالات) والملاهى والبياترات والالعاب  
والمهرجانات العمومية وأسواق الموالد وبيوت المؤسسات وعربات الاومنيوس  
والترامواى وعربات النقل والكلاب والبواب المعدة لحمل الاثقال أو للركوب  
أو بلتر العربات « انلخ انلخ »

مادة ٣٢ - ادارة الضبط والربط منوطة بالحكومة دون سواها ولا يجوز  
مطالاً فى أى حالة من الاحوال للقومسيون البلدى التدخل فى الاجراءات التى  
تتخذها ادارة الضبط والربط مهما كانت تلك الاجراءات

مادة ٣٣ - لا يجوز للقومسيون البلدى أن يتداول فى القوانين أو الاوامر  
العالية أو اللوائح

والاجراءات المقررة بالقوانين أو الاوامر العالية او اللوائح وكذلك الاجراءات  
المصادر بشأنها قرارات وزارية يجب تنفيذها بتمامها كما هى

مادة ٣٤ - لا يجوز للقومسيون البلدى أن يقبل هبة أو عطية أية كانت  
بمقابل أو بدون مقابل إلا بتصریح من ناظر الداخلية

مادة ٣٥ - كل مداولة فى أمر خارج عن اختصاصات القومسيون  
تكون لاغية حتماً وكذلك كافة مداولات القومسيون الخارجة عن اجتماعه  
القانونى تكون لاغية بطبيعتها

مادة ٣٦ - لناظر الداخلية أن يوقف القومسيون ويجوز فضه بمقتضى  
أمر طال يصدر بناء على تقرير يرفع من مجلس النظار

وفى حالة إيقاف القومسيون فالحكومة تهزم مقامه حتماً وتدير أعمال الادارة  
البلدية إما مباشرة أو بواسطة قومسيون مخصوص تعين هى أعضائه

وتجرى الحكومة انتخابات جديدة فى ظرف ستة شهور

### الباب الرابع (فى ميزانية القومسيون وحساباته)

مادة ٣٧ - على القومسيون البلدى أن يقرر قبل حلول اليوم الخامس عشر من شهر نوفمبر من كل سنة مشروع ميزانية ايرادات ومصروفات السنة التالية وتكون شاملة لفصول وبنود

ومشروع الميزانية المذكورة لا يكون نهائيا ومعمولا به إلا بعد التصديق عليه من ناظر الداخلية ويصدر رسميا بقرار من رئيس القومسيون البلدى مذكورا به أنه مصلق على مشروع الميزانية المذكورة من الناظر المولى اليه

مادة ٣٨ - اذا كان لغاية ٣١ ديسمبر لم يصير التصديق من ناظر الداخلية على مشروع الميزانية المقدم اليه فيستمر السير فى السنة التالية على مقتضى ميزانية السنة التى انقضت الى التصديق على ميزانية جديدة

مادة ٣٩ - ميزانية البلدية بصيرتها من مدة اثني عشر شهرا تبدأ فى أول يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر من كل سنة أوفى أى وقتين آخرين تعيينهما نظارة المالية

#### ( فى الإيرادات )

مادة ٤٠ - إيرادات الميزانية هي الآتية :

أولا - صافى ما يتحصل باعتبار نصف من واحد من الألف على قيمة الصادات  
ثانيا - صافى ما يتحصل باعتبار نصف من واحد من الألف على قيمة الواردات  
( هذه الإيرادات صارت مقررها لمدة خمس سنوات لانقرتجى من تاريخ نشر أمرنا هذا ) (١)

(١) الرصمان الواردان فى هذه الفقرة اللذان كانا مقررا أولا لمدة خمس سنوات ثم صدر أمر عال بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٨٩٤ باستمرار تحصيلها لغاية ٣١ ديسمبر ١٨٩٥ لا يزالان مقررين طبقا لأمر العالي الصادر فى ١٣ يناير سنة ١٨٩٦ وهذا نصه :-

بد مصادقة المحل

الرسوم المتوخ عنها بالفقرتين أولا وثانيا من المادة الاربعين من الامر العالي الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٩٠ يستمر تحصيلها من أول يناير سنة ١٨٩٦ على ذمة ميزانية القومسيون البلدى باسكندرية واذا طلبت إحدى المحل إيقاف تحصيل الرسوم المذكورة فيحصل ذلك الايقاف بشرط أنها تعلن حكومتها بذلك قبل المباداة

فصل ١  
مجلس بلدى  
اسكندرية

ثالثا - صافى ما يتحصل من أرباب الاملاك بواقع واحد فى المائة بالاكثر من قيمة ايجارات املاكهم المبينة

رابعا - صافى ما يتحصل من مستأجرى الاملاك المبينة بواقع اثنين فى المائة بالاكثر من قيمة الايجارات

(ولكنومتا باتحادها مع قومسيون البلدية لتحديد الوقت الذى يبتدئ فيه تحصيل هذين الرسمين وتعيين مقدارهما بموجب الحدود المقررة قبل<sup>(١)</sup>)

خامسا - صافى ما يتحصل من الرسوم على العربات والدواب المعدة لحمل  
الاتصال<sup>(٢)</sup>

سادسا - المتحصل من جثائن التزهة

سابعا - المتحصل من عوائد الطرق

(١) يقضى قرار النظارة الصادر فى ٩ يونيو سنة ١٨٩٠ بأن تحصل الدائرة البلدية بالاسكندرية على ذمة القومسيون البلدى الرزم الوارد فى الفقرة الثالثة التى قدره واحد فى المائة من قيمة ايجاد الاملاك وذلك ابتداء من يوم تشكيل القومسيون المذكور (٥ يناير سنة ١٨٩٠)

وتنقضى القرار الصادر من نظارة المالية فى ١٨ فبراير سنة ١٩٠٠ باحالة احمال عوائد الاملاك المبينة بمدينة اسكندرية احتارا من أول مارس سنة ١٩٠٠ على المجلس البلدى

اما الرزم المتزده منه فى الفقرة الرابعة فقد قضى القرار الصادر من المجلس البلدى بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٨٩٩ بمجمله احتارا من أول يناير من السنة ذاتها

وقضى قرار آخر صادر فى ٢٣ يناير سنة ١٩٠٠ من المجلس البلدى بمحصيل عوائد الاثنين فى المائة من قيمة الاجرة الحقيقية ويكون المجلس البلدى ضميرا بأن يبيع أحكام الفقرتين ٣ و ٤ من المادة ٤ من لائحة الاجراءات التنفيذية الصادرة فى ٣ مايو سنة ١٨٩٩ فى تقدير جميع المحلات بدون استثناء التقيم بها المستأجرون وأرباب الاملاك

وقد صدر قرار من المجلس المذكور فى أول فبراير سنة ١٩٠٤ باعفاء المستأجرين الذين يدفعون عن سكناهم اجرة سنوية لا تتجاوزه جثائن مصرية من عوائد الاثنين فى المائة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٠٤ وكلما من يسكنون فى ملكهم وتكون قيمة الاجرة المقررة لذلك لا تزيد عن المبلغ المتقدم

وذكر نفس القرار أن هذا الاعفاء لا يشمل من يستأجرون أو يشترون دكاكين أو مخازن مخصوصة لتجارة أو الصناعة مهما كانت اجرة تلك الاماكن أو قيمة اجرتها

(٢) الرسوم المقررة على العربات وجوانات الجر التى كانت تحصل من الوطنيين تحصل أيضا من الاجانب (قرار المجلس البلدى الصادر فى ٢١ يونيو سنة ١٨٩٠)

فصل د - ثامنا - صافي ما يتحصل بواقع تحسن في المائة من صافي إيرادات دخولية  
مجلس بلدي  
اسكندرية البالغ قدره بنجاة الحكومة ٣١٧٨٠ جنيه مصري  
ثامنا - الإيرادات الأخرى التي تتقرر بالوجه القانوني (١)

## (في المصروفات)

مادة ٤١ - ميزانية المصروفات المكلفة بها البلدية هي الآتية  
الرش والكنس والمياه والغاز والتنظيم والاشغال العمومية والطلمبة جيه  
ومرتبات الاسبائيات وجنائن القرية والتبليط وصيانة المدينة وتحسين ديةها  
وروتها ومصاريف الادارة وغير ذلك

مادة ٤٢ - المصاريف الاعتيادية المذكورة بالمادة السابقة وقيمة ما يحتمل  
صدور أحكام قضائية به على المجلس البلدي هي الرامية أتماكافة المصاريف  
الأخرى فهي اختيارية

إذا لم يقر القومسيون البلدي المصروفات اللازمة أولم يقر إلا بمبالغ غير  
كافية لحسن سير الأشغال فالمبالغ اللازمة تدرج في الميزانية مباشرة بمقتضى قرار  
ناظر الداخلية

جميع الأعمال والمصروفات الغير منظورة لا يجوز اجرائها إلا بتصريح خصوصي  
من ناظر الداخلية وفي حالة لزوم اجراء أعمال غير منظورة ومستعجلة ولم يتخذ  
القومسيون البلدي الاجراءات المتقتضية لتجازها فلناظر الداخلية أن يأمر بمباشرتها  
بمقتضى قرار يصدر منه وأن يارج مصروفها في الميزانية

مادة ٤٣ - في بحر الشهر الأول من كل سنة يقدّم حساب السنة الماضية  
بعد قفله مع كافة البيانات والإيضاحات اللازمة الى القومسيون البلدي ليتبرر  
له النظر في أعمال رئيسه الادارية ومن بعد فحص الحسابات بمعرفة القومسيون

(١) راجع تحت نمرة ٥٨ و ٥٩ الامتنع الدارين الصادرين في ١٣ يناير سنة ١٨٩٦  
و ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٢ اللذين بهما تخصصت إيرادات أخرى للمجلس البلدي وألغيت رسوم  
الدخولية

يصير تقديمها الى ادارة عموم حسابات الحكومة لمراجعتها والحسابات الادارية تعلن بواسطة نشرها في الجريدة الرسمية من بعد التصديق عليها من ناظر الداخلية  
مادة ٤٤ - تقرر حسابات الادارة البلدية تطبيقا للتعليمات واللوائح الصادرة من ادارة عموم حسابات الحكومة ويجوز في كل وقت من الاوقات اجراء التفتيش والمراجعة على مصالح الادارة البلدية بمعرفة مأمورى الحكومة

### (أحكام خصوصية)

مادة ٤٥ - ناظر الداخلية يقرر في لائحة خصوصية ترتيب وتنظيم مصلحة البلدية من حيث الادارة والتحصيلات وعلاقات القومسيون البلدى مع مصالح ايرادات الحكومة والكيفية التى على مقتضاها تجرى هذه المصالح توريد المبالغ المتحصله على ذمة صندوق الادارة البلدية<sup>(١)</sup>

نمرة ٥٨

### الامر العالى الصادر فى ١٣ يناير سنة ١٨٩٦

بعد مصادقة الدول الموقعة على الوفاق المبرم بلوندره فى ١٧ مارس سنة ١٨٨٥  
تضاف على الايرادات المخصصة للقومسيون البلدى بمدينة الاسكندرية  
الايادات الآتية اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٩٦

أولا - قيمة مايزيد من مجموع عوائد المباني بدائرة مدينة الاسكندرية عن المبلغ المتحصل فى سنة ١٨٩٥ ولاجل حسابان هذه الزيادة يقتضى أن يخصم من مجموع العوائد المذكورة جميع المبالغ المتأخرة من قبل سنة ١٨٩٦

ثانيا - كافة ايرادات سلخانة الاسكندرية على جميع أنواعها فى مدة الالتزام المعقود عنه اتفاق مع القومسيون البلدى بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٨٩٢  
أما المبلغ المقرر للحكومة بمقتضى المادة الخامسة عشرة من الاتفاق المذكور فيبطل تحصيله

(١) راجع تحت نمرة ٦٤ ونمرة ٦٥ للقرارين الصادرين فى ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٤ و ١٢ يونيو سنة ١٩٠٥

فصل ١  
مجلس بلدى  
اسكندرية

ثالثا - نصف صافي المبلغ الذى يتحصل من بيع الاملاك الميرية الحرة  
فى دائرة مدينة الاسكندرية بحيث ان المبالغ التى تخصص لذلك القومسيون من  
هذا القليل لا يمكن أن تتجاوز ٨٠٠٠ جنيه مصرى عن كل خمس سنوات (١)  
والمبلغ الصافى المذكور هو عبارة عن جميع اثمان ما يباع من تلك الاملاك  
بعد خصم مصاريف قلم الاملاك بالاسكندرية

نمرة ٥٩  
الفاء عوائد  
الدخولية واشارة  
ايرادات اخرى  
لقومسيون بلدى  
الاسكندرية

الامر العالى الصادر فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٢  
بمسد مصادقة الدول الموقعة على اتفاقية لوندرة المبrome فى ١٧ مارس  
سنة ١٨٨٥  
مادة ١ - يلغى من أول يناير سنة ١٩٠٣ تحصيل عوائد الدخولية  
فى مدينتى القاهرة والاسكندرية  
مادة ٢ - اعتبارا من التاريخ المذكور يضاف الى ايرادات المجلس  
البلدى ما يأتى :  
أولا - الحصة المخصصة الآن للحكومة من المتحصل من عوائد الاملاك  
المبلية فى دائرة مدينة الاسكندرية  
ثانيا - متحصل ايجارات املاك الميرى الحرة بعد خصم مصاريف  
التحصيل  
وزيادة على ذلك يلغى مفعول الحكم الوارد بالفقرة الثالثة من المادة الاولى  
من امرنا المشار اليه الصادر فى ١٣ يناير سنة ١٨٩٦ وهذا الحكم هو القاضى  
بتحديد مبلغ ٨٠٠٠ جنيه مصرى نهاية للحصة التى تؤخذ فى ظرف كل ٥ سنوات  
الى المجلس البلدى من صافى ثمن املاك الميرى الحرة الكثيرة فى دائرة  
الاسكندرية  
مادة ٣ - على ناظرى المالية والداخلية تنفيذ امرنا هذا كل منهما  
فما يخصه

(١) أثبتت هذه القيود بالامر العالى الصادر فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٢ والوارد هنا بنمرة ٥٩

## القرار الصادر من نظارة الداخلية

بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٨٩٠

فصل ١  
جلس بهى  
اسكندرية

نمرة ٦٠

الانتخابات البلدية

مادة ١ - يحرم عافظ الاسكندرية فى الثمانية أيام التالية لتاريخ صدور هذا القرار دفترًا من نسختين يدرج فىهما على ترتيب الحروف الهجائية أسماء جميع الذكور البالغين سن ٢٥ سنة على الأقل المقيمين فى مدينة الاسكندرية أو بضواحيها بجل مقيد بدفاتر الدائرة البلدية بأجرة قيمتها ٧٥ جنيتها سنوياً فاكثر ولم يكونوا فى حالة من أحوال عدم الأهلية المينة بعد وطنين كانوا أو أجانبا

أولاً - المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة أو بالسجن أو بالنفى أو بحرمانهم من حقوقهم الوطنية أو بالإقامة فى جهة معينة والمحكوم عليهم أيضاً فى سرقة أو نصب أو خيانة أو انتهاك حرمة الآداب أية كانت العقوبة المحكوم بها

ثانياً - المطرودون من الوظائف الاميرية بمقتضى أحكام قضائية أو بمقتضى أحكام مجالس الناديب لتقصيرهم فى أداء واجبات وظائفهم أو لاختلاسهم مال الميرى أو لقبولهم الرشوة

ثالثاً - المحكوم عليهم بالافلاس والمحجور عليهم

ولا يقيد فى الدفتر المذكور أحد من هيئة وكلاء البول والقناصل ولا من موظفى ومستخدعى القنصليات أية كانت وظيفته

مادة ٢ - يعاق دفتر الانتخاب البلدى السابق ذكره فى مركز المحافظة وعلى سلم البورصة الخديوية الخارجى العمومى لغاية ١٥ فبراير سنة ١٨٩٠

مادة ٣ - اذا تراى لاي أحد أنه أهمل درج اسمه فى الدفتر المذكور فله أن يطلب ادراجه كما أن لكل شخص مدرج اسمه فى الدفتر أن يطلب ادراج اسم أى شخص آخر لم يدرج اسمه أو رفع اسم شخص أدرج اسمه بدون

فصل ١  
على يد  
اسكندرية

حق وتقدم هذه الطلبات لغاية فبراير سنة ١٨٩٠ لمحافظة الاسكندرية وهو  
يجب عليه أن يجعل دفترًا لتقيد هذه الطلبات حسب تواريخ ورودها وأن  
يعطى بها وصولات لأربابها

وكل منتخب ( بكسر الخاء ) صارت المعارضة في ادراج اسمه بالدفتر يصير  
اعلانه بذلك بمعرفة المحافظ بدون مصاريف وله أن يبدى ملحوظاته في ذلك

مادة ٤ - ويكون الحكم في هذه الطلبات بدون مصاريف من تاريخ  
أول مارس سنة ١٨٩٠ لغاية ١٥ منه بمعرفة لجنة تؤلف من مندوب يعينه  
ناظر الداخلية وتكون له الرئاسة ومن اثنين من المنتخبين ( بكسر الخاء ) يختارهما  
المندوب المذكور ممن لم تحصل معارضة في ادراج أسمائهم بالدفتر ويكون  
أحدهما وطنيا والآخر أجنبيا

والاحكام التي تصدرها لجنة الطلبات المذكورة تكون بأغلبية الآراء فإذا  
تساوت فرأى الرئيس مرجح وتعلن هذه الاحكام لأربابها كتابة في مجلات اقامتهم  
بدون مصاريف بمعرفة المحافظة في بحر الثلاثة أيام التالية لصدورها

ويجوز لأرباب الطلبات أن يستأنفوا أحكام اللجنة المذكورة أمام  
القومسيون البلدى في ميعاد عشرة أيام من تاريخ انعقاد جلسة القومسيون  
المذكور الاولى ويحكم هذا القومسيون فيها في ظرف العشرين يوما التالية ليعاد  
المذكور ويسرى مفعول أحكام لجنة الطلبات الى أن يصدر القومسيون البلدى  
حكمه في شأنها

ومع ذلك لا يترتب على الطلبات ايخاف سير الانتخابات بل يصير اجرائها  
على واقع دفتر الانتخاب البلدى الذى يعلق على واقع التعديلات الممكن اجرائها  
فيملين الانتخاب

ويبحث بصورة من دفتر الانتخاب التهنئ الى ناظر الداخلية في ميعاد شهرين  
من تاريخ انعقاد جلسة القومسيون البلدى الاولى



فصل ١  
مجلس بلدى  
اسكندرية

مادة ٥ - يصير تعديل دفتر الانتخاب البلدى فى كل سنة ويضاف عليه بمعرفة المحافظ أسماء الأشخاص الذين يتحقق له أنهم حازوا الصفات المطلوبة قانوناً ويحذف منه أسماء من توفوا ومن فقدوا الصفات المطلوبة

تعديل دفتر الانتخاب المؤتممه فى المادة الخامسة من القرار الصادر من النظارة فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٠ يكون اجرائه فى شهر ديسمبر من كل سنة بمعرفة محافظ مدينة الاسكندرية باتحاده مع وكيل القومسيون وثلاث أعضاء عنهم القومسيون من بين أعضاءه ولا يصير حصول الانتخابات الا بعد نشر دفتر المعدل بالكيفية المذكورة (راجع القرار الصادر من القومسيون البلدى فى ١٥ مايو سنة ١٨٩٥ المصدق عليه بقرار نظارة الداخلية الرقم ٢٠ يونيو سنة ١٨٩٥)

وبعد تعديل دفتر المذكر يصير تنليقه بمركز المحافظة وعلى سلم البورصة الخديوية انذار بجى العمومى فى كل سنة من أول يناير لغاية ١٥ منه وذلك اعتباراً من أول يناير سنة ١٨٩١

وتتقدم الطالبات فى حق دفتر المذكر فى كل سنة من ١٥ يناير لغاية ٣١ منه الى وكيل القومسيون البلدى وعليه أن يجعل دفتر لفيد الطالبات المذكورة حسب تواريخ ورودها وأن يعطى بها وصلات لاربابها

وكل منتخب (بكسر الخاء) صارت المعارضة فى درج اسمه يصير اعلانه بذلك بمعرفة وكيل القومسيون البلدى بدون مصاريف وله أن يبدى ملحوظاته فى ذلك

ويحكم القومسيون حكماً باماً فى هذه الطالبات فى كل سنة من أول فبراير لغاية ١٥ منه

مادة ٦ - يكون انتخاب الستة أعضاء الذين ينتخبون (بالفتح) للقومسيون البلدى بمعرفة دائر الانتخاب فى اليوم والساعة والمحل التى يعينها محافظ الاسكندرية قبل يوم الانتخاب بثمانية أيام على الاقل ويصير اجراء الانتخاب المذكور بالقرعة حسب القوائم المخصوصة المحررة عن ذلك وبأغلبية الآراء أغلبية مطلقة وإذا اقتضى الحال لاجراء اقتراع ثانى فالانتخاب يصير اجرائه بأغلبية الآراء أغلبية نسبية

فصل ١  
مجلس بلدى  
اسكندرية

ولا يجوز لاحد الاشتراك فى الانتخاب مالم يكن اسمه مندرجا فى دفتر الانتخاب  
البلدى ولا يجوز للتخب (بكسر الحاء) أن يبدى رأيه الا بنفسه وتذكرة الانتخاب  
التي يحورها كل متخب (بالكسر) لا يجوز أن تشمل الا على عدد الاعضاء  
المقتضى انتخابهم واذا أدرج اسم دفتين فى تذكرة واحدة فلا يحسب الا برأى  
واحد

والثذاكر الخالية من وضع اسم فيها لا تحسب ضمن الآراء فى تقرير الأغلبية المطلقة  
وتتأط ادارة الانتخاب بلجنة انتخاب تؤلف من أربعة متخبين (بالكسر) من  
المقيدة أسماءهم بدقتر الانتخاب ويعرفون القراءة والكتابة يتخبون بمعرفة المتخبين  
الحاضرين وقت افتتاح الانتخاب الذى يكون اجراؤه فى الساعة المعينة مهما كان  
عدد المتخبين الحاضرين ومن مندوب يعينه ناظر الداخلية وتكون له الرئاسة  
وتختار اللجنة لما كتبا من ضمن أعضائها

ويتخذ مندوب الداخلية بصفة كونه رئيسا للجنة الانتخاب الاحتياطات اللازمة  
للملاحظة حرية اعطاء الآراء وضبط عملية الانتخاب

مادة ٧ - لا يجوز للتخبين (بالكسر) الاشتغال بأمر خلاف انتخاب  
أعضاء القومسيون البلدى وهم ممنوعون من كل مناقشة ومداولة ولا يجوز  
لخلافهم الحضور فى جمعية الانتخاب ولا لهم الحضور فيها حاملين السلاح

مادة ٨ - على رئيس لجنة الانتخاب أن يذكر المتخبين (بالكسر) المجتمعين  
بما نص بأحكام الامر العالى القاضى بتشكيل القومسيون البلدى فيما يختص  
بالصفات اللازمة لجواز الانتخاب ويبين لهم كيفية عملية الانتخاب ويؤكد عليهم  
باعطاء آرائهم باللمة غير قاصدين سوى منفعة مدينة الاسكندرية

مادة ٩ - المحافظة على نظام الجمعية منوطة برئيس لجنة الانتخاب فان لم  
يراع مانص بالمادة السابعة من هذا القرار بكل دقة فعلى الرئيس أن يبه بحفظ  
النظام فان لم يصح اليه فله أن يفض الجملة ويؤجلها الى ساعة أخرى وله أيضا  
أن لم يبق فى امكانه اتفاد القانون أن يستمد قوة عسكرية من المحافظ

فصل ١  
مجلس بلدى  
اسكندرية

مادة ١٠ - على رئيس لجنة الانتخاب أن يثبت وقت الشروع فى الاعمال ساعة افتتاح الانتخاب ويبين للمتخين ( بالكسر ) الحاضرين أن الصندوق اللازم وضع تذكار الآراء فيه خال ويغلقه بمفتاح يحفظ بطرفه ويبنى عليه أيضا أن يثبت ساعة انقضاء الانتخاب

مادة ١١ - يبنى أن يكون حاضرا حال الانتخاب ثلاثة من أعضاء اللجنة على الأقل وبحسب الكاتب من هؤلاء الثلاثة وحضور الثلاثة معا واجب أثناء الانتخاب فان لم يوجد هذا العدد فالرئيس يستكمل من المتخين ( بالكسر ) الحاضرين وان غاب الرئيس فعلى من يمينه من الأعضاء أن يقوم مقامه وان غاب الكاتب مؤقتا فالرئيس يمين مكانه أحد الأعضاء

مادة ١٢ - للجنة الانتخاب أن تحكم حكما قطعيا فى كافة المشاكل التى تحدث بشأن عملية الانتخاب مع عدم الاخلال بما نص بالمادة الثالثة والعشرين من هذا القرار وعليها أن تين مستندات الحكم وتكون مذاكراتها سرية ولكن رئيسها يتلو القرار علانية

مادة ١٣ - أحكام اللجنة المذكورة تكون بأغلبية الآراء فاذا تساوت فرأى الرئيس مرجع ويشار الى ذلك بالمحضر

ويشتمل المحضر أيضا جميع الطلبات والاحكام ومع ذلك فان خلا عن ذكر المشاكل التى تحدث والاحكام التى تصدر فلا يعتبر ذلك سببا لابطال الانتخاب

مادة ١٤ - يكون أخذ الآراء سراً من الساعة واحدة بعد شروق الشمس الى قبل الغروب بساعة ويتبدى أعضاء اللجنة بصفة كونهم متخين ( بالكسر ) باعطاء آرائهم

مادة ١٥ - المتخبون ( بالكسر ) الذين يجهلون الكتابة يعطون آراءهم شفاهاً بين الشروط المقررة للقرعة السرية وفى هذه الحالة يصير قيد آرائهم فى قائمة قرين اسم كل منهم ويكون القيد بمعرفة كاتب اللجنة بملاحظة أحد أعضائها الذى يختاره المنتخب ( بالكسر ) وللدكور أن يعطى رأيه بحيث لا يسمعه غير الكاتب والعضو الذى يختاره

صل ١  
مجلس بلدى  
اسكندرية

مادة ١٦ - لا يجوز لأحد أن ينتخب (يشترع الخفاء) إلا اذا كان متخباً  
(يكسر الخفاء)

مادة ١٧ - الآراء المعلقة على شرط باطلة وتداول لجنة الانتخاب قطعيًا  
في الحال في صحة أو إبطال الانتخابات مع عدم الإخلال بما نص بالمادة الثالثة  
والعشرين من هذا القرار

مادة ١٨ - لا يمكن الانتخاب إلا يوماً واحداً إنما اذا طرأت أحوال  
استثنائية منعت من الشروع فيه واستمراره أو أنه فيمكن تأجيله الى اليوم الثانى  
ويعلن المنتخبون (بالكسر) بذلك بالطريقة التى تقررها اللجنة

مادة ١٩ - متى تم أخذ آراء المنتخبين (بالكسر) الحاضرين يعلن رئيس  
اللجنة انتهاء عملية الانتخاب ويوقع هو وأعضاء اللجنة على قائمة الانتخاب ثم يؤخذ  
في تحقيق عدد الذين أعطوا آراءهم ويعلن رئيس اللجنة ذلك حالاً للجمعية ثم تفوز  
الآراء بحضور المنتخبين (بالكسر) الموجودين

مادة ٢٠ - اذا تساوت الآراء بين شخصين فتكون الأغلبية لمن تصينه القرعة  
ويكون مصب القرعة بمعرفة رئيس لجنة الانتخاب

واذا صار انتخاب أكثر من ثلاثة أعضاء من جنسية واحدة فلا يكون الانتخاب  
صحياً الا للثلاثة أعضاء الذين نالوا أكثر الآراء فاذا تساوت الآراء فتنتج القاعدة  
المينة بالفقرة الأولى من هذه المادة

مادة ٢١ - يعلن رئيس اللجنة أسماء أعضاء القومسيون البلدى الذين وقع  
عليهم الانتخاب ثم يمضى رئيس اللجنة وجميع أعضائها قبل انفضاض الجلسة  
على محضر الانتخاب ويرسل هذا المحضر مباشرة مع كافة أوراق الانتخابات فى الثمانية  
أيام الى ناظر الداخلية وتحفظ نسخة منه مصدقاً عليها من رئيس اللجنة ومن أعضائها  
بمطابقتها للاصل بطرف المحافظ

- مادة ٢٢ - يرسل ناظر الداخلية بدون تأخير إلى كل من أعضاء القومسيون البلدى المنتخبين (بالفتح) شهادة بانتخابه اذا كانت حائزا للصفات التي تؤهله للانتخاب ويجوز هذه الشهادة للعضو المنتخب (بالفتح) أن يؤدى وظائفه ويعتبر بمقتضاها انتخابه صحيحا ما لم يصدر حكم بخالف ذلك
- مادة ٢٣ - كل طعن فى صحة الانتخابات يقدم فى الثمانية أيام الى رئيس القومسيون البلدى والا كان لافيا وطذا القومسيون أن يحكم فيه حكما قطعيا
- مادة ٢٤ - على محافظ الاسكندرية تنفيذ هذا القرار

- القرار الصادر من نظارة الداخلية فى ٧ أغسطس سنة ١٩٠١
- مادة ١ - تعتمد الأئمة المتعلقة بكيفية انتخاب نائبي أرباب العقارات فى القومسيون البلدى الاسكندرية المرفقة بهذا القرار
- مادة ٢ - على محافظ اسكندرية تنفيذ هذا القرار

نمرة ٢١  
كيفية انتخاب نائبي  
أرباب العقارات  
فى قومسيون بلدى  
اسكندرية

## لائحة

- مادة ١ - حق الانتخاب فى دائرة أرباب الاملاك يكون لاصحاب الاملاك فى مدينة الاسكندرية وضواحيها المقيمة أسماؤهم فى الدفتر البلدى العمومى
- مادة ٢ - يقرر دفتر المنتخبين (بكسر الخاء) من أرباب الاملاك فى كل سنة بمعرفة قومسيون مشكل من سعادة المحافظ ومن وكيل القومسيون البلدى ومن عضومعين من القومسيون ومن عضومين ينتخبهما أرباب الأملاك ويبقى الدفتر معلقا فى مركز المحافظة وعلى سلم البورصة الحديدية من ٥ يناير الى ٢٠ منه للسنة التالية

فصل ١  
مجلس بلدى  
اسكندرية

وتقدم الطلبات من ٢٠ يناير لغاية ٣١ منه الى وكيل القومسيون البلدى وهو يجعل دفترًا لتقيد هذه الطلبات حسب تواريخ ورودها ويعطى بها وصولات لأربابها

وكل منتخب (بالكسر) حصلت المعارضة في ادراج اسمه بالدق من منتخب (بالكسر) من أرباب الاملاك يكون اسمه مندرجا فيه يصير اعلانه بذلك بمعرفة وكيل القومسيون البلدى بدون مصاريف وله أن يبدى ملحوظاته في ذلك ويحكم القومسيون حكما باتا في هذه الطلبات من أول فبراير لغاية ١٥ منه

مادة ٣ - لا يجوز لاحد أن ينتخب (بالفتح) الا اذا كان منتخبا (بالكسر) مادة ٤ - يشرع في الانتخاب في اليوم والمحل اللذين يعينهما محافظ الاسكندرية قبل يوم الانتخاب بثمانية أيام على الأقل ويحصل الانتخاب بالاقتراع السرى وبأغلبية الآراء أغلبية مطلقة فاذا لم تتوفر هذه الأغلبية يصير اجراءه باقتراع سرى ثان بأغلبية الآراء أغلبية نسبية ولا يجوز للنتخب (بالكسر) أن يبدى رأيه الا بنفسه

وتذكرة الانتخاب التي يمررها كل منتخب (بالكسر) لا يجوز أن تشمل الا على عدد الاعضاء المقتضى انتخابهم فاذا تجاوز هذا العدد تحسب الاسماء الاولى فقط المحررة في التذكرة

والثناكر الخالية من وضع اسم فيها لا تحسب من الآراء في تقرير الأغلبية المطلقة

وتساق ادارة الانتخاب بلجنة انتخاب تؤلف من أربعة منتخبين (بالكسر) من أرباب الاملاك الذين يعرفون القراءة والكتابة ينتخبون بمعرفة المنتخبين الحاضرين وقت افتتاح الانتخاب الذى يكون اجراءه في الساعة المعينة مهما كان عدد المنتخبين الحاضرين ومن مندوب يعينه ناظر الداخلية وتكون له الرئاسة وتختار هذه اللجنة سكرتيرا لها من ضمن أعضائها

- مادة ٥ - لا يجوز لغیر المتخبين (بکسر الخاء) من أرباب الاملاك الدخول الى قاعة الانتخاب ولا يجوز لهم الحضور فيها حاملين السلاح
- مادة ٦ - يتخضع مندوب الداخلية بصفته رئيس لجنة الانتخاب للاحتياطات اللازمة للملاحظة حرية اعطاء الآراء وضبط عملية الانتخاب
- وهو منوط بالمحافظة على نظام الجمعية ويمكنه أن يلزمه كلا من الحاضرين بحفظ النظام ويستمد عند الضرورة قوة عسكرية بواسطة مندوب المحافظة وله أن يفض الجلسة ويؤجلها الى ساعة أخرى وقت الضرورة القصوى
- مادة ٧ - على رئيس لجنة الانتخاب أن ينهى وقت الشروع في الأعمال ساعة افتتاح الانتخاب ويبين للتخبين (بالکسر) الحاضرين أن الصندوق اللازم وضع تذکر الآراء فيه خال وينقله بفتح يحفظ بطرفه
- ويبني عليه أيضا أن ينهى ساعة انفضاض الانتخاب
- مادة ٨ - يبني أن يكون حاضرا وقت الانتخاب ثلاثة من أعضاء اللجنة على الأقل
- ويحسب السكرير من هؤلاء الثلاثة
- فاذا لم يوجد هذا العدد وقتا فالرئيس يستكمل من المتخبين (بالکسر) الحاضرين
- وإن غاب الرئيس مؤقتا فيقوم مقامه من يعينه من الأعضاء
- وإن غاب السكرير مؤقتا فالرئيس يمين مكانه أحد الأعضاء
- مادة ٩ - للجنة الانتخاب أن تحكم في الحال في جميع المشاكل التي تحدث بشأن عملية الانتخاب مع عدم الاخلال بما نص بالمادة ١٦ من هذا المشروع وتكون مذاكراتها سرية
- والاحكام الصادرة منها تكون بأغلبية الآراء فاذا تساوت الآراء فرأى الرئيس مخرج وعليها ان تبين مستندات الاحكام والرئيس يتلوها علانية وتدرج في المحضر

فصل ١  
مجلس بلدى  
اسكندرية

هى وجميع الطلبات فان خلا المحضر عن ذكر المشاكل التى تحدث والاحكام التى تصدر فلا يعتبر ذلك سببلا لابطال الانتخاب انما يجوز لصاحب الشأن اثبات ذلك بالطرق القانونية

مادة ١٠ - يكون أخذ الآراء سرا من الساعة التاسعة ونصف صباحا الى الساعة الرابعة ونصف بعد الظهر ويتدئ أعضاء اللجنة باعطاء آرائهم

مادة ١١ - المتخبون (بالكسر) الذين يجهلون الكتابة يجوز لهم اعطاء آرائهم شفاهيا بين الشروط المقررة للاقتراع السرى وفى هذه الحالة تفيد آرائهم فى قائمة قرين اسم كل منهم

ويكون التفيد بمعرفة كاتب اللجنة بملاحظة أحد أعضائها الذى يختاره المنتخب (بالكسر) ولذا كور أن يعطى وأيه بحيث لا يسمعه الا الكاتب والعضو الذى يختاره

مادة ١٢ - الآراء المعلقة على شرط باطللة وتداول لجنة الانتخاب فى الحال وتحكم فى صحة أو ابطال الانتخابات مع عدم الاخلال بما نص بالمادة ١٥ من هذا المشروع

مادة ١٣ - متى تم أخذ رأى جميع المنتخبين (بالكسر) الحاضرين فى الساعة المحددة لانفضاض الانتخاب يعلن رئيس اللجنة انتهاء عملية الانتخاب

ويوقع هو وأعضاء اللجنة على قائمة الانتخاب ثم يؤخذ فى تحقيق عدد الذين أعطوا رأيهم ويعلن رئيس اللجنة ذلك حالا للجمعية وتقرر الآراء بحضور المنتخبين (بالكسر) الموجودين

مادة ١٤ - اذا تساوت الآراء بين شخصين تسحب القرعة بينهما وإذا كان المنتخب (بالفتح) من جنسية يكون قد حصل انتخاب ثلاثة أعضاء منها فينتخب (بالفتح) الشخص أو الشخصان اللذان يكونان قد نالا من بعده أكثر الآراء



فصل ١  
مجلس بلدى  
اسكندرية

مادة ١٥ - يعلن رئيس اللجنة اسمى العضوين اللذين وقع عليهما الانتخاب ثم يغضى رئيس اللجنة وجميع أعضائها قبل انقضاء الجلسة على محضر الانتخاب ويرسل هذا المحضر مباشرة مع جميع أوراق الانتخابات فى الثمانية أيام الى ناظر الداخلية

وتحفظ نسخة منه مصدقا عليها من رئيس اللجنة ومن أعضائها بمطابقتها للاصل بطرف المحافظ

مادة ١٦ - كل طعن فى صحة الانتخابات يقدم فى الثمانية أيام الى رئيس القومسيون البلدى والا كان لاغيا ولهذا القومسيون أن يحكم فيه حكما قطعيا ويرسله رئيس القومسيون البلدى حالا لنظارة الداخلية

مادة ١٧ - عند انتهاء هذا الميعاد يرسل ناظر الداخلية الى كل من العضوين المتخمين (بالفتح) شهادة انتخابه اذا كان حائزا للصفات التى تؤهله للانتخاب ولم يحصل الاعتراض فى انتخابه وتجاوز هذه الشهادة للعضو المنتخب (بالفتح) تأدية وظائفه

أما الذين يعترض فى انتخابهم فيؤجل انتخابهم لحين صدور قرار من القومسيون البلدى

نمرة ٦٢  
انتخاب نواب  
تجار الواردات

القرار الصادر من نظارة الداخلية فى ١٣ فبراير سنة ١٩٠٤

المعدل بالقرار الصادر فى ٧ يونيو سنة ١٩٠٥

تعتمد لائحة انتخاب تجار الواردات يجلس بلدى مدينة الاسكندرية المرفقة مع هذا

مادة ١ - (سنة بالقرار الصادر فى ٧ يونيو سنة ١٩٠٥) المتخبون (بالكسر) فى دائرة تجار الواردات هم الآتى يسانهم

فصل ١  
مجلس بلدى  
اسكندرية

التجار والمديرون الاول للشركات بالمساهمة وكذا المديرون الاول الوكلاء عن محلات توريد تجارية رؤساؤها مقيمون في خارج الاسكندرية وترد اليهم بالجملة بامسكندرية مباشرة وبكيفية منتظمة بضائع مستوردة من الخارج لغرض من الأغراض الآتية وهى :

أولاً - بيعها أو تسليمها بالجملة

ثانياً - بيعها بالتجزئة وفى هذه الحالة يجب أن يكون المحل الذى يشغلونه ممنا خاصة لتلك البيع ومقيدا فى دفاتر البلدية بأجرة أقل قيمتها خمسة وسبعون جنيها مصريا . ولا ينبغى أن تستهلك البضاعة المباعة بالتجزئة أو تستعمل فى المكان الذى بيعت فيه

ثالثا - استعمالها فى صناعة وفى هذه الحالة يجب أن يكون محل الصناعة مقيدا فى دفاتر البلدية بأجرة أقل قيمتها خمسة وسبعون جنيها مصريا

مادة ٢ - لا يجوز لأحد أن يكون متخبا ( بالكسر ) إلا اذا كان اسمه واردا فى قائمة الانتخابات العمومية

مادة ٣ - لا يجوز لأحد أن يكون من المتخفين ( بالفتح ) إلا اذا كان من المتخفين ( بالكسر )

مادة ٤ - لا يجوز الاقتراع باسم شركة من الشركات بل باسم كل من أعضائها الواردة أسماؤهم فى قائمة الانتخابات العمومية

مادة ٥ - ( مدلة بالقرار الصادر فى ٧ يونيه سنة ١٩٠٥ ) قائمة المتخفين ( بالكسر ) من تجار الواردات تضمها سنويا لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء تعيينها لذلك اللجنة المستديرة لجمعية تجار الواردات وتبقى القائمة ملصقة فى مركز تلك الجمعية وفى البورصة الخديوية والبلدية والمحافظة من ١٠ يناير الى ٢٥ منه والمطالبات يجب أن ترفع الى رئيس جمعية تجار الواردات فى ميعاد غايته ٣١ يناير ويطى الرئيس ايصالا بكل مطالبة وللتخب ( بالكسر ) الذى يعارض

نصل ١  
مجلس بلدى  
اسكندرية

في قيد اسمه منتخب آخر أن يقدم ملاحظاته لرئيس جمعية تجار الواردات لغاية ١٠ فبراير بعد أن يحظره ذلك الرئيس بتلك المعارضة وتفصل نهائيا في المطالبات والمطاعن المتعلقة بقائمة الانتخابات لجنة جمعية تجار الواردات من أول فبراير الى ١٥ منه وتتخذ برئاسة مدير مأمورية قضايا الحكومة باسكندرية

مادة ٦ - يشترع في الانتخابات في اليوم الذى يحتده المحافظ وفى المكان الذى تعينه اللجنة المستديمة لجمعية تجارة الواردات ويكون ذلك بالاقتراع السرى وبالأغلبية المطلقة للقررين فاذا لم تحصل أغلبية مطلقة فى المرة الاولى يعاد الاقتراع السرى وتعتبر الأغلبية النسبية

وحق الاقتراع شخصى لا تقبل فيه إجابة فاذا كان أعضاء لجنة الانتخاب لا يعرفون أحد الحاضرين فلهذه اللجنة أن تطلب منه شاهدين تعرفهما للاقرار على حقيقة شخصيته

ولا يجوز أن يكون فى ورقة الاقتراع أسماء زائدة عن المقتضى انتخابهم فاذا حصل ذلك فلا تعتبر إلا الأسماء الأولى

وإذا تكرر اسم فى ورقة واحدة فلا يحسب له بأى حال من الأحوال إلا صوت واحد

والأوراق البيضاء أو التى لا يكون التعين فيها كافيا وكذا التى يعترف فيها المقترعون عن أنفسهم لا تحسب فى القهر وترفق بالحضر

وتشكل اللجنة المستديمة لجمعية تجارة الواردات لجنة الانتخاب مؤلفة من خمسة أعضاء لإدارة أعمال الانتخابات وهؤلاء الأعضاء يعينون فيما بينهم رئيسا وسكرتيرا

مادة ٧ - لا يدخل قاعة الانتخاب إلا المشخبون ( بالكسر ) من تجار الواردات فقط

فصل ١٠  
مجلس بلدى  
استكدرية

مادة ٨ - على رئيس لجنة الانتخاب أن يتخذ الاجراءات الكافلة لحرية الاقتراع ومواقفة الأعمال للقواعد المقررة وعليه نظام جلسة الانتخاب

فله أن ينبه الى النظام كل من كان حاضرا وأن يستدعى عند الاقتضاء قوة مسلحة بواسطة المحافظ وله أن يفض الجلسة ليعيدها في وقت آخر اذا دعت الى ذلك ضرورة ماسة

مادة ٩ - على رئيس لجنة الانتخاب أن يدقن ساعة افتتاح الاقتراع وأن يدعو الحاضرين الى التحقق من أن صندوق الاقتراع لا شئ فيه ثم ان يقفله بمفتاح يبقى معه

وعليه أن يدقن أيضا الساعة التي يعان فيها باختمام الاقتراع

مادة ١٠ - يجب أن يكون ثلاثة على الأقل من أعضاء لجنة الانتخاب حاضرين في كل مدة أعمال الانتخاب ويحسب السكرتير من أولئك الأعضاء الثلاثة

فاذا نقص عدد الاعضاء المذكورين عن ثلاثة في أى وقت من الاوقات فعلى الرئيس أن يكمل هذا العدد من الحاضرين من المنتخبين (بالكسر)

وعلى الرئيس اذا تغيب مؤقتا أن ينوب عنه من أعضاء اللجنة عضوا ينتدبه لذلك وعليه أيضا أن يعين من أعضاء اللجنة من ينوب عن السكرتير اذا تغيب مؤقتا

مادة ١١ - اذا حصل إشكال في أعمال الانتخاب فللجنة أن تنظر فيه فوراً مع بقاء الحق في العمل بالتصووص الواردة في المادة ١٨

وتكون المداولات سرية وتصدر القرارات بالأغلبية فاذا تساوت الآراء يرجح الرأى الذى ينضم اليه الرئيس . ثم ينطق الرئيس بالقرارات علانية وبتدرج في المحضره وكل المطالبات.

فصل ١  
مجلس بلدى  
اسكندرية

ومع هذا فان عدم ذكر الاشكال في المحضر وكذا القرارات لا يمكن أن يترتب عليه بطلان أعمال الانتخاب

مادة ١٢ - يبقى الاقتراع مفتوحا من منتصف الساعة العاشرة صباحا الى منتصف الساعة الخامسة مساء

ويبدأ بالاقتراع أعضاء لجنة الانتخاب

مادة ١٣ - الاقتراعات المعلقة على شرط تكون باطلة

وتتداول اللجنة على الفور في صحة الاقتراعات أو عدم صحتها وذلك بلا اخلال بنصوص المادة ١٧

مادة ١٤ - ان كان جميع المنتخبين الحاضرين قد اقترحوا عند حلول وقت اختتام الاقتراع فعلى رئيس لجنة الانتخاب أن يعلن باختتام الاقتراع

وعلى رئيس اللجنة وأعضائها أن يوقعوا على قائمة الاقتراع

وبعد تمام هذه الاجراءات يراجع عدد المقترعين ويعلن به رئيس اللجنة الحاضرين في الحال

ثم يشرع بعد ذلك أمام المنتخبين الحاضرين في فرز أوراق الاقتراع

مادة ١٥ - اذا تساوى عدد الأصوات لاثنتين من المرشحين فيقترع بينهما بالنصيب فاذا كان المنتخب (بالفتح) أو أحد الاثنتين تابعا للجنسية سبق انتخاب ثلاثة منها فانه يعلن بانتخاب من يكون قد حاز بعده من جنسية أخرى أكبر عدد من الأصوات

مادة ١٦ - على رئيس لجنة الانتخاب أن يعلن أسماء المنتخبين (بالفتح)

ويوقع على محضر الانتخاب رئيس تلك اللجنة وأعضاؤها فورا ثم يرسل المحضر مباشرة مع جميع أوراق الانتخابات الى نظارة الداخلية في مدى الثمانية أيام التالية

وتتبع صورة ثانية في مركز جمعية تجارة الواردات موقع عليها من رئيس  
وأعضاء لجنة الانتخاب بما يفيد أنها طبق الاصل

فصل ١  
مجلس بلدى  
اسكندرية

مادة ١٧ - ترسل نظارة الداخلية عند ما تعلم نتيجة الانتخابات شهادة  
انتخاب لكل من الاعضاء المنتخبين (بالفتح) الحائزين للصفات المطلوبة للانتخاب  
وتتحول هذه الشهادة للعضو المنتخب (بالفتح) تأدية وظيفته الى أن يصدر قرار  
بما يخالف ذلك

مادة ١٨ - كل طعن في صحة الانتخابات يجب أن يقدم في مدى ثمانية  
أيام الى رئيس جمعية تجارة الواردات ولا سقط الحق فيه ورئيس هذه الجمعية  
يرسل هذا الطعن مشفوعا بتقرير الى رئيس القومسيون البلدى ليفصل فيه  
القومسيون فصلا نهائيا

فصل ١  
مجلس بلدى  
اسكندرية

نمرة ٦٣  
انتخاب نواب تجار  
الصادرات

## القرار الصادر من نظارة الداخلية

فى ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٩ (\*)

بعد الاطلاع على لائحة تجار الصادرات بمدينة الاسكندرية المعتمدة من  
جمعية هؤلاء التجار بجلستها المنعقدة فى ٢٨ مايو سنة ١٩٠٩ الواردة لنظارة  
الداخلية من رئيس الجمعية المذكورة

وبعد الاطلاع على المادة السابعة من الامر العالى الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٩٠  
المختص بتشكيل مجلس بلدى بالاسكندرية

تعتمد لائحة انتخاب تجار الصادرات بمجلس بلدى مدينة الاسكندرية المرفقة  
مع هذا

### لائحة لتجار الصادرات

مادة ١ - المنتخبون (بالكسر) فى دائرة تجار الصادرات هم الآتى بيانهم  
أولاً - التجار الواردة أسمائهم فى قائمة الانتخابات العمومية الذين يصوتون  
الى الخارج بالجملة وبكيفية منتظمة بضاعة تزيد قيمتها فى التصدير بموجب  
احصائيات الجمرك عن ١٥٠٠٠٠ جنيه مصرى فى السنة ويكون لهم عمل تجارى  
(مكتب أو مخزن) معد خاصة لأشغال التصدير وواردة أجزته فى دفاتر البلدية  
بقيمة لا تقل عن ٧٥ جنينها مصرى فى السنة

ثانياً - المدبرون الأول أو الرؤساء للشركات بالمساهمة أو المصارف المالية  
أو الشركات على العموم التى يكون مركزها بالاسكندرية ممن تتوفر فيهم الشروط  
السابقة الذكر

والشركات بالمساهمة أو المصارف المالية أو الشركات على العموم لا يكون  
لها الا صوت واحد فى الانتخابات وتحدد هذه الشركات باسم رئيسها أو مديرها

(\*) الواقع المصرية فى ٣ يوليو سنة ١٩٠٩ وبعده ١٥٦١

الأول وفي حال حدوث ما يمنعه من الحضور يجوز أن ينوب عنه في الاقتراع أحد الوكلاء الواردة أسماؤهم لهذا الغرض في قائمة انتخابات دائرة تجار الصادرات ويجب لقيد أسماء أولئك الرؤساء أو المديرين أو الوكلاء في هذه القائمة أن تكون تلك الأسماء واردة في قائمة الانتخابات العمومية كل عن نفسه

فصل ١  
مجلس بسطى  
اسكندرية

مادة ٢ - قائمة المنتخبين (بالكسر) من تجار الصادرات تضعها سنوياً لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء تعيينها لذلك اللجنة المستديرة لجمعية تجار الصادرات وتبقى هذه القائمة ملصقة في بورصة ميناء البصل والبلدية والمحافظة من ١٠ يناير إلى ٢٥ منه

والمطالبات يجب أن ترفع إلى رئيس جمعية تجار الصادرات لغاية ٣١ يناير وعلى الرئيس أن يعطى إيصالاً بكل مطالبة

والمنتخب (بالكسر) الذي يعارض في قيده اسمه منتخب آخر من تجار الصادرات يعنه رئيس تجارة الصادرات بذلك وله أن يقدم ملاحظاته لغاية ١٠ فبراير

والمطالبات والمنازعات المتعلقة بقائمة الانتخابات تفصل فيها نهائياً لجنة جمعية تجار الصادرات من أول فبراير إلى ١٥ منه منعقدة برئاسة مدير مأمورية قضايا الحكومة بالإسكندرية .

مادة ٣ - يشرع في الانتخابات في اليوم الذي يحتلده المحافظ ببورصة ميناء البصل

ويكون الانتخاب بالاقتراع السرى وبالاعلية المطلقة للقرعين فإذا لم تحصل أغلبية مطلقة في المرة الأولى يعاد الاقتراع السرى وتعتبر الأغلبية النسبية

ولا يجوز أن يكون في ورقة الاقتراع أسماء زائدة عن عدد الأعضاء المقتضى انتخابهم فإذا حصل ذلك فلا تعتبر الأسماء الأولى وإذا تكرر اسم في ورقة واحدة فلا يحسب له بحال من الأحوال الا صوت واحد

والأوراق البيضاء والتي تكون لاغية لا يحسب في الفرز وترقى بالمحضر



فصل ١  
مجلس بلدى  
اسكندرية

وتدير الانتخابات لجنة مشكلة من أربعة من المنتخبين (بالكسر) ومن مدير  
مأمورية قضايا الحكومة بالاسكندرية ويكون رئيسها وتعينها لجنة تجارة الصادرات  
وتعين لجنة الانتخابات سكرتيرا لها من بين الاربعة المنتخبين المأذ ذكرم

مادة ٤ - لا يدخل قاعة الانتخابات الا المنتخبون (بالكسر) من تجار الصادرات

مادة ٥ - يتخذ رئيس لجنة الانتخاب الاجراءات الكافلة لحرية الاقتراع  
وانطباق عمليات الانتخاب على القواعد المقررة  
ونظام الاجتماع موكول اليه

فله أن ينبه الى النظام أيا كان من الحاضرين وأن يستدعى عند الاقتضاء  
قوة مسلحة بواسطة المحافظ وله أن يفض الجلسة ويرجئها الى وقت آخر اذا  
دعت الى ذلك ضرورة كلية

مادة ٦ - على رئيس لجنة الانتخاب أن يثبت في البداية ساعة افتتاح  
الاقتراع وأن يدعو الحاضرين الى التحقق من أن صندوق الاقتراع لاثق فيه  
ثم يقفله بمفتاح يبق معه

وعليه أن يثبت كذلك الساعة التي يعلن فيها باختم الاقتراع

مادة ٧ - يجب أن يكون ثلاثة على الاقل من أعضاء لجنة الانتخاب  
حاضرين في كل مدة عمليات الانتخاب ويكون السكرتير من أولئك الاعضاء  
الثلاثة المحتم حضورهم معا في كل مدة الانتخاب فاذا قص عدد الاعضاء  
المذكورين في أى وقت عن ثلاثة فعلى الرئيس أن يكمل هذا العدد من الحاضرين  
من المنتخبين (بالكسر) وعند تغيب الرئيس ينوب عنه العضو الذى يعينه لذلك

وعليه أن يعين كذلك العضو الذى ينوب عن السكرتير اذا تغيب موقتا

مادة ٨ - تفصل لجنة الانتخابات في نفس الجلسة وبصفة نهائية في جميع  
الاشكالات التي تعترض عمليات جمعية الانتخابات علما مايتعلق منها بما نص  
عليه في المادة (١٦) من هذه اللائحة

وتذكر أسباب القرارات في هذا الشأن

وتكون المناقشة سرية ثم ينطق الرئيس بالقرار علنا

مادة ٩ - تصدر قرارات هذه اللجنة بالأغلبية فإذا تساوت الآراء يرجح الرأي الذي ينضم اليه الرئيس ويذكر كذلك في المحضر

وتدرج جميع المطالبات والقرارات في المحضر ومع هذا فإن عدم ذكر الاشكالات التي تحصل والقرارات التي تصدر في المحضر لا يترتب عليه بطلان عمليات الانتخاب

مادة ١٠ - يبقى الاقتراع مفتوحا من الساعة العاشرة صباحا الى الساعة الثانية بعد الظهر

ويكون أعضاء لجنة الانتخاب البادئين بالاقتراع

مادة ١١ - الاقتراعات النيرة المستوفاة البيان والمعلقة على شرط والتي يعرف فيها أصحابها عن أنفسهم تكون باطلة ولكنها ترفق بالمحضر وتتداول اللجنة فيها على الفور وتبدي رأيها بصحتها أو عدم صحتها بلا اخلال بما نص عليه في المادة (١٦)

مادة ١٢ - بمجرد حلول الساعة الثانية بعد الظهر واقتراع جميع المنتخبين الحاضرين يعلن رئيس لجنة الانتخابات باقوال الاقتراع

ويعضى رئيس وأعضاء لجنة الانتخاب على قائمة الاقتراع وبعد تمام هذه الاجراءات يراجع رئيس اللجنة عدد المقترعين ويعلن به جمعية الانتخاب في الحال

ثم يشرع بعد ذلك أمام المنتخبين الحاضرين في فرز أوراق الاقتراع

مادة ١٣ - إذا تساوى عدد الاصوات لاثنتين من المترشحين فتعتبر الأغلبية لمن تصيبه القرعة بالتصيب ورئيس لجنة الانتخابات هو الذي يسحب القرعة

فإذا كان المنتخب (بالفتح) أو أحد الاثنين تابعاً للجنسية سبق انتخاب ثلاثة منها فيعلن بانتخاب من يكون قد حاز بعده من جنسية أخرى أكبر عدد من الأصوات

فصل ١٠  
مجلس بلدي  
اسكندرية

مادة ١٤ - يعلن رئيس لجنة الانتخاب بأسماء المنتخبين (بالفتح)

ويوقع على محضر الانتخاب رئيس تلك اللجنة وأعضاؤها فوراً ثم يرسل المحضر مباشرة الى نظارة الداخلية مع جميع أوراق الانتخابات في مدى الثمانية الايام التالية وتبقى صورة ثانية في مركز جمعية تجار الصادرات موقع عليها من رئيس وأعضاء لجنة الانتخاب بما يفيد أنها طبق الاصل

مادة ١٥ - ترسل نظارة الداخلية بمحزود اعلامها بنتيجة الانتخابات شهادة انتخاب لكل من الاعضاء المنتخبين (بالفتح) الحائزين للصفات المطلوبة للانتخاب وتحوّل هذه الشهادة للعضو المنتخب (بالفتح) تأدية وظيفته الى أن يصدر قرار يخالف ذلك

مادة ١٦ - كل طعن في صحة الانتخابات يجب أن يقدم في مدى ثمانية أيام الى رئيس جمعية تجارة الصادرات والا سقط الحق فيه ويرسل رئيس هذه الجمعية الطعن مشفوعاً بقرار الى رئيس القومسيون البلدي يفصل فيه القومسيون فصلاً نهائياً

## الفروع الثاني

### الأمورية البلدية

نمرة ٦٤  
الأمورية البلدية  
والاقتلام البلدية

القرار الصادر من نظارة الداخلية في ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٤

والمعدل بالقرار الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على المادة ٤٥ من الأمر العالي الصادر في ٥ يناير

سنة ١٨٩٠

الباب الأول  
( في تحويل السلطة البلدية )

فصل ١  
مجلس بلدية  
استشارية

تشكيل المأمورية البلدية

مادة ١ - ينتخب القومسيون البلدى من بين أعضائه عدا الرئيس والوكيل هيئة مؤلفة من سبعة أعضاء تسمى بالمأمورية البلدية ويرأس المأمورية رئيس القومسيون أو وكيله في حال غيابه وكلاهما عضوان قانونيان في تلك الهيئة

انتخاب أعضاء المأمورية ومدة عضويتهم فيها

مادة ٢ - أعضاء المأمورية يعينون بالاقتراع السرى والأغلبية المطلقة للأعضاء المشتغلين فإذا لم تحصل أغلبية مطلقة في الدور الاول يعاد الاقتراع مرة ثانية ويكون التعيين بالأغلبية النسبية لمن أبدوا اقتراحهم وفي حال تساوى عدد الأصوات يكون التعيين بالتقرعة وتعين أعضاء المأمورية لمدة سنة واحدة ويجوز إعادة انتخابهم وفي مدة الانتخابات البلدية تستمر المأمورية البلدية في تأدية أشغالها ولكنها لاتألف حيثئذ إلا من الأعضاء غير الخارجين وأما الأعضاء الخارجون سواء كانوا ممن يعينون بالاقتخاب أو ممن تعينهم الحكومة فيستبدلون بأعضاء يعينهم القومسيون قبل الانتخابات

اختصاصات المأمورية البلدية بوجه العموم

مادة ٣ - ( مدة القرار الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٩١٢ ) المأمورية هي الممثلة للسلطة الادارية والتنفيذية المستديمة للبلدية ومعاونها مدير علم

وفي حال غياب المدير العام أو اعتذاره عن الحضور زمتنا طويلا نتخذ  
 المأمورية الوسائط اللازمة لضمان حسن سير الأعمال  
 وعلى المدير عدا في أحوال الاعتذار أن يحضر جلسات المأمورية ويكون له  
 فيها رأى استشارى

### اختصاصات المأمورية البلدية بوجه مخصوص

مادة ٤ - (سنة بالقراء الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٩١٢) يكون من اختصاصات  
 المأمورية بنوع خاص الأمور الآتية وهي :

(١) المكاتبات التي لها نوع من الأهمية وبالأخص من وإلى النظارات  
 والمصالح وجهات الاقتضاء وملتمى الاعمال أو الأشغال العمومية ويمضى هذه  
 المكاتبات رئيس القومسيون أو وكيله أو المدير العام

(٢) النظر في اقتراحات الميزانية

(٣) البحث في جميع الاقتراحات المتعلقة بزيادة أو تعديل أى اعتماد مقرر  
 في مصروفات الميزانية أو تقرير اعتمادات جديدة

(٤) البحث في جميع الاقتراحات المراد بها زيادة أجزاء من مائة على  
 الضرائب الموجودة أو تقرير ضرائب جديدة أو عقد قرض بحسب ما هو مقرر  
 في المادة (٣١) من الامر العالى الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠

(٥) النظر في الحساب السنوى المشار اليه في المادة (٤٣) من الامر العالى  
 المتقدم الذكر

(٦) البحث في مشروعات ورسومات ومقاييسات أشغال جديدة أو متعلقة  
 بالصيانة

(٧) البحث التحضيرى في المسائل القضائية وابداء اقتراحات بشأنها

(٨) البحث في جميع المسائل الأخرى الداخلة في اختصاص القومسيون

(٩) وضع كل تعديل فى اللائحة الداخلية

(١٠) اصدار القرارات فيما يتعلق بتنفيذ قرارات القومسيون البلدى  
أو بالمسائل التى تحال عليها خاصة من القومسيون

(١١) مساعدة الرئيس فيما تقتضيه المادة (٢٢) من الامر العالى الصادر  
فى ٥ يناير سنة ١٨٩٠ وبناء على اقتراح المدير العام من تعيين وترقية المستخدمين  
الذين تريد روايتهم عن ١٤ جنيها ومنحهم الاجازات وكذا فى فصل أى عامل  
مقرر فى الخدمة

(١٢) اصدار القرارات فى مسائل رفع العوائد والضرائب اذا كانت مبنية  
على أوجه قانونية ومسائل الغرامات المتعلقة بالضرائب أو غيرها مما يؤثر على  
الايرادات البلدية وكذا فى المسائل المتعلقة بتأخرات الضرائب أو غير ذلك

(١٣) وضع جدول أعمال جلسات القومسيون علنا فى الاحوال المستوجبة  
لغاية السرعة اذ يجوز عندئذ للرئيس أن يضعه من نفسه  
(١٤) تحقيق المطاعنات فى صحة الانتخابات ووضع التقارير المقتضى تقديمها  
عن ذلك للقومسيون

### اختصاصات المدير العام

مادة ٥ - (مدة باقرار الصادر فى ٢٧ يونيو سنة ١٩١٢) المدير العام تعيينه  
الحكومة بموافقة القومسيون البلدى وهو العامل المنفذ بالبلدية وهو يضع صيغة  
المكاتبات ويمضيها مع الرئيس ويكلفه وهو يضع مشروع الميزانية وبيان  
الحسابات الشهرية والسنوية ويمسح صرف الشفقات المرخص بها بمقتضى  
التقديرات الواردة فى الميزانية أو بمقتضى قرارات خصوصية من القومسيون وهو  
يمسح هذا الصرف من تلقاء نفسه فى أشغال التصليحات والصيانة لغاية مائة جني  
وأما فيما زاد عن ذلك فيكون الصرف بمقتضى قرارات من المأمورية البلدية وهو

نصل ١  
مجلس بلدي  
استثنائية

فيا لا يتجاوز الحدود المتقدمة يجرى المشتروات والمزادات العمومية ويمضى كل عقود المشتري والبيع والتسوية والاقتراض المرخص بها بحسب القواعد المقررة وبوجه العموم جميع العقود الخاصة بالبلدية وأمر بصرف النفقات من الاعتمادات المقررة أصوليا ويقدم أى اقتراح للمأمورية واللجان والقومسيون ويقدم ويكفل تقديم تقارير الاقلام على جميع المسائل التى يطلب القومسيون أو المأمورية أو اللجان عمل تقارير عليها ويستشير اللجان فى المسائل متى رويت له فائدة ذلك وله أن يتخول على مسؤوليته بعض السلطة فى امضاء الاوراق بالشروط المقررة فى اللائحة

ويكون المستخدمون البلديون تابعين للدير العام وهو يعطيهم الاوامر اللازمة ويقترح على الرئيس تعيين المستخدمين وترقيتهم وزيادتهم وعزلهم لغاية مرتب لا يتجاوز ١٤ جنيا شهريا ويعطى هؤلاء المستخدمين الاجازات وأما فيما يتعلق بالمستخدمين الذين تزيد مرتباتهم عن ١٤ جنيا فهو يعرض على المأمورية البلدية بمقتضى المادة الرابعة السابق ذكرها أعلاه كل اقتراح يخص بهم ويستعمل مع جميع العمال السلطة التأديبية بالحدود المقررة فى اللوائح وبين العمال الخارجين عن الهيئة بالحدود والشروط المعينة فى اللائحة الداخلية

## الباب الثانى

### فى اللجان البلدية

مادة ٦ - يعين القومسيون بالطرق المقررة فى المادة ٢ لحانا مستديمة ولهذا اللجان الحق فى المراقبة العمومية على أهم أمور المصلحة وهى تدرس المسائل التى ترى لها فائدة أو التى تحال عليها من القومسيون أو المأمورية وتعمل عنها تقريرا للقومسيون عند الاقتضاء وتكون تحت طلب المأمورية وطلب بعضها البعض عند اقتضاء أخذ آرائها فى المسائل العادية

مادة ٧ - للقومسيون ان يعين ايضا بالطريقة المتقدمة بلانا مخصوصة  
ووثيقة لبعض الامور الخصوصية أو للتحقيق ويجوز أن يدخل فيها أعضاء  
من الأمورية

فصل ١  
مجلس البلدية  
استشارية

مادة ٨ - تنتخب كل لجنة رئيسا لها من بين أعضائها ويجوز أن تنتخب  
له وكلاء وان تعين عضوا لوضع التقرير عند الاقتضاء  
ورئيس القومسيون ووكيله والمدير<sup>(١)</sup> ان يحضروا جلسات اللجان وأن يشتركوا  
في أشغالها بصفة استشارية وذلك لغاية وقت اصدار القرار

### الباب الثالث

#### في الأقسام البلدية

مادة ٩ - تنقسم الاقسام البلدية الى الاقسام الآتية وهي :

أقسام الادارة والمالية

اقسام الهندسة

اقسام الصحة

وتشتمل هذه الاقسام في فروعها المختلفة الأمور المنصوص عليها في المادتين  
١٥ و ٣١ من الامر المعلن الصادر في ٥ يناير سنة ١٩٠٥ وما تصدر به قرارات  
فيما بعد

### الباب الرابع

#### الميزانية

مادة ١٠ - لا تعتبر ايرادات ومصروفات البلدية نهائية الا بمقتضى ميزانية  
العام أو بمقتضى ترخيصات اضافية مصلق عليها بالطريقة الواجبة

(١) المدير العام (المادة ٢ من القرار الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٩١٢)



فصل ١  
مجلس بلدي  
استثنائية

## الايـرادات

مادة ١١ - الإيرادات البلدية على نوعين :

(١) الإيرادات التي تحصلها البلدية مباشرة سواء كانت آتية من عوائد أو ضرائب أو من مشاركة في نفقات أشغال أو رسوم أو استغلال أو اجارات أو فوائد أو جزآت أو غرامات أو غيرها أو من بيع أملاك متقولة أو ثابتة أو هبات مرخص بها أو غير ذلك

(٢) الإيرادات التي تحصلها مصالح أخرى لحساب البلدية أو المبالغ التي تعطى الحكومة

وإيرادات النوع الأول تستورد في الخزينة أو تحصل بواسطة الاقلام المالية للجاس البلدي المكلفة بذلك

وإيرادات النوع الثاني إما أن تورد مباشرة في الخزينة البلدية وإما أن تضاف لحساب البلدية في بنك معين بالشروط التي يتفق عليها بين البلدية ونظارة المالية

## المصـروفات

مادة ١٢ - أذونات الصرف التي يمجها المدير<sup>(١)</sup> يجب أن يذكر فيها اسم من له الحق في المبلغ ونوع المنصرف وسبب الصرف ومقدار المبلغ المقتضى صرفه والاعتماد المحتسب منه

ويلزم أن ترفق تلك الاذونات بالمستندات المشترطة في لوائح عموم حسابات الحكومة وعلى الأخص بالترخيصات المنصوص عليها في الامر العالي الرقم ٥ يناير سنة ١٨٩٠ وفي المادة ٥ من هذا القرار

مادة ١٣ - يضع القومسيون البلدي في اللائحة الداخلية النصوص اللازمة لتعيين مسؤولية الموظفين المكلفين من قبله بإجراآت الصرف وبمراقبة جميع العمليات المالية الخاصة بالإيرادات والمصروفات وكذا النصوص الكافئة لانتظام

(١) المدير العام (المادة ٢ من القرار الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٩١٢)

وضع الحسابات البلدية بالموافقة للقواعد المنصوص عليها في المادة ٤٤ من الامر  
العالي الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠

فصل ١  
مجلس بلدية  
اسكندرية

### الحسابات

مادة ١٤ - يراجع حسابات البلدية عمال محاسبون يعينهم لذلك مدير عموم  
حسابات الحكومة وهذه المراجعة تحصل في أقلام البلدية كما رأى اقتضاء  
ذلك للنظارة

ويلزم أن يبين في الحساب السنوى للبلدية في خانات ممتازة عن بعضها وطل  
حسب ترتيب فصول وبنود الميزانية ما يأتى :

### في الإيرادات

(١) نوع الإيرادات

(٢) تقديرات الميزانية

(٣) المبالغ التي حصلت

### في المصروفات

(١) بنود المصروفات الواردة في الميزانية .

(٢) مقدار الاعتمادات المقررة في الميزانية أو التي قررت بتخصيصات فيما بعد

(٣) مقدار ما صرف من تلك الاعتمادات في أثناء العام وتعمل صورة من  
الحساب العمومى للبلدية عليها علامة المدير <sup>(١)</sup> ومحمضة من رئيس القومسيون  
أو من الوكيل في حال غيابه ثم ترسل الى نظارة الداخلية في مسدى شهر ابريل  
من السنة التالية ومعها صورة طبق الاصل من محضر جلسة القومسيون التي  
نظر فيها في ذلك الحساب

وترسل فضلا عن ذلك لنظارة الداخلية كشوف شهرية بالإيرادات  
والمصروفات

(١) المدير العام (المادة ٢ من القرار الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٩١٢)

فصل ١  
مجلس بلدي  
اسكندرية

## الباب الخامس القضايا

مادة ١٥ - لا تخام دعوى ولا تحصل مرافعة في قضية عن البلدية إلا بأذن من القومسيون البلدي

وأما الاجراءات التحفظية أو المستوجبة للسرعة فيجوز أن تأذن بها المأمورية ويعرض قرارها المتعلق بذلك على القومسيون في أول جلسة تلي صدور ذلك القرار

## الباب السادس اللائحة الداخلية

مادة ١٦ - تحتوي اللائحة الداخلية على جميع الترتيبات والتفاصيل اللازمة لسير المصلحة البلدية وعلى الأخص النصوص المتعلقة بترتيب فروع وأقسام البلدية واختصاصات الموظفين ورؤساء الأقسام وكبار الموظفين وبقبول المستخدمين البلديين ودوائهم وترقيتهم وباللوائح التأديبية وتخصير الميزانية ووضع حسابات البلدية

## الباب السابع دائرة البلدية

مادة ١٧ - مرفقة بهذا القرار صورة طبق الاصل من رسم تحديد دائرة مدينة الاسكندرية وضواحيها طبقا للمادة ١٤ من الأمر العالي الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠ والمادة الاولى من الامر العالي الصادر في ١٦ مايو سنة ١٩٠١ (١)

- مادة ١٨ - أُلغى القراران الوزاريان الصادران في ١٨ مارس سنة ١٨٩٠ فصل ١  
١١ يناير سنة ١٨٩٢ واستعض عنهما بهذا القرار مجلس بلدى  
اسكندرية
- ومع هذا فان نصوص ذيك القرارين التى لا تخالف نصوص هذه اللائحة  
تبقى معمولة بها لغاية صدور اللائحة الداخلية للبلدية
- مادة ١٩ - على رئيس القومسيون البلدى بالاسكندرية تنفيذ هذا القرار

### قرار مجلس بلدى الاسكندرية

الصادر في ١٢ يونيه سنة ١٩٠٥

نمرة ٦٥  
لائحة الداخلية  
لبلدية الاسكندرية

بعد الاطلاع على قرارى القومسيون الصادرين في ٣ فبراير و ٣١ مايو  
سنة ١٩٠٥ ومصادقة عطونة ناظر الداخلية الواردة بمكاتبة منه رقم ١١ يونيه  
سنة ١٩٠٥ نمرة ٣٢٩٩ حرف (ب) وعلى المسادة ١٦ من الامر السالى الرقم  
٥ يناير سنة ١٨٩٠

وعلى القرارات الصادرة من نظارة الداخلية في ١٨ مارس سنة ١٨٩٠  
و ١١ يناير سنة ١٨٩٢ و ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٤

### الفصل الاول

#### القومسيون البلدى

مادة ١ - يجتمع القومسيون البلدى اعتياديا مرة في الشهر على الاقل  
ويكون اجتماعه في يوم الاربعاء

ويجتمع ايضا في جلسات غير اعتيادية

مادة ٢ - يرسل جدول أعمال الجلسات الاعتيادية وغير الاعتيادية الى  
الاعضاء كتابة في محل اقامتهم

فصل ١  
مجلس بلدية  
اسكندرية

ويكون آخر ميعاد لارسال جدول اعمال الجلسات الاعتيادية الى الاعضاء يوم السبت السابق على الجلسة

ويرسل أيضا كل جدول بالاعمال الى نظارة الداخلية ويكون ذلك باشارة برقية عند الاقتضاء

واذا لم يتم النظر في كل المسائل الواردة في جدول اعمال جلسة اعتيادية او غير اعتيادية تستمر المناقشة فيها في الايام التالية

وتفتح الجلسات في الساعة المحددة لها عند تكامل العدد القانوني من الاعضاء فاذا لم يتكامل بعد نصف ساعة تؤجل الجلسة ويعاد اجتماع القومسيون في ميعاد اقله ثمان واربعون ساعة وأكثره ثمانية ايام ولا تجوز المداولة عندئذ الا في المسائل الواردة في جدول اعمال الجلسة المؤجل الاستمرار فيها فقط ويذكر في أوراق الدعوة أن المداولات تكون مهيجة مهما كان عدد الاعضاء الحاضرين في تلك الجلسة المعتادة أو فيما يعقبها من الجلسات عملا بالفقرة المتقدمة وذلك لغاية الانتهاء من النظر في كل مسائل الجدول

وعلى الاعضاء الذين يمتنعون من حضور جلسة أو أكثر أن يخطروا الرئيس بالمانع من حضورهم والا يعتبر التغيب غير مبني على سبب

والتغيب بلا اعتذار يذكر في المحضر فاذا تكرر ثلاث مرات متواليات يجوز العمل بمقتضى المادة ٢٩ من الأمر العالي الرقم ٥ بتاريخ ١٨٩٠

وتسرى هذه الاجراءات أيضا على كل عضو يحضر مدة من الجلسة ثم ينصرف بدون رضا الرئيس

مادة ٣ - في حال غياب الرئيس او اعتذاره عن الحضور الى الجلسة تمخول اختصاصاته للوكيل

وفي حال غياب الوكيل او اعتذاره عن الحضور يقوم بتلك الاختصاصات أكبر الاعضاء الحاضرين منا فاذا لم يقوم بها تسند للعضو الذي يليه بمراعاة ترتيب السن

فصل ١  
مجلس بلدى  
اميكندرية

مادة ٤ - ليس لعضو من أعضاء القومسيون أن يتداخل في القضايا الخاصة بالبلدية سواء بصفته محاميا أو متنازلا اليه عن الحقوق المتنازع فيها

مادة ٥ - ليس لعضو أن يترافع أو يعطى رأيه في أية قضية تختص بالبلدية مالم يكن ذلك منه بلا مقابل

مادة ٦ - على الرئيس نظام الجلسات  
وعند افتتاح كل جلسة يتلى محضر الجلسة السابقة عليها اذا لم يكن قد وزع على الاعضاء

ويتذكر في المحضر أسماء الاعضاء الذين اشتركوا في المداولات وكذا من تغيبوا ومن انصرفوا من الجلسة ويذكر فيه ملخص المناقشات الهامة والقرارات التي صدرت مع بيان عدد الاصوات التي أبديت بالموافقة عليها أو بعدم الموافقة والعضو الذي تلا على الهيئة ههرياً ان كان

وبعد مصادقة القومسيون على المحضر يمحضيه الرئيس ثم السكرتير .

ويرسل الرئيس نسخة من هذا المحضر الى نظارة الداخلية في ميعاد ثلاثة أيام من المصادقة عليه

ويرسل الرئيس كذلك الى نظارة الداخلية في ميعاد ثمان وأربعين ساعة من يوم انعقاد الجلسة ملخصا من القرارات الصادرة من القومسيون

ويجوز ارسال محاضر القومسيون الى الجرائد وكذا الى من تين أسمائهم في كشف سنوى

مادة ٧ - بعد تلاوة محضر الجلسة السابقة ان اقتضى الحال ذلك وكذا محاضر جلسات المأمورية يبلغ الرئيس الهيئة بالقرارات والمكتاتبات الوزارية الواردة اليه بعد الجلسة السابقة وكذا بالاشارات البرقية والمكتاتبات والعرائض أو غيرها من الاوراق الخاصة بالقومسيون علما المكتاتبات غير المحضاة وذلك كي تجرى الهيئة بشأنها ما تراه

فصل ١  
مجلس بلدي  
استثنائية

مادة ٨ - لا يجوز أن يستعمل في المناقشات غير اللغات المقبولة أمام المحاكم المختلطة

مادة ٩ - تنبأ الكلمة بالترتيب لمن يطلبها أولاً فأولاً وأما الوكيل فتكون له دائماً أولوية الكلام على غيره

والعضو الذي لم يتكلم في مسألة حق الأولوية على من تكلم فيها

وإذا دخل الرئيس في مناقشة يدع مروره للوكيل إلى أن تتم تلك المناقشة ويصدر في موضوعها قراراً وعليه في هذه الأثناء أن يراعى القواعد السارية على باقي أعضاء القومسيون

وإذا أراد الوكيل الدخول في مناقشة حال ترؤسه على الجلسة يحمل محله في الرئاسة أكبر الأعضاء سناً

مادة ١٠ - يتكلم كل عضو من مكانه وعليه أن لا يخرج عن المسألة المطروحة في المناقشة ولا يجوز له أن يلقي سؤالاً على أحد زملائه

مادة ١١ - لا يقطع الكلام على أحد مالم يكن ذلك للتنبيه إلى القانون ولكل عضو أن يطلب من الرئيس التنبيه إلى القانون

وللرئيس أن يسترد الكلمة ممن أبيت له إذا خالف نصوص اللائحة أو وقع منه مساس باللائحة أو خرج عن الموضوع

مادة ١٢ - إذا استمر عضو على الخروج عن الواجب في إحدى المناقشات بعد إنذاره مرتين من الرئيس في نفس الموضوع فعلى الرئيس أن يأخذ رأى الهيئة في منعه من التكلم في تلك المسألة إلى آخر الجلسة

مادة ١٣ - يجب دائماً إباحة الكلمة لمن يطلب التكلم في كيفية طرح المسألة على الهيئة أو في تنبيه إلى القانون أو للإجابة على مسألة شخصية وفي هاتين الحالتين الأخيرتين يقدم الموضوع على المناقشة في المسألة الأصلية

فصل ١  
مجلس بسبى  
اسكندرية

وعند الاقتراع تقدم المسألة الاولى ومسألة التأجيل والتصويرات ان وجدت على المسألة الاصلية وكذا التقيحات في التصويرات تقدم على التصويرات

وفي المسائل الخاصة بمنح مبالغ يبدأ بالاقتراع دائما على الاقتراح المتعلق بأكثر مبالغ ثم بالذى يليه مباشرة عند الاقتضاء وهكذا الى أن يصل الاقتراع الى أصغر مبلغ مقترح منه

مادة ١٤ - للقومسيون أن يقرر خصوصا في مسائل اللوائح والميزانيات والعوائد أن تعجز المناقشة في الاقتراح فتشمله كدأ أولا ثم تناوله مادة مفادة

مادة ١٥ - على من يريدون من الاعضاء اقتراح محويرات أو تنقيحات في محويرات أن يقدموها بالكتابة

مادة ١٦ - على العضو الذى يقدم اقتراحا أن يمضيه ويسلمه للرئيس وبعد تلاوته على القومسيون يجوز لمقدمه أن يشرح شفاهة الاسباب التى دعت الى تقديمه فإذا أيد الاقتراح ثلاثة من الاعضاء يدرج في جدول احدى الجلسات التالية وذلك مالم يقرر القومسيون المناقشة فيه في نفس الجلسة بسبب اقتضائه غاية السرعة وعندئذ يبلغ ناظر الداخلية برقا بهذا القرار على الفور

وكل اقتراح لا يؤيد بالطريقة المتقدمة أو يرفض لا يجوز إعادة تقديمه الا بعد ميعاد ثلاثة شهور مالم يقدم طلب بذلك بالكتابة معززا بالاسباب وموقعا عليه من خمسة عشر عضوا على الأقل

وإذا تبنى الرئيس أو كان الاقتراح سرا وتساوت الآراء بشأن اقتراح تحصل المداولة فيه بالجلسة التالية

مادة ١٧ - يجوز لمن قدم اقتراحا أن يسترده في أى وقت من المناقشة ويجوز لعضو آخر أن يعيد تقديم الاقتراح الذى حصل العدول عنه بالكيفية المتقدمة



فصل ١  
محلى ببلدية  
استثنائية

مادة ١٨ - لكل من الاعضاء أن يوجه سؤالاً الى الرئيس أو مندوب  
النظاره ويجوز الاجابة عليه في الجلسة نفسها أو في الجلسة العادية التالية لها  
ويشترط مع ذلك في السؤال أن يكون متعلقاً بمسألة بلدية محضة  
ويبلغ السؤال للرئيس بالكتابة قبل الجلسة بيوم على الأقل  
ولتقدم السؤال أن يشرحه للقومسيون عقب احاطة الهيئة بالتبليغات القانونية  
مباشرة

مادة ١٩ - اذا طلب أربعة من الاعضاء فض المناقشة يعرض الرئيس  
هذا الطلب على الآراء  
وفي حال الشك يستعلم الرئيس من الهيئة قبل فض المناقشة عما اذا كانت قد  
اكتفت من الاستنارة في الموضوع  
واذا أعلن بفض المناقشة بناء على قرار من القومسيون فلا يجوز العود اليها  
بشكل آخر

مادة ٢٠ - بعد أن يعلن الرئيس بفض المناقشة يعرض المسألة على الآراء  
ويبدى أعضاء القومسيون رأيهم برفع الأيدي وذلك ما لم يطلب ثلاثة  
من الاعضاء أن يكون الاقتراع سرى والمسائل المعروضة على الاقتراع بهذه  
الصفة الاخيرة يجب أن تكتب عبارتها بحيث يمكن ابداء الرأي فيها باحدى  
كلمتي «نعم» أو «لا»

وفي مسائل التعيينات وكل ما يتعلق بالاخصاص يكون الاقتراع بالاوراق السرية  
والاقتراع يعقب فض المناقشة مباشرة ولا يجوز ايقافه ويكون الرئيس آخر من  
يقترع

مادة ٢١ - يجوز تحرير المحضر كله أو بعضه والمصادقة عليه في نفس الجلسة  
كلما رأت للقومسيون ضرورة ذلك

مادة ٢٢ - يجوز للقومسيون أن يقبل استثنائياً حضور منظم في الجلسات  
أو وفود ولكن على شرط أن لا يحصل أية مناقشة بحضورهم

فصل ١  
مجلس بسندى  
اسكندرية

### المأمورية المستديمة

مادة ٢٣ - المأمورية هيئة مستديمة من حيث تأديتها الأعمال

وهي تجتمع اعتياديا مرة في الاسبوع

والرئيس أن يدعوها للاجتماع في جلسات غير اعتيادية

وترسل جداول أعمالها ومحاضرها لجميع المستشارين البلديين

ومع ذلك فللهيئة أن تتداول في مسائل مقتضية للسرعة ولو لم تكن واردة

في جدول الأعمال اذا كانت تلك المسائل قليلة الأهمية

مادة ٢٤ - اذا تغيب الرئيس والوكيل أو اعتذرا عن الحضور يرأس

المأمورية أكبر أعضائها سنا بالطريقة المبينة في المادة ٣

واذا انتخب عضو قانونى من أعضاء القومسيون لعضوية المأمورية فلا يجوز

له أن ينوب عنه في جلساتها الموظف المنوط بأن ينوب عنه عند الاقتضاء

في جلسات القومسيون

وتراعى هذه القاعدة أيضا في المجالس

مادة ٢٥ - لا تكون مداولات المأمورية صحيحة إلا بحضور أربعة على

الأقل من أعضائها خلاف الرئيس

مادة ٢٦ - في حال تغيب أعضاء من المأمورية مدة مستطيلة أو حصول

ما يمنعهم من الحضور يشرع القومسيون بالطرق المنصوص عليها بالمادة ٢ من

القرار الوزارى الرقم ٢٧ يونيه سنة ١٩٠٤ في انتخاب أعضاء ينوبون عنهم

مؤقتا وتقضى مهمتهم بعودة الاعضاء الاصليين الى مراكزهم

مادة ٢٧ - اذا توفى أحد أعضاء المأمورية أو استقال يشرع القومسيون

في تعيين عضو آخر بدلا منه

فصل ١  
مجلس بلدى  
استثنائية

- مادة ٢٨ - اذا تضر عضو من المأمورية أو نائب عنه عن حضور جلساتها ثلاث مرات متواليات بلا أسباب حقة يجوز أن يعلن القومسيون باعتباره مستقيلا ويشرع في انتخاب عضو بدله في جلسته العادية التالية
- مادة ٢٩ - يجوز لكل عضو بالبلدية أن يطلب من المدير كافة الاستعلامات أو الاوراق التي يكون في اطلاعه عليها قائمة في تأدية مهمته
- مادة ٣٠ - لكل عضو من القومسيون أن يحضر جلسات المأمورية بدون أن يتكلم

### المجان البلدية

- مادة ٣١ - يعين القومسيون عدد المجان المستديمة وأسماعها ويحدد عدد أعضائها عند الانتخابات السنوية
- وعين المجان بأنفسها كيفية مباشرتها للعمل

## الفصل الثانى

### فى الميزانية

- مادة ٣٢ - تقسم الميزانية الى قسمين وهما :
- (١) الميزانية الاعتيادية
  - (٢) الميزانية غير الاعتيادية
- مادة ٣٣ - لا تحتوى ايرادات الميزانية الاعتيادية إلا على الإيرادات الاعتيادية الحقيقية
- ولا تحتوى مصروفات هذه الميزانية إلا على المصروفات اللازمة للسير العادى للصحة والإشغال

فصل ١  
مجلس بلدى  
اسكندرية

ويجب أن يكون في ضمن مصروفات هذه الميزانية اعتماد يسمى « الاحتياطي الاعتيادي » ولا يستعمل إلا للاعتمادات الإضافية التي تقرر أثناء العام لزيادة بعض الاعتمادات الموجودة أو غيرها مما يتعلق بالميزانية الاعتيادية وما يبقى من الميزانية الاعتيادية في آخر العام يرسل بأتمه إلى إيرادات الميزانية غير الاعتيادية للعام التالي له والاعتمادات التي لم تستعمل في مصروفات حصل التمهيد بها من ذلك الباقي ترسل إلى الميزانية غير الاعتيادية أيضا وتحتسب منها ويعرض كشف تفصيل بتلك الاعتمادات على القومسيون قبل انتهاء شهر يناير

مادة ٣٤ - يجب أن تحتوي الميزانية غير الاعتيادية على ما يأتي :

في باب الإيرادات - الإيرادات التي حصلت في الميزانية الاعتيادية وغير الاعتيادية في العام القائل والمبالغ المتحصلة من بيع الأراضي والأموال وغيرها من الإيرادات غير المنظورة

وفي باب المصروفات - كلف الأشغال الجديدة مهما كان نوعها وكل نفقة أخرى غير منظورة ولا علاقة لها بالميزانية الاعتيادية

مادة ٣٥ - الاعتمادات التي تقرر في أثناء العام يمكن قسميها إلى قسمين وهما :

(١) الاعتمادات الإضافية

(٢) الاعتمادات الخصوصية

فالاعتمادات الإضافية هي التي تزداد على الاعتمادات الموجودة في الميزانية الاعتيادية ولا تقرر إلا في الحالتين الآتيتين وهما :

أولا - في حال إمكان نقل اعتماد من فصول وينود أخرى من الميزانية على شرط أن يكون فيها وفورات حقيقية

ثانيا - في حال إمكان احتساب تلك الاعتمادات من مبلغ متبق من الاحتياطي الاعتيادي

فصل ١  
مجلس بلدي  
استثنائية

وأما الاعتمادات المخصصة فتكون للاشغال الجديرة أو للتفقات التي لم يقرر لها أى اعتماد في الميزانية الاعتيادية ولا تقرر هذه الاعتمادات الا اذا كانت المبالغ اللازمة لها متوفرة في الميزانية غير الاعتيادية

### نقل الاعتمادات

مادة ٣٦ - لرئيس المصلحة أن يتصرف على حسب الاحتياطات في النقل بين المبالغ المخصصة لأنواع بنسب واحد بشرط عدم تجاوز الاعتماد الكلي المقرر لهذا البند

وأما هل الاعتمادات الأخرى فيجب أن تطلبه المأمورية من القومسيون

### الحسابات

مادة ٣٧ - يجب على قلم عموم الحسابات أن يقدم لرئيس المصلحة فضلا عن الحساب السنوى ما يأتى وهو :

(١) كشف يومية بكافة الإيرادات والمصروفات وكشف آخر بالعمليات مع البنوك وبمحالة الخزينة

(٢) كشف شهري بالإيرادات يحتوى على أربع خانات مبين فيها ما يأتى :  
أولا - أنواع الإيراد

ثانيا - تقديرات السنة الجارية

ثالثا - إيرادات السنة الى آخر الشهر المقدم عنه الكشف

رابعا - إيرادات العام السابق في المدة المقابلة للذكورة

(٣) كشف شهري بالمصروفات المقررة في الميزانية يحتوى على ثلاث خانات مبين فيها ما يأتى :

فصل ١  
مجلس بلدية  
اسكندرية

أولاً - نوع المصروف مع بيان الفصل والبند من الميزانية

ثانياً - تقديرات مصروفات السنة الجارية

ثالثاً - المنصرف الى آخر الشهر المقدم عنه الكشف

رابعا - الحالة المالية (حساب) من أول يناير الى نهاية كل شهر

ويلحق بهذا الكشف بيان الاعتمادات الخصوصية أو غير الاعتيادية المرخص بها والمبالغ التي احتسبت من كل منها

وترسل صورة من هذه الكشفوات الشهرية الأربعة الى النظارة وتقدم للأمورية ولجنة المالية

### الايرادات

مادة ٣٨ - يكون التوريد للخزينة العمومية بمقتضى حافظة يحمى عليها من رئيس قسم الايرادات ويمضى على الايصال رئيس المصلحة بعد أن يضع رئيس عموم الحسابات علامته عليه

وصراف أول خزينة العموم مسؤول شخصيا عن المبالغ التي في عهده ويجب عليه أن يقدم ضمانا بمبلغ ٣٠٠ جنيه

### المصروفات

مادة ٣٩ - يكون الاذن باجراء المصروفات البلدية بمقتضى الشروط المدونة في اللائحة الوزارية الأساسية

فصل ١.  
مجلس بلدي  
اسكندرية

### الفصل الثالث ( الأنظمة البلدية )

#### الإدارة العمومية

مادة ٤٠ - تكون الإدارة العمومية المجمولة تحت إدارة مدير البلدية مباشرة شاملة لثلاثة أقسام وهي :

أولاً - قسم الإدارة والقضايا

ثانياً - قسم عموم الحسابات

ثالثاً - قسم الإيرادات

ويناط بالقسم الأول ما يأتي :

( ١ ) القيودات والمكتبات العمومية

( ٢ ) هيئة المحفوظات البلدية وحفظها

( ٣ ) مراجعة صحة الضمانات المقدمة من العمال

( ٤ ) هيئة الدفاتر ومحفوظات (دوسيات) المستخدمين

( ٥ ) أعمال التنازلات والمجوزات وغير ذلك الخاصة برواتب العمال وكذا

المجوزات على مبالغ مستحقة للغير في البلدية وإبلاغ التعليقات الخاصة بذلك على الفور للحسابات

( ٦ ) تحرير وترجمة وحفظ محاضر جلسات القومسيون والأمورية والمجان

( ٧ ) تحرير ونشر وترتيب وحفظ القرارات واللوائح العمومية الخاصة بالمجلس

البلدي

( ٨ ) تحضير وغص كافة العقود والامتيازات

( ٩ ) درس المسائل القضائية واعطاء الآراء للإعلام في جميع المسائل المتعلقة

بتغير اللوائح والعقودات وغير ذلك

( ١٠ ) تحضير مشروعات اللوائح والقرارات

فصل ١  
مجلس بسبلى  
اسكندرية

ويرأس هذا القسم مدير يحضر بصفة مكثيرة فى جلسات القومسيوت  
والامورىة والمجان

ويناط بالقسم الثانى وهو قسم عموم الحسابات ما يأتى :

(١) قيد جميع المبالغ المدفوعة للخزينة العمومية او الى بنك لحساب المجلس  
السبلى

(٢) المراقبة على الخزينة العمومية

(٣) مراجعة أوراق الصرف

(٤) صرف المبالغ المأذون بصرفها بالطرق الواجبة

(٥) تحضير الكشوفات الشهرية والحساب السنوى

(٦) اعمال حسابات صندوق الاحتياطى

(٧) المراقبة المالية على المزايدات

(٨) حسابات الصنف بما فيها قيد وختم جميع الدفاتر وحسابات ومراجعة  
المهمات التى تورء للمصلحة أو تسلم منها وألحرد السنوى لجميع المهمات والتأمين  
عليها والمخزن وتوزيع ادوات الكتابة على الأقسام

(٩) مراجعة كشوفات الصرف

وعلى رئيس هذا القسم أن يقدم ضمنا ما بمبلغ ٥٠٠ جنيه

وطيه أن يضع علامته على جميع حوافظ الدفع وعلى كل الاوراق المطلوب  
فيها صرف مبالغ من أى نوع كانت بما فى ذلك الترخيصات بالتوريد التى تعطى  
للمعهدين

وهو يراجع كافة اذونات الصرف ويضع علامته عليها ضمنا لضبط الحساب  
الوارد فيها وصحة احتسابه ووجود الاعتماد اللازم له وذلك قبل تقديم الاوراق  
لامضاء رئيس المصلحة



فصل ١  
مجلس بلدى  
استشارية

والقسم الثالث وهو قسم الإيرادات يشمل نوعين  
النوع الأول - الإيرادات التي يحصلها المحصلون مباشرة وهي :

- ( ١ ) عوائد الاملاك المبنية
- ( ٢ ) عوائد ال / ٢٠ على الامحارات
- ( ٣ ) عوائد العربات والمواشى
- ( ٤ ) رسوم المحاجر
- ( ٥ ) مخالفات التنظيم
- ( ٦ ) عمل التروتوات والشوارع بالاسفلت
- ( ٧ ) تمييز المنازل
- ( ٨ ) أجر شش المكس
- ( ٩ ) العوائد الاخرى التي قد تقرر

والايرادات التي توردها الآن فروع المصلحة فى الخزينة وهى :

- ( ١ ) ايرادات المخز
- ( ٢ ) عوائد الطرق ورسوم التنظيم
- ( ٣ ) الرسوم الصحية
- ( ٤ ) الجمل المقرر على الترامواى وغيره
- ( ٥ ) المتحصل من بيع وتأجير الاراضى والجنائن وغيرها من الاملاك البلدية أو الحرة
- ( ٦ ) المتحصل مما تبيعه البلدية مهما كان نوعه
- ( ٧ ) فوائد المبالغ
- ( ٨ ) الجزآت والغرامات فيما يتعلق بالضرائب
- ( ٩ ) ايرادات المتحف علما ما يخص منها الحكومة
- ( ١٠ ) المتحصلات الاخرى المقررة فى الميزانية

النوع الثانى - الايرادات والاعانات والمرتببات التى تدفعها الحكومة أو مصالحها وغير ذلك سواء للتزينة البلدية أو لبيتك معين  
ويدير هذا القسم مدير يمسى على الايصالات والانذارات والمذكرات التى ترسل الى الممولين ويضع علامته على المكاتبات المتعلقة بهذا القسم  
وعلى مدير قسم الايرادات أن يقدم ضمنا بمبلغ ٨٠٠ جنيه مصرى

### التفتيش

مادة ٤١ - التفتيش تابع للدير وتكون علاقة المفتشين معه مباشرة وهم منوطون باجراء ملاحظة عمومية على الاشغال الخارجية للبلدية وليس لهم أن يعطوا أى أمر للاقلام بل انهم يقتصرون على ابداء ملاحظاتهم لرئيس المصلحة

### قسم الهندسة

مادة ٤٢ - يرأس هذا القسم باشمنهندس منوط باجراء كافة الدراسات ووضع جميع المشروعات الخاصة بالبلدية وهو يعطى أيضا التعليمات اللازمة لأقلام الهندسة وعليه ملاحظة تنفيذها

وتكون تحت ادارته خاصة أعمال التنوير وتوزيع المياه والآلات والترام والربربات العمومية

ويكون تحت أوامره مباشرة فضلا عن قلم عموم الهندسة الاقلام الآتية  
وهى :

- (١) قلم التنظيم
- (٢) قلم الطرق
- (٣) قلم النظافة
- (٤) قلم الحدائق والمغروسات .

فصل ١  
مجلس بلدي  
اسكندرية

(١) يشغل قلم التنظيم بفتح وسد وتسمية الطرق والميادين العمومية وغير ذلك وتقريرها وتعيين خطوط تنظيمها والضوابط ونزع الملكيات اللازمة لتنظيمها وهكذا وبطلبات الترخيص بالبناء والرخص اللازمة لذلك وبملاحظة المباني الموجودة أو الجارية بناؤها وبقرارات الهدم أو الترميم وتسوير الاراضي الفضاء وبمسائل اشغال الطرق العمومية والرخص المتعلقة بها

(٢) يشغل قلم الطرق بإنشاء وترميم وصيانة الطرق والميادين العمومية وغير ذلك وكذا المجاري العمومية والمجارير والخزانات وغسل وتطهير هذه الأخيرة والملاحظة على المجارير الخاصة وإنشاء وترميم المراحيض والمبالع العمومية

(٣) يشغل قلم النظافة بتنظيف ورش الطرق والشوارع والميادين العمومية والمحافظة على نظافتها وبيع الكساسة وإدارة الاصطبلات والورش البلدية

(٤) يشغل قلم الحدائق والمغروسات بإنشاء وصيانة الحدائق ومغلات تربية المغروسات والمتزهات العمومية وكذا غرس وصيانة الاشجار في الشوارع والطرق وغير ذلك

### قسم الصحة

مادة ٤٣ - قسم الصحة ينقسم الى فرعين وهما :

(١) الطب والصحة العمومية

(٢) المجزر والطب البيطري

واختصاصات الفرع الاول هي الآتية :

أولاً - قيد المواليد والوفيات وتحضير الاحصائيات عن السكان

ثانياً - تطعيم الجدرى المجاني والمراقبة على عمليات التطعيم

ثالثاً - الاخبار عن الامراض العنقة والمراقبة عليها ووضع وتنفيذ الوسائل المقتضى اتخاذها في حال ظهور تلك الامراض بما فيها التشخيص والتطهير

فضل  
مجلس  
استاذية

وعند ظهور الطاعون بخائيا أو الكوليرا أو التيفوس البقري أو غير ذلك من الأورثة يجوز أن تترك العناية بالوسائل المقننة اتخذها لإدارة عموم الصحة التابعة للحكومة وعليها في هذه الحالة التحمل بالتفقات التي يقتضيها ذلك

رابعا - الكشف على الموتى وملاحظة الدفن واستخراج الجثث من القبور والجبانات والمراقبة على تشييع الجنازات ووضع لائحة لها

خامسا - الأشغال المتعلقة بالمحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والملاحظة المستديرة على تلك المحلات وتدوين المخالفات للاوامر العالية واللوائح الخاصة بها

سادسا - التفتيش والمراقبة على المفازات والاسواق ومحلات الجزارة والدكاكين والبياعة المتثقلين وبوجه العموم على كل مايساع من المواد الغذائية وتنفيذ اللوائح الخاصة بذلك

سابعا - الملاحظة على الصيادل ومستودعات الجواهر السامة

ثامنا - أشغال الكشف على الموسسات والعيادات المجانية

ثامسا - المراقبة الصحية على الحجاج والمسافرين

عاشرا - المراقبة على توزيع المياه بالمدينة وإدارة المعمل الكيماوى التابع لشركة المياه

الحادى عشر - الكشف الطبى على عمال البلدية

وعلى وجه العموم كل ماله مساس بالصحة العمومية بالمدينة

واختصاصات الفرع الثانى المجهول تحت إدارة رئيس الطب البيطرى هى :

أولا - أشغال المجزأ أى فحص المواشى المعدة للذبيح وملاحظة ذبحها ومصادرة كل لحم تظهر عدم صلاحيته للأكل وتحصيل عوائد الذبيح

ثانيا - الاخبار عن الامراض الحيوانية المعدية والوسائل اللازمة عند ظهورها

فصل ١  
مجلس بلدي  
اسكندرية

ثالثا - التفتيش على الزرائب والاصطبلات

رابعا - الكشف من الوجهة البيطرية على الدواب البلدية ومعاينة العلف

خامسا - أشغال مرض المراجعة

سادسا - أشغال داء الكلب

سابعا - المراقبة على عمليات استخراج العظام وغيرها من جثث الحيوانات وعلى كل صناعة تتعلق بالذبيح كأشغال المدايح والكشائية وغير ذلك ويدير هذين الفرعين موظف طال يسمى المفتش الصحي للبلدية

### متحف ومكتبة الاسكندرية

مادة ٤٤ - قد جعل للمتحف والمكتبة بالاسكندرية نظام خاص من حيث الادارة ولو انهما من فروع المصلحة البلدية

مادة ٤٥ - تدير المتحف والمكتبة بالنيابة عن القومسيون البلدى لجنة خصوصية تسمى «لجنة المتحف والمكتبة»

ولهذه اللجنة قيمان احدهما عبارة عن اللجنة المستديرة ويتألف من خمسة أعضاء ينتخبهم القومسيون البلدى من بين أعضائه ويستقل هذا القسم بإدارة أشغال المتحف والمكتبة والثانى يشكل من أعضاء اللجنة المستديرة مضافا اليها أعضاء تعيينهم هى ممن يؤهلهم استعدادهم ومقدار معلوماتهم ومركزهم الشخصى من المساعدة على نجاح المتحف والمكتبة واتساع نطاقهما ويكون لهؤلاء الاعضاء الآخريين صوت استشارى فى المناقشات وهذا القسم الثانى يسمى «اللجنة العمومية»

وتكون مهمة اللجنة العمومية هذه عبارة عن بحث الافراد على تقديم الهبات للمتحف والمكتبة وايداء الآراء فى قبول أية هبة وفى كل المسائل العلمية على وجه العموم وكذا الفنية أو الاثرية التى تعرض عليها

وهي تتناكر في كل اقترح ترى من شأنه المساعدة على اتساع نطاق المتحف والمكتبة

مادة ٤٦ - تضع لجنة المتحف والمكتبة نظاما لاعمالها وتنتخب لها رئيسا من بين اعضاءها والاعضاء يمينون لدى الانتخابات السنوية لمجلس البلدية

مادة ٤٧ - تقوم بلدية الاسكندرية بنفقات المتحف والمكتبة مع عدم تجاوز حدود المبالغ المرتبة لذلك في ميزانيتها ويكون اجراء الصرف بمراعاة الاحتياجات أولا فاولا وبمقتضى القواعد المقررة لحسابات البلدية

مادة ٤٨ - للقومسيون البلدى بمقتضى الترخيص الملقى من نظارة الداخلية عملا بنصوص المادة ٣٤ من الأمر العالى الاساسى أن يقبل الهبات من أشياء أثرية وكتب متى كان تقديمها بلا شروط محففة بالبلدية ومع ذلك فانه يشترط في قبول تلك الهبات أن يكون لمدينة الاسكندرية الانتفاع بها الى الأبد

### قواعد خاصة بالمتحف

مادة ٤٩ - يكون متحف الاسكندرية تحت المراقبة العليا لمصلحة عموم الآثار وتسرى عليه النصوص القانونية التي توضع للمتاحف الاخرى بالقطر المصرى

ويخاطب مدير عموم مصلحة الآثار اللجنة المستديمة بواسطة رئيس القومسيون البلدى في كل مسألة لها صفة رسمية وهو يخاطب رئيس اللجنة المستديمة مباشرة فيما عدا ذلك من المسائل وعلى الخصوص المتعلقة بأشغال الآثار

مادة ٥٠ - بناء على المادة ٢ من الأمر العالى الصادر في ١٦ مايو سنة ١٨٨٣ تكون جميع الآثار الموجودة بالمتحف ملكا للحكومة ولا يمكن امتلاكها بمضى المنة ولا التصرف فيها بوجه من الوجوه ومع ذلك فاتها لاتنقل من متحف مدينة الاسكندرية بأى حال من الاحوال عدا ما نص عليه منها في المادتين ٥٤ و ٥٥ من هذا الفصل

فصل ١  
مجلس بلدى  
اسكندرية

مادة ٥١ - يكون تعيين عمال المتحف وفصلهم من الخدمة من اختصاصات رئيس القومسيون البلدى مع مراعاة الشروط المقررة لتعيينهم من عمال البلدية ومع ذلك فانه يقتضى طلب مصادقة مدير عموم مصلحة الصحة على التعيينات فى الوظائف الفنية

مادة ٥٢ - على أمين المتحف ترتيب وعهدة وحفظ جميع الأشياء الموجودة بالمتحف وكذا حفظ جميع الآثار القديمة الكائنة فى دائرة الاسكندرية وعليه أن يعمل فى هذا الشأن بتعليمات مدير عموم مصلحة الآثار  
وجميع أعمال الحفر التى تجرى فى دائرة الاسكندرية للبحث عن الآثار تكون ملاحظتها وإدارتها على أمين المتحف أو مندوبه

مادة ٥٣ - لا يعطى إذن بالحفر فى دائرة الاسكندرية للبحث عن آثار بحسب الاحكام التى وضعتها الحكومة الا بعد موافقة رأى المجلس البلدى وتكون الافضلية لو شاء أن يبنى لنفسه موطعا طلب ضيره اجراء حفر فيه

مادة ٥٤ - جميع الأشياء اليونانية والرومانية التى يثر عليها عند اجراء عمليات حفر بواسطة لجنة متحف الاسكندرية تودع فى متحف التفر وأما الأشياء التى من عهد الفراعنة فيكون لمدير عموم مصلحة الآثار أن يأمر من تلقاء نفسه بنقلها الى متحف القاهرة بلا شرط ولا تمويل

مادة ٥٥ - جميع الأشياء التى يحكم مدير عموم مصلحة الآثار وكذا لجنة المتحف والمكتبة بعدم وضعها لمجموعات متحف الاسكندرية تودع فى ممانئ متحف القاهرة باتفاق رأى الطرفين أو يجرى بشأنها ما هو متبع فى المتاحف المصرية من القواعد المتعلقة بالأشياء الأثرية غير ذات النفع  
فاذا بيعت الأشياء المذكورة تهيد المبالغ المتحصلة من بيعها لحساب متحف الاسكندرية

مادة ٥٦ - ايرادات متحف الاسكندرية علما ما ينص منها الحكومة تهيد لحساب ذلك المتحف

مادة ٥٧ - لمدير عموم مصلحة الآثار أن يمرض بمتحف الاسكندرية  
آثارا يونانية أو رومانية من متحف القاهرة كلما رأى ضرورة ذلك بعد الاتفاق  
مع لجنة المتحف والمكتبة

فصل ١  
مجلس بلدى  
اسكندرية

مادة ٥٨ - ترفع اللجنة المستديرة للمتحف والمكتبة تقريرا سنويا لمدير عموم  
مصلحة الآثار بواسطة رئيس القومسيون البلدى تبين فيه ما تاله المتحف من  
التختم وكذا نتيجة الابحاث عن الآثار والمقتنيات والهبات وغير ذلك

مادة ٥٩ - كل خلاف بين مدير مصلحة عموم الآثار والمجلس البلدى يرفع  
الى ناظر الاشغال العمومية للفصل فيه قطعيا

### أشغال المطافى

مادة ٦٠ - أشغال المطافى بمدينة الاسكندرية تابعة للمجلس البلدى  
ويدير هذه الأعمال « ضابط رئيس لفرقة المطافى » يكون تحت إمرته عمال  
مساعدون من صف الضباط وعمال المطافى  
 وإدارة هذه الاشغال وإن تكن تابعة خاصة للبلدية التى تتحمل بنفقات هذه  
الفرقة إلا أن العمال يكونون تابعين لسلطة البوليس من حيث التعيين والنظام

### فرقة البوليس البلدية

مادة ٦١ - قد جعل للاقلام البلدية عدد من رجال البوليس يجوز أن يتغير  
بحسب مقتضيات الاشغال وذلك كي يعاونوا العمال فى الأشغال الخارجية  
ومنع البلدية واتب الرجال المذكورين ولكنهم يبقون تابعين من حيث  
تعيينهم ونظامهم لسلطة البوليس



## الفصل الرابع (العمال)

### الدرجات

مادة ٦٢ - يدخل عمال البلدية في الأنواع الآتية وهي :

(١) الموظفون غير الداخلين في الدرجات

(٢) العمال الداخلون في الدرجات

(٣) العمال تحت التمرين

(٤) العمال غير الداخلين في الهيئة

مادة ٦٣ - يعين القومسيون البلدى الموظفون غير الداخلين في الدرجات ويحدد رواتبهم بناء على ما تعرضه المأمورية

مادة ٦٤ - درجة العمال هي الآتية :

رئيس قسم ..... من ٣٥ جنيا مصريا الى ٤٠ جنيا مصريا

رئيس قلم ..... » ٢٨ » » » ٣٢ » »

وكيل قلم ..... » ٢٢ » » » ٢٦ » »

مستخدم من الدرجة الاولى » ١٦ » » » ٢٠ » »

» » الثانية » ١٢ » » » ١٤ » »

» » الثالثة » ٨ » » » ١٠ » »

» » الرابعة » ٤ » » » ٧ » »

ودرجات وظائف المهندسين هي الآتية :

مهندس من الدرجة الاولى من ٣٥ جنيا مصريا الى ٤٠ جنيا مصريا

» » الثانية » ٢٨ » » » ٣٢ » »

» » الثالثة » ٢٢ » » » ٢٦ » »

» » الرابعة » ١٦ » » » ٢٠ » »

» » الخامسة » ١٢ » » » ١٤ » »

درجات وظائف الأطباء هي الآتية :

|  |                                |
|--|--------------------------------|
| طبيب من الدرجة الاولى من ٢٢ جنيا مصريا الى ٢٦ جنيا مصريا | فصل ١<br>جلسة بلدي<br>اسكندرية |
| » » » الثانية » ١٦ » » » ٢٠ » » »                        |                                |
| » » » الثالثة » ١٢ » » » ١٤ » » »                        |                                |

التعيين في الوظائف وشروط التعيينات والترقيات وغير ذلك

مادة ٦٥ - الموظفون والمستخدمون بالمجلس البلدي تابعون مباشرة لمدير العموم مهما كان نوعهم

ويعين القومسيون من بين أعضائه بناء على ما تعرضه المأمورية لجنة امتحان للوظائف التي مربوطها أزيد من ١٤ جنيا مشكلة من ثلاثة أعضاء ويدخل في هذه اللجنة مدير العموم ويكون له فيها رأى استشاري وتجري اللجنة المذكورة الامتحان وترفع تقريرها للمأمورية ثم تتداول معها في تعيين الطالب المقتضى عرضه على الرئيس

ويجب أن يكون دائما بحضر الجلسة رأى مدير العموم في التعيين

والتعيين في الوظائف التي مربوطها ١٤ جنيا فما دونها يكون بواسطة رئيس القومسيون بناء على ما عرضه عليه مدير العموم

وهذه التعيينات الأخيرة تحصل اما بالاستقاء أو بامتحان تجريه لجنة من الموظفين يسميها مدير العموم تحت رياسته

وتكون معرفة اللغة العربية مزية للطالب ذي الدراية بها وعلى أى حال فان من يعين في وظيفة ولم يكن له الملم باللغة العربية يجب عليه أن يتعهد بتعلم هذه اللغة في ميعاد يحدد لذلك

والمأمورية تعين شروط منع المستخدمين من تعطى أشغال في الخارج

فصل ١  
مجلس بلدي  
اسكتريه

مادة ٦٦ - لا ينبغي أن تزيد الرواتب التي تمنح للعامل في مجموعها عن المتوسط العمومي للدرجات الملقنة في ترتيب العمال ولا يجوز في حال من الاحوال منح تزيات وعلوات يكون من نتيجتها تجاوز ذلك المتوسط

مادة ٦٧ - بعد أن يحدد القومسيون بناء على ماتعرضه المأمورية عدد المستخدمين في كل نوع من أنواع الدرجات عند تهريره الميزانية تعرض المأمورية وكذا مدير العموم على رئيس القومسيون كل فيما يخصه العلوات والتزيات التي تقتضيها تلك الدرجات

والتزيات والعلوات في الوظائف التي مربوطها يزيد عن ١٤ جنيها يؤخذ فيها دائماً رأي مدير العموم

مادة ٦٨ - على كل طالب وظيفة داخلية في الدرجات أو غير داخلية فيها أن يقدم الاوراق الآتية وهي :

(١) شهادة الميلاد او ما يقوم مقامها

(٢) شهادة حسن سير معطاة من اثنين من ذوي الاعتبار ومؤشر عليها من السلطة التابع اليها الطالب

(٣) الشهادات الدراسية التي يكون حائزاً عليها أو غير ذلك من الاوراق المعززة لطلبه

مادة ٦٩ - لا يمين الطالب في الوظيفة على أي حال الا بعد الكشف عليه من القومسيون الطبي بالمجلس البلدي وأتضاح جودة صحته وسلامة نظره

مادة ٧٠ - كل وظيفة تخلو بالمجلس البلدي يرقى اليها بقدر الامكان أحد العمال مع مراعاة الأهلية والاقدمية

مادة ٧١ - كل مستخدم عين لأول مرة بوظيفة داخلية في الدرجات يكون تعيينه فيها على سبيل التجربة لمدة سنة فإذا حاز الرضا عنه في أشائها يثبت في نهايتها

فصل ١١  
جلس بهدى  
اسكندرية

وتسرى هذه القاعدة على العمال الخارجين عن الهيئة لدى قبولهم في وظائف داخلية في الدرجات

مادة ٧٢ - لا تعطى العلاوات في نفس الدرجة الا في بداية السنة المالية وبشرط أن يكون قد مضى ستان بالأقل على العلاوة السابقة والترقى من درجة لأخرى لا يكسب حقاً في نيل أقل مربوط الدرجة الأرق ولا تعطى العلاوات الناتجة من الترقى الى درجة أصل الا بعد مضى سنة بالأقل على العلاوة الأخيرة

مادة ٧٣ - تعطى العلاوات للمستخلصين بحسب الأهلية والأقدمية ولاهبل استثناءات للقواعد المتقدمة الا بقرار خصوصى يصدر من القومسيون بناء على تقرير يرقم اليه من المأمورية وأصح فيه الاسباب ولا يجوز في حال من الاحوال استصدار قرار من القومسيون في تلك الاستثناءات بصفة أنها مقتضية للمرة

### العمال تحت التمرين

مادة ٧٤ - يجوز لرئيس المصلحة أن يمين تبعاً لمقتضيات الاعمال بعض عمال تحت التمرين

وطبهم أن يبرهنوا على توفر الاستعدادات فيهم وباقي الشروط المطلوبة للتميين في الوظائف الصغرى وتكون لهم الأولوية على سواهم للاستخدام في وظيفة من الدرجة الصغرى عند خلوها اذا تساوت درجاتهم مع غيرهم في الأهلية والكفاءة

ويعطى للعمال تحت التمرين مرتب غايته ٣ جنيهات مصرية شهرياً بعد تأديتهم ستة شهور في الخدمة على الاكثر اذا حازوا الرضا التام عنهم باجتادهم في العمل واستقامتهم وكان متوفراً من متوسط رواتب العمال ما يآذن بمقتضى ذلك المرتب

وفي حال ظهور عدم كفاءة العامل تحت التمرين أو عدم امتثاله لما يعطى اليه من الأوامر أو اهماله في عمله يكون لرئيس المصلحة أن يفصله من الخدمة ويحجبه اسمه من كشف الرواتب بلا أدنى تمويض :

## العمال الخارجون عن الهيئة

فصل ١  
مجلس بلدى  
اسكندرية

مادة ٧٥ - يعين رئيس المصلحة العمال الخارجين عن الهيئة مع علم تجاوز حدود الميزانية

مادة ٧٦ - شروط قبول العمال الخارجين عن الهيئة هي :

(١) تقديم شهادة تثبت على حسن السير معطاة الى الطالب من اثنين من ذوى الاعتبار ومؤثر عليها من المحافظة أو من القنصلية التابع اليها

(٢) تقديم شهادة جلسيته

ويفضل من لم دراية بالقراءة والكتابة

مادة ٧٧ - لرئيس المصلحة السلطة التأديبية المطلقة على العمال الخارجين عن الهيئة وله أن يفصل من الخدمة منهم من لم يكن ذا قدرة على عمله أو يعمل فيه أو لا يثبت للاوامر ولم تكن مضت عليه عشر سنوات في الخدمة

مادة ٧٨ - كل عامل من الخارجين عن الهيئة مضى عليه أكثر من عشر سنوات متتابة في الخدمة لا يفصل منها الا بواسطة المأمورية أو مجلس التأديب

## الاجازات

مادة ٧٩ - لكل موظف داخل في الدرجات أو غير داخل فيها أن يحصل في مدى العام اذا سمحت الظروف على اجازة ستة أسابيع اذا أراد أن يقضيها في الخارج وثلاثة أسابيع اذا شاء أن يقضيها في داخل القطر وفي كلتا الحالتين يكون له حق في راتبه بالكامل

ويمكن اطالة الاجازة شهرا بنصف راتب

ويموز الجمع بين الاجازات العادية بالراتب الكامل ومع هذا فالنهاية الكبرى للاجازة العادية التي تؤخذ في مدى عام واحد سواء أطيبت أو لم تعطل لا يجوز أن تتجاوز ثلاثة شهور ونصف في خارج القطر أو شهرين ونصف في داخله

مادة ٨٠ - يعطى رئيس المصلحة الاجازات العادية والمرضية للعمال الداخلين في الدرجة التي مربوطها من ١٢ الى ١٤ جنيها فما دونها  
وأما الاجازات للموظفين الأرقى من ذلك فالأمورية هي التي تقرر فيها مآزاه بناء على ما يعرضه عليها مدير العموم

مادة ٨١ - الاجازات المرضية تعطى بالشروط المدونة في القانون المالى للحكومة والاحوال الاستثنائية يفصل فيها القومسيون

مادة ٨٢ - على جميع الموظفين والمستخدمين مهما كانت درجة وظيفتهم ان يعضوا يوميا على ورقة الحضور ويستثنى من ذلك الموظفون الذين يعفيهم المدير من الامضاء على الورقة المذكورة بسبب أن الاشغال الخاصة بهم تستدعى وجودهم في خارج المصلحة عند ابتداء مواعيد الأعمال

مادة ٨٣ - لرئيس المصلحة أن يعطى للعمال الخارجين عن الهيئة اجازة براتب كامل لا تزيد عن ثلاثة أسابيع في السنة

مادة ٨٤ - كل من تغيب عن عمله من العمال الخارجين عن الهيئة بعد انقضاء اجازته القانونية ولم يقدم الاعذار الثابتة عن ذلك استحق بهذا استبعاده من الخدمة

### القومسيون الطبي

مادة ٨٥ - يعين قومسيون للكشف الطبي على كل طالب لوظيفة داخلية في ترتيب العمال وعلى جميع المستخدمين الداخلين في هذا الترتيب أو الخارجين عنه في جميع الظروف التي يعينها رئيس المصلحة

مادة ٨٦ - الشغالة باليومية يكتشف عليهم طبيب القمم التابعين له ما لم يأمر رئيس المصلحة بغير ذلك

مادة ٨٧ - يشكل القومسيون الطبي على الوجه الآتي :

(١) الباشمفتش الصحى رئيس

(٢) طبيبان من البلدية يعينهما المدير

### الشفالة باليومية

فصل ١  
مجلس بلدي  
أسكندرية

مادة ٨٨ - الشفالة باليومية أو الشهرية يعينهم الرئيس الداخلة أشغالهم في اختصاصه أو من يقوم مقامه وذلك مع علم تجاوز حدود الميزانية وتعرض أسماء الشفالة الذين يعينون بهذه الصفة على رئيس المصلحة للمصادقة على تعيينهم  
والاجراءات التأديبية المقتضى توقيعها على أولئك الشفالة يمرضها رؤساء الأعمال على مدير العموم ليقررها عليهم

مادة ٨٩ - على طبيب القسم المطلوب من الشغال أن يشتغل فيه أن يكشف عليه طبيا ويقدم تقريراً عن استعداده للشغل وعلى كل شغال قبل في المصلحة أن يقدم تذكرة تشبيهه وسوابقه من المحافظة

مادة ٩٠ - جميع الاحوال والشروط الممكن مرياتها على العمال ولم تذكر في هذه النصوص يجوز أن يتبع فيها القانون المالى للحكومة مالم يكن مخالفاً لأحكام هذه اللائحة

### التأديب

مادة ٩١ - (مدلة باقرار الصادر في ٢٢ ماي سنة ١٩١٢) العقوبات التأديبية هي الإنذار وقطع الراتب لثلاثة ايام والاقايف وتزليل الوظيفة والمزل مع الحرمان أو عسمة من المستحق في صندوق الاحتياط أو التقاعد

والاقايف لا يجوز أن يتعدى ثلاثة أشهر ويقتضى الحرمان من الراتب أسماء أو الحرمان الجزئي من المستحق في صندوق الاحتياط أو التقاعد لا يجوز مطلقاً أن يتجاوز نصف المستحق المستخدم بصندوق الاحتياط أو التقاعد

والحرمان الكلى من المستحق في صندوق الاحتياط أو التقاعد يجوز الحكم به اذا كان المستخدم قد عزل بسبب الرشوة أو الاختلاس أو بسبب اضرار بالاموال البلدية أو خزينة الحكومة بوسطة تصرفات كاذبة أو غير ذلك من الاعمال

فصل ١  
مجلس بلدى  
اسكندرية

ويجوز كذلك بحسب الظروف الحكم بالحرمات الكلى المشار اليه على المستخدم الذى صدر عليه حكم فى جنائية أو جنحة

وفى هذا هذه الاحوال لا يكون وجه لضياع كامل الحقوق فى صندوق الاحتياط أو التقاعد

مادة ٩٢ - (مجلسة بالقرار الصادر فى ٢٢ مايو سنة ١٩١٢) يحكم بالعقوبات الآتية الذكر مجلس مؤلف من رئيس القومسيون البلدى بصفة رئيس ومن رئيس النيابة الأهلية ومدير عموم الكبارك وعضوين يعينهما القومسيون من أعضاء المأمورية بصفة أعضاء

وفى حال تغيب الرئيس أو أحد الأعضاء المعينين فى ذلك المجلس بمقتضى وظيفتهم أو حصول ما يمنعه من الحضور يعين عطوفة ناظر الداخلية من أعضاء القومسيون البلدى من يقوم مقام الرئيس أو المصوب

وفى حال تغيب أحد عضوى المأمورية المعينين فى مجلس التأديب أو حصول ما يمنعه من الحضور يعين القومسيون البلدى بدلا منه عضوا آخر من أعضاء المأمورية

ولرئيس المصلحة أن يماقب بالانذار أو يقطع الراتب لغاية ١٥ يوما ويطلب من المستخدم أن يقدم شفويا أو بالكاتب ما يرى له فائدة من الايضاحات

مادة ٩٣ - (مجلسة بالقرار الصادر فى ٢٢ مايو سنة ١٩١٢) للمستخدمين أن يستأنفوا كل حكم صادر من مجلس التأديب ولرئيس المصلحة هذا الحق أيضا

فإذا لم يرغب المستخدم أو رئيس المصلحة الاستئناف فى الميدان المنصوص عليه فيما على قرسل أوراق التأديب لعطوفة ناظر الداخلية وله أن يأمر فى مدى شهرين بأحالة القضية على مجلس الاستئناف



فصل ١  
مجلس بلدي  
اسكندرية

وفي حال الحرمان كله أو بعضه من الحقوق في صندوق الاحتياط أو التقاعد  
ترفع المسألة دائماً الى مجلس الاستئناف

مادة ٩٤ - (سبعة بالقرار الصادر في ٢٢ مايو ١٩١٢) مجلس الاستئناف  
السالف الذكر هو المجلس المخصوص بنظارة الداخلية

مادة ٩٥ - (سبعة بالقرار الصادر في ٢٢ مايو ١٩١٢) يجب رفع الاستئناف  
في مدى عشرة أيام من تاريخ اعلان المستعلم اداريا بالحكم ويرفع هذا الاستئناف  
كتابة لرئيس القومسيون البلدي فيعطى ايضالا به ويجوز أن يقدم معه أو بعده  
ملخص بالدفاع

### الفصل الخامس

#### (أحكام ختامية)

مادة ٩٦ - يجوز للقومسيون أن يمثل في نصوص هذه اللائحة على شرط  
مصادقة نظارة الداخلية على تلك التعديلات

ولا يقبل اقتراح بالتعديل الا اذا كان مقلما من خمسة أعضاء على الأقل  
وكانت واضحة فيه المواد المراد التعديل فيها وبعبارة النصوص الجديدة المقننى  
عرضها على القومسيون

وقد ألغيت اللائحة الصادرة في ٩ يونيه سنة ١٨٩٠ وكذا جميع النصوص  
المخالفة لهذه اللائحة

## الفصل الثاني

فصل ٢

(في القومسيونات البلدية في الأقاليم) (١)

## الفرع الأول

(في بلدية مدينة المنصورة)

الأمر العالي الصادر في ٨ يونيو سنة ١٨٨١ (٢)

(١١ رجب سنة ١٢٩٨)

نمرة ٦٦

تقرر رسوم  
اختيارية في مدينة  
المنصورة

مادة ١ - قد رخص لسكان المنصورة بأن يقرروا عوائد ورسوما تدفع بالترغبة والاختيار على البضائع الصادرة منها والواردة إليها وذلك لأجل الاستعانة بها على تمييز أشغال التليط وإنشاء البالوعات والتنوير وحفظ وصيانة الطرق والشوارع

وبمايجرى تمييزه من الاشغال يصير الحاقه وجوبا بأمالك الحكومة العمومية التي لايجوز التصرف فيها

والآثار والمباني العمومية أو المعابد والمحلات الخيرية كالمستشفيات والتكايا ونحوها لا يؤخذ منها شيء في مقابلة المصاريف المترتبة على الاشغال التي يصير اجرائها في الشوارع والطرق الكائنة بها

مادة ٢ - مرخص للسكان الذين يؤدون العوائد المذكورة بأن ينتخبوا على حسب الطرق التي يتفقون عليها قومسيونا مبنية وظائفه وكيفية ترتيبه بعد

(١) ولأن أغلب القرارات الخاصة بتشكيل وتنظيم المجالس البلدية في المديريات وإختخاب أعضائها تحتوي على نصوص متشابهة فمع ذلك قد روي موازنة درج ماينص كلا منها من القرارات يرمه اذ قد يكون في بعضها اختلافات طفيفة أو نصوص خصوصية ينتج عن عدم درجها اختلاف في النصير

(٢) كان أوقف مريان هذا الامر العالي ثم اعيد تنقيحه

مادة ٣ - هذا القومسيون يتركب <sup>(١)</sup>

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
المصورة

أولاً - من مدير المديرية بصفة رئيس ومن باشمهندس المديرية وحكيمباشيا بصفة أعضاء لا بد منهم وبلا مسؤولية عليهم

ثانياً - من ثمانية أعضاء ينتخبهم سكان المدينة وتكون وظائف أعضاء القومسيون المنتخبين مجاناً بدون مقابل ولمدة ثلاث سنوات

ويجوز إعادة انتخاب أعضاء القومسيون لمدة ثلاث سنوات أخرى

مادة ٤ - في حالة غياب المدير يقوم مقامه وكيل المديرية القومسيون ينتخب له وكلاً بأغلبية آراء الأعضاء الحاضرين وإذا استحصل عدة من أعضاء القومسيون على آراء بخصوص وكالة القومسيون ولم يجتمع في أحد منهم أغلبية الآراء أغلبية مطلقة يشرع في قرعة جديدة عن اسم المصوبين للذين يتحصلان في أول دور على أكثر عدد الآراء

فاذا انقسمت الآراء على التساوى انتخب للوكالة أكبرهم سناً ويتخب الوكيل لمدة سنة ويجوز إعادة انتخابه المرة بعد المرة ويعين القومسيون كاتب سر له بأغلبية الآراء ولا يكون له رأى معلن

مادة ٥ - لا يجوز انتخاب أعضاء القومسيون الا من الاشخاص الذين يكون لهم المام بالقراءة والكتابة ويكون سنهم خمساً وعشرين سنة بالاهل ويكونون قد أقاموا بمدينة المنصورة سنتين لا أقل ولا يكون صدر عليهم أى جزاء فيه فضيحة لهم وعار عليهم ويكون لهم أملاك بقيمة خمسين ألف قرش أقل ما يكون ويكونون رؤساء بيوت تجارة ومديرى بنوك وشركات صيارف (معدة لتسليف

(١) راجع في القرار الوارد تحت نمرة ٦٧ كيفية تشكيل القومسيون البلدى لمدينة المنصورة

قود بموجب رهن عقارات أو غيرها من الأشياء الثمينة) ونظار ورش ووكلاء قومبانيات أو من أناس حرفهم حرة شرفة<sup>(١)</sup>

فصل ٢  
قومسيون بدهى  
المنصورة

لا يصح الجمع بين وظيفة عضو منتخب بالقومسيون ووظيفة عمومية أخرى بمهنية

مادة ٦ - متى قص عدد أعضاء القومسيون عن ستة لوفاة أو لمرض من من أو لسفر بدون نية العود أو لاستعفاء أو لأى سبب آخر يمتنع بطريق الانتخاب بدل الاعضاء المتوفين أو الغائين أو العاجزين عن الحضور أو المستعفين

مادة ٧ - ينعقد القومسيون مرة واحدة بالأقل فى كل شهر ومع ذلك يجوز انعقاده على خلاف العادة بناء على طلب الرئيس متى رغب عقده ثلاثة من الاعضاء لا أقل

وتكون مداولاته بأغلبية الآراء أغلبية مطلقة

ولا تكون قراراته صحيحة معتبرة الا اذا حضر به نصف الاعضاء الموظفين بالأقل

مادة ٨ - يكون من خصائص القومسيون

أولا - تقدير الموائد المقتضى تحصيلها ومع ذلك لا يميز تحصيل العوائد المذكورة الا بناء على تعهد صريح بالكتابة

ثانيا - استدامة تحصيل الموائد التى يكون دفعها بالرغبة والاختيار المقررة على البضائع

ثالثا - قبض حصة الفريضة المقررة على أرباب المقارات الكائنة على الشوارع التى يصير تبليطها وحفظها وتصليحها أو تزويرها بهمة وعناية القومسيون

(١) راجع فى القرار الوارد تحت نمرة ٦٧ الفقرة المختصة بالانتخابات التى تعدلت بمقتضاها هذه الأحكام

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
المصورة

والحصة المذكورة لا يكون دفعها مع ذلك إلا بالرغبة والاختيار مثل العوائد المتقتم ذكرها

رابعا - تحضير الرسومات ومقاييسات الاشغال التى يلزم اجرائها وتقديمها لناظر الاشغال العمومية لأجل التصديق عليها منه ولا يجوز اجراء الاشغال المذكورة فى أى حال من الأحوال إلا برخصة من الناظر المسمى اليه

خامسا - تقرير ميزانية فى كل سنة عن الإيرادات والمصروفات ومراجعة الحسابات وتحققها ونشر تقرير سنوى عن ذلك

والقومسيون المذكور يقوم بأداء وظائفه تحت مسؤوليته وبلدون أى تعهد ولا ضمانات من طرف الحكومة بحيث انه لا يقترب على أدائه ايها أى مسؤولية تعود على الحكومة

مادة ٩ - يعين القومسيون فى كل سنة لجنة دائمية تتركب من المدير بصفة رئيس وجوبا بلدون مسؤولية عليه ومن وكيل رئاسة القومسيون ومن عضويه القومسيون

واللجنة المذكورة تقوم بملاحظة تنفيذ قرارات القومسيون وتعدد القوتقرانات مع المفاوضين على الاساسات التى يضمها القومسيون وتمضى على أذونات الصرف وتعين وترتف المستغلين وبالمجلة تؤدي جميع إجراءات وأشغال الادارة

مادة ١٠ - خزينة العوائد والرسوم يدير أشغالها صراف يتعين بمعرفة القومسيون ويكون تحت أوامره وملاحظته ويكون هو مسؤولا عنه دون غيره

مادة ١١ - على القومسيون أن يضعن لائحة لسيه الداخلى تكون مرغية الاجراء بعد التصديق والافرار عليها من مدير البلدية ويكون الغرض منها أن تمن على حسب القواعد المقررة فى هذا الأمر شروط انتظام سير القومسيون واللجنة والاجتماعات العمومية

مادة ١٢ - مدير الدقهلية هو الواسطة مباشرة بين القومسيون وبين الحكومة وجهاتها الادارية من أى درجة كانت في جميع علاقاته معها

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
المنصورة

مادة ١٣ - يجوز ابطال القومسيون واللجنة في أى حالة كانت بموجب قرار يصدر من ناظر داخلية حكومتنا

وفي هذه الحالة تسلم التقود التي تكون موجودة بالصندوق بعد تأدية المصاريف لوكيل القومسيون لصرفها في جهة اللزوم

مادة ١٤ - على كل من ناظر الداخلية والأشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه ويتعلق به

### القرار الصادر من نظارة الداخلية

في ٢٢ مايو سنة ١٨٩٦

والمعلل بالقرار الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩٠٧

مرة ٦٧  
تشكيل  
واخصامات  
مجلس بلدى  
المنصورة

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر بتاريخ ٨ يونيه سنة ١٨٨١ بتشكيل قومسيون بالمنصورة يناط به تقرير رسوم اختيارية للاستعانة بها على اجراء أعمال التبليط وغيرها

وبعد الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٩٣

وبعد الاطلاع على القرارات الصادرة بتاريخ ٢١ نوفمبر و ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٣ و ١٥ يناير سنة ١٨٩٥ بشأن القومسيونات المحلية المشكلة في بعض مدن القطر المصرى

مادة ١ - تلغى القرارات الصادرة بتاريخ ٢١ نوفمبر و ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٣ و ١٥ يناير سنة ١٨٩٥ فيما يختص بمدينة المنصورة

## ١ - في تشكيل القومسيون

فصل ٢  
قومسيون يادى  
المنصورة

مادة ٢ - يشكل في مدينة المنصورة قومسيون على تقرر نظامه واختصاصاته في الأمر العالى الصادر في ٨ يونيه سنة ١٨٨١ المشار اليه وفي هذا القرار

مادة ٣ - (سنة باقرار الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩٠٧)

يتركب هذا القومسيون من أحد عشر عضوا وهم :

أولاً - مدير الدقهلية بصفة رئيس ومفتش مدن ومباني وتنظيم الشرق (١)  
أو من يتدبه لذلك ومفتش صحة المديرية أو من ينوب عنه أعضاء أصليين  
بمقتضى القانون

ثانياً - أربعة أعضاء وطنيون ينتخبهم المنتخبون الوطنيون بالكيفية  
والشروط المبينة فيما يأتى

ثالثاً - أربعة أعضاء أوروبيون ينتخبهم المنتخبون الأوروبيون بالكيفية  
والشروط المبينة فيما يأتى

ويجب أن يكون ضمن هؤلاء الأربعة أعضاء عضو ينتخبه تجار الصادرات  
الاوروبيون وآخر ينتخبه تجار الواردات الاوروبيون ومع ذلك لا يجوز قبول  
أكثر من عضوين أوروبيين من جنسية واحدة في القومسيون

## ٢ - في الانتخابات

مادة ٤ - حق الانتخاب يكون لكل شخص من المذكور بالغ من السن  
خمسا وعشرين سنة على الأقل ويلغ سنويا عوائدها بقدرها ٢٢ جنيها مصريا  
فأكثر أو يكون ساكنا في محل بالمنصورة أجرته السنوية ٢٤ جنيها مصريا

(١) راجع تحت نمرة ٧٠ القرار الوزاى الصادر في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠١ القاضى باستبدال  
مهندس التنظم في عضوية المجلس المحلى بياشمتس مدن ومباني بحرى

فاكثر ويقل سداد الرسوم الاختيارية المقررة بالامر العالى ولم يكن متصفا بأية حالة من أحوال عدم الكفاءة المنصوص عليها بالمادة الآتية :

مادة ٥ - لايسوغ للاشخاص الآتى بيانهم أن يكونوا مستخين (بالكسر)

أولا - المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة أو بالسجن أو بالنفى أو بحرمانهم من حقوقهم الوطنية أو بالاقامة في جهة معينة والمحكوم عليهم لارتكاب السرقة أو النصب أو الخيانة بعد ائتمان أو التزوير أو انتهاك حرمة الآداب أو الرشوة

ثانيا - المطرودون من وظائفهم الميرية سواء كان بمقتضى أحكام قضائية أو بمقتضى أحكام مجالس التأديب لتقصيرهم في أداء واجبات وظائفهم أو اختلاسهم مال الميرى أو لقبولهم الرشوة

ثالثا - المحكوم عليهم بالانفلاس والمحجور عليهم

مادة ٦ - عند حصول الانتخابات تجري العمليات المتعلقة بها بواسطة لجنة تؤلف من خمسة أعضاء عضوين أوروبيين وعضوين وطنيين تحت رئاسة المدير

وهؤلاء الاعضاء يتخبون من بين أعيان المدينة وبيمنهم ناظر الداخلية

مادة ٧ - (سنة باقرار الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩٠٧)

يصير محرركشفيين للانتخابات أحدهما بأسماء المستخين (بكسر الخاء) الوطنيين وآخر بأسماء المستخين (بكسر الخاء) الأوروبيين ويتقرر هذان الكشفان بمعرفة اللجنة طبقا لاحكام المادتين الرابعة والخامسة من هذا القرار وتتخذ الكشفات المقدمة من المديرية بموجب دفاتر عوائد أملاك المبانى أساسا لتحرير الكشفين المذكورين مع اضافة أو حذف مايلزم

ويدرج في كشف المستخين الأوروبيين أسماء تجار الواردات وتجار الصادرات منفصلة كل على حثتها ويتبر تاجرا في الواردات أو في الصادرات فيما يخص بالباقة للانتخاب ليدرج اسمه ضمن أسماء كشف انتخاب الأوروبيين كل من يتعاطى التجارة وبالجملة ويورد البضائع الى بندر المنصورة أو يصدر بضائع خارجا عنه



مادة ٨ - (معلقة بالقرار الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩٠٧)

فصل ٢  
قوسيون بلدى  
المختصة

بعد تحرير الكشفيين المذكورين بالطريقة المذكورة يصير تعليقهما مدة سبعة أيام بليون المديرية وفى خلال هذه السبعة أيام يجوز لأصحاب الشأن تقديم طلباتهم للجنة سواء كانت للدرج أسماء الاشخاص الذين لم تدرج أسماءهم فى الكشف أو فى الفئات المخصوصة سهوا أو شطب أسماء من درجت أسماءهم بنير وجه حق

وبعد مضى تلك المدة لا تقبل أى معارضة وتجتمع اللجنة فى ظرف ثلاثة أيام لتحكم نهائيا فى المعارضات التى تقدمت اليها. والكشفان مع ماتكون أدخلته اللجنة عليهما من التعديل بناء على قراراتها يصير إعادة تعليقهما بالمديرية مدة سبعة أيام وحيلث يصير اعتبارهما بصفة نهائية

وفى شهر ديسمبر من كل سنة يصير مراجعة كشفي المنتخبين (بكسر الحاء) بمعرفة اللجنة قضيف اليهما أسماء الاشخاص الذين صاروا حائزين للصفات المطلوبة قانونا وتشتطب أسماء المتوفين والاشخاص الذين قتلوا الصفات المطلوبة ثم يصير تعليقهما بعد هذه المراجعة السنوية مع النظر فى الطلبات المقدمة كما هو مدون بالمادة السابعة

مادة ٩ - (معلقة بالقرار الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩٠٧)

يصدر المدير قرارا يحدد فيه المحل واليوم والساعة التى يصير اجراء الانتخابات فيها ويعلن القرار المذكور للجمهور فى مدة ثلاثة أيام على الاقل قبل حصول الانتخاب بواسطة اعلانات تلصق على باب المديرية وفى جهات البندروضواحيه حسبما يترامى للدير

مادة ١٠ - (معلقة بالقرار الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩٠٧)

لا يجوز لاحد غير المنتخبين الدخول أثناء حصول الانتخابات فى المحل المعتمد لها وتطلب اللجنة منهم تحضير تذكرة انتخاب بأسماء وألقاب وصفات الاشخاص الباطر قانونا انتخابهم للجلس من ضمن المنتخبين (بكسر الحاء) ويراعى أن المنتخبين

(بكسر الخاء) الوطنيين لا يقترعون إلا على الأربعة أعضاء المراد انتخابهم من الوطنيين وأن المنتخبين الاوروبيين لا يقترعون الا على الأربعة أعضاء المراد انتخابهم من الأوروبيين

ويجب على المنتخبين الأوروبيين العمل بالمادة الثالثة من هذا القرار القاضية بأن من ضمن الأربعة أعضاء المراد انتخابهم يلزم انتخاب عضو واحد على الأقل من تجار الواردات وعضو آخر على الأقل من تجار الصادرات

وعلى اللجنة منهم المنتخبين (بكسر الخاء) الاحكام والنصوص المبينة في المادة الثالثة من هذا القرار وإعلان الاوروبيين منهم بأنه اذا تهدمت تذكرة انتخاب وعليها ثلاثة أسماء ليس بينها اسم أحد تجار الواردات أو الصادرات يشطب الاسم الثالث حتماً وأنه اذا تهدمت تذكرة انتخاب وعليها أربعة أسماء ليس بينها اسم أحد تجار الواردات واسم أحد تجار الصادرات يشطب الاسم الأخير أو الاسمان الاخيران على حسب الاحوال ويجدأ بشطب الاسم الاخير المنسدرج خلافاً للقانون ثم يشطب الاسم الذى قبله عند الاقتضاء ويستمر الاقتراع مدة أربع ساعات اعتباراً من ابتداء الاجتماع وتوضع تذكرة الانتخاب في إنائين أحدهما للاوروبيين والثانى للوطنيين بحضور الرئيس ويقيد أحد أعضاء اللجنة في دفترى نفس الجلسة أسماء وألقاب المقترعين بعد أن يتحقق من أنهم مقيدون بكشفى المنتخبين (بكسر الخاء) وذلك قبل وضع تذكرة الانتخاب في الاناء

مادة ١١ - (سنة بالقرار الصادر في ٢٤ مارس سنة ١٩٠٧)

بعد مضي الأربع ساعات السابقة الذكر يصير قفل الاقتراع ولايحمل أية تذكرة انتخاب بعد ذلك وتستخرج تذكرة الاقتراع من الانائين المذكورين ويضاهى عندهما على عدد المقترعين ثم يجرى كشفان أحدهما للوطنيين والآخر للاوروبيين ميتاً فيهما عدد الاصوات التى تحصل عليها كل واحد من المرشحين ويبين فيما يختص بالاوروبيين اذا كان قد درج اسمه في كشف الانتخابات بصفته من تجار الواردات أو الصادرات وترتب الاسماء في الكشفين مع الابتداء بمن يكون نال أكثر الاصوات

فصل ٢  
قوميون بلدي  
المصورة

وبعد التوقيع من الرئيس وأعضاء اللجنة على الكشفيين المذكورين الذين يجب ارفاقهما بمحضر جلسة الانتخابات وارسلهما لنظارة الداخلية في بحر البمانية أيام التالية ليوم الانتخاب مع جميع الأوراق المختصة بها يعلن بأن الاربعة أشخاص الذين حازوا أكثر الاصوات في كشف اقتراع الوطنيين صاروا هم أعضاء القومسيون الوطنيين وأن الشخص المرشح من تجار الواردات والشخص المرشح من تجار الصادرات اللذين حازا أكثر الاصوات في كشف اقتراع الاوروبيين صارا معتبرين عضوين في القومسيون

وبعد ذلك يعلن أيضا بأن الشخصين اللذين حازا أكثر الاصوات في كشف اقتخاب الاوروبيين بصرف النظر عن التاجر العضوين المذكورين صارا هما العضوين المتممين للاربعة أعضاء الاوروبيين

ويلاحظ بأنه اذا تحصل أكثر من اثنين من المرشحين الاوروبيين من جنسية واحدة على أكثر الاصوات فلا ينتخب للعضوية منهم إلا الاثنان المتحصلان على أكثر الاصوات وينتخب بدل الذي أو اللذين وجدوا متحصلين على أكثر الاصوات بعدهما من جنسيتها الشخص أو الأشخاص اللذين يكونون من جنسية أخرى ويكونون متحصلين على أكثر الاصوات بعد من سقطوا بهذه الكيفية فاذا تساوت الاصوات بين اثنين أو أكثر من المترشحين فيصير الاقتراع بينهم وتحكم اللجنة في نفس الجلسة وبصفة نهائية في جميع الاشكالات التي تحصل أثناء عمليات الانتخاب وتصدر الأحكام بالأغلبية وتذكر في المحضر ومع ذلك يكون لنظارة الداخلية الحق في حالة حصول مغايرات شديدة في الغاء الانتخابات جميعها أو بعضها أو تعديل مداولات اللجنة التي تكون مخالفة للقانون

مادة ١٢ - تعلق قائمة الأشخاص المنتخبين (بالفتح) في اليوم التالي للانتخابات على باب المديرية ويرسل رئيس اللجنة لكل واحد من هؤلاء المنتخبين نسخة من القائمة المذكورة

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
المصنوعة

### ٣ - أحكام عمومية

مادة ١٣ - لا يجوز لأحد من أعضاء القومسيون أن يأخذ مباشرة أو بواسطة مقاولات أو بحرى توريدات تختص بالمدينة وإذا حصل ذلك منه يقال من وظيفته

مادة ١٤ - الرئيس ووكيله هو النائب عن القومسيون في جميع الأمور المتعلقة به ويكلف بإدارة أشغال المدينة

### ٤ - في الميزانية والحسابات

مادة ١٥ - تضع الحكومة تحت تصرف قومسيون محلى المصنوعة مبلغا معيناً لمصروفات المدينة علاوة على الرسوم الاختيارية المنصوص عليها في الامر العالى الصادر في ٨ يونيو سنة ١٨٨١

ويقرر القومسيون ميزانية المصروفات السنوية وتخصص المبالغ الواردة من الحكومة للفصول الآتية :

التنوير

المياه

الكلنس والرش

الأعمال المتعلقة بتطهير المدينة كالمراحيض العمومية والجبانات والاسواق والموالد العمومية وكذلك باقى المصروفات ذات المنفعة العمومية

مادة ١٦ - تقرر الميزانية لمدة اثني عشر شهرا ابتداء من أول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر من كل سنة

مادة ١٧ - ينبغي عرض الميزانية على نظارة الداخلية قبل يوم ١٥ نوفمبر ولا تكون نافذة المفعول الا بعد التصديق عليها منها

مادة ١٨ - ينبغي عرض رسومات ومقاييسات الأعمال المقتضى اجرائها على نظارة الاشغال العمومية بواسطة نظارة الداخلية

مادة ١٩ - لا يجوز صرف أى مبلغ أو التصرف فيه فيما لو كان خارجا عن الاعتمادات المخصصة للقومسيون سواء كانت مقررة من الحكومة أو واردة من الرسوم الاختيارية

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
المنصورة

مادة ٢٠ - تكون نسوية المصروفات طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بالمصروفات العمومية وتفيد في حساب مخصوص وتقدم المستندات في كل شهر الى ادارة عموم الحسابات  
ويعرض على القومسيون في كل جلسة بيان المصروفات التى صرفت في الشهر السابق

### ٥ - اجراءات وقتية

مادة ٢١ - قومسيون على مدينة المنصورة الحالى يستمر في نظر وأداء أعماله مؤقتا الى أن يقوم مقامه القومسيون المشكل بهذا القرار وبمقتضى الأمر العالى الصادر في ٨ يونيو سنة ١٨٨١

القرار الصادر من مجلس بلدى المنصورة في ٦ فبراير

سنة ١٨٩٨

بعد الاطلاع على تقرير اللجنة التى عينها القومسيون بجلسته يوم ٥ يناير  
سنة ١٨٩٨

نمرة ٦٨  
لائحة الاجراءات  
الداخلية لمجلس  
بلدى المنصورة

وبعد مداولة القومسيون بجلسته الاعتيادية المنعقدة في يوم ٦ فبراير  
سنة ١٨٩٨

وبعد الاطلاع على المادة ١١ من الامر العالى الصادر بتاريخ ٨ يونيو  
سنة ١٨٨١ اتفاحى بتشكيل مجلس بلدى بمدينة المنصورة

## الفصل الاول . (في القومسيون البلدى)

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
المنصورة

مادة ١ - يؤلف قومسيون المجلس البلدى من أربعة أعضاء أوروباووين وأربعة أعضاء وطنيين وبصفة استشارية من مفنش صحة الدقهلية أو من ينوب عنه ومن مهندس تنظم المنصورة وتتلم جلساته قانونيا في يوم الاثنين الأول من كل شهر وتفتح من الساعة التاسعة افرنكية صباحا ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٨٩٨ لغاية ابريل ومن الساعة الرابعة افرنكية مساء ابتداء من أول مايو لغاية ٣١ اكتوبر

واذا كان من أيام الاثنين المتوه عنها يوم عيد يؤجل الرئيس الجلسة الى يوم آخر

مادة ٢ - يقدم لاعضاء المجلس قبل انعقاد جلساته الاعتيادية وغير الاعتيادية جدول يتضمن المسائل الموضوعة موضع البحث ويرسل لكل منهم في محل اقامته يوم السبت السابق ليوم الجلسة متى كانت اعتيادية ومتى كانت غير اعتيادية يحرم ذلك الجدول في نفس تناكر الدعوة المطلوب بها التثامهم واذا لم يتم المجلس البحث في كل المسائل الموضحة في جدول الجلسة سواء كانت اعتيادية أو غير اعتيادية يبقى الذى لم ينظر فيه من المسائل للجلسة الآتية وتفتح الجلسات في الساعة المعينة لها متى كان في عدد الاعضاء الحاضرين الكفاية القانونية أى متى بلغ عددهم الخمسة أعضاء على الأقل ولكن اذا مضى نصف ساعة ولم يجتمع هذا العدد تؤجل الجلسة حيثئذ اما لثمان وأربعين ساعة وهو أقرب أجل يضرب لها واما ثمانية أيام وهو أبعد أجل يؤخر فيه التثامها بجلسة اعتيادية اما المداولات التى تدور حيثئذ فلا يسوغ أن تتناول سوى المسائل المتدرجة في جدول الجلسة التى تأجلت وفي هذه الحال يذكر في أوراق الدعوة التى ترسل الى الأعضاء أن المداولات ستكون صحيحة مهما بلغ عدد الأعضاء الحاضرين في الجلسة هذه الجديدة أو فيما يعقبها من الجلسات وفقا للفقرة السابعة وهذا الى أن تم المداولة في جميع المسائل المتدرجة في الجدول الآتف الذ ذكر

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
المختصة

مادة ٣ - اذا غاب الرئيس أو وكيل المديرية الذى يقوم مقامه برئاسة المجلس وفقا للمادة الرابعة من الامر العالى المرقوم تاريخه أعلاه أو اذا أعاقهما مانع مما عن الحضور فى الجلسة تعود جميع اختصاصات الرئاسة لوكيل المجلس وإذا غاب وكيل المجلس أو حال دون حضوره مانع مما تعود تلك الاختصاصات جميعها لا كبر أعضاء القومسيون سنا ممن كانوا حاضرين الجلسة وإذا لم يقبل هذا العضو النيابة تحال لسواه مع مراعاة قاعدة الاكبر فالأكبر سنا

مادة ٤ - اذا عين أحد أعضاء القومسيون من قوى الحق وكيلًا للمجلس فلا يجوز أن يتوب عنه فى عضويته الا من كان من الاعضاء الحاضرين أكبر سنا وفقا لنص المادة السابعة

مادة ٥ - محظور على كل واحد من الاعضاء أن يكون مدافعا أو متنازلا اليه عن حقوق متنازع فيها وواقع الادعاء بها ضد المجلس البلدى

مادة ٦ - للرئيس أن يدعو أعضاء المجلس للالتزام وأن يفتح الجلسات ويرأسها ويعلن ختامها وله وحده أن يباشر حفظ النظام فيها

مادة ٧ - عند افتتاح كل جلسة يتلى محضر الجلسة السابقة وتذكر فى هذا المحضر أسماء الاعضاء الذين حضروا الجلسة واشتركوا فى المداولات التى جرت فيها وكذا تدرج فى المحضر المذكور القرارات التى قررها القومسيون مع إيراد الأسباب التى بنيت عليها تلك القرارات وعدد الآراء التى وافقت عليها والتى لم توافق ورأى العضو المكلف بعمل تقرير عن المسألة المبحوث فيها اذا كان من الاعضاء من كلف بمثل ذلك وبعد مصادقة القومسيون على هذا المحضر يوقع عليه من الرئيس ومسكرتير المجلس وترسل صورة منه بمعرفة الرئاسة لنظارة الداخلية فى ظرف ثلاثة أيام من تاريخ الجلسة وإعتادها اياه نهائيا

ومن المسموح أن تبلغ قرارات القومسيون للجرائد وعند افتتاح كل جلسة تتلى أيضا على القومسيون محاضر جلسات اللجنة الدائمة للمصادقة عليها منه

فصل ٢  
قوميون بلدى  
المتصورة

مادة ٨ - بعد أن يتلى على القومسيون محضر الجلسة السابقة ومحاضر جلسات اللجنة الدائمة يعلن الرئيس للقومسيون جميع التلغرافات والمكتابات والعرائض المختصة بالمجلس ليرى القومسيون رأيه فيها ما عدا المكتابات التي لا توقيع عليها فيجب ملاحظتها للحال

مادة ٩ - ان القرارات التي تصدر من التظاهرات تعلن للقومسيون في أول جلسة تعقد بعد صدورها

مادة ١٠ - مسموح لاجضاء القومسيون أثناء المداولات في الجلسات أن يتكلموا باحدى اللغات المتكلم بها رسميا أمام الحاكم المصرية المختطة

مادة ١١ - فيما خلا وكيل المجلس ليس لاحد من الاعضاء أن يتكلم الا بعد الاستئذان بالتكلم ويراعى في السماح بالتكلم ترتيب الطلبات فيسمح به للاسبق فالاسبق

على أن العضو الذي لم يسبق له التكلم يقدم في التكلم على من سبقت له المناقشة في المسألة المبحوث فيها وإذا اشترك الرئيس في المداولة يتخلل عن الرئاسة لوكيل المديرية وفي حال غيابه لوكيل المجلس الى أن تنتهى المداولة في المسائل المحكى عنها ويكون قد حصل الاقتراع عليها

ولكن عليه أن يتبع أثناء ذلك نفس القواعد النظامية المفروضة على الاعضاء الآخرين

وإذا اشترك وكيل المديرية في مداولة يتوب عنه وكيل المجلس ويتوب عن هذا الاخير من كل من الاعضاء أكبر سنًا كما نص عن ذلك في المادة الثالثة

مادة ١٢ - يتكلم الاعضاء وهم في مكانهم وليس لهم أن يوجهوا الكلام إلا لمن ترأس الجلسة وعليهم أن لا يخرجوا عن موضوع المسألة الواقعة المداولة فيها



فصل ٢  
قوسيون يدي  
المصورة

مادة ١٣ - لا يجوز أن يقاطع أحد الاعضاء حين تكلمه الا اذا كان لداعي تنبيهه الى حفظ النظام ويسوغ لكل عضو أن يطلب اصدار مثل هذا التنبيه من الرئيس فيوقف الرئيس المتكلم عن الكلام متى خالف هذا حكما من أحكام النظام أو يخرج عن حدود اللياقة أو بعد عن موضوع المسألة المبحوث فيها

مادة ١٤ - اذا استمر أحد الاعضاء على السير بما يخالف واجباته في نفس المداولة الجارية بعد التنبيه عليه مرتين بالرجوع عن مثل ذلك يستشير الأعضاء الرئيس حينئذ لمعرفة ما اذا كان سيمتنع العضو عن التكلم في المسألة الواقعة تحت المداولة طول المدة الباقية من الجلسة

مادة ١٥ - من المسموح مطلقا أن يطلب أحد الأعضاء التكلم عن طلب تنبيه أحد الأعضاء الى حفظ النظام أو للجابة على مسألة شخصية

مادة ١٦ - تهتم المسائل المختصة بم جدول الجلسة أو بالتنبيه الى حفظ النظام على المسائل الاصلية وتوقف المداولة فيها وكذا تهتم على المسائل الاصلية جميع المسائل الأولية . ومسائل التأجيل ومسائل التعديل اذا وجدت ويشترع بالاقتراع على هذه المسائل ومسائل التعديل المذكورة قبل المسألة الاصلية وكذا تهتم مسألة التنقيح الثاني على التعديل الاول

أما في مسائل المرتبات فلا تعتبر طلبات تعديل المبالغ المعينة كطلب تعديل إلا اذا كان الغرض منها زيادة المبالغ المعروض عنها أولا للقومسيون والا فتنعذ كطلب منفصل ويشترع بالاقتراع عليها بعد المسألة الاصلية اذا كانت قد رفضت حسب القواعد الآتية ذكرها بعد

وكيف كان ترتيب تقديم الطلبات فانه يبدأ دائما بالاقتراع أولا على المسألة المختصة بالمرتب الأكثر قيمة ثم يستمر الاقتراع اذا اقتضى الحال على المسألة الثانية المتعلقة بالمرتب الأقل قيمة بعده وهكذا الى أن ينتهي الاقتراع على المسألة التي قيمتها أقل من الجميع

نصل ٢

تومسون يبدى  
المنصورة

مادة ١٧ - للقومسيون أن يقرر وخصوصا فيما يتعلق باللوائح والميزانيات والعوائد والرسوم بأن المداولة تجزأ فتقوم أولا على الاقتراح جميعه ثم على كل مادة من موادّه

مادة ١٨ - على الأعضاء الذين يرومون تقديم شئ من طلبات التعديل أو من طلبات التنقيح التابعة لها أن يرضوا طلباتهم هذه بكتابة منهم للجلس

مادة ١٩ - كل من أراد من الأعضاء أن يقدّم اقتراحا وجب أن يوقع عليه ويسلمه للرئيس وبعد تلاوته على القومسيون يسوغ لمقدمه أن يبدى أسباب طلبه شفاهيا فإذا صادق عليها ثلاثة أعضاء تدرج حيثئذ في جدول أعمال الجلسات التالية هذا الا اذا كانت المسألة مهمة جتأ فيقرر القومسيون المداولة فيها في نفس الجلسة المنعقدة حالا

وكل اقتراح لا يجوز المصادقة عليه أو يرفض لا يمكن تقديمه ثانية الا اذا مرت ثلاثة أشهر على طرحه لأول مرة ولكن بشرط أن يقدم بشأنه طلب كتابي مبني على أسباب راحنة وموقع عليه من ثلاثة أعضاء على الأقل

مادة ٢٠ - لصاحب الاقتراح أن يسترقّه في أى وقت كان حين المداولة بشأنه ولكن الاقتراح الذى يترك على هذه الصورة يمكن تجديد اقامته ثانية من عضو آخر من الأعضاء

مادة ٢١ - يحق لكل عضو أن يوجه سؤالا للرئيس أو للندوب من طرف النظارة وهما مكلفان بالجاب عليه في نفس الجلسة أو في الجلسة الاعتيادية القابلة غير أنه يشترط في ذلك أن يكون موضوعه متعلقا بمسألة بلدية تختص بالجلس البلدى

وكل سؤال من هذا النوع يعلن كتابة للرئيس في اليوم السابق لانعقاد الجلسة على الكثير ويجوز لصاحبه أن يعطى البيانات اللازمة عنه بعد أن تعرض على القومسيون المسائل المندرجة في جدول الجلسة

فصل ٢  
قوميون يدي  
المصورة

مادة ٢٢ - يسوغ إيقاف جلسة القومسيون مقدار ربع ساعة على الكثير سواء كان إيقافها بأمر الرئيس أو بناء على طلب أحد الأعضاء متى كان طلبه مبنيًا على أمر ثابت وصادق عليه القومسيون

مادة ٢٣ - إذا طلب أربعة من الأعضاء ختام المداولة في مسألة ما وجب على الرئيس أن يأخذ رأى باقي الأعضاء عليها قبل ختام المداولة وإذا كان للرئيس شك يستشير القومسيون حيثئذ للوقوف منه على ما إذا كان استوفى معلوماته في المسألة فإذا لم توافق أغلبية الآراء على ختام المداولة تستمر المناقشة إلى أن تستوفى تلك المعلومات

وأما إذا تقرر ختام المداولة بعد أخذ رأى القومسيون فلا يجوز الرجوع إليها ثانية لأى سبب كان

مادة ٢٤ - بعد أن يعلن الرئيس ختام المداولة يجمع آراء الأعضاء بشأنها فييدى القومسيون رأيه بواسطة الاقتراع فيحرر الأعضاء أراهم هذه كتابة بلفظي « نعم أو لا » هنا إلا إذا طلب ثلاثة من الاعضاء ابداء الآراء شفاهيا غير أنه فيما يخص تعيين الخليفة وفي المسائل المتعلقة بالمستخلمين مطلقا تجمع الآراء بمقتضى تذكرة والانتخاب المرى وكل مسألة أخرى ممكن جمع الآراء المرى بشأنها متى طلب ذلك ثلاثة من الأعضاء وييدى الرئيس رأيه في النهاية ويشعر بالاقتراع حالا بعد ختام المداولة ولا يجوز إيقافه

مادة ٢٥ - من الممكن أن يحجر محضر الجلسة ويصادق عليه في نفس الجلسة كله أو بعضه متى تراءى للقومسيون ضرورة ذلك

مادة ٢٦ - لا يقبل أى وفد كان في جلسات القومسيون إلا أن للقومسيون متى أراد أن يدعو لحضور جلساته كل شخص يرى أن حضوره مفيد للحصول منه على ايضاحات واستعلامات عن أى موضوع كان

فصل ٢  
قوميون يدي  
المصورة

مادة ٢٧ - يجوز للقومسيون ان يدخل اى تعديل اراده في الاحكام للملقة في هذه اللائحة ولكنه يشترط في ذلك أن لا يقبل أى اقتراح بهذا الخصوص الا اذا كان مقاما من خمسة أعضاء على الأقل وتوضحت فيه جليا المواد المراد تعديلها وعبارات الاحكام الجديدة المطلوب عرضها على القومسيون للاقتراح عليها

## الفصل الثانى

في اللجنة الدائمة وكيفية تشكيلها وجلساتها واختصاصاتها ومدة توظيفها

مادة ٢٨ - تشكل اللجنة الدائمة البلدية من عضوين أحدهما وكيل المجلس ويرأسها رئيس المجلس نفسه أو وكيل المديرية في حالة غياب الرئيس أو اذا أطافه مانع ما عن حضور جلساتها

وإذا غاب وكيل المديرية أو منعه مانع عن الحضور تعود رئاسة اللجنة لوكيل المجلس الذى له الحق في ذلك ويأدر القومسيون حينئذ في أول جلسة يعقدها الى تعيين عضو يقوم مقام وكيل المجلس في عضوية اللجنة

مادة ٢٩ - ان اللجنة الدائمة فيما عدا أعمالها العادية تجتمع مرة على الأقل في الاسبوع الواحد ويجوز لرئيس القومسيون أن يطلب التامها بجلسة غير اعتيادية في غير الايام والسااطات المعينة بلجساتها الاعتيادية اذا استدعت لاعمال ضرورة اجتماعها

أما محاضر هذه الجلسات فتعرض على القومسيون على الصورة المبينة في الفقرة الاخيرة من المادة السابعة

مادة ٣٠ - في حالة تغيب الرئيس أو الموظف الذى ينوب عنه أو وكيل المجلس يترأس اللجنة الدائمة أكبر أعضاء القومسيون سنا على ما ذكر في المادة الثالثة من هذه اللائحة

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
المصورة

مادة ٣١ - اذا تعين احد الاعضاء ممن لهم الحق في عضوية القومسيون عضوا للجنة الدائمة فلا يمكنه أن ينسب عنه في جلسات اللجنة الموظف المكلف عند مسيس الحاجة بأن يقوم مقامه في جلسات القومسيون

وتسرى هذه القاعدة أيضا على المجالن التي يعينها القومسيون كما تسرى على اللجنة الدائمة

مادة ٣٢ - لا تكون مداولات اللجنة صحيحة قانونية الا اذا حضرها عضواها المنزه عنها علما الرئيس

مادة ٣٣ - اذا غاب احد اعضاء اللجنة غيبة طويلة أو اذا منعه من الحضور مانع ما يبادر القومسيون في أول جلسة من جلساته الى انتخاب عضو نائب يكمل بوجوده عند الاعضاء اللازم وتنتهى وظيفة العضو النائب المنتخب على هذه الصورة حالما يعود العضو الغائب الى وظيفته

مادة ٣٤ - اذا توفى أحد أعضاء اللجنة أو استقال من وظيفته يوضع حالا في مكانه أحد نواب الأعضاء ليقوم مقامه وفي هذه الحال يشرع المجلس في انتخاب نائب جديد في أول جلسة عادية يعقدها وإذا توفى أحد النواب أو استقال من وظيفته يشرع أيضا في أول جلسة عادية بانتخاب نائب عضو جديد

مادة ٣٥ - يجوز في أى وقت كان لكل عضو من أعضاء القومسيون أن يطلع في أقدام اللجنة فمها على جميع الاوراق التي يكون قد طلبها من السكرتير

مادة ٣٦ - من الجائز للجنة الدائمة أن تدعو لحضور جلساتها أى عضو من أعضاء القومسيون أو أى شخص آخر ترى من الضرورى طلبه للحصول منه على استعلامات أو ايضاحات عن أية مسألة كانت

مادة ٣٧ - توزع أعمال المأمورية بين أعضائها بمقرتهم حسب الاتفاق الذى يتفقون عليه بحيث يناط بكل واحد منهم عمل مخصوص

فصل ٢  
قوميون بلدى  
المنصورة

مادة ٣٨ - تعينت مئة موظف اللجنة الدائمة لسنة واحدة ابتداءها أول فبراير وانتهائها في ٣١ يناير ويجوز إعادة انتخاب الاعضاء وتواب الاعضاء اذا وجد منهم

### في اختصاصات اللجنة العمومية

مادة ٣٩ - ان اللجنة الدائمة هي العضو العامل للقومسيون فتقوم في مباشرة الأعمال الادارية والتنفيذية عموما

وفي حالة عدم التمام القومسيون هي التي تبشر بالنيابة عنه جميع الاعمال التي يحيلها عليها مما يدخل ضمن اختصاصاتها وتستمر اللجنة في مباشرة أشغالها أيضا عند حصول انتخابات جديدة الى أن يتم انتخاب لجنة أخرى بمعرفة القومسيون الذي يشكل جديدا

### في اختصاصات اللجنة الخصوصية

مادة ٤٠ - تختص اللجنة الدائمة

- أولا - بتقضير الميزانية وتجهيزها لعرضها على القومسيون للدولة فيها
- ثانيا - بالبحث في كل اقتراح مختص بزيادة أو تعديل أى اعتماد مفتوح في ميزانية المصروفات أو بفتح اعتمادات جديدة
- ثالثا - بالنظر في حساب المجلس البلدى السنوى وتقديم ملحوظاتها بشأنه
- رابعا - بالبحث في الشروط والتصميمات والمقاييس المتعلقة بالاعمال المستجدة أو بأعمال الحفظ والصيانة التي يكون لازما عرضها للقومسيون لاقرارها عنها
- خامسا - بالبحث التجهيزى في المسائل والاقتراحات القضائية وغيرها مما هو من خصائص القومسيون

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
المصورة

سادسا - باستلام جميع الطلبات التى لتقدم الى القومسيون وإجراء اللازم عنها

سابعا - بتقديم الاقتراحات المختصة بتعيين وترقية ورفق مستخدمى المجلس البلدى الذين يصرف استحقاقهم من ميزانيته

ثامنا - بمساعدة الرئيس ومعاونته فى إجراء اختصاصاته المنوطة له

مادة ٤١ - يسوغ للجنة الدائمة بناء على اقتراح أحد عضوبها او اقتراحهما كليهما معا أن تدخل فى شامت فى المواد ٢٨ وما يليها من هذه اللائحة ماشامت من التعديلات ولكنها لاتصبح نافذة الا بعد اقتراف القومسيون عليها وتقررها

### الفصل الثالث

(فى أقلام المجلس البلدى)

مادة ٤٢ - أن أقلام المجلس البلدى هى الآتية :

(١) السكرتارية

(٢) الطرق

(٣) الصحة فى المدينة

مادة ٤٣ - تختص السكرتارية بإدارة عموم الاقلام البلدية وأخصها الاعمال الادارية والمالية والقضائية

مادة ٤٤ - تشتمل الاعمال الادارية على عموم المكاتبات والتحريرات وتحرير محاضر جلسات القومسيون واللجنة الدائمة والمخطوطات وجرى جميع الأملاك البلدية من منقولات وعقارات وعلى العموم إجراء جميع الامور التى تحال على القومسيون بمقتضى القوانين واللوائح أو من طرف الحكومة للدولة فيها

مادة ٤٥ - يشتمل قلم المالية على الاعمال الآتية :

- (١) قبض العوائد البلدية التى تحصلها بعض المصالح لحساب المجلس البلدى ان كان من تلك المصالح من يجرى تحصيل تلك الرسوم
- (٢) قبض العوائد التى يحصلها عمال المجلس أنفسهم
- (٣) دفع المصروفات التى تصدر أذونات صرفها من القومسيون أو من اللجنة الدائمية

(٤) قيد ومحجّر حسابات إيرادات المجلس البلدى ومصرفاته

مادة ٤٦ - لا تحصل عوائد بلدية ولا تصرف مصروفات بحسابه الا بمقتضى ميزانية السنة أو التصريحات الاضافية لها

مادة ٤٧ - يكلف السكرتير بصفة كونه رئيساً للقلم المالى بتحصيل الإيرادات المتحصلة بمعرفة عمال المجلس البلدى رأساً وتلك التى ربما حصلتها مصالح أخرى لحساب المجلس أيضاً فيوضع عن طريقة تحصيلها نظام خصوصى فى القابل وهو مكلف أى السكرتير تحت أمر الرئيس أو حين غيابه بأمر وكيل المجلس مباشرة الاجراءات القانونية اللازمة ضد المولين المتأخرين فى تسديد العوائد والرسوم المطلوبة منهم وملاحظة عدم مرور الزمن على حقوق المجلس منعا من سقوطه من حق الادعاء بها وبمحافظة وصيانة تلك الحقوق ويكون تحت أمر السكرتير صراف مكلف بقبض النقود المتحصلة ودفع المصروفات وهو مسؤول دون سواء فى حفظ نقود المجلس وأمواله ولذلك فانه ملزم بتقديم ضمانته بين القومسيون قيمتها

مادة ٤٨ - والسكرتير مكلف أيضاً بصفته المذكورة بتصفية مصروفات المجلس البلدى أما أذونات الصرف الموقع عليها من رئيس المجلس أو من وكيله فى غيابه فيقتضى أن يوضح فيها اسم المستحق الصرف اليه ونوع المصروفات وسبب الصرف ومقدار المبلغ الواجب صرفه واعتماد الميزانية الواجب الصرف خصماً منها وينبى أن تكون أذونات الصرف مرفقة بالمستندات المنصوص عنها



فصل ٢  
قوميون بلدي  
المصروفة

في قانون عموم حسابات الحكومة وحيث ان الصراف مكلف بدفع المصروفات التي تحرر بها اذونات الصرف المينة كيفيتها أعلاه موقع عليها من رئيس القومسيون أو من وكيله ليس الا فهو وحده مسؤول بكل ما يصرف ولم تكن توفرت في صرفه الشروط والاجراءات المشروحة

مادة ٤٩ - يرسل حساب ايرادات المجلس البلدي ومصروفاته الشهرية الى ادارة عموم الحسابات بنظارة المالية في نهاية كل شهر وترفق معه جميع المستندات المتعلقة بها

مادة ٥٠ - تجسئ السنة المالية من أول يناير وتنتهى يوم ٣١ ديسمبر من كل عام

## الفصل الرابع

(في عمال المجلس)

مادة ٥١ - عين عمال المجلس البلدي المقرون بأمر الرئيس بعد تأدية الامتحان اللازم وذلك بناء على طلب اللجنة الدائمة وامتحانهم بمعرفة القومسيون وهتتم اللجنة للقومسيون عن كل وظيفة من مرشح واحد الى ثلاثة مرشحين مرتبين بحسب درجات استحقاقهم وشهاداتهم التي يقدمونها وصفاتهم ونتيجة الامتحان الذي أودوه أمام لجنة خصوصية مؤلفة من الرئيس أو من وكيل المجلس ومن أربعة أعضاء ينتخب القومسيون اثنين منهم وتنتخب اللجنة الاثنين الآخرين ولجنة المخصوصية المؤلفة على هذه الصورة أن تضم اليها بصفة ممثلين وعلى سبيل الاستشارة كل من رأت أن حضوره مفيد للغاية المقصودة فيقدم القومسيون الرئيس المرشح الذي يراه أكثر لياقة من الآخرين لتعيينه بالوظيفة المطلوبة أما الخدمة السائرة الخارجون عن هيئة العمال فيعينهم الرئيس بناء على طلب السكرير مادام لا يدعوا تعيينهم الى تجاوز مروط الميزانية

### الفصل الخامس (في القضايا)

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
المصورة

مادة ٥٢ - القومسيون مكلف بالمداولة فيما يختص بالدعاوى القضائية المتعلقة بالمجلس البلدى ولا يجوز اقامة أية دعوى كانت بدون تصريح القومسيون بعد المداولة والنظر في التقرير المرفوع من اللجنة الدائمة ويستثنى من ذلك الأعمال التحفظية والاجراءات القانونية المستعجلة التي يجوز للرئيس أو وكيله عند غيابه اجراؤها بل واجب عليه اجراؤها مباشرة من تلقاء نفسه ومثل هذا التصريح لازم أيضا ليمكن الرئيس أو وكيله في حالة غيابه من الدفاع عن المجلس البلدى في القضايا المقامة ضده غير أنه لا لزوم لذلك التصريح في الدفاع عن المجلس في القضايا المقامة ضده كدعاوى وضع اليد والدعاوى الفرعية التي تقام من المدعى عليهم على المدعين أثناء الدعاوى الأصلية والقضايا التي تقام أمام قاضى الأمور المستعجلة

### الفصل السادس

#### (في قلم الطرق والاشغال العمومية)

مادة ٥٣ - يشتمل قلم الطرق والاشغال العمومية على فتح الشوارع والميادين والقناطر والمنتهات واقفالها وصيانتها وتسميتها وحرية المرور واشغال الطريق العام ومراقبة المباني التابعة للمجلس البلدى وملاحقتها وتدمير البيوت والبلاطات ومشروعات الطرق وعلى العموم جميع المصالح العمومية المتعلقة بالمدينة كالمياه والنور والتبليط والكفن والرش وكل ما كان يترتب عليه نظام المدينة وتحسينها ونموها ومصلحة طلوبيات الحريق والاجراءات الخاصة بالحريق جميعها وجميع المشروعات والتصميمات والمتايسات المتعلقة بالاشغال المسجلة أو بالحفظ والصيانة فيباشرها المجلس البلدى

فصل ٢  
قوميون بلدي  
المنصورة

## الفصل السابع (في قلم الصحة بالمدينة)

مادة ٥٤ - تشتمل أشغال هذا القلم على السوقيات والأسواق والمداين وتشييع الجنائزات والسلخانات والبالوعات والجمامات العمومية وكل ما كان من الأعمال غنصا بشروط الصحة العمومية وتنفيذ اللوائح والأوامر الصحية ومباشرة الأعمال اللازمة لها في المدينة

## الفصل الثامن (في اللجان الخصوصية الوقتية)

مادة ٥٥ - يجوز للقوميون أن يعين لجانا خصوصية ولجانا وقتية تتكلف بالنظر في أمر أو جملة أمور والبحث فيها أو بإجراء تحقيقات خصوصية وهذه اللجان دائمية كانت أو وقتية تتجيب كل واحدة منها رئيسا خصوصيا لها من ضمن أعضائها وتتجيب عضوا منها لعمل التقرير اللازم عن كل مسألة ويحق لرئيس القومسيون ولوكيله ولسكرير المجلس الحضور في جلسات هذه اللجان بصفة استشارية والتكلم فيها والعضو المكلف بعمل التقرير يقدم للقوميون نتيجة كتابية عن المداولات التي أحيل على اللجان إجراؤها بمعرفة

مادة ٦٩  
الاحوال التي فيها  
يسير عضو  
القوميون البلدي  
المنصورة مستقبلا

## القرار الصادر من نظارة الداخلية في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩٩

مادة ١ - كل عضو من أعضاء القومسيون البلدي بالمنصورة يتخلف عن الحضور للجلسات ثلاث مرات متواليات بدون أن يتحصل على اجازة قانونية ولم يقدم أغذارا مقبولة بذلك يجوز اعتباره مستعفيا بقرار يصدر من القومسيون بأغلبية الآراء

مادة ٢ - اذا أصبح أحد أعضاء القومسيون المنتخبين في حالة عدم الاهلية للمدينة بالمادة الخامسة من القرار الصادر في ٢٢ مايو سنة ١٨٩٦ تصدر النظارة قرارا بسقوطه من العضوية بعد الاطلاع على الحكم النهائي الصادر عليه أو على الحكم المثبت لعدم أهليته

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
المنصورة

مادة ٣ - متى نقص عدد أعضاء القومسيون عن ستة أعضاء منتخبين ثلاثة منهم من الاروباويين وثلاثة من الوطنيين فيصير تعيين أعضاء للراكر الخالية طبقا للمادة السادسة من الامر العالى الصادر في ٨ يونيه سنة ١٨٨١

### القرار الصادر من نظارة الداخلية

في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠١

يستبدل مهندس تنظيم مديرية الدقهلية في عضوية المجلس المحلى بإشفاقش مدن وبباني بحرى وفي حالة غيابه يقوم مقامه أحد مديرى الأعمال التابعين اليه وفي حالة تخلف مدير الأعمال يجوز له أن يعين مندوبا مخصوصا ينوب عنه في جلسات المجلس

مادة ٧٠  
تشكيل قومسيون  
بلدى المنصورة

### الفرع الثاني

قومسيون بلدى مدينة الفيوم

الامر العالى الصادر في ٢٢ مايو سنة ١٩٠٢

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٣ بتشكيل قومسيون على بمدينة الفيوم وعلى ماصدر بعده من القرارات الخاصة به (١) وبالنظر الى النتائج الحسنة التي ظهرت في المنصورة من طريقة مساعدة الأهالى على تحسين مدينتهم بواسطة الرسوم الاختيارية التي يفرضونها على أنفسهم طبقا للامر العالى الصادر في ٨ يونيه سنة ١٨٨١ القاضي بتشكيل قومسيون محلى مختلط بالمنصورة

مادة ٧١  
تحويل قومسيون  
محلى مدينة الفيوم  
الى قومسيون  
بلدى مختلط

(١) الصحيفة ١٣٣ من الكتاب الاول من الطبعة الاولى من مجموعة القوانين الادارية والجنائية

وبناء على الطلب المقدم من أهالى مدينة الفيوم للحصول على نظام بلدى لمدينتهم مثل المتبع فى المنصورة

فصل ٢ -  
قومسيون بلدى  
الفيوم

مادة ١ - رخص لسكان مدينة الفيوم بأن يفرضوا على أنفسهم رسوما اختيارية لأجل الاستعانة بها على عمل التحسينات اللازمة لمدينتهم مثل التنوير وتوريد المياه الصالحة للشرب وردم المستنقعات الموجودة بها وغير ذلك من الأعمال الصحية وتبليط أو صيانة الشوارع العمومية وغير ذلك من الاعمال المتعلقة بالبلدية

مادة ٢ - الاعمال المذكورة تكون بعد تمامها داخلة حتما ضمن أملاك الحكومة العمومية والآثار والمباني العمومية والمعابد والمحلات الخيرية (كالمستشفيات والتكايا ونحوها) الكائنة على حافة الشوارع والطرق العمومية لا يؤخذ عنها شئ فى مقابلة المصاريف التى صرفت لاصلاح الطرق والشوارع المذكورة

مادة ٣ - للسكان الذين يدفعون الرسوم المذكورة الحق فى انتخاب قومسيون يكون تشكيكه واختصاصه كما هو مبين فيما على

مادة ٤ - يتألف هذا القومسيون من أحد عشر عضوا

أولا - ثلاثة أعضاء بمقتضى القانون وهم

مدير الفيوم بصفة رئيس

مفتش مدن ومبانى قىلى أو من ينوب عنه ومفتش صحة المديرية

ثانيا - أربعة أعضاء وطنيون ينتخبهم المنتخبون الوطنيون بالكيفية والشروط المدينة بالقرار الذى يصدره ناظر الداخلية لهذا الخصوص

ثالثا - أربعة أعضاء أوروبيون ينتخبهم المنتخبون الاوروبيون بالكيفية والشروط التى ستبين بالقرار المذكور

فصل ٢  
قوميون بدي  
القيوم

ومع ذلك لا يجوز قبول أكثر من عضوين أورو بين من جنسية واحدة  
في القومسيون  
ويجوز لأحد مفتشى نظارة الداخلية أو من تنتدبه النظارة المذكورة حضور  
الجلسات بالقومسيون المحلي ويكون صوته معدودا في المناولة

مادة ٥ - في حال غياب المدير يقوم مقامه وكيل المديرية فإذا حصل لهذا  
مانع تكون الرئاسة لأكثر الأعضاء سنا  
ويختب القومسيون بأولية الآراء كاتب سر لا يشارك في المناولة

### فيمن لهم حق الانتخاب

مادة ٦ حق الانتخاب يكون لكل شخص من الذكور يبلغ من السن نحسا  
وعشرين سنة على الأقل ويكون مقما بمدينة القيوم أوله محل فيها ويدفع سنويا  
عوائد مبان قدرها جنيلان مصريان أو يكون ساكنا في محل بمدينة القيوم أجرته  
السوية أربعة وعشرون جنيلان مصريان ويتعهد كتابة بتسديد الرسوم الاختيارية  
المقررة بالمادة الأولى من أمرنا هذا ولم يكن متصفا بأية حالة من حالات عدم  
الاهلية المنصوص عنها بالمادة الآتية

مادة ٧ لايسوغ للأشخاص الآتي بيانهم أن يكونوا متخيين (بالكسر)

أولا - المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالنفي أو بالحرمان  
من الحقوق الوطنية أو بالإقامة في جهة معينة وكذلك المحكوم عليهم بارتكاب  
السرقة أو النصب أو الخيانة بعد الائتمان أو التزوير أو انتهاك حرمة الآداب  
أو الرشوة

ثانيا - المعزولون من وظائفهم الاميرية سواء كان بمقتضى أحكام قضائية  
أو قرارات مجالس التأديب لتقصيرهم في أداء واجباتهم أو اختلاسهم مال الميرى  
أو لقبول الرشوة

ثالثا - المحكوم عليهم بالانفلاس والمحجور عليهم

فصل ٢  
قوميون بلدي  
القيوم

### فيمن يجوز انتخابهم

مادة ٨ - لا يجوز لاحد أن يكون منتخبا ( بفتح الحاء ) إلا اذا كان منتخبا ( بكسر الحاء )

ويجب على المنتخب ( بفتح الحاء ) أن يكون له الملم بالقراءة والكتابة وله أملاك تبلغ قيمتها خمسمائة جنيه مصرى على الأقل أو يكون رئيسا أو وكلا بنك أو محل تجارى أو صناعى أو زراعى أو يكون من أرباب الحرف الحرة

مادة ٩ - وظائف أعضاء القومسيون المنتخبون هي مجانا ولمدة ثلاث سنوات

ويجوز إعادة انتخابهم لمدة أخرى

مادة ١٠ - لا يجوز لأحد أعضاء القومسيون أن يكون له وظيفة أخرى عمومية ذات مرتب أو وظيفة فنصل أو وكيل قنصل أو أية وظيفة تابعة لأحد القنصلات بأية صفة كانت

مادة ١١ - يحرم على أعضاء القومسيون أن يشتركا في مقاولات أو توريدات تختص بالمدينة فاذا خالف ذلك أحد الاعضاء سقط من وظيفته بمقتضى قرار من نظارة الداخلية

مادة ١٢ - كل عضو يتنوب عن الحضور للجلسات القومسيون ثلاث مرات متوالية بدون أن يحصل على اجازة قانونية أو لم يستدر بأسباب مقبولة يجوز اعتباره مستقिला بقرار يصدر من القومسيون بأغلبية آراء الاعضاء الحاضرين

مادة ١٣ - اذا ظهرت أسباب قانونية توجب عدم اهلية أحد الاعضاء أو ظهر أنه حائز لوظيفة أخرى ولم يكن ذلك معلوما وقت الانتخاب أو حدث ذلك بعد دخوله في عضوية القومسيون فيصير سقوطه منها بمقتضى قرار من نظارة الداخلية

فصل ٢  
قوميون بلدى  
القيوم

مادة ١٤ - اذا خلا مركز أحد الاعضاء لأى سبب كان فلقومسيون  
تعيين من يحل محله من الاربابويين أو الوطنيين بحسب جنسية العضو الذى  
خلا مركزه بحيث يكون العضو المستجد هو الذى حاز وقت الانتخاب أكثر  
الاصوات بين طائفته وفى حالة عدم وجوده يمين العضو الذى يليه بقائمة  
الانتخابات

### فى انعقاد القومسيون ومداولاته

مادة ١٥ - يجتمع القومسيون مرة واحدة على الأقل فى الشهر ومع ذلك  
يجوز انعقاده فى جلسات فوق المادة بناء على طلب الرئيس اذا رأى لزوما لذلك  
أو بناء على طلب ثلاثة من الاعضاء على الأقل  
وقرارات القومسيون تكون بأغلبية أصوات الاعضاء الحاضرين أغلبية مطلقة  
وفى حال انقسام الآراء فنصوت الرئيس هو المرجح  
ولا تكون قرارات القومسيون صحيحة الا اذا حضرها نصف الاعضاء  
على الأقل

### فى اختصاصات القومسيون

مادة ١٦ - اختصاصات القومسيون هى الآتى بيانها  
أولاً - تقدير الرسوم المقتضى تحصيلها لأجل صرف قيمتها على التنظيف  
الصحى فى المدينة وتحسين حالتها حسب زغبة سكانها  
ثانياً - اتخاذ الطرق اللازمة لتحصيل هذه الرسوم طبقاً للمادة الاولى من  
أمرنا هذا  
ثالثاً - قبض حصص الفريضة المقررة على أرباب العقارات الواقعة على  
حافة الشوارع التى يصير تبليطها أو صيانتها أو تزيمها أو تنويرها بمعرفة القومسيون  
وعلى العموم من كافة الأشخاص الذين تعود عليهم فاتكة خصوصية من الاعمال  
التي يجرىها القومسيون



فصل ٢  
قومسيون بدى  
القيوم

رابعا - قبول المباني التي تتبرع بها أهالى المدينة نظير الاشغال التي تعمل في صالحهم أو في الصالح العام  
خامسا - تحضير الرسومات ومقاييسات الاشغال اللازم اجرائها بمعرفة مهندس يجوز تعيينه لهذه الغاية ويكون تابعا للقومسيون دون سواء في حالة عدم وجود المهندس المذكور بالقومسيون فالرسومات والمقاييسات اللازم عملها يصير تحضيرها بمعرفة المهندس المكلف الآن بتأدية أعمال المجالس المحلية

وفي كلتا الحالتين فكل مشروع يزيد اجمالى مصاريفه بما فيها كافة النفقات التي تزم لانتامه عن مبلغ ٢٠٠ جنيه يجب عرضه على نظارة الاشغال العمومية للتصديق عليه قبل الشروع في تنفيذه  
سادسا - تقرير ميزانية في كل سنة عن الايرادات والمصروفات ومراجعة الحسابات ونشر تقرير سنوى عن ذلك.  
والقومسيون المذكور يقوم بأداء هذه الوظائف تحت مسؤوليته وبدون أى تعهد ولا ضمانته من طرف الحكومة

مادة ١٧ - اذا أقر القومسيون مع تصديق نظارة الاشغال العمومية على اجراء أشغال للمدينة ذات أهمية ظاهرة وكانت نفقاتها تزيد عن الايرادات الاعتيادية فيجوز له عقد سلفة بالمبلغ اللازم بحيث لا يتجاوز عشرة آلاف جنيه بعد الترخيص له من نظارة الداخلية ولكن بدون أى تعهد ولا ضمانته من طرف الحكومة

مادة ١٨ - يعين القومسيون في كل سنة لجنة دائمة تتألف من المدير بصفته عضوا قانونيا ومن عضوين يختارهما القومسيون من ضمن الاعضاء المنتخبين (بفتح الحاء) أحدهما وطنى والآخر أوروبوى

وفي حالة تغيب أحد هذين العضوين عن الحضور لسبب ما فيتوب عنه في مدة غيابيه أكبر الاعضاء الوطنيين سنا اذا كان المنتخب وطنيا أو الأوروبوى سنا اذا كان أوروبويا

فصل ٢  
قوميون بدو  
القبور

وتقوم اللجنة بملاحظة تنفيذ قرارات القومسيون أو التصديق على نصوص الشروط (الكوترات) مع المسؤولين أو المتعهدين بالتوريد وتعيين أو رفعت المستخدمين وبالجملية تقوم بتأدية كافة أعمال الإدارة ماعدا تنفيذ قرارات وأوامر القومسيون تنفيذاً بسيطاً فإن ذلك من خصائص المدير

مادة ١٩ - المدير أو وكيله هو النائب فقط عن القومسيون في جميع الأعمال المتعلقة بالقومسيون سواء كان في علاقاته مع الحكومة ومصالحها أو في علاقاته مع الأفراد

ويكتب المدير نظارات الحكومة والمصالح العمومية على اختلافها بواسطة نظارة الداخلية

مادة ٢٠ - خزينة الرسوم والعوائد يدير أشغالها صراف يعينه القومسيون ويكون تحت أوامره وملاحظته ومسؤوليته

مادة ٢١ - القومسيون المحلى يعرض في مدة لا تتجاوز الثمانية أيام جميع قراراته على نظارة الداخلية للتصديق عليها ولا يجوز تنفيذها إلا بعد تصديق نظارة الداخلية

مادة ٢٢ - يجوز فض القومسيون واللجنة في أية حالة كانت بقرار يصدر من ناظر الداخلية

مادة ٢٣ - يجرى المدير لأشحة للأجرات الداخلية ويخفى العمل بموجبها بعد التصديق عليها من نظارة الداخلية

ويكون الغرض من هذه اللائحة تعيين شروط القومسيون واللجنة بطريقة منتظمة مطابقة للقواعد المقررة في أمرنا هذا

مادة ٢٤ - يلغى كل ما كان يخالف الأحكام أمرنا هذا وعلى الخصوص الأحكام الميمنة بالقرار الصادر في ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٣ والقرارات التي صدرت بعده بتعديله أو تكيله

فصل ٢  
قوسيون يدي  
القيوم

ومع ذلك فالقوسيون المحلى الموجود الآن بمدينة القيوم يستمر في أعماله الى أن يصير استبداله بالقوسيون الذى يقضى بتشكيله أمرنا هذا

مادة ٢٥ - على ناظرى الداخلية والاشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه وعلى ناظر الداخلية نشر جميع الأحكام القانونية أو التكميلية التى تلزم لذلك

### القرار الصادر من نظارة الداخلية

في ٤ أغسطس سنة ١٩٠٢

نمرة ٧٢  
الانتخابات  
والاعمال المالية

بعد الاطلاع على المادة ٢٥ من الامر العالى الصادر في ٢ مايو سنة ١٩٠٢ المصرح بترتيب قوسيون على بمدينة القيوم ينأط به تقرير رسوم اختيارية للقيام بنفقات أعمال التحسينات اللازمة للينة بدون اخلال بنص الامر العالى المذكور

مادة ١ - عمليات الانتخابات يصير اجرائها بمعرفة لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء عضوين أوروبين وعضوين وطنيين تعينهم نظارة الداخلية تحت رئاسة المدير ويتضخون من ضمن أعيان المدينة

### كشف الانتخابات

مادة ٢ - يصير تحرير كشفين للانتخابات أحدهما بأسماء المنتخبين (يفتح الخلاء) الاوروبين والآخر بأسماء المنتخبين (يفتح الخلاء) الوطنيين ويحرر هذان الكشفان بمعرفة اللجنة طبقاً لاحكام المادتين ٦ و ٧ من الامر العالى الصادر في ٢٢ مايو سنة ١٩٠٢ وتتخذ الكشوفات المقدمة من المديرية بموجب دفاتر عوائد أسلاك المباني أساساً لتحرير الكشفين المذكورين مع اضافة وحذف ما يلزم

فصل ٢  
قوسيون بدى  
القديم

مادة ٣ - بعد تحرير الكشفين المذكورين بالطريقة المذكورة يصير تعليقهما بمركز المديرية سبعة أيام وفى خلال هذه المدة يجوز لأصحاب الشأن تقديم معارضاتهم للجنة بشأن درج أسماء الأشخاص الذين لم تدرج أسماؤهم فى الكشف ضهوا أو شطب أسماء من درجت أسماؤهم بغير وجه حق وبعد مضى تلك المدة لا يحتمل أى معارضة وتجتمع اللجنة فى ظرف ثلاثة أيام لتحكم نهائيا فى المعارضات التى قُدمت إليها

وبعد تعديل الكشوفات اذا دعت الحاجة لذلك بناء على قرارات اللجنة تعتبر نهائية ويصير إعادة اعلانها بالمديرية

### الانتخابات

مادة ٤ - فى شهر ديسمبر من كل سنة يصير مراجعة كشوفات المنتخبين (بفتح الخاء) بمعرفة اللجنة قضيف اليه أسماء الأشخاص الذين حازوا الصفات المطلوبة قانونا مع شطب أسماء المتوفين والأشخاص الذين قفلوا الصفات المطلوبة

وتعلن الكشوفات التى تراجع سنويا وينظر فى المكاتبات المقدمة كما هو مذكور بالمادة السابقة

مادة ٥ - يصدر المدير قرارا يحدد فيه المحل واليوم والساعة التى يصير فيها اجراء الانتخابات ويعلن القرار المذكور للجمهور فى مدة ثلاثة أيام على الاقل قبل حصول الانتخابات ويكون ذلك بواسطة اعلانات تلصق على باب المديرية وفى جهات المدينة وضواحيها حسبما يقرأ أى للمدير

مادة ٦ - لا يجوز لاحد غير المنتخبين الدخول أثناء حصول الانتخابات فى المحل المحدد لها وتطلب اللجنة منهم تحضير قائمة بأسماء وألقاب وصفات الأشخاص المنتخبين (بالكسر) من ضمن الأشخاص الجائز انتخابهم وبراى أن المنتخبين (بكسر الخاء) الاجانب لا يقترعون الا على الاربعة أعضاء المراد انتخابهم من

الاجانب كما أن المنتخبين (بكر الخاء) من الوطنيين لا يقرعون كذلك إلا على  
الاربعة أعضاء المراد انتخابهم من الوطنيين

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
القيوم

ويستمر الاقتراع مدة أربع ساعات اعتبارا من ابتداء الاجتماع

وتوضع نماذج الانتخابات في إناوين أحدهما للأوروبين والثاني للوطنيين  
بحضور الرئيس ويقيد أحد أعضاء اللجنة بدقتر في نفس الجلسة أسماء وألقاب  
المقترعين بعد أن يتحقق من أنهم مقيدون بقائمة المنتخبين (بالكسر) وذلك قبل  
وضع تذكرة الانتخاب في الإناء

مادة ٧ - بعد مضي الأربع ساعات السابقة الذكر يصير قفل الاقتراع  
ولا تقبل أية تذكرة اقتراع بعد ذلك

وتستخرج نماذج الاقتراع من الانامين المذكورين ويضاهى مددها على عدد  
المقترعين ثم يحرر كشفان أحدهما للأوروبين والثاني للوطنيين مبيئا فيهما  
عدد الأصوات التي تحصل عليها كل واحد من المترشحين ثم يرتبون مع الابتداء  
بن يكون له أكثر الاصوات ويوقع الرئيس وأعضاء اللجنة على الكشفين  
المذكورين ويرفقان بحضور جلسة الانتخابات

ثم يعلن بأن الاربعة أشخاص الأول هم أعضاء القومسيون ومع ذلك يلاحظ  
فيما يختص بانتخاب الأعضاء الأروباوين أنه اذا تحصل أكثر من اثنين من  
جنسية واحدة على أكثر الاصوات من الأوروبين فلا ينتخب الا الاثنان  
المتحصلان على أكثر الاصوات وينتخب بدل الذي أو الذين وجدوا متحصلين  
على أكثر الاصوات بعدهما من جنسيتهما العضو أو الاعضاء الذي أو الذين  
من المترشحين الآخرين من أى جنسية أخرى يكون أو يكونون متحصلين أو  
متحصلين على أكثر الأصوات بعد من سقطوا فاذا تساوت الاصوات بين  
شخص أو أكثر من المترشحين فيصير الاقتراع بينهم وتحكم اللجنة في نفس الجلسة  
وبصفة نهائية في جميع الاشكالات التي تحصل أثناء عمليات الانتخابات وتصلح

فصل ٢  
قوميون يدي  
الفيوم

الاحكام بالأغلبية وتذكر في المحضر ومع ذلك يكون لنظارة الداخلية الحق في حالة حصول مقاربات شديدة الغاء الانتخابات جميعها أو بعضها أو تعديل مداولات اللجنة التي تكون مخالفة للقانون .

مادة ٨ - تعلق قائمة الأشخاص المتشحين (بفتح الخاء) على باب المديرية ويصير ارسال نسخة من هذه القائمة لكل واحد من هؤلاء المتشحين

### في الميزانية والحسابات

مادة ٩ - تضع الحكومة تحت تصرف قوميون محلي الفيوم مبلغا معيناً للصرف منه على المدينة وذلك علاوة على الرسوم الاختيارية والأموال المنصوص عنها في الامر العالي الصادر في ٢٢ مايو سنة ١٩٠٢

المبالغ الواردة من الحكومة تخصص للفصول الآتية :

(١) الأتارة

(٢) المياه

(٣) الكلس والرش

(٤) الاعمال المتعلقة بنظافة المدينة كالجبايات والاسواق والموالد العمومية والمواحيض العمومية الخ

مادة ١٠ - يقرر القوميون الميزانية لمدة اثني عشر شهرا ابتداء من أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل سنة

ويقتضى عرضها على نظارة الداخلية قبل يوم ١٥ نوفمبر ولا تكون نافذة المفعول إلا بعد التصديق عليها

مادة ١١ - رسومات ومقاييسات الاعمال المقتضى أجزاؤها يجب عرضها أولا على نظارة الداخلية لفحصها والتصديق عليها

فصل ٢  
قوميون بلدي  
القيوم

وكل مشروع أعمال يزيد اجمالى مصاريفه عن مبلغ ٢٠٠ جنيه بما فيها كافة النفقات التى تلزم لاتمامه يجب عرضه على نظارة الاشغال العمومية للتصديق عليه قبل الشروع فى تنفيذه

مادة ١٢ - لا يجوز صرف أى مبلغ أو التصرف فيه فيما لو كان خارجا عن الاعتمادات المخصصة للقوميون سواء كانت مقررة من الحكومة أو واردة من الرسوم الاختيارية أو من التبرعات

مادة ١٣ - تكون تسوية المصروفات طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بمصروفات الحكومة وتفيد فى حساب مخصوص وتقدم السندات فى كل شهر مرفقة بمسنداتها الى ادارة عموم الحسابات بنظارة المالية  
يعرض على القوميون فى كل جلسة بيان المصروفات التى صرفت فى الشهر السابق

مادة ١٤ - تلتى كافة الاحكام المخالفة لهذا القرار

القرار الصادر من قوميون بلدى مدينة القيوم

فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٠٣

## الفصل الاول

( فيما يختص بالقوميون البلدى )

مادة ١ - يجتمع القوميون البلدى فى جلسة اعتيادية يوم الاثنين الاثنى من كل شهر فى الساعة الرابعة ونصف افرنكى بعد الظهر من أول اكتوبر لغاية ٣٠ ابريل وفى الساعة السابعة افرنكى مساء من أول مايو لغاية ٣٠ سبتمبر  
فانذا وافى يوم الاثنين المذكور يوم عيد يعين رئيس القوميون يوما آخر من ايام الاسبوع لاجتماعه

نمرة ٧٣  
اللائحة الداخلية  
لقوميون بلدى  
مدينة القيوم

فصل ٢  
قواعد  
الجمعية

مادة ٢ - يرسل الى أعضاء القومسيون بمجلاتهم قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل جدول مبين فيه المسائل المقتضى عرضها على القومسيون وفي حالة انعقاد القومسيون في جلسة غير اعتيادية يبين في أوراق الدعوة للحضور الامور التي طلب من أجلها انعقاده مع ذكر ساعة ومكان الاجتماع وتوزع هذه التذاكر على الاعضاء قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل . ولا يجوز للقومسيون المداولة في أمور خارجة عما هو مبين بجدول الجلسة الا في الاحوال المنصوص عنها بالمادة ١٢ من هذه اللائحة

مادة ٣ - تفتح الجلسات في الميعاد المحدد متى اجتمع العدد القانوني من أعضاء القومسيون فانما مضى نصف ساعة من هذا الميعاد المحدد ولم يجتمع من الاعضاء العدد القانوني تؤجل الجلسة الى يومين على الأقل وإلى ثمانية أيام على الأكثر ويبلغ الرئيس الاعضاء ميعاد الجلسة الجديدة وتقتصر مداورات الجلسة الجديدة على المسائل الواردة في جدول الجلسة المؤجلة

مادة ٤ - يعقد الرئيس الجلسات ويفتحها ويرأسها ويقفلها وله وحده حفظ نظام الجلسة

مادة ٥ - عند افتتاح جلسات القومسيون الاعتيادية يتلو السكرتير محاضر جلسات المأمورية مع القرارات الوزارية الواردة بعد تاريخ الجلسة الاخيرة

ثم يبلغ الرئيس القومسيون كافة التلغرافات والافادات والعرائض المختصة به ويعرض على القومسيون كشف مصاريف الشهر السابق طبقاً لما قضته الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القرار الصادر في ٤ أغسطس سنة ١٩٠٢ والمادة ٤٢ من هذه اللائحة

مادة ٦ - يسوغ لاعضاء القومسيون في أثناء المداورات بالجلسات أن يتكلموا بأحدى اللغات الاوربية المقبولة لدى المحاكم المختلطة وعلى السكرتير أن يترجم اقوالهم باللغة العربية اذا اقتضى الحال فوراً



فصل ٢  
قوميون بهنق  
التيوم

مادة ٧ - ليس لاحد من الاعضاء ان يتكلم الا بعد الاستئذان ويراعى في هذا التصريح الاولوية في الطلب ويكون للعضو الذي لم يتكلم في الموضوع الجارى البحث فيه الاولوية على من سبقوه

مادة ٨ - لا يجوز ايقاف أحد عن التكلم في أثناء ابداء رأيه الا للتنبيه الى مراعاة النظام ولكل عضو أن يطلب من الرئيس اصدار هذا التنبيه وللرئيس أن يوقف العضو الذي يكون خالف نص القواعد النظامية أو لم يراع الواجب أو يخرج عن الموضوع

العضو الذى ينه مرتين من الرئيس ولم يكثرث فلرئيس أن يستشير الاعضاء لمعرفة ما اذا كان يمنع العضو المذكور عن التكلم في نفس الموضوع لغاية نهاية الجلسة

مادة ٩ - يتناقش القومسيون قبل تداوله في الموضوع الاصلي في المعارضات المخصصة بمجلول الجلسة وفي التنبيه الى مراعاة النظام وفي جواز المناقشة من منحه وفي طلب التأجيل واقتراحات التعديل

مادة ١٠ - يجوز للقومسيون أن يقرر خصوصا فيما يختص بالنظامات والميزانيات والرسوم أن المناقشة وجميع الأصوات تنحصر أولا في مجمل الاقتراح ثم في مفرداته

مادة ١١ - الاعضاء الذين يريدون ادخال تعديلات يجب عليهم عرضها كتابة

مادة ١٢ - كل عضو يريد عرض اقتراح عليه أن يحضيه ويسلمه للرئيس وبعد تلاوته على القومسيون للقتراح أن يبين شفاها الأسباب فإذا وافق على اقتراحه ثلاثة من الاعضاء يدرج في جدول أعمال احدى الجلسات المقبلة الا اذا قرر القومسيون المناقشة فيه حالا للضرورة وكل اقتراح لم يوافق عليه ثلاثة أعضاء أو رفض بعض المناقشة لا يمكن تجليله الا بعد ثلاثة أشهر ولكن يجوز ذلك لافاقم كتابة من ستة أعضاء على الأقل يمين فيه الأسباب التي تنحو الى تجليله الاقتراح

فصل ٢  
قوميون  
الذين

مادة ١٣ - لكل صاحب اقتراح أن يسترد اقتراحه في أى وقت أثناء المناقشة فيه ويجوز لأى عضو آخر أن يعود الى هذا الاقتراح اذا شاء

مادة ١٤ - لكل عضو أن يوجه سؤالاً الى الرئيس وهو يجاوبه عليه في الحال أو في الجلسة الاعتيادية المقبلة ويشترط أن يكون موضوع السؤال مسألة خاصة بالاعمال البلدية وكل سؤال من هذا النوع يجب أن يعرض كتابة على الرئيس في اليوم السابق للجلسة على الأقل

ويجوز لطالب هذا السؤال أن يوضحه للقومسيون بعد الاعمال المنصوص عنها بالمادة الخامسة

مادة ١٥ - يجوز للرئيس إيقاف الجلسة متى شاء من نفسه أو على طلب مستوفى مبنى على أسباب من أحد الاعضاء يوافق عليها القومسيون ولا يجوز أن تزيد مدة الايقاف عن ربع ساعة

مادة ١٦ - اذا طلب عضوان ختام المناقشة على الرئيس أن يطلب الاقتراع على ذلك

وللرئيس قبل ختام المناقشة اذا وجد لديه شك عليه أن يستشير القومسيون ليتأكد من أنه أجاب جيداً بالمسألة فان لم توافق الأغلبية تستمر المناقشة المناقشة التي تقرر ختامها بعد الاقتراع لا يجوز الرجوع اليها في نفس الجلسة لأى سبب كان

مادة ١٧ - المسائل المراد الاقتراع عليها يلزم أن تكون على قدر الامكان بكيفية تجعل الجواب عنها ممكناً نعم أو لا . وقاعدة الاقتراع الاصلية أن يكون شفاهاً ولكنه يكون كتابة وصراً في الاقتراحات التي تتعلق بالمستخدمين أو اذا طلب الاقتراع السري اثنان من الأعضاء

مادة ١٨ - لا يجوز لاعضاء القومسيون أن يشتركوا في مداولات أو قرارات تتعلق بمسائل يكون لهم فيها صالح سواء كان ذلك عن أنفسهم شخصياً أو بصفة وكلاء الاتحادية الاستعلامات التي يطلبها الرئيس منهم

فصل ٢  
قومسيون بلدي  
القديم

مادة ١٩ - لا يجوز لأى عضو قبول التنازل له عن حقوق مقام بشأنها  
تراجع مع القومسيون أو المرافعة بصفة عام في القضايا المرفوعة ضد المجلس  
البلدي

مادة ٢٠ - لا يجوز لأى شخص أجنبي عن القومسيون الحضور في جلساته  
ماعدا الاحوال التي يطلب فيها القومسيون ذلك للحصول على استعلامات  
أو ايضاحات في الموضوع المتداول فيه

مادة ٢١ - يحرر القومسيون محضرا لجلساته يحتوى على أسماء الاعضاء  
الذين حضروا الجلسة واشتركوا في المداولات وعلى كافة القرارات الصادرة  
في الجلسة مع بيان أسبابها وعدد الاصوات التي وافقت على هذه القرارات  
أولم توافق . وعلى رأى كل عضو كلف بدرس المسألة المتداول فيها أو بعمل  
تقرير عنها وبعد تلاوة هذا المحضر على القومسيون والموقفه عليه يمحى بمعرفة  
الرئيس والسكترير وتعمل منه ثلاث صور بالعربية وبلغة افرنكية وترسل الى  
نظارة الداخلية في مسافة أسبوع ابتداء من تاريخ الجلسة ويمكن تبليغ  
قرارات القومسيون الى الجرائد

## الفصل الثاني

### (في المأمورية البلدية)

مادة ٢٢ - اللجنة الدائمة المنصوص عنها بالمادة ١٨ من دكرينو ٢٢ مايو  
سنة ١٩٠٢ تسمى بالمأمورية البلدية

مادة ٢٣ - يرأس المدير المأمورية البلدية وفي حال غيابه أو تعذر حضوره  
يرأسها وكيل المديرية وفي حالة غياب المدير ووكيل المديرية أو كان لديهما  
مانع يمنعهما عن الحضور تكون رئاسة المأمورية لأكبر عضويها سنا ويصير  
بله في المأمورية بالكيفية المنصوص عنها بالمادة ١٨ من دكرينو ٢٢ مايو  
سنة ١٩٠٢

نصيب ٢  
قوميون بلدى  
الفيوم

مادة ٢٤ - تجتمع المأمورية مرة واحدة على الاقل في كل أسبوع ويموز انعقادها فوق العادة بناء على طلب الرئيس كلما رأى لزوما لذلك

مادة ٢٥ - اذا خلا مركز عضو في المأمورية بسبب وفاته أو استعفائه يشرع القومسيون في انتخاب من يخلفه في الجلسة الاعتيادية المقبلة

مادة ٢٦ - يمكن لأى عضو من أعضاء القومسيون في أى وقت أن يطلع في أقلام المأمورية على كافة الاوراق التى يطلبها من السكرتير

مادة ٢٧ - يجوز للمأمورية أن تدعو لحضور جالسيتها أى عضو من القومسيون أو أى شخص آخر ترى فائدة في وجوده للحصول على استعلامات أو إيضاحات

مادة ٢٨ - لا تكون قرارات المأمورية صحيحة الا اذا حضرها الرئيس والعضوان

مادة ٢٩ - وظيفة العضو المنتخب للمأمورية البلدية تكون لمدة سنة واحدة تنتهى من أول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر ويجوز إعادة انتخاب هؤلاء الاعضاء

مادة ٣٠ - يتفق أعضاء المأمورية على توزيع العمل بينهم

مادة ٣١ - اختصاصات المأمورية البلدية هي تنوع خاص الأمور الآتية :

أولا - تحضير الميزانية لمرضاها على القومسيون لاداوله فيها

ثانيا - البحث في كل اقتراح يخص زيادة أو تعديل الاعتمادات المفتوحة في ميزانية المصروفات أو بفتح اعتمادات جديدة

ثالثا - النظر في الحسابات السنوية وتقديم الملاحظات

رابعا - النظر في المشروعات والتصميمات والمقاييس المتعلقة بالأعمال المستجدة أو درس أعمال الصيانة المقترضى عرضها على القومسيون لاقرارها عليها

خامسا - القرض التجهيزى في المسائل القضائية والاقتراحات المختصة بها وغير ذلك لمرضاها على القومسيون

فصل ٢  
قومسيون بلدي  
التقويم

سادسا - الاقتراحات المختصة بالعيين والترقية ورفق المستخدمين الذين يتقلدون مراتبهم من ميزانية البلدية  
سابعا - النظر في نصوص الشروط المقتضى عقدها مع المقاولين أو المتعهدين بالتوريدات للبلدية  
ثامنا - تنفيذ قرارات القومسيون طبقا للفقرة الاخيرة من البند ١٨ من دكرينو ٢٢ مايو سنة ١٩٠٢

مادة ٣٢ - يعين الرئيس مستخدمى القومسيون بناء على طلب المأمورية والوظائف الثابتة أو الوظائف التي تحتاج لمعارف فنية يعمل عنها امتحان وتشكل لجنة الامتحان من أعضاء المأمورية ومن ممتحنين خبيرين ينتخبهما القومسيون ولا عقيد المأمورية نتيجة الامتحان ولا ترتيب درجات المرشحين ويجوز لها أن تراعى في انتخاب المرشحين الشهادات الملقمة منهم

### الفصل الثالث

#### في المجال الخصوصية

مادة ٣٣ - يجوز للقومسيون أن يعين من بين أعضائه بلانا خصوصية وقتية أو دائمة للنظر في أمر أو جملة أمور أو لاجراء تحقيقات خصوصية والمجال الخصوصية تنخب رئيسا لها من بين أعضائها وتعين عضوا لوضع تقرير عن كل مسألة والعضو المكلف بعمل التقرير يقدم كطبة للقومسيون نتيجة مداولات هذه المجالس

ولرئيس القومسيون الحق في الحضور بجلسات هذه المجالس وفي هذه الحالة يكون له حق الرئاسة ويشارك في المداولات بصفة استشارية  
مادة ٣٤ - يجوز لمجالس الخصوصية الاستعانة من رئيس القومسيون عن كافة الاستعلامات التي يحتاجونها في المسائل الخال درسها عليهم

## الفصل الرابع

### أعلام القومسيون

فصل ٢  
قومسيون بدي  
القوم

مادة ٣٥ - الأعلام هي : -

أولاً - السكرتارية

ثانياً - القلم المالي

ثالثاً - التنظيم والصيانة

رابعاً - النظافة والصحة

### قلم السكرتارية

مادة ٣٦ - السكرتارية تشمل على الاعمال الادارية والقضائية

مادة ٣٧ - الاعمال الادارية تشمل على جميع المخبرات وتحرير محاضر جلسات القومسيون والمأمورية والمحفوظات وبرد جميع الاملاك البلدية من منقول وثابت وصل العموم جميع الامور الغير داخله ضمن اختصاص الأعلام الأخرى

مادة ٣٨ - لا يجوز للبلدية اقامة أى دعوى قبل التصريح من القومسيون بعد المداولة عنها وبعد النظر في التقرير المقدم من المأمورية الا في الاحوال التحفظية أو الاجراءات المستعجلة التي يجوز للرئيس اجرائها من تلقاء نفسه

وعلى الرئيس الحصول على هذا التصريح ليتسنى له أن يدفع عن البلدية الدعاوى التي يمكن أن تهاجم عليها ولكن هذا التصريح ليس ضروريا في المدافعة عن القومسيون في الدعاوى التي تهاجم عليه من المرفوع ضدهم أو في الدعاوى المتعلقة بوضع اليد أو التي تهاجم أمام قاضى الامور المستعجلة

فصل ٢  
قوميون بلدي  
القيوم

## القلم المال

مادة ٣٩ - يدخل في أعمال القلم المال

أولا - تحصيل الرسوم والعوائد

ثانيا - قبض المبالغ المطلوبة للقومسيون

ثالثا - دفع المبالغ المأذون بها قانونا من القومسيون والمأمورية

رابعا - حسابات الإيرادات والمصروفات

مادة ٤٠ - الصراف مكلف بالقبض والصرف وهو المسؤول الوحيد عن حفظ النقود ويجب عليه أن يقدم تأمينا يتعين مقداره بمعرفة القومسيون

مادة ٤١ - أذونات الصرف يجب أن يبين بها اسم المستحق ونوع الصرف وسببه ومقدار المبلغ الواجب صرفه والفصل المخصص له بالميزانية وتاريخ التصريح وينبغي أن تكون الأذونات مرفقة بالمستندات المنصوص عنها بلوائح عموم حسابات الحكومة وتكون ممضاة من رئيس القومسيون وكاتب الحسابات

مادة ٤٢ - السكرتير عليه ملاحظة تحصيل الرسوم والعوائد

وعلى السكرتير وكاتب الحسابات أن يضا في كل شهر تقريرا عن حركة الخزينة لعرضه على القومسيون وعليهما أيضا جرد الخزينة مرتين على الأقل في الشهر

## قلم التنظيم

مادة ٤٣ - يشتمل قلم التنظيم على مشروعات فتح الشوارع واحداث الميادين والمنقحات وتركيب الجارى وصيانة الشوارع وتسميتها وحرية المرور وعموم أشغال الطرق ومراقبة المباني التابعة للجلس البلدى وتبوير المنازل وعلى كافة الأعمال العمومية المتعلقة بالمدينة كإليه والتوير والتبليط وأعمال طلبات الحريق وكافة الأعمال والاجراءات المقتضى اتخاذها للوقاية من الحرائق الأعمال التى يجرىها مهندس القومسيون تكون بمراقبة الرئيس

## قلم الصحة

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
الفيوم

مادة ٤٤ - قلم النظافة والصحة يشتمل على الرش والكنس ومباشرة الأعمال الخاصة بنظافة المدينة والصحة فيها وملاحظة الأسواق والوكائل والجبايات والسلخانات والمبالى العمومية

## الفصل السابع الثالث

قومسيون بلدى طنطا

نمرة ٧٤  
نحو بلدى قومسيون  
محل طنطا الى  
قومسيون بلدى  
مخطط

القانون نمرة ٢٠ الصادر فى ٥ يونيه سنة ١٩٠٥

بعد الاطلاع على القرار الصادر فى ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٣ بتشكيل قومسيون محل بلدية طنطا وعلى ماضى بعده من القرارات الخاصة به

وبالنظر لانتاج الحسنة التى ظهرت فى مديرتى المنصورة والفيوم من النظام القاضى باشتراك الاهالى فى تحسين مدينتهم بواسطة الرسوم الاختيارية التى يفرضونها على أنفسهم طبقا للامر العالى الصادر فى ٨ يونيه سنة ١٨٨١ القاضى بتشكيل قومسيون محل مخطط فى المدينتين المذكورتين

وبناء على الطلب المقدم من اهالى مدينة طنطا للحصول على نظام بلدى لمدينتهم مشابه للتبع فى المنصورة والفيوم

مادة ١ - رخص لسكان مدينة طنطا بأن يفرضوا على البضائع الصادرة والواردة رسوما اختيارية لأجل الاستعمانة بها على عمل التحسينات اللازمة لمدينتهم وأنشاء المجارى والتنوير وتوريد المياه الصالحة للشرب وردم المستنقعات الموجودة بها وغير ذلك من الأعمال الصحية وتبليط الشوارع العمومية أو صياتها ونحو ذلك من الأعمال المتعلقة بالبلدية



مادة ٢ - الأعمال المذكورة تكون بعد تمامها داخلة حتما ضمن أملاك الحكومة العمومية والآثار والمباني العمومية والمعابد والمجالات الخيرية (كاستشفيات والتكايا ونحوها) الكائنة على حافة الشوارع والطرق العمومية لا يؤخذ منها شيء في مقابلة ما يصرف لاصلاح الطرق والشوارع المذكورة

فصل ٢  
قومسيون بدى  
طعنا

مادة ٣ - للسكان الذين يدفعون الرسوم الحق في انتخاب قومسيون يكون تشكيله واختصاصه كما هو مبين فيما يلي

مادة ٤ - يتألف هذا القومسيون من أحد عشر عضوا كما يأتي :

أولا - ثلاثة أعضاء بمقتضى القانون وهم :

مدير الغربية بصفة رئيس

مفتش مدن ومباني وتظيم بحرى أو من ينوب عنه ومفتش صحة المديرية أو من يقوم مقامه

ثانيا - أربعة أعضاء وطنيون ينتخبهم المنتخبون الوطنيون بالكيفية والشروط المبينة بالقرار الذى يصدره ناظر الداخلية لهذا الخصوص

ثالثا - أربعة أعضاء أوروبيون ينتخبهم المنتخبون الأوروبيون بالكيفية والشروط التى ستنين بالقرار المذكور على أنه لا يجوز قبول أكثر من عضوين أوروبيين من - نسبة واحدة في القومسيون

ويجوز لأحد مفتشى نظارة الداخلية أو من تتدبه النظارة المذكورة أن يحضر جلسات القومسيون المحلي ويكون صوته معدودا في المداولات

مادة ٥ - في حالة غياب المدير يقوم مقامه وكيل المديرية

فاذا حصل للوكيل مانع تكون الرئاسة لا كبر الاعضاء سنا

ويعين القومسيون بأغلبية الآراء سكريا لا يكون له رأى في المفاوضات

فصل ٢  
توسيون بلدى  
طنطا

### فيمر لهم حق الانتخاب

مادة ٦ - حق الانتخاب يكون لكل شخص من الذكور بلغ من السن عسرا وعشرين سنة على الاقل ويكون مقبلا بمدينة طنطا أو يكون له محل فيها ويدفع سنويا عوائد مبان قلدوها جنبا مصرى أو يكون مائكا فى مكان بمدينة طنطا أحرته السنوية أربعة وعشرون جنبا مصرى ويتعهد كتابة بدفع الرسوم الاختيارية المقررة بالمادة الاولى من أمرنا هذا ولم يكن متصفا بأية حالة من حالات عدم الاهلية المنصوص عنها فى المادة الآتية

مادة ٧ - لايسوغ للأشخاص الآتى بيانهم أن يكونوا متخزين (بالكسر)

أولا - المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة أو بالسجن والمحكوم عليهم بارتكاب المرفقة أو النصب أو الخيانة بعد الاثمان أو التزوير أو انتهاك حرمة الآداب أو الرشوة أو لارتكابهم أية جناية أو جنحة أخرى ضد الشرف والامستقامة

ثانيا - المعزولون من وظائفهم الاميرية سواء كان بمقتضى أحكام قضائية أو قرارات مجالس التأديب لائى سبب كان خلاف التقصير فى أعبائهم

ثالثا - المفلسون والمحبور عليهم

### فيمر يجوز انتخابهم

مادة ٨ - لايجوز لاحد أن يكون متخبيا (يفتح الخاء) الا اذا كان متخبيا (بكسر الخاء)

وفوق ذلك يجب على المنتخب (يفتح الخاء) أن يكون له المام بالقراءة والكتابة وله أملاك ثابتة تبلغ قيمتها خمسمائة جنيه مصرى على الاقل

أو يكون رئيسا أو وكيلأ لهنك أو محل تجارى أو صناعى أو زراعى أو يكون من أرباب الحرف الحرة

مادة ٩ - وظائف أعضاء القومسيون هي مجانا ولمدة أربع سنوات  
وفي كل سنتين يصير تغيير نصف أعضائه ماعدا الأعضاء الذين لم يحق  
في العضوية قانونا

وبعد مضي مدة السنتين الأوليين فالأعضاء المنفصلون يكون تعيينهم بالقرعة  
وبعد ذلك يكون التغيير بالدور والتسلسل عند انتهاء مدة الأعضاء الآخرين  
بانقضاء مدة الأربع سنوات ويحوز تكرار انتخاب جميع الأعضاء المنفصلين

مادة ١٠ - لا يجوز لأحد أعضاء القومسيون أن يكون له وظيفة أخرى  
عمومية ذات مرتب أو وظيفة قنصل أو وكيل قنصل أو أية وظيفة تابعة  
لأحد القنصلات بأية صفة كانت

مادة ١١ - يحرم على أعضاء القومسيون أن يشتركوا في مقاولات  
أو توريدات تختص بالمدينة

فإذا خالف ذلك أحد الأعضاء يسقط من وظيفته بمقتضى قرار من نظارة الداخلية

مادة ١٢ - كل عضو يتنكب عن الحضور يجلسات القومسيون ثلاث مرات  
متوالات بدون أن يحصل على إجازة قانونية أو لم يتنذر بأسباب مقبولة يحوز  
اعتباره مستقila بقرار يصدر من القومسيون بأغلبية آراء الأعضاء الحاضرين

مادة ١٣ - إذا ظهرت أسباب قانونية توجب عدم أهلية أحد الأعضاء  
أو ظهر أنه حائز لوظيفة أخرى لا تجيز انتخابه ولم يكن ذلك معلوما وقت الانتخاب  
أو حدث ذلك بعد دخوله في عضوية القومسيون فيصير إعلان عدم أهليته أو  
عدم جواز انتخابه وسقوطه من هيئة القومسيون بمقتضى قرار من نظارة الداخلية

مادة ١٤ - إذا خلا مركز أحد الأعضاء لأى سبب كان فالقومسيون تعين  
من يحل محله من الاوروبين أو الوطنيين بحسب جنسية العضو الذى خلا  
مركزه بحيث يكون العضو المستجد هو الذى حاز وقت الانتخاب أكثر الاصوات  
بين طائفتيه بعد الأعضاء المنتخبين وفي حالة عدم وجوده يتعين العضو الذى يليه  
بقائمة الانتخابات

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
مطلقا

### في انعقاد القومسيون ومداولاته

مادة ١٥ - يجتمع القومسيون مرة واحدة في الشهر على الأقل ومع ذلك يجوز انعقاده في جلسات فوق العادة بناء على طلب الرئيس اذا رأى لزوما لذلك أو بناء على طلب ثلاثة من الاعضاء على الأقل وقرارات القومسيون تكون بأغلبية أصوات الاعضاء الحاضرين أغلبية مطلقة وفي حالة انقسام الآراء فصوت الرئيس هو المرجح ولا تكون قرارات القومسيون صحيحة إلا اذا حضرها نصف الاعضاء العاملين على الأقل

### في اختصاصات القومسيون

مادة ١٦ - اختصاصات القومسيون هي الآتى بيانها :  
أولا - تقدير الرسوم المقرضى تحصيلها لاجل صرف قيمتها على التنظيف الصحى في المدينة وتحسين حالتها حسب رغبة سكانها  
ثانيا - اتخاذ الطرق اللازمة لتحصيل هذه الرسوم طبقا للعادة الاولى من أمرنا هذا  
ثالثا - قبض حصة الفريضة المقررة على أرباب العقارات الواقعة على حافة الشوارع التى يصير تبليطها أو صيانتها أو ترميمها أو تنويرها بمعرفة القومسيون وعلى العموم من كافة الاشخاص الذين تعود عليهم فائدة خصوصية من الاعمال التى يجريها القومسيون  
رابعا - قبول المباني التى يتبرع بها أهالى المدينة نظير الاشغال التى تعمل فى صالحهم خاصة أو فى الصالح العام  
خامسا - تحضير الرسومات ومقايضات الاشغال اللازم اجرائها بمعرفة مهندس يجوز تعيينه لهذه الغاية ويكون تابعا للقومسيون دون سواء

فصل ٢  
قومسيون تطبق  
ملغاً

في حالة عدم وجود المهندس المذكور بالقومسيون فالرسومات والمقاييسات  
اللازم عملها يصير تخفيضها بمعرفة بالمشهدن القومسيون المالى المكلف الآن  
بتأدية أعمال المجالس المحلية

وفي كلتا الحالتين لكل مشروع يزيد اجمالاً مصاريفه بما فيها كافة النفقات  
التي تلزم لاثامه عن مبلغ ٢٠٠ جنيه يجب عرضه على نظارة الاشغال العمومية  
للتصديق عليه قبل الشروع في تنفيذه

سادساً - التصديق على نصوص الشروط المقتضى عقدها مع المقاولين  
أو متعهدي التويدات مع عدم الاخلال بالقيود المقررة فيما قبل

سابعاً - تقرير ميزانية في كل سنة عن الإيرادات والمصروفات ومراجعة  
الحسابات ونشر تقرير سنوى عن ذلك

والقومسيون المذكور يقوم بأداء هذه الوظائف تحت مسؤوليته بدون أى  
تعهد ولا ضمانات من طرف الحكومة

مادة ١٧ - اذا أقر القومسيون مع تصديق نظارة الاشغال العمومية على  
اجراء أشغال للمدينة ذات أهمية بلدية وكانت نفقاتها تزيد عن الإيرادات  
الاعتيادية فيجوز له عقد سلفة بالمبلغ اللازم بحيث لا يتجاوز قيمتها عشرين ألف  
جنيه بعد الترخيص له من نظارة الداخلية ولكن بدون أى تعهد ولا ضمان من  
طرف الحكومة

مادة ١٨ - م بين القومسيون في كل سنة لجنة دائمة تتألف من المدير بصفته  
عضوا قانونيا ومن عضوين يختارهما القومسيون من ضمن الاعضاء المنتخبين  
(بفتح الخاء) أحدهما وطنى والأخر أوروبى ويختصب علاقة على هذين العضوين  
عضوين آخرين من المنتخبين (بفتح الخاء) أحدهما وطنى والأخر أوروبى لينوباً  
عن العضوين المذكورين في هيئة اللجنة الدائمة في حالة تنفيها

وتقوم اللجنة بملاحظة تنفيذ قرارات القومسيون وتعيين أو رفد المستخدمين وبالجملة تقوم بتأدية كافة أعمال الإدارة ماعدا تنفيذ قرارات وأوامر القومسيون تنفيذيا بسيطا فان ذلك من خصائص المدير

مادة ١٩ - المدير أو وكيله هو النائب فقط عن القومسيون في جميع الاعمال المتعلقة بالقومسيون سواء كانت في علاقاته مع الحكومة ومصالحها أو في علاقاته مع الافراد

ويكاتب نظارات الحكومة والمصالح العمومية على اختلافها بواسطة نظارة الداخلية ماعدا المسائل الحسابية فانه يجوز له أن يخبر نظارة المالية بشأنها مباشرة

مادة ٢٠ - خزينة الرسوم والعوائد يدير أشغالها صراف يعينه القومسيون ويكون تحت أوامره وملاحظته ومسؤوليته

مادة ٢١ - القومسيون المحلى يمرض في مدة لا تتجاوز الثمانية أيام جميع قراراته على نظارة الداخلية للتصديق عليها والاعمال التي تريد قيمة نفقاتها عن ٢٠٠ جنيه مصرى تعرض بواسطة نظارة الداخلية على نظارة الاشغال للتصديق عليها

ولا يجوز تنفيذ قرارات القومسيون إلا بعد التصديق عليها من نظارة الداخلية

مادة ٢٢ - يجوز فض القومسيون واللجنة في أية حال كانت بقرار يصدر من نظارة الداخلية

مادة ٢٣ - يحرر المدير لأئحة للاجرائات الداخلية ويمرر العمل بموجبها بعد التصديق عليها من نظارة الداخلية

ويكون الفرض من هذه اللائحة تعيين شروط سير القومسيون واللجنة بطريقة منتظمة مطابقة للقواعد المقررة في أمرنا هذا

مادة ٢٤ - يلغى كل ما كان مخالفا لاحكام أمرنا هذا وعلى الخصوص الاحكام الملغوة بالقرار الصادر في ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٣ والقرارات التي صدرت بعده بتمديله أو تكيله .

ومع ذلك فالقومسيون المحلي الموجود الآن بمدينة طنطا يستمر في أعماله الى أن يصير استبداله بالقومسيون الذي يقضى بتشكيله أمراً هذا

مادة ٢٥ - على القومسيون المحلي مراعاة جميع اللوائح المعمول بها الآن أو التي تصدر فيما بعد بخصوص التنظيم أو الآلات أو استعمال الافراد للطرق العمومية

مادة ٢٦ - على ناظرى الداخلية والاشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه

وعلى ناظر الداخلية نشر جميع الاحكام القانونية أو التكميلية التي تلزم لذلك

القرار الصادر من نظارة الداخلية في ٢٠ يونيه سنة ١٩٠٥

نمرة ٧٥  
الانتخابات  
والاعمال المالية

بعد الاطلاع على المادة (٢٥) من الامر العالى الصادر في ٥ يونيه سنة ١٩٠٥ المصروح بترتيب قومسيون بلندر طنطا يناط به تحرير رسوم اختيارية للقيام بنفقات أعمال التحسينات اللازمة للبلندر بدون اخلال بنص الامر العالى المذكور

مادة ١ - عمليات الانتخابات يصير اجرائها بمعرفة لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء عضوين أوروبيين وعضوين وطنيين تعينهم نظارة الداخلية تحت رئاسة المدير ويتخون من ضمن أحيان البلندر

### كشف الانتخابات

مادة ٢ - يصير تحرير كشفين للانتخابات أحدهما بأسماء المنتخبين (يكسر الخاء) الاوروبيين والآخر بأسماء المنتخبين (يكسر الخاء) الوطنيين ويجوز هذان الكشفان بمعرفة اللجنة طبقاً لاحكام المادتين ٦ و ٧ من الامر العالى الصادر في ٥ يونيه سنة ١٩٠٥ وتخذ الكشوفات المقدمة من المديرية بموجب دفاتر حوائد أملاك المباني أساساً لتحرير الكشفين المذكورين مع اضافة أو حذف ما يلزم

مادة ٣ - بعد تحرير الكشفين المذكورين بالطريقة المذكورة يصير تعليقهما بمركز المديرية سبعة أيام.

وفي خلال هذه المدة يجوز لأصحاب الشأن تقديم معارضاتهم للجنة بشأن درج  
أسماء الأشخاص الذين لم تدرج أسمائهم في الكشف مهوا وشطب أسماء من درجت  
أسمائهم بنشر وجه حق وبعد مضي تلك المدة لا تقبل أى معارضة وتجتمع اللجنة  
في ظروف ثلاثة أيام لتحكم نهائيا في المعارضات التي قدمت إليها وبعد تعديل  
الكشوفات اذا دعت الحالة لذلك بناء على قرارات اللجنة تنشر نهائية ويصير  
اطاعة اعلانها بالمديرية

فصل ٢  
قرميرنوبلى  
مطلبا

### الانتخابات

مادة - ٤ في شهر ديسمبر من كل سنة يصير مراجعة كشوفات المنتخبين  
(بكسر الخاء) بمعرفة اللجنة تضيف اليه أسماء الأشخاص الذين حازوا الصفات  
المطلوبة قانونا مع شطب أسماء المتوفين والأشخاص الذين فقدوا الصفات المطلوبة  
وتعلق الكشوفات التي تراجع سنويا وينظر في المكاتبات المقدمة كما هو مبين  
بالمادة السابقة

مادة ٥ - يصدر المدير قرارا يحدد فيه المهل واليوم والساعة التي يصير فيها  
إجراء الانتخابات ويعلن القرار المذكور للجمهور في مدة ثلاثة أيام على الأقل قبل  
حصول الانتخاب ويكون ذلك بواسطة اعلانات تلصق على باب المديرية  
وفي جهات البندر وضواحيها حسبما يراها أي المدير

مادة ٦ - لا يجوز لاحد غير المنتخبين الدخول أثناء حصول الانتخابات  
في المحل المعطى وتطلب اللجنة منهم تحضير قائمة بأسماء وألقاب وصفات الأشخاص  
المنتخبين (بفتح الخاء) من ضمن الأشخاص الجائز انتخابهم ويراعى أن المنتخبين  
(بكسر الخاء) الأجانب لا يقترون الا على الاربعة الأعضاء المراد انتخابهم من  
الأجانب كما أن المنتخبين (بالكسر) من الوطنيين لا يقترون كذلك الا على الاربعة  
الأعضاء المراد انتخابهم من الوطنيين ويستمر الاقتراع مدة أربع ساعات اعتبارا  
من ابتداء الاجتماع وتوضع تذاكر الانتخاب في امانين أحدهما للاوويين والثاني



فصل ٧  
قوسيون بلدي  
طحا

للوطينين بحضور الرئيس و يقيد أحد أعضاء اللجنة بدقة في نفس الجلسة أسماء وألقاب المقترعين بعد أن يتحقق من أنهم مقيدون بقائمة المنتخبين ( بالكسر) وذلك قبل وضع تذكرة الانتخاب في الإناء

مادة ٧ - بعد مضي الأربع ساعات السابقة الذكر يصير قفل الاقتراع ولا تقبل أية تذكرة اقتراع بعد ذلك وتستخرج تذاكر الاقتراع من الإناءين المذكورين ويضاهى عددها على عدد المقترعين

ثم يجر كشفان أحدهما للأوروبيين والثاني للوطنيين مينتا فيهما عدد الاصوات التي تحصل عليها كل واحد من المترشحين ثم يرتبون مع الابتداء بن يكون له أكثر الاصوات ويقع الرئيس وأعضاء اللجنة على الكشفين المذكورين ويرفقان بمحضر جلسة الانتخابات ويرسلان لنظارة الداخلية في الأسبوع الذي على الانتخابات مرفقين بجميع الكشفونات المختصة بها

ثم يعلن بأن الأربعة أشخاص الأول هم أعضاء القوسيون ومع ذلك يلاحظ فيما يختص باختيار الاعضاء الاوروبيين أنه اذا تحصل أكثر من اثنين من جنسية واحدة على أكثر الاصوات من الاوروبيين فلا ينتخب الا الاثنان المتحصلان على أكثر الاصوات وينتخب بدل الذي أو الذين وجدوا متحصلين على أكثر الاصوات بعدهما من جنسيتهما العضو أو الاعضاء الذي أو الذين من المترشحين الآخرين من أى جنسية أخرى يكون أو يكونون متحصلين أو متحصلين على أكثر الاصوات بعد من سقطوا فاذا تساوت الاصوات بين شخصين أو أكثر من المترشحين فيصير الاقتراع بينهم وتحكم اللجنة في نفس الجلسة وبصفة نهائية في جميع الاشكالات التي تحصل أثناء عمليات الانتخابات وتصدر الاحكام بالأغلبية وتذكر في المحضر ومع ذلك يكون لنظارة الداخلية في حالة حصول مغايرات شديدة الحق في إلغاء الانتخابات جميعها أو بعضها أو تعديل مداولات اللجنة التي تكون مخالفة للقانون

مادة ٨ - تعلن قائمة الاشخاص المنتخبين (بالفتح) على باب المديرية

فصل ٢  
قومسيون بدلى  
مخطا  
ويصير ارسال نسخة من هذه القائمة لكل واحد من هؤلاء المتخين وأخرى  
لنظارة الداخلية

### في الميزانية والحسابات

مادة ٩ - تضع الحكومة تحت تصرف قومسيون محلى بندر طنطا مبلغا معيناً  
للتصرف منه على البندر وذلك علاوة على الرسوم الاختيارية والاموال المنصوص  
عنها في الامر العالى الصادر في ٥ يونيه سنة ١٩٠٥  
المبالغ الواردة من الحكومة تخصص للفصول الآتية :

(١) الاثارة

(٢) المياه

(٣) الكلس والرش وحفظ وصيانة وانشاء الطرق العمومية

(٤) الاعمال المتعلقة بنظافة البندر كالجبانات والأسواق والموالد العمومية

والمراحض العمومية الخ

مادة ١٠ - يقرر القومسيون الميزانية لمدة ١٢ شهرا تجدد من أول يناير  
وتنتهى في ٣١ ديسمبر من كل سنة ويقتضى عرضها على نظارة الداخلية قبل يوم  
١٥ نوفمبر ولا تكون نافذة المفعول الا بعد التصديق عليها منها

مادة ١١ - رسومات ومقاييسات الاعمال المقتضى اجراؤها يجب عرضها  
أولاً على نظارة الداخلية لفحصها والتصديق عليها . وكل مشروع أعمال يزيد  
اجمالى مصاريفه عن ٢٠٠ جنيه بما فيها كافة النفقات التى تلزم لتمامه يجب  
عرضه على نظارة الاشغال العمومية للتصديق عليه قبل الشروع فى تنفيذه

مادة ١٢ - لا يجوز صرف أى مبلغ أو التصرف فيه فيما لو كان خارجا عن  
الاعتادات المخصصة للقومسيون سواء كانت مقررة من الحكومة أو واردة من  
الرسوم الاختيارية أو من التبرعات

مادة ١٣ - تكون تسوية المصروفات طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بمصروفات الحكومة وتفيد في حساب مخصص وتقدم المستندات في كل شهر مرفقة بمستنداتها الى ادارة عموم الحسابات بنظارة المالية

يعرض على القومسيون في كل جلسة بيان المصروفات التي صرفت في الشهر السابق

مادة ١٤ - تلغى كافة الاحكام المخالفة لهذا القرار

### القرار الصادر من قومسيون بلدية مدينة طنطا

في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥

### الباب الأول

فيما يختص بالقومسيون البلدى

نمرة ٧٦  
اللائحة الداخلية  
لقومسيون بلدية  
مدينة طنطا

مادة ١ - يجتمع القومسيون البلدى في جلسة اعتيادية يوم السبت الاول من كل شهر الساعة ٤ بعد الظهر من اول اكتوبر لنهاية ٣٠ ابريل والساعة ٥ ونصف افرنكى مساء من اول مايو لنهاية ٣٠ سبتمبر فاذا وافق يوم السبت المذكور يوم عيد يعين رئيس القومسيون يوما آخر من أيام الاسبوع لاجتماعه

مادة ٢ - يرسل الى أعضاء القومسيون بمحلاتهم قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الاقل جدول ميّين فيه المسائل المقتضى عرضها على القومسيون وفي حالة انعقاد القومسيون في جلسة غير اعتيادية يبين في أوراق الدعوة للحضور الامور التي طلب من أجلها انعقاده ومع ذكر ساعة ومكان الاجتماع وتوزع هذه التذاكر على الاعضاء قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الاقل

ولا يجوز للقومسيون المداولة في أمور خارجة عما هو مبيّن بمجدول الجلسة الا في الاحوال المنصوص عنها بالمادة ١٢ من هذه اللائحة

فصل ١  
قومسيون يدي  
الخطا

مادة ٣ - تفتح الجلسات في الميعاد المحدد متى اجتمع العدد القانوني من أعضاء القومسيون فإذا مضى نصف ساعة من هذا الميعاد المحدد ولم يجتمع من الاعضاء العدد القانوني تؤجل الجلسة الى يومين على الأقل وإلى ثمانية أيام على الأكثر ويبلغ الرئيس الاعضاء ميعاد الجلسة الجديدة

وتقتصر مداولات الجلسة الجديدة على المسائل الواردة في جدول الجلسة المؤجلة

مادة ٤ - يحدد الرئيس الجلسات ويفتحها ويأمرها ويقفلها وله وحده فقط حفظ نظام الجلسة

مادة ٥ - عند افتتاح جلسات القومسيون الاعتيادية يتلو السكرتير محاضر جلسات المأمورية مع القرارات الوزارية الواردة بعد تاريخ الجلسة الاخيرة وكشف أعمال الطرق

ثم يبلغ الرئيس القومسيون كافة التفرقات والانادات والعرائض المختصة به ويعرض على القومسيون كشف مصاريف الشهر السابق طبقاً لما تقتضيه الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القرار الصادر في ٢٠ يونيو سنة ١٩٠٥ والمادة ٤٢ من هذه اللائحة

مادة ٦ - يسوغ لاعضاء القومسيون في أثناء المداولات بالجلسات أن يتكلموا بأحدى اللغات الأوروبية المقبولة لدى المحاكم المختلطة وعلى السكرتير أن يترجم أفعالهم باللغة العربية إذا اقتضى الحال فوراً

مادة ٧ - ليس لأحد من الاعضاء أن يتكلم الا بعد الاستئذان ويراعى في هذا التصريح الاولوية في الطلب ويكون للعضو الذي لم يتكلم في الموضوع الجارى البحث فيه الاولوية على من سبقوه

مادة ٨ - لا يجوز إيقاف أحد عن التكلم في أثناء ابداء رأيه الا لتنبيهه الى مراعاة النظام ولكل عضو أن يطلب من الرئيس اصدار هذا التنبيه

فصل ٢  
قوسيون يدي  
طعنا

والرئيس أن يوقف العضو الذي يكون خالف نص القواعد النظامية أو لم يراع الواجب أو خرج عن الموضوع

العضو الذي ينه مرتين من الرئيس ولم يكثرث فللرئيس أن يستشير الاعضاء لمعرفة ما اذا كان يمنع العضو المذكور عن التكلم في نفس الموضوع لنفاية نهاية الجلسة

مادة ٩ - يتناقش القومسيون قبل تناوله في الموضوع الاصل في المعارضات المختصة بمعدل الجلسة وفي التنبيه الى مراعاة النظام وفي جواز المناقشة من صدمه وفي طلب التأجيل واقتراحات التعديل

مادة ١٠ - يجوز للقومسيون أن يقرر خصوصا فيما يختص بالنظامات والميزانيات والرسوم أن المناقشة وجميع الاصوات تنحصر أولا في مجمل الاقتراح ثم في مفرداته

مادة ١١ - الاعضاء الذين يريدون ادخال تعديلات يجب عليهم عرضها كتابة

مادة ١٢ - كل عضو يريد عرض اقتراح عليه أن يمضيه ويسلمه للرئيس وبعد تلاوته على القومسيون للقتراح أن يبين شفاها الاسباب فلذا وافق على اقتراحه ثلاثة من الاعضاء يدرج في جدول أعمال احدى الجلسات المقبلة الا اذا قرر القومسيون المناقشة فيه حالا لضرورة

وكل اقتراح لم يوافق عليه ثلاثة أعضاء أو رفض بعد المناقشة لا يمكن تجديده الا بعد ثلاثة أشهر ولكن يجوز ذلك اذا قدم كتابة من ستة أعضاء على الأقل يبين فيه الاسباب التي تدعو الى تجليد الاقتراح

مادة ١٣ - لكل صاحب اقتراح أن يسترد اقتراحه في أى وقت أثناء المناقشة فيه ويجوز لاي عضو آخر أن يعود الى هذا الاقتراح اذا شاء

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
طعنا

مادة ١٤ - لكل عضو أن يوجه سؤالاً الى الرئيس وهو يجاوبه عليه في الحال أو في الجلسة الاعتيادية المقبلة ويشترط أن يكون موضوع السؤال مسألة خاصة بالاعمال البلدية وكل سؤال من هذا النوع يجب أن يعرض كتابة على الرئيس في اليوم السابق للجلسة على الأقل

ويجوز لطالب هذا السؤال أن يوضحه للقومسيون بعد الاعمال المنصوص عنها بالمادة الخامسة

مادة ١٥ - يجوز للرئيس إيقاف الجلسة متى شاء من نفسه أو على طلب مستوفى مبنى على أسباب من أحد الاعضاء يوافق عليها القومسيون ولا يجوز أن تزيد مدة الإيقاف عن ربع ساعة

مادة ١٦ - اذا طلب عضوان ختام المناقشة على الرئيس أن يطلب الاقتراع على ذلك والرئيس قبل ختام المناقشة اذا وجد لديه شك عليه أن يستشير القومسيون ليؤكد من أنه أحاط جيداً بالمسألة فان لم توافق الأغلبية تستمر المناقشة

المناقشة التي تقرر ختامها بعد الاقتراع لا يجوز الرجوع اليها في نفس الجلسة لاي سبب كان

مادة ١٧ - المسائل المراد الاقتراع عليها يلزم أن تكون على قدر الامكان بكيفية تجعل الجواب عنها ممكناً بنعم أو لا وقاعدة الاقتراع الاصلية أن يكون شفاهاً ولكنه يكون كتابة وسراً في الاقتراحات التي تتعلق بالمستخلصين أو اذا طلب الاقتراع السري اثنان من الاعضاء

مادة ١٨ - لا يجوز لأعضاء القومسيون أن يشتركوا في مداولات أو قرارات تتعلق بمسائل يكون لهم فيها صالح سواء كان ذلك عن أنفسهم شخصياً أو بصفة وكلاء الالنادية الاستعلامات التي يطلبها الرئيس منهم

مادة ١٩ - لا يجوز لأي عضو قبول التنازل له عن حقوق مقام بشأنها نزاع مع القومسيون أو المرافعة بصفة محام في القضايا المرفوعة ضد المجلس البلدى

مادة ٢٠ - لا يجوز لأي شخص أجنبي عن القومسيون الحضور في جلساته ماعدا الاحوال التي يطلب فيها القومسيون ذلك للحصول على استعلامات أو  
 ٢ فيل  
 قومسيون بلدى  
 ملحقا  
 ايضاحات في الموضوع المتداول فيه

مادة ٢١ - يحضر القومسيون محضرا لجلساته يحتوى على أسماء الاعضاء الذين حضروا الجلسة واشتركوا في المداولات وعلى كافة القرارات الصادرة في الجلسة مع بيان أسبابها وعدد الاصوات التي وافقت على هذه القرارات أو لم توافق وعلى رأى كل عضو كلف بدراس المسألة المتداول فيها أو بعمل تقرير عنها وبعد تلاوة هذا المحضر على القومسيون والموافقة عليه يمضى بمعرفة الرئيس والسكرتير وتعمل منه ثلاث صوز بالعربية وبلغة أفريقية وترسل الى نظارة الداخلية في مسافة أسبوع ابتداء من تاريخ الجلسة ويمكن تبليغ قرارات القومسيون الى الجرائد

### الباب الثاني (في المأمورية البلدية)

مادة ٢٢ - اللجنة الدائمة المنصوص عنها بالمادة ١٨ من دكرتو ٥ يونيه سنة ١٩٠٥ تسمى بالمأمورية البلدية

مادة ٢٣ - يرأس المدير المأمورية البلدية وفي حال غيابه أو تعذر حضوره يرأسها وكيل المديرية وفي حال غياب المدير ووكيل المديرية أو كان لديهما مانع يمنعهما عن الحضور تكون رئاسة المأمورية لأكثر عضويها سنا وبين بلده في المأمورية بالكيفية المنصوص عنها بالمادة ١٨ من دكرتو ٥ يونيه سنة ١٩٠٥

مادة ٢٤ - تجتمع المأمورية مرة واحدة على الأقل في كل أسبوع ويجوز انعقادها فوق المادة بناء على طلب الرئيس كلما رأى لزوما لذلك

مادة ٢٥ - اذا خلا مركز عضو في المأمورية بسبب وفاته أو استعفائه يشرع القومسيون في انتخاب من يحل محله في الجلسة الاعتيادية المقبلة

مادة ٢٦ - يمكن لاي عضو من اعضاء القومسيون في اى وقت ان يطلع  
في اقلام المأمورية على كافة الاوراق التي يطلبها من السكرتير  
نصل ٢  
قومسيون بعد  
مجلس

مادة ٢٧ - يجوز للمأمورية ان تدعو لحضور جلساتها اى عضو من القومسيون  
أو اى شخص آخر ترى فائدة في وجوده للحصول على استعلامات أو ايضاحات  
مادة ٢٨ - لا تكون قرارات المأمورية صحيحة الا اذا حضرها الرئيس  
والعضوان

مادة ٢٩ - وظيفة العضو المنتخب للمأمورية البلدية تكون لمدة سنة واحدة  
تجدي من أول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر ويجوز اعادة انتخاب هؤلاء الاعضاء

مادة ٣٠ - يتفق اعضاء المأمورية على توزيع العمل بينهم

مادة ٣١ - اختصاصات المأمورية البلدية هى بنوع خاص الامور الآتية :

اولا - تحضير الميزانية لغرضها على القومسيون للداوله فيها

ثانيا - البحث في كل اقتراح يختص بزيادة او تعديل الاعتمادات المفتوحة  
في ميزانية المصروفات أو بفتح اعتمادات جديدة

ثالثا - النظر في الحسابات السنوية وتقديم الملحوظات

رابعا - النظر في المشروعات والتصميمات والمقاييس المتعلقة بالاعمال  
المستجدة أو درس أعمال الصيانة المقتضى عرضها على القومسيون لاقراءه عليها

خامسا - الدرس التجهيزى في المسائل القضائية والاقتراحات المخصصة بها  
وبغير ذلك لعرضها على القومسيون

سادسا - الاقتراحات المخصصة بالتميين والترقية ورفع المستضعفين الذين  
يتقدمون مرتباتهم من ميزانية البلدية

سابعا - النظر في نصوص الشروط المقتضى عقدها مع المقاولين او المتهدين  
بالتوريدات البلدية



فصل ٢  
قوميون بنى  
طعنا

ثامنا - تنفيذ قرارات القومسيون طبقا للفقرة الاخيرة من المادة ١٨ من  
دكر يتو ٥ يونيه سنة ١٩٥٥

مادة ٣٢ - يعين الرئيس مستخدعى القومسيون بناء على طلب المأمورية  
والوظائف الثابتة أو الوظائف التي تحتاج لمعارف فنية يعمل عنها امتحان وتشكل  
لجنة الامتحان من أعضاء المأمورية ومن ممتحنين خبيرين ينتخبهما القومسيون  
ولا تهيد المأمورية بنتيجة الامتحان ولا بترتيب درجات المترشحين ويموز لها أن  
تراعى في انتخاب المرشحين الشهادات المقدمة منهم

### الباب الثالث

#### في اللجان الخصوصية

مادة ٣٣ - يجوز للقومسيون أن يعين من بين أعضائه بلانا خصوصية  
وقفية أو دائمة للنظر في أمر أو جملة أمور أو لأجراء تحقيقات خصوصية واللجان  
الخصوصية تنتخب رئيسا لها من بين أعضائها وتعين عضوا لوضع تقرير عن  
كل مسألة

والعضو المكلف بعمل التقرير يهتلم كتابة للقومسيون بنتيجة مداولات هذه  
اللجان

ولرئيس القومسيون الحق في الحضور بمجلسات هذه اللجان وفي هذه الحالة  
يكون له حق الرئاسة ويشارك في المداولات بصفة استشارية

مادة ٣٤ - يجوز للجان الخصوصية الاستفهام من رئيس القومسيون عن  
كافة الاستعلامات التي يحتاجونها في المسائل الحال درسها عليهم

الباب الرابع  
(أقسام القومسيون)

فصل ٢ :  
قومسيون بلدى  
طعنا

مادة ٣٥ - الأقسام هى :

أولا - السكرتارية

ثانيا - القلم المالى

ثالثا - التنظيم والصيانة

رابعا - النظافة والصحة

قلم السكرتارية

مادة ٣٦ - السكرتارية تشتمل على الاعمال الادارية والقضائية

مادة ٣٧ - الاعمال الادارية تشتمل على جميع المخبرات وتحضير محاضر جلسات القومسيون والمأمورية والمحفوظات وبرد جميع الاملاك البلدية من مقول وثابت وعلى السوموم جميع الامور الغير داخله ضمن اختصاص الاقسام الأخرى

مادة ٣٨ - لايحوز للبلدية اقامة أى دعوى قبل التصريح من القومسيون بعد المداولة عنها وبعد النظر فى التقرير المقتسم من المأمورية إلا فى الاحوال الصحفية أو الاجراءات المستعجلة التى يحوز للرئيس اجرائها من تلقاء نفسه

وعلى الرئيس الحصول على هذا التصريح ليتسنى له أن يدفع عن البلدية الدواوى التى يمكن أن تقام عليها ولكن هذا التصريح ليس ضروريا فى المداولة عن القومسيون فى الدواوى التى تقام عليه من المرفوع ضدهم أو فى الدواوى المتعلقة بوضع اليد أو التى تقام أمام قاضى الامور المستعجلة

## القلم المالى يناط به

فصل ٢  
قوميون بلدى  
طعنا

مادة ٣٩ - أولا - تحصيل الرسوم والعوائد وقبض المبالغ المطلوبة للقومسيون وتوريد الجميع لخزينة البلدية

ثانيا - حسابات الإيرادات والمصروفات

ثالثا - مراجعة أوراق الصرف والإيراد

رابعا - صرف المبالغ المأذون بصرفها قانونا من القومسيون والأمورية

خامسا - تحضير الكشوف الشهرية والحساب السنوى

سادسا - حسابات الصنف بما فيها قيد وختم جميع الدفاتر وحساب ومراجعة المهمات التي تورد للصلحة أو تسلم منها ، ولجرد السنوى لجميع المهمات والتأمين عليها والمخزن وتوزيع أدوات الكتابة على الاقلام

سابعا - مراجعة الضمانات التي تختم من العمال

مادة ٤٠ - الصراف مكلف بالقبض والصرف وهو المسؤول الوحيد من حفظ النقود ويجب عليه أن يقدم تأمينا يتعين مقداره بمعرفة القومسيون

مادة ٤١ - أنذونات الصرف يجب أن يبين بها اسم المستحق ونوع الصرف وسببه ومقدار المبلغ الواجب صرفه والفصل المخصص له بالميزانية وتاريخ التصريح وينبغي أن تكون الانذونات مرفقة بالمستندات المنصوص عنها بلوائح عموم حسابات الحكومة وتكون مضمونة من رئيس القومسيون وكاتب الحسابات

مادة ٤٢ - السكرتير عليه ملاحظة تحصيل الرسوم والعوائد

وعلى السكرتير وكاتب الحسابات أن يرضا في كل شهر تقريراً عن حركة الخزينة لعرضه على القومسيون وعليهما أيضا جرد الخزينة مرتين على الأقل في الشهر

فصل ٢٠  
قوسيون يلقى  
طفا

### قلم التنظيم والصيانة ينط به

مادة ٤٣ - أولا - وضع مشروعات فتح الشوارع واعداث الميادين والمتزهات وتركيب الكبارى ومراقبة نظافة الطرق ورشها

ثانيا - صيانة الشوارع وتبليطها وتسميتها وتعيين خطوط تنظيم والضوابط ونزع الملكية اللازمة لتنظيمها ومساائل زوائد التنظيم

ثالثا - مسايل اشغال الطريق والرخص المتعلقة بها

رابعا - مراقبة المباني المتعلقة بالمجلس البلدى وتبوير المنازل

خامسا - حصر اراضى المجلس وتسويرها وتأجيرها وبمها

سادسا - ملاحظة أنفار الطرق والصيانة وتعين الاعمال التى يشتغلون فيها هم والاشخاص المحكوم عليهم بالتشغيل

سابعا - مراقبة الاصطبل والحيوانات وما يتعلق بها

ثامنا - جميع الامور الخاصة بالمدينة كالمياه والتنوير واعمال طلبات الحريق وكافة الاعمال المقتضى اجرائها للوقاية من الحريق

### قلم الصحة

مادة ٤٤ - قلم النظافة والصحة يشتمل على الرش والكنس ومباشرة الاعمال الخاصة بنظافة المدينة والصحة فيها وملاحظة الأسواق والوكايل والجبانات والسليخانات والمباول العمومية

## الفسر الرابع قوميون بلدي الزقازيق

فصل ٢  
قوميون بلدي  
الزقازيق

القانون نمرة ٢٣ الصادر في ١١ أغسطس سنة ١٩٠٥ نمرة ٧٧

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٣ بتشكيل قوميون على بندر الزقازيق وعلى ماسدر بدم من القرارات الخاصة به . وبالنظر للنتاج الحسنة التي حصلت في بندري المنصورة والقيوم من طريقة اشتراك السكان في المساعدة على تحسين بناوهم بواسطة الرسوم الاختيارية التي يفرضونها على أنفسهم طبقا للامرين العاليين الصادرين في ٨ يونيو سنة ١٨٨١ و ٢٢ مايو سنة ١٩٠٢ القاضيين بتشكيل قوميون مخطط بالبندرين المذكورين

وبعد الاطلاع على الطلب المقدم من سكان الزقازيق بالحصول في بندرم على نظام بلدي ومماثلة للنظام المتبع في المنصورة ومدينة القيوم ومخططا

مادة ١ - رخص لسكان بندر الزقازيق بأن يفرضوا على أنفسهم رسوما اختيارية على البضائع الصادرة من بندرم والواردة اليه لاجل الاستمارة بها على عمل التحسينات اللازمة لبندرم مثل انشاء المصارف والتبوير وتوريد المياه الصالحة للشرب ودم المستقعات أو غير ذلك من الاعمال الصحية وتبليط أو صيانة الشوارع العمومية وغير ذلك من الاعمال المتعلقة بالبلدية

مادة ٢ - الاعمال المذكورة تكون بعد تمامها داخلية حتا ضمن املالك الحكومة العمومية والآثار والمباني العمومية او المخصصة للعبادة ومحال البر والاحسان (كالستشفيات والكتايا ونحوها) الكتلة على حالة الشوارع والطرق العمومية لا يؤخذ عنها شيء في مقابلة المصاريف التي صرفت لاصلاح الطرق والشوارع المذكورة

مادة ٣ - السكان الذين يدفعون الرسوم المذكورة الحق في انتخاب قوميون يكون تشكيكه واختصاصه كما هو مبين فيما على

فصل ٢  
قوميون بلدى  
الزقازيق

مادة ٤ - يتألف هذا القومسيون من أحد عشر عضوا وهم  
أولا - ثلاثة أعضاء بمقتضى القانون  
المدير بصفة رئيس

ومفتش مدن ومباني تنظيم الشرق أو من ينوب عنه ومفتش صحة المديرية  
أو من ينوب عنه

ثانيا - أربعة أعضاء ينتخبهم المنتخبون الوطنيون بالكيفية والشروط  
المينة بالقرار الذى يصدره ناظر الداخلية بهذا الخصوص

ويجب أن يكون من ضمن هؤلاء الاربعة أعضاء عضو ينتخبه تجار الصادرات  
الوطنيون وآخر ينتخبه تجار الواردات الوطنيون

ثالثا - أربعة أعضاء أوروبيون ينتخبهم المنتخبون الاوروبيون بالكيفية  
والشروط التى ستبين بالقرار المذكور

ويجب أن يكون من ضمن هؤلاء الاربعة أعضاء عضو ينتخبه تجار الصادرات  
الاوروبيون وآخر ينتخبه تجار الواردات الاوروبيون ومع ذلك لا يجوز قبول  
أكثر من عضوين أوروبيين من جنسية واحدة فى القومسيون

ويجوز لأحد مفتشى نظارة الداخلية أو من تتلذه النظارة المذكورة حضور  
الجلسات بالقومسيون المحلى ويكون صوته معلودا فى المداولة

مادة ٥ - فى حالة غياب المدير يقوم مقامه وكيل المديرية فاذا حصل لهذا  
مانع تكون الرئاسة لأكبر الاعضاء المنتخبين سنا

ويعين القومسيون بأغلبية الآراء كاتب سر لا يشترك فى المداولة

فيمر لهم حق الانتخاب

مادة ٦ - حق الانتخاب يكون لكل شخص من المذكور بلغ من السن  
خمسا وعشرين سنة على الأقل ويكون مقيا ببندر الزقازيق أوله عمل فيه ويدفع  
ستوبا عوائد مبان قنرها جنتيان مصريان أو يكون ساكنا فى محل ببندر الزقازيق

فصل ٢  
قوسيون بلدى  
الزنازى

أجرته السنوية اربعة وعشرون جنيه مصرى أو مديرا لاحدى الفاوريات  
أو البنوك أو المحلات التجارية ويتعهد كتابة بتسديد الرسوم الاختيارية المقررة  
بالمادة الاولى من أمرنا هذا ولم يكن متصفا بأية حالة من حالات عدم الأهلية  
المنصوص عنها بالمادة الآتية

مادة ٧ - ليس للأشخاص الآتى بيانهم حق الانتخاب وهم

أولاً - المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة . والمحكوم عليهم بالسجن لارتكاب  
السرقه أو النصب أو الخيانة بعد الاتيان أو التروير أو انتهاك حرمة الآداب  
أو الرشوة أو لاولى جريمة أو جنحة تخدش بالشرف أو الاستقامة

ثانيا - المعزولون من وظائفهم الاميرية سواء كان بمقتضى أحكام قضائية  
أو قرارات مجالس التأديب لاي سبب غير التقصير في أداء واجباتهم

ثالثا - المحكوم عليهم بالافلاس والمحجوز عليهم

فيمن يجوز انتخابهم

مادة ٨ - لا يجوز لاحد أن يكون متخباً (فتح الخاء) الا اذا كان متخباً  
(بكسر الخاء)

ويجب أيضاً أن يكون المنتخب (فتح الخاء) له المام بالقراءة والكتابة وأن  
يكون صاحب أملاك تبلغ قيمتها خمسمائة جنيه مصرى على الأقل أو يكون  
رئيساً أو وكيلاً لبنك أو محل تجارى أو صناعى أو زراعى أو يكون ممن يمارسون  
احدى الحرف الحرة

وفوق ذلك فالذى يصح انتخابه بصفة تاجر صادرات أو واردات يجب أن  
يكون اسمه مقيداً فى قائمة الانتخاب العمومية ضمن أفراد الطائفة التابعة لها

مادة ٩ - وظائف أعضاء القومسيون المنتخبين هى مجاناً ولبلدة أربع  
سنوات

وفى كل سنتين يصير تغيير نصف أعضائه ماعدا الاعضاء الذين لهم حق  
المعضوية قانوناً

فصل ٢  
قومسيون بدى  
الغناضى

وبعد مضى مدة السنتين الاولين فالاعضاء المتصلون يكون تعيينهم بالقرعة وبعد ذلك يكون التغيير بالتسلسل عند انتهاء مدة الاعضاء الآخرين عند انقضاء السنة الرابعة

ويحوز اعادة انتخاب جميع الاعضاء المتصلين

مادة ١٠ - لا يجوز لاحد أعضاء القومسيون أن يكون له وظيفة أخرى عمومية ذات مرتب أو وظيفة قنصل أو وكيل قنصل أو أية وظيفة تابعة لاحد القنصلات بأى صفة كانت

مادة ١١ - يحرم على أعضاء القومسيون ان يشتركوا فى مقاولات أو توريدات تختص بالبندر وإذا خالف ذلك أحد الاعضاء سقط من وظيفته بمقتضى قرار من نظارة الداخلية

مادة ١٢ - كل عضو متخبط يتغيب عن الحضور لجلسات القومسيون ثلاث مرات متوالية بدون أن يحصل على اجازة قانونية أو لم يعتذر بأسباب مقبولة يحوز اعتباره مستقيلًا بقرار يصدره القومسيون بأغلبية آراء الاعضاء الحاضرين

مادة ١٣ - اذا ظهرت أسباب قانونية توجب عدم أهلية احد الاعضاء أو ظهر أنه حائز لوظيفة أخرى ولم يكن ذلك معلوما وقت الانتخاب أو حدث ذلك بعد دخوله فى عضوية القومسيون فيصير سقوطه منها بمقتضى قرار من نظارة الداخلية

مادة ١٤ - اذا خلا مركز أحد الاعضاء لأى سبب كانت فلقومسيون أن يمين من يحمل محله من الوطنيين أو الاوروبين أصحاب تجارة المبادرات أو الواردات بحسب جنسية وصفة العضو الذى خلا مركزه بحيث يكون العضو المستجد هو الذى حاز وقت الانتخاب أكثر الاصوات بين أفراد طائفته وفى حالة عدم وجوده يتعين العضو الذى يليه بقائمة الانتخاب



فصل ٢  
قوميون بلدي  
الغازي

### في انعقاد القومسيون ومدادولائه

مادة ١٥ - يجتمع القومسيون مرة واحدة في الشهر على الأقل ومع ذلك يجوز انعقاده في جلسات فوق العادة بناء على طلب الرئيس اذا رأى لزوماً لذلك أو بناء على طلب ثلاثة من الاعضاء على الأقل وقرارات القومسيون تكون بأغلبية أصوات الاعضاء الحاضرين بأغلبية مطلقة وفي حالة انقسام الآراء فصوت الرئيس هو المرجح ولا تكون قرارات القومسيون صحيحة إلا اذا حضرها نصف الاعضاء على الأقل

### اختصاصات القومسيون

مادة ١٦ - اختصاصات القومسيون هي الآتي بيانها  
أولاً - تقدير الرسوم المقترضة تحصيلها لاجل صرف قيمتها على التنظيف الصحي في البندر وتحسين حالته حسب رغبة سكانه  
ثانياً - اتخاذ الطرق المؤدية لتحصيل هذه الرسوم طبقاً للادة الاولى من أمرنا هذا  
ثالثاً - قبض حصص الفريضة المقررة على أبواب المقارات الواقعة على حافة الشوارع التي يصير تبليطها أو صباتها أو ترميمها أو تنويرها بمعرفة القومسيون وعلى العموم من كافة الاشخاص الذين تمود عليهم فائدة خصوصية من الاعمال التي يديرها القومسيون  
رابعاً - قبول الهبات التي يتبرع بها أهالي البندر نظير الاشغال التي تعمل في صالحهم الخاص أو في الصالح العام  
خامساً - تحضير الرسوم ومقاييسات الاشغال اللازم اجرائها وذلك بمعرفة مهندس يجوز تعيينه لهذه الغاية ويكون تابعاً للقومسيون دون سواه

فصل ٢  
قوميون بلدى  
القائمين

وفي حالة عدم وجود المهندس المخصص المذكور فالرسومات والمقاييسات اللازمة عملها يصير تحضيرها بمعرفة بائتمهندس القومسيون العالى المكلف الآن بتأدية أعمال المجالس المحلية

٥ في كلتا الحالتين فكل مشروع يزيد اجمالى مصاريفه بما فيها كافة النفقات التى تنظم لاسماها عن مبلغ ٢٠٠ جنيه يجب عرضه مقدما على نظارة الاشغال العمومية للتصديق عليه قبل الشروع فى تنفيذه

سادسا - التصديق على نصوص الشروط المقتضى عقدتها مع المقاولين أو متعهدي التوريدات مع عدم الاخلال بالقيودات المقررة قبل سابجا - تقدير ميزانية فى كل سنة عن الايرادات والمصروفات ومراجعة الحسابات ونشر تقرير سنوى عن ذلك

والقوميون يقوم بإداء هذه الوظائف على ذمته وتحت مسؤوليته وبدون أى تعهد ولا ضمانه من طرف الحكومة

مادة ١٧ - اذا أقر القوميون مع تصديق نظارة الاشغال العمومية على اجراء أشغال للبندر ذات أهمية ظاهرة تزيد نفقاتها عن الايرادات الاحتياطية جازله بعد موافقة نظارة الداخلية أن يعقد سلفة بالمبلغ اللازم بحيث لا تزيد عن ٢٠٠٠٠ جنيه ويكون ذلك بدون أى تعهد ولا ضمانه من طرف الحكومة

مادة ١٨ - يعين القوميون فى كل لجنة دائمية تتألف من المدير بصفته عضوا قانونيا ومن عضوين يختارهما القوميون من ضمن الاعضاء المنتخبين (بفتح الخاء) أحدهما وطنى والآخر أوروبى

وفى نفس الوقت الذى ينتخب فيه العضوين اللازمين للجنة الدائمة ولكى يمكن إقامة مقامهما فى حالة غيابهما فالقوميون يعين بين أعضائه هذه الغاية عضوين آخرين أحدهما وطنى والآخر أوروبى

وقوم اللجنة بملاحظة تنفيذ قرارات القوميون وتعيين أو رفعت المستخدمين وبالمجلة تقوم بتأدية كافة أعمال الإدارة ماعدا تنفيذ قرارات وأوامر القوميون تنفيذاً بسيطاً فان ذلك من خصائص المدير

فصل ٢  
قوميون يدي  
الزقازقي

مادة ١٩ - المدير أو وكيله هو النائب فقط عن القومسيون في جميع الاعمال المتعلقة بالقومسيون سواء كان من علاقاته مع الحكومة ومصالحها أو في علاقاته مع الافراد

ويكتب المدير نظارات الحكومة ومصالحها بواسطة نظارة الداخلية ما عدا المسائل الحسابية فانه يجوز له أن يجازر نظارة المالية بشأنها مباشرة

مادة ٢٠ - خزانة الرسوم والعوائد يدير أشغالها صراف يعينه القومسيون وتكون تحت أوامره وملاحظته ومسؤولته

مادة ٢١ - القومسيون المحلى يعرض في مدة لا تتجاوز الثمانية أيام جميع قراراته على نظارة الداخلية للتصديق عليها والاعمال التي تزيد ثقتها عن ٢٠٠ جنيه مصرى تعرض بواسطة نظارة الداخلية على نظارة الاشغال العمومية للتصديق عليها

ولا يجوز تنفيذ قرارات القومسيون الا بعد التصديق عليها من نظارة الداخلية

مادة ٢٢ - يجوز فض القومسيون واللجنة في أية حالة كانت بقرار يصدر من ناظر الداخلية

مادة ٢٣ - يحرر المدير لائحة للاجراءات الداخلية ويمرر العمل بموجبها بعد التصديق عليها من نظارة الداخلية

ويكون الغرض من هذه اللائحة تعيين شروط سير القومسيون واللجنة بطريقة منتظمة مطابقة للقواعد المقررة في أمرنا هذا

مادة ٢٤ - يلغى كل ما كان مخالفا لأحكام أمرنا هذا وعلى الخصوص الاحكام المدونة بالقرار الوزارى الصادر في ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٣ والقرارات التي صدرت فيما بعد بتعديله أو تكميله

ومع ذلك فالقومسيون المحلى الموجود الآن بيندر الزقازقي يستمر في اعماله الى أن يصير استبداله بالقومسيون الذى يقتضى تشكيكه أمرنا هذا

مادة ٢٥ - على القومسيون المحل مراعاة جميع اللوائح المعمول بها الآن أو التي تصدر فيما بعد بخصوص التنظيم أو الطرق أو الآلات أو استعمال الافراد للطرق العمومية

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
الزقازقى

مادة ٢٦ - على ناظرى الداخلية والاشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه  
وعلى ناظر الداخلية نشر كل ما يلزم من الاحكام القانونية التكميلية

القرار الصادر من نظارة الداخلية فى ٢٢ نوفمبر

سنة ١٩٠٥

نمرة ٧٨  
الانتخابات  
والاعمال المالية

بعد الاطلاع على المادة ٢٦ من الأمر العالى الصادر فى ١١ أغسطس سنة ١٩٠٥ بالتصريح بتشكيل مجلس عمل مختلط ببندر الزقازقى ينأط به تقرير رسوم اختيارية للقيام بنفقات أعمال التحسينات اللازمة للبندر بدون اخلال بأحكام الأمر العالى المذكور

مادة ١ - عمليات الانتخابات يصير اجراءها بمعرفة لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء عضوين أوروبيين وعضوين وطنيين تعيينهم نظارة الداخلية تحت رئاسة المدير ويتصخبون من ضمن أعيان البندر

### كشف الانتخابات

مادة ٢ - يصير تحرير كشفين للانتخابات أحدهما بأسماء المنتخبين (بكمز الخلاء) الأوروبيين والآخر بأسماء المنتخبين (بكمز الخلاء) الوطنيين ويحرر هذان الكشفان بمعرفة اللجنة طبقا لأحكام المادتين ٦ و٧ من الأمر العالى الصادر فى ١١ أغسطس سنة ١٩٠٥ وتتخذ الكشفوات المقدمة من المديرية بموجب دفاتر هوائى أملاك المبانى أساسا لتحرير الكشفين المذكورين مع إضافة أو حلف ما يلزم

فصل ٢  
قوسيون بلدي  
الزقازيق

وتدرج في هذين الكشفين أسماء تجار الواردات وتجار الصادرات منفصلة كل على حلتها ويعتبر تجاراً في الواردات أو في الصادرات فيما يخص باللياقة للانتخاب كل من يتعاطى التجارة بالجملة ويورد بضائع الى بندر الزقازيق أو يصدر بضائع خارجاً عنه

مادة ٣ - بعد تحرير الكشفين المذكورين بالطريقة المذكورة يصير تعليقهما بمركز المديرية سبعة أيام

وفي خلال هذه المدة يجوز لأصحاب الشأن تقديم معارضاتهم للجنة بشأن درج أسماء الأشخاص الذين لم تدرج أسماءهم في الكشف أو في القوائم المخصصة سهواً وشطب أسماء من درجت أسماءهم بغير وجه حق وبعد مضي تلك المدة لا تقبل أى معارضة وتجتمع اللجنة في ظرف ثلاثة أيام لتحكم نهائياً في المعارضات التي قدمت إليها وبعد تعديل كشوفات إذا دعت الحاجة لذلك بناء على قرارات اللجنة تعتبر نهائية ويصير إعادة إعلانها بالمديرية

### انتخابات

مادة ٤ - في شهر ديسمبر من كل سنة يصير مراجعة كشوفات المنتخبين (بكسر الخاء) بمعرفة اللجنة فتضيف اليه أسماء الأشخاص الذين حازوا الصفات المطلوبة قانوناً مع شطب أسماء المتوفين والأشخاص الذين فقدوا الصفات المطلوبة وتعلق الكشوفات التي تراجع سنوياً وينظر في المكتبات المقدمة كما هو مدون بالمادة السابقة

مادة ٥ - يصدر المدير قراراً يحدد فيه المحل واليوم والساعة التي يصير فيها اجراء الانتخابات ويعلق القرار المذكور للجمهور في مدة ثلاثة أيام على الأقل قبل حصول الانتخاب ويكون ذلك بواسطة اعلانات تلصق على باب المديرية وفي جهات البندر وضواحيها حسبما يترأى للدبر

مادة ٦ - لا يجوز لاحد غير المنتخبين الدخول أثناء حصول الانتخابات في المحل المدها وتطلب اللجنة منهم تحضير قائمة بأسماء وألقاب وصفات

فصل ٢  
نومسون بلدى  
الوفازيق

الاشخاص المنتخبين (بفتح الخاء) من ضمن الاشخاص الجائز انتخابهم ويراعى أن المنتخبين (بكسر الخاء) الاجاب لايقترعون الا على الاربعة أعضاء المراد انتخابهم من الوطنيين

ويجب على الجميع أن يراعوا أحكام المادة الرابعة من الامر العالى الصادر فى ١١ أغسطس سنة ١٩٠٥ القاضية بأن ينتخب من ضمن الاربعة أعضاء المراد انتخابهم واحد على الاقل من تجار الواردات وآخر على الاقل من تجار الصادرات وعلى اللجنة أن تفهم ذلك للنتخبين (بكسر الخاء) وتخبرهم بأنه اذا قدمت تذكرة الانتخاب وعليها ثلاثة أسماء خالية من اسم أحد تجار الواردات أو الصادرات يشطب الاسم الثالث وأنه اذا قدمت تذكرة انتخاب وعليها أربعة أسماء خالية من اسم أحد تجار الواردات واسم أحد تجار الصادرات يشطب الاسم الاخير أو الاسمان الاخيران على حسب الاحوال اذا كانا حرا خلافا لنص القانون ويبدأ بشطب الاسم الاخير المدرج خلافا للقانون ثم يشطب الاسم الذى قبله عند الاقتضاء ويستمر الاقتراع مدة أربع ساعات اعتبارا من ابتداء الاجتماع وتوضع تذكرة الانتخاب فى انامين أحدهما للاوروبيين والثانى للوطنيين بحضور الرئيس ويقيد أحد أعضاء اللجنة بدفتر فى نفس الجلسة أسماء وألقاب المقترعين بعد أن يتحقق من أنهم يقيدون بقائمة المنتخبين (بالكسر) وذلك قبل وضع تذكرة الانتخاب فى الاناء

مادة ٧ - بعد مضي الأربع ساعات السابقة الذكر يصير قفل الاقتراع ولا قبل أية تذكرة اقتراع بعد ذلك وتستخرج تذكرة الاقتراع من الانامين المذكورين ويضاهى مدحها على عدد المقترعين

ثم يمرر كشفان أحدهما للاوروبيين والثانى للوطنيين مينتا فيهما عددا لاصوات التى تحصل عليها كل واحد من المترشحين ويبين اذا كان قد درج اسمه فى كشف الانتخابات بصفته من تجار الواردات أو الصادرات

ثم يرتبون مع الابتداء بمن يكون له أكثر الاصوات ويقع الرئيس وأعضاء اللجنة على الكشفين المذكورين ويرفقان بمحضر جلسة الانتخابات ويرسلان

فصل ٢  
قومسيون بدى  
الزقازى

لنظارة الداخلية فى الاسبوع الذى على الانتخابات مرفقين بجميع الكشوفات المختصة بها

ثم يعلن بأن الشخص المرشح من تجار الواردات والشخص المرشح من تجار الصادرات الذين حازا أكثر الاصوات هما أعضاء بالقومسيون وبعد ذلك يعلن أيضا عضوين بالقومسيون الشخصان اللذان يكونان حازا أكثر الأصوات بصرف النظر عن أسماء التجار المذكورين

هذا وفيما يختص بانتخاب الاعضاء الاوروبيين يلاحظ أنه اذا تحصل أكثر من اثنين من جلسة واحدة على أكثر الاصوات من الاوروبيين فلا ينتخب الا الاثنان المتحصلان على أكثر الاصوات وينتخب بلل الذى أو الذين وجدوا متحصلين على أكثر الاصوات بعدهما من جنسيتهما العضو أو الاعضاء الذى أو الذين من المترشحين الآخرين من أى جنسية أخرى يكون أو يكونون متحصلين أو متحصلين على أكثر الاصوات بعد من سقطوا فاذا تساوت الاصوات بين شخص أو أكثر من المترشحين فيصير الاقتراع بينهم وتحكم اللجنة فى نفس الجلسة وبصفة نهائية فى جميع الاشكالات التى تحصل أثناء عمليات الانتخابات وتصدر الاحكام بالأغلبية وتذكر فى المحضر ومع ذلك يكون لنظارة الداخلية الحق فى حالة حصول مغايرت شديدة الفاء الانتخابات جميعها أو بعضها أو تعديل مداوات اللجنة التى تكون مخالفة للقانون

مادة ٨ - تعلق قائمة الأشخاص المنتخبين (بالفتح) على باب المديرية

ويصير ارسال نسخة من هذه القائمة لكل واحد من هؤلاء المنتخبين وأخرى لنظارة الداخلية

### فى الميزانية والحسابات

مادة ٩ - تضع الحكومة تحت تصرف قومسيون على بندر الزقازى مبلغا معيناً للصرف منه على البندر وذلك علاوة على الرسوم الاختيارية والاموال المنصوص عنها فى الامر العالى الصادر فى ١١ أغسطس سنة ١٩٠٥

فصل ٢  
قومسيون يدي  
الزفازي

المبالغ الواردة من الحكومة تخصص للفصول الآتية :

(١). الانارة

(٢) المياه

(٣) الكنس والرش وحفظ وصيانة وانشاء الطرق العمومية

(٤) الاعمال المتعلقة بنظافة البندر كالجانات والاسواق والموالد العمومية والمراحيض العمومية الخ

مادة ١٠ - يقرر القومسيون الميزانية لمدة اثني عشر شهرا ابتداء من أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل سنة ويقتضى عرضها على نظارة الداخلية قبل ١٥ نوفمبر ولا تكون نافذة المفعول الا بعد التصديق عليها منها

مادة ١١ - رسومات ومقاييسات الاعمال المقتضى اجرائها يجب عرضها أولا على نظارة الداخلية لفحصها والتصديق عليها وكل مشروع أعمال يزيد اجمالى مصاريفه عن ٢٠٠ جنيته بما فيها كافة النفقات التى تلزم لا ننامه يجب عرضه على نظارة الاشغال العمومية للتصديق عليه قبل الشروع فى تنفيذه

مادة ١٢ - لا يجوز صرف أى مبلغ أو التصرف فيه فيما لو كان خارجا عن الاعتمادات المخصصة للقومسيون سواء كانت مقررة من الحكومة أو واردة من الرسوم الاختيارية أو من التبرعات

مادة ١٣ - تكون تسوية المصروفات طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بمصروفات الحكومة وتجهيد فى حساب مخصوص وتقدم المستندات فى كل شهر مرفقة بمستنداتها الى ادارة عموم الحسابات بنظارة المالية

يعرض القومسيون فى كل جلسة بيان المصروفات التى صرفت فى الشهر السابق

مادة ١٤ - تلتى كافة الاحكام المخالفة لهذا القرار



فصل ٢  
قوميون بلدي  
الزقازقي  
نمرة ٧٩  
اللائحة الداخلية

## قرار قوميون بلدي الزقازقي الصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٦

### الفصل الاول

(فيما يختص بالقومسيون البلدي)

مادة ١ - يجتمع القومسيون المحل في جلسة اعتيادية يوم الاثنين الاول من كل شهر في الساعة الرابعة ونصف افرنكي بعد الظهر من أول أكتوبر لغاية ٣٠ ابريل وفي الساعة السابعة افرنكي مساء من أول مايو لغاية ٣٠ سبتمبر فاذا وافق يوم الاثنين المذكور يوم عيد يسين رئيس القومسيون يوما آخر من أيام الاسبوع لاجتماعه

مادة ٢ - يرسل الى أعضاء القومسيون بجلاتهم قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الاقل جدول مبين فيه المسائل المقتضى عرضها على القومسيون وفي حالة انعقاد القومسيون في جلسة غير اعتيادية يبين في أوراق الدعوة للحضور الامور التي طلب من أجلها انعقاده ومع ذكر ساعة ومكان الاجتماع وتوزع هذه التناكر على الاعضاء قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الاقل ولا يجوز للقومسيون المداولة في أمور خارجة عما هو مبين بجدول الجلسة الا في الاحوال المنصوص عنها بالمادة ١٢ من هذه اللائحة

مادة ٣ - تفتح الجلسات في الميعاد المحدد متى اجتمع العدد القانوني من أعضاء القومسيون فاذا مضى نصف ساعة من هذا الميعاد المحدد ولم يجتمع من الاعضاء العدد القانوني تؤجل الجلسة الى يومين على الاقل والى ثمانية أيام على الاكثر ويبلغ الرئيس ميعاد الجلسة الجديدة للاعضاء

وتقتصر مداولة الجلسة الجديدة على المسائل الواردة في جدول الجلسة المؤجلة

مادة ٤ - يعقد الرئيس الجلسات ويفتحها ويأمرها ويقفلها وله وحده حفظ نظام الجلسة

مادة ٥ - عند افتتاح جلسات القومسيون الاعتيادية يتلو السكرتير محاضر جلسات المأمورية مع القرارات الوزارية الواردة بعد تاريخ الجلسة الاخيرة ثم يبلغ الرئيس القومسيون كافة التلغرافات والافادات والعرائض المختصة به ويعرض على القومسيون كشف مصاريف الشهر السابق طبقاً لما قضته الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القرار الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٥

مادة ٦ - يسوغ لاعضاء القومسيون في أثناء المناوالات بالجلسات أن يتكلموا بأحدى اللغات الاوروبية المقبولة لدى المحاكم المختلطة وعلى السكرتير أن يترجم أقوالهم باللغة العربية إذا اقتضى الحال فوراً

مادة ٧ - ليس لاحد من الاعضاء أن يتكلم الا بعد الاستئذان ويراعى في هذا التصريح الاولوية في الطلب ويكون للمضو الذي لم يتكلم في الموضوع الجارى البحث فيه الاولوية على من سبقوه

مادة ٨ - لا يجوز إيقاف أحد عن التكلم في أثناء ابداء رأيه إلا تنبيهه الى مراعاة النظام ولكل عضو أن يطلب من الرئيس اصدار هذا التنبيه

وللرئيس أن يوقف العضو الذي يكون خالف نص القواعد النظامية أو لم يراع الواجب أو يخرج عن الموضوع

العضو الذي ينه مرتين من الرئيس ولم يكثرث فللرئيس أن يستشير الاعضاء لمعرفة ما اذا كان يمنع العضو المذكور عن التكلم في نفس الموضوع لغاية نهاية الجلسة

مادة ٩ - يتناقش القومسيون قبل تناوله في الموضوع الاصل في المعارضات المختصة بمداول الجلسة وفي التنبيه الى مراعاة النظام وفي جواز المناقشة من علمه وفي طلب التأجيل واقتراحات التعديل

فصل ٢.  
قوميون بلدي  
الزفازي

مادة ١٠ يجوز للقومسيون أن يقرر خصوصا فيما يختص بالنظامات والميزانيات والرسوم أن المناقشة وجمع الاصوات تتحصر أولا في مجمل الاقتراح ثم في مفرداته

مادة ١١ - الاعضاء الذين يريدون ادخال تعديلات يجب عليهم عرضها كتابة

مادة ١٢ - كل عضو يريد عرض اقتراح عليه أن يمضيه ويسلمه للرئيس وبعد تلاوته على القومسيون للقتراح أن يبين شفاها الاسباب فاذا وافق على اقتراحه ثلاثة من الاعضاء يدرج في جدول أعمال احدى الجلسات المقبلة إلا اذا قرر القومسيون المناقشة فيه حالا للضرورة وكل اقتراح لم يوافق عليه ثلاثة أعضاء أودفع بعد المناقشة لا يمكن تجديده إلا بعد ثلاثة أشهر ولكن يجوز ذلك اذا قدم كتابة من ستة أعضاء على الأقل مبين فيه الاسباب التي تدعو الى تجديد الاقتراح

مادة ١٣ - لكل صاحب اقتراح أن يسترد اقتراحه في أى وقت أثناء المناقشة فيه ويجوز لأي عضو آخر أن يعود الى هذا الاقتراح اذا شاء

مادة ١٤ لكل عضو أن يوجه سؤاله الى الرئيس وهو يجاوبه عليه في الحال أو في الجلسة الاعتيادية المقبلة ويستلزم أن يكون موضوع السؤال مسألة خاصة بالاعمال البلدية وكل سؤال من هذا النوع يجب أن يمرض كتابة على الرئيس في اليوم السابق للجلسة على الأقل ويجوز لطالب هذا السؤال أن يوضحه للقومسيون بعد الاعمال المنصوص عنها بالمادة الخامسة

مادة ١٥ يجوز للرئيس إيقاف الجلسة متى شاء من نفسه أو على طلب مستوفى مبنى على أسباب من أحد الاعضاء يوافق عليها القومسيون ولا يجوز أن تزيد مدة الإيقاف عن ربع ساعة

مادة ١٦ - اذا طلب عضوان ختام المناقشة على الرئيس أن يطلب الاقتراح على ذلك

فصل ٢  
قومسيون بدى  
التنازق

والرئيس قبل ختام المناقشة اذا وجد لديه شك عليه أن يستشير القومسيون ليتأكد من أنه أحاط جيدا بالمسألة فان لم توافق الاغلبية تستمر المناقشة المناقشة التي تقرر ختامها بعد الاقتراح لايحوز الرجوع اليها في نفس الجلسة لاي سبب كان

مادة ١٧ - المسائل المراد الاقتراح عليها يلزم أن تكون على قدر الامكان بكيفية يجعل الجواب عنها ممكنا بنعم أو لا وقاعدة الاقتراح الاصلية أن يكون شفاهها ولكنه يكون كتابة وسرا في الاقتراحات التي تتعلق بالمستخدمين أو اذا طلب الاقتراح المرى اثنان من الاعضاء

مادة ١٨ - لايحوز لاعضاء القومسيون أن يشتركوا في مداولات أو قرارات تتعلق بمسائل يكون لهم فيها صالح سواء كان ذلك عن أنفسهم شخصا أو بصفة وكلاء الا لتادية الاستعلامات التي يطلبها الرئيس منهم

مادة ١٩ - لايحوز لاي عضو قبول التنازل له عن حقوق مقام بشأنها نزاع مع القومسيون أو المرافعة بصفة عام في القضايا المرفوعة ضد المجلس البلدى  
مادة ٢٠ - لايحوز لاي شخص أجنبي عن القومسيون الحضور في جلساته ماعدا الاحوال التي يطلب فيها القومسيون ذلك للحصول على استعلامات أو ايضاحات في الموضوع المتداول فيه

مادة ٢١ - يحرر القومسيون محضر جلساته يحتوى على أسماء الاعضاء الذين حضروا الجلسة واشتركوا في المداولات وكل كافة القرارات الصادرة في الجلسة مع بيان أسبابها وعدد الاصوات التي وافقت على هذه القرارات أو لم توافق وعلى رأى كل عضو كلف بدرس المسألة المتداول فيها أو بعمل تقرير عنها وبعد تلاوة هذا المحضر على القومسيون والمواظقة عليه يعضى بمعرفة الرئيس والسكريب وتعمل منه ثلاث صور بالعربية وبلغة افرنكية وترسل الى نظارة الداخلية في مسافة أسبوع ابتداء من تاريخ الجلسة ويمكن تبليغ قرارات القومسيون الى الجرائد

## الفصل الثاني

### (في المأمورية البلدية)

فصل ٢  
قومسيون بلدي  
الزنازين

مادة ٢٢ - اللجنة الدائمة المنصوص عنها بالمادة ١٨ من دكريتو ١١ أغسطس سنة ١٩٠٥ تسمى بالمأمورية البلدية

مادة ٢٣ - رأس المدير المأمورية البلدية وفي حال غيابه أو تعذر حضوره يرأسها وكيل المديرية وفي حال غياب المدير ووكيل المديرية أو كان لهما مانع يمنهما عن الحضور تكون رئاسة المأمورية لأكبر عضويها مسناً ويعين بليله في المأمورية بالكيفية المنصوص عنها بالمادة ١٨ من دكريتو ١١ أغسطس سنة ١٩٠٥

مادة ٢٤ - تجتمع المأمورية مرة واحدة على الأقل في كل اسبوع ويجوز انعقادها فوق العادة بناء على طلب الرئيس كلما رأى لزوماً لذلك

مادة ٢٥ - اذا خلا مركز عضو في المأمورية بسبب وفاته أو استعفائه يسرع القومسيون في انتخاب من يخلفه في الجلسة الاعتيادية المقبلة

مادة ٢٦ - يمكن لاي عضو من أعضاء القومسيون في أى وقت أن يطلع في أقلام المأمورية على كافة الاوراق التي يطلبها من السكرتير

مادة ٢٧ - يجوز للمأمورية أن تدعو لحضور جلساتها أى عضو من القومسيون أو أى شخص آخر ترى فائدة في وجوده للحصول على استعلامات أو ايضاحات

مادة ٢٨ - لا تكون قرارات المأمورية صحيحة الا اذا حضرها الرئيس والعضوان

مادة ٢٩ - وظيفة العضو المنتخب للمأمورية البلدية تكون لمدة سنة واحدة تبدأ من أول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر ويجوز إعادة انتخاب هؤلاء الأعضاء

- مادة ٣٠ - يتفق أعضاء المأمورية على توزيع العمل بينهم
- مادة ٣١ - اختصاصات المأمورية البلدية هي بنوع خاص الأمور الآتية :
- أولاً - تحضير الميزانية لمرضاها على القومسيون للداولة فيها
- ثانياً - البحث في كل اقتراح يختص بزيادة أو تعديل الاعتمادات المفتوحة في ميزانية المصروفات أو بفتح اعتمادات جديدة
- ثالثاً - النظر في الحسابات السنوية وتقديم المحفوظات
- رابعاً - النظر في المشروعات والتصميمات والمقاييسات المتعلقة بالأعمال المستجدة أو درس أعمال الصيانة المقتضى عرضها على القومسيون لاققراره عليها
- خامساً - الدرس التجهيزى في المسائل القضائية والاقتراحات المختصة بها وغير ذلك لمرضاها على القومسيون
- سادساً - الاقتراحات المختصة بالتعيين والترقية ورفعت المستخدمين الذين يتقدمون مرتباتهم من ميزانية البلدية
- سابعاً - النظر في نصوص الشروط المقتضى عقدها مع المقاولين أو المتعهدين بالتوريدات للبلدية
- ثامناً - تنفيذ قرارات القومسيون طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ١٨ من دكرى ١١ يونيو ١٩٠٥
- مادة ٣٢ - يعين الرئيس مستخدمى القومسيون بناء على طلب المأمورية والوظائف الثابتة أو الوظائف التى تحتاج لمعارف فنية يعمل عنها امتحان وتشكل لجنة الامتحان من أعضاء المأمورية ومن متخيين خبيرين ينتخبهما القومسيون ولاهيد المأمورية بنتيجة الامتحان ولا بترتيب درجات المرشحين ويموز لها أن تراعى فى انتخاب المرشحين الشهادات المقلمة منهم

## الفصل الثالث

### في اللجان الخصوصية

فصل ٢  
قوميون بلدي  
الفرانق

مادة ٣٣ - يجوز للقومسيون أن يبين من بين أعضائه بلانا خصوصية وقتية أو دائمة للنظر في أمر أو جملة أمور أو لأجراء تحقيقات خصوصية واللجان الخصوصية تنتخب رئيسا لها من بين أعضائها وتعين عضوا لوضع تقرير عن كل مسألة

والعضو المكلف بعمل التقرير يقدم كتابة للقومسيون نتيجة مداولات هذه اللجان ورئيس القومسيون الحق في الحضور بجلسات هذه اللجان في هذه الحالة يكون له حق الرئاسة ويشارك في المداولات بصفة استشارية

مادة ٣٤ - يجوز للجان الخصوصية الاستفهام من رئيس القومسيون عن كافة الاستعلامات التي يحتاجونها في المسائل المحال درسا عليهم

## الفصل الرابع

### أقسام القومسيون

مادة ٣٥ - الأقسام هي :

أولا - السكرتارية

ثانيا - القسم المالي

ثالثا - التنظيم والصيانة

رابعا - النظافة والصحة

## قسم السكرتارية

مادة ٣٦ - السكرتارية تشمل على الاعمال الادارية والقضائية

مادة ٣٧ - الاعمال الادارية تشمل على جميع المخبرات وتحرير محاضر جلسات القومسيون والامورية والمحفوظات وجرّد جميع الاملاك البلدية من متقول وثابت وعلى العموم جميع الاموال الغير داخله ضمن اختصاص الاقسام الأخرى

فصيل ٢  
قوميون يدي  
الوقايز

مادة ٣٨ - لايحوز للبلدية اقامة أى دعوى قبل التصريح من القومسيون بعد المدلوالة منها وبعد النظر في التقرير المقدم من المأمورية الا في الاحوال التحفظية أو الاجراءات المستعجلة التي يحوز للرئيس اجراؤها من تلقاء نفسه وعلى الرئيس الحصول على هذا التصريح ليتسنى له أن يدفع عن البلدية الدعاوى التي يمكن أن تقام عليها ولكن هذا التصريح ليس ضروريا في المدافعة عن القومسيون في الدعاوى التي تقام عليه من المرفوع ضتمه أو في الدعاوى المتعلقة بوضع اليد أو التي تقام أمام قاضى الامور المستعجلة

### القلم المالى

مادة ٣٩ - يدخل في أعمال القلم المالى  
أولا - تحصيل الرسوم والعوائد  
ثانيا - قبض المبالغ المطلوبة للقومسيون  
ثالثا - دفع المبالغ المأذون بها قانونا من القومسيون والمأمورية  
رابعا - حسابات الايرادات والمصروفات والصنف وكل ما يترتب عليه بوجه العموم بيان حالة البلدية المالية بطريقة خصوصية  
مادة ٤٠ - الصراف مكلف بالقبض والصرف وهو المسئول الوحيد عن حفظ النقود ويجب عليه أن يقدم تأمينا يتعين مقداره بمعرفة القومسيون  
مادة ٤١ - أذونات الصرف يجب أن يبين بها اسم المستحق ونوع الصرف وسببه ومقدار المبلغ الواجب صرفه والفصل المخصص له بالميزانية وتاريخ التصريح وينبغي أن تكون الاذونات مرفقة بالمستندات المنصوص عنها بلوائح عموم حسابات الحكومة وتكون ممضاة من رئيس القومسيون وكاتب الحسابات

مادة ٤٢ - السكرتير عليه ملاحظة تحصيل الرسوم والعوائد وعلى السكرتير وكاتب الحسابات أن يضعا في كل شهر تقريرا عن حركة الخزينة لمرضه على القومسيون وعليهما أيضا جرد الخزينة مرتين على الاقل في الشهر



فصل ٢  
قوسيون بلدي  
الوقايني

## التنظيم

مادة ٤٣ - أولا - وضع مشروعات فتح الشوارع واحداث الميادين والمنترحات وتركيب الجارى

ثانيا - صيانة الشوارع وتبليطها وتسميتها وتعيين خطوط تنظيمها والضياع ونزع الملكية اللازمة لتنظيمها ومسائل زوائد التنظيم

ثالثا - مسائل اشغال الطريق والرخص المتعلقة بها

رابعا - مراقبة المباني المتعلقة بالمجلس البلدى وتجبر المنازل

خامسا - حصر اراضي المجلس وتسويرها وتأجيرها وبيعها

سادسا - ملاحظة أنفار الطرق والصيانة وتعيين الاعمال التى يشتغلون فيها هم والاشخاص المحكوم عليهم بالتشغيل

سابعا - مراقبة الاصطيل والحيوانات وما يتعلق بها

ثامنا - جميع الامور الخاصة بالمدينة كالمياه والتنوير وأعمال طلبات الحريق وكافة الاعمال المقتضى اجرائها للوقاية من الحرائق

الاعمال التى يجرها مهندس القوسيون تكون بمراقبة الرئيس

## قلم الصحة

مادة ٤٤ - قلم النظافة والصحة يشتمل على الرش والكنس ومباشرة الاعمال الخاصة بنظافة المدينة وبالصحة فيها وملاحظة الاسواق والوكايل والجبانات والسلفانات والمباول العمومية الخ

## الفرع الخامس

### قومسيون بلدى دمنهور

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
دمنهور

نمرة ٨٠  
نحو بل قومسيون  
على مدينة دمنهور  
الى قومسيون  
بلدى غنطلا

القانون نمرة ٢ الصادر فى ٢٩ مارس سنة ١٩٠٦

بعد الاطلاع على القرار الصادر فى ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٣ بتشكيل قومسيون على مدينة دمنهور وعلى ماصدر بعده من القرارات الخاصة به (١)

وبالنظر للتأجج الحسنة التى ظهرت فى مدن المنصورة والفيوم وطنطا من النظام القاضى باشتراك الاهالى فى تحسين مدينتهم بواسطة الرسوم الاختيارية التى يفرضونها على أنفسهم طبقا للامر العالى الصادر فى ١٨ يونيه سنة ١٨٨١ وفى ٢٢ مايو سنة ١٩٠٢ وفى ٥ يونيو سنة ١٩٠٥ القاضى بتشكيل قومسيون على غنطلا فى الثلاثة المدن المذكورة وبناء على الطلب المقدم من اهالى مدينة دمنهور للحصول على نظام بلدى لمدينتهم مشابه للتيق فى المنصورة والفيوم وطنطا

مادة ١ - رخص لسكان مدينة دمنهور بأن يرضوا رسوما اختيارية لاجل الاستعانة بها على عمل التحسينات اللازمة لمدينتهم وانشاء المجارى والتنوير وتوريد المياه الصالحة للشرب وردم المستنقعات بها وغير ذلك من الاعمال الصحية وتبليط الشوارع العمومية أو صيانتها ونحو ذلك من الاعمال المتعلقة بالبلدية

مادة ٢ - الاعمال المذكورة تكون بعد تمامها داخلية حتما ضمن أملاك الحكومة العمومية والآثار والمباني العمومية والمعابد والمخلات الخيرية (كالمستشفيات والتكايا ونحوها) الكائنة على حافة الشوارع والطرق العمومية لا يؤخذ منها شئ فى مقابلة ما يصرف لاصلاح الطرق والشوارع المذكورة

مادة ٣ - للسكان الذين يدفعون الرسوم المذكورة الحق فى انتخاب قومسيون يكون تشكيله واختصاصه كما هو مبين فيما يلى :

(١) الصحيفة ١٣٢ من الكتاب الاول (الطبعة الاولى) من مجموعة القوانين الادارية والجنائية

فصل ٢  
قومسيون يدى  
دمهور

مادة ٤ - يتألف هذا القومسيون من أحد عشر عضوا كما يأتى  
أولا - ثلاثة أعضاء بمقتضى القانون وهم  
مدير البحيرة بصفة رئيس

مفتش مدن ومبانى الغرب أو من ينوب عنه ومفتش صحة المديرية أو من  
يقوم مقامه

ثانيا - أربعة أعضاء وطنيون ينتخبهم المنتخبون الوطنيون بالكيفية  
والشروط المبينة بالقرار الذى يصدره ناظر الداخلية لهذا الخصوص

ثالثا - أربعة أعضاء أوروبيون ينتخبهم المنتخبون الأوروبيون بالكيفية  
والشروط التى ستبين بالقرار المذكور على أنه لا يجوز قبول أكثر من عضوين  
أوروبيين من جنسية واحدة فى القومسيون

ويجوز لاحد مفتشى نظارة الداخلية أو من تتدبه النظارة المذكورة أن  
يحضر جلسات القومسيون المحلى ويكون صوته معنونا فى المداولة

مادة ٥ - فى حالة غياب المدير يقوم مقامه وكيل المديرية

فاذا حصل للوكيل مانع تكون الرئاسة لأكبر الاعضاء سنا

ويسمى القومسيون بأغلبية الآراء سكرتيرا لا يكون له رأى فى المفاوضات

فيمن لهم حق الانتخاب

مادة ٦ - حق الانتخاب يكون لكل شخص من الذكور بلغ من السن خمسا  
وعشرين سنة على الاقل ويكون مقيا بمدينة دمنهور أو يكون له محل فيها ويدفع  
سنويا عوائدمان قدرها جنتيان مصريان أو يكون ساكنا فى مكان بمدينة دمنهور  
أجرته السنوية أربعة وعشرون جنتيا مصريا ويتعهد كتابة بدفع الرسوم الاختيارية  
المقررة بالمادة الاولى من هذا القانون ولم يكن متصفا بأية حالة من حالات عدم  
الاهلية المنصوص عنها فى المادة الآتية

فصل ٢  
قوميون بلدى  
دمهور

مادة ٧ - لايسوغ للاشخاص الآتى بيانهم أن يكونوا متخجين (بالكسر)  
أولا - المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة أو بالسجن أو المحكوم عليهم بارتكاب  
السرقه أو النصب أو الخيانة بعد الاثمنان أو التروير أو انتهاك حرمة الآداب  
أو الرشوة أو لارتكابهم أية جناية أو جنحة أخرى ضد الشرف والاستقامة  
ثانيا - المعزولون من وظائفهم الاميرية سواء كان بمقتضى أحكام قضائية  
أو قرارات مجالس التأديب لاي سبب كان خلاف التقصير في أعمالهم  
ثالثا - المفلسون والمهجور عليهم

### فيمن يجوز انتخابهم

مادة ٨ لايجوز لاحد أن يكون متخبيا (يفتح انحاء) الا اذا كان متخبيا  
(بكسر انحاء) وفوق ذلك يجب على المنتخب (يفتح انحاء) أن يكون له إلمام  
بالقراءة والكتابة وله أملك ثابتة تبلغ قيمتها خمسمائة جنيه مصرى على الأقل  
أو يكون رئيسا أو وكيلًا لبنك أو محل تجارى أو صناعى أو زراعى أو يكون من  
أرباب الحرف الحرة

مادة ٩ - وظائف أعضاء القومسيون هي مجانا ولمدة أربع سنوات

وفى كل سنتين يصير تغيير نصف أعضائه ما عدا الاعضاء الذين لهم حق  
فى العضوية قانونا وبعد مضي مدة السنتين الاوليين فالاعضاء المنفصلون يكون  
تعينهم بالقرعة وبعد ذلك يكون التغيير بالدور والتسلسل عند انتهاء مدة الاعضاء  
الآخرين باقتضاء مدة الاربع سنوات ويجوز تكرار انتخاب جميع الاعضاء المنفصلين  
مادة ١٠ - لايجوز لاحد أعضاء القومسيون أن يكون له وظيفة أخرى  
عمومية ذات مرتب أو وظيفة تقتصل أو وكل قنصل أو أية وظيفة تابعة  
لاحد القنصلات بأية صفة كانت

مادة ١١ - يحرم على أعضاء القومسيون أن يشتركوا فى مقاولات أو  
توريدات تختص بالمدينة فإذا خالف ذلك أحد الاعضاء يسقط من وظيفته  
بمقتضى قرار من نظارة الداخلية

فصل ٢  
قوميون بلدي  
دمشور

مادة ١٢ - كل عضو يتغيب عن الحضور لجلسات القومسيون ثلاث مرات متواليات بدون أن يحصل على اجازة قانونية أو لم يتنذر بأسباب مقبولة يجوز اعتباره مستقila بقرار يصدر من القومسيون بأغلبية آراء الاعضاء الحاضرين

مادة ١٣ - اذا ظهرت أسباب قانونية توجب عدم أهلية أحد الاعضاء أو ظهر أنه حائز لوظيفة أخرى لا تجيز انتخابه ولم يكن ذلك معلوما وقت الانتخاب أو حدث ذلك بعد دخوله في عضوية القومسيون فيصير اعلان عدم أهليته أو عدم جواز انتخابه وسقوطه من هيئة القومسيون بمقتضى قرار من نظارة الداخلية

مادة ١٤ - اذا خلا مركز أحد الاعضاء لاي سبب كان فللقومسيون تعيين من يحل محله من الاورباويين أو الوطنيين بحسب جلسة العضو الذي خلا مركزه بحيث يكون العضو المستبعد هو الذي حاز وقت الانتخاب أكثر الاصوات بين طائفته بعد الاعضاء المستبعدين وفي حالة عدم وجوده يعين العضو الذي يليه بقائمة الانتخابات

### في انعقاد القومسيون ومداولاته

مادة ١٥ - يجتمع القومسيون مرة واحدة على الاقل في الشهر ومع ذلك يجوز انعقاده في جلسات فوق العادة بناء على طلب الرئيس اذا رأى لزوما لذلك أو بناء على طلب ثلاثة من الاعضاء على الاقل وقرارات القومسيون تكون بأغلبية أصوات الاعضاء الحاضرين بأغلبية مطلقة وفي حالة انقسام الآراء فصوت الرئيس هو المرجح ولا تكون قرارات القومسيون صحيحة الا اذا حضرها نصف الاعضاء العاملين على الاقل

فصل ٢  
قوميون بلدى  
دنهون

### فى اختصاصات القومسيون

مادة ١٦ - اختصاصات القومسيون هى الآتى بيانها :

أولاً - تقدير الرسوم المقتضى تحصيلها لاجل صرف قيمتها على التنظيف  
الصحى فى المدينة وتحسين حالتها حسب رغبة سكانها  
ثانياً - اتخاذ الطرق اللازمة لتحصيل هذه الرسوم طبقاً للسادة الاولى  
من هذا القانون

ثالثاً - قبض حصص الفريضة المقررة على أبواب العقارات الواقعة على  
حافة الشوارع التى يصير تبليطها أو صيانتها أو ترميمها أو تويرها بمعرفة القومسيون  
وعلى العموم من كافة الأشخاص الذين تعود عليهم فائده خصوصية من الاعمال  
التي يجرىها القومسيون

رابعاً - قبول الهبات التى يتبرع بها أهالى المدينة نظير الاشغال التى تعمل  
فى صالحهم خاصة أو فى الصالح العام

خامساً - تحضير الرسومات ومقاييسات الاشغال اللازم اجرائها بمعرفة  
مهندس يجوز تعيينه لهذه الغاية ويكون تابعاً للقومسيون دون سواء  
فى حالة عدم وجود المهندس المذكور بالقومسيون فالرسومات والمقاييسات  
اللازم عملها يصير تحضيرها بمعرفة المهندس المعين من قبل نظارة الداخلية  
وفى كلتا الحالتين فكل مشروع يزيد اجمالى مصاريفه بما فيها كافة النفقات  
التي تلزم لانجاسه عن مبلغ ٢٠٠ جنيه يجب عرضه على نظارة الاشغال العمومية  
للتصديق عليه قبل الشروع فى تنفيذه

سادساً - التصديق على نصوص الشروط المقتضى عقدها مع المتاولين  
أو متعهدي التوريدات مع عدم الاخلال بالقيود المقررة فيما قبل

سابعاً - تقرير ميزانية فى كل سنة عن الايرادات والمصروفات ومراجعة  
الحسابات وفشر تقرير سنوى عن ذلك

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
دمهور

والقومسيون المذكور يقوم بأداء هذه الوظائف تحت مسؤوليته وبلدون أى تعهد ولا ضمانات من طرف الحكومة

مادة ١٧ - اذا أقر القومسيون مع تصديق نظارة الاشغال العمومية على اجراء أشغال للهيئة ذات أهمية بلدية وكانت نفقاتها تزيد عن الإيرادات الاعتيادية فيجوز له عقد سلفة بالمبلغ اللازم بحيث لا يتجاوز قيمتها ٨٠٠٠ جنيه مصرى بعد الترخيص له من نظارة الداخلية ولكن بلدون أى تعهد ولا ضمانات من طرف الحكومة

مادة ١٨ - يعين القومسيون فى كل سنة لجنة دائمة تتألف من المدير بصفته عضوا قانونيا ومن عضوين يختارهما القومسيون من ضمن الاعضاء المنتخبين (يفتح الخلاء) أحدهما وطنى والآخر أوروبوى وينتخب علاوة على هذين العضوين عضوين آخرين من المنتخبين (يفتح الخلاء) أحدهما وطنى والآخر أوروبوى لينوبوا عن العضوين المذكورين فى هيئة اللجنة الدائمة فى حالة تنبيهها

وتقوم اللجنة بملاحظة تنفيذ قرارات القومسيون وتعين أوفى المستغسلين وبالجملة تقوم بتأدية كافة أعمال الإدارة ماعدا تنفيذ قرارات وأوامر القومسيون تنفيذًا بسيطًا فان ذلك من خصائص المدير

ويجوز لاحد مفتشى الداخلية أو من تتدبه النظارة المذكورة أن يحضر جلسات هذه اللجنة ويكون صوته معلودا فى المداولة

وفى حالة مساواة الاصوات فيكون صوت الرئيس راجحا

مادة ١٩ - المدير أو وكيله هو النائب فقط عن القومسيون فى جميع الاعمال المتعلقة بالقومسيون سواء كان فى علاقاته مع الحكومة ومصالحها أو فى علاقاته مع الافراد

ويكتب نظارات الحكومة والمصالح العمومية على اختلافها بواسطة نظارة الداخلية ماعدا المسائل الحسابية فانه يجوز له أن يخابر نظارة المالية بشأنها مباشرة

فصل ٢  
قوميون بلدي  
دمهور

مادة ٢٠ - خزينة الرسوم والعوائد يديرها صراف يعينه القومسيون ويكون تحت أوامره وملاحظته ومسؤوليته

مادة ٢١ - القومسيون المحلى يعرض فى مدة لا تتجاوز الثمانية أيام جميع قراراته على نظارة الداخلية للتصديق عليها والأعمال التى تزيد قيمة نفقاتها عن ٢٠٠ جنيه مصرى تعرض بواسطة نظارة الداخلية على نظارة الاشغال للتصديق عليها

ولا يجوز تنفيذ قرارات القومسيون الا بعد التصديق عليها من نظارة الداخلية  
مادة ٢٢ - يجوز فض القومسيون واللجنة فى أية حال كانت بقرار يصدر من نظارة الداخلية

مادة ٢٣ - يحرر المدير لائحة الاجراءات الداخلية ويمرر العمل بموجبها بعد التصديق عليها من نظارة الداخلية

ويكون الغرض من هذه اللائحة تعيين شروط سير القومسيون واللجنة بطريقة منتظمة مطابقة للقواعد المقررة فى هذا القانون

مادة ٢٤ - يلغى كل ما كان مخالفا لاحكام هذا القانون وعلى الخصوص الأحكام المدة بالقرار الصادر فى ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٣ والقرارات التى صدرت بعده بتعديله أو تكميله

ومع ذلك فالقوميون المحلى الموجود الآن بمدينة دمهور يستمر فى أعماله الى أن يصير استبداله بالقومسيون الذى يقضى هذا القانون بتشكيله

مادة ٢٥ - على القومسيون المحلى مراعاة جميع اللوائح المعمول بها الآن أو التى تصدر فيما بعد بخصوص التنظيم أو الآلات أو استعمال الافراد للطرق العمومية

مادة ٢٦ - على ناظرى الداخلية والاشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه وعلى ناظر الداخلية نشر جميع الاحكام القانونية أو التكميلية التى تنظم لذلك



فصل ٢  
توسيع نطاق  
دمنهور

نمرة ٨١  
الانتخابات  
والاعمال المالية

القرار الصادر من نظارة الداخلية في ٩ ابريل سنة ١٩٠٦

بعد الاطلاع على المادة ٢٦ من القانون الصادر في ٢٩ مارس سنة ١٩٠٦  
المصرح بترتيب قومسيون على بندر دمنهور يناط به تقرير رسوم اختيارية  
للقيام بنفقات أعمال التحسينات اللازمة للبندر بدون اخلال بنص القانون  
المذكور

مادة ١ - عمليات الانتخابات بعد اجرائها بمعرفة لجنة مؤلفة من خمسة  
أعضاء عضوين أوروبيين وعضوين وطنيين تعيينهم نظارة الداخلية تحت رئاسة  
المدير وينتخبون من ضمن أعيان البندر

### كشف الانتخابات

مادة ٢ - يصير محرر كشفين للانتخابات أحدهما بأسماء المنتخبين (بكسر  
الخاء) الاوروبيين والآخر بأسماء المنتخبين (بكسر الخاء) الوطنيين ويحرر هذان  
الكشفان بمعرفة اللجنة طبقاً لاحكام المادتين ٦ و ٧ من القانون الصادر  
في ٢٩ مارس سنة ١٩٠٦ وتتخذ الكشوفات المقدمة من المديرية بموجب دفاتر  
عوايد أملاك المباني أساساً لصحير الكشفين المذكورين مع اضافة أو حذف  
مايلزم

مادة ٣ - بعد محرر الكشفين المذكورين بالطريقة المذكورة يصير تعليقهما  
بمركز المديرية سبعة أيام

وفي خلال هذه المدة يجوز لأصحاب الشأن تقديم معارضاتهم للجنة بشأن درج  
أسماء الأشخاص الذين لم تدرج أسمائهم في الكشف سهواً وشطب من درجت  
أسمائهم بغير وجه حق وبعد مضي تلك المدة لا تقبل أى معارضة وتجتمع اللجنة  
في ظرف ثلاثة أيام لتحكم نهائياً في المعارضات التي قدمت اليها وبعد تعديل  
الكشوفات اذا دعت الحالة لذلك بناء على قرار اللجنة يصير اعادة اعلانها بالمديرية  
مدة سبعة أيام وبعدها تعتبر نهائية

## انتخابات

فصل ٢  
تومسون بلدى  
دمشقر

مادة ٤ - فى شهر ديسمبر من كل سنة يصير مراجعة كشوفات المنتخبين (بكسر الخاء) بمعرفة اللجنة فتمضيف اليه أسماء الاشخاص الذين حازوا الصفات المطلوبة فانونا مع شطب أسماء المتوفين والاشخاص الذين فقدوا الصفات المطلوبة وتعلق الكشوفات التى تراجع سنويا وينظر فى المكاتبات المقدمة كما هو مدون بالمادة السابعة

مادة ٥ - يصدر المدير قرارا يحدد فيه المحل واليوم والساعة التى يصير فيها اجراء الانتخابات ويقام القرار المذكور للجمهور فى مدة ثلاثة ايام على الاقل قبل حصول الانتخاب ويكون ذلك بواسطة اعلانات تلصق على باب المديرية وفى جهات البندر وضواحيها حسبما يقرأى للدير

مادة ٦ - لا يجوز لاحد غير المنتخبين الدخول أثناء حصول الانتخابات فى المحل المعد لها وتطلب اللجنة منهم تحضير قائمة بأسماء وألقاب وصفات الاشخاص المنتخبين (بفتح الخاء) من ضمن الاشخاص الجائز انتخابهم ويراعى أن المنتخبين (بكسر الخاء) الاجانب لا يقرعون إلا على الاربعة أعضاء المراد انتخابهم من الاجانب كما أن المنتخبين (بالكسر) من الوطنيين لا يقرعون كذلك إلا على الأربعة أعضاء المراد انتخابهم من الوطنيين ويستمر الاقتراع مدة أربع ساعات اعتبارا من ابتداء الاجتماع وتوضع تذكرة الانتخاب فى اناءين أحدهما للأوروبيين والثانى للوطنيين بحضور الرئيس ويقيد أحد أعضاء اللجنة بدفتر فى نفس الجلسة أسماء وألقاب المقترعين بعد أن يتحقق من أنهم يقيدون بقائمة المنتخبين (بالكسر) وذلك قبل وضع تذكرة الانتخاب فى الاناء

مادة ٧ - بعد مضي الأربع ساعات السابقة الذكر يصبر فقل الاقتراع ولا تقبل أية تذكرة اقتراع بعد ذلك وتستخرج تذكرة الاقتراع من الاناءين المذكورين ويضاهى عددها على عدد المقترعين

ثم يجوز كشفان أحدهما للأوروبيين والثانى للوطنيين مينا فيهما عدد الاصوات التى تحصل عليها كل واحد من المترشحين ثم يرتبون مع الابتداء بن

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
دمهور

يكون له أكثر الاصوات ويوقع الرئيس وأعضاء اللجنة على الكشفين المذكورين ويرفقان بمحضر جلسة الانتخابات وترسل لنظارة الداخلية فى الأسبوع الذى إلى الانتخاب مرفقة بجميع الكشوفات المختصة بها

ثم يعلن بأن الأربعة أشخاص الأول هم أعضاء القومسيون ومع ذلك يلاحظ فيما يختص بانتخاب الاعضاء الاوروبيين أنه اذا تحصل أكثر من اثنين من جنسية واحدة على أكثر الاصوات من الأوروبيين فلا ينتخب الا الاثنان المتحصلان على أكثر الاصوات وينتخب بدل الذى أو الذين وجدوا متحصلين على أكثر الاصوات بعدهما من جنسيتهما العضو أو الاعضاء الذى أو الذين من المترشحين الآخرين من أى جنسية أخرى يكون أو يكونون متحصلاً أو متحصلين على أكثر الاصوات بعد من سقطوا فانا تساوت الاصوات بين شخصين أو أكثر من المترشحين فصير الاقتراع بينهم وتحكم اللجنة فى نفس الجلسة وبصفة نهائية فى جميع الاشكالات التى تحصل أثناء عمليات الانتخابات وتصدر الاحكام بالأغلبية وتذكر فى المحضر ومع ذلك يكون لنظارة الداخلية الحق فى حالة حصول مغايرت شديدة إلغاء الانتخابات جميعها أو بعضها أو تعديل مداولات اللجنة التى تكون مخالفة للقانون

مادة ٨ - تعلق قائمة الاشخاص المنتخبين (بالفتح) على باب المديرية ويصير ارسال نسخة من هذه القائمة لكل واحد من هؤلاء المنتخبين وأخرى لنظارة الداخلية

### فى الميزانية والحسابات

مادة ٩ - تضع الحكومة تحت تصرف قومسيون محلى بندر دمنهور مبلغاً معيناً للصرف منه على البندر وذلك علاوة على الرسوم الاعتيادية والأموال المنصوص عنها فى القانون الصادر فى ٢٩ مارس سنة ١٩٠٦

فصل ٢  
قوسيون على  
دمهور

المبالغ الواردة من الحكومة تخصص للفصول الآتية

(١) الاثارة

(٢) المياه

(٣) الكنس والرش وحفظ وصيانة واثناء الطرق العمومية

(٤) الاعمال المتعلقة بنظافة البندر كالجبانات والاسواق والموالد العمومية

والمراحيض العمومية الخ

مادة ١٠ - يقرر القومسيون الميزانية لمدة اثني عشر شهرا تبتدى من أول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر من كل سنة ويقتضى عرضها على نظارة الداخلية قبل يوم ١٥ نوفمبر ولا تكون نافذة المفعول الا بعد التصديق عليها

مادة ١١ - رسومات ومقاييسات الاعمال المقتضى اجراؤها يجب عرضها أولا على نظارة الداخلية لفحصها والتصديق عليها . وكل مشروع أعمال يزيد اجمالى مصاريفه عن ٢٠٠ جنيه بما فيها كافة النفقات التى يلزم لتمامه يجب عرضه على نظارة الاشغال العمومية للتصديق عليه قبل الشروع فى تنفيذه

مادة ١٢ - لا يجوز صرف أى مبلغ أو التصرف فيه فيما لو كان خارجا عن الاعتمادات المخصصة للقومسيون سواء كانت مقررة من الحكومة أو واردة من الرسوم الاختيارية أو من التبرعات

مادة ١٣ - تكون تسوية المصروفات طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بمصروفات الحكومة وتقييد فى حساب مخصوص وتقدم المستندات فى كل شهر مرفقة بمسنداتها الى ادارة عموم الحسابات بنظارة المالية

يمرض على القومسيون فى كل جلسة بيان المصروفات التى صرفت فى الشهر السابق

مادة ١٤ - تلغى كافة الاحكام المخالفة لهذا القرار

فصل ٢  
قوميون بلدي  
دمبور  
نمرة ٨٢  
اللائحة الداخلية

## القرار الصادر من قوميون بلدي دمبور

في ٨ مايو سنة ١٩٠٦

### الباب الاول

#### فيما يختص بالقوميون البلدي

مادة ١ - يجتمع القوميون البلدي في جلسة اعتيادية في يوم الخميس من كل شهر في الساعة العاشرة افرنكي صباحا فاذا وافق يوم الخميس المذكور يوم عيد فيعين رئيس القوميون يوما آخر من أيام الاسبوع لاجتماعه

مادة ٢ - كشف المسائل يرسل الى أعضاء القوميون بحمل اقامتهم قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الاقل ويشتمل الكشف المذكور على ما يأتي :

أولا - المسائل الميئة بالمادة الخامسة من هذه اللائحة الداخلية

ثانيا - المسائل التي صار تأجيل المناقشة فيها الى جلسة مقبلة

ثالثا - كل الطلبات المقدمة بالكتابة وموقعا عليها من عضوين على الاقل ويكون رئيس القوميون استلمها قبل انعقاد الجلسة بسبعة ايام على الاقل وفي حالة انعقاد القوميون في جلسة غير اعتيادية يجب أن تشتمل أوراق الدعوة للحضور على الامور التي أوجبت انعقادها على ذكر ساعة ومكان الاجتماع وتوزع هذه التذاكر على الاعضاء قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الاقل

مادة ٣ - تفتح الجلسات في الميعاد المحدد متى اجتمع العدد القانوني من أعضاء القوميون فاذا مضى نصف ساعة من هذا الميعاد المحدد ولم يجتمع من الاعضاء العدد القانوني تؤجل الجلسة الى يومين على الاقل والى ثمانية ايام على الاكثر ويبلغ الرئيس ميعاد الجلسة الجديدة للاعضاء

وتقتصر مداولة الجلسة الجديدة على المسائل الواردة في جدول الجلسة المؤجلة

مادة ٤ - يعقد الرئيس الجلسات ويفتحها ويرأسها ويقفلها وله وحده حفظ نظام الجلسة

مادة ٥ - عند افتتاح جلسات القومسيون الاعتيادية يتلو السكرتير محاضر جلسات المأمورية مع القرارات الوزارية الواردة بعد تاريخ الجلسة الأخيرة ثم يبلغ الرئيس القومسيون كافة التفرغات والافادات والعراض المختصة به ويرض على القومسيون كشف مصاريف الشهر السابق طبقا لما قضته الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القرار الصادر بتاريخ ٩ ابريل سنة ١٩٠٦

مادة ٦ - يسوغ لاعضاء القومسيون في أثناء المداولات بالجلسات أن يتكلموا بأحدى اللغات الاوروبية المقبولة لدى المحاكم المختطة وعلى السكرتير أن يترجم أقوالهم باللغة العربية اذا اقتضى الحال فورا

مادة ٧ - ليس لأحد من الاعضاء أن يتكلم إلا بعد الاستئذان وبإعنى في هذا التصريح الاولوية في الطلب ويكون للعضو الذي لم يتكلم في الموضوع الجارى البحث فيه الاولوية على من سبقوه

مادة ٨ - لا يجوز إيقاف أحد عن التكلم في أثناء ابداء رأيه إلا لتنبيهه الى مراعاة النظام ولكل عضو أن يطلب من الرئيس اصدار هذا التنبيه

وللرئيس أن يوقف العضو الذي يكون خالف نص القواعد النظامية أو لم يراع الواجب أو خرج عن الموضوع

العضو الذي ينفه مرتين من الرئيس ولم يكثر فللرئيس أن يستشير الاعضاء لمعرفة ما اذا كان يمنع العضو المذكور عن التكلم في نفس الموضوع لغاية نهاية الجلسة

مادة ٩ - يتناقش القومسيون قبل تناوله في الموضوع الاصل في المعارضات المختصة بمجول الجلسة وفي التنبيه الى مراعاة النظام وفي جواز المناقشة من علمه وفي طلب التأجيل واقتراحات التعديل

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
دنهور

مادة ١٠ - يجوز للقومسيون أن يقرر خصوصاً فيما يخص بالنظامات والميزانيات والرسوم أن المناقشة وجميع الاصوات تقتصر أولاً في مجمل الاقتراح ثم في مفرداته

مادة ١١ - الاعضاء الذين يريدون ادخال تعديلات يجب عليهم عرضها كتابة

مادة ١٢ - كل عضو يريد عرض اقتراح في الجلسة عليه أن يمضيه ويسلمه الرئيس وبعد تلاوته على القومسيون للمقترح أن يبين شفاهاً الأسباب فإذا وافق على اقتراحه ثلاثة من الاعضاء يدرج في جدول أعمال احدى الجلسات المقبلة إلا اذا قرر القومسيون المناقشة فيه وكل اقتراح لم يوافق عليه ثلاثة أعضاء أو رفض بعد المناقشة لا يمكن تجديده الا بعد ثلاثة أشهر ولكن يجوز ذلك اذا قدم كتابة من ستة أعضاء على الأقل ميّناً فيه الاسباب التي تدعو الى تجديد الاقتراح

مادة ١٣ - لكل صاحب اقتراح أن يسترد اقتراحه في أى وقت أثناء المناقشة فيه ويجوز لأى عضو آخر أن يعود الى هذا الاقتراح اذا شاء

مادة ١٤ - لكل عضو أن يوجه سؤاله الى الرئيس وهو يجاوبه عليه في الحال أو في الجلسة الاعتيادية المقبلة ويشترط أن يكون موضوع السؤال مسألة خاصة بالأعمال البلدية وكل سؤال من هذا النوع يجب أن يعرض كتابة على الرئيس في اليوم السابق للجلسة على الأقل

ويجوز لطالب هذا السؤال أن يوضحه للقومسيون بعد الاعمال المنصوص عنها بالمادة الخامسة

مادة ١٥ - يجوز للرئيس إيقاف الجلسة متى شاء من نفسه أو على طلب مستوفى مبنى على أسباب من أحد الأعضاء يوافق عليها القومسيون ولا يجوز أن تزيد مدة الإيقاف عن ربع ساعة

مادة ١٦ - اذا طلب عضوان ختام المناقشة على الرئيس أن يطلب الاقتراح على ذلك

فصل ٢  
قوميون بلدى  
دمهور

والرئيس قبل ختام المناقشة اذا وجد لديه شك عليه أن يستشير القومسيون ليتأكد من أنه أحاطه جيدا بالمسألة فان لم توافق الأغلبية تستمر المناقشة المناقشة التي تقرر ختامها بعد الاقتراع لا يجوز الرجوع اليها في نفس الجلسة لأى مذهب كان

مادة ١٧ - المسائل المراد الاقتراع عليها يلزم أن تكون على قدر الامكان بكيفية تجعل الجواب عنها ممكنا بنعم أو لا وقاعدة الاقتراع الأصلية أن يكون شفاهيا ولكنه يكون كتابة وسرا في الاقتراحات التي تتعلق بالمستخدمين أو اذا طلب الاقتراع السرى اثنان من الاعضاء

مادة ١٨ - لا يجوز لاعضاء القومسيون أن يشتركوا في مداولات أو قرارات تتعلق بمسائل يكون لهم فيها صالح سواء كان ذلك عن أنفسهم شخصيا أو بصفة وكلاء الا تادية الاستعلامات التي يطلبها الرئيس منهم

مادة ١٩ - لا يجوز لاي عضو قبول التنازل له عن حقوق مقام بشأن نزاع مع القومسيون أو المرافعة بصفة محام في القضايا المرفوعة ضد المجلس البلدى

مادة ٢٠ - لا يجوز لاي شخص أجنبي عن القومسيون الحضور في جلساته ما عدا الاحوال التي يطلب فيها القومسيون ذلك للحصول على استعلامات أو ايضاحات في الموضوع المتداول فيه

مادة ٢١ - يحضر القومسيون محضرا لجلساته يحتوى كل أسماء الاعضاء الذين حضروا الجلسة واشتركوا في المداولات وعلى كافة القرارات الصادرة في الجلسة مع بيان أسبابها وعددا لاصوات التي وافقت على هذه القرارات أو لم توافق وعلى رأى كل عضو كلف بدراسة المسألة المتداول فيها أو بعمل تقرير عنها وبعد تلاوة هذا المحضر على القومسيون والمناقشة عليه يعضى بمعرفة الرئيس والسكترير وتعمل منه ثلاث صور بالعربية وبلغة افرنكية وترسل الى نظارة الداخلية في مسافة أسبوع ابتداء من تاريخ الجلسة ويمكن تبليغ قرارات القومسيون الى الجرائد



فصل ٣  
قومسيون بلديات  
دمشقر

## الباب الثاني

### في المأمورية البلدية

مادة ٢٢ - اللجنة الدائمة المنصوص عنها بالمادة ١٨ من دكرتو ٢٩ مارس سنة ١٩٠٦ تسمى المأمورية البلدية

مادة ٢٣ - يرأس المدير المأمورية البلدية وفي حال غيابه أو تعذر حضوره يرأسها وكيل المديرية وفي حالة غياب المدير ووكيل المديرية أو كان ليهما مانع ينمهما عن الحضور تكون رئاسة المأمورية لأكبر عضويها سنا من المنتخبين (بالفتح) ويعين بله في المأمورية بالكيفية المنصوص عنها بالمادة ١٨ من دكرتو ٢٩ مارس سنة ١٩٠٦

مادة ٢٤ - تجتمع المأمورية مرة واحدة على الأقل في كل أسبوع ويجوز انعقادها فوق العادة بناء على طلب الرئيس كلما رأى لزوما لذلك

مادة ٢٥ - اذا خلا مركز عضو في المأمورية بسبب وفاته أو استغائه يسرع القومسيون في انتخاب من يخلفه في الجلسة الاعتيادية المقبلة

مادة ٢٦ - يمكن لاي عضو من أعضاء القومسيون في أي وقت أن يطلع في أقلام المأمورية على كافة الأوراق التي يطلبها من السكرتير

مادة ٢٧ - يجوز للمأمورية أن تدعو لحضور جلساتها أي عضو من القومسيون أو أي شخص آخر ترى فائدة في وجوده للحصول على استعلامات أو ايضاحات

مادة ٢٨ - لا تكون قرارات المأمورية صحيحة الا اذا حضرها الرئيس والعضوان المنتخبان (بالفتح)

مادة ٢٩ - وظيفة العضو المنتخب للمأمورية البلدية تكون لمدة سنة واحدة ابتداء من أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر ويجوز إعادة انتخاب هؤلاء الاعضاء

فصل ٢  
قومسيون بلدية  
دينهور

- مادة ٣٠ - يتفق أعضاء المأمورية على توزيع العمل بينهم
- مادة ٣١ - اختصاصات المأمورية البلدية هي بتوزيع خاص الامور الآتية:
- أولا - تحضير الميزانية لعرضها على القومسيون للدولة فيها
- ثانيا - البحث في كل اقتراح يخص زيادة أو تعديل الاعتمادات المفتوحة في ميزانية المصروفات أو بفتح اعتمادات جديدة
- ثالثا - النظر في الحسابات السنوية وتقديم الملحوظات
- رابعا - النظر في المشروعات والتصميمات والمقاييس المتعلقة بالاعمال المقتضى عرضها على القومسيون
- خامسا - الدرس التجهيزي في المسائل القضائية والاقتراحات المختصة بها وغير ذلك لعرضها على القومسيون
- سادسا - الاقتراحات المختصة بالتمين والترقية ورفع المستخدمين الذين يتقدمون مرتباتهم من ميزانية البلدية
- سابعا - النظر في نصوص الشروط المقتضى عقدتها مع المقاولين أو المتعهدين بالتوريدات للبلدية
- ثامنا - تنفيذ قرارات القومسيون طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ١٨ من دكرينو ٢٩ مارس سنة ١٩٠٦

مادة ٣٢ - يمين الرئيس مستخدمى القومسيون بناء على طلب المأمورية والوظائف الثابتة أو الوظائف التي تحتاج لمعارف فنية يعمل عنها امتحان وتشكل لجنة الامتحان من أعضاء المأمورية ومن متخين خبيرين ينتخبهما القومسيون ولا تقيد المأمورية بنتيجة الامتحان ولا بترتيب درجات المرشحين ويجوز لها أن تراعى في انتخاب المرشحين الشهادات المقدمة منهم

فصل ٢  
قومسيون بلدي  
دمنور

## الباب الثالث

### في اللجان الخصوصية

مادة ٣٣ - يجوز للقومسيون أن يعين من بين أعضائه لجانا خصوصية وقتية أو دائمية للنظر في أمر أو جملة أمور أو لاجراء تحقيقات خصوصية واللجان الخصوصية تنتخب رئيسا لها من بين أعضائها وتعين عضوا لوضع تقرير عن كل مسألة

والعضو المكلف بعمل التقرير يقدم كتابة للقومسيون بنتيجة مداوات هذه اللجان

ورئيس القومسيون الحق في الحضور بجلسات هذه اللجان وفي هذه الحالة يكون له حق الرئاسة ويشارك في المداوات بصفة استشارية

مادة ٣٤ - يجوز للجان الخصوصية الاستفهام من رئيس القومسيون عن كافة الاستعلامات التي يحتاجونها في المسائل الحال درسها عليهم

## الباب الرابع

### أقسام القومسيون

مادة ٣٥ - الاقسام هي :

أولا - السكرتارية

ثانيا - القلم المالي

ثالثا - التنظيم والصيانة

رابعا - النظافة والصحة

### قلم السكرتارية

مادة ٣٦ - السكرتارية تشمل على الاعمال الادارية والقضائية

مادة ٣٧ - الاعمال الادارية تشمل على جميع المخابرات وتحرير محاضر جلسات القومسيون والمأمورية والمحفوظات وبرد جميع الأملاك البلدية من منقول وثابت وعلى العموم جميع الامور الغير داخلة ضمن اختصاص الاقسام الأخرى .

فصل ٢  
قومسيون يلى  
دمبور

مادة ٣٨ - لا يجوز للبلدية اقامة أى دعوى قبل التصريح من القومسيون بعد المداولة عنها وبعد النظر فى التقرير المتقدم من المأمورية الا فى الاحوال الصحفية أو الاجراءات المستعجلة التى يجوز للرئيس اجراؤها من تلقاء نفسه وعلى الرئيس الحصول على هذا التصريح ليتسنى له أن يدفع عن البلدية الدعاوى التى يمكن أن تقام عليها ولكن هذا التصريح ليس ضروريا فى المدافعة عن القومسيون فى الدعاوى التى تقام عليه من المرفوع ضدهم أو فى الدعاوى المتعلقة بوضع اليد أو التى تقام أمام قاضى الامور المستعجلة

### القلم المالى

مادة ٣٩ - يدخل فى أعمال القلم المالى

أولا - تحصيل الرسوم والعوائد

ثانيا - قبض المبالغ المطلوبة للقومسيون

ثالثا - دفع المبالغ المأذون بها قانونا من القومسيون والمأمورية

رابعا - حسابات الإيرادات والمصروفات والصف وكل ما يقترب عليه بوجه العموم بيان حالة البلدية المالية بطريقة خصوصية

مادة ٤٠ - الصرف مكلف بالقبض والصرف وهو المسئول الوحيد عن حفظ النقود ويجب عليه أن يقيم تأميثا يتعين مقداره بمعرفة القومسيون

مادة ٤١ - أذونات الصرف يجب أن يبين بها اسم المستحق ونوع الصرف وسببه ومقدار المبلغ الواجب صرفه والفصل المخصص له بالميزانية وتاريخ التصريح وينبغى أن تكون الأذونات مرفقة بالمستندات المنصوص عنها بلوائح عموم حسابات الحكومة وتكون ممضاة من رئيس القومسيون وكاتب الحسابات

مادة ٤٢ - السكرتير عليه ملاحظة تحصيل الرسوم والعوائد

وعلى السكرتير وكاتب الحسابات أن يرضا فى كل شهر تقريرا عن حركة الخزينة لعرضه على القومسيون وعليهما أيضا جرد الخزينة مرتين على الأقل فى الشهر

## التنظيم

فصل ٢  
قوميون بلدي  
دنيور

مادة ٤٣ - أولا - وضع مشروعات فصح الشوارع واحداث الميادين  
والمتنزهات وتركيب الجارى

ثانيا - الكنس والرش وصيانة الشوارع وتبليطها

ثالثا - تسمية الشوارع

رابعا - المسائل المختصة بوضع خطوط التنظيم والمتعلقة بالقاعد منه  
والأراضى اللازمة له

خامسا - مسائل اشغال الطريق والرخص المتعلقة بها

سادسا - مراقبة المباني المتعلقة بالمجلس البلدى وتمير المنازل

سابعا - حصر أراضى المجلس وتسويرها وتأجيرها وبيعها

ثامنا - ملاحظة أضرار الطرق والصيانة وتعيين الأعمال التى يشتغلون فيها  
هم والأشخاص المحكوم عليهم بالتشغيل

تاسعا - مراقبة الاسطبل والحيوانات وما يتعلق بها

طاشرا - جميع الأمور الخاصة بالمدينة كالبناء والتنوير وأعمال طلبات  
الحريق وكافة الأعمال المقتضى اجرائها للوقاية من الحرائق

## قلم الصحة

مادة ٤٤ - قلم النظافة والصحة يشتمل على ملاحظة الرش والكنس  
ومباشرة الأعمال الخاصة بنظافة المدينة وبالصحة فيها وملاحظة الأسواق  
والوكائل والجبانات والسلفانات والمباول العمومية

الفرع السادس

قومسيون بلدى بنلر بنى سوف

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
بنى سوف

القانون نمرة ١٢ الصادر فى ٢ أغسطس سنة ١٩٠٦

نمرة ٨٣  
تحويل قومسيون  
محل بنلر  
بنى سوف الى  
قومسيون بلدى  
مخطط

بعد الاطلاع على القرار الصادر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٤ بتشكيل قومسيون على بلدية بنى سوف وعلى ماصدر بعده من القرارات الخاصة به وبالنظر للنتائج الحسنة التى ظهرت فى مدن المنصورة والفيوم وطنطا من النظام القاضى باشتراك الأهالى فى تحسين مدينتهم بواسطة الرسوم الاختيارية التى يفرضونها على أنفسهم طبقا للامر العالى الصادر فى ٨ يونيه سنة ١٨٨١ وفى ٢٢ مايو سنة ١٩٠٢ وفى ٥ يونيه سنة ١٩٠٥ القاضى بتشكيل قومسيون على مخطط فى الثلاث المدن المذكورة

وبناء على الطلب المقدم من أهالى مدينة بنى سوف للحصول على نظام بلدى لمدينتهم مشابه للتبع فى المنصورة والفيوم وطنطا.

مادة ١ - رخص لسكان مدينة بنى سوف بأن يفرضوا رسوما اختيارية لأجل الاستعانة بها على عمل التحسينات اللازمة لمدينتهم وإنشاء المجارى والتنوير وتوريد المياه الصالحة للشرب وردم المستنقعات بها وغير ذلك من الأعمال الصحية وتبليط الشوارع العمومية أو صيانتها وبحوزة ذلك من الأعمال المتعلقة بالبلدية

مادة ٢ - الأعمال المذكورة تكون بعد تمامها داخلة حتما ضمن أملاك الحكومة العمومية والآثار والمباني العمومية والمعابد والحلات الخيرية (كالاستشفيات والتكايا ونحوها) الكائنة على حافة الشوارع والطرق العمومية لا يؤخذ منها شئ فى مقابلة ما يصرف لاصلاح الطرق والشوارع المذكورة

مادة ٣ - للسكان الذين يدفعون الرسوم المذكورة الحق فى انتخاب قومسيون يكون تشكيله واختصاصه كما هو مبين فيما يلى :

فصل ٢  
قوميون بلدي  
بني سويف

مادة ٤ - يتألف هذا القومسيون من أحد عشر عضوا كما يأتي :

أولا - ثلاثة أعضاء بمقتضى القانون وهم

• مدير بني سويف بصفة رئيس

مفتش مدن ومباني قلى أو من ينوب عنه ومفتش صحة المديرية أو من

يقوم مقامه

ثانيا - أربعة أعضاء وطنيون ينتخبهم المنتخبون الوطنيون بالكيفية والشروط المبينة بالقرار الذى يصدره ناظر الداخلية لهذا الخصوص

ثالثا - أربعة أعضاء أوروبيون ينتخبهم المنتخبون الاوروبيون بالكيفية والشروط التى ستبين بالقرار المذكور على أنه لا يجوز قبول أكثر من عضوين أوروبيين من جلسة واحدة فى القومسيون

ويجوز لأحد مفتشى نظارة الداخلية أو من تتدبه النظارة المذكورة أن يحضر جلسات القومسيون المحلى ويكون صوته معدودا فى المفاوضة

مادة ٥ - فى حالة غياب المدير يقوم مقامه وكيل المديرية

فالذا حصل للوكيل مانع تكون الرئاسة لأكبر الأعضاء سنا

ويعين القومسيون بأغلبية الآراء سكرتيرا لا يكون له رأى فى المفاوضات

فيمن لهم حق الانتخاب

مادة ٦ - حق الانتخاب يكون لكل شخص من المذكور بلغ من السن

خمسا وعشرين سنة على الأقل ويكون مقبلا بمدينة بني سويف من مدة ستين

أو يكون له محل فيها ويدفع سنويا عوائد مبان قدرها جنيهان مصريان أو يكون

ساكنا فى مكان بمدينة بني سويف أجرته السنوية أربعة وعشرون جنيها مصريا

أو مديرا لاحدى الفارمقات أو البنوك أو المحلات التجارية ويتمهد كتابة بدفع

الرسوم الاختيارية المقررة بالمادة الاولى من هذا القانون ولم يكن متصفا بأية

حالة من حالات عدم الأهلية المنصوص عنها فى المادة الآتية

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
بنى سويش

مادة ٧ - لايسوغ للأشخاص الآتى بيانهم أن يكونوا متخين (بالكسر)  
أولا - المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو المحكوم عليهم لارتكاب  
السرقه أو النصب أو الخيانة بعد الاثتان أو التروير أو انتهاك حرمة الآداب  
أو الرشوة أو لارتكابهم أية جناية أو جنحة أخرى ضد الشرف والاستقامة  
ثانيا - المعزولون من وظائفهم الأميرية سواء كان بمقتضى أحكام قضائية  
أو قرارات مجالس التأديب لأى سبب كان خلاف التقصير فى أعمالهم  
ثالثا - المفلسون والمحجور عليهم

#### فيمن يجوز انتخابهم

مادة ٨ - لايجوز لأحد أن يكون متخيا (فتح الخاء) الا اذا كان متخيا  
(بكسر الخاء) و فوق ذلك يجب على المنتخب (فتح الخاء) أن يكون له المام  
بالقراءة والكتابة وله أملاك ثابتة تبلغ قيمتها خمسمائة جنيه مصرى على الأقل  
أو يكون رئيسا أو وكلا لبنك أو محل تجارى أو صناعى أو زراعى أو يكون من  
أرباب الحرف الحرة

مادة ٩ - وظائف أعضاء القومسيون هى مجانا ولمدة أربع سنوات  
وفى كل سنتين يصير تغيير نصف أعضائه ماعدا الأعضاء الذين لهم حق  
فى العضوية قانونا وبعد مضى مدة السنتين الأولين فالأعضاء المنفصلون يكون  
تعيينهم بالقرعة وبعد ذلك يكون التغيير بالدور والتسلسل عند انتهاء مدة الأعضاء  
الآخرين بأعضاء السنة الرابعة ويجوز تكرار انتخاب جميع الاعضاء المنفصلين  
مادة ١٠ - لا يجوز لأحد أعضاء القومسيون أن يكون له وظيفة أخرى  
عمومية ذات مرتب أو وظيفة قنصل أو وكيل قنصل أو أية وظيفة تابعة لأحد  
القنصلات بأى صفة كانت

مادة ١١ - يحرم على أعضاء القومسيون أن يشتركوا فى مقاولات  
أو توريدات تختص بالمدينة فاذا خالف ذلك أحد الاعضاء يسقط من وظيفته  
بمقتضى قرار من نظارة الداخلية



مادة ١٢ - كل عضو يتغيب عن الحضور لجلسات القومسيون ثلاث مرات متوالات بدون أن يحصل على اجازة قانونية أو لم يتغيب بأسباب مقبولة يجوز اعتباره مستقila بقرار يصدر من القومسيون بأغلبية آراء الاعضاء الحاضرين

مادة ١٣ - اذا ظهرت أسباب قانونية توجب عدم أهلية أحد الاعضاء أو ظهر أنه حائز لوظيفة أخرى لايجوز انتخابه ولم يكن ذلك معلوما وقت الانتخاب أو حدث ذلك بعد دخوله في عضوية القومسيون فيصير اعلان عدم أهليته أو عدم جواز انتخابه وسقوطه من هيئة القومسيون بمقتضى قرار من نظارة الداخلية

مادة ١٤ - اذا خلا مركز أحد الاعضاء لأى سبب كان فلقومسيون تعيين من يحل محله من الاوروباو من أو الوطنيين بحسب جلسة العضو الذى خلا مركزه بحيث يكون العضو المستبد هو الذى حاز وقت الانتخاب أكثر الاصوات بين طائفته بعد الاعضاء المتخفين وفي حالة عدم وجوده بين العضو الذى يليه بقائمة الانتخابات

#### في انعقاد القومسيون ومداولاته

مادة ١٥ - يجتمع القومسيون مرة واحدة في الشهر على الأقل ومع ذلك يجوز انعقاده في جلسات فوق العادة بناء على طلب الرئيس اذا رأى لزوما لذلك أو بناء على طلب يقدم بالكاتبه من ثلاثة أعضاء على الأقل وقرارات القومسيون تكون بأغلبية أصوات الاعضاء الحاضرين أغلبية مطلقة وفي حالة انقسام الآراء فصوت الرئيس هو المرجح ولا تكون قرارات القومسيون صحيحة الا اذا حضرها نصف الاعضاء العاملين على الأقل

#### في اختصاصات القومسيون

مادة ١٦ - اختصاصات القومسيون هي الآتي بيانها :  
أولا - تقدير الرسوم المقتضى تحصيلها لأجل صرف قيمتها على التنظيف الصحى في المدينة وتحسين حالتها بحسب رغبة سكانها

فصل ٢ ثانياً - اتخاذ الطرق اللازمة لتحصيل هذه الرسوم طبقاً للسادة الأولى من هذا القانون  
قوميون بدو  
بنو سويف

ثالثاً - قبض حصة الفريضة المقررة على أرباب العقارات الواقعة على حافة الشوارع التي يصير تبليطها أو صيانتها أو زعيمها أو توريها بمعرفة القومسيون وعلى العموم من كافة الأشخاص الذين تعود عليهم فائدة خصوصية من الأعمال التي يجرها القومسيون

رابعاً - قبول الهبات التي يتبرع بها أهالي المدينة نظير الأشغال التي تعمل في صالحهم خاصة أوفى الصالح العام

خامساً - تحضير الرسوم ومقاييسات الأشغال اللازم إجراؤها بمعرفة مهندس يحوز تعيينه لهذه الغاية ويكون تابعاً للقومسيون دون سواه

وفي حالة عدم وجود المهندس المذكور بالقومسيون فالرسوم والمقاييسات اللازم عملها يصير تحضيرها بمعرفة المهندس المعين من قبل نظارة الداخلية

وفي كلتا الحالتين فكل مشروع يزيد اجمالاً مصاريفه بما فيها كافة النفقات التي تلزم لاتمامه عن مبلغ ٢٠٠ جنيه يجب عرضه على نظارة الأشغال العمومية للتصديق عليه قبل الشروع في تنفيذه

سادساً - التصديق على نصوص الشروط المقتضى عقدها مع المقاولين أو متمهدين للتوريدات مع عدم الاخلال بالقيود المقررة فيما قبل

سابعاً - تقرير ميزانية في كل سنة عن الإيرادات والمصروفات ومراجعة الحسابات ونشر تقرير سنوي عن ذلك

والقوميون المذكور يقوم بأداء هذه الوظائف تحت مسؤوليته وبدون أي تمهد ولا ضمانات من طرف الحكومة

مادة ١٧ - أنا أقر القومسيون مع تصديق نظارة الأشغال العمومية على اجراء أشغال المدينة ذات أهمية بنسبة وكانت نفقاتها تزيد عن الإيرادات الاحتياطية فيجوز له عقد بصفة بالمبلغ اللازم بحيث لا يتجاوز قيمتها ٧٠٠٠ جنيه

مصرى بعد الترخيص له من نظارة الداخلية ولكن بدون أى تعهد ولا ضمان  
من طرف الحكومة

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
بني سوف

مادة ١٨ - يعين القومسيون في كل سنة لجنة دائمة تتألف من المدير  
بصفته عضوا قانونيا ومن عضوين يختارهما القومسيون من ضمن الاعضاء  
المتشحين (بفتح الحاء) أحدهما وطني والآخر أوروبوى ويتنخب علاوة على  
هذين العضوين عضوين آخرين من المتشحين (بفتح الحاء) أحدهما وطني  
والآخر أوروبوى لينوبا عن العضوين المذكورين في هيئة اللجنة الدائمة  
في حالة تغيبهما

وتقوم اللجنة بملاحظة تنفيذ قرارات القومسيون وتعين أو رفعت المستخدمين  
ويشترك مع الرئيس في حفظ النظام وبالجملة تقوم بتأدية كافة أعمال الادارة  
ماعدا تنفيذ قرارات وأوامر القومسيون تنفيذا بسيطا فان ذلك من خصائص  
المديرو يجوز لأحد مفتشى الداخلية أو من تتدبه النظارة المذكورة أن يحضر  
جاسات هذه اللجنة ويكون صوته معدودا في المفاوضة وفي حالة مساواة الاصوات  
فيكون صوت الرئيس مرجحا

مادة ١٩ - المدير أو وكيله هو النائب فقط عن القومسيون في جميع الاعمال  
المتعلقة بالقومسيون سواء كان في علاقته مع الحكومة ومصالحها أو في علاقته  
مع الأفراد

ويكاتب نظارات الحكومة والمصالح العمومية على اختلافها بواسطة نظارة  
الداخلية ماعدا المسائل الحسابية فانه يجوز له أن يجاهر نظارة المالية بشأنها مباشرة  
مادة ٢٠ - خزانة الرسوم والعوائد يدير أشغالها صراف يعينه القومسيون  
ويكون تحت أوامره وملاحظته ومسؤولته

مادة ٢١ - القومسيون المحلى يعرض في مدة لا تتجاوز الثمانية أيام جميع  
قراراته على نظارة الداخلية للتصديق عليها والاعمال التي تزيد قيمة نفقاتها  
عن ٢٠٠ جنيه مصرى تعرض بواسطة نظارة الداخلية على نظارة الاشغال  
للتصديق عليها

فصل ٢  
قوميون بلدى  
يوسف

ولا يجوز تنفيذ قرارات القومسيون الا بعد التصديق عليها من نظارة الداخلية  
مادة ٢٢ - يجوز فض القومسيون واللجنة فى أية حالة كانت بقرار يصدر  
من نظارة الداخلية

مادة ٢٣ - يمرر المدير لائحة الاجراءات الداخلية ويمجرى العمل بموجبها  
بعد التصديق عليها من نظارة الداخلية  
ويكون الغرض من هذه اللائحة تعيين شروط سير القومسيون واللجنة بطريقة  
منتظمة مطابقة للقواعد المقررة فى هذا القانون

مادة ٢٤ - يلغى كل ما كان مخالفا لأحكام هذا القانون وعلى الخصوص  
الأحكام المدونة بالقرار الصادر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٤ والقرارات التى  
صدرت بعده بتعديله أو تكيله

ومع ذلك فالقوميون المحلى الموجود الآن بمدينة بنى سويف يستمر فى أعماله  
الى أن يصير استبداله بالقوميون الذى يقضى هذا القانون بتشكيله

مادة ٢٥ - على القوميون المحلى مراعاة جميع اللوائح المعمول بها الآن  
أو التى تصدر فيما بعد بخصوص التنظيم أو الطرق أو الآلات أو استعمال الأفراد  
للطرق العمومية

مادة ٢٦ - على ناظرى الداخلية والاشغال العمومية تنفيذ هذا القانون  
كل منهما فيما يخصه وعلى ناظر الداخلية نشر جميع الأحكام القانونية أو التكيلية  
التي تلزم لذلك

القرار الصادر من نظارة الداخلية فى ٩ أغسطس سنة ١٩٠٦

نمرة ٨٤  
الانقابات  
والاعمال المالية

بعد الاطلاع على المادة ٢٦ من القانون الصادر فى ٢ أغسطس سنة ١٩٠٦  
المصرح بترتيب قوميون بلدى مختلط بيندر بنى سويف يناط به تقرير رسوم  
اختيارية للقيام بنفقات أعمال التحسينات اللازمة للبندر بدون اخلال بنص  
القانون المذكور

مادة ١ - عمليات الانتخابات بعد إجرائها بمعرفة لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء عضوين أوروبيين وعضوين وطنيين تعينهم نظارة الداخلية تحت رئاسة المدير وينتخبون من ضمن أعيان البلندر

فصل ٢  
قروميون بلدى  
بنى سوف

### كشف الانتخابات

مادة ٢ - يصير تحرير كشافين للانتخابات أحدهما بأسماء المستخفين (بكسر الخاء) الأوربيين والآخر بأسماء المستخفين (بكسر الخاء) الوطنيين ويحرر هذان الكشافان بمعرفة اللجنة طبقاً لأحكام المادتين ٦ و ٧ من القانون الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩٠٦ وتُخذ الكشوفات المقدمة من المديرية بموجب دفاتر عوائد أملاك المباني أساساً لتحرير الكشافين المذكورين مع إضافة أو حذف ما يلزم

مادة ٣ - بعد تحرير الكشافين المذكورين بالطريقة المذكورة يصير تعليقهما بمركز المديرية سبعة أيام

وفي خلال هذه المدة يجوز لأصحاب الشأن تقديم معارضاتهم للجنة بشأن درج أسماء الأشخاص الذين لم تدرج أسماءهم بالكشف سهواً وشطب من درجت أسماءهم بغير وجه حق وبعد مضي تلك المدة لا تقبل أى معارضة وتجتمع اللجنة في ظرف ثلاثة أيام لتحكم نهائياً في المعارضات التي قدمت إليها وبعد تعديل الكشوفات إذا دعت الحاجة لذلك بناء على قرار اللجنة يصير إعادة إعلانها بالمديرية مدة سبعة أيام وبعدها تعتبر نهائية

### انتخابات

مادة ٤ - في شهر ديسمبر من كل سنة يصير مراجعة كشوفات المستخفين (بكسر الخاء) بمعرفة اللجنة فتضيف إليه أسماء الأشخاص الذين حازوا الصفات المطلوبة قانوناً مع شطب أسماء المتوفين والأشخاص الذين قدّموا الصفات المطلوبة وتعلق الكشوفات التي تراجع سنوياً وينظر في المكاتبات المقدمة كما هو مذكور بالمادة السابعة

فصل ٢  
قوسيون بلدى  
بنى سزيف

مادة ٥ - يصدر المدير قرارا يحدد فيه المحل واليوم والساعة التي يصير فيها اجراء الانتخابات ويعلن القرار المذكور للجمهور في مدة ثلاثة ايام على الأقل قبل حصول الانتخاب ويكون ذلك بواسطة اعلانات تلتصق على باب المديرية وفي جهات البندر وضواحيها حسبما يترأى للديرية

مادة ٦ - لا يجوز لأحد غير المنتخبين الدخول أثناء حصول الانتخابات في المحل المعد لها وتطلب اللجنة منهم تحضير قائمة بأسماء وألقاب وصفات الأشخاص المنتخبين (بفتح الخاء) من ضمن الأشخاص الجائز انتخابهم ويراعى أن المنتخبين (بكسر الخاء) الأجانب لا يقترعون إلا على الأربعة أعضاء المراد انتخابهم من الأجانب كما أن المنتخبين (بالكسر) من الوطنيين لا يقترعون كذلك إلا على الأربعة أعضاء المراد انتخابهم من الوطنيين ويستمر الاقتراع مدة أربع ساعات اعتبارا من ابتداء الاجتماع وتوضع تذاكر الانتخاب في إناءين أحدهما للأوروبيين والثاني للوطنيين بحضور الرئيس ويقيد أحد أعضاء اللجنة بدقتر في نفس الجلسة أسماء وألقاب المقترعين بعد أن يتحقق من أنهم يقيدون بقائمة المنتخبين (بالكسر) وذلك قبل وضع تذكرة الانتخاب في الإناء

مادة ٧ - بعد مضي الأربع ساعات السابقة الذكر يصير قفل الاقتراع ولا تقبل أية تذكرة اقتراع بعد ذلك وتستخرج تذاكر الاقتراع من الإناءين المذكورين ويضاهى عندها على عدد المقترعين

ثم يحوز كشفاً أحدهما للأوروبيين والثاني للوطنيين مينا فيما عدد الأصوات التي تحصل عليها كل واحد من المترشحين ثم يرتبون مع الابتداء بمن يكون له أكثر الأصوات ويوقع الرئيس وأعضاء اللجنة على الكشفيين المذكورين ويرفان بحضور جلسة الانتخابات ويرسلون لنظارة الداخلية في الأسبوع الذي على الانتخاب مرققين بجميع الكشوفات المختصة بها

ثم يعلن بأن الأربعة أشخاص الأول هم أعضاء القومسيون ومع ذلك يلاحظ فيما يختص بانتخاب الاعضاء الأوروبيين أنه اذا تحصل أكثر من اثنين من جلسة واحدة على أكثر الأصوات من الأوروبيين فلا ينتخب إلا الاثنان

فصل ٢  
قومسيون بدي  
بنى سويف

المتحصلان على أكثر الأصوات وينتخب بدل الذي أو الذين وجدوا متحصلين على أكثر الأصوات بعدهما من جنسيتهما العضو أو الأعضاء الذي أو الذين من المترشحين الآخرين من لى جنسية أخرى يكون أو يكونون متحصلاً أو متحصلين على أكثر الأصوات بعد من سقطوا فاذا تساوت الأصوات بين شخصين أو أكثر من المترشحين فيصير الاقتراع بينهم وتحكم اللجنة في نفس الجلسة وبصفة نهائية في جميع الاشكالات التي تحصل أثناء عمليات الانتخابات وتصدر الأحكام بالأغلبية وتذكر في المحضر ومع ذلك يكون لنظارة الداخلية الحق في حالة حصول مغايرات شديدة بالغاء الانتخابات جميعها أو بعضها أو تعديل مداورات اللجنة التي تكون مخالفة للقانون

مادة ٨ - تعاق قائمة الأشخاص المنتخبين (بافتتاح) على باب المديرية ويصير ارسال نسخة من هذه القائمة لكل واحد من هؤلاء المنتخبين وأخرى لنظارة الداخلية

### في الميزانية والحسابات

مادة ٩ - تضع الحكومة تحت تصرف قومسيون محلي بندر بنى سويف مبلغا معيناً للصرف منه على البندر وذلك علاوة على الرسوم الاختيارية والأموال المنصوص عنها في القانون الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩٠٦

المبالغ الواردة من الحكومة تخصص للفصول الآتية :

- (١) الاثارة
- (٢) المياه
- (٣) الكنس والرش وحفظ وصيانة وإنشاء الطرق العمومية
- (٤) الأعمال المتعلقة بنظافة البندر كالجبايات والأسواق والموالد العمومية والمراحيض العمومية الخ

مادة ١٠ - يقرر القومسيون الميزانية لمسة اثني عشر شهرا تبدأ من اول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر من كل سنة ويقتضى عرضها على نظارة الداخلية قبل يوم ١٥ نوفمبر ولا تكون نافذة المفعول إلا بعد التصديق عليها منها

- مادة ١١ - رسومات ومقاييسات الأعمال المقتضى اجرائوها يجب عرضها أولا على نظارة الداخلية لفحصها والتصديق عليها
- فصل ٢  
قومسيون بلدى  
بني سويف
- وكل مشروع أعمال يزيد اجمالى مصاريفه عن ٢٠٠ جنيه بما فيها كافة النفقات التى تلزم لاكماله يجب عرضه على نظارة الأشغال العمومية للتصديق عليه قبل الشروع فى تنفيذه
- مادة ١٢ - لا يجوز صرف أى مبلغ أو التصرف فيه فيما لو كان خارجا عن الاعتمادات المخصصة للقومسيون سواء كانت مقررة من الحكومة أو واردة من الرسوم الاختيارية أو من التبرعات
- مادة ١٣ - تكون تسوية المصروفات طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بمصروفات الحكومة وتحميد فى حساب مخصوص وتقدم المستندات فى كل شهر مرفقة بمستنداتها الى ادارة عموم الحسابات بنظارة المالية
- يعرض على القومسيون فى كل جلسة بيان المصروفات التى صرفت فى الشهر السابق
- مادة ١٤ - تخفى كافة الأحكام المخالفة لهذا القرار

القرار الصادر من قومسيون بلدى بني سويف  
فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٠٦

نمرة ٨٥  
اللائحة الداخلية

## الباب الاول

فما يختص بالقومسيون البلدى

- مادة ١ - يجتمع القومسيون البلدى فى جلسة اعتيادية فى يوم السبت الأول من كل شهر فى الساعة التاسعة افرنكى صباحا فى فصل الصيف وفى فصل الشتاء الساعة العاشرة افرنكى صباحا فاذا وافق يوم السبت المذكور يوم عيد أو عطلة عمومية فيكون يوم السبت الثانى من الشهر



مادة ٢  
قوسيون يدي  
بنى موفى

مادة ٢ - كشف المسائل يرسل الى أعضاء القومسيون بحمل أقامتهم قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل ويشتمل الكشف المذكور على ما يأتى :

أولاً - المسائل المبينة بالمادة الخامسة من هذه اللائحة الداخلية  
ثانياً - المسائل التي صار تأجيل المناقشة فيها الى جلسة مقبلة

ثالثاً - كل الطلبات المقدمة بالكتابة وموقعا عليها من عضوين على الأقل ويكون رئيس القومسيون استلامها قبل انعقاد الجلسة بسبعة أيام على الأقل وفي حالة انعقاد القومسيون في جلسة غير اعتيادية يجب أن تشتمل أوراق الدعوى للحضور على الأمور التي أوجبت انعقاده وعلى ذكر ساعة ومكان الاجتماع وتوزع هذه التذاكر على الأعضاء قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل

مادة ٣ - تفتح الجلسات في الميعاد المحدد متى اجتمع العدد القانوني من أعضاء القومسيون فإذا مضى نصف ساعة من هذا الميعاد المحدد ولم يجتمع من الاعضاء العدد القانوني تؤجل الجلسة الى يومين على الأقل وإلى ثمانية أيام على الأكثر ويبلغ الرئيس ميعاد الجلسة الجديدة للاعضاء

وتقتصر مداولة الجلسة الجديدة على المسائل الواردة في جدول الجلسة المؤجلة

مادة ٤ - يعقد الرئيس الجلسات ويفتحها ويأسيها ويقفلها وله وحده حفظ نظام الجلسة

مادة ٥ - عند افتتاح جلسات القومسيون الاعتيادية يتلو السكرتير محاضر جلسات المأمورية مع القرارات الوزارية الواردة بعد تاريخ الجلسة الاخيرة ثم يبلغ الرئيس القومسيون كافة التفرغات والافادات والعرائض المختصة به ويعرض على القومسيون كشف مصاريف الشهر السابق طبقاً لما قضته الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القرار الصادر بتاريخ ٩ أغسطس سنة ١٩٠٦

مادة ٦ - يسوغ لأعضاء القومسيون في أثناء المداولات بالجلسات أن يتكلموا بأحدى اللغات الاوروبية المقبولة لدى المحاكم المختلطة وعلى السكرتير أن يترجم أقوالهم باللغة العربية اذا اقتضى الحال فوراً

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
نقى سوف

مادة ٧ - ليس لأحد من الأعضاء أن يتكلم الا بعد الاستئذان ويراعى في هذا التصريح الأولوية في الطلب ويكون للعضو الذى لم يتكلم في الموضوع الجارى البحث فيه الأولوية على من سبقوه

مادة ٨ - لا يجوز إيقاف أحد عن التكلم في أثناء ابداء رأيه إلا لتنبيهه الى مراعاة النظام ولكل عضو أن يطلب من الرئيس اصدار هذا التنبيه

والرئيس أن يوقف العضو الذى يكون خالف نص القواعد النظامية أو لم يراع الواجب أو خرج عن الموضوع

والعضو الذى ينبه مرتين من الرئيس ولم يكثر فللرئيس أن يستشير الاعضاء لمعرفة ما اذا كان يمنع العضو المذكور عن التكلم في نفس الموضوع لفساية نهاية الجلسة

مادة ٩ - يتناقش القومسيون قبل تناوله في الموضوع الاصل في المعارضات المختصة بجدول الجلسة وفي التنبيه الى مراعاة النظام وفي جواز المناقشة من عدمه وفي طلب التأجيل واقتراحات التعديل

مادة ١٠ - يجوز للقومسيون أن يقرر خصوصا فيما يختص بالنظامات والميزانيات والرسوم أن المناقشة وجميع الاصوات تقتصر أولا في مجمل الاقتراح ثم في مفرداته

مادة ١١ - الاعضاء الذين يريدون ادخال تعديلات يجب عليهم عرضها كتابة

مادة ١٢ - كل عضو يريد عرض اقتراح في الجلسة عليه أن يمضيه ويسلمه للرئيس وبعد تلاوته على القومسيون للقتراح أن يبين شفاها الاسباب فاذا وافق على اقتراحه ثلاثة من الأعضاء يدرج في جدول أعمال احدى الجلسات المقبلة الا اذا قرر القومسيون المناقشة فيه وكل اقتراح لم يوافق عليه ثلاثة أعضاء أو رفض بعد المناقشة لا يمكن تجديده الا بعد ثلاثة أشهر ولكن يجوز ذلك اذا قدم كتابة من ستة أعضاء على الأقل مبين فيه الاسباب التي تدعو الى تجديد الاقتراح

فصل ٢  
قوميون بلدي  
بنى سوييف

مادة ١٣ - لكل صاحب اقتراح أن يسترد اقتراحه في أى وقت أثناء المناقشة فيه ويجوز لأى عضو آخر أن يعود الى هذا الاقتراح اذا شاء

مادة ١٤ - لكل عضو أن يوجه سؤاله الى الرئيس وهو يجاوبه عليه في الحال أو في الجلسة الاعتيادية المقبلة ويشترط أن يكون موضوع السؤال مسألة خاصة بالأعمال البلدية وكل سؤال من هذا النوع يجب أن يعرض كتابة على الرئيس في اليوم السابق للجلسة على الأهل . ويجوز لطالب هذا السؤال أن يوضحه للقومسيون بعد الاعمال المنصوص عنها بالمادة الخامسة

مادة ١٥ - يجوز للرئيس إيقاف الجلسة متى شاء من نفسه أو على طلب مستوف مبنى على أسباب من أحد الاعضاء يوافق عليها القومسيون ولا يجوز أن تزيد مدة الايقاف عن ربع ساعة

مادة ١٦ - اذا طلب عضوان ختام المناقشة على الرئيس أن يطلب الاقتراح على ذلك

وللرئيس قبل ختام المناقشة اذا وجد لديه شك أن يستشير القومسيون ليتأكد من أنه أحاطه جيدا بالمسألة فان لم توافق الأغلبية تستمر المناقشة والمناقشة التي تقرر ختامها بعد الاقتراح لايجوز الرجوع اليها في نفس الجلسة لأى سبب كان

مادة ١٧ - المسائل المراد الاقتراح عليها يلزم أن تكون على قدر الامكان بكيفية تجعل الجواب عنها ممكنا بنعم أولا وقاعدة الاقتراح الأصلية أن يكون شفاهة ولكنه يكون كتابة وسرا في الاقتراحات التي تتعلق بالمستغلين أو اذا طلب الاقتراح السرى اثنان من الاعضاء

مادة ١٨ - لايجوز لأعضاء القومسيون أن يشتركوا في ملاولات أو قرارات تتعلق بمسائل يكون لهم فيها صالح سواء كان ذلك عن أنفسهم شخصيا أو بصفة وكلاء الالنادية الاستعلامات التي يطلبها الرئيس منهم

مادة ١٩ - لايجوز لأى عضو قبول التنازل له عن حقوق مقام بشأنها نزاع مع القومسيون أو المرافعة بصفة محام في القضايا المرفوعة ضد المجلس البلدى

فصل ٢  
تومسيون يلى  
بى حريف

مادة ٢٠ - لا يجوز لأى شخص أجنبى عن التومسيون الحضور فى جلساته ماعدا الاحوال التى يطلب فيها التومسيون ذلك للحصول على استعلامات أو ايضاحات فى الموضوع المتداول فيه

مادة ٢١ - يحور التومسيون محضرا بلساته يحتوى على أسماء الاعضاء الذين حضروا الجلسة واشتركوا فى المداولات وعلى كافة القرارات الصادرة فى الجلسة مع بيان أسبابها وعدد الأصوات التى وافقت على هذه القرارات أولم توافق وعلى رأى كل عضو كلف بدروس المسألة المتداول فيها أو بعمل تقرير عنها وبعد تلاوة هذا المحضر على التومسيون والمواقفة عليه يمضى بحرفة الرئيس والسكريتير وتعمل منه ثلاث صور بالعمريية وبلنة افرنكية وترسل الى نظارة الداخلية فى مسافة أسبوع ابتداء من تاريخ الجلسة ويمكن تبليغ قرارات التومسيون الى الجرائد

## الباب الثمانى

### فى المأمورية البلدية

مادة ٢٢ - اللجنة الدائمة المنصوص عنها بالمادة ١٨ من دكريتو ٢ اغسطس سنة ١٩٠٦ تسمى المأمورية البلدية

مادة ٢٣ - يرأس المدير المأمورية البلدية وفى حالة غيابه أو تعذر حضوره يرأسها وكيل المديرية وفى حالة غياب المدير ووكيل المديرية أو كلت لسيهما مانع بمنعهما عن الحضور تكون رئاسة المأمورية لأكبر عضوا سنا من المنتخبين (بالفتح) ويعين بلله فى المأمورية بالكيفية المنصوص عنها بالمادة ١٨ من دكريتو ٢ اغسطس سنة ١٩٠٦

مادة ٢٤ - تجتمع المأمورية مرة واحدة على الأقل فى كل أسبوع ويجوز انعقادها فوق العادة بناء على طلب الرئيس كلما رأى لزوما لذلك

مادة ٢٥ - اذا خلا مركز عضو فى المأمورية بسبب وفاته أو استغفائه يسرع التومسيون فى انتخاب من يخلفه فى الجلسة الاعتيادية المقبلة

- مادة ٣٦ - يمكن لأى عضو من أعضاء القومسيون فى أى وقت أن يطلع فى أقلام المأمورية على كافة الاوراق التى يطلبها من السكرتير
- مادة ٣٧ - يجوز للمأمورية أن تدعو لحضور جلساتها أى عضو من القومسيون أو أى شخص آخر ترى فائدة فى وجوده للحصول على استعلامات أو ايضاحات
- مادة ٣٨ - لاتكون قرارات المأمورية صحيحة الا اذا حضرها الرئيس والعضوان المنتخبان (بالفتح)
- مادة ٣٩ - وظيفة العضو المنتخب للمأمورية البلدية تكون لمدة سنة واحدة تبدئ من أول يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر ويجوز اعادة انتخاب هؤلاء الاعضاء
- مادة ٣٠ - يتفق أعضاء المأمورية على توزيع العمل بينهم
- مادة ٣١ - اختصاصات المأمورية البلدية هى بنوع خاص الأمور الآتية :
- أولا - تحضير الميزانية لعرضها على القومسيون للمداوله فيها
- ثانيا - البحث فى كل اقتراح يختص بزيادة أو تعديل الاعتمادات المفتوحة فى ميزانية المصروفات أو بفتح اعتمادات جديدة
- ثالثا - النظر فى الحسابات السنوية وتقديم الملاحظات
- رابعا - النظر فى المشروعات والتصميمات والمقاييس المتعلقة بالأعمال
- المقتضى عرضها على القومسيون
- خامسا - الدرس التجهيزى فى المسائل القضائية والاقتراحات المختصة بها وغير ذلك لعرضها على القومسيون
- سادسا - الاقتراحات المختصة بالتعيين والترقية ورفع المستخدمين الذين ينقلون مرتبتهم من ميزانية البلدية
- والعقوبات التأديبية التى توقع على مستخدمى البلدية متى تجاوزت هذه العقوبات قطع الماهية لمدة خمسة عشر يوما

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
بنى سوييف

فصل ٢  
قوميون بلدى  
بى سوف

أما الانذار وقطع الماهية لمدة لاتزيد عن الخمسة عشر يوما فيمكن الحكم

بهما بمعرفة الرئيس

أما الجزآت باستقطاع الماهية فهى من حقوق رئيس القومسيون وحده

سابقا - النظر فى نصوص الشروط المقتضى عقدها مع المقاولين أو المتعهدين بالتوريدات للبلدية

ثامنا - تنفيذ قرارات القومسيون طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ١٨ من دكرى ٢ أغسطس سنة ١٩٠٦

مادة ٣٢ - يعين الرئيس مستخدعى القومسيون بناء على طلب المأمورية والوظائف الثابتة أو الوظائف التى تحتاج لمعارف فنية يعمل عنها امتحان وتشكل لجنة الامتحان من أعضاء المأمورية ومن متخين خبيرين ينتخبهما القومسيون ولا تقيد المأمورية بنتيجة الامتحان ولا بترتيب درجات المرشحين ويجوز لها أن تراعى فى انتخاب المرشحين الشهادات المقتمة منهم

### الباب الثالث

#### فى اللجان الخصوصية

مادة ٣٣ - يجوز للقومسيون أن يعين من بين أعضائه لجانا خصوصية مؤقتة أو دائمية للنظر فى أمر أو جملة أمور أو لاجراء تحقيقات خصوصية واللجان الخصوصية تنتخب رئيسا لها من بين أعضائها وتعين عضوا لوضع تقرير عن كل مسألة

والعضو المكلف بعمل التقرير يقدم كتابة للقومسيون نتيجة مداولات هذه اللجان ولرئيس القومسيون الحق فى الحضور بملسات هذه اللجان وفى هذه الحالة يكون له حق الرئاسة ويشترك فى المداولات بصفة استشارية

مادة ٣٤ - يجوز للجان الخصوصية الاستفهام من رئيس القومسيون عن كافة الاستعلامات التى يحتاجونها فى المسائل المحال درمها عليهم

## الباب الرابع أقلام القومسيون

فصل ٢  
قومسيون بلدية  
إلى سرييف

مادة ٣٥ - الأقلام هي :

أولا - السكرتارية

ثانيا - القلم المالي

ثالثا - التنظيم والصيانة

رابعا - النظافة والصحة

### قلم السكرتارية

مادة ٣٦ - السكرتارية على الأعمال الإدارية والقضائية

مادة ٣٧ - الأعمال الإدارية تشمل على جميع المخبرات وتحرير محاضر جلسات القومسيون والمأمورية والمحفوظات وجميع الاملاك البلدية من منقول وثابت وعلى العموم جميع الامور الغير داخلية ضمن اختصاص الأقلام الأخرى

مادة ٣٨ - لا يجوز للبلدية اقامة أى دعوى قبل التصريح من القومسيون بعد المداولة عنها وبعد النظر في التقرير المقدم من المأمورية إلا في الاحوال التحفظية أو الاجراءات المستعجلة التي يجوز للرئيس اجرائها من تلقاء نفسه

وعلى الرئيس الحصول على هذا التصريح ليتسنى له أن يدفع عن البلدية الدعاوى التي يمكن أن تقام عليها ولكن هذا التصريح ليس ضروريا في المدافعة عن القومسيون في الدعاوى التي تقام عليه من المرفوع ضدهم أو في الدعاوى المتعلقة بوضع اليد أو التي تقام أمام قاضي الامور المستعجلة

### القلم المالي

مادة ٣٩ - يدخل في أعمال القلم المالي

أولا - تحصيل الرسوم والعوائد

ثانيا - قبض المبالغ المطلوبة للقومسيون

فصل ٢  
قوميون بلدي  
بى سويى

- ثالثا - دفع المبالغ المأذون بها قانونا من القومسيون والمأورية
- رابعا - حسابات الإيرادات والمصروفات والصنف وكل ما يقرب عليه بوجه العموم بيان حالة البلدية المالية بطريقة خصوصية
- مادة ٤٠ - الصراف مكلف بالقبض والصرف وهو المسئول الوحيد عن حفظ النقود ويجب عليه أن يقدم تأمينا يعين مقداره بمعرفة القومسيون
- مادة ٤١ - أذونات الصرف يجب أن يبين بها اسم المستحق ونوع الصرف وسببه ومقدار المبلغ الواجب صرفه والفصل المخصص له بالميزانية وتاريخ التصريح وينبغي أن تكون الأذونات مرفقة بالمستندات المنصوص عنها بلوائح عموم حسابات الحكومة وتكون ممضاة من رئيس القومسيون وكاتب الحسابات
- مادة ٤٢ - السكرتير عليه ملاحظة تحصيل الرسوم والحوادث
- وعلى السكرتير وكاتب الحسابات أن يضعوا في كل شهر تمهيرا عن حركة الخزينة لعرضه على القومسيون وعليهما أيضا جرد الخزينة مرتين على الأقل في الشهر

### التنظيم

- مادة ٤٣ - أولا - وضع مشروعات فتح الشوارع وأحداث الميادين والمتنزهات وتركيب الجارى
- ثانيا - الرش والكس وصيانة الشوارع وتبليطها
- ثالثا - تسمية الشوارع
- رابعا - المسائل المختصة بوضع خطوط التنظيم والمتعلقة بالفاقد منه والاراضى اللازمة له
- خامسا - مسائل إشغال الطريق والرخص المتعلقة بها
- سادسا - مراقبة المباني المتعلقة بالمجلس البلدى وتميز المنازل
- سابعا - حصر أراضى المجلس وتسويرها وتأجيرها وبيعها



ثامنا - ملاحظة أنظار الطرق والصيانة وتعيين الاعمال التي يشتغلون فيها هم والاشخاص المحكوم عليهم بالتشغيل

تاسعا - مراقبة الاسطبل والحيوانات وما يتعلق بها

عاشرا - جميع الأمور الخاصة بالمدينة كالمياه والتزوير وأعمال طلبات الحريق وكافة الاعمال المقتضى اجرائها للوقاية من الحرائق

### قلم الصحة

مادة ٤٤ - قلم النظافة والصحة يشتمل على ملاحظة الرش والكنس ومباشرة الاعمال الخاصة بنظافة المدينة والصحة فيها وملاحظة الاسواق والوكايل والجبانات والسلخانات والمباول العمومية

فصل ٢  
توسيع بلدى  
بى سوياف

## الفرع السابع

### قومسيون بلدى بندر المحلة الكبرى

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
المحلة الكبرى

القانون نمرة ٣٣ الصادر فى ١٤ أغسطس سنة ١٩١٠

نمرة ٨٦  
نحو بل قومسيون  
بل بندر المحلة  
الكبرى الى  
قومسيون بلدى  
مخططة

بعد الاطلاع على القرار الصادر فى ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٣ بتشكيل قومسيون محل بندر المحلة الكبرى وعلى ماصدر بعده من القرارات انحصار به والنظر للنتائج الحسنة التى حصلت فى البتادر التى قد شكلت بها قومسيونات محلية مخططة من طريقة اشتراك السكان فى تحميلين بتاديرهم بواسطة الرسوم الاختيارية التى يفرضونها على أنفسهم

وبعد الاطلاع على الطلب المقدم من سكان المحلة الكبرى بالحصول فى بتاديرهم على نظام بلدى مشابه للنظام المتبع فى باقى القومسيونات المحلية المخططة وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وبعد أخذ رأى مجلس المديرية وموافقة رأى مجلس النظار

مادة ١ - رخص لسكان بندر المحلة الكبرى بأن يفرضوا على أنفسهم رسوما اختيارية لأجل الاستعانة بها على مصاريف الأعمال الصحية والبلدية وعلى العموم على التحسينات اللازمة لبنتاديرهم مثل توريد المياه الصالحة للشرب وأنشاء المجارير وردم المستنقعات والائارة ورصف وتبليط وصيانة الطرق العمومية

مادة ٢ - الأعمال المذكورة تكون بعد تمامها داخلية حتما ضمن الأملاك العمومية للحكومة

مادة ٣ - السكان الذين أمضوا على التعهد بدفع الرسوم البلدية ويدفعونها بالفعل يرخص لهم باقتخاب قومسيون يكون تشكيله واختصاصه كما هو مبين فيما يلى

مادة ٤ - يؤلف هذا القومسيون من ثلاثة عشر عضوا وهم

(١) أولا - المدير بصفة رئيس

وفى حال تغيب المدير يقوم مقامه وكيل المديرية فاذا تغيب الوكيل تكون الرئاسة للمأمور المركز

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
الحلة الكبرى

ثانيا - مأمور المركز

ثالثا - مفتش مبانى الحكومة أو مندوبه

رابعا - مفتش صحة المديرية أو من يقوم مقامه

خامسا - مندوب من ديوان الاوقاف

وهؤلاء أعضاء بمقتضى القانون

(٢) أربعة أعضاء ينتخبهم المنتخبون الوطنيون بالكيفية والشروط المبينة بالقرار الذى يصدره ناظر الداخلية بهذا الخصوص

ويجب أن يكون ضمن هؤلاء الأربعة الاعضاء واحد ينتخبه المنتخبون من بين تجار الصادرات الوطنيين وآخر من بين تجار الواردات الوطنيين

(٣) أربعة أعضاء أروبيين ينتخبهم المنتخبون الأروبيون بالكيفية والشروط المبينة بالقرار المذكور

ويجب أن يكون ضمن هؤلاء الأربعة أعضاء عضو ينتخبه المنتخبون من بين تجار الصادرات الأروبيين وآخر من بين تجار الواردات الأروبيين ومع هذا لا يجوز قبول أكثر من عضوين أروبيين منتخبين من جلسة واحدة فى القومسيون ويجوز لأحد مفتشى نظارة الداخلية أو من تتدبه النظارة المذكورة حضور جلسات القومسيون ويكون رأيه استشاريا

### فيمن لهم حق الانتخاب

مادة ٥ - حق الانتخاب يكون لكل شخص من الذكور بلغ من السن خمساً وعشرين سنة على الأقل ويكون مقياً ببلد الحلة الكبرى من ستين على الأقل أوله محل فيه ويدفع سنوياً عوائد مبان لا يقل قدرها عن جنتين مصريين أو يكون ساكناً فى محل بالبندر المذكور أقل أجرته السنوية أربعة وعشرون جنتياً مصرياً أو يكون مديراً لأحدى القوافر يقات أو البنوك أو المحلات التجارية ويتمهد كتابة بتسديد الرسوم الاختيارية المقررة بالمادة الاولى من أمرنا هذا ولا يكون متصفاً بأية حالة من حالات عدم الأهلية المنصوص عنها بالمادة الآتية

فصل ٢  
قوسيون يدي  
الحلة الكبرى

مادة ٦ - ليس للاختصاص الآتى بيانهم حق الانتخاب وهم  
أولاً - المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة والمحكوم عليهم بالسجن لارتكاب  
المسقة أو النصب أو خيانة الأمانة أو التزوير أو انتهاك حرمة الآداب أو الرشوة  
أو لأية جريمة أو جنحة تمخض الشرف أو الاستقامة  
ثانياً - المعزولون من وظائفهم الأميرية بمقتضى أحكام قضائية أو قرارات  
مجالس التأديب لأى سبب غير التقصير فى أداء الواجبات  
ثالثاً - المحكوم عليهم بالافلاس أو المحجور عليهم

فيمن يجوز انتخابهم

مادة ٧ - لا يجوز لأحد أن يكون متخباً (فتح الخاء) إلا إذا كان متخباً  
(بالكسر) ويجب أيضاً أن يكون المنتخب (بالفتح) ذا إلمام بالقراءة والكتابة  
ومن الضرورى كذلك لمن ينتخب (بالفتح) بصفة تاجر صادرات أو واردات  
أن يكون اسمه وارداً فى قائمة الانتخابات ضمن أفراد أحد النوعين

مادة ٨ - وظيفة أعضاء القومسيون المنتخبين تكون مجانية ولمدة أربع  
سنوات وفى كل سنتين يصير تشيير نصف أعضاء القومسيون عدا الذين لهم حق  
العضوية بمقتضى القانون وبعد مضى مدة السنتين الأوليين يعين بالقرعة الأعضاء  
الخارجون وبعد ذلك يكون التشيير بالدور والتسلسل عند انتهاء مدة العضوية  
فى آخر السنة الرابعة

وجوز إعادة انتخاب جميع الأعضاء الخارجين

مادة ٩ - لا يجوز لأحد أعضاء القومسيون أن تكون له وظيفة أخرى  
أميرية ذات مرتب أو وظيفة قنصل أو وكيل قنصلية أو أية وظيفة تابعة لاحدى  
القنصليات بأى صفة كانت

مادة ١٠ - لا يجوز لأعضاء القومسيون مطلقاً أن يشتركوا فى مقاولات  
أو توريدات تختص بالبندروا إذا خالف ذلك أحد الأعضاء سقط من وظيفته  
بمقتضى قرار من نظارة الداخلية

مادة ١١ - كل عضو منتخب يتغيب عن الحضور لجلسات القومسيون ثلاث مرات متوالياً بدون أن يحصل على اجازة قانونية أو لم يتخذ بأسباب مقبولة يجوز اعتباره مستقيلًا بقرار يصدره القومسيون بأغلبية آراء الأعضاء الحاضرين

فصل ٢  
قومسيون بلدي  
المحلة الكبرى

مادة ١٢ - اذا ظهرت أسباب قانونية توجب عدم أهلية أحد الأعضاء أو ظهر أنه حائز لوظيفة أخرى ولم يكن ذلك معلوماً وقت الانتخاب أو حدث ذلك بعد دخوله في عضوية القومسيون يصير مقبولة من العضوية بمقتضى قرار من نظارة الداخلية يشار فيه الى السبب الموجب لذلك

مادة ١٣ - اذا خلا مرز أحد الأعضاء لأي سبب كان فللقومسيون أن يعين بلمه من الوطنيين أو الأوروبيين بحسب جنسية العضو الذي خلا مركزه من يكون قد حاز أثناء الانتخابات أكثر الأصوات بعد الأعضاء الذين انتخبوا من النوع الذي هو منه وفي حال عدم وجوده يعين العضو الذي يليه من الكشف المبين به نتيجة الانتخابات وذلك مع مراعاة القيد الوارد بآخر الفقرة ٣ من المادة الرابعة من هذا الامر في حال خلق عمل أحد الأعضاء الأوروبيين

### في جلسات القومسيون ومفاوضاته

مادة ١٤ - يجتمع القومسيون مرة في الشهر على الأقل

ومع ذلك يجوز انعقاد في جلسات غير اعتيادية بناء على دعوة الرئيس كلما رأى لزوماً لذلك أو بناء على طلب بالكافة يقيم من ثلاثة من الأعضاء على الأقل وتصدر قرارات القومسيون بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وعند التساوى يكون صوت الرئيس مرجحاً

ولا تكون القرارات صهيحة الا بحضور النصف على الأقل من اعضائه  
القائمين بوظيفتهم

## اختصاصات القومسيون

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
الحلة الكبرى

مادة ١٥ - اختصاصات القومسيون هي الآتى بينها :

أولاً - تعيين وترقية وفصل العمال الذين يتقدمون روايتهم من ميزانية القومسيون ماعدا الخدمة السائرة والشغالة باليومية وكذا توقيع العقوبات التأديبية عليهم بحسب القواعد المقررة من نظارة الداخلية

ثانياً - تحديد الرسوم الاختيارية ومقدار الحصص التى تقرر على أرباب الأملاك الكسنة على حافة الطرق التى يملؤها أو يرصفها القومسيون أو يشتغل بمصباتها أو ترميمها أو تويرها وعلى العموم كل من تعود عليهم فائدة بنوع خصوصى من الأعمال التى يحريها القومسيون

ثالثاً - تقرر طريقة تحصيل الرسوم والموائد وكذلك الاجراآت اللازم اتخاذها لتحصيلها

رابعاً - اداة ايرادات البندر

خامساً - أشغال التنظيم والطرق والكس والرش ورصف وتبليط وتوير الشوارع والميادين العمومية

سادساً - اتخاذ الاجراآت المتعلقة بالتنظيف الصحى بالبندر كالحاصصة بالمراحيض العمومية والمجارير والجبانات والأسواق والموائد والمجزر

سابعاً - أشغال المياه

ثامناً - أشغال المطافئ وجميع الاجراآت الخاصة بالمخارج

تاسعاً - وضع ميزانية القومسيون السنوية من ايرادات ومصروفات ومراجعة الحسابات وفشريان سنوى عنها

عاشراً - وأخيراً كل الأعمال التى تكلفه بها نظارة الداخلية

والقومسيون يقوم بهذه الاختصاصات على فتمته ومسئوليته وبلا أى ارتباط أو ضمانة من قبل الحكومة

فصل ٢  
قوميون بلدي  
الحلة الكبرى

مادة ١٦ - اذا قرر القومسيون اجراء أشغال البندر غير عادية وتزيد نفقاتها عن الإيرادات الاعتيادية جاز له بعد مصادقة نظارة الداخلية وموافقة نظارة المالية أن يقدر قروضا لاتزيد مجملها عن أربعين ألف جنيه مصرى ولا تكون الحكومة ضامنة لحساب القروض الا بنص خصوصى عن ذلك

مادة ١٧ - يعين القومسيون فى كل سنة مأمورية تؤلف من المدير بحق العضوية (رئيسا) ومن عضوين يختارهما القومسيون من بين الأعضاء المنتخبين أحدهما وطنى والآخر أوروبى

وعند تعيين عضوى المأمورية يعين القومسيون أيضا من بين الأعضاء المنتخبين عضوين نائبين أحدهما وطنى والآخر أوروبى لينوبأ عن العضوين المذكورين فى حال تغييبهما أو حصول ما يمنعهما من الحضور

وتقوم المأمورية بملاحظة تنفيذ قرارات القومسيون وتعرض تعيين المستخدمين وتشارك مع الرئيس فى حفظ النظام وبالجملة تقوم بكل الأعمال الإدارية ملصدا ما يخص فقط بتنفيذ الأوامر والقرارات فان ذلك من اختصاص الرئيس

ويحضر جلسات المأمورية مأمور المركز ويكون رأيه استشاريا وفى حال غياب المدير أو الوكيل يرأس مأمور المركز المأمورية ويكون له صوت معدود فى المداولة ويخوز لأحد مفتشى أو مندوبى نظارة الداخلية حضور جلسات المأمورية ويكون رأيه استشاريا

مادة ١٨ - المدير هو النائب الوحيد عن القومسيون فى جميع الأعمال المتعلقة به سواء كان فى علاقاته مع الحكومة ومصالحها أو مع الأفراد ويكتب المدير أو وكيله نظارات الحكومة ومصالحها بواسطة نظارة الداخلية

مادة ١٩ - يعرض القومسيون فى بحر ثمانية أيام جميع قراراته على نظارة الداخلية للتصديق عليها

ولا تكون قرارات القومسيون نافذة المفعول الا بعد التصديق عليها من نظارة الداخلية

مادة ٢٠ - الأعمال التي تريد حملة مصاريفها على مبلغ ألف جنيه مصرى تعرضها نظارة الداخلية على نظارة الأشغال العمومية للتصديق عليها ولا يجوز البت في الأعمال المستجدة أو المتعلقة بالصيانة الخا كانت حملة نفقاتها لغاية تمامها تزيد عن مبلغ مائتى جنيه مصرى ولو كانت مقررة بالميزانية أو صودق عليها بالكيفية المتقدمة الا بعد اقرار نظارة الداخلية على الرسومات والمقاييسات الخاصة بها

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
المحلة الكبرى

مادة ٢١ - يجوز حل القومسيون والمأمورية في أى حالة كانت بقرار يصدر من ناظر الداخلية

مادة ٢٢ - على المدير أن يضع لائحة داخلية للعمل بمقتضاها بعد تصديق نظارة الداخلية عليها ويكون الغرض من هذه اللائحة تعيين الشروط التي تسير عليها أعمال القومسيون والمأمورية مسيرا منتظما على أساس القواعد المقررة في أمرنا هذا

مادة ٢٣ - تلتى جميع الأحكام المخالفة لأمرنا هذا وعلى الخصوص الأحكام المعونة بالقرار الوزارى الصادر في ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٣ والقرارات التي صدرت فيما بعد بتعديله أو تكميله ومع ذلك فالمجلس المحلى الموجود الآن ببندر المحلة الكبرى يستمر في أعماله الى أن يصير استبداله بالقومسيون المحلى المختلط الصادر بتشكيله أمرنا هذا

مادة ٢٤ - على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا وله أن يصدر بهذا الخصوص كل ما يرى لازمه من اللوائح والنصوص التكميلية

### القرار الصادر من نظارة الداخلية في ٣١ يناير سنة ١٩١١

بعد الاطلاع على المادة ٢٤ من القانون الصادر في ١٤ اغسطس سنة ١٩٢٠  
القاضي بإيجاد قومسيون بلدى مخطط ببندر المحلة الكبرى

نمرة ٨٧  
الانتخابات  
والأعمال المالية



مادة ١ - عمليات الانتخابات تباشرها لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء منهم عضوان وطنيان وعضوان أروبيان تحت رئاسة المدير أو وكيل المديرية عند غيبته وهؤلاء الأعضاء تعيينهم نظارة الداخلية ويتخبون من ضمن أعيان البندر

### قائمة الانتخابات

مادة ٢ - يبدأ تحرير قائمتين للانتخابات احدهما بأسماء الناخبين الوطنيين والأخرى بأسماء الناخبين الأروبيين وتحرر هاتان القامتان بمعرفة اللجنة طبقاً لأحكام المادتين ٦٥ و ٦٥ من القانون الصادر في ١٤ أغسطس سنة ١٩١٠ وتتخذ الكشوفات المقدمة من المديرية بموجب دفاتر عوائد أملاك المبانى أساساً لتحرير القائمتين المذكورتين مع إضافة أو حذف ما يلزم

وتتضمن كل من هاتين القائمتين أسماء تجار الواردات وتجار الصادرات منفصلين عن بعضهما بحيث يكون كل فريق منفصلاً عن الآخر

وفى يتعلق بقيد الأسماء فى قوائم الانتخاب لهاتين القامتين المنصوصين يكون كل من ترد اليه بالجملة وبكيفية منتظمة بضائع أو أصناف غذائية برسم البندر أو داخلية القطر يعتبر تاجراً فى الواردات وكل من يصدر بالجملة وبكيفية منتظمة بضائع أو أصنافاً غذائية خارج البندر يعتبر تاجراً فى الصادرات

ويعتبر كالتجار مديرو شركات المساهمة والمديرون الوكلاء عن الشركات التجارية الذين لم يحل ببندر المحلة الكبرى

ولا يجوز ادراج أسماء الأشخاص الحائزين لصفتى تجار الصادرات وتجار الواردات معاً بحسب البيان السابق الا فى احدى هاتين القامتين وطليم بيان رغبتهم فى ادراج أسمائهما فى قائمتى الانتخابات بصفة تجار واردات أو تجار صادرات

مادة ٣ - بعد تحرير القائمتين بالطريقة المذكورة يصير تعليقهما بديوان المركز سبعة أيام

فصل ٢  
قوانين بلدى  
المجلس الكبرى

في خلال هذه السبعة الأيام يجوز لأصحاب الشأن تقديم معارضاتهم للجنة مبوءا كانت متعلقة بإدراج أسماء الأشخاص الذين لم تدرج أسماءهم في القائمة أو في القوائم المخصوصة منهم أم كانت متعلقة بشطب أسماء من أدرجت أسماءهم بغير حق أم كانت متعلقة بطلب إجراء أى تصحيح آخر

وبعد مضي تلك المدة لا تقبل أية معارضة فيما يخص إدراج الأسماء وتجتمع اللجنة في ظرف ثلاثة أيام لتحكم في المعارضات المقدمة إليها

وبعد تعديل القوائم (إذا دعت الحال لذلك بناء على قرارات اللجنة) يصير تعليقهما ثانية بديوان المركز لمدة سبعة أيام أخرى يجوز في خلالها لأصحاب الشأن تقديم معارضاتهم ضد الأشخاص الذين أدرجت أسمائهم بغير حق وباقتضاء اليوم السابع وبعد أن تحكم اللجنة حكما باتا في هذه المعارضات تعلق القائمتان اللتان تعتبران نهائيتين وتبقىان معلقتين مدة ثلاثة أيام على الأقل

وفي هذه المدة الأخيرة يرسل للأشخاص المدرجة أسمائهم في هاتين القائمتين بناء على طلبهم نسخة من قائمة الناخبين الأوروبيين أن كانوا أوروبيين أو من قائمة الناخبين الوطنيين أن كانوا وطنيين مع نسخة مطبوعة من المادة السادسة من هذا القرار

وترسل صورة من القائمتين النهائيتين الى نظارة الداخلية

### انتهابات

مادة ٤ - في شهر ديسمبر من كل سنة يصير مراجعة قوائم الانتخابات بمعرفة اللجنة فضاف إليها أسماء الأشخاص الذين حازوا الصفات المطلوبة قانونا وشطب أسماء المتوفين والأشخاص الذين فقدوا الشروط المطلوبة

وتعلق القوائم بعد مراجعتها ويكون النظر في المعارضات المقدمة طبقا لما هو مبين بالمادة السابقة

وترسل صورة من القوائم بعد مراجعتها لنظارة الداخلية

فصل ٢  
توسيع بلدية  
الحلة الكبرى

مادة ٥ - يصدر المدير قرارا يحدد فيه المحل واليوم والساعة التي يصبر فيها اجراء الانتخابات ويعلق القرار المذكور لاطلاع الجمهور عليه مدة ثلاثة أيام على الأقل قبل حصول الانتخابات ويكون ذلك بواسطة اعلانات تلصق على باب ديوان المركز وفي جهات البندر وضواحيه حسبما يراه المدير

وتوضع المادة السادسة من هذا القرار برمتها في ذيل تلك الاعلانات بعد قرار المدير السابق الذكر

مادة ٦ - لا يجوز لأحد غير الناخبين الدخول في المحل المعد للانتخابات أثناء حصولها

وعلى الناخبين أن يكونوا حاملين لتذاكر الاقتراع التي تكون مجهزة من قبل و يسمونها لجنة الانتخاب داخل ظروف مقفلة

وتعلن بهذه التذاكر أسماء المرشحين المتشحين بوضوح مع البيانات المذكورة بكشف الناخبين على قدر الامكان

ولا يجوز كتابة الاسم الواحد على التذكرة الواحدة الامررة واحدة فاذا ادرج أحد الأسماء أكثر من مرة في تذكرة واحدة فلا يحسب الامررة واحدة

يقترح الناخبون الوطنيون على الأربعة الأعضاء المراد انتخابهم من الوطنيين ويقترح الناخبون الأوروبيون على الأربعة الأعضاء المراد انتخابهم من الأوروبيين ويجب على كل من الفريقين أن ينتخب من ضمن الأربعة الاعضاء المراد انتخابهم واحدا على الأقل من تجار الواردات وآخر على الأقل من تجار الصادرات

اذا قدمت تذكرة الانتخاب وعليها ثلاثة أسماء ولم يكن من ضمنها اسم أحد تجار الواردات أو الصادرات فيشطب الاسم الثالث واذا قدمت تذكرة انتخاب وعليها أربعة أسماء ولم يكن من ضمنها اسم أحد تجار الواردات واسم أحد تجار الصادرات يشطب الاسم الأخير أو الاسمان الأخيران المكتويان بغير حق وذلك على حسب الأحوال ويكون البدء بشطب الاسم الأخير المندرج بغير حق ثم الاسم الذي قبله اذا اقتضت الحال

فصل ٢  
تومسون ينادى  
الحلة الكبرى

يبقى الاقتراع مفتوحا من ابتداء الساعة الأولى بعد شروق الشمس الى ما قبل الغروب بساعة الا اذا ورد في القرار القاضي بالاجتماع نص يخالف ذلك وتوضع تذكرة الاقتراع في اذان أحداهما للوطنيين والثاني للاروبيين بحضور الرئيس في نفس الجلسة ويقيد أحد أعضاء اللجنة أسماء وألقاب المقترعين في دفتر بعد أن يتحقق من أنهم مقيدون بقائمة الناخبين وذلك قبل وضع التذكرة في الاناء ويؤشر بنقطة على قائمة الانتخابات أمام اسم المقترح

مادة ٧ - بمجرد اقفال الاقتراع لا تقبل أية تذكرة وعند نهاية عمليات الاقتراع تستخرج التذاكر من الاثنان المذكورين ويضاهى عددها على عدد المقترعين ثم تحرر قائمتان احدهما للوطنيين والثانية للاروبيين مينا فيهما عدد الأصوات التي نالها كل واحد من المترشحين مع الاشارة أمام اسمه بأنه مندرج بقائمة الانتخابات بصفته من تجار الواردات أو الصادرات ويكون ترتيب المترشحين بالابتداء من نال أكثر الأصوات

ويوقع الرئيس وأعضاء اللجنة على القائمتين المذكورتين ثم ترفغان بمحضر جلسة الانتخابات وترسلان مباشرة لنظارة الداخلية في ظرف ثمانية أيام مع جميع الأوراق الخاصة بالانتخاب ثم ينادى أولا بانتخاب المرشح من تجار الواردات والمرشح من تجار الصادرات اللذين حازا أكثر الأصوات وبعد ذلك ينادى بانتخاب المرشحين الاثنان الأولين الوارد اسمهما في تلك القائمة بعد التاجر المذكورين هذا وفيما يختص بانتخاب الأعضاء الأوروبيين يلاحظ أنه اذا وقع الانتخاب على أكثر من اثنين من جنسية واحدة فلا يكون للانتخاب أثر الا في الاثنين المتحصلين على أكثر الأصوات ويقع الانتخاب على من نال أكثر الأصوات بهما سواء كان عضوا واحدا فأكثر من المرشحين الآخرين من أى جنسية أخرى ممن يكونون قد نالوا أكثر الأصوات فاذا تساوت الأصوات بين اثنين من المرشحين فأكثر فعل اللجنة استدعائهم لعمل قرعة بينهم يكون الحكم بموجبها في نتيجة الانتخاب وذلك في ظرف الاربع والعشرين ساعة التي تلي الانتخاب وسواء حضر هؤلاء المرشحون بناء على هذه الدعوة أم لم يحضروا تشرع اللجنة في عمل القرعة على أى حال في الزمان والمكان المحددين

نصل ٢  
قوميون بلدى  
المحلة الكبرى

وتحكم اللجنة في نفس الجلسة وبصفة نهائية في جميع الاشكالات التي تحدث  
أثناء عمليات الانتخابات

وتصدر الأحكام بالأغلبية وتذكر في المحضر

ومع ذلك ففي حالة حصول اخلال جسيم تحفظ نظارة الداخلية لنفسها الحق  
في إلغاء الانتخابات جميعها أو بعضها أو تعديل مفاوضات اللجنة التي تكون مخالفة  
للقانون

مادة ٨ - تعلق قائمة بأسماء المنتخبين على باب المركز  
وترسل نسخة من هذه القائمة لكل واحد من هؤلاء المنتخبين وأخرى لنظارة  
الداخلية

### الميزانية والحسابات والاشغال

مادة ٩ - تكون ميزانية ايرادات القومسيون المحلى المختلط من :

أولا - الاعانة السنوية الممنوحة من الحكومة

ثانيا - متحصل الايرادات الناتجة من الرسوم والعوائد المنصوص عنها  
في القانون النظامى للبلدية

ثالثا - موارد البندر المخصصة

مادة ١٠ - أولا - تعمل الميزانية العمومية بمقتضى النموذج المصدق عليه  
من نظارة المالية وتنقسم الى قسمين وهما الميزانية الاعتيادية والميزانية غير  
الاعتيادية

ويجب أن تكون ايراداتهما ومصروفاتهما منفصلتين عن بعضهما تمام الانفصال  
ثانيا - يجب أن تكون جملة المصروفات الاعتيادية على الدوام أقل من  
الارادات الاعتيادية أو أن توازى مبلغها على الأكثر ويكون الحال كذلك  
بالنسبة للميزانية غير الاعتيادية ويجب أن يدرج في المصروفات الاعتيادية اعتماد  
لغير المنظور والمصروفات الثرية

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
المحلة الكبرى

ثالثاً - يدرج فى الميزانية الاعتيادية ما يأتى :

(١) فى باب الإيرادات الاعتيادية الإيرادات التى لها صفة مستديمة كالإعانة السنوية من الحكومة والمتحصل من الرسوم والعوائد ومن ثمن المياه والتنوير وعوائد التنظيم وعوائد اشغال الطريق العمومية وإيرادات المجرر وتقسم هذه الإيرادات الى فصول بحسب نوعها وتبين بالتفصيل

(٢) فى باب المصروفات الاعتيادية المصروفات التى لها صفة مستديمة وتقسم هذه المصروفات الى فصول وتبين بالتفصيل

يدرج فى الميزانية غير الاعتيادية ما يأتى :

أولاً - فى باب الإيرادات غير الاعتيادية الإيرادات الناتجة من وفورات الأعوام الساقطة وتبرعات المصالح والأفراد وبوجه العموم كل الإيرادات التى ليس لها صفة مستديمة وسنوية

ثانياً - فى باب المصروفات غير الاعتيادية المصروفات الخاصة بإنشاء الطرق وحدائق الميادين ومشترى العقارات أو المهمات الكبرى التى تستعمل لزمان غير محدود كطلمبات الحراش والرش وسلام الأفاعى والآلات وعلى وجه العموم كل المصروفات التى ليس لها صفة مستديمة وسنوية

مادة ١١ - الأقساط السنوية التى تدفع لنظارة المالية لسداد ما يستدته القومسيون من السلفات يكون توريدها تحت عنوان مخصوص فى الفصل المقابل لها من الميزانية الاعتيادية أو غير الاعتيادية بحسب الأحوال

فإذا كان التسديد لميعاد خمس سنوات بالأكثروجب ادراج الأقساط السنوية فى مصروفات الميزانية غير الاعتيادية وإذا كانت مواعيد التسديد تزيد عن خمس سنين وجب ادراج القسط السنوى فى المصروفات الاعتيادية

مادة ١٢ - توضع الميزانية لمئة اثنى عشر شهراً تبدأ من أول يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر من كل سنة ويقررها القومسيون ثم يعرضها على نظارة الداخلية قبل ١٥ نوفمبر ولا تكون الميزانية نافذة المفعول الا بعد تصديق نظارة الداخلية عليها

فصل ٢  
قوميون بلدي  
المحلة الكبرى

مادة ١٣ - لا يجوز صرف أى مبلغ أو الارتباط بصرفه اذا كان يخرج عن حدود الاعتمادات المفتوحة بالميزانية

مادة ١٤ - تكون تسوية المصروفات طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بمصروفات الحكومة وتهدى في حساب مخصص يقدم في كل شهر الى ادارة عموم الحسابات بنظارة المالية ومعه الأوراق والمستندات المؤيدة له ويعرض على القومسيون في كل جلسة كشف بيان ايرادات ومصروفات الشهر السابق وترسل هذه الكشف شهريا لنظارة الداخلية

مادة ١٥ - رسوم ومقاييسات الأعمال المقتضى اجرائها يجب عرضها أولا على نظارة الداخلية لفحصها والتصديق عليها

مادة ١٦ - تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القرار

القرار الصادر من قوميون بلدى بندر المحلة الكبرى

في ٢٠ ابريل سنة ١٩١١

## الفصل الاول

فما يختص بالقوميون البلدى

مادة ١ - يجتمع القوميون البلدى في جلسة اعتيادية يوم الاثنين الاول من كل شهر في الساعة ٣ و ٣٠ دقيقة بعد الظهر في المدة من أول أكتوبر لنهاية ٣٠ ابريل والساعة ٦ افرنكي بعد الظهر في المدة من أول مايو لنهاية شهر ستمبر فاذا وافق يوم الاثنين المذكور يوم عيد يعين رئيس القوميون يوما آخر من أيام الأسبوع لاجتماعه

مادة ٢ - يرسل الى أعضاء القوميون بحملاتهم قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الاقل جدول مين فيه المسائل المقتضى عرضها على القوميون وفي حالة انعقاد القوميون في جلسة غير اعتيادية يبين في أوراق الدعوة للحضور

فصل ٢  
قوميون يدي  
الخط الكبري

الامور التي من أجلها انعقاده مع ذكر ساعة ومكان الاجتماع . وتوزع هذه التذاكر على الاعضاء قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل ولا يجوز للقوميون المداولة في أمور خارجة عن مامو مدون جدول الجلسة الا في الأحوال المنصوص عنها بالمادة ١٢ من هذه اللائحة

مادة ٣ - تفتح الجلسات في الميعاد المحدد متى اجتمع العدد القانوني من أعضاء القومسيون فاذا مضى نصف ساعة من هذا الميعاد المحدد ولم يجتمع من الاعضاء العدد القانوني تؤجل الجلسة الى يومين على الأقل وإلى ثمانية أيام على الأكثر ويبلغ الرئيس ميعاد الجلسة الجديدة للاعضاء

وتقتصر مداولة الجلسة الجديدة على المسائل الواردة في جدول الجلسة المؤجلة  
مادة ٤ - يعقد الرئيس الجلسات ويفتحها ويأمرها ويقفلها وله وحده ضبط نظام الجلسة

مادة ٥ - عند افتتاح جلسات القومسيون الاعتيادية يتلو السكرتير محاضر جلسات المأمورية مع القرارات الوزارية الواردة بعد تاريخ الجلسة الاخيرة

ثم يبلغ رئيس القومسيون كافة التلغرافات والافادات والعرائض المختصة به ويعرض على القومسيون كشف مصاريف الشهر السابق طبقاً لما قضته المادة ١٤ من القرار الصادر بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩١١

مادة ٦ - يسوغ لأعضاء القومسيون في أثناء المداولات بالجلسات أن يتكلموا بأحدى اللغات الأوروبية المقبولة لدى المحاكم المختلطة وعلى السكرتير أن يترجم أقوالهم باللغة العربية اذا اقتضى الحال فوراً

مادة ٧ - ليس لأحد من الأعضاء أن يتكلم الا بعد الاستئذان ويراعى في هذا التصريح الأولوية في الطلب ويكون للعضو الذي لم يتكلم في الموضوع الجارى البحث فيه الأولوية على من سبقوه



فصل ٢  
قومسيون بلدى  
الحلقة الكبرى

مادة ٨ - توجه الأمثلة دواما للرئيس ولا يجوز إيقاف أحد عن التكلم في ابداء رأيه الا لتنبيهه الى مراعاة النظام ولكل عضو أن يطلب اصدار هذا التنبيه وللرئيس أن يوقف العضو الذى يكون خالف نص القواعد النظامية أو لم يراع الواجب أو خرج عن الموضوع الأول والذى ينبه مرتين من الرئيس ولم يكثر فللرئيس أن يستشير الاعضاء لمعرفة ما اذا كان يمنع العضو المذكور عن التكلم في نفس الموضوع لغاية نهاية الجلسة

مادة ٩ - يناقش القومسيون قبل تداوله في الموضوع الاصلى في المعارضات المختصة بجدول الجلسة وفي التنبيه الى مراعاة النظام وفي جواز المناقشة من عدمه وفي طلب التأجيل واقتراحات التعديل

مادة ١٠ - يجوز للقومسيون أن يقرر خصوصا فيما يختص بالنظامات والميزانيات والرسوم وأن المناقشة وجمع الاصوات تتحصر أولا في مجمل الاقتراح ثم في مفرداته

مادة ١١ - الاعضاء الذين يريدون ادخال تعديلات يجب عليهم عرضها كتابة

مادة ١٢ - كل عضو يريد عرض اقتراح في الجلسة عليه أن يخضيه ويسلمه للرئيس وبعد تلاوته على القومسيون للقتراح أن يبين شفاهايا الاسباب . فاذا وافق على اقتراحه ثلاثة من الأعضاء يدرج في جدول أعمال احدى الجلسات المقبلة إلا اذا قرر القومسيون المناقشة فيه حالا للضرورة وكل اقتراح لم يوافق عليه ثلاثة أعضاء أرفض بعد المناقشة لا يمكن تجديده إلا بعد ثلاثة أشهر ولكن يجوز ذلك اذا قدم كتابة من ستة أعضاء على الأقل ميين فيه الاسباب التي تدعو الى تجديد الاقتراح

مادة ١٣ - لكل صاحب اقتراح أن يسترد اقتراحه في أى وقت أثناء المناقشة فيه ويجوز لأي عضو آخر أن يعود الى هذا الاقتراح اذا شاء

مادة ١٤ - لكل عضو أن يوجه سؤاله الى الرئيس وهو يجاوبه عليه في الحال أو في الجلسة الاعتيادية أى المقبلة ويشترط أن يكون موضوع السؤال

فصل ٢  
قوميون يادى  
الحلة الكبرى

مسئلة خاصة بالاعمال البلدية . وكل سؤال من هذا النوع يجب أن يعرض  
كآبة على الرئيس فى اليوم السابق للجلسة على الأقل ويموز لطالب هذا السؤال  
أن يوضحه للقومسيون بعد الاعمال المنصوص عنها بالمادة السابقة

مادة ١٥ - يموز للرئيس إيقاف الجلسة متى شاء من نفسه أو على طلب  
مستوفى مبنى على أسباب من أحد الأعضاء يوافق عليها القومسيون ولا يموز  
أن تزيد مدة الإيقاف عن ربع ساعة

مادة ١٦ - اذا طلب عضوان ختام المناقشة على الرئيس أن يطلب الاقتراع  
على ذلك . والرئيس قبل ختام المناقشة اذا وجد لديه شك عليه أن يستشير  
القومسيون ليؤكد من أنه أحاط جيدا بالمسئلة فان لم توافق الأغلبية تستمر  
المناقشة

والمناقشة التى تقرر ختامها بعد الاقتراع لا يموز الرجوع اليها فى نفس الجلسة  
لأى سبب كان

مادة ١٧ - المسائل المراد الاقتراع عليها يلزم أن تكون على قدر الامكان  
بكيفية تجعل الجواب عنها ممكنا بنم أولا وقاعدة الاقتراع الاصلية أن يكون  
شفاها ولكنة يكون كتابة وسرا فى الاقتراحات التى تتعلق بالمستخدمين أو اذا  
طلب الاقتراع السرى اثنان من الأعضاء

مادة ١٨ - لا يموز لأعضاء القومسيون أن يشتركوا فى مناقولات أو قرارات  
تتعلق بمسائل يكون لهم فيها صالح سواء كان ذلك عن أنفسهم شخصيا أو بصفة  
وكلاء إلا لتأدية الاستعلامات التى يطلبها الرئيس منهم

مادة ١٩ - لا يموز لأى عضو قبول التنازل له عن حقوق مقام بشأنها  
نزاع مع القومسيون أو المرافعة بصفة عام فى القضايا المرفوعة ضد المجلس البلدى

مادة ٢٠ - لا يموز لأى شخص أجنبى عن القومسيون الحضور فى جلساته  
ماعدا الأحوال التى يطلب فيها القومسيون ذلك للحصول على استعلامات  
أو ايضاحات فى الموضوع المتداول فيه

فصل ٢  
قوسيون بلدي  
المجلس الكبرى

مادة ٢١ - يجرى القومسيون محضرا للجلسات يحتوى على أسماء الأعضاء الذين حضروا الجلسة واشتركوا في المداولات وعلى كافة القرارات الصادرة في الجلسة مع بيان أسبابها وعدد الأصوات التي وافقت على هذه القرارات أو لم توافق وعلى رأى كل عضو كلف بدراس المسئلة المتداول فيها أو بعمل تقرير عنها وبعد تلاوة هذا المحضر على القومسيون والموافقة عليه يمضى بمعرفة الرئيس والسكرتير. وتعمل منه ثلاث صور بالبريئة وبلغة أفرنكية وترسل الى نظارة الداخلية في مسافة أسبوع ابتداء من تاريخ الجلسة ويمكن تبليغ قرارات القومسيون الى الجرائد

## الفصل الثاني

### في المأمورية البلدية

مادة ٢٢ - اللجنة الدائمة المنصوص عنها بالمادة ١٧ من قانون ١٤ أغسطس سنة ١٩١٠ تسمى بالمأمورية البلدية

مادة ٢٣ - يرأس المدير المأمورية البلدية وفي حال غيابه أو تعذر حضوره يرأسها وكيل المديرية وفي حالة غياب المدير ووكيل المديرية أو كان لسيما مانع يمنعهما عن الحضور تكون رئاسة المأمورية للأمور المركز. فان غاب هذا أو منعه مانع تكون رئاسة المأمورية لأكبر عضويها المنتخبين سنا ويعين بلده في المأمورية بالكيفية المنصوص عنها بالمادة ١٧ من قانون ١٤ أغسطس سنة ١٩١٠

مادة ٢٤ - تجتمع المأمورية مرة واحدة على الأقل في كل أسبوع ويموز انعقادها فوق العادة بناء على طلب الرئيس كلما رأى لزوما لذلك

مادة ٢٥ - اذا خلا مركز عضو في المأمورية بسبب وفاته أو استعفائه يسرع القومسيون في انتخاب من يخلفه في الجلسة الاعتيادية المقبلة

مادة ٢٦ - يمكن لأى عضو من أعضاء القومسيون في أى وقت أن يطلع في أقلام المأمورية على كافة الأوراق التي يطلبها من السكرتير

فصل ٢  
قوميون بدي  
المجلس الكبير

مادة ٢٧ - يجوز للممورية أن تدعو لحضور جلساتها أى عضوا من القومسيون أو أى شخص آخر ترى فائدة في وجوده للحصول على استعلامات أو إيضاحات

مادة ٢٨ - لا تكون قرارات الممورية البلدية صحيحة الا اذا حضرها الرئيس والعضوان

مادة ٢٩ - وظيفة العضو المنتخب للممورية البلدية تكون لمدة سنة واحدة تبدأ من أول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر ويجوز إعادة انتخاب هؤلاء الأعضاء

مادة ٣٠ - يتفق أعضاء الممورية على توزيع العمل بينهم

مادة ٣١ - اختصاصات الممورية البلدية هي بنوع خاص الأمور الآتية

أولا - تحضير الميزانية لعرضها على القومسيون للادولة فيها

ثانيا - البحث في كل اقتراح يخصص بزيادة أو تعديل الاعتمادات المفتوحة في ميزانية المصروفات أو بفتح اعتمادات جديدة

ثالثا - النظر في حسابات الميزانية وتقديم الملحوظات

رابعا - النظر في الشروط والتصميمات والمقاييس المتعلقة بالأعمال المستجدة أو درس أعمال الصيانة التي تحال عليها من القومسيون لعرضها عليه ثانيا للاقرار عليها

خامسا - الدرس التجهيزي في المسائل القضائية والاقتراحات المختصة بها وغير ذلك لعرضها على القومسيون

سادسا - الاقتراحات المختصة بالتميين والترقية ورفق المستخدمين الذين يتقدمون مرتباتهم من ميزانية البلدية وكذلك الجزاءات التي توقع على المستخدمين متى تجاوزت ١٥ يوما خصم ماهية أما الانذارات واستقطاع الراتب عن أقل من ١٥ يوما فتكون من اختصاص رئيس القومسيون

سابعا - النظر في نصوص الشروط المقتضى عقدها مع المقاولين أو المتعهدين بالتوريدات البلدية

فصل ٢  
قوميون بلدي  
المحلة الكبرى

ثامنا - تنفيذ قرارات القومسيون طبقا للادة ١٧ من الأمر العالي الصادر في ١٤ أغسطس سنة ١٩١٠

مادة ٣٢ - يعين الرئيس مستخدعي القومسيون بناء على طلب المأمورية والوظائف الثابتة والوظائف التي تحتاج لمعارف فنية يعمل عنها امتحان وتشكل لجنة الامتحان من أعضاء المأمورية ومن منتخبين خبيرين ينتخبهما القومسيون ولا تقيد بنتيجة الامتحان ولا بترتيب درجات المترشحين ويجوز لها أن تراعى في انتخاب المترشحين الشهادات المقدمة منهم

### الفصل الثالث

#### في اللجان الخصوصية

مادة ٣٣ - يجوز للقومسيون أن يعين من بين أعضائه لجانا خصوصية ودية أو دائمية للنظر في أمر أو جملة أمور أو لاجراء تحقيقات خصوصية واللجان الخصوصية تنتخب رئيسا لها من بين أعضائها وتعين عضوا لوضع تقرير عن كل مسألة والعضو المكلف بعمل التقرير يقدم كتابة للقومسيون نتيجة مداولات هذه اللجان ولرئيس القومسيون الحق في الحضور بمجلسات هذه اللجان وفي هذه الحالة يكون له حق الرئاسة ويشارك في المداولات بصفة استشارية

مادة ٣٤ - يجوز للجان الخصوصية الاستفهام من رئيس القومسيون عن كافة الاستعلامات التي يحتاجونها في المسائل الخال درسها عليهم

### الفصل الرابع

#### أقسام القومسيون

مادة ٣٥ - الأقسام هي

أولا - السكرتارية

ثانيا - القلم المالي

ثالثا - التنظيم والصيانة

رابعا - النظافة والصحة

## قلم السكرتارية

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
المحلة الكبرى

مادة ٣٦ - السكرتارية تشتمل على الأعمال الادارية والقضائية

مادة ٣٧ - الأعمال الادارية تشتمل على جميع المخابرات وتحرير محاضر جلسات القومسيون والمأمورية والمحفوظات وجرّد جميع أملاك البلدية من منقول وثابت وعلى العموم جميع الأحوال الغير داخلة ضمن اختصاص الأقسام الأخرى

مادة ٣٨ - لا يجوز للبلدية اقامة أى دعوى قبل التصريح من القومسيون بعد المداولة عنها وبعد النظر في التقرير المقدم من المأمورية الا فى الأحوال التحفظية أو الاجراءات المستعجلة التى يجوز للرئيس اجرائها من تلقاء نفسه

وعلى الرئيس الحصول على هذا التصريح ليتسنى له أن يدفع عن البلدية الدعاوى التى يمكن أن تقام عليها ولكن هذا التصريح ليس ضروريا فى المدافعة عن القومسيون فى الدعاوى التى تقام عليه من المرفوع ضلعم أو فى الدعاوى المتعلقة بوضع اليد أو التى تقام أمام قاضى الأمور المستعجلة

## القلم المالى

مادة ٣٩ - يدخل فى أعمال القلم المالى

أولا - تحصيل الرسوم والعوائد

ثانيا - قبض المبالغ المطلوبة للقومسيون

ثالثا - دفع المبالغ المأفون بها قانونا من القومسيون والمأمورية

رابعا - حسابات الإيرادات والمصروفات والصنف وكل ما يقرب عليه بوجه العموم بيان حالة البلدية المالية بطريقه خصوصية

مادة ٤٠ - الصراف مكلف بالصرف والقبض وهو المسئول الوحيد عن حفظ النقود ويجب عليه أن يقدم تأمينا يعين مقداره بمعرفة القومسيون

مادة ٤١ - أذونات الصرف يجب أن يبين بها اسم المستحق ونوع الصرف وسببه ومقدار المبلغ الواجب صرفه والفصل المخصص له بالميزانية

وتاريخ التصريح وبني أن تكون الأذونات مرققة بالمستندات المنصوص  
عنها بلوائح عموم حسابات الحكومة وتكون ممضاة من رئيس القومسيون  
وكاتب الحسابات

فصل ٧  
قومسيون بلدى  
المحلة الكبرى

مادة ٤٢ - السكرتير عليه ملاحظة تحصيل الرسوم والعوائد

وعلى السكرتير وكاتب الحسابات أن يضا في كل شهر تقريرا عن حركة الخزينة  
لعرضها على القومسيون وعليهما أيضا جرد الخزينة مرتين على الأقل في الشهر

### قلم التنظيم والصيانة

مادة ٤٣ - أولا - وضع مشروعات فتح الشوارع وأحداث الميادين  
والمتزهات وتركيب الجارى

ثانيا - صيانة الشوارع وتبليطها وتسميتها وتعيين خطوط تنظيمها  
والضوايح ونزع الملكية اللازمة لتنظيمها ومسائل زوايد التنظيم

ثالثا - مسائل أشغال الطريق والرخص المتعلقة بها

رابعا - مراقبة المباني المتعلقة بالمجلس البلدى وتتميز المنازل

خامسا - حصر أراضى المجلس وتسويرها وتأجيرها وبيعها

سادسا - ملاحظة أنفار الطرق والصيانة وتمييز الاعمال التى يشغلون فيها  
هم والأشخاص المحكوم عليهم بالتشغيل

سابعا - مراقبة الاصطبل والحيوانات وما يتعلق بها

ثامنا - جميع الأمور الخاصة بالمدينة كالمياه والتنوير وأعمال طلمبات الحريق  
وكافة الأعمال المقتضى اجرائها للوقاية من الحرائق وأشغال الطرق العمومية

والأعمال المطلوبة التى يجرىها مهندس القومسيون تكون بمراقبة الرئيس

### قلم الصحة والنظافة

مادة ٤٤ - قلم الصحة والنظافة يشتمل على الرش والكس ومباشرة  
الاعمال الخاصة بنظافة المدينة والصحة فيها وملاحظة الاسواق والوكايل

والحيوانات والسلخانات والمبالى العمومية الخ

## الفصل الثامن

قومسيون بلدى مدينة بورسعيد

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
بورسعيد

## القانون نمرة ١ الصادر فى ٢ يناير سنة ١٩١١

نظرا للنتائج الراضية التى حصلت فى البنادر التى أنشئت فيها القومسيونات البلدية المختلطة من طريقة اشتراك السكان فى تحسين بناديرهم بواسطة الرسوم الاختيارية التى يفرضونها على أنفسهم

نمرة ٨٩  
تشكيل قومسيون  
بلدى مختلط  
فى بورسعيد

وبعد الإطلاع على الطلب المقدم من سكان بورسعيد لحصول مدينتهم على نظام بلدى مشابه لقومسيونات البلدية المختلطة الآتية ذكرها

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظارة  
مادة ١ - رخص لسكان مدينة بورسعيد بأن يفرضوا رسوما اختيارية لأجل الاستعانة بها على نفقات الأعمال الصحية والبلدية وبوجه العموم على تنفيذ كل مشروع يؤدي إلى تحسين حالة المدينة وتكون له صبغة بلدية  
وينشأ فى المدينة قومسيون بلدى مختلط

## ترتيب القومسيون البلدى المختلط

مادة ٢ - يؤلف القومسيون البلدى من ستة عشر عضوا كما يأتى  
أولا - خمسة أعضاء لهم حق العضوية ثانوا وهم  
( أ ) محافظ القنال أو وكيل المحافظة عند غيابه بصفة رئيس  
( ب ) مفتش صحة مدينة بورسعيد أو من يقوم مقامه  
( ج ) أمين كرك بورسعيد أو من يقوم مقامه  
( د ) عضوان يمثلان قومية القنال تيينهما هى بموافقة نظارة الداخلية

ثانيا - خمسة أعضاء وطنيون يتخبرهم الناخبون الوطنيون بالكيفية والشروط التى ينص عليها قرار يصدر من نظارة الداخلية بهذا الخصوص



ثالثا - خمسة أعضاء أوروبيون ينتخبهم الناخبون الأوروبيون بالكيفية والشروط التي ينص عليها ذلك القرار ويجب أن لا يكون بين هؤلاء الخمسة أعضاء أكثر من عضو واحد من جنسية واحدة

فصل ٢  
تومسيون بلدي  
بور سعيد

رابعا - عضو واحد ينتخبه من بينهم وكلاء محال الإيداع والتسليم أو شركات الملاحة ويجوز أن يكون هذا العضو وطنيا أو أوروبيا بدون مراعاة البند المنصوص عليه في الفقرة السابقة فيما يختص بجنسية الأوروبيين ولأجل تعيين هذا العضو لا يجوز أن يحضر أكثر من وكيل واحد عن كل محل من محال الإيداع والتسليم أو عن كل شركة من شركات الملاحة ويجوز للقومسيون أن يبين من بين أعضائه المنتخبين نائبا للرئيس يكون له حق العضوية قانونا في المأمورية البلدية ولنظارة الداخلية أن تنيب عنها مندوبا يحضر جميع جلسات القومسيون ويكون رأيه استشاريا

مادة ٣ - حق الانتخاب يكون لكل شخص من الذكور تتوفر فيه الشروط الآتية

أولا - أن يكون قد بلغ من السن خمسا وعشرين سنة على الأقل  
ثانيا - أن يكون مقيما في مدينة بور سعيد أو يتون له فيها محل للإسكان وأن يكون ممن يدفعون فيها عوائد أملاك مبنية لا يقل مقدارها عن جنبيين مصريين في السنة أو يكون شاغلا لمسكن فيها لا تقل أجرته السنوية عن أربعة وعشرين جنيا مصريا أو يكون رئيسا أو ممثلا لأحد البيوتات المالية أو المحال التجارية أو الصناعية بشرط أن يدفع قيمة العوائد أو أجره المسكن المذكورتين  
ثالثا - أن يتمتع بكافة دفع الرسوم البلدية وأن يكون قد قام بسدادها  
رابعا - أن لا يكون في أية حالة من حالات عدم الأهلية المنصوص عليها في المادة الآتية

مادة ٤ - ليس للأشخاص الآتي بيانهم حق الانتخاب وهم

فصل ٢.  
قومسون بلدى  
يجوز سبيد

أولاً - المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو السجن أو المحكوم عليهم لارتكاب المارقة أو النصب أو خيانة الأمانة أو التزوير أو انتهاك حرمة الآداب أو الرشوة أو الشروع فى إحدى هذه الجنايات أو الجحج أو لأية جناية أو جنة أخرى تمخض الشرف أو تنخل بالاستقامة

ثانياً - المحكوم باعلان افلاسهم أو المحجور عليهم

فيمن يجوز انتخابهم

مادة ٥ - لا يجوز لأحد أن يكون متخباً الا اذا كان ناخباً

ويجب أيضاً أن يكون المنتخب (أولاً) عارفاً بالقراءة والكتابة (ثانياً) أن يكون مالكا لمقارنات فى المدينة تبلغ قيمتها خمسمائة جنيه مصرى على الأقل أو شافلا لمسكن أقل أجرته السنوية أربعون جنيا مصرى أو رئيساً أو ممثلاً لأحد البيوتات المالية أو التجارية أو الصناعية وهو ساكن فى مسكن بقيمة الايجار المذكورة أو ممارساً لأحدى الحرف العقلية الحرة

أما من يرشح للانتخاب بصفة وكيل عن محال الابداع والتسليم أو شركات الملاحة فمن الضروري أيضاً أن يكون اسمه وارداً فى قائمة الانتخاب ضمن أفراد هذه الفئة ولا يجوز انتخاب المعزولين من وظائفهم الأميرية بمقتضى أحكام قضائية أو قرارات مجلس من مجالس التأديب لأى سبب غير التقصير

مادة ٦ - وظيفة الأعضاء المنتخبين للقومسيون تكون مجانية وتكون مدتها لأربع سنوات إلا أنه بعد انقضاء مدة السنتين الأوليين يصير تغيير خمسة من الأعضاء المنتخبين بطريق القرعة وبعد انقضاء السنتين التاليتين يكون تجديد الخمسة الأعضاء الآخرين

وبعد ذلك يكون التغيير بالضرورة والتسلسل عند انتهاء مدة العضوية فى آخر السنة الرابعة أما العضو الذى ينتخبه وكلاء محال الابداع والتسليم أو شركات الملاحة فتنتهى مدة عضويته عند انقضاء السنة الرابعة ويجوز إعادة انتخاب الأعضاء الخارجين

مادة ٧ - لا يجوز لأحد أعضاء القومسيون أن تكون له أية وظيفة أميرية ذات مرتب أو وظيفة قنصل أو وكيل قنصلية أو أن يكون مستخدماً تابعاً لأحدى القنصليات بأية صفة كانت

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
بور سعيد

مادة ٨ - لا يجوز لأعضاء القومسيون مطلقاً أن تكون لهم حصة فى المعاوقات أو التوريدات التى تحصل لحساب المدينة وكل عضو يخالف ذلك المنع يسقط من وظيفته بمقتضى قرار من النظارة

مادة ٩ - كل عضو منتخب للقومسيون يتخلف عن حضور الجلسات فى ثلاث مرات متوالات بدون أن يحصل على اجازة قانونية أو لم يقدم أسباباً مقبولة لمعذرتة يجوز اعتباره مستقلاً بمقتضى قرار يصدره القومسيون بأغلبية آراء الاعضاء الحاضرين

مادة ١٠ - بطلان الانتخاب وسقوط أحد الاعضاء المنتخبين إما لعدم الاهلية أو لعدم ملائمة الوظيفة يصدرهما قرار من نظارة الداخلية يشار فيه الى أسباب البطلان أو عدم الاهلية أو عدم الملائمة

مادة ١١ - اذا خلا مركز أحد الاعضاء لأى سبب كان فلقومسيون اقامة البديل فيه من الوطنيين أو الاروبيين أو وكيل محل الابداع والتسليم (بحسب فئة العضو الذى خلا مركزه) ممن يكون قد حاز أثناء الانتخابات أكثر الأصوات بعد العضو أو الاعضاء المنتخبين من الفئة التى هو منها وفى حالة عدم وجوده تؤول العضوية الى الشخص الذى يليه مباشرة فى الكشف الشامل لنتائج الانتخابات وذلك مع مراعاة القيد الوارد بالفقرة (٣) من المادة الثانية من هذا القانون عند ما يخلو مركز أحد الاعضاء الاروبيين

فى اجتماعات القومسيون ومفاوضاته

مادة ١٢ - يجتمع القومسيون مرة فى الشهر على الأقل

ومع ذلك يجوز انعقاده فى جلسات فوق العادة بناء على دعوة الرئيس اذا رأى فى ذلك فائدة أو بناء على طلب مكتوب يقدمه له أربعة من الاعضاء على الأقل

فصل ٢  
قوسونيلدى  
بور سول

وتصلى قرارات القومسيون بالأغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين  
وعند تساوى الآراء يكون صوت الرئيس مرجحا  
ولا تكون القرارات صحيحة الا بحضور النصف على الأقل من الاعضاء  
القائمين بوظيفتهم  
فى اختصاصات القومسيون

مادة ١٣ - اختصاصات القومسيون هي :

أولاً - تعيين وترقية وفصل العمال الذين يتقنون وواتهم من ميزانيته وتوقيع  
المقوبات التأديبية المقررة فى اللوائح عليهم الا ما يخص بالخدمة السارة والشغالة  
اليومية فانهم يكونون فى جميع شؤونهم تحت تصرف الرئيس

ثانياً - تحديد الرسوم الاختيارية ومقدار الحصة التى تقرر على أبواب  
الاملاك الكتلة على حافة الشوارع التى يملؤها أو يرضفها القومسيون أو يشغل  
بصيانتها أو ترميمها أو تويرها وعلى العموم كل من تعود عليهم فائدة بنوع خصوصى  
من الاعمال التى يجرىها القومسيون

ثالثاً - تقرير طريقة تحصيل الرسوم والعوائد وما يلزم من الوسائل  
لتحصيلها

رابعاً - ادارة ايرادات المدينة

خامساً - اشغال التنظيم والطرق والكس والرش ورصف وتبليط وتوير  
الشوارع والميادين العمومية

سادساً - اتخاذ الاجراءات المتعلقة بالتنظيف الصحى فى المدينة كالتحصى  
بالمراحيض العمومية والمجارى والجنانات والأسواق والموالد والمجازر

سابعاً - اشغال المياه

ثامناً - أشغال المطافى وجميع الاجراءات الخاصة بالحرائق

تاسعاً - وضع الميزانية السنوية للمدينة من ايرادات ومصروفات ومراجعة  
الحسابات وفشر بيان سنوى عنها

فصل ٢  
قومسيون بلدي  
بورصيد

عاشرا - وأخيرا كل الاعمال التي لها صبغة بلدية مما تكلفه بها نظارة الداخلية والقومسيون يقوم بهذه الاختصاصات على ذمته وتحت مسؤوليته دون أن يكون في ذلك أى ارتباط للحكومة أو ضمان عليها ..

مادة ١٤ - اذا قرر القومسيون اجراء أشغال غير عادية بالمدينة وكانت نفقاتها تزيد عن ايراداته الاعتيادية جاز له بعد مصادقة نظارة الداخلية وموافقة رأى نظارة المالية أن يعقد القروض اللازمة لهذه الاشغال ولا تكون الحكومة ضامنة لحساب القروض الا اذا كان هناك اشتراط خصوصي

مادة ١٥ - الاعمال التي يجريها القومسيون تكون حتما داخلية ضمن الاملاك العمومية

### المأمورية البلدية

مادة ١٦ - يعين القومسيون في كل سنة مأمورية تؤلف من المحافظ أو من وكيله عند غيبه ويكون له حق العضوية قانونا (بصفة رئيس) ومن أربعة أعضاء مختارين من بين الاعضاء المنتخبين اثنان منهما وطنيان والآخران أروبيان فاذا انتخب القومسيون نائبا للرئيس فيكون له قانونا حق العضوية في المأمورية وجبلد يكون اختيار الثلاثة الاعضاء الآخرين بمراعاة جنسية نائب الرئيس بحيث تكون المأمورية مؤلفة من عضوين وطنيين ومن عضوين أوروبيين

وعند تعيين أربعة أعضاء المأمورية العاملين يعين القومسيون أيضا من بين الاعضاء المنتخبين أربعة أعضاء نائين اثنان منهما وطنيان والآخران أروبيان لينوبوا عن الاعضاء العاملين المذكورين في حالة تغييبهم أو حصول مانع لهم

وتقوم المأمورية بملاحظة تنفيذ قرارات القومسيون وتقترح تعيين المستعملين وتشترك مع الرئيس في حفظ النظام وبالجملة تقوم بكل الاعمال الادارية الا ما ينحصر فقط بتنفيذ الاوامر والقرارات فلن ذلك من اختصاص الرئيس

ويجوز لندوب من نظارة الداخلية حضور جلسات المأمورية ويكون رأيه استشاريا

## أحكام عمومية

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
بورسيد

مادة ١٧ - الرئيس هو النائب الوحيد عن القومسيون فى جميع الأعمال المتعلقة به سواء كان فى علاقاته مع الحكومة ومصالحها أو فى علاقاته مع الأفراد ويكتب الرئيس نظارات الحكومة والمصالح الأميرية بواسطة نظارة الداخلية  
مادة ١٨ - يعرض القومسيون فى بحر الثمانية أيام جميع قراراته على نظارة الداخلية للتصديق عليها ولا تكون قرارات القومسيون نافذة المفعول الا بعد التصديق عليها من نظارة الداخلية

مادة ١٩ - يقوم القومسيون بتنفيذ الاعمال المستجدة أو أعمال الصيانة الواردة بالميزانية ومع ذلك لا يجوز البت فى الاعمال التى تزيد جملة نفقاتها لغاية اتمامها على مبلغ خمسمائة جنيه مصرى الا بعد اقرار نظارة الداخلية على الرسوم والمقاييسات الخاصة بها

مادة ٢٠ - يجوز حل القومسيون فى أى حالة كانت بقرار يصدر من ناظر الداخلية

مادة ٢١ - تكون ادارة الاعمال المالية مطابقة للوائح المالية المقررة فى الحكومة  
مادة ٢٢ - لا يجوز للقومسيون أن يتفاوض فى القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الصادرة من النظارات

مادة ٢٣ - على المحافظ أن يضع لائحة داخلية للعمل بمقتضاها بعد تصديق نظارة الداخلية عليها

ويكون الفرض من هذه اللائحة تعيين الشروط التى تسير عليها أعمال القومسيون والمأمورية سيرا متظلا على أساس القواعد المقررة فى هذا القانون

مادة ٢٤ - على ناظر الداخلية تنفيذ هذا القانون  
وله أن يصدر بهذا الخصوص كل ما يرى لزومه من اللوائح والنصوص التكميلية

## القرار الصادر من نظارة الداخلية في ٢٥ يناير سنة ١٩١١

فصل ٢  
تومسيون بلدى  
بورسعيد

نمرة ٩٠  
الانتخابات  
والاعمال المالية

بعد الاطلاع على المادة ٢٤ من القانون الصادر في ٢ يناير سنة ١٩١١  
القاضى بإيجاد قومسيون بلدى بمدينة بورسعيد

مادة ١ - عمليات الانتخاب تباشرها لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء منهم  
عضوان وطنيان وعضوان أروبيان تحت رئاسة المحافظ أو وكيل المحافظة عند غيابه  
وهؤلاء الاعضاء تعينهم نظارة الداخلية ويتخون من ضمن اعيان المدينة

## قائمة الانتخابات

مادة ٢ - يبدأ بتحرير قائمتين عموميتين للانتخابات احدهما باسماء الناخبين  
الوطنيين والأخرى باسماء الناخبين الاوربيين

وتحرر هاتان القائمتان بمعرفة اللجنة طبقا لاحكام المادتين ٣ و ٤ من القانون  
الصادر في ٢ يناير سنة ١٩١١ وتقتضد الكشوفات المقدمة من المحافظة بموجب  
دفاتر عوائد املاك المباني اساسا لصحير القائمتين المذكورتين مع اضافة أو حذف  
ما يلزم

ثم يصير تحرير قائمة ثالثة تستخرج من القائمتين الأولين باسماء وكلاء محال  
الايداع والتسليم وشركات الملاحة الواردة اسمائهم بهاتين القائمتين باعتبار وكيل  
واحد عن كل محل أو عن كل شركة

مادة ٣ - بعد تحرير الثلاث القوائم بالطريقة المذكورة يصير تعليقها  
بديوان المحافظة سبعة أيام وفى خلال هذه السبعة الأيام يجوز لاصحاب الشأن  
تقديم معارضاتهم للجنة سواء كانت متعلقة بادراج اسماء الأشخاص الذين لم تدرج  
اسمائهم فى قوائم الانتخابات سهوا أو كانت متعلقة بشطب اسماء من أدرجت  
اسمائهم بغير حق أو كانت متعلقة بطلب اجراء أى تصحيح آخر

وبعد مضي تلك المدة لا تقبل أية معارضة فيما يختص بادراج الاسماء وتجتمع  
اللجنة فى ظرف ثلاثة أيام لتحكم فى المعارضات المقدسة اليها

فصل ٢  
توصيرون يدي  
جورعتيد

وبعد تعديل القوائم (إذا دعت الحال لذلك بناء على قرارات اللجنة) يصير تطبيقها ثانية بديوان المحافظة لمدة سبعة أيام أخرى يجوز في خلالها لأصحاب الشأن تقديم معارضاتهم ضد الأشخاص الذين أدرجت أسمائهم بغیر حق . وباقتضاء اليوم السابع وبعد أن تحكم اللجنة حكماً باتاً في هذه المعارضات تعلق القوائم التي تعتبر نهائية وتبقى معلقة مدة ثلاثة أيام على الأقل

وفي هذه المدة الأخيرة يرسل للأشخاص المدرجة أسمائهم في هذه القوائم نسخة من قوائم الانتخابات مع نسخة مطبوعة من المادة السادسة من هذا القرار وترسل صورة من القوائم النهائية الى نظارة الداخلية

### التفسيات

مادة ٤ - في شهر دسمبر من كل سنة يصير مراجعة قوائم الانتخابات بمعرفة اللجنة تضيف اليها أسماء الأشخاص الذين حازوا الصفات المطلوبة قانوناً وتسطب أسماء المتوفين والأشخاص الذين فقدوا الشروط المطلوبة

وتعلق القوائم بعد مراجعتها في كل سنة ويكون النظر في المعارضات طبقاً لما هو مدون بالمادة السابعة وترسل صورة من القوائم بعد مراجعتها لنظارة الداخلية

مادة ٥ - يصدر المحافظ قراراً يحدد فيه المحل واليوم والساعات التي يصير فيها اجراء الانتخابات مع تخصيص جزء من الوقت لانتخاب أحد الاعضاء عن فئة الركلاء ويعلق القرار المذكور لاطلاع الجمهور عليه مدة ثلاثة أيام على الأقل قبل حصول الانتخابات ويكون ذلك بواسطة اعلانات تعلق على باب ديوان المحافظة وفي جنبهات المدينة وضواحيها حسبما يراه المحافظ

وتوضع المادة السادسة من هذا القرار برمتها في ذيل تلك الاعلانات بعد قرار المحافظ السابق الذكر

مادة ٦ - لا يجوز لأحد غير الناخبين الدخول في المحل المعد للانتخابات أثناء حصولها



فصل ٢  
توصيون بلدى  
بورسميد

وفي الوقت المحدد لانتخاب النائب عن الكلاء لا يجوز دخول غير الأشخاص المكتوبة أسمائهم في قائمة انتخاب تلك الفئة وعلى الناخبين أن يكونوا حاملين لتذاكر الاقتراع التي تكون مجهزة من قبل ويسلمونها للجنة الانتخاب داخل ظروف مغلقة.

وتعين بهذه التذاكر أسماء المرشحين المنتخبين بوضوح مع البيانات المذكورة بكشف الناخبين على قدر الامكان ولا يجوز كتابة الاسم الواحد على التذكرة الواحدة الامررة واحدة فانما أدرج أحد الاسماء أكثر من مرة في تذكرة واحدة فلا يحسب الامررة واحدة

وحين الانتخابات العمومية يقترح الناخبون الوطنيون على الخمسة الأعضاء المراد انتخابهم من الوطنيين ويقترح الناخبون الأوروبيون على الخمسة الاعضاء المراد انتخابهم من الأوروبيين

لا يجوز للكلاء فيما يتعلق بانتخاب النائب عنهم أن يقرعوا الا على شخص وارد اسمه في قائمة قمتهم

ويبقى الاقتراع مفتوحا من الساعة الثامنة صباحا الى الساعة الرابعة بعد الظهر الا اذا ورد في القرار القاضي بالاجتماع نص يخالف ذلك

وفي الانتخابات العمومية توضع تذاكر الاقتراع في اناءين احدهما للوطنيين والثاني للأوروبيين بحضور الرئيس وتوضع تذاكر اقتراع فئة الكلاء في اناء خاص بحضور الرئيس ويقيد أحد أعضاء اللجنة أسماء وألقاب المقترعين بدفتر بعد أن يتحقق حسب الحيلة من أنهم مقيدون بقائمة الناخبين العمومية أو بقائمة الكلاء وذلك قبل وضع التذكرة في الاناء ويؤشر بنقطة على قائمة الانتخابات أمام اسم المقترح

مادة ٧ - بمجرد اقفال الاقتراع لكل من ثقتي الناخبين لا تقبل أية تذكرة لأية فئة وعند نهاية عمليات الاقتراع تستخرج التذاكر من الآنية المذكورة ويضاهي عددها على عدد المقترعين من كل فئة ثم تحرق ثلاث فوائم احداها

فصل ٢  
تومسيون بلدى  
بورسعيد

للوطنيين والثانية للاروبيين والثالثة للوكلاء ميينا فيها عدد الاصوات التى نالها كل واحد من المرشحين ويكون ترتيب المتشحين بالابتداء من نال أكثر الاصوات ويوقع الرئيس وأعضاء اللجنة على القوائم المذكورة ثم ترفع بحضور جلسة الانتخابات وترسل مباشرة لنظارة الداخلية في ظرف ثمانية ايام مع جميع الأوراق الخاصة بالانتخاب ثم ينادى بانتخاب الشخص أو الأشخاص المرشحين الواردة أسماؤهم في ذلك الكشف

هذا وفيما يختص بانتخاب الاعضاء الأوروبيين يلاحظ أنه اذا وقع الانتخاب على اثنين أو أكثر من جنسية واحدة فلا يكون للانتخاب أثر الا في المترضع المتحصل على أكثر الاصوات ويقع الانتخاب على من نال أكثر الأصوات بعده سواء كان عضوا واحدا فأكثر من المرشحين الآخرين من أى جنسية أخرى من يكونون قد نالوا أكثر الاصوات باعتبار عضو واحد من جنسية واحدة

فاذا تساوت الاصوات بين اثنين من المرشحين فأكثر فعلى اللجنة استئذائهم لعمل قرعة بينهم يكون الحكم بموجبها في نتيجة الانتخاب وذلك في ظرف الاربع والعشرين ساعة التى تلى الانتخاب وسواء حضر هؤلاء المرشحون بناء على هذه الدعوة أم لم يحضروا تشرع اللجنة في عمل القرعة على أى حال في الزمان والمكان المحددين وتحكم اللجنة في نفس الجلسة وبصفة نهائية في جميع الاشكالات التى تحدث أثناء عمليات الانتخابات وتصدر الاحكام بالاذلية وتذكر في المحضر

ومع ذلك ففى حالة حصول اخلال جسم تحفظ نظارة الداخلية لنفسها الحق في الغاء الانتخابات جميعها أو بعضها أو تعديل مفاوضات اللجنة التى تكون مخالفة للقانون مادة ٨ - تعلق قائمة بأسماء المتشحين على باب المحافظة وترسل نسخة من هذه القائمة لكل واحد من هؤلاء المتشحين وأخرى لنظارة الداخلية

### الميزانية والحسابات والامشغال

مادة ٩ - تكون ميزانية ايرادات التومسيون البلدى من

(١) الاعانة السنوية الممنوحة من الحكومة

(٢) الاعانات الاخرى التى قد يطلبها

فصل ٢  
تومسون بلدي  
بور سعيد

(٣) متحصل الإيرادات الناتجة من الرسوم والعوائد المنصوص عنها في القانون  
النظامي البلدية

(٤) موارد المدينة المخصصة

مادة ١٠ - (١) تشمل الميزانية العمومية بمقتضى النموذج المصنق عليه من  
نظارة المالية وتنقسم الى قسمين وهما الميزانية الاعتيادية والميزانية غير الاعتيادية  
ويجب أن تكون إيراداتهما ومصروفاتهما منفصلتين عن بعضهما تمام الانفصال  
(٢) يجب أن تكون جملة المصروفات الاعتيادية على الدوام أقل من الإيرادات  
الاعتيادية أو أن توازى مبلغها على الاكثر ويكون الحال كذلك بالنسبة للميزانية  
غير الاعتيادية ويجب أن يدرج في المصروفات الاعتيادية اعتماد لنسب المنظور  
والمصروفات الثرية

(٣) يدرج في الميزانية الاعتيادية ما يأتي :

أولاً - في باب الإيرادات الاعتيادية الإيرادات التي لها صفة مستديمة  
كالإعانة السنوية من الحكومة والإعانات الأخرى التي تمنح للبلدية والمتحصل  
من الرسوم والعوائد ومن عوائد اشغال الطريق العمومية وإيرادات المحجز وتنقسم  
هذه الإيرادات الى فصول بحسب نوعها وتبين بالتفصيل

ثانياً - في باب المصروفات الاعتيادية المصروفات التي لها صفة مستديمة  
وتنقسم هذه المصروفات الى فصول وتبين بالتفصيل

ويدرج في الميزانية غير الاعتيادية ما يأتي

أولاً - في باب الإيرادات غير الاعتيادية الإيرادات الناتجة من وفورات  
الاعوام السابقة وتبرعات المصالح والأفراد وبوجه العموم كل الإيرادات التي  
ليس لها صفة مستديمة وسنوية

ثانياً - في باب المصروفات غير الاعتيادية المصروفات الخاصة بإنشاء الطرق  
وحوائط الميادين ومشترى العقارات أو المهمات الكبرى التي تستعمل لزمين غير  
محدود كالمباني الخرائق والرش وسلام الأعمدة والآلات وعلى وجه العموم كل  
المصروفات التي ليس لها صفة مستديمة وسنوية

فصل ٢  
قوميون بلدى  
بورسعيد

مادة ١١ - الاقساط السنوية التى تدفع لنظارة المالية لسداد ما يستحقه القومسيون من السلفات يكون توريلها تحت عنوان مخصوص فى الفصل المقابل لها من الميزانية الاعتيادية أو غير الاعتيادية بحسب الأحوال

فإذا كان التسديد بميعاد خمس سنوات بالأكثر وجب ادراج الاقساط السنوية فى مصروفات الميزانية غير الاعتيادية وإذا كانت مواعيد التسديد تزيد عن خمس سنين وجب ادراج القسط السنوى فى المصروفات الاعتيادية

مادة ١٢ - توضع الميزانية لمدة اثنى عشر شهرا ابتداء من أول يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر من كل سنة ويقررها القومسيون ثم يعرضها على نظارة الداخلية قبل ١٥ نوفمبر ولا تكون الميزانية نافذة المفعول الا بعد تصديق نظارة الداخلية عليها

مادة ١٣ - لا يجوز صرف أى مبلغ أو الارتباط بصرفه إذا كان يخرج عن حدود الاعتمادات المفتوحة بالميزانية

مادة ١٤ - تكون تسوية المصروفات طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بمصروفات الحكومة وتنفيد فى حساب مخصوص يقدم فى كل شهر الى ادارة عموم الحسابات بنظارة المالية ومعه الأوراق والمستندات المؤيدة له

وعرض على القومسيون فى كل جلسة كشف بيان ايرادات ومصروفات الشهر السابق وترسل هذه الكشف شهريا لنظارة الداخلية

مادة ١٥ - رسوم ومقاييسات الاعمال المقتضى اجرائها يجب عرضها أولا على نظارة الداخلية لفحصها والتصديق عليها

مادة ١٦ - تلتى جميع الاحكام المخالفة لهذا القرار

## القرار الصادر من قومسيون بلدى مدينة بور سعيد

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
بور سعيد

فى ٢٦ مايو سنة ١٩١١

نمرة ٩١  
اللائحة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة ٣٣ من الأمر العالى الصادر فى ٢ يناير سنة ١٩١١  
اللائحة الداخلية لأعمال المجلس البلدى توضع كما يأتى

### الباب الأول

#### فى القومسيون البلدى

مادة ١ - يجتمع القومسيون فى جلسة اعتيادية فى يوم السبت الأول من كل شهر فى الساعة الرابعة بعد الظهر فانا وافق يوم السبت المذكور يوم عيد أويطالة عمومية فيكون السبت الثانى من الشهر

مادة ٢ - كشف المسائل يرسل الى أعضاء القومسيون بمحل اقامتهم قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل ويشتمل الكشف المذكور على ما يأتى  
أولاً - المسائل الميئة فى المادة الخامسة من هذه اللائحة الداخلية

ثانياً - المسائل التى صار تأجيل المناقشة فيها الى جلسة مقبلة

ثالثاً - كل الاقتراحات المقدمة بالكتابة وموقع عليها من عضوين على الأقل ويكون رئيس القومسيون استلمها قبل انعقاد القومسيون بسبعة أيام على الأقل وفى حالة انعقاد القومسيون فى جلسة غير اعتيادية يجب أن تشتمل أوراق الدعوى للحضور على الأمور التى أوجبت انعقاده وعلى ذكر ساعة ومكان الاجتماع وترسل الى الأعضاء قبل ميعاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل

ولا يتداول القومسيون فى مسائل غير المذكورة بمجئول أعمال الجلسة الا فى الحالة المنصوص عنها فى المادة (١٢)

مادة ٣ - تفتح الجلسات فى الميعاد المحدد متى اجتمع العدد القانونى من أعضاء القومسيون فانا مضى نصف ساعة من هذا الميعاد المحدد ولم يجتمع من الأعضاء العدد القانونى تؤجل الجلسة الى يومين على الأقل وإلى ثمانية أيام

على الأكثر ويبلغ الرئيس ميعاد الجلسة الجديدة للأعضاء وتختصر مداولة الجلسة الجديدة على المسائل الواردة في جدول أعمال الجلسة المؤجلة  
مادة ٤ - يعقد الرئيس الجلسات ويفتحها ويغلقها وله وحده حفظ نظام الجلسة

فصل ٢  
قوميون بدي  
يوسيد

مادة ٥ - عند افتتاح جلسات القومسيون الاعتيادية يتلو السكرتير محاضر جلسات المأمورية والجانان الخصوصية مع القرارات الوزارية الواردة بعد تاريخ الجلسة الأخيرة ثم يبلغ الرئيس القومسيون كافة التفريعات والخطابات والعرائض المختصة به ثم يعرض على القومسيون كشف مصاريف الشهر السابق طبقاً لما قضته المادة (١٤) من القرار الصادر في ٢٥ يناير سنة ١٩١١

مادة ٦ - يسوغ لأعضاء القومسيون في أثناء المداولات أن يتكلموا بأحدى اللغات الأوروبية المقبولة لدى المحاكم المختلطة وعلى السكرتير أن يترجم أقوالهم باللغة العربية إذا اقتضى الحال فوراً

مادة ٧ - ليس لأحد من الأعضاء أن يتكلم إلا بعد الاستئذان ويراعى في التصريح الأولوية في الطلب وللعضو الذي لم يتكلم في الموضوع الجارى البحث فيه الأولوية على من سبقوه

مادة ٨ - يوجه العضو خطابه للرئيس دائماً ولا يجوز إيقاف أحد عن التكلم في أثناء إبداء رأيه إلا تنبيهه الى مراعاة النظام ولكل عضو أن يطلب من الرئيس إصدار هذا التنبيه

والرئيس أن ينبه العضو الذي يكون خالف نص القواعد النظامية أو لم يراع الواجب أو يخرج عن الموضوع المطروح للبحث أو تكلم في الشخصيات والعضو الذي ينبه مرتين ولم يكثرث فللرئيس أن يستشير الأعضاء لمعرفة ما إذا كان يمتنع العضو المذكور عن التكلم في نفس الموضوع لغاية نهاية الجلسة

مادة ٩ - يتناقش القومسيون قبل تداوله في الموضوع الأصيل في المعارضات المختصة بمجلد الجلسة وفي التنبيه الى مراعاة النظام وفي جواز المناقشة من عدمه وفي طلب التأجيل واقتراحات التعديل

فصل ٧  
قوميون بلدى  
بور سعيد

مادة ١٠ - يجوز للقوميون أن يقرر خصوصا فيما يختص بالنظامات والميزانيات والرسوم أن المناقشة وجميع الأصوات تنحصر أولا في مجمل الاقتراح ثم في مفرداته.

مادة ١١ - الأعضاء الذين يريدون ادخال تعديلات يجب عليهم عرضها كتابة مادة ١٢ - كل اقتراح يجب أن يقدم للرئيس قبل ميعاد الجلسة بسبعة أيام ويجوز مع ذلك تقديم اقتراحات بالجلسة غير أنه في هذه الحالة تقدم للرئيس بالكتابة مضمة من المقترح والمقترح أن يشرحها شفاهيا بعد تلاوتها مع بيان الأسباب التي دعت لهذا الاقتراح فاذا وافق على الاقتراح أربعة من الأعضاء يدرج في جدول أعمال إحدى الجلسات الاعتيادية المقبلة الا اذا قرر القوميون المناقشة فيه حالا وكل اقتراح لم يوافق عليه أربعة أعضاء أو رفض بعد المناقشة لا يمكن تجديده الا بعد ثلاثة أشهر ولكن يجوز ذلك اذا قدم كتابة من ثمانية أعضاء على الأقل ميّنا فيه الأسباب التي تدعو الى تجديد الاقتراح

مادة ١٣ - لكل صاحب اقتراح أن يسترد اقتراحه في أى وقت أثناء المناقشة فيه ويجوز لأى عضو آخر أن يعود الى هذا الاقتراح اذا شاء

مادة ١٤ - لكل عضو أن يوجه سؤالا للرئيس خاصا بالأعمال البلدية وكل سؤال من هذا النوع يجب أن يعرض كتابة على الرئيس في اليوم السابق للجلسة على الأقل ويجوز لطالب هذا السؤال أن يوضحه للقوميون بعد الأعمال المنصوص عنها بالمادة الخامسة والرئيس أن يجاوبه عليه في الحال أو في الجلسة الاعتيادية المقبلة

مادة ١٥ - يجوز للرئيس إيقاف الجلسة متى شاء من نفسه أو بناء على طلب مستوف مبنى على أسباب من أحد الأعضاء يوافق عليه القوميون ولا يجوز أن تزيد مدة الإيقاف عن ربع ساعة

مادة ١٦ - اذا طلب عضوان ختام المناقشة على الرئيس أن يطلب الاقتراح على ذلك والرئيس قبل ختام المناقشة اذا وجد لديه شك أن يستشير القوميون لئلا تك من احاطته جيلا بالمسئلة فان لم توافق الأغلبية تستمر المناقشة

فصل ٢  
قومسيون بقى  
بور سعيد

والمناقشة التي تقرر ختامها بعد الاقتراع لا يجوز الرجوع اليها في نفس الجلسة  
لاى سبب كان

مادة ١٧ - المسائل المراد الاقتراع عليها يلزم أن تكون على قدر الامكان  
بكيفية تجعل الجواب عليها ممكنا بنم أو لا وقاعدة الاقتراع الاصلية أن يكون  
شفهيا ولكنه يكون كتابة وسرا في الاقتراعات التي تتعلق بالمستخدمين أو اذا  
طلب الاقتراع السرى اثنان من الأعضاء

مادة ١٨ - لا يجوز لأعضاء القومسيون أن يشتركوا في مداولات  
أو قرارات تتعلق بمسائل يكون لهم فيها صالح سواء كان ذلك عن أنفسهم شخصيا  
أو بصفة وكلاء الالئادبة الاستعلامات التي يطلبها الرئيس منهم

مادة ١٩ - لا يجوز لأى عضو قبول التنازل له عن حقوق مقام بشأنها نزاع  
على القومسيون أو المرافعة بصفة محام في القضايا المرفوعة ضد المجلس البلدى  
مادة ٢٠ - لا يجوز لأى شخص أجنبي عن القومسيون الحضور في جلساته  
ماعدا الأحوال التي يطلب فيها القومسيون ذلك للمحصل على استعلامات  
وايضاحات في الموضوع المتداول فيه

مادة ٢١ - على السكرتير تدوين مذكرة لكل جلسة باللغتين العربية  
والفرنسية تستمل على القرارات التي أصدرها المجلس في تلك الجلسة وتأخذها  
الصحف قبل ظهر اليوم التالى للجلسة

مادة ٢٢ - يحضر لكل جلسة من جلسات القومسيون محضر يحتمى على  
أسماء الأعضاء الذين حضروا الجلسة واشتركوا في المداولات وعلى كافة القرارات  
الصادرة في الجلسة مع بيان أسبابها وعدد الأصوات التي وافقت على هذه  
القرارات أو لم توافق وعلى رأى كل عضو كلف بدرس المسألة المتداول فيها  
ويجمل تقرير عنها وبعد تلاوة هذا المحضر على القومسيون والتصديق عليه يوقع  
عليه من الرئيس والسكرتير وترسل منه ثلاث صور بالعربية والفرنسية الى نظارة  
الداخلية في مجر أسبوع من تاريخ الجلسة وترسل صورة منه أيضا لكل عضو



## الباب الثاني

## في المأمورية البلدية

فصل ٢  
قوميون بلدى  
بور سعيد

مادة ٢٣ - يرأس المحافظ المأمورية البلدية وفي حال غيابه أو تعذر حضوره يرأسها وكيل المحافظة وفي حال غياب المحافظ ويكمله أو كان لسيما مانع يمنهما عن الحضور تكون رئاسة المأمورية لوكيل القومسيون اذا كان معيناً والا كانت الرئاسة لأكبر الاعضاء المتخفين ويكمل اذا عدد أعضاء المأمورية بالكيفية المنصوص عنها بالمادة (١٦) من دكريتو ٢ يناير سنة ١٩١١

مادة ٢٤ - تجتمع المأمورية مرة واحدة على الأقل في كل أسبوع ويجوز انقضاءها فوق العادة بناء على طلب الرئيس كلما رأى لزوماً لذلك

مادة ٢٥ - اذا خلا مركز عضو في المأمورية بسبب وفاته أو استغفائه فيلتخب القومسيون من يحلّفه في أول جلسة اعتيادية

مادة ٢٦ - يمكن لأى عضو من أعضاء القومسيون في أى وقت أن يطلع في أعلام المأمورية على كافة الأوراق التي يطلبها من السكرتير بعد الحصول على إذن من الرئيس

مادة ٢٧ - يجوز للمأمورية أن تدعو لحضور جلساتها أى عضو من القومسيون أو أى شخص آخر ترى فائدة من وجوده للحصول على استعلامات أو ايضاحات

مادة ٢٨ - لاتكون قرارات المأمورية صحيحة الا اذا حضرها الرئيس وأربعة من الاعضاء

مادة ٢٩ - وظيفة العضو المنتخب للمأمورية تكون لمدة سنة واحدة تبتدئ من أول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر ويجوز إعادة انتخاب هؤلاء الاعضاء

مادة ٣٠ - اختصاصات المأمورية هي

أولاً - تحضير الميزانية لعرضها على القومسيون للداوله فيها

ثانياً - البحث في كل اقتراح يختص بزيادة أو تعديل الاعتمادات المفتوحة في ميزانية المصروفات أو بفتح اعتمادات جديدة

فصل ٢  
قوميون بلدي  
بور سعيد

ثالثا - النظر في الحسابات السنوية وتقديم المحفوظات عنها  
رابعا - النظر في المشروعات والقرارات والمقاييس المتعلقة بالأعمال المكتسبة  
عرضها على القومسيون  
خامسا - الدرس التجهيزي في المسائل القضائية والاقتراحات المختصة بها  
وغير ذلك لعرضها على القومسيون

سادسا - الاقتراحات المختصة بتعيين وترقية ورفع المستخدمين الذين  
ينقلون مرتباتهم من ميزانية البلدية والعقوبات التأديبية التي توقع على مستخدمي  
البلدية متى تجاوز قطع الماهية مدة خمسة عشر يوما أما الإنذار وقطع الماهية  
لمدة لا تزيد عن خمسة عشر يوما فيمكن الحكم فيها بمعرفة الرئيس

سابعا - النظر في نصوص الشروط المكتسبة عقدتها مع المقاولين أو المتعهدين  
بالتوريدات للبلدية

ثامنا - تنفيذ قرارات القومسيون طبقا للفقرة الأخيرة من المادة (١٦)  
من ذكرتيو ٢ يناير سنة ١٩١١

مادة ٣١ - يعين الرئيس المستخدمين بناء على اقتراح المأمورية والوظائف  
الثابتة أو التي تحتاج لمعارف فنية يعمل عنها امتحان وتشكل لجنة الامتحان من  
أعضاء المأمورية ومن شخصين خبيرين ينتخبهما القومسيون ولا تعيد المأمورية  
بنتيجة الامتحان ولا بترتيب درجات المرشحين ويجوز لها أن تراعى في انتخاب  
المرشحين الشهادات المقدمة منهم

مادة ٣٢ - للقومسيون أن يعين من بين أعضائه لجانا مستديمة لتدرس  
على الأخص المسائل المتعلقة بأعمال البلدية والمسائل التي ترى لها فائدة أو التي  
تحال عليها من القومسيون أو المأمورية وتكون تحت طلب المأمورية وطلب  
بعضها البعض عند اقتضاء أخذ آرائها

مادة ٣٣ - والقومسيون أن يعين أيضا من بين أعضائه لجانا مخصصة ومؤقتة  
لبعض الأمور المخصوصة أو للتحقيق ويجوز أن يدخل فيها أعضاء من المأمورية

مادة ٣٤ - تختب كل لجنة رئيسا لها من بين أعضائها وتعين عند الاقتضاء عضوا لوضع تقرير للقومسيون بنتيجة مداولاتها ولرئيس القومسيون الحق في حضور جلسات اللجان ويكون له في هذه الحالة حق الرئاسة ويشترك في المداولات بصفة استشارية

مادة ٣٥ - يجوز للجان الاستفهام من رئيس القومسيون عن كافة الاستعلامات التي يحتاجونها في المسائل المحال درسها عليها

### الباب الثالث

#### أقسام القومسيون

مادة ٣٦ - الأقسام هي

السكرتارية  
الهندسة والتنظيم  
النظافة والصحة

مادة ٣٧ - السكرتارية تشتمل على الاعمال الادارية والقضائية والاعمال المالية للقومسيون

مادة ٣٨ - الاعمال الادارية تشتمل على جميع المخابرات وتحرير محاضر الجلسات والمحفوظات وجرء جميع الاملاك البلدية من متقول وثابت وعلى العموم جميع الامور الغير داخلية ضمن اختصاص الاقسام الاخرى

مادة ٣٩ - لا يجوز للبلدية اقامة أى دعوى قبل التصريح من القومسيون بمد المداولة عنها وبعد النظر في التقرير المقدم من المأمورية الا في الأحوال الحفظية والاجراءات المستعجلة التي لا يجوز للرئيس اجراؤها من تلقاء نفسه وعلى الرئيس الحصول على هذا التصريح ليتسنى له أن يدفع عن البلدية الدعاوى التي يمكن أن تقام عليها ولكن هذا التصريح ليس ضروريا في المدافعة عن القومسيون في الدعاوى التي تقام عليه من المرفوع ضدهم أو في الدعاوى المتعلقة بوضع اليد أو التي تقام أمام قاضى الامور المستعجلة

فصل ٢  
قومسيون يلى  
بور سعيد

مادة ٤٠ - يدخل فى الأعمال المالية

أولاً - تحصيل الرسوم والعوائد

ثانياً - قبض المبالغ المطلوبة للقومسيون

ثالثاً - دفع المبالغ المأذون بها قانوناً من القومسيون والمأمورية

رابعاً - حسابات الإيرادات والمصروفات والصنف وكل ما يترتب عليه  
بوجه العموم بيان حالة البلدية بطريقة مخصوصة

مادة ٤١ - الصراف مكلف بالقبض والصرف وهو المسؤول الوحيد عن  
حفظ النقود ويجب عليه أن يقدم تأميناً يمين مقداره بمعرفة القومسيون

مادة ٤٢ - أذونات الصرف يجب أن يبين بها اسم المستحق ونوع الصرف  
وسببه ومقدار المبلغ الواجب صرفه والفصل المخصص له بالميزانية وتاريخ  
التصريح وينبى أن تكون الأذونات مرفقة بالمستندات المنصوص ضها بلوائح  
عموم حسابات الحكومة وتكون ممضاة من رئيس القومسيون وكاتب الحسابات

مادة ٤٣ - السكرتير عليه ملاحظة تحصيل الرسوم والعوائد وعلى السكرتير  
وكاتب الحسابات أن يضما فى كل شهر تقريراً عن حركة الخزينة لعرضه على  
القومسيون وطليهما أيضاً جرد الخزينة مرتين على الأقل فى الشهر

### الهندسة والتنظيم

مادة ٤٤ - يدخل فى أعمال هذا القسم

أولاً - مشروعات فتح الشوارع والطرق وتسميتها

ثانياً - تحرير رخص اشغال الطريق

ثالثاً - تحرير خطوط التنظيم والنظر فى طلبات البناء والرخص المتعلقة بها  
ووضع مشروعات الميادين والحدائق

رابعاً - مراقبة المهارات المبنية أو الجارى بناؤها وتقرير الهدم والترميمات

فصل ٢  
قوسيون بلدى  
بور سعيد

خامسا - صيانة الطرق ورصفها بالمكادام وتبليطها والمسائل الخاصة بضوائع أو زوائد التنظيم

سادسا - أعمال الطرق على العموم والرخص الخاصة بها

سابعاً - ملاحظة مباني البلدية وتبوير المنازل

ثامناً - حصر أراضى المجلس وتسويرها أو تأجيرها أو بيعها

تاسعاً - ملاحظة الشغالة وتعيين أعمالهم والأشخاص المحكوم عليهم بالتشغيل

عاشراً - ملاحظة الاعمال العامة بالمدينة والتي تهم البلدية كالمياه والانارة وملاحظة الاعمال الميكانيكية التابعة للبلدية

### النظافة والصحة

مادة ٤٥ - تشتمل على ملاحظة الكلس والرش ومباشرة الاعمال الخاصة بنظافة المدينة والصحة وملاحظة الاسواق والجبانات والسفحانات والمبازل العمومية

## الفرع التاسع قومسيون بلدى بندر المنيا

مصل ٢  
نمرة ٩٢  
تشكيل قومسيون  
بلدى مختلط  
بندر المنيا

القانون نمرة ٦ الصادر فى ١٩ ابريل سنة ١٩١١

بعد الاطلاع على القرار الصادر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٤ بإنشاء مجلس  
على بندر المنيا وعلى ما صدر بعده من القرارات الخاصة بذلك المجلس  
وبالنظر للتأخر الراضية التى حصلت فى البنادر التى أنشئت فيها القومسيونات  
المحلية المختلطة من اشتراك السكان فى تحسين بنادرهم بواسطة الرسوم الاختيارية  
التي يفرضونها على أنفسهم

وبعد الاطلاع على الطلب المقدم من سكان المنيا لحصول بندرهم على نظام  
مشابه لنظام باقى القومسيونات البلدية المختلطة  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية ومواقفة رأى مجلس النظار  
وبعد أخذ رأى مجلس المديرية

مادة ١ - رخص لسكان بندر المنيا بأن يفرضوا رسوما اختيارية لأجل  
الاستعانة بها على نفقات الأعمال الصحية والبلدية وبوجه العموم على تنفيذ كل  
مشروع يؤدى الى تحسين حالة البندر وتكون له صيغة بلدية  
وينشأ فى البندر قومسيون على مختلط يكون تشكيكه واختصاصه كما هو مبين  
فيا بعد

### تشكيل القومسيون

مادة ٢ - يؤلف هذا القومسيون من أحد عشر عضوا وهم  
أولا (١) المدير أو وكيل المديرية عند غيبته بصفة رئيس  
(ب) مفقش مبانى الحكومة أو مندوبه  
(ج) مفقش صحة المديرية أو من يقوم مقامه  
ثانيا - أربعة أعضاء وطنيون يختارهم الناخبون الوطنيون بالكيفية  
والشروط التى ينص عليها قرار يصدر من نظارة الداخلية بهذا الخصوص

فصل ٢  
قوميون بلدى  
البلدية

ويجب أن يكون ضمن هؤلاء الاربعة أعضاء عضو ينتخبه الناخبون من بين تجار الصادرات الوطنيين وآخر من بين تجار الواردات الوطنيين

ثالثا - أربعة أعضاء أوروبيون ينتخبهم الناخبون الاوروبيون بالكيفية والشروط المبينة بالقرار المذكور

ويجب أن يكون ضمن هؤلاء الاربعة أعضاء عضو ينتخبه الناخبون من بين تجار الصادرات الأوروبيين وعضو آخر من بين تجار الواردات الأوروبيين ومع ذلك فلا يجوز قبول أكثر من عضوين أوروبيين منتخبين من جنسية واحدة في القومسيون

ويجوز لأحد مفتشى نظارة الداخلية أو من تتدبه النظارة المذكورة حضور جلسات القومسيون ويكون رأيه استشاريا

مادة ٣ - حق الانتخاب يكون لكل شخص من المذكور تتوفر فيه الشروط الآتية

أولا - أن يكون قد بلغ من السن خمسا وعشرين سنة على الأقل

ثانيا - أن يكون مقبلا في بندر المنيا منذ سنتين على الأقل أو أن يكون له فيه محل للاشغال وأن يكون في الحاليتين ممن يدفع فيه عوائد بناء لا يقل مقدارها عن جنيتين مصريين في السنة أو يكون مائكا في محل لاهل أجرته السنوية عن أربعة وعشرين جنيا مصريا أو يكون رئيسا أو وكلا لأحد المصارف المالية أو المحال التجارية أو الصناعية التي تدفع قيمة العوائد المذكورة أو تشغل سكا تدفع أجرته القيمة المبينة أعلاه

ثالثا - أن يتعهد كتابة بدفع الرسوم البلدية وأن يكون قد قام بسدادها

رابعا - أن لا يكون في أية حالة من حالات عدم الاهلية المنصوص عنها في المادة الآتية

مادة ٤ - ليس للاشخاص الآتى بيانهم حق الانتخاب وهم

فصل ٢  
توسيون بدى  
التي

أولا - المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو السجن أو المحكوم عليهم لارتكاب  
المعركة والتعصب أو خيانة الأمانة أو التزوير أو انتهاك حرمة الآداب أو الرشوة  
أو الشروع في إحدى هذه الجنايات أو الخلع أو لاية جنائية أو جنحة أخرى  
تخدش الشرف أو تخل بالاستقامة

ثانيا - المحكوم بإشهار أفعالهم وكذلك المحجور عليهم

فيمن يجوز انتخابهم

مادة ٥ - لا يجوز لأحد أن يكون منتخبا إلا إذا كان ناخبا

ويجب أيضا أن يكون المنتخب عارفا بالقراءة والكتابة

ومن الضروري كذلك لمن يتخبط بصفة تاجر مصادرات أو واردات أن  
يكون اسمه واردا في قائمة الانتخابات ضمن أفراد إحدى هاتين الفئتين

ولا يجوز انتخاب المعزولين من وظائفهم الاميرية بمقتضى أحكام قضائية  
أو قرارات مجلس من مجالس التأديب لسبب غير التقصير أو لجرمة لا تخدش الشرف

مادة ٦ - وظيفة الاعضاء المنتخبين للقومسيون تكون مجانية وتكون مدتها  
أربع سنوات وفي كل سنتين يصير تشيير نصف أعضاء القومسيون عدا الذين  
لم حق العضوية قانونا وبعد انتهاء مدة السنتين الاوليين يصير تعيين الاعضاء  
الخارجيين بطريق القرعة ثم يكون التشيير بالنور والتسلسل بانتهاء مدة العضوية  
في آخر السنة الرابعة

ويجوز إعادة انتخاب أى عضو من الأعضاء الخارجيين

مادة ٧ - لا يجوز لأحد أعضاء القومسيون أن تكون له أية وظيفة أميرية  
ذات مرتب أو وظيفة قنصل أو وكلا لقنصلية أو أن يكون مستخدما تابعا  
لأحدى القنصليات بأية صفة كانت

مادة ٨ - لا يجوز لأعضاء القومسيون مطلقا أن تكون لهم حصصة  
في المقاولات أو التوريدات التي تحصل لحساب البندر وكل عضو خالف ذلك  
المنع يسقط من وظيفته بمقتضى قرار من النظارة



مادة ٩ - كل عضو منتخب يتخلف عن حضور جلسات القومسيون ثلاث مرات متواليات بدون أن يحصل على اجازة قانونية أو أن يقدم أسبابا مقبولة لمعذرته يجوز اعتباره مستقila بمقتضى قرار يصدره القومسيون بأغلبية آراء الأعضاء الحاضرين

مادة ١٠ - بطلان الانتخاب وسقوط أحد الأعضاء المنتخبين اما لعدم الأهلية أو لعدم ملائمة الوظيفة يصدر بهما قرار من نظارة الداخلية يشار فيه الى أسباب البطلان أو عدم الأهلية أو عدم الملائمة

مادة ١١ - اذا خلا مركز أحد الأعضاء لأى سبب كان فللقومسيون اقامة البدل فيه من الوطنيين أو الاروبيين أو تجار الواردات أو تجار الصادرات ( بحسب العضو الذى خلا مركزه ان كان وطنيا أو أروپيا أو تاجر الواردات أو تاجر الصادرات ) ممن يكون قد حاز أثناء الانتخابات أكثر الأصوات بعد الأعضاء المنتخبين من الفئة التى هو منها وفى حالة عدم وجوده تقول العضوية الى الشخص الذى يليه مباشرة فى الكشف الشامل لنتائج الانتخابات وذلك مع مراعاة التقييد الوارد بآثر الفقرة الثالثة من المادة الثانية من هذا القانون عند ما يخلو مركز أحد الأعضاء الأروبيين

### فى اجتماعات القومسيون ومفاوضاته

مادة ١٢ - يجتمع القومسيون مرة فى الشهر على الأقل ومع ذلك يجوز انعقاده فى جلسات فوق العادة بناء على دعوة الرئيس اذا رأى فى ذلك فائدة أو بناء على طلب مكتوب يقدمه له ثلاثة من الأعضاء على الأقل وتصدر قرارات القومسيون بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وعند تساوى الآراء يكون صوت الرئيس مرجحا ولا تكون القرارات صحيحة الا بحضور النصف على الأقل من الأعضاء القائمين بوظيفتهم

فصل ٢  
قومسيون بدوى  
التي

## في اختصاصات القومسيون

فصل ٢  
تريسيون يلقى  
النيا

مادة ١٣ - اختصاصات القومسيون هي :

أولا - تعيين وترقية وفصل العمال الذين يتقدمون رواتبهم من ميزانيته وتوقيع العقوبات التأديبية المقررة في اللوائح عليهم الا ما يختص بالخدمة السائرة والشفالة باليومية فانهم يكونون في جميع شؤونهم تحت تصرف الرئيس

ثانيا - تحديد الرسوم الاختيارية ومقدار الحصة التي تقرر على أرباب الأملاك الكائنة على حافة الشوارع التي يبلطها أو يرصفها القومسيون أو يشتغل بصيانتها أو ترميمها أو تويرها وعلى المسموم كل من تعود عليهم فائدة بنوع خصوصى من الأعمال التي يجرها القومسيون

ثالثا - تقرير طريقة تحصيل الرسوم والموائد وما يلزم من الوسائل لتحصيلها رابعا - ادارة إيرادات البندر

خامسا - اشغال التنظيم والطرق والكنس والرش ورصف وتبليط وتوير الشوارع والميادين العمومية

سادسا - اتخاذ الاجراءات المتعلقة بالتنظف الصحي في البندر كالحامصة بالمراحيض العمومية والمجارير والجبانات والأسواق والموائد العمومية والمجازر

سابعا - أشغال المياه

ثامنا - أشغال المطافى وجميع الاجراءات الخاصة بالحرائق

تاسعا - وضع الميزانية السنوية للبندر من إيرادات ومصروفات ومراجعة الحسابات ونشر بيان سنوى عنها

عاشر - وأخيرا كل الأعمال الأخرى التي لها صبغة بلدية مما تكلف نظارة الداخلية القومسيون بها

والقومسيون يقوم بهذه الاختصاصات على ذمته وتحت مسؤوليته بدون أن يكون في ذلك أى ارتباط للحكومة أو ضمان عليها

فصل ٢  
قوميون بدو  
المتيا

مادة ١٤ - اذا قرر القومسيون اجراء أشغال غير عادية وكانت نفقاتها تزيد عن ايراداته الاعتيادية جاز له بعد مصادقة نظارة الداخلية وموافقة رأى نظارة المالية أن يعقد القروض اللازمة لهذه الأشغال ولا تكون الحكومة ضامنة لحساب القروض الا اذا كان هناك اشتراط خصوصى

مادة ١٥ - الأعمال التى يجرىها القومسيون تكون حتما داخلية ضمن الأملاك العمومية

### فى المأمورية البلدية

مادة ١٦ - يعين القومسيون فى كل سنة مأمورية تؤلف من المدير أو من وكيل المديرية عند غيخته ويكون له حق العضوية قانونا (بصفة رئيس) ومن عضوين أحدهما وطنى والآخر أوروبى يختارهما القومسيون من بين الأعضاء المنتخبين

وعند تعيين عضوى المأمورية العاملين يعين القومسيون أيضا من بين الأعضاء المنتخبين عضوين نائبين أحدهما وطنى والآخر أوروبى ليتوبا عن العضوين المذكورين فى حال تقيهما أو حصول مانع لها

وتقوم المأمورية بملاحظة تنفيذ قرارات القومسيون وتقرح تعيين المستخدمين وتشارك مع الرئيس فى حفظ النظام وبالمجملية. تقوم بكل الأعمال الادارية الا ما يتعلق بتنفيذ الأوامر والقرارات فان ذلك من اختصاص الرئيس

ويجوز لمفتش أو لمندوب نظارة الداخلية حضور جلسات المأمورية ويكون رأيه استشاريا

### أحكام عمومية

مادة ١٧ - الرئيس هو النائب الوحيد عن القومسيون فى جميع الأعمال المتعلقة به سواء كان فى علاقاته مع الحكومة ومصالحها أو فى علاقاته مع الافراد ويكتب الرئيس نظارات الحكومة والمصالح الأميرية بواسطة نظارة الداخلية

مادة ١٨ - يعرض القومسيون في بحر الثمانية أيام جميع قراراته على نظارة  
الداخلية للتصديق عليها. فصل ٢  
قومسيون بلدي  
المنيا  
ولا تكون قرارات القومسيون نافذة المفعول الا بعد التصديق عليها من نظارة  
الداخلية

مادة ١٩ - يقوم القومسيون بتنفيذ الأعمال المستجدة أو أعمال الصيانة  
الواردة بالميزانية ومع ذلك لا يجوز البت في الأعمال التي تزيد جملة نفقاتها لغاية  
انعامها على مبلغ مائتي جنيه مصري الا بعد اقرار نظارة الداخلية على الرسوم  
والمقاييسات الخاصة بها

مادة ٢٠ - يجوز حل القومسيون في أى حالة كانت بقرار يصدر من ناظر  
الداخلية

مادة ٢١ - تكون ادارة الأعمال المالية مطابقة للوائح المالية المقررة في الحكومة

مادة ٢٢ - لا يجوز للقومسيون أن يتفاوض في القوانين أو الأوامر العالية  
أو القرارات الصادرة من النظارات

مادة ٢٣ - على المدير أن يضع لائحة داخلية للعمل بمقتضاها بعد تصديق  
نظارة الداخلية عليها ويكون الغرض من هذه اللائحة تعيين الشروط التي تسير عليها  
أعمال القومسيون والأمورية سيرا منتظما مع مراعاة القواعد المقررة في هذا القانون

مادة ٢٤ - تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون وعلى الخصوص  
الأحكام المدونة بالقرار الوزاري الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٤ والقرارات  
التي صدرت فيما بعد بتعديله أو تكميله

ومع ذلك فإن المجلس المحلي الموجود الآن يتنذر المنيا يستمر في أعماله الى أن  
يحل عمله القومسيون المحلي المختلط الصادر بتشكيله هذا القانون

مادة ٢٥ - على ناظر الداخلية تنفيذ هذا القانون

وله أن يصدر كل ما يرى لزومه من اللوائح والنصوص التكميلية

فصل ٢  
قوسيون بلدى  
المنيا

القرار الصادر من نظارة الداخلية في ١٠ مايو سنة ١٩١١

بعد الاطلاع على المادة (٢٥) من القانون الصادر في ١٩ ابريل سنة ١٩١١  
القاضى بايجاد قوسيون بلدى مختلط بيندر المنيا

نمرة ٩٣  
الانتخابات  
والاعمال المالية

مادة ١ - عمليات الانتخاب تباشرها لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء عضوان  
منهم وطنيان وعضوان أوروبيان تحت رئاسة المدير أو وكيل المديرية عند غيبته  
وهؤلاء الأعضاء تعيينهم نظارة الداخلية وينتخبون من ضمن أعيان البندر

### قائمة الانتخابات

مادة ٢ - يبدأ بتقرير قائمتين للانتخابات احدهما بأسماء الناخبين الوطنيين  
والأخرى بأسماء الناخبين الاوروبيين وتحرر هاتان القامتان بمعرفة اللجنة طبقا  
لأحكام المادتين ٣ و ٤ من القانون الصادر في ١٩ ابريل سنة ١٩١١ وتنفذ  
الكشوف المقدمة من المديرية بموجب دفاتر عوائد أملاك المبانى أساسا لتحرير  
القائمتين المذكورتين مع اضافة أو حذف ما يلزم

ولتضمن كل من هاتين القائمتين أسماء تجار الواردات وتجار الصادرات  
متفصلين عن بعضهما بحيث يكون كل فريق متفصلا عن الآخر

وفيا يتعلق بقيد الأسماء فى قائمتى الانتخاب لهاتين القمتين الخصوصيتين يكون  
كل من ترد اليه بالجملة وبكيفية منتظمة بضائع أو أصناف غذائية برسم البندر  
أو داخلية القطر يعتبر تاجرا فى الواردات وكل من يصدر بالجملة وبكيفية منتظمة  
بضائع أو أصنافا غذائية خارج البندر يعتبر تاجرا فى الصادرات

ويستبركالتجار مديرو شركات المساهمة والمديرون الوكلاء عن الشركات  
التجارية الذين لهم محل بيندر المنيا

ولا يجوز ادراج اسماء الاشخاص الحائزين لصفتى تجار الصادرات وتجار  
الواردات معا بحسب البيان السابق الا فى احدى هاتين القمتين وعليهم بيان رصبتهم  
فى ادراج أسمائهم فى قائمتى الانتخابات بصفة تجار واردات أو تجار صادرات

فصل ٢  
قوسيون بالدي  
النيا

مادة ٣ - بعد تحرير القائمتين بالطريقة المذكورة يصير تعليقهما بدويان المديرية سبعة أيام

وفي خلال هذه السبعة الأيام يجوز لأصحاب الشأن تقديم معارضاتهم للجنة سواء كانت متعلقة بادراج أسماء الأشخاص الذين لم تدرج أسماؤهم في القائمة أو في الفئات المخصصة منهم أو كانت متعلقة بشطب أسماء من أدرجت أسماؤهم بغير حق أو كانت متعلقة بطلب إجراء أى تصحيح آخر

وبعد مضي تلك المدة لا تقبل أية معارضة فيما يختص بادراج الاسماء وتجتمع اللجنة في ظرف ثلاثة أيام لتحكم في المعارضات المقدمة إليها وبعد تعديل القائمتين (إذا دعت الحال لذلك بناء على قرارات اللجنة) يصير تعليقهما ثانية بدويان المديرية سبعة أيام أخرى يجوز خلالها لأصحاب الشأن تقديم معارضاتهم ضد الأشخاص الذين أدرجت أسماؤهم بغير حق وباقتضاء اليوم السابع وبعد أن تحكم اللجنة حكماً باتاً في هذه المعارضات تعلق القائمتان اللتان تعتبران نهائيتين وتبقيان معلقتين مدة ثلاثة أيام على الأقل

وفي هذه المدة الأخيرة يرسل للأشخاص المدرجة أسماؤهم في هاتين القائمتين بناء على طلبهم نسخة من قائمة الناخبين الاوروبيين ان كانوا أوروبيين أو من قائمة الناخبين الوطنيين ان كانوا وطنيين مع نسخة مطبوعة من المادة السادسة من هذا القرار وترسل صورة من القائمتين النهائيتين الى نظارة الداخلية

### الانتهابات

مادة ٤ - في شهر ديسمبر من كل سنة يصير مراجعة قائمتي الانتخابات بمعرفة اللجنة تضيف اليهما أسماء الأشخاص الذين حازوا الصفات المطلوبة قانوناً وشطب اسماء المتوفين والأشخاص الذين فقدوا الشروط المطلوبة

وتتلقى القائمتان بعد مراجعتهما ويكون النظر في المعارضات المقدمة طبقاً لما هو مذكور بالمادة السابقة

وترسل صورة من القائمتين بعد مراجعتهما لنظارة الداخلية

فصل ٢  
نومسيون بلدي  
النيا

مادة ٥ - يصدر المدير قرارا يحدد فيه المحل واليوم والساعة التي يصبر فيها اجراء الانتخابات ويعلق القرار المذكور لاطلاع الجمهور عليه مدة ثلاثة ايام على الأقل قبل حصول الانتخابات ويكون ذلك بواسطة اعلانات تلصق على باب ديوان المديرية وفي جهات البندر وضواحيه حسب ما يراه المدير

وتوضع المادة السادسة من هذا القرار برمتها في ذيل تلك الاعلانات بعد قرار المدير السابق الذكر

مادة ٦ - لا يجوز لأحد غير الناخبين السخول في المحل المعد للانتخابات أثناء حصولها

وعلى الناخبين أن يكونوا حاملين لتذاكر الاقتراع التي تكون مجهزة من قبل ويسلمونها للجنة الانتخاب داخل ظروف مقفلة وتعلن بهذه التذاكر أسماء المرشحين المنتخبين بوضوح مع البيانات المذكورة بكشف الناخبين على قدر الامكان

ولا يجوز كتابة الاسم الواحد على تذكرة الواحدة الا مرة واحدة فاذا أدرج أحد الأسماء أكثر من مرة في تذكرة واحدة فلا يحسب الامررة واحدة

ويقترح الناخبون الوطنيون على الأربعة الأعضاء المراد انتخابهم من الوطنيين ويقترح الناخبون الاوروبيون على الاربعة الاعضاء المراد انتخابهم من الاوروبيين

ويجب على كل من الفريقين أن يتضخ من ضمن الاربعة الاعضاء المراد انتخابهم واحدا على الأقل من تجار الواردات وآخر على الأقل من تجار الصادرات

واذا قدمت تذكرة الانتخاب وعليها ثلاثة أسماء ولم يكن من ضمنها اسم أحد تجار الواردات أو الصادرات فيشطب الاسم الثالث وإذا قدمت تذكرة انتخاب وعليها أربعة أسماء ولم يكن من ضمنها اسم أحد تجار الواردات واسم أحد تجار الصادرات فيشطب الاسم الأخير والاسمان الأخيران المكتوبان بنير حق وذلك على حسب الأحوال ويكون البدء بشطب الاسم الأخير المدرج بنير حق ثم الاسم الذي قبله اذا اقتضت الحال

فصل ٢  
تومسون بلدي  
المنيا

ويبقى الاقتراع مفتوحاً من ابتداء الساعة الاولى بعد شروق الشمس الى ما قبل الغروب بساعة الا اذا ورد في القرار القاضى بالاجتماع نص يخالف ذلك وتوضع تذكرة الاقتراع في اناءين أحدهما للوطنين والثاني للاروبيين بحضور الرئيس في نفس الجلسة ويقيد أحد أعضاء اللجنة أسماء وألقاب المقترعين في دفتر بعد أن يتحقق من أنهم مقيدون بقائمة الناخبين وذلك قبل وضع التذكرة في الاناء ويؤشر بقطعة على قائمة الانتخابات أمام اسم المقترح

مادة ٧ - يجرد افعال الاقتراع لانهمل أية تذكرة وعند نهاية عمليات الاقتراع تسخرج التذاكر من الاناءين المذكورين ويضاهى صلدها على عدد المقترعين ثم تحرر قائمتان احدهما للوطنين والثانية للاروبيين مبيتا فيهما عدد الاصوات التي نالها كل واحد من المترشحين مع الاشارة أمام اسمه بأنه مدرج بقائمة الانتخابات بصفته من تجار الواردات أو الصادرات ويكون ترتيب المترشحين بالابتداء بمن نال أكثر الأصوات

ويوقع الرئيس وأعضاء اللجنة على القائمتين المذكورتين ثم ترفقان بمحضر جلسة الانتخابات وترسلان مباشرة لنظارة الداخلية في ظرف ثمانية أيام مع جميع الأوراق الخاصة بالانتخاب ثم ينادى أولاً بانتخاب المرشح من تجار الواردات والمرشح من تجار الصادرات للذين حازا أكثر الاصوات وبعد ذلك ينادى بانتخاب المترشحين الاثنين الاولين الوارد اسمهما في تلك القائمة بعد التاجر المذكورين هذا وفيما يخص بانتخاب الاعضاء الاروبيين يلاحظ أنه اذا وقع الانتخاب على أكثر من اثنين من جنسية واحدة فلا يكون للانتخاب أثر الا في الاثنين المتحصلين على أكثر الاصوات ووقع الانتخاب على من نال أكثر الاصوات بعدهما سواء كان عضواً واحداً أو أكثر من المترشحين الآخرين من أى جنسية أخرى ممن يكونون قد نالوا أكثر الاصوات فلذا تساوت الأصوات بين اثنين من المترشحين فأكثر فعلى اللجنة استدعاءهم لعمل قرعة بينهم يكون الحكم بموجبها في نتيجة الانتخاب وذلك في ظرف أربعة والعشرين ساعة التي تلي الانتخاب وسواء حضر هؤلاء المرشحون بناء على هذه الدعوة أم لم يحضروا وتشرع اللجنة في عمل القرعة على أى حال في الزمان والمكان المحددين



فصل ٢  
قومسيون بلدي  
البلدية

وتحكم اللجنة في قسم الجلسة وبصفة نهائية في جميع الاشكالات التي تحدث أثناء عمليات الانتخابات

وتصدر الأحكام بالأولية وتذكر في المحضر

ومع ذلك ففي حالة حصول اخلال جسيم تحفظ نظارة الداخلية لنفسها الحق في إلغاء الانتخابات جميعها أو بعضها أو تعديل مفاوضات اللجنة التي تكون مخالفة للقانون

مادة ٨ - تعلق قائمة بأسماء المنتخبين على باب المديرية وترسل نسخة من هذه القائمة لكل واحد من هؤلاء المنتخبين وأخرى لنظارة الداخلية

### الميزانية والحسابات والأشغال

مادة ٩ - تكون ميزانية إيرادات القومسيون البلدي المختلط من :

أولاً - الاطانة السنوية الممنوحة من الحكومة

ثانياً - متحصل الإيرادات الناتجة من الرسوم والعوائد المنصوص عنها في القانون النظامي للبلدية

ثالثاً - موارد البندر الخصوصية

مادة ١٠ - أولاً - تعمل الميزانية العمومية بمقتضى النموذج المصدق عليه من نظارة المالية وتقسم الى قسمين وهما الميزانية الاعتيادية والميزانية غير الاعتيادية ويجب أن تكون إيراداتهما ومصروفاتهما منفصلتين عن بعضهما تمام الانفصال

ثانياً - يجب أن تكون جملة المصروفات الاعتيادية على الدوام أقل من الإيرادات الاعتيادية أو أن توازي مبلغها على الأكثر ويكون الحساب كذلك بالنسبة للميزانية غير الاعتيادية ويجب أن يدرج في المصروفات الاعتيادية اعتماد لنشر المنظور والمصروفات الثرية

ثالثاً - يدرج في الميزانية الاعتيادية ما يأتي :

فصل ٢  
قوميون بلدى  
المنيا

(١) فى باب الإيرادات الاعتيادية الإيرادات التى لها صفة مستديمة كالامانة السنوية من الحكومة والمتحصل من الرسوم والعوائد ومن ثمن المياه والتزوير وعوائد التنظيم وعوائد اشغال الطريق العمومية وإيرادات الجزر وتنقسم هذه الإيرادات الى فصول بحسب نوعها وتبين بالتفصيل

(٢) فى باب المصروفات الاعتيادية المصروفات التى لها صفة مستديمة وتقدم هذه المصروفات الى فصول وتبين بالتفصيل ويدرج فى الميزانية غير الاعتيادية ما يأتى :

أولاً - فى باب الإيرادات غير الاعتيادية الإيرادات الناتجة من وفورات الأعوام السابقة وتبرعات المصالح والأفراد وبوجه العموم كل الإيرادات التى ليس لها صفة مستديمة وسنوية

ثانياً - فى باب المصروفات غير الاعتيادية المصروفات الخاصة بإنشاء الطرق وحدائق الميادين ومشترى العقارات أو المهمات الكبرى التى تستعمل لزم غير محدود كطلبات الخرائق والرش وسلام الأغائة والآلات وعلى وجه العموم كل المصروفات التى ليس لها صفة مستديمة وسنوية

مادة ١١ - الأقسام السنوية التى تدفع لنظارة المالية لسداد ما يستدينه القومسيون من السلفات يكون توريدها تحت عنوان مخصوص فى الفصل المقابل لها من الميزانية الاعتيادية أو غير الاعتيادية بحسب الأحوال

فاذا كان التسديد لميعاد خمس سنوات بالأكثر وجب ادراج الأقسام السنوية فى مصروفات الميزانية غير الاعتيادية واذا كانت مواعيد التسديد تزيد عن خمس سنين وجب ادراج القسط السنوى فى المصروفات الاعتيادية

مادة ١٢ - توضع الميزانية لمدة اثني عشر شهرا ابتداءً من أول يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر من كل سنة ويقررها القومسيون ثم يعرضها على نظارة الداخلية قبل ١٥ نوفمبر ولا تكون الميزانية نافذة المفعول الا بعد تصديق نظارة الداخلية عليها

مادة ١٣ - لا يجوز صرف أى مبلغ أو الارتباط بصرفه اذا كان يخرج عن حدود الاعتمادات المفتوحة بالميزانية

فصل ٢  
تومسون بلدى  
التي

مادة ١٤ - تكون تسوية المصروفات طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بمصروفات الحكومة وتحميد فى حساب مخصوص يقدم فى كل شهر الى ادارة عموم الحسابات بنظارة المالية ومعه الامراق والمستندات المؤيدة له ويعرض على القومسيون فى كل جلسة كشف بيان ايرادات ومصروفات الشهر السابق وترسل هذه الكشف شهريا لنظارة الداخلية

مادة ١٥ - رسوم ومقاييسات الاعمال المقتضى اجراؤها يجب عرضها أولا على نظارة الداخلية لفحصها والتصديق عليها

مادة ١٦ - تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القرار

الفرع العاشر  
قومسيون بلدى بندر ميت غمر

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
ميت غمر

القانون نمرة ٧ الصادر فى ١٩ ابريل سنة ١٩١١

نمرة ٩٤  
تشكيل قومسيون  
بلدى مخطط فى  
ميت غمر

بعد الاطلاع على القرار الصادر فى أول ديسمبر سنة ١٨٩٥ بإنشاء مجلس على بندر ميت غمر وعلى ماصدر بعده من القرارات الخاصة بذلك المجلس وبالنظر للنتائج الراضية التى حصلت فى البتادر التى أنشئت فيها القومسيونات المحلية المختلطة من اشتراك السكان فى تحسين بناذرهم بواسطة الرسوم الاختيارية التى يفرضونها على أنفسهم

وبعد الاطلاع على الطلب المقدم من سكان ميت غمر لحصول بندرهم على نظام مشابه لنظام باقى القومسيونات البلدية المختلطة وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس المديرية

مادة ١ - رخص لسكان بندر ميت غمر بأن يفرضوا رسوما اختيارية لأجل الاستعانة بها على نفقات الأعمال الصحية والبلدية وبوجه العموم على تنفيذ كل مشروع يؤدى الى تحسين حالة البندر وتكون له صيغة بلدية وينشأ فى البندر قومسيون على مخطط يكون تشكيله واختصاصه كما هو مبين فيما بعد

تشكيل القومسيون

مادة ٢ - يؤلف هذا القومسيون من أحد عشر عضوا وهم  
أولا - (١) المدير بصفة رئيس . وعند غية المدير يقوم مقامه وكيل المديرية  
فانما تقيب الوكيل تكون الرئاسة للأمر المركز

(ب) مفتش مبانى الحكومة أو مندوبه { أعضاء لهم حق العضوية قانونا  
(ج) مفتش صحة المديرية أو من يقوم مقامه }

فصل ٢  
قومسيون بلدية  
ميت غمر

ثانيا - أربعة أعضاء وطنيون يتصخبهم الناخبون الوطنيون بالكيفية والشروط التي ينص عليها قرار يصدر من نظارة الداخلية بهذا الخصوص

ويجب أن يكون ضمن هؤلاء الأربعة أعضاء عضو ينتخبه الناخبون من بين تجار المبادرات الوطنيين وآخر من بين تجار الواردات الوطنيين

ثالثا - أربعة أعضاء أوروبيون يتصخبهم الناخبون الأوروبيون بالكيفية والشروط المبينة بالقرار المذكور

ويجب أن يكون ضمن هؤلاء الأربعة أعضاء عضو ينتخبه الناخبون من بين تجار المبادرات الأوروبية وعضو آخر من بين تجار الواردات الأوروبية ومع ذلك فلا يجوز قبول أكثر من عضوين أوروبيين متصخبين من جنسية واحدة في القومسيون

ويجوز لأحد مفتشى نظارة الداخلية أو من تتدبه النظارة المذكورة حضور جلسات القومسيون ويكون رأيه استشاريا

مادة ٣ - حق الانتخاب يكون لكل شخص من المذكور تتوفر فيه الشروط الآتية

أولا - أن يكون قد بلغ من السن خمسا وعشرين سنة على الأقل

ثانيا - أن يكون مقيا في بندر ميت غمر منذ سنتين على الأقل أو أن يكون له فيه محل للاشغال وأن يكون في الحاليتين ممن يدفع فيه عوائد بناء لا يقل مقدارها عن جنيهين مصريين في السنة أو يكون ساكنا في محل لا تقل أجرته السنوية عن أربعة وعشرين جنيها مصريا أو يكون رئيسا أو وكلا لأحد المصارف المالية أو المحال التجارية أو الصناعية التي تدفع قيمة العوائد المذكورة أو تشغل سكا تبلغ أجرته القيمة المبينة أعلاه

ثالثا - أن يتعهد كتابة بدفع الرسوم البلدية وأن يكون قد قام بسدادها

رابعا - أن لا يكون في أية حالة من حالات عدم الأهلية المنصوص عنها في المادة الآتية

فصل ٢  
قوميون بلدى  
بيت عمر

١٠ مادة ٤ - ليس للأشخاص الآتى بيانهم حق الانتخاب وهم  
أولاً - المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة أو السجن أو المحكوم عليهم لارتكاب  
المبرقة أو النصب أو خيانة الأمانة أو التزوير أو انتهاك حرمة الآداب أو الرشوة  
أو الشروع فى احدى هذه الجنايات أو الجنىح أو لأية جناية أو جنة أخرى  
تخدش الشرف أو تمحل بالاستقامة  
ثانياً - المحكوم بأشهار افلاسهم وكذلك المحجور عليهم

### فيمى يجوز انتخابهم

مادة ٥ - لا يجوز لأحد أن يكون متخباً الا اذا كان ناخباً  
ويجب أيضاً أن يكون المنتخب عارفاً القراءة والكتابة  
ومن الضرورى كذلك لمن يتخب بصفة تاجر صادرات أو واردات أن يكون  
اسمه وارداً فى قائمة الانتخابات ضمن أفراد احدى هاتين الفئتين  
ولا يجوز انتخاب الموزولين من وظائفهم الأميرية بمقتضى أحكام قضائية أو  
قرارات مجلس من مجالس التأديب لسبب غير التقصير أو لجرمة لا تخدش الشرف  
مادة ٦ - وظيفة الأعضاء المنتخبين للقوميون تكون مجانية وتكون مدتها  
أربع سنوات  
وفى كل سنتين يصير تغيير نصف أعضاء القوميون عدا الذين لهم حق  
المعضوية قانوناً

وبعد اقضاء مدة السنتين الاوليين يصير تعيين الأعضاء الخارجين بطريق  
القرعة ثم يكون التغيير بالدور والتسلسل بانتهاء مدة العضوية فى آخر السنة الرابعة  
ويجوز اعادة انتخاب أى عضو من الأعضاء الخارجين

مادة ٧ - لا يجوز لأحد أعضاء القوميون أن تكون له أية وظيفة أميرية  
ذات مرتب أو وظيفة قنصل أو وكلاً لقنصلية أو أن يكون مستخدماً تابعا  
لاحدى القنصليات بأية صفة كانت

فصل ٢  
قوميون بدى  
ميت غير

مادة ٨ - لا يجوز لأعضاء القومسيون مطلقاً أن تكون لهم حصة في المقاولات أو التوريدات التي تحصل لحساب البندر وكل عضو خالف ذلك المنع يسقط من وظيفته بمقتضى قرار من النظارة

مادة ٩ - كل عضو منتخب يتخلف عن حضور جلسات القومسيون ثلاث مرات متواليات بدون أن يحصل على اجازة قانونية أو أن يقدم أسباباً مقبولة لمعدنرته يجوز اعتباره مستقيلًا بمقتضى قرار يصدره القومسيون بأغلبية آراء الأعضاء الحاضرين

مادة ١٠ - بطلان الانتخاب وسقوط أحد الأعضاء المنتخبين اما لعدم الأهلية أو لعدم ملازمة الوظيفة يصدر بهما قرار من نظارة الداخلية يشار فيه الى أسباب البطلان أو عدم الأهلية أو عدم الملازمة

مادة ١١ - اذا خلا مركز أحد الأعضاء لأى سبب كان فلقومسيون اقامة البدل فيه من الوطنيين أو الأوروبيين أو تجار الواردات أو تجار الصادرات (بحسب العضو الذى خلا مركزه ان كان وطنيا أو أروبيا أو تاجر واردات أو تاجر صادرات) ممن يكون قد حاز أثناء الانتخابات أكثر الأصوات بعد الأعضاء المنتخبين من الفئة التى هومنها وفى حالة عدم وجوده تقول العضوية الى الشخص الذى يليه مباشرة فى الكشف الشامل لنتائج الانتخابات وذلك مع مراعاة القيد الوارد بآخر الفقرة الثالثة من المادة الثانية من هذا القانون عند ماينلوا مركز أحد الأعضاء الأوروبيين

فى اجتماعات القومسيون ومفاوضاته

مادة ١٢ - يجتمع القومسيون مرة فى الشهر على الأقل ومع ذلك يجوز اتمقاده فى جلسات فوق العادة بناء على دعوة الرئيس اذا رأى فى ذلك فائدة أو بناء على طلب مكتوب يقدمه له ثلاثة من الأعضاء على الأقل وتصدر قرارات القومسيون بالأظلية المطلقة للأعضاء الحاضرين وعند تساوى الآراء يكون صوت الرئيس مرجحاً

ولا تكون القرارات صحيحة إلا بحضور النصف على الأقل من الأعضاء  
القائمين بوظيفتهم

فصل ٢  
قوسيون بلس  
بيت عمر

### في اختصاصات القومسيون

مادة ١٣ - اختصاصات القومسيون هي :

أ - ولا - تعيين وترقية وفصل العمال الذين يتقدمون رواتبهم من ميزانيته وتوقيع  
المقوبات التأديبية المقررة في اللوائح عليهم إلا ما يختص بالخطة السارة والشغالة  
اليومية فانهم يكونون في جميع شؤونهم تحت تصرف الرئيس

ثانيا - تحديد الرسوم الاختيارية ومقدار الحصة التي تقدر على ارباب  
الإملاك الكائنة على حافة الشوارع التي يبلطها أو يرصفها القومسيون أو يشتغل  
بصاياتها أو ترميمها أو تويرها وعلى العموم كل من تمود عليهم فائقة بنوع خصوصي  
من الاعمال التي يجرها القومسيون

ثالثا - تقرير طريقة تحصيل الرسوم والعوائد وما يلزم من الوسائل  
لتحصيلها

رابعا - ادارة ايرادات البندر

خامسا - اشغال التنظيم والطرق والكنس والرش ورصف وتبليط وتوير  
الشوارع والميادين العمومية

سادسا - اتخاذ الاجراءات المتعلقة بالتنظيف الصحي في البندر كالحلابة  
بالمرحاض العمومية والمجارير والجوانات والاسواق والموائد العمومية والمجازر  
سابعاً - اشغال المياه

ثامنا - اشغال المطافئ وجميع الاجراءات الخاصة بالحرايق

تاسعا - وضع الميزانية السنوية للبندر من ايرادات ومصروفات ومراجعة  
الحسابات ونشر بيان سنوي عنها

عاشرا - وأخيرا كل الاعمال الاخرى التي لها صبغة بلدية مما تكلف نظارة  
الداخلية القومسيون بها



فصل ٢  
قومسيون بلدي  
ميت غمر

والقومسيون يقوم بهذه الاختصاصات على ذمته وتحت مسؤوليته بدون أن يكون في ذلك أى ارتباط للحكومة أو ضمان عليها

مادة ١٤ - اذا قرر القومسيون اجراء أشغال غير عادية وكانت نفقاتها تزيد عن ايراداته الاعتيادية جاز له بعد مصادقة نظارة الداخلية وموافقة رأى نظارة المالية أن يعقد القروض اللازمة لهذه الاشغال ولا تكون الحكومة ضامنة لحساب القروض الا اذا كان هناك اشتراط خاص

مادة ١٥ - الاعمال التى يجرىها القومسيون تكون حتما داخلة ضمن الاملاك العمومية

### فى المأمورية البلدية

مادة ١٦ - يمين القومسيون فى كل سنة مأمورية تؤلف من المدير أو من وكيل المديرية عند غيخته ويكون له حق العضوية قانونا (بصفة رئيس) ومن عضوين أحدهما وطنى والأخر أوروبى يختارهما القومسيون من بين الاعضاء المنتخبين

وعند تعيين عضوى المأمورية العاملين يمين القومسيون أيضا من بين الاعضاء المنتخبين عضوين نائبين أحدهما وطنى والأخر أوروبى لينوباً عن العضوين المذكورين فى حال تقيهما أو حصول مانع لهما

وتقوم المأمورية بملاحظة تنفيذ قرارات القومسيون وتقتصر تعيين المستخدمين وتشترك مع الرئيس فى حفظ النظام وبالجملته تقوم بكل الاعمال الادارية الا مايتعلق بتنفيذ الاوامر والقرارات فان ذلك من اختصاص الرئيس

ويحضر مأمور المركز جلسات المأمورية ويكون رأيه استشاريا وفى حال غياب المدير أو الوكيل يرأس مأمور المركز المأمورية ويكون له صوت معدود فى المداولة ويحوز لفهقش أول مندوب نظارة الداخلية حضور جلسات المأمورية ويكون رأيه استشاريا

## أحكام عمومية

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
ميت غمر

مادة ١٧ - المدير هو النائب الوحيد عن القومسيون في جميع الاعمال المتعلقة به سواء كان في علاقاته مع الحكومة ومصالحها أو في علاقاته مع الافراد ويكتب المدير أو وكيل المديرية نظارات الحكومة والمصالح الاميرية بواسطة نظارة الداخلية

مادة ١٨ - يعرض القومسيون في بحر الثمانية أيام جميع قراراته على نظارة الداخلية للتصديق عليها ولا تكون قرارات القومسيون نافذة المفعول الا بعد التصديق عليها من نظارة الداخلية

مادة ١٩ - يقوم القومسيون بتنفيذ الاعمال المستجدة أو أعمال الصيانة الواردة بالميزانية ومع ذلك لا يجوز البت في الاعمال التي تزيد جملة نفقاتها لغاية اتمامها على مبلغ مائتى جنيه مصرى الا بعد اقرار نظارة الداخلية على الرسوم والمقاييس الخاصة بها

مادة ٢٠ - يجوز حل القومسيون في أى حالة كانت بقرار يصدر من ناظر الداخلية

مادة ٢١ - تكون ادارة الاعمال المالية مطابقة للوائح المالية المقررة في الحكومة

مادة ٢٢ - لا يجوز للقومسيون أن يتفاوض في القوانين أو الاوامر العالية والقرارات الصادرة من النظارات

مادة ٢٣ - على المدير أن يضع لائحة داخلية للعمل بمقتضاها بعد تصديق نظارة الداخلية عليها

ويكون الغرض من هذه اللائحة تعيين الشروط التي تدير عليها أعمال القومسيون والمأمورية سيرا متظلا مع مراعاة القواعد المقررة في هذا القانون

مادة ٢٤ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القانون وعلى الخصوص  
الاحكام المدونة بالقرار الوزاري الصادر في أول ديسمبر سنة ١٨٩٥ والقرارات  
التي صدرت فيما بعد بتعديله أو تكيله

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
ميت غمر

ومع ذلك فان المجلس المحلى الموجود الآن ببندر ميت غمر يستمر فى أعماله الى  
أن يحل محله القومسيون المحلى المختلط الصادر بتشكيله هذا القانون

مادة ٢٥ - على ناظر الداخلية تنفيذ هذا القانون

وله أن يصدر كل ما يرى لزومه من اللوائح والنصوص التكميلية

القرار الصادر من نظارة الداخلية فى ١٠ مايو سنة ١٩١١  
بعد الإطلاع على المادة (٢٥) من القانون نمرة ٧ الصادر فى ١٩ ابريل  
سنة ١٩١١ القاضى بإيجاد قومسيون محلى مختلط ببندر ميت غمر

نمرة ٩٥  
الانتخابات  
والاعمال المالية

مادة ١ - عمليات الانتخاب تبأمرها لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء منهم  
عضوان وطنيان وعضوان أروبيان تحت رئاسة المدير أو وكيل المديرية عندغيته  
وهؤلاء الأعضاء تعينهم نظارة الداخلية وينخبون من ضمن أعيان البندر

### قائمة الانتخابات

مادة ٢ - يبدأ بتحرير قائمتين للانتخابات احدهما بأسماء الناخبين الوطنيين  
والاخرى بأسماء الناخبين الأروبيين وتحرر هاتان القائمتان بمعرفة اللجنة طبقاً  
لأحكام المادتين ٣ و ٤ من القانون الصادر فى ١٩ ابريل سنة ١٩١١ وتتخذ  
الكشوفات المقدمة من المديرية بموجب دفاتر عوايد أملاك المباني أساساً لصحرف  
القائمتين المذكورتين مع اضافة أو حذف مايلزم

وتتضمن كل من هاتين القائمتين أسماء تجار الواردات وتجار الصادرات  
منفصلين عن بعضهما بحيث يكون كل فريق منفصلاً عن الآخر

فصل ٢  
قوسيون بدى  
ميت غمر

وفى يتلقى بقيد الأسماء فى قائمتى الانتخاب لهاتين الفئتين المخصوصتين  
يكون كل من ترد اليه بالجملة وبكيفية منتظمة بضائع أو أصناف غذائية رسم  
البندر أو داخلية القطر يعتبر تاجرا فى الواردات وكل من يصدر بالجملة وبكيفية  
منتظمة بضائع أو أصنافا غذائية خارج البندر يعتبر تاجرا فى الصادرات

ويعتبر كالتجار مديرو شركات المساهمة والمديرون الوكلاء عن الشركات  
التجارية الذين لهم محل فى بندر ميت غمر

ولا يجوز ادراج أسماء الأشخاص الحائزين لصفى تجار الصادرات وتجار  
الواردات معا بحسب البيان السابق الا فى احدى هاتين الفئتين وعليهم بيان رغبتهم  
فى ادراج أسمائهم فى قائمتى الانتخاب بصفة تجار واردات أو تجار صادرات

مادة ٣ - بعد تحرير القائمتين بالطريقة المذكورة يصير تعليقهما بديوان  
المركز سبعة أيام

فى خلال هذه السبعة الأيام يجوز لأصحاب الشأن تقديم معارضاتهم للجنة سواء  
كانت متعلقة بادراج أسماء الأشخاص الذين لم تدرج أسمائهم فى القائمة أوفى  
الفئات المخصوصة سهوا أو كانت متعلقة بشطب أسماء من أدرجت أسمائهم  
بغير حق أو كانت متعلقة بطلب اجراء أى تصحيح آخر

وبعد مضى تلك المدة لا قبل أية معارضة فيما يخص بادراج الأسماء وتجتمع  
اللجنة فى ظرف ثلاثة أيام لتحكم فى المعارضات المقدمة اليها وبعد تعديل القائمتين  
(إذا دعت الحال لذلك بناء على قرارات اللجنة) يصير تعليقهما ثانية بديوان المركز  
سبعة أيام أخرى يجوز فى خلالها لأصحاب الشأن تقديم معارضاتهم ضد  
الأشخاص الذين أدرجت أسمائهم بغير حق وباقتضاء اليوم السابع وبعد أن  
تحكم اللجنة حكما باتا فى هذه المعارضات تعلق القائمتان اللتان تعتبران نهائيتين  
وتبقيان معلقتين مدة ثلاثة أيام على الأقل

وفى هذه المدة الأخيرة يرسل للأشخاص المدرجة أسمائهم فى هاتين القائمتين  
بناء على طلبهم نسخة من قائمة الناخبين الاوروبيين ان كانوا اوروبيين أو من قائمة

الناخبين الوطنيين ان كانوا وطنيين مع نسخة مطبوعة من المادة السادسة من هذا القرار وترسل صورة من القائمتين النهائيةين الى نظارة الداخلية

فصل ٢  
تومسيون بلدي  
بيت غمر

### الانتخابات

مادة ٤ - في شهر ديسمبر من كل سنة يصير مراجعة قائمتي الانتخابات بمعرفة اللجنة تضيف اليها أسماء الاشخاص الذين حازوا الصفات المطلوبة قانونا وتسطب أسماء المتوفين والاشخاص الذين فقدوا الشروط المطلوبة وتعلق القائمتان بعد مراجعتهما ويكون النظر في المعارضات المقدمة طبقا لما هو مذكور في المادة السابقة

وترسل صورة من القائمتين بعد مراجعتهما الى نظارة الداخلية

مادة ٥ - يصدر المدير قرارا يحدد فيه المحل واليوم والساعة التي يصير فيها اجراء الانتخابات ويعلق القرار المذكور لاطلاع الجمهور عليه مدة ثلاثة ايام على الأقل قبل حصول الانتخابات ويكون ذلك بواسطة اعلانات تلصق على باب ديوان المركز وفي جهات البلدة وضواحيه حسب ما يراه المدير

وتوضع المادة السادسة من هذا القرار برمتها في ذيل تلك الاعلانات بعد قرار المدير السابق الذكر

مادة ٦ - لا يجوز لأحد غير الناخبين الدخول في المحل المعد للانتخابات أثناء حصولها

وعلى الناخبين ان يكونوا حاملين لتذاكر الاقتراع التي تكون مجهزة من قبل ويسلمونها للجنة الانتخاب داخل ظروف مقفلة وتعلن بهذه التذاكر أسماء المرشحين المنتخبين بوضوح مع البيانات المذكورة بكشف الناخبين على قدر الامكان ولا يجوز كتابة الاسم الواحد على تذكرة الواحدة الا مرة واحدة فانما ادراج أحد الاسماء أكثر من مرة في تذكرة واحدة فلا يحسب الامررة واحدة

ويقترح الناخبون الوطنيون على الاربعة الاعضاء المراد انتخابهم من الوطنيين ويقترح الناخبون الاربعة الاعضاء المراد انتخابهم من الاربعة

فصل ٢  
قوسيون بلدى  
ميت غمر

ويجب على كل من الفريقين أن ينتخب من ضمن الاربعة الاعضاء المراد انتخابهم واحدا على الاقل من تجار الواردات وآخر على الاقل من تجار الصادرات وإذا قلعت تذكرة الانتخاب وعليها ثلاثة أسماء ولم يكن من ضمنها اسم أحد تجار الواردات أو الصادرات فيشطب الاسم الثالث وإذا قلعت تذكرة انتخاب وعليها أربعة أسماء ولم يكن من ضمنها اسم أحد تجار الواردات واسم أحد تجار الصادرات يشطب الاسم الاخير والاسمان الاخيران المكتوبان بغير حق وذلك على حسب الأحوال ويكون البلده بشطب الاسم الاخير المندرج بغير حق ثم الاسم الذى قبله اذا اقتضت الحال

ويبقى الاقتراع مفتوحا من ابتداء الساعة الاولى بعد شروق الشمس الى ما قبل الغروب بساعة الا اذا ورد في القرار القاضى بالاجتماع نص يخالف ذلك

وتوضع تذاكر الاقتراع في اثنتين أحدهما للوطنين والثاني للاروبيين بحضور الرئيس في نفس الجلسة ويقيد أحد أعضاء اللجنة أسماء وألقاب المقترعين في دفتر بعد أن يتحقق من أنهم مقيدون بقائمة الناخبين وذلك قبل وضع التذكرة في الاناء ويؤشر بنقطة على قائمة الانتخابات أمام اسم المقترح

مادة ٧ - بمجرد اقفال الاقتراع لا تقبل أية تذكرة وعند نهاية عمليات الاقتراع تستخرج التذاكر من الانامين المذكورين ويضاهى عددها على عدد المقترعين ثم تحرر قائمتان أحدهما للوطنين والثانية للاروبيين مبينا فيهما عدد الاصوات التى نالها كل واحد من المترشحين مع الاشارة أمام اسمه بأنه مدرج بقائمة الانتخابات بصفته من تجار الواردات أو الصادرات ويكون ترتيب المترشحين بالابتداء بمن نال أكثر الاصوات

ويوقع الرئيس وأعضاء اللجنة على القائمتين المذكورتين ثم ترفقان بمحضر جلسة الانتخابات وترسلان مباشرة لنظارة الداخلية في ظرف ثمانية أيام مع جميع الاوراق الخاصة بالانتخاب ثم ينادى أولا بانتخاب المرشح من تجار الواردات والمرشح من تجار الصادرات اللذين حازا أكثر الاصوات وبعد ذلك ينادى بانتخاب المرشحين الاثنين الاولين الوارد اسمهما في تلك القائمة بعد التأخرين

المذكورين هذا وفيما يختص بانتخاب الاعضاء الاروبيين يلاحظ أنه اذا وقع الانتخاب على أكثر من اثنين من جنسية واحدة فلا يكون للانتخاب أثر الا في الاثنين المتحصلين على أكثر الاصوات ويقع الانتخاب على من قال أكثر الاصوات بعدهما سواء كان عضوا واحدا فأكثر من المرشحين الآخرين من أى جنسية أخرى ممن يكونون قد نالوا أكثر الاصوات فإذا تماوت الاصوات بين اثنين من المرشحين فأكثر فعلى اللجنة استعناؤهم لعمل قرعة بينهم يكون الحكم بموجبها في نتيجة الانتخاب وذلك في ظرف الأربع والعشرين ساعة التي تلي الانتخاب وسواء حضر هؤلاء المرشحون بناء على هذه الدعوة أم لم يحضروا تسرع اللجنة في عمل القرعة على أى حال في الزمان والمكان المحددين وتحكم اللجنة في نفس الجلسة وبصفة نهائية في جميع الاشكالات التي تحدث أثناء عمليات الانتخابات

وتصدر الاحكام بالاغلبية وتذكر في المحضر

ومع ذلك ففي حالة حصول اخلال جسم تحفظ نظارة الداخلية لنفسها الحق في الناء الانتخابات جميعها أو بعضها أو تعديل مفاوضات اللجنة التي تكون مخالفة للقانون

مادة ٨ - تعلق قاعة بأسماء المنتخبين على باب المركز وترسل نسخة من هذه القائمة لكل واحد من هؤلاء المنتخبين وأخرى لنظارة الداخلية

### الميزانية والحسابات والاشغال

مادة ٩ - تكون ميزانية ايرادات القومسيون المحلى المختلط من :

أولا - الاعانة السنوية الممنوحة من الحكومة

ثانيا - متحصل ايرادات الناتجة من الرسوم والعوائد المنصوص عنها في القانون النظامي للبلدية

ثالثا - موارد البندر الخصوصية

مادة ١٠ - أولا تعمل الميزانية العمومية بمقتضى النموذج المصطفى عليه من نظارة المالية وتنقسم الى قسمين وهما الميزانية الاعتيادية والميزانية غير الاعتيادية ويجب أن تكون ايراداتها ومصروفاتها متفصلتين عن بعضهما تمام الانفصال ثانيا - يجب أن تكون جملة المصروفات الاعتيادية على الدوام أقل من الايرادات الاعتيادية وأن توازى مبلغها على الاكثر ويكون الحال كذلك بالنسبة للميزانية غير الاعتيادية ويجب أن يدرج في المصروفات الاعتيادية اعتماد لغير المنظور والمصروفات الثرية

ثالثا - يدرج في الميزانية الاعتيادية ما يأتي :

(١) في باب الايرادات الاعتيادية الايرادات التي لها صفة مستديمة كالاعانة السنوية من الحكومة والمتحصل من الرسوم والعوائد ومن ثمن المياه والتنوير وعوائد التنظيم وعوائد اشغال الطريق العمومية وايرادات المجرز وتنقسم هذه الايرادات الى فصول بحسب نوعها وتبين بالتفصيل

(٢) في باب المصروفات الاعتيادية المصروفات التي لها صفة مستديمة وتنقسم هذه المصروفات الى فصول وتبين بالتفصيل ويذكر في الميزانية غير الاعتيادية ما يأتي :

أولا - في باب الايرادات غير الاعتيادية الايرادات الناتجة من وفورات الاعوام السابقة وبراءات المصالح والافراد وبوجه العموم كل الايرادات التي ليس لها صفة مستديمة وسنوية

ثانيا - في باب المصروفات غير الاعتيادية المصروفات الخاصة بانشاء الطرق وحدائق الميادين ومشترى العقارات أو المهمات الكبرى التي تستعمل لزمان غير محدود كطابقات الحرائق والرش وسلام الاغاثة والآلات وطى وجه العموم كل المصروفات التي ليس لها صفة مستديمة وسنوية

مادة ١١ - الامشاط السنوية التي تلحق لنظارة المالية لسداد ما يستتبعه القومسيون من السلفات يكون توريدها تحت عنوان مخصوص في الفصل المقابل لها من الميزانية الاعتيادية أو غير الاعتيادية بحسب الاحوال



فصل ٢  
قومسيون يندى  
ميت غمر

فإذا كان التسليد ليعاد خمس سنوات بالاكثر وجب ادراج الاقساط السنوية في مصروفات الميزانية غير الاعتيادية وإذا كانت مواعيد التسديد تزيد عن خمس سنين وجب ادراج القسط السنوي في المصروفات الاعتيادية

مادة ١٢ - توضع الميزانية لمدة اثني عشر شهرا تبدأ من أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل سنة ويقررها القومسيون ثم يعرضها على نظارة الداخلية قبل ١٥ نوفمبر ولا تكون الميزانية نافذة المفعول الا بعد تصديق نظارة الداخلية عليها

مادة ١٣ - لا يجوز صرف أى مبلغ أو الارتباط بصرفه اذا كان يخرج عن حدود الاعتمادات المفتوحة بالميزانية

مادة ١٤ - تكون تسوية المصروفات طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بمصروفات الحكومة وتجهيد في حساب مخصوص يقدم في كل شهر الى ادارة عموم الحسابات بنظارة المالية ومعه الاوراق والمستندات المؤيطة له ويعرض على القومسيون في كل جلسة كشف بيان ايرادات ومصروفات الشهر السابق وترسل هذه الكشف شهريا لنظارة الداخلية

مادة ١٥ - رسوم ومقاييسات الاعمال المقتضى اجراؤها يجب عرضها أولا على نظارة الداخلية لفحصها والتصديق عليها

مادة ١٦ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القرار

## الفرع الحادى عشر

قومسيون بلدى بندر كفر الزيات

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
كفر الزيات

القانون بكرة ١٨ الصادر فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١١

بعدم الاطلاع على القرار الصادر فى أول ديسمبر سنة ١٨٩٥ بإنشاء مجلس  
على بندر كفر الزيات وعلى ما صدر بعده من القرارات الخاصة بذلك المجلس  
وبالنظر للتأجج الراضية التى حصلت فى البنادر التى أنشئت فيها القومسيونات  
المختلطة من اشتراك السكان فى تحسين بنادهم بواسطة الرسوم الاختيارية  
التي يفرضونها على أنفسهم

بكرة ٩٦  
تشكيل قومسيون  
بلدى مختلط فى  
كفر الزيات

وبعد الاطلاع على الطلب المقدم من سكان كفر الزيات لحصول بندهم  
على نظام مشابه لنظام باقى القومسيونات البلدية المختلطة  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية ومواقفة رأى مجلس النظار  
وبعد أخذ رأى مجلس المديرية

مادة ١ - رخص لسكان بندر كفر الزيات بأن يفرضوا رسوما اختيارية  
لأجل الاستعانة بها على نفقات الأعمال الصحية والبلدية وبوجه العموم على  
تنفيذ كل مشروع يؤدى الى تحسين حالة البندر وتكون له صبغة بلدية  
ويشأن فى البندر قومسيون على مختلط يكون تشكيله واختصاصه كما هو مبين فيما بعد

### تشكيل القومسيون

مادة ٢ - يؤلف هذا القومسيون من اثنى عشر عضوا وهم  
أولا - (١) المدير بصفة رئيس وعند غيبة المدير يقوم مقامه وكيل المديرية  
فإذا تقيب الوكيل تكون الرئاسة للأمور المركز

(ب) مأمور المركز  
(ج) مفتش مبانى الحكومة أو مندوبه  
(د) مفتش صحة المديرية أو من يقوم مقامه  
أعضاء لهم حق العضوية قانونا

فصل ٢  
قوسيون بدى  
كفر الزيات

ثانيا - أربعة أعضاء وطنيون ينتخبهم الناخبون الوطنيون بالكيفية والشروط التي ينص عليها قرار يصدر من نظارة الداخلية بهذا الخصوص

ثالثا - أربعة أعضاء أوروبيون ينتخبهم الناخبون الأوروبيون بالكيفية والشروط المبينة بالقرار المذكور ومع ذلك فلا يجوز قبول أكثر من عضوين أوروبيين منتخبين من جنسية واحدة في القومسيون

ويجوز لاحد مفتشى نظارة الداخلية أو من تتدبه النظارة المذكورة حضور جلسات القومسيون ويكون رأيه استشاريا

مادة ٣ - حق الانتخاب يكون لكل شخص من الذكور تتوفر فيه الشروط الآتية

أولا - أن يكون قد بلغ من السن خمسا وعشرين سنة على الأقل

ثانيا - أن يكون مقيا في بندر كفر الزيات منذ سنتين على الأقل أو أن يكون له محل للاشغال وأن يكون في الحالتين ممن يدفع فيه عوائد بناء لا يقل مقدارها عن جنيتين مصريين في السنة أو يكون ساكا في محل لا تقل أجرته السنوية عن أربعة وعشرين جنيا مصريا أو يكون رئيسا أو وكلا لاحد المصارف المسالية أو المحال التجارية أو الصناعية التي تدفع قيمة العوائد المذكورة أو تشغل سكا تبلغ أجرته القيمة المبينة أعلاه

ثالثا - أن يتعهد كتابة بدفع الرسوم البلدية وأن يكون قد قام بسدادها

رابعا - أن لا يكون في أية حالة من حالات عدم الاهلية المنصوص عنها في المادة الآتية

مادة ٤ - ليس للأشخاص الآتى بيانهم حق الانتخاب وهم

أولا - المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة أو السجن أو المحكوم عليهم لارتكاب السرقة أو النصب أو خيانة الأمانة أو التزوير أو انتهاك حرمة الآداب أو الرشوة أو الشروع في احدى هذه الجنايات أو الجنح أو لأية جناية أو جنحة أخرى تخدش الشرف أو تخل بالاستقامة

ثانيا - المحكوم باشهار افعالهم وكذلك المحجور عليهم

## فيمن يجوز انتخابهم

مادة ٥ - لا يجوز لاحد أن يكون متخبا الا اذا كان ناخبا

ويجب أيضا أن يكون المتخب عارفا القراءة والكتابة

ولا يجوز انتخاب المزمولين من وظائفهم الأميرية بمقتضى أحكام قضائية أو قرارات مجلس من مجالس التأديب لسبب غير التقصير أو لجرعة لا تحشد الشرف

مادة ٦ - وظيفة الاعضاء المنتخبين للقومسيون تكون مجانية وتكون مدتها أربع سنوات

وفي كل سنتين يصير نصير نصف أعضاء القومسيون عدا الذين لهم حق العضوية قانونا

وبعد اقضاء مدة السنتين الأولين يصير تعيين الاعضاء الخارجين بطريق القرعة ثم يكون التغير بالدور والتسلسل بانتهاء مدة العضوية في آخر السنة الرابعة

ويجوز اعادة انتخاب أى عضو من الاعضاء الخارجين

مادة ٧ - لا يجوز لاحد أعضاء القومسيون أن تكون له أية وظيفة أميرية ذات مرتب أو وظيفة قنصل أو وكلا لقتصلية أو أن يكون مستخدما تابعا لاحدى القنصليات بأية صفة كانت

مادة ٨ - لا يجوز لاعضاء القومسيون مطلقا أن تكون لهم حصة في المقاولات أو التوريدات التي تحصل لحساب البندر وكل عضو خالف ذلك المنع يسقط من وظيفته بمقتضى قرار من النظارة

مادة ٩ - كل عضو منتخب يتخلف عن حضور جلسات القومسيون ثلاث مرات متوالات بدون أن يحصل على اجازة قانونية أو أن يقدم أسبا با مقبولة لمعذرتة يجوز اعتباره مستقila بمقتضى قرار يصدره القومسيون بأغلبية آراء الاعضاء الحاضرين

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
كفر الزيات

مادة ١٠ - اذا وجد أحد أعضاء المجلس غير كفء أو غير صالح للوظيفة ولم يظهر ذلك عند الانتخاب أو اذا ظهر غير كفء أو غير صالح للوظيفة في أثناء العمل يصدر قرار وزارى بعدم الكفاءة وعدم الملازمة والسقوط

مادة ١١ - اذا خلا مركز أحد الاعضاء لأى سبب كانت فلقومسيون اقامة البديل فيه من الوطنيين أو الأروبيين (بحسب العضو الذى خلا مركزه ان كان وطنيا أو أروبيا) ممن يكون قد حاز أثناء الانتخابات أكثر الاصوات بعد الاعضاء المنتخبين من الفئة التى هو منها وفى حالة عدم وجوده تؤول العضوية الى الشخص الذى يليه مباشرة فى الكشف الشامل لنتائج الانتخابات وذلك مع مراعاة القيد الوارد بأثر الفقرة الثالثة من المادة الثانية من هذا القانون عند ما يخلو مركز أحد الاعضاء الأروبيين

واذا تعذر اتباع الشرط المذكور أعلاه لأن جميع الأروبيين الموجودة أسمائهم فى كشف الانتخاب يكونون من جنسية العضوين الأروبيين الذين تم انتخابهما يصير انتخاب جزئى فى مدة ثلاثة شهور فى ميعاد يعين قرار وزارى لاتمام العدد القانونى فى هذا الانتخاب تكون الاصوات التى ينالها المرشح الذى من جنسية العضوين السابق انتخابهما تعد لاجبة ولا يعتد الا بالاصوات التى ينالها مرشح من جنسية أخرى

فى اجتماعات القومسيون ومفاوضاته

مادة ١٢ - يجتمع القومسيون مرة فى الشهر على الاقل

ومع ذلك يجوز انعقاده فى جلسات فوق العادة بناء على دعوة الرئيس اذا رأى فى ذلك فائدة أو بناء على طلب مكتوب يقدمه له ثلاثة من الأعضاء على الاقل

وتصدر قرارات القومسيون بالأغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين

وعند تساوى الآراء يكون صوت الرئيس مرجحا

ولا تكون القرارات صحيحة الا بحضور النصف على الاقل من الأعضاء  
القائمين بوظيفتهم

## في اختصاصات القومسيون

مادة ١٣ - اختصاصات القومسيون هي:

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
كفر زيات

أولاً - تعيين وترقية وفصل العمال الذين يتقنون رواتبهم من ميزانيته وتوقيع العقوبات التأديبية المقررة في اللوائح عليهم الا ما يختص بالخدمة السائرة والشغالة باليومية فانهم يكونون في جميع شؤونهم تحت تصرف الرئيس

ثانياً - تحديد الرسوم الاختيارية ومقدار الحصة التي تقرر على أرباب الاملاك الكائنة على حافة الشوارع التي يملؤها أو يرصفها القومسيون أو يشتغل بصيانتها أو ترميمها أو تسويرها وعلى العموم كل من تعود عليهم قائمة بنوع خصوصى من الاعمال التي يجرىها القومسيون

ثالثاً - تقرير طريقة تحصيل الرسوم والعوائد وما يلزم من الوسائل لتحصيلها رابعاً - ادارة إيرادات البندر

خامساً - اشغال التنظيم والطرق والكس والرش ورصف وتبليط وتنوير الشوارع والميادين العمومية

سادساً - اتخاذ الاجراءات المتعلقة بالتنظيف الصحى في البندر كالتخلص بالمراحض العمومية والمجارير والجبانات والاسواق والموالد العمومية والمجازر سابغاً - اشغال المياه

ثامناً - اشغال المطافى وجميع الاجراءات الخاصة بالحرائق تاسعاً - وضع الميزانية السنوية للبندر من إيرادات ومصروفات ومراجعة الحسابات ونشر بيان سنوى عنها

عاشراً - وأخيراً كل الاعمال الاجرى التي لها صبغة بلدية مما تكلف نظارة الداخلية القومسيون بها

والقومسيون يقوم بهذه الاختصاصات على ذمته وتحت مسؤوليته بدون أن يكون في ذلك أى ارتباط للحكومة أو ضمان عليها

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
كفرازيات

مادة ١٤ - اذا قرر القومسيون اجراء اشغال غير عادية وكانت نفقاتها تزيد عن ايراداته الاعتيادية جاز له بعد مصادقة نظارة الداخلية وموافقة رأى نظارة المالية أن يعقد القروض اللازمة لهذه الاشغال ولا تكون الحكومة ضامنة لحساب القروض الا اذا كان هناك اشتراط خاص

مادة ١٥ - الاعمال التى يجرىها القومسيون تكون حتما داخلة ضمن الاملاك العمومية

### في المأمورية البلدية

مادة ١٦ - يعين القومسيون فى كل سنة مأمورية تؤلف من المدير أو وكيل المديرية عند غيبته ويكون له حق العضوية قانونا (بصفة رئيس) ومن عضوين أحدهما وطنى والآخر أوروبى يختارهما القومسيون من بين الاعضاء المنتخبين وعند تعيين عضوى المأمورية العاملين يعين القومسيون أيضا من بين الاعضاء المنتخبين عضوين نائبين أحدهما وطنى والآخر أوروبى لينوبأ عن العضوين المذكورين فى حالة تغييبهما أو حصول مانع لهما

وتقوم المأمورية بملاحظة تنفيذ قرارات القومسيون وتقتراح تعيين المستخدمين وتشترك مع الرئيس فى حفظ النظام وبالجملة تقوم بكل الأعمال الادارية الا ما يتعلق بتنفيذ الأوامر والقرارات فان ذلك من اختصاص الرئيس ويحضر مأمور المركز جلسات المأمورية ويكون رأيه استشاريا وفى حالة غياب المدير أو الوكيل يرأس مأمور المركز المأمورية ويكون له صوت معدود فى المداولة ويجوز لمفتش أول مندوب نظارة الداخلية حضور جلسات المأمورية ويكون رأيه استشاريا

### أحكام عمومية

مادة ١٧ - الرئيس هو النائب الوحيد عن القومسيون فى جميع الاعمال المتعلقة به سواء كان فى علاقاته مع الحكومة ومصالحها أو فى علاقاته مع الأفراد ويكتب الرئيس نظارات الحكومة والمصالح الاميرية بواسطة نظارة الداخلية

فصل ٢  
قوميون بلى  
كفرازيات

مادة ١٨ - يمرض القومسيون في بحر الثمانية أيام جميع قراراته على نظارة الداخلية للتصديق عليها  
ولا تكون قرارات القومسيون نافذة المفعول الا بعد التصديق عليها من نظارة الداخلية

مادة ١٩ - يقوم القومسيون بتنفيذ الاعمال المستجدة أو أعمال الصيانة الواردة بالميزانية ومع ذلك لا يجوز البت في الاعمال التي تزيد جملة نفقاتها لغاية اتمامها على مبلغ مائتي جنيه مصرى الا بعد اقرار نظارة الداخلية على الرسوم والمقاييسات الخاصة بها

مادة ٢٠ - يجوز حل القومسيون في أية حالة كانت بقرار يصدر من ناظر الداخلية

مادة ٢١ - تكون ادارة الاعمال المالية مطابقة للوائح المالية المقررة في الحكومة  
مادة ٢٢ - لا يجوز للقومسيون أن يتفاوض في القوانين والأوامر العالية والقرارات الصادرة من النظارات

مادة ٢٣ - على المدير أن يضع لائحة داخلية للعمل بمقتضاها بعد تصديق نظارة الداخلية عليها

ويكون الغرض من هذه اللائحة تعيين الشروط التي تسير عليها أعمال القومسيون والامورية سيرا منتظما مع مراعاة القواعد المقررة في هذا القانون  
مادة ٢٤ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القانون وعلى الخصوص الاحكام المسكونة بالقرار الوزاري الصادر في أول ديسمبر سنة ١٨٩٥ والقرارات التي صدرت فيها بعد تعديله أو تكيله

ومع ذلك فان المجلس المحلي الموجود الآن ببندر كفر الزيات يستمر في أعماله الى أن يحمل عمله القومسيون المحلي المختلط الصادر بتشكيله هذا القانون

مادة ٢٥ - على ناظر الداخلية تنفيذ هذا القانون  
وله أن يصدر كل ما يرى لزومه من اللوائح والنصوص التكميلية



فصل ٢  
قوميون بلدي  
كفالات

## القرار الصادر من نظارة الداخلية في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١١

بعد الاطلاع على المادة (٢٥) من القانون نمرة ١٨ الصادر في ١١ نوفمبر سنة ١٩١١ القاضي بإيجاد قوميون محلي مختلط بيندركفر الزيات  
مادة ١ - عمليات الانتخاب تبأشرها لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء منهم  
عضوان وطنيان وعضوان أروبيان تحت رئاسة المدير أو وكيل المديرية ضد  
غيبته وهؤلاء الأعضاء تعينهم نظارة الداخلية وينتخبون من ضمن أعيان البندر

### قائمة الانتخابات

مادة ٢ - يبدأ تحرير قائمتين للانتخابات احدهما بأسماء الناخبين الوطنيين  
والأخرى بأسماء الناخبين الأروبيين وتحرر هاتان القائمتان بمعرفة اللجنة طبقاً  
لأحكام المادتين ٣ و ٤ من القانون الصادر في ١١ نوفمبر سنة ١٩١١ نمرة ١٨  
وتنقذ الكشوفات المقدمة من المديرية بموجب دفاتر عوايد أملاك المباني أساساً  
لتحرير القائمتين المذكورتين مع إضافة أو حذف ما يلزم  
مادة ٣ - بعد تحرير القائمتين بالطريقة المذكورة يصير تعليقهما بديوان  
المركز سبعة أيام

في خلال هذه السبعة الأيام يجوز لأصحاب الشأن تقديم معارضاتهم للجنة سواء  
كانت متعلقة بأدراج أسماء الأشخاص الذين لم تدرج أسمائهم في القائمة سهواً  
أو كانت متعلقة بشطب أسماء من أدرجت أسمائهم بغير حق أو كانت متعلقة  
بطلب إجراء أى تصحيح آخر

وبعد مضي تلك المدة لا تقبل أية معارضة فيما يختص بأدراج الأسماء وتجتمع  
اللجنة في ظرف ثلاثة أيام لتحكم في المعارضات المقدمة إليها وبعد تعديل القائمتين  
(إذا دعت الحال لذلك بناء على قرارات اللجنة) يصير تعليقهما ثانية بديوان المركز  
سبعة أيام أخرى يجوز في خلالها لأصحاب الشأن تقديم معارضاتهم ضد

الأشخاص الذين أدرجت أسماءهم بنير حق و بانقضاء اليوم السابع وبعد أن تحكم اللجنة حكماً باتاً في هذه المعارضات تعلق القائمتان اللتان تعتبران نهائيتين وتبقيان معلقتين مدة ثلاثة أيام على الأقل

فصل ٢  
تومسون بلدى  
كمراوات

وفي هذه المدة الاخيرة يرسل للأشخاص المدرجة أسمائهم في هاتين القائمتين بناء على طلبهم نسخة من قائمة الناخبين الأوروبيين إن كانوا أوروبيين أو من قائمة الناخبين الوطنيين إن كانوا وطنيين مع نسخة مطبوعة من المادة السادسة من هذا القرار وترسل صورة من القائمتين النهائيتين الى نظارة الداخلية

### الانتخابات

مادة ٤ - في شهر ديسمبر من كل سنة يصير مراجعة قائمتي الانتخابات بمعرفة اللجنة فتضيف اليهما أسماء الأشخاص الذين حازوا الصفات المطلوبة قانوناً وتشطب أسماء المتوفين والأشخاص الذين فقدوا الشروط المطلوبة وتعلق القائمتان بعد مراجعتهما ويكون النظر في المعارضات المقدمة طبقاً لما هو مدون بالمادة السابقة

وترسل صورة من القائمتين بعد مراجعتهما لنظارة الداخلية

مادة ٥ - يصدر المدير قراراً يحدد فيه المحل واليوم والساعة التي يصير فيها اجراء الانتخابات ويعلق القرار المذكور لاطلاع الجمهور عليه مدة ثلاثة أيام على الأقل قبل حصول الانتخابات ويكون ذلك بواسطة اعلانات تلصق على باب ديواف المركز وفي جهات البندر وضواحيه حسب ما يراه المدير وتوضع المادة السادسة من هذا القرار برمتها في ذيل تلك الاعلانات بعد قرار المدير السابق الذكر

عند مباشرة الانتخابات الجزئية المقررة بالفقرتين الثانية والثالثة من البند الثاني من قانون البلدية الأسمى يصدر المدير قراراً بالاستناد على القرار الوزاري الصادر باجراء الانتخابات الجزئية وتوضع في الاعلانات ماعدا المادة السادسة من القرار الحالى المادة الثانية من القانون برمتها

فصل ٢  
نومسيون بلدى  
كفرالزيات

مادة ٦ - لا يجوز لأحد غير الناخبين الدخول في المحل المعد للانتخابات أثناء حصولها

وعلى الناخبين أن يكونوا حاملين لتذاكر الاقتراع التي تكون مجهزة من قبل ويسلمونها للجنة الانتخاب داخل ظروف مغلقة وتعلق بهذه التذاكر أسماء المرشحين المنتخبين بوضوح مع البيانات المذكورة بكشف الناخبين على قدر الامكان

ولا يجوز كتابة الاسم الواحد على التذكرة الواحدة الامررة واحدة فاذا أدرج أحد الاسماء أكثر من مرة في تذكرة واحدة فلا يحسب الا مرة واحدة

يقترح الناخبون الوطنيون على الأربعة الأعضاء المراد انتخابهم من الوطنيين ويقترح الناخبون الأوروبيون على الأربعة الأعضاء المراد انتخابهم من الأوروبيين

يبقى الاقتراع مفتوحا من ابتداء الساعة الاولى بعد شروق الشمس الى ما قبل الغروب بساعة الا اذا ورد في اقرار القاضى بالاجتماع نص يخالف ذلك

وتوضع تذاكر الاقتراع في ائامين أحدهما للوطنيين والثاني للاروبيين بحضور الرئيس في نفس الجلسة ويقيد أحد أعضاء اللجنة أسماء وألقاب المقترعين في دفتر بعد أن يتحقق من أنهم مقيدون بقائمة الناخبين وذلك قبل وضع التذكرة في الائام ويؤشر بنقطة على قائمة الانتخابات أمام اسم المقترح

مادة ٧ - بمجرد اقفال الاقتراع لا تقبل أية تذكرة وعند نهاية عمليات الاقتراع تستخرج التذاكر من الائامين المذكورين ويضاهى عددها على عدد المقترعين ثم تمحور قائمتان احدهما للوطنيين والثانية للاروبيين مينا فيهما عدد الاصوات التي نالها كل واحد من المترشحين ويكون ترتيب المنتخبين بالابتداء بمن نال أكثر الاصوات

ويوقع الرئيس وأعضاء اللجنة على القائمتين المذكورتين ثم ترققان بحضور جلسة الانتخابات وترسلان مباشرة لنظارة الداخلية في ظرف ثمانية أيام مع جميع الاوراق الخلاصة بالاقتخاب ثم ينادى باقتخاب المترشحين الاربعة الواردة أسمائهم في كل من هاتين القائمتين هذا وفيما يختص باقتخاب الاعضاء الاروبيين يلاحظ

أنه اذا وقع الانتخاب على أكثر من اثنين من جنسية واحدة فلا يكون للانتخاب أثر الا في الاثنين المتحصين على أكثر الاصوات ويقع الانتخاب على من نال أكثر الاصوات بعدهما سواء كان عضوا واحدا فأكثر من المرشحين الآخرين من أى جنسية أخرى ممن يكونون قد نالوا أكثر الاصوات فاذا تساوت الاصوات بين اثنين من المرشحين فأكثر فعلى اللجنة استدعائهم لعمل قرعة بينهم يكون الحكم بموجبها في نتيجة الانتخاب وذلك في ظرف الاربع والعشرين ساعة التي تلي الانتخاب وسواء حضر هؤلاء المرشحون بناء على هذه الدعوة أم لم يحضروا تشرع اللجنة في عمل القرعة على أى حال في الزمان والمكان المحددين

فصل ٢  
تومسون بلدى  
كفر الزيات

وتحكم اللجنة في نفس الجلسة وبصفة نهائية في جميع الاشكالات التي تحدث أثناء عمليات الانتخابات

وتصدر الاحكام بالاغلبية وتذكر في المحضر

ومع ذلك ففي حالة حصول اخلال جسم تحفظ نظارة الداخلية لضمها الحق في الغاء الانتخابات جميعها أو بعضها أو تعديل مفاوضات اللجنة التي تكون مخالفة للقانون

مادة ٨ - تعلق قائمة بأسماء المنتخبين على باب المركز

وترسل نسخة من هذه القائمة لكل واحد من هؤلاء المنتخبين وأخرى لنظارة الداخلية

### الميزانية والحسابات والاشغال

مادة ٩ - تكون ميزانية ايرادات القومسيون المحلي المختلط من :

أولا - الاعانة السنوية الممنوحة من الحكومة

ثانيا - متحصل الايرادات الناتجة من الرسوم والعيوائد المنصوص عنها في القانون النظامى البلدية

ثالثا - موارد البند المخصوصية

فصل ٢  
توسيع بهي  
كل الزايات

مادة ١٠ - أولاً - تعمل الميزانية العمومية بمقتضى النموذج المصتق طيه من نظارة المالية وتنقسم الى قسمين وهما الميزانية الاعتيادية والميزانية غير الاعتيادية ويجب أن تكون ايراداتهما ومصروفاتهما منفصلتين عن بعضهما تمام الانفصال ثانيا - يجب أن تكون جملة المصروفات الاعتيادية على الدوام أقل من الإيرادات الاعتيادية أو توازي مبلغها على الاكثر ويكون الحال كذلك بالنسبة للميزانية غير الاعتيادية ويجب أن يدرج في المصروفات الاعتيادية اعتمادا لغير المنظور والمصروفات الثرية

ثالثا - يدرج في الميزانية الاعتيادية ما يأتى :

(١) في باب الإيرادات الاعتيادية الإيرادات التى لها صفة مستديمة كالإعانة السنوية من الحكومة والمتحصل من الرسوم والعوائد ومن ثمن المياه والتوزيع وعوائد التنظيم وعوائد اشغال الطرق العمومية وإيرادات المجرز وتنقسم هذه الإيرادات الى فصول بحسب نوعها وتبين بالتفصيل

(٢) في باب المصروفات الاعتيادية المصروفات التى لها صفة مستديمة وتنقسم هذه المصروفات الى فصول وتبين بالتفصيل

رابعا - يدرج في الميزانية غير الاعتيادية ما يأتى :

أولاً - في باب الإيرادات غير الاعتيادية الإيرادات الناتجة من وفورات الاعوام السابقة وهرجات المصالح والأفراد ووجه العموم كل الإيرادات التى ليس لها صفة مستديمة وسنوية

ثانيا - في باب المصروفات غير الاعتيادية المصروفات الخاصة بإنشاء الطرق وحداق الميادين ومشترى العقارات أو المهمات الكبرى التى تستعمل لزمن غير محدود كطلمبات الحرائق والرش وسلام الاغاثة والآلات وعلى وجه العموم كل المصروفات التى ليس لها صفة مستديمة وسنوية

مادة ١١ - الاقساط السنوية التى تدفع لنظارة المالية لسداد ما يستدينه القومسيون من السلفات يكون توريدها تحت عنوان مخصوص فى الفصل المقابل لها من الميزانية الاعتيادية أو غير الاعتيادية بحسب الاحوال

فصل ٢  
قوسيون بلدى  
كفر الزيات

فإذا كانت التسديد ايماد خمس سنوات بالأكثر وجب ادراج الأقساط السنوية فى مصروفات الميزانية غير الاعتيادية وإذا كانت مواعيد التسديد تزيد عن خمس سنين وجب ادراج القسط السنوى فى المصروفات الاعتيادية

مادة ١٢ - توضع الميزانية لمدة احدى عشر شهرا ابتدى من أول يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر من كل سنة ويقرها القومسيون ثم يعرضها على نظارة الداخلية قبل ١٥ نوفمبر ولا تكون الميزانية نافذة المفعول الا بعد تصديق نظارة الداخلية عليها

مادة ١٣ - لا يجوز صرف أى مبلغ أو الارتباط بصرفه اذا كان يخرج عن حدود الاعتمادات المفتوحة بالميزانية

مادة ١٤ - تكون تسوية المصروفات طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بمصروفات الحكومة وتفيد فى حساب مخصوص يقدم فى كل شهر الى ادارة عموم الحسابات بنظارة المالية ومعه الأوراق والمستندات المؤيدة له ويرضى على القومسيون فى كل جلسة كشف بيان ايرادات ومصروفات الشهر السابق وترسل هذه الكشف شهريا لنظارة الداخلية

مادة ١٥ - رسوم ومقاييسات الأعمال المقتضى اجراؤها يجب عرضها أولا على نظارة الداخلية لفحصها والتصديق عليها

مادة ١٦ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القرار

## الفرع الثاني عشر

قوميون بلدي بندر زقي

فصل ٢  
قوميون بلدي  
زقي

## القانون نمرة ١٩ الصادر في ١١ نوفمبر سنة ١٩١١

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٤ بإنشاء مجلس  
معلي بندر زقي وعلى ماصدر بعده من القرارات الخاصة بذلك المجلس  
وبالنظر للنتائج الراضية التي حصلت في البنادر التي أنشئت فيها القومسيونات  
المحلية المختلطة من اشتراك السكان في تحسين بنادرهم بواسطة الرسوم الاختيارية  
التي يفرضونها على أنفسهم  
وبعد الاطلاع على الطلب المقدم من سكان زقي لحصول بندرهم على نظام  
مشابه لنظام باقي القومسيونات البلدية المختلطة  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار  
وبعد أخذ رأى مجلس المديرية  
مادة ١ - رخص لسكان بندر زقي بأن يفرضوا رسوما اختيارية لأجل  
الاستعانة بها على نفقات الاعمال الصحية والبلدية وبوجه العموم على تنفيذ كل  
مشروع يؤدي الى تحسين حالة البندر وتكون له صبغة بلدية  
وينشأ في البندر قوميون محلي مختلط يكون تشكيله واختصاصه كما هو مبين  
فيا بعد

## تشكيل القومسيون

مادة ٢ - يؤلف هذا القومسيون من اثني عشر عضوا وهم  
أولا - (١) المدير بصفة رئيس وعند غيبة المدير يقوم مقامه وكيل المديرية  
فإذا تقيب الوكيل تكون الرئاسة للأمور المركز

- (ب) مأمور المركز  
(ج) مفتش مبادئ الحكومة أو مندوبه  
(د) مفتش صحة المديرية أو من يقوم مقامه
- (أ) أعضاء لهم حق  
العضوية قانونا

فصل ٢  
قوميون بدو  
زقي

ثانيا - أربعة أعضاء وطنيون ينتخبهم الناخبون الوطنيون بالكيفية والشروط التي ينص عليها قرار يصدر من نظارة الداخلية بهذا الخصوص  
ثالثا - أربعة أعضاء أوروبيون ينتخبهم الناخبون الأوروبيون بالكيفية والشروط المبينة بالقرار المذكور ومع ذلك فلا يجوز قبول أكثر من عضوين أوروبيين منتخبين من جنسية واحدة في القومسيون  
ويجوز لأحد ممثلي نظارة الداخلية أو من تتدبه النظارة المذكورة حضور جلسات القومسيون ويكون رأيه استشاريا

مادة ٣ - حق الانتخاب يكون لكل شخص من المذكور تتوفيه الشروط الآتية  
أولا - أن يكون قد بلغ من السن خمسا وعشرين سنة على الأقل  
ثانيا - أن يكون مقبلا في بندرزقي منذ ستين سنة على الأقل أو أن يكون له فيه محل للاشتغال وأن يكون في الحالتين ممن يدفع فيه عوائد بناء لا يقل مقدارها عن جنيين مصريين في السنة أو يكون ساكنا في محل لا تقل أجرته السنوية عن أربعة وعشرين جنيا مصريا أو يكون رئيسا أو وكلا لأحد المصارف المالية أو المحال التجارية أو الصناعية التي تدفع قيمة الموائد المذكورة أو تسفل سكا تبلغ أجرته القيمة المبينة أعلاه  
ثالثا - أن يتعهد كتابة بدفع الرسوم البلدية وأن يكون قد قام بسدادها  
رابعا - أن لا يكون في أية حالة من حالات عدم الأهلية المنصوص عنها في المادة الآتية

مادة ٤ - ليس للاشخاص الآتي بيانهم حق الانتخاب وهم :  
أولا - المحكوم عليهم بالاشتغال الشاقة أو السجن أو المحكوم عليهم لارتكاب السرقة أو النصب أو خيانة الأمانة أو التزوير أو انتهاك حرمة الآداب أو الرشوة أو الشروع في إحدى هذه الجنايات أو الجنح أو لأية جناية أو جنحة أخرى تخدش الشرف أو تمحل بالاستقامة

ثانيا - المحكوم بأشهار الألامهم وكذلك المحجور عليهم



فصل ٢  
قومسيون بلدى  
نقى

### فيمىن يجوز انتخابهم

مادة ٥ - لا يجوز لأحد أن يكون منتخبا إلا اذا كان ناخبا  
ويجب أيضا أن يكون المنتخب عارفا بالقراءة والكتابة

ولا يجوز انتخاب المعزولين من وظائفهم الأميرية بمقتضى أحكام قضائية  
أو قرارات مجلس من مجالس التأديب لسبب غير التقصير أو لجرمة لا تمس الشرف  
مادة ٦ - وظيفة الاعضاء المنتخبين للقومسيون تكون مجانية وتكون ممتنا  
أربع سنوات وفى كل سنتين يصير تغيير نصف أعضاء القومسيون عدا الذين  
لهم حق العضوية قانونا

وبعد انتهاء مدة السنتين الأوليين يصير تعيين الاعضاء الخارجين بطريق  
القرعة ثم يكون التغيير بالدور والتسلسل بانتهاء مدة العضوية فى آخر السنة الرابعة  
ويجوز إعادة انتخاب أى عضو من الاعضاء الخارجين

مادة ٧ - لا يجوز لأحد أعضاء القومسيون أن تكون له أية وظيفة أميرية  
ذات مرتب أو وظيفة قنصل أو وكيل لقنصلية أو أن يكون مستخدما تابعا  
لأحدى القنصليات بأية صفة كانت

مادة ٨ - لا يجوز لأعضاء القومسيون مطلقا أن تكون لهم حصصة فى المقاولات  
أو التوريدات التى تحصل لحساب البندروكل عضو خالف ذلك المنع يسقط  
من وظيفته بمقتضى قرار من النظارة

مادة ٩ - كل عضو منتخب يتخلف عن حضور جلسات القومسيون  
ثلاث مرات متوالات بدون أن يحصل على اجازة قانونية أو أن يقرر أسبابا  
مقبولة لمعذرتة يجوز اعتباره مستقिला بمقتضى قرار يصدره القومسيون بأغلبية  
آراء الاعضاء الحاضرين

مادة ١٠ - اذا وجد أحد أعضاء المجلس غير كفء أو غير صالح للوظيفة  
ولم يظهر ذلك عند الانتخاب أو اذا ظهر غير كفء أو غير صالح للوظيفة فى أثناء  
العمل يصدر قرار وزارى بمنع الكفاءة وعدم الملازمة والسقوط

فصل ٢  
تومسيون بلدى  
نقى

مادة ١١ - اذا خلا مركز أحد الأعضاء لأى سبب كان فلقومسيون إقامة البدل فيه من الوطنيين أو الاروبيين (بحسب العضو الذى خلا مركزه ان كان وطنيا أو أوروبيا) ومن يكون قد حاز أثناء الانتخابات أكثر الاصوات بعد الاعضاء المنتخبين من الفئة التى هو منها وفى حالة عدم وجوده تقول العضوية الى الشخص الذى يليه مباشرة فى الكشف الشامل لنتائج الانتخابات وذلك مع مراعاة القيد الوارد بآخر الفقرة الثالثة من المادة الثانية من هذا القانون عند ما يخلو مركز أحد الاعضاء الاروبيين

وانما صدر اتباع الشرط المذكور أعلاه لأن جميع الاروبيين الموجودة أسمائهم فى كشف الانتخاب يكونون من جنسية العضوين الاروبيين اللذين تم انتخابهما يصيرا انتخاب جزئى فى مدة ثلاثة شهور فى ميعاد يعين بقرار وزارى لاتمام العدد القانونى فى هذا الانتخاب تكون الاصوات التى ينالها المرشح الذى من جنسية العضوين السابق انتخابهما تعد لاغية ولا يعتد الا بالاصوات التى ينالها مرشح من جنسية أخرى

### فى اجتماعات القومسيون ومفاوضاته

مادة ١٢ - يجتمع القومسيون مرة فى الشهر على الأقل ومع ذلك يجوز انعقاده فى جلسات فوق العادة بناء على دعوة الرئيس اذ رأى فى ذلك فائدة أو بناء على طلب مكتوب يقدمه له ثلاثة من الأعضاء على الأقل وتصدر قرارات القومسيون بالاغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين وعند تساوى الآراء يكون صوت الرئيس مرجحا ولا تكون القرارات صحيحة الا بحضور النصف على الأقل من الاعضاء القائمين بوظيفتهم

### فى اختصاصات القومسيون

مادة ١٣ - اختصاصات القومسيون هى :

أولا - تعيين وترقية وفصل العمال الذين يتقلدون رواتبهم من ميزانيتهم وتوقيع العقوبات التأديبية المقررة فى اللوائح عليهم الا ما يختص بالخدمة السائرة والشغالة باليومية فانهم يكونون فى جميع شؤونهم تحت تصرف الرئيس

ثانيا - تحديد الرسوم الاختيارية ومقدار الحصة التي تقرر على أبواب  
الأموال المكتبة على حافة الشوارع التي يبطها أو يرصفها القومسيون أو يشتغل  
بصياتها أو ترميمها أو تنويرها وعلى العموم كل من تعود عليهم فائدة بنوع  
خصوصي من الاعمال التي يجريها القومسيون

ثالثا - تقرير طريقة تحصيل الرسوم والعوائد وما يلزم من الوسائل لتحصيلها  
رابعا - ادارة ايرادات البندر

خامسا - اشغال التنظيم والطرق والكس والرش ورصف وتبليط وتنوير  
الشوارع والميادين العمومية

سادسا - اتخاذ الاجراءات المتعلقة بالتنظيف الصحي في البندر كالحصاة  
بالمراحيض العمومية والمجارير والجنانات والاسواق والموالد العمومية والمجازر  
سابع - اشغال المياه

ثامنا - اشغال المطافئ وجميع الاجراءات الخاصة بالحرائق

تاسعا - وضع الميزانية السنوية للبندر من ايرادات ومصروفات ومراجعة  
الحسابات وفهر بيان سنوي عنها

عاشرا - وأخيرا كل الاعمال الاخرى التي لها صبغة بلدية مما تكلف  
نظارة الداخلية القومسيون بها والقومسيون يقوم بهذه الاختصاصات على ذمته  
وتحت مسؤوليته بدون أن يكون في ذلك أى ارتباط للحكومة أو ضمان عليها

مادة ١٤ - اذا قرر القومسيون اجراء أشغال غير عادية وكانت نفقاتها  
تزيد عن ايراداته الاعتيادية جاز له بعد مصادقة نظارة الداخلية وموافقة رأى  
نظارة المالية أن يعقد القروض اللازمة لهذه الاشغال ولا تكون الحكومة  
ضامنة لحساب القروض الا اذا كان هناك اشتراط خاص

مادة ١٥ - الاعمال التي يجريها القومسيون تكون حتما داخلية ضمن  
الاملاك العمومية

فصل ٢  
قوميون يدي  
نقى

### في المأمورية البلدية

مادة ١٦ - يعين القومسيون في كل سنة مأمورية تؤلف من المدير أو وكيل المديرية عند غيبته ويكون له حق العضوية قانونا (بصفة رئيس) ومن عضوين أحدهما وطني والآخر أروبي يختارهما القومسيون من بين الاعضاء المنتخبين

وعند تعيين عضوى المأمورية العالمين يعين القومسيون أيضا من بين الاعضاء المنتخبين عضوين نائبين أحدهما وطني والآخر أروبي لينوبيا عن العضوين المذكورين في حالة تغييبهما أو حصول مانع لهما

وتقوم المأمورية بملاحظة تنفيذ قرارات القومسيون وتقدم تعيين المستخدمين وتشارك مع الرئيس في حفظ النظام وبالمجملته تقوم بكل الاعمال الادارية الا ما يتعلق بتنفيذ الاوامر والقرارات فان ذلك من اختصاص الرئيس

ويحضر مأمور المركز جلسات المأمورية ويكون رأيه استشاريا وفي حالة غياب المدير أو الوكيل يرأس مأمور المركز المأمورية ويكون له صوت معدود في المداولات

ويجوز لمفتش أول مندوب نظارة الداخلية حضور جلسات المأمورية ويكون رأيه استشاريا

### أحكام عمومية

مادة ١٧ - الرئيس هو النائب الوحيد عن القومسيون في جميع الاعمال المتعلقة به سواء كان في علاقاته مع الحكومة ومصالحها أو في علاقاته مع الافراد ويكتب الرئيس نظارات الحكومة والمصالح الاميرية بواسطة نظارة الداخلية

مادة ١٨ - يمرض القومسيون في بحر الثانية أيام جميع قراراته على نظارة الداخلية للتصديق عليها ولا تكون قرارات القومسيون نافذة المفعول الا بعد التصديق عليها من نظارة الداخلية

- مادة ١٩ - يقوم القومسيون بتنفيذ الاعمال المستجدة أو أعمال الصيانة الواردة بالميزانية ومع ذلك لا يجوز البت في الاعمال التي تزيد جملة نفقاتها لغاية اتمامها على مبلغ مائتي جنيه مصرى الا بعد اقرار نظارة الداخلية على الرسوم والمقاييس الخاصة بها
- مادة ٢٠ - يجوز حل القومسيون في أية حالة كانت بقرار يصدر من ناظر الداخلية
- مادة ٢١ - تكون ادارة الاعمال المالية مطابقة للوائح المالية المقررة في الحكومة
- مادة ٢٢ - لا يجوز للقومسيون أن يتفاوض في القوانين والاوراس العالية والقرارات الصادرة من النظارات
- مادة ٢٣ - على المدير أن يضع لائحة داخلية للعمل بمقتضاها بعد تصديق نظارة الداخلية عليها
- ويكون الغرض من هذه اللائحة تعيين الشروط التي تسير عليها أعمال القومسيون والمأمورية سيرا منتظما مع مراعاة القواعد المقررة في هذا القانون
- مادة ٢٤ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القانون وعلى الخصوص الأحكام المدونة بالقرار الوزارى الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٤ والقرارات التي صدرت فيما بعد بتعديله أو تكميله
- ومع ذلك فان المجلس المحلى الموجود الآن ببندر زقى يستمر في أعماله الى أن يحل محله القومسيون المحلى المختلط الصادر بتشكيله هذا القانون
- مادة ٢٥ - على ناظر الداخلية تنفيذ هذا القانون وله أن يصدر كل ما يرى لزومه من اللوائح والنصوص التكميلية

القرار الصادر من نظارة الداخلية في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١١

نمرة ٩٩  
الانتخابات

بعد الاطلاع على المادة (٢٥) من القانون نمرة ١٩ الصادر في ١١ نوفمبر والاعمال المالية سنة ١٩١١ نمرة ١٨ القاضي بإيجاد قومسيون ببلدى غنظط ببندر زقى

فصل ٢  
قوسيون بلدى  
رقى

مادة ١ - عمليات الانتخاب تباشرها لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء منهم عضوان وطنيان وعضوان أوريبيان تحت رئاسة المدير أو وكيل المديرية عندئذيته وهؤلاء الاعضاء تعينهم نظارة الداخلية ويتخبون من ضمن أعيان البندر

### قائمة الانتخابات

مادة ٢ - يبدأ بتحرير قائمتين للانتخابات احدهما بأسماء الناخبين الوطنيين والاخرى بأسماء الناخبين الاروبيين وتحرر هاتان القائمتان بمعرفة اللجنة طبقا لاحكام المادتين ٣ و ٤ من القانون الصادر في ١١ نوفمبر سنة ١٩١١ نمرة ١٨ وتتخذ الكشوفات المقدمة من المديرية بموجب دفاتر عوائد أملاك المباني أساسا لتحرير القائمتين المذكورتين مع اضافة أو حذف مايلزم

مادة ٣ - بعد تحرير القائمتين بالطريقة المذكورة يصير تعليقهما بديوان المركز سبعة أيام في خلال هذه السبعة أيام يجوز لأصحاب الشأن تقديم معارضاتهم للجنة سواء كانت متعلقة بادراج أسماء الأشخاص الذين لم تدرج أسمائهم في القائمة سواء أو كانت متعلقة بسطب أسما من أدرجت أسمائهم بغير حق أو كانت متعلقة بطلب اجراء أى تصحيح آخر

وبعد مضي تلك المدة لاھبل أية معارضة فيما يختص بادراج الاسماء ويجتمع اللجنة في ظرف ثلاثة أيام لتحكم في المعارضات المقدمة اليها وبعد تعديل القائمتين (إذا دعت الحال لذلك بناء على قرارات اللجنة) يصير تعليقهما ثانية بديوان المركز سبعة أيام أخرى يجوز في خلالها لأصحاب الشأن تقديم معارضاتهم ضد الأشخاص الذين أدرجت أسمائهم بغير حق وباتقضاء اليوم السابع وبعد أن تحكم اللجنة حكما باتا في هذه المعارضات تعلق القائمتان اللتان تعتبران نهائيتين وتبقيان معلقتين مدة ثلاثة أيام على الأقل

وفي هذه المدة الاخيرة يرسل للأشخاص المدرجة أسمائهم في هاتين القائمتين بناء على طلبهم نسخة من قائمة الناخبين الاروبيين ان كانوا أوريبيين أو من قائمة الناخبين الوطنيين ان كانوا وطنيين مع نسخة مطبوعة من المادة السادسة من هذا القرار وترسل صورة من القائمتين النهائيتين الى نظارة الداخلية

## الانتخابات

فصل ٢

تومسيون بلدي  
رقم

مادة ٤ - في شهر ديسمبر من كل سنة يصير مراجعة فائتي الانتخابات بمعرفة اللجنة فتضيف اليها أسماء الأشخاص الذين حازوا الصفات المطلوبة قانونا وتشطب أسماء المتوفين والأشخاص الذين فقدوا الشروط المطلوبة.

وتعلق القائمة بعد مراجعتها ويكون النظر في المعارضات المقدمة طبقا لما هو مدون بالمادة السابقة

وترسل صورة من القائمة بعد مراجعتها لنظارة الداخلية

مادة ٥ - يصدر المدير قرارا يحدد فيه المحل واليوم والساعة التي يصير فيها اجراء الانتخابات ويعلق القرار المذكور لاطلاع الجمهور عليه مدة ثلاثة أيام على الأقل قبل حصول الانتخابات ويكون ذلك بواسطة اعلانات تلصق على باب ديوان المركز وفي جهات البلدة وضواحيه حسب ما يراه المدير وتوضع المادة السادسة من هذا القرار برمتها في ذيل تلك الاعلانات بعد قرار المدير السابق الذكر

وعند مباشرة الانتخابات الجزئية المقررة بالقوانين الثانية والثالثة من البند الثاني من قانون البلدية الاساسي يصدر المدير قرارا بالاستناد على القرار الوزاري الصادر باجراء الانتخابات الجزئية وتوضع في الاعلانات ما عدا المادة السادسة من القرار الحالي المادة الثانية من القانون برمتها

مادة ٦ - لا يجوز لاحد غير الناخبين الدخول في المحل المعد للانتخابات أثناء حصولها وعلى الناخبين أن يكونوا حاملين لتذاكر الاقتراع التي تكون مجهزة من قبل ويسلمونها للجنة الانتخاب داخل ظروف مغلقة وتعلق بهذه التذاكر أسماء المرشحين المنتخبين يوضح مع البيانات المذكورة بكشف الناخبين على قدر الامكان

ولا يجوز كتابة الاسم الواحد على التذكرة الواحدة الا مرة واحدة فاذا أدرج أحد الاسماء أكثر من مرة في تذكرة واحدة فلا يحسب الا مرة واحدة .

فصل ٢  
فوسبون بدى  
نقى

ويقترح الناخبون الوطنيون على الاربعة الاعضاء المراد انتخابهم من الوطنيين .  
ويقترح الناخبون الأوروبيون على الاربعة الاعضاء المراد انتخابهم من الاوربيين  
ويبقى الاقتراع مفتوحا من ابتداء الساعة الاولى بعد شروق الشمس الى ما قبل  
الفروب بساعة الا اذا ورد في القرار القاضى بالاجتماع نص يخالف ذلك

وتوضع تناكر الاقتراع فى انامى اأءءءا للوطنىىى والثانى للاوربىىى بمءءور  
الرئىس فى نفس الءلسة وهىء اأءءا أعضاء الءءة أسماء وألقاب المقترعى فى دفتر  
بعء أن ىءقق من أنهم مقبءون بقاءة الناخبىىى وذلك قبل وضع التءكرة فى الاءاء  
وؤشر بنقطة على قائمة الاءخابات أمام اسم المقترح

مادة ٧ - ىءءر اأءال الاقتراع لاهبىل أة تءكرة وعىءء نهاءة عملىاء  
الاقتراع تسخرج الءناكر من الاءامىىى المءكورىىى وىضاهى على عىء المقترعىىى  
ثم تمءر قائماء اأءءا للوطنىىى والثانىة للاوربىىى مىى فىما عىء الاءواء  
الءى نالها كل واحد من المرشعىىى وىكون ترتىب المرشعىىى بالابتءاء بمى نال أكءر  
الاءواء

ووقع الرئىس وأعضاء الءءة على القائمىىى المءكورىىىى ثم ترقفان بمءءر ءلسة  
الاءخابات وترسلان مباشرة لنظارة الناءلىة فى طرف ثمانية اىام مع ءمىىى الاءواق  
الخاصة بالاءخاب ثم ىناى بالاءخاب المرشعىىى الاربعة الوارءة أسماءهم فى كل من  
هائىى القائمىىى هذا وفىما ىنءص بالاءخاب الاعضاء الاوربىىىى ىلاءظ أنه اذا وقع  
الاءخاب على أكءر من ائىىى من ءلسىة واحدة فلا ىكون للاءخاب أثر الا  
فى الائىىى المءءصلىىى على أكءر الاءواء ووقع الاءخاب على من نال أكءر  
الاءواء بعءهما سواء كان عضوا واحدا أو أكءر من المرشعىىى الآءرىىى من  
أى ءلسىة أخرى ممن ىكونون قء نالوا أكءر الاءواء فاذا تساوت الاءواء  
مىى ائىىى من المرشعىىى فاكثر فى الءة استءاءهم لعمى قرعة بىنهم ىكون  
الحكم بموءبها فى نىءءة الاءخاب وذلك فى طرف الاربع والعشرىىى ساعة الءى  
على الاءخاب وسواء ءضر هؤلاء المرشعىىى بناء على هذه الدعوة أم لم بمءروا  
تشرع الءة فى عمى القرعة على أى سالى فى الزمان والمكان المءءءىىى



فصل ٢  
قوسيون بلدى  
فقى

وتحكم اللجنة في نفس الجلسة وبصفة نهائية في جميع الاشكالات التي تحدث أثناء عمليات الانتخابات

وتصدر الاحكام بالأغلبية وتذكر في المحضر

ومع ذلك ففي حالة حصول اخلال بجسم تحفظ نظارة الداخلية لنفسها الحق في الغاء الانتخابات جميعها أو بعضها أو تعديل مفاوضات اللجنة التي تكون مخالفة للقانون

مادة ٨ - تعلق قائمة بأسماء المنتخبين على باب المركز وترسل نسخة من هذه القائمة لكل واحد من هؤلاء المنتخبين وأخرى لنظارة الداخلية

### الميزانية والحسابات والاشغال

مادة ٩ - تكون ميزانية ايرادات القومسيون المحلى المختلط من :

أولا - الاعانة السنوية الممنوحة من الحكومة

ثانيا - متحصل الايرادات الناتجة من الرسوم والعوائد المنصوص عنها في القانون النظامى للبلدية

ثالثا - موارد البندر المخصصة

مادة ١٠ - أولا تعمل الميزانية العمومية بمقتضى النموذج المصنق عليه من نظارة المالية وتنقسم الى قسمين وهما الميزانية الاعتيادية والميزانية غير الاعتيادية ويجب أن تكون ايراداتهما ومصروفاتهما منفصلتين عن بعضهما تمام الانفصال ثانيا - يجب أن تكون جملة المصروفات الاعتيادية على الدوام أقل من الايرادات الاعتيادية أو توازى مبلغها على الاكثر ويكون الحال كذلك بالنسبة للميزانية غير الاعتيادية ويجب أن يدرج في المصروفات الاعتيادية اعتماد لفيد المنظور والمصروفات الثرية

ثالثا - يدرج في الميزانية الاعتيادية ما يأتى :

فصل ٢  
قوسيون يدي  
نقى

(١) فى باب الإيرادات الاعتيادية الإيرادات التى لها صفة مستديمة كالأغانة السنوية من الحكومة والمتحصل من الرسوم والعوائد ومن ثمن المياه والتنوير وعوائد التنظيم وعوائد اشغال الطريق العمومية وإيرادات المجرى وتنقسم هذه الإيرادات الى فصول بحسب نوعها وتبين بالتفصيل

(٢) فى باب المصروفات الاعتيادية المصروفات التى لها صفة مستديمة وتنقسم هذه المصروفات الى فصول وتبين بالتفصيل

راجعا - يدرج فى الميزانية غير الاعتيادية ما يأتى :

أولاً - فى باب الإيرادات غير الاعتيادية الإيرادات الناجمة من وفورات الاعوام السابقة وتبرعات المصالح والافراد بوجه العموم كل الإيرادات التى ليس لها صفة مستديمة وسنوية

ثانياً - فى باب المصروفات غير الاعتيادية المصروفات الخاصة بانشاء الطرق وحدائق الميادين ومشتري العقارات أو المهمات الكبرى التى تستعمل لزمان غير محدود كطلمبات الحرائق والرش وسلام الأغانة والآلات وعلى وجه العموم كل المصروفات التى ليس لها صفة مستديمة وسنوية

مادة ١١ - الاقساط السنوية التى تدفع لنظارة المالية لسداد ما يستدينه القومسيون من السلفات يكون توردها تحت عنوان مخصص فى الفصل المقابل لها من الميزانية الاعتيادية أو غير الاعتيادية بحسب الاحوال

فاذا كان التسديد لميعاد خمس سنوات بالاكثر وجب ادراج الاقساط السنوية فى مصروفات الميزانية غير الاعتيادية واذا كانت مواعيد التسديد تزيد عن خمس سنين وجب ادراج القسط السنوى فى المصروفات الاعتيادية

مادة ١٢ - توضع الميزانية لمدة اثنى عشر شهرا تبتدى من أول يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر من كل سنة ويقررها القومسيون ثم يعرضها على نظارة الداخلية قبل ١٥ نوفمبر ولا تكون الميزانية نافذة المفعول الا بعد تصديق نظارة الداخلية عليها

- مادة ١٣ - لا يجوز صرف أى مبلغ أو الارتباط بصرفه اذا كان يخرج عن حدود الاعتمادات المقتوحة بالميزانية
- مادة ١٤ - تكون تسوية المصروفات طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بمصروفات الحكومة وتحدد فى حساب مخصوص يقدم فى كل شهر الى ادارة عموم الحسابات بنظارة المالية ومعه الاوراق والمستندات المؤيدة له ويعرض على القومسيون فى كل جلسته كشف بيان ايرادات ومصروفات الشهر السابق وترسل هذه الكشفوات شهريا لنظارة الداخلية
- مادة ١٥ - رسوم ومقاييسات الاعمال المقتضى اجزاؤها يجب عرضها أولا على نظارة الداخلية لفحصها والتصديق عليها
- مادة ١٦ - تلتى جميع الأحكام المخالفة لهذا القرار

### القرار الصادر من قومسيون بلدى زقنى

فى ٢٦ مارس سنة ١٩١٢

### الفصل الأول

فما يختص بالقومسيون البلدى

نمرة ١٠٠  
اللائحة الداخلية

- مادة ١ - يجتمع القومسيون البلدى فى جلسة اعتيادية يوم الخميس الثالث من كل شهر فى الساعة ٣ و ٣٠ دقيقة بعد الظهر فى المدة من أول أكتوبر لغاية ٣٠ ابريل والساعة ٦ افرنكى بعد الظهر فى المدة من أول مايو لغاية شهر سبتمبر فاذا وافق يوم الخميس المذكور يوم عيد يعين رئيس القومسيون يوما آخر من أيام الاسبوع لاجتماعه
- مادة ٢ - يرسل الى أعضاء القومسيون بمحلاتهم قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل جدول مبين فيه المسائل المقتضى عرضها على القومسيون وفى حالة انعقاد القومسيون فى جاسة غير اعتيادية مبين فى أوراق الدعوة للحضور الامور التى من أجلها انعقاده مع ذكر ساعة ومكان الاجتماع . وتوزع هذه التناكر على الاعضاء قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

فصل ٢  
قوسيون يلى  
نقى

ولا يجوز للقوسيون المداولة في أمور خارجة عن ماهو ملون بجدول الجلسة  
الا في الاحوال المنصوص عنها بالمادة ١٢ من هذه اللائحة  
مادة ٣ - تفتح الجلسات في الميعاد المحدد متى اجتمع العدد القانوني من  
أعضاء القوسيون فاذا مضى نصف ساعة من هذا الميعاد المحدد ولم يجتمع من  
الاعضاء العدد القانوني تؤجل الجلسة الى يومين على الاقل وإلى ثمانية أيام على  
الاكثر ويبلغ الرئيس ميعاد الجلسة الجديدة للاعضاء  
وتقتصر مداولة الجلسة الجديدة على المسائل الواردة في جدول الجلسة المؤجلة  
مادة ٤ - يقعد الرئيس الجلسات ويفتحها ويرأسها ويقفلها وله وحده  
ضبط نظام الجلسة

مادة ٥ - عند افتتاح جلسات القوسيون الاعتيادية يتلو السكرتير محاضر  
جلسات المأمورية مع القرارات الوزارية الواردة بعد تاريخ الجلسة الاخيرة  
ثم يبلغ رئيس القوسيون كافة التلغرافات والاقتادات والعرائض المختصة به  
ويعرض على القوسيون كشف مصاريف الشهر السابق طبقا لما قضته المادة  
١٤ من القرار الصادر بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١١

مادة ٦ - يسوغ لاعضاء القوسيون في أثناء المداولات بالجلسات أن  
يتكلموا باحدى اللغات الاوروبية المقبولة لدى الحاكم المختلطة وعلى السكرتير أن  
يترجم أقوالهم باللغة العربية اذا اقتضى الحال فورا

مادة ٧ - ليس لاحد من الاعضاء أن يتكلم الا بعد الاستئذان وراعى في  
هذا التصريح الاولوية في الطلب ويكون للعضو الذي لم يتكلم في الموضوع  
الجارى البحث فيه الاولوية على من سبقوه

مادة ٨ - توجه الاستئلة دواما للرئيس ولا يجوز إيقاف أحد عن التكلم  
في ابتداء رأيه الا لتبنيه الى مراعاة النظام ولكل عضو أن يطلب اصدار هذا  
التبنيه . وللرئيس أن يوقف العضو الذي يكون خالف نص القواعد النظامية  
أو لم يراع الواجب أو خرج عن الموضوع الاول والذي ينبه مرتين من الرئيس  
ولم يتكثرت فللرئيس أن يستشير الاعضاء لمعرفة ما اذا كان يمنح العضو المذكور  
عن التكلم في نفس الموضوع لغاية نهاية الجلسة .

مادة ٩ - يتناقش القومسيون قبل تناوله في الموضوع الاصل في المعارضات المختصة بجدول الجلسة وفي التنبيه الى مراعاة النظام وفي جواز المناقشة من عدمه وفي طلب التأجيل واقتراحات التعديل

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
نقلى

مادة ١٠ - يجوز للقومسيون أن يقرر خصوصاً فيما يختص بالنظامات والميزانيات والرسوم أن المناقشة وجميع الاصوات تنحصر أولاً في مجمل الاقتراح ثم في مفرداته

مادة ١١ - الاعضاء الذين يريدون ادخال تعديلات يجب عليهم عرضها كتابة .

مادة ١٢ - على كل عضو يريد عرض اقتراح في الجلسة أن يمضيه ويسلمه للرئيس وبعد تلاوته على القومسيون للقرع ان يبين شفاهياً الاسباب . فاذا وافق على اقتراحه ثلاثة من الاعضاء يدرج في جدول اعمال احدى الجلسات المقبلة الا اذا قرر القومسيون المناقشة فيه حالاً للضرورة وكل اقتراح لم يوافق عليه ثلاثة أعضاء أو رفض بعد المناقشة لا يمكن تجديده الا بعد ثلاثة أشهر ولكن يجوز ذلك اذا قدم كتابة من ستة أعضاء على الاقل مبين فيه الاسباب التي تدعو الى تجديد الاقتراح

مادة ١٣ - لكل صاحب اقتراح ان يسترد اقتراحه في اى وقت أثناء المناقشة فيه ويجوز لاي عضو آخر أن يعود الى هذا الاقتراح اذا شاء

مادة ١٤ - لكل عضو أن يوجه سؤاله الى الرئيس وهو يجاوبه عليه في الحال أو في الجلسة الاعتيادية أى المقبلة ويشترط ان يكون موضوع السؤال مسألة خاصة بالاعمال البلدية . وكل سؤال من هذا النوع يجب أن يعرض كتابة على الرئيس في اليوم السابق للجلسة على الاقل ويجوز لطلاب هذا السؤال أن يوجهه للقومسيون بعد الاعمال المنصوص عنها بالمادة السابقة .

مادة ١٥ - يجوز للرئيس إيقاف الجلسة متى شاء من نفسه أو على طلب مستوفى مبنى على اسباب من أحد الاعضاء يوافق عليها القومسيون ولا يجوز أن تزيد مدة الايقاف عن ربع ساعة

فصل ٢  
قوميون بدي  
زقي

مادة ١٦ - اذا طلب عضوان ختام المناقشة على الرئيس أن يطلب الاقتراع على ذلك . وللرئيس قبل ختام المناقشة اذا وجد لديه شك عليه أن يستشير القومسيون ليتأكد من أنه أحاط جيداً بالمسألة فان لم توافق الاغلبية تستمر المناقشة

المناقشة التي تقرر ختامها بعد الاقتراع لا يجوز الرجوع اليها في نفس الجلسة لاى سبب كان

مادة ١٧ - المسائل المراد الاقتراع عليها يلزم أن تكون على قدر الامكان بكيفية تجعل الجواب عنها ممكناً بنعم أو لا . وقاعدة الاقتراع الاصلية أن يكون شفاهاً ولكنه يكون كتابة وسراً في الاقتراحات التي تتعلق بالمستخدمين أو اذا طلب الاقتراع المرمي اثنان من الاعضاء

مادة ١٨ - لا يجوز لاعضاء القومسيون أن يشتركوا في مداوات أوقرارات تتعلق بمسائل يكون لهم فيها صالح سواء كان ذلك عن أنفسهم شخصياً أو بصفة ولاء الالنادية الاستعلامات التي يطلبها الرئيس منهم

مادة ١٩ - لا يجوز لاي عضو قبول التنازل له عن حقوق مقام بشأنها نزاع مع القومسيون أو المرافضة بصفة محام في القضايا المرفوعة ضد المجلس البلدى

مادة ٢٠ - لا يجوز لاي شخص أجنبي عن القومسيون الحضور في جلساته ماعدا الاحوال التي يطلب فيها القومسيون ذلك للحصول على استعلامات أو إيضاحات في الموضوع المتداول فيه

مادة ٢١ - يحرر القومسيون محضراً للجلسات يحتوى على أسماء الاعضاء الذين حضروا الجلسة واشتركوا في المداولات وعلى كافة القرارات الصادرة في الجلسة مع بيان أسبابها وعدد الاصوات التي وافقت على هذه القرارات أو لم توافق وعلى رأى كل عضو كلف بدروس المسألة المتداول فيها أو بعمل تقرير عنها وبعد ثلاثة هذا المحضر على القومسيون والموافقة عليه بمضى معرفة الرئيس والسكريتر وتعمل منه ثلاث صور بالعربية وبلغة افرنكية وترسل الى نظارة الداخلية في مسافة أسبوع ابتداء من تاريخ الجلسة ويمكن تبليغ قرارات القومسيون الى الجرائد

## الفصل الثاني

### في المأمورية البلدية

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
رقى

مادة ٢٢ - اللجنة الدائمة المنصوص عنها بالمادة ١٦ من قانون ١١ نوفمبر سنة ١٩١١ تسمى بالمأمورية البلدية

مادة ٢٣ - يرأس المدير المأمورية البلدية وفي حالة غيابه أو تعذر حضوره يرأسها وكيل المديرية وفي حالة غياب المدير ووكيل المديرية أو كان لسيهما مانع يمنعهما عن الحضور تكون رئاسة المأمورية للأمور المركز . فان غاب هذا أو منعه مانع تكون رئاسة المأمورية لأكبر عضويها المنتخبين سنا بلبله في المأمورية بالكيفية المنصوص عنها بالمادة ١٦ من قانون ١١ نوفمبر سنة ١٩١١

مادة ٢٤ - تجتمع المأمورية مرة واحدة على الأقل في كل أسبوع ويجوز انعقادها فوق العادة بناء على طلب الرئيس كلما رأى لزوما لذلك

مادة ٢٥ - اذا خلا مركز عضو في المأمورية بسبب وفاته أو استغفائه يشرع القومسيون في انتخاب من يخلفه في الجلسة الاعتيادية المقبلة

مادة ٢٦ - يمكن لأى عضو من أعضاء القومسيون في أى وقت أن يطلع في أقلام المأمورية على كافة الأوراق التى يطلبها من السكرتير

مادة ٢٧ - يجوز للمأمورية أن تدعو لحضور جلساتها أى عضو من القومسيون أو أى شخص آخر ترى فائدة في وجوده للحصول على استعلامات أو ايضاحات

مادة ٢٨ - لاتكون قرارات المأمورية البلدية صحيحة إلا اذا حضرها الرئيس والعضوان

مادة ٢٩ - وظيفة العضو المنتخب للمأمورية البلدية تكون لمدة سنة واحدة تبدأ من أول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر ويجوز إعادة انتخاب هؤلاء الاعضاء .

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
زقوى

- مادة ٣٠ - يتفق أعضاء المأمورية على توزيع العمل بينهم
- مادة ٣١ - اختصاصات المأمورية البلدية هى بنوع خاص الأمور الآتية :
- أولاً - تحضير الميزانية لعرضها على القومسيون للداوله فيها
- ثانياً - البحث فى كل اقتراح يختص بزيادة أو تعديل الاعتمادات المفتوحة فى ميزانية المصروفات أو بفتح اعتمادات جديدة
- ثالثاً - النظر فى حسابات الميزانية وتقديم الملاحظات
- رابعاً - النظر فى المشروعات والتصميمات والمقاييس المتعلقة بالأعمال المستعجلة أو درس أعمال الصيانة التى تحال عليها من القومسيون لعرضها عليه بالثاقى للأقرار عليها
- خامساً - الدرس التجهيزى فى المسائل القضائية والاقتراحات المختصة بها وغير ذلك لعرضها على القومسيون
- سادساً - الاقتراحات المختصة بالتميين والترقية ورفت المستخدمين الذين يتقدمون مرتباتهم من ميزانية البلدية وكذلك الجزآت التى توقع على المستخدمين متى تجاهزت ١٥ يوما خصم ماهية . أما الانذارات واستقطاع الراتب عن أقل من ١٥ يوما فتكون من اختصاص رئيس القومسيون .
- سابعاً - النظر فى نصوص الشروط المقتضى عقدها مع المقاولين أو المتعهدين بالتوريدات للبلدية
- ثامناً - تنفيذ قرارات القومسيون طبقاً للادة ١٦ من الأمر العالى الصادر فى سنة ١٩١١
- مادة ٣٢ - يعين الرئيس مستخدمى القومسيون بناء على طلب المأمورية والوظائف الثابتة والوظائف التى تحتاج لمعارف فنية يعمل عنها امتحان وتشكل لجنة الامتحان من أعضاء المأمورية ومن مستخدمين خبيرين ينتخبهما القومسيون ولا تهيب بنتيجة الامتحان ولا بترتيب درجات المترشحين ويجوز لها أن تراعى فى انتخاب المترشحين الشهادات المقدمة منهم



## الفصل الثالث

## في اللجان الخصوصية

فصل ٢  
قوميون بلدي  
زقي

مادة ٣٣ - يجوز للقومسيون أن يعين من بين أعضائه لجانا خصوصية وفنية أو دائمية للنظر في أمر أو جملة أمور أو لاجراء تحقيقات خصوصية واللجان الخصوصية تتخبط رئيسا لها من بين أعضائها وتعين عضوا لوضع تقرير عن كل مسألة والعضو المكلف بعمل التقرير يقدم كتابه للقومسيون نتيجة مداولات هذه اللجان ورئيس القومسيون الحق في الحضور يجلسات هذه اللجان وفي هذه الحالة يكون له حق الرئاسة ويشارك في المداولات بصفة استشارية

مادة ٣٤ - يجوز للجان الخصوصية الاستفهام من رئيس القومسيون عن كافة الاستعلامات التي يحتاجونها في المسائل الحال درسا عليها

## الفصل الرابع

## أفلام القومسيون

مادة ٣٥ - الأفلام هي :

أولا - السكرتارية

ثانيا - القلم المالي

ثالثا - التنظيم والصيانة

رابعا - النظافة والصحة

## قلم السكرتارية

مادة ٣٦ - السكرتارية تشتمل على الاعمال الادارية والقضائية :

مادة ٣٧ - الاعمال الادارية تشتمل على جميع المخابرات وتحرير محاضر جلسات القومسيون والمأورية والمحفوظات وجرّد جميع أملاك البلدية من مقول وثابت وعلى العموم جميع الاموال الغير داخلة ضمن اختصاص الأفلام الاخرى

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
زقى

مادة ٣٨ - لا يجوز للبلدية اقامة أى دعوى قبل التصريح من القومسيون بعد المداولة عنها وبعد النظر فى التقرير المقدم من المأمورية الا فى الاحوال التحفظية أو الاجراءات المستعجلة التى يجوز للرئيس اجرائها من تلقاء نفسه

وعلى الرئيس الحصول على هذا التصريح ليتسنى له أن يدفع عن البلدية الدعاوى التى يمكن أن تقام عليها ولكن هذا التصريح ليس ضروريا فى المدافعة عن القومسيون فى الدعاوى التى تقام عليه من المرفوع ضدهم أو فى الدعاوى المتعلقة بوضع اليد أو التى تقام أمام قاضى الامور المستعجلة

### القلم المالى

مادة ٣٩ - يدخل فى أعمال القلم المالى

أولا - تحصيل الرسوم والعوائد

ثانيا - قبض المبالغ المطلوبة للقومسيون

ثالثا - دفع المبالغ المأذون بها قانونا من القومسيون والمأمورية

رابعا - حسابات الإيرادات والمصروفات والصنف وكل ما يترتب عليه بوجه العموم بيان حالة البلدية المالية بطريقة خصوصية

مادة ٤٠ - الصراف مكلف بالصرف والقبض وهو المسئول الوحيد عن حفظ النقود ويجب عليه أن يقدم تأمينا يعين مقداره بمعرفة القومسيون

مادة ٤١ - أذونات الصرف يجب أن يبين بها اسم المستحق ونوع الصرف وسببه وه مقدار المبلغ الواجب صرفه والفصل المخصص له بالميزانية وتاريخ التصريح وينبى أن تكون الأذونات مرفقة بالمستندات المنصوص عنها بلوائح عموم حسابات الحكومة وتكون ممضاة من رئيس القومسيون وكاتب الحسابات

مادة ٤٢ - السكرتير عليه ملاحظة تحصيل الرسوم والعوائد

وعلى السكرتير وكاتب الحسابات أن يضما فى كل شهر تقريرا عن حركة الخزينة لعرضها على القومسيون وعليهما أيضا جرد الخزينة مرتين على الاقل فى الشهر

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
زنى

### قلم التنظيم والصيانة

مادة ٤٣ - أولا - وضع مشروعات فتح الشوارع واحداث الميادين والمتزهات وتركيب البكارى

ثانيا - صيانة الشوارع وتبليطها وتسميتها وتعيين خطوط تنظيمها والضوائع ونزع الملكية اللازمة لتنظيمها ومسائل زوائد التنظيم

ثالثا - مسائل اشغال الطريق والرخص المتعلقة بها

رابعا - مراقبة المباني المتعلقة بالمجلس البلدى وتمير المنازل

خامسا - حصر اراضى المجلس وتسويرها وتأجيرها وبيعها

سادسا - ملاحظة أنفار الطرق والصيانة وتعين الاعمال التى يشتغلون فيها هم والاشخاص المحكوم عليهم بالتشغيل

سابعا - مراقبة الاصطبل والحيوانات وما يتعلق بها

ثامنا - جميع الامور الخاصة بالمدينة كالمياه والتنوير وأعمال طلبات الحريق وكافة الاعمال المقتضى اجرائها للوقاية من الحرائق واشغال الطرق العمومية

والاعمال المطلوبة التى يجرىها مهندس القومسيون تكون بمراقبة الرئيس

### قلم الصحة والنظافة

مادة ٤٤ - قلم الصحة والنظافة يشتمل على الكنس والرش ومباشرة الاعمال الخاصة بنظافة المدينة والصحة فيها وملاحظة الاسواق والوكايل والحيوانات والسلفانات والمباول العمومية الخ

## الفرع الثالث عشر

## قومسيون بلدى حلوان

فصل ٢  
قومسيون بلدى  
حلوان

القانون نمرة ٢١ الصادر فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١١

نمرة ١٠١  
تشكيل  
قومسيون بلدى  
مختلط فى حلوان

بالنظر للنتائج الراضية التى حصلت فى البتادر التى أنشئت فيها القومسيونات المحلية المختلطة من اشتراك السكان فى تحسين بتاديرهم بواسطة الرسوم الاختيارية التى يفرضونها على أنفسهم

وبالنظر للرغبة التى أظهرها سكان حلوان لادراكهم النصيب الأوفر من الفوائد التى خصت الطبيعة بما مدينتهم بمناخها وبنائها وإجابة لطلبهم لحصول بتدريهم على نظام بلدى ومجلس على مختلط

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار  
مادة ١ - رخص لسكان بتدر حلوان بأن يفرضوا رسوما اختيارية لأجل الاستعانة بها على نفقات الاعمال الصحية والبلدية وبوجه العموم على تنفيذ كل مشروع يؤدى الى تحسين حالة البتدر وتكون له صيغة بلدية  
وينشأ فى البتدر قومسيون بلدى مختلط يكون تشكيله واختصاصه كما هو مبين فيما بعد

## تشكيل القومسيون

مادة ٢ - يؤلف هذا القومسيون من أحد عشر عضوا وهم  
أولا - (١) محافظ القاهرة بصفة رئيس وعند غيابه يقوم مقامه وكيل المحافظة

(ب) مفقش مبانى الحكومة أو مندوبه } أعضاء لم  
(ج) مفقش صحة القاهرة أو من يقوم مقامه } حق العضوية قانونا

فصل ٢  
قوميون بلدي  
حلوان

ثانيا - أربعة أعضاء وطنيون ينتخبهم الناخبون الوطنيون بالكيفية والشروط التي ينص عليها قرار يصدر من نظارة الداخلية بهذا الخصوص

ثالثا - أربعة أعضاء أوروبيون ينتخبهم الناخبون الأوروبيون بالكيفية والشروط المبينة بالقرار المذكور ومع ذلك فلا يجوز قبول أكثر من عضوين أوروبيين مستخين من جلسية واحدة في القومسيون

ويجوز لأحد مفتشي نظارة الداخلية أو من تعينه النظارة المذكورة حضور جلسات القومسيون ويكون رأيه استشاريا

مادة ٣ - حق الانتخاب يكون لكل شخص من المذكور تتوفر فيه الشروط الآتية :

أولا - أن يكون قد بلغ من السن نحسا وعشرين سنة على الأقل

ثانيا - أن يكون مقما في بندر حلوان منذ ستين على الأقل وأن يكون له فيه محل للاشغال وأن يكون في الحالتين من يدفع فيه عوائد بناء لا يقل مقدارها عن جنيتين مصريين في السنة أو يكون ساكنا في محل لا تقل أجرته السنوية عن أربعة وعشرين جنيا مصريا أو يكون رئيسا أو وكلا لأحد المصارف المالية أو المحال التجارية أو الصناعية التي تدفع قيمة العوائد المذكورة أو تشغل سكا تبلغ أجرته القيمة المبينة قبل

ثالثا - أن يتعهد كتابة بدفع الرسوم البلدية وأن يكون قد قام بسدادها

رابعا - أن لا يكون في أية حالة من حالات عدم الأهلية المنصوص عنها في المادة الآتية

مادة ٤ - ليس للاشخاص الآتي بيانهم حق الانتخاب وهم

أولا - المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة أو السجن أو المحكوم عليهم لارتكاب السرقة أو النصب أو خيانة الأمانة أو التزوير أو انتهاك حرمة الآداب أو الرشوة أو الشروع في إحدى هذه الجنايات أو الجنح أو لاية جنائية أو جنة أخرى تخدش الشرف أو تحل بالاستقامة

فصل ٢  
قوميون يلدی  
حلوان

ثانيا - المحكوم باثتار افلاسهم وكذلك المحجور عليهم

فيمن يجوز انخيلهم

مادة ٥ - لايجوز لأحد أن يكون متخبا الا اذا كان ناخبا

ويجب أيضا أن يكون المنتخب عارفا القراءة والكتابة

ولا يجوز انتخاب المزولين من وظائفهم الاميرية بمقتضى أحكام قضائية أو قرارات مجلس من مجالس التأديب لسبب غير التقصير أو لجرمة لا تحدد الشرف

مادة ٦ - وظيفة الاعضاء المنتخبين للقومسيون تكون مجانية وتكون مدتها أربع سنوات

وفي كل سنتين يصير تغيير نصف أعضاء القومسيون عدا الذين لهم حق العضوية قانونا

وبعد انقضاء مدة السنتين الأولين يصير تعيين الاعضاء الخارجين بطريق القرعة ثم يكون التغيير بالدور والتسلسل بانتهاء مدة العضوية في آخر السنة الرابعة ويجوز اعادة انتخاب أى عضو من الاعضاء الخارجين

مادة ٧ - لايجوز لأحد أعضاء القومسيون أن تكون له أية وظيفة أميرية ذات مرتب أو وظيفة قنصل أو وكلا لقنصلية أو أن يكون مستخدما تابعا لاحدى القنصليات بأية صفة كانت

مادة ٨ - لايجوز لاعضاء القومسيون مطلقا أن تكون لهم حصة في المقاولات أو التوريدات التي لحساب البندر وكل عضو خالف ذلك المنع يسقط من وظيفة بمقتضى قرار من النظارة

مادة ٩ - كل عضو منتخب يتخلف عن حضور جلسات القومسيون ثلاث مرات متواليات بدون أن يحصل على اجازة قانونية أو أن يقدم أسبابا مقبولة لمحضرة يجوز اعتباره مستقبلا بمقتضى قرار يصدره القومسيون بأغلبية آراء الاعضاء الحاضرين

مادة ١٠ - اذا وجد أحد أعضاء المجلس غير كفء أو غير صالح للوظيفة ولم يظهر ذلك عند الانتخاب أو اذا ظهر غير كفء أو غير صالح للوظيفة في أثناء العمل يصدر قرار وزاري بعدم الكفاءة وعدم الملازمة والسقوط

فصل ٢  
قومسيون بدى  
حلوان

مادة ١١ - اذا خلا مركز أحد الاعضاء لأى سبب كان فللقومسيون اقامة البديل فيه من الوطنيين أو الاروبيين (بحسب العضو الذى خلا مركزه ان كان وطنيا أو أوروبيا) ممن يكون قد حاز أثناء الانتخابات أكثر الاصوات بعد الاعضاء المتخفين من الفئة التى هو منها وفى حالة عدم وجوده تؤول العضوية الى الشخص الذى يليه مباشرة فى الكشف الشامل لتنتائج الانتخابات وذلك مع مراعاة القيد الوارد بآخر الفقرة الثالثة من المادة الثانية من هذا القانون عند ما يخلو مركز أحد الاعضاء الاروبيين

وإذا تمتر اتباع الشرط المذكور قبل لان جميع الاروبيين الموجودة أسمائهم فى كشف الانتخاب يكونون من جنسية العضوين الاروبيين اللذين تم انتخابهما يصير انتخاب جزئى فى مدة ثلاثة شهور فيعيد يعين بقرار وزارى لتمام العدد القانونى وفى هذا الانتخاب تكون الاصوات التى يتأهلها المرشح الذى من جنسية العضوين السابق انتخابهما تمتد لاجبة ولا يمتد الا بالاصوات التى يتأهلها مرشح من جنسية أخرى

فى اجتماعات القومسيون ومفاوضاته

مادة ١٢ - يجمع القومسيون مرة فى الشهر على الاقل

ومع ذلك يجوز انقاده فى جلسات فوق العادة بناء على دعوة الرئيس اذا رأى فى ذلك فائدة أو بناء على طلب مكتوب يقدمه له ثلاثة من الاعضاء على الاقل وتصدر قرارات القومسيون بالاغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين

وعند تساوى الآراء يكون صوت الرئيس مرجحا

ولا تكون القرارات صحيحة الا بحضور النصف على الاقل من الاعضاء القائمين بوظيفتهم

مصل ٢  
قوميون بلدي  
حلوان

### في اختصاصات القومسيون

مادة ١٣ - اختصاصات القومسيون هي :

أولاً - تعيين وترقية وفصل العمال الذين يتقدمون روايتهم من ميزانيته وتوقيع العقود والتأديبة المقررة في اللوائح عليهم الا ما يختص بالخدمة السائرة والشغالة باليومية فانهم يكونون في جميع شؤونهم تحت تصرف الرئيس

ثانياً - تحديد الرسوم الاختيارية ومقدار الحصة التي تقرر على أرباب الاملاك الكائنة على حافة الشوارع التي يملؤها أو يصفها القومسيون أو يشغل بصيانتها أو تزيمها أو تويرها وعلى العموم كل من تعود عليهم فائدة بنوع خصوصي من الأعمال التي يجرها القومسيون

ثالثاً - تقرير طريقة تحصيل الرسوم والعوائد وما يلزم من الوسائل لتحصيلها  
رابعاً - ادارة ايرادات البندر

خامساً - أشغال التنظيم والطرق والكس والرش وريصف وتبليط وتنوير الشوارع والميادين العمومية

سادساً - اتخاذ الاجراءات المتعلقة بالتنظيف الصحي في البندر كالتحاصص بالمراحيض العمومية والمجارير والجلبانات والأسواق والموالد العمومية والمجازر  
سابعاً - أشغال المياه

ثامناً - أشغال المطافئ وجميع الاجراءات الخاصة بالحرائق

تاسعاً - وضع الميزانية السنوية للبندر من ايرادات ومصرفات ومراجعة الحسابات ونشر بيان سنوي عنها

عاشراً - وأخيراً كل الأعمال الأخرى التي لها صبغة بلدية مما تكلف نظارة الداخلية القومسيون بها والقومسيون يقوم بهذه الاختصاصات على ذمته وتحت مسؤوليته بدون أن يكون في ذلك أى ارتباط للحكومة أو ضمان عليها



مادة ١٤ - اذا قرر القومسيون اجراء اشغال غير عادية وكانت ثقلاتها تزيد عن ايراداته الاعتيادية جاز له بعد مصادقة نظارة الداخلية وموافقة رأى نظارة المالية أن يعقد القروض اللازمة لهذه الاشغال ولا تكون الحكومة ضامنة لحساب القروض الا اذا كان هناك اشتراط خاص

مادة ١٥ - الأعمال التي يجريها القومسيون تكون حتما داخلية ضمن الأملاك العمومية

### في المأمورية البلدية

مادة ١٦ - يعين القومسيون في كل سنة مأمورية تؤلف من محافظ القاهرة أو وكيل المحافظة عند غيبتها ويكون له حق العضوية قانونا ( بصيغة رئيس) ومن عضوين أحدهما وطني والآخر أوروبي يختارهما القومسيون من بين الأعضاء المنتخبين

وعند تعيين عضوى المأمورية العاملين يعين القومسيون أيضا من بين الأعضاء المنتخبين عضوين نائين أحدهما وطني والآخر أوروبي لينوبوا عن العضوين المذكورين في حال تغييبهما أو حصول مانع لها

وتقوم المأمورية بملاحظة تنفيذ قرارات القومسيون وتقدم تعيين المستخدمين وتشترك مع الرئيس في حفظ النظام وبالجمله تقوم بكل الأعمال الادارية الا ما يتعلق بتنفيذ الأوامر والقرارات فان ذلك من اختصاص الرئيس

ويجوز لمفتش أو مندوب نظارة الداخلية حضور جلسات المأمورية ويكون رأيه استشاريا

### أحكام عمومية

مادة ١٧ - الرئيس هو النائب الوحيد عن القومسيون في جميع الاعمال المتعلقة به سواء كان في علاقاته مع الحكومة ومصالحها أو في علاقاته مع الافراد ويكتب الرئيس نظارات الحكومة والمصالح الأميرية بواسطة نظارة الداخلية

فصل ٢  
قومسيون يدي  
حزان

مادة ١٨ - يعرض القومسيون في بحر الثمانية أيام جميع قراراته على نظارة الداخلية للتصديق عليها ولا تكون قرارات القومسيون نافذة المفعول الا بعد التصديق عليها من نظارة الداخلية

مادة ١٩ - يقوم القومسيون بتنفيذ الاعمال المستجدة أو أعمال الصيانة الواردة بالميزانية ومع ذلك لا يجوز البت في الأعمال التي تزيد جملة نفقاتها لغاية اتمامها على مبلغ مائتي جنيه مصرى الا بعد اقرار نظارة الداخلية على الرسوم والمقاييس الخاصة بها

مادة ٢٠ - يجوز حل القومسيون في أية حالة كانت بقرار يصدر من ناظر الداخلية

مادة ٢١ - تكون ادارة الاعمال المالية مطابقة للوائح المالية المقررة في الحكومة

مادة ٢٢ - لا يجوز للقومسيون أن يتفاوض في القوانين والأوامر العالية والقرارات الصادرة من النظارات

مادة ٢٣ - على رئيس القومسيون أن يضع لائحة داخلية تعرض على القومسيون ويعمل بمقتضاها بعد تصديق نظارة الداخلية عليها

ويكون الغرض من هذه اللائحة تعيين الشروط التي تسير عليها أعمال القومسيون والأمورية سيرا مستظلا مع مراعاة القواعد المقررة في هذا القانون

مادة ٢٤ - تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القانون

مادة ٢٥ - على ناظر الداخلية تنفيذ هذا القانون

وله أن يصدر كل مايرى لزمه من اللوائح والنصوص التكميلية

فصل ٢  
قوميون بلدى  
حلوان

## القرار الصادر من نظارة الداخلية في ١٠ ديسمبر سنة ١٩١١

بعد الاطلاع على المادة (٢٥) من القانون نمرة ٢١ الصادر في ٢٧ نوفمبر  
سنة ١٩١١ القاضي بإيجاد قوميون بلدى مختلط ببندر حلوان

مادة ١ - عمليات الانتخاب تباشرها لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء منهم  
عضوان وطنيان وعضوان أروبيين تحت رئاسة محافظ مصر أو وكيل المحافظة  
عند غيبته وهؤلاء الاعضاء تعينهم نظارة الداخلية وينتخبون من ضمن أعيان  
البندر

### قائمة الانتخابات

مادة ٢ - يبدأ بتحرير قائمتين للانتخابات اخداهما بأسماء الناخبين الوطنيين  
والاخرى بأسماء الناخبين الاروبيين وتحرر هاتان القائمتان بمعرفة اللجنة طبقا  
لاحكام المادتين ٣ و ٤ من القانون الصادر في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١١ نمرة ٢١  
وتتخذ الكشوفات المقدمة من المحافظة بموجب دفاتر عوائد أملاك المباني أساسا  
لتحرير القائمتين المذكورتين مع اضافة أو حذف ما يلزم

مادة ٣ - بعد تحرير القائمتين بالطريقة المذكورة يصير تعليقهما بديوان  
القسم سبعة أيام

في خلال هذه السبعة الأيام يجوز لاصحاب الشأن تقديم معارضاتهم للجنة سواء  
كانت متعلقة بادراج أسماء الاشخاص الذين لم تدرج أسمائهم في القائمة سواء  
أو كانت متعلقة بشطب أسماء من أدرجت أسمائهم بغير حق أو كانت متعلقة  
بطلب إجراء أى تصحيح آخر وبعد مضي تلك المدة لا تقبل أية معارضة فيما  
يخص بادراج الاسماء ويجتمع اللجنة في ظرف ثلاثة أيام لتحكم في المعارضات  
المقدمة اليها وبعد تعديل القائمتين (إذا دعت الحال لذلك بناء على قرارات اللجنة)  
يصير تعليقهما ثانية بديوان القسم سبعة أيام أخرى يجوز في خلالها لاصحاب  
الشأن تقديم معارضاتهم ضد الاشخاص الذين أدرجت أسمائهم بغير حق وباقضاء

اليوم السابع وبعد أن تحكم اللجنة حكماً باتاً في هذه المعارضات تعلق القائمات  
الثان معتبران نهائيتين وتبقىان معلقتين مدة ثلاثة أيام على الأقل

فصصيل ٢  
قوسيون بلدى  
حلوان

وفي هذه المدة الاخيرة يرسل للاشخاص المدرجة أسمائهم في هاتين القائمتين  
بناء على طلبهم نسخة من قائمة الناخبين الاروبيين ان كانوا أروبيين أو من  
قائمة الناخبين الوطنيين ان كانوا وطنيين مع نسخة مطبوعة من المادة السادسة  
من هذا القرار وترسل صورة من القائمتين النهائيتين الى نظارة الداخلية

### الانتخابات

مادة ٤ - في شهر ديسمبر من كل سنة يصير مراجعة قائمتي الانتخابات  
بمعرفة اللجنة قضيف اليها أسماء الاشخاص الذين حازوا الصفات المطلوبة قانونا  
وقبسطب أسماء المتوفين والاشخاص الذين قعدوا الشروط المطلوبة

وتعلق القائمتان بعد مراجعتهما ويكون النظر في المعارضات المقدمة طبقا لما  
هو مدون بالمادة السابقة

وترسل صورة من القائمتين بعد مراجعتهما لنظارة الداخلية

مادة ٥ - يصدر محافظ مصر قرارا يحدد فيه المحل واليوم والساعة التي يصير  
فيها اجراء الانتخابات ويعلق القرار المذكور لاطلاع الجمهور عليه مدة ثلاثة أيام  
على الأقل قبل حصول الانتخابات ويكون ذلك بواسطة اعلانات تلصق على  
باب ديوان القمم وفي جهات البندر وضواحيه حسب ما يراه المحافظ وتوضع  
المادة السادسة من هذا القرار برمتها في ذيل تلك الاعلانات بعد قرار المحافظ  
السابق الذكر

وعند مباشرة الانتخابات الجزئية المقررة بالقترتين الثانية والثالثة من البند الثاني  
من قانون البلدية الاساسي يصدر المحافظ قرارا بالاستناد على القرار الوزاري  
الصاير باجراء الانتخابات الجزئية وتوضع في الاعلانات ما عدا المادة السادسة  
من القرار الحالي المادة الثانية من القانون برمتها

فصل ٢  
تومسون بلدي  
سلوان

مادة ٦ - لا يجوز لاحد غير الناخبين الدخول في المحل المعد للانتخابات  
انشاء حصو لها

وعل الناخبين أن يكونوا حاملين لتذاكر الاقتراع التي تكون مجهزة من قبل  
ويسلمونها للجنة الانتخاب داخل ظروف مغلقة وتعلق بهذه التذاكر أسماء المرشحين  
المنتخبين بوضوح مع البيانات المذكورة بكشف الناخبين على قدر الامكان

ولا يجوز كتابة الاسم الواحد على التذكرة الواحدة الا مرة واحدة فاذا أدرج  
أحد الاسماء أكثر من مرة في تذكرة واحدة فلا يحسب الا مرة واحدة

ويقترح الناخبون الوطنيون على الاربعة الاعضاء المراد انتخابهم من الوطنيين  
ويقترح الناخبون الاربويون على الاربعة الاعضاء المراد انتخابهم من الاربويين

ويبقى الاقتراع مفتوحا من ابتداء الساعة الاولى بعد شروق الشمس الى  
ما قبل الغروب بساعة الا اذا ورد في القرار القاضي بالاجتماع نص يخالف ذلك

وتوضع تذاكر الاقتراع في اناوين أحدهما للوطنيين والثاني للاربويين بحضور  
الرئيس في نفس الجلسة ويقيد أحد أعضاء اللجنة أسماء واللقاب المقترعين في دفتر  
بعد أن يتحقق من أنهم مقيدون بقائمة الناخبين وذلك قبل وضع التذكرة في الالاء  
ويؤشر بنقطة على قائمة الانتخابات أمام اسم المقترح

مادة ٧ - بمجرد اقفال الاقتراع لا تقبل أية تذكرة وعند نهاية عمليات  
الاقتراع تستخرج التذاكر من الانامين المذكورين ويضاهى عددها على عدد  
المقترعين ثم تحرر قائمتان احدهما للوطنيين والثانية للاربويين مبيتا فيهما عدد  
الاصوات التي تالها كل واحد من المرشحين ويكون ترتيب المنتخبين بالابتداء بمن  
أكثر الاصوات

وبوقع الرئيس وأعضاء اللجنة على القائمتين المذكورتين ثم ترفقان بحضور جلسة  
الانتخابات وترسلان مباشرة لانتظار الداخلية في ظرف ثمانية أيام مع جميع الاوراق  
الخاصة بالانتخاب ثم يتأدى بانتخاب المرشحين الاربعة الواردة اسمائهم في كل من

هاتين القائمتين هذا وفيما يختص بانتخاب الاعضاء الاربعة يلاحظ أنه اذا وقع الانتخاب على أكثر من اثنين من جنسية واحدة فلا يكون الانتخاب أثرالا في الاثنين المتحصلين على أكثر الاصوات ويقع الانتخاب على من نال أكثر الاصوات بعدهما سواء كان عضوا واحدا فأكثر من المرشحين الآخرين من أى جنسية أخرى ممن يكونون قد نالوا أكثر الاصوات فاذا تساوت الاصوات بين اثنين من المرشحين فأكثر فعلى اللجنة استدعاؤهم بعمل قرعة بينهم يكون الحكم بموجبها فى نتيجة الانتخاب وذلك فى ظرف الأربع والعشرين ساعة التى تلى الانتخاب وسواء حضر هؤلاء المرشحون بناء على هذه الدعوة أم لم يحضروا تشرع اللجنة فى عمل القرعة على أى حال فى الزمان والمكان المحددين وتحكم اللجنة فى نفس الجلسة وبصفة نهائية فى جميع الاشكالات التى تحدث أثناء عمليات الانتخابات

فصل ٢  
قوميون بلدى  
حارون

وتصدر الاحكام بالاغلبية وتذكر فى المحضر

ومع ذلك فى حالة حصول إخلال جسيم تحفظ نظارة الداخلية لنفسها الحق فى إلغاء الانتخابات جميعها أو بعضها أو تعديل مفاوضات اللجنة التى تكون مخالفة للقانون

مادة ٨ - تعلق قائمة بأسماء المنتخبين على باب القسم

وترسل نسخة من هذه القائمة لكل واحد من هؤلاء المنتخبين وأخرى لنظارة الداخلية

### الميزانية والحسابات والأشغال

مادة ٩ - تكون ميزانية إيرادات القومسيون المحلى المختلط من :

أولا - الاعانة السنوية الممنوحة من الحكومة

ثانيا - متحصل الإيرادات الناتجة من الرسوم والعوائد المنصوص عنها فى القانون النظامى للبلدية

ثالثا - موارد البند الخصوصية

فصل ٢  
قوسيون بلدي  
حلوان

مادة ١٠ - أولا - تعمل الميزانية العمومية بمقتضى النموذج المصتق عليه من نظارة المالية وتنقسم الى قسمين وهما الميزانية الاعتيادية والميزانية الغير اعتيادية ويجب أن تكون ايراداتها ومصروفاتها منفصلتين عن بعضهما تمام الانفصال

ثانيا - يجب أن تكون جملة المصروفات الاعتيادية على الموام أقل من الإيرادات الاعتيادية وأن توازى مبلغها على الأكثر ويكون الحال كذلك بالنسبة للميزانية غير الاعتيادية ويجب أن يدرج في المصروفات الاعتيادية اعتمادا لغير المنظور والمصروفات الثرية

ثالثا - يدرج في الميزانية الاعتيادية ما يأتي :

(١) في باب الإيرادات الاعتيادية الإيرادات التي لها صفة مستديمة كالاعانة السنوية من الحكومة والمتحصل من الرسوم والعوائد ومن ثمن المياه والتوزيع وعوائد التنظيم وعوائد اشغال الطريق العمومية وإيرادات المجرز وتنقسم هذه الإيرادات الى فصول بحسب نوعها وتبين بالتفصيل

(٢) في باب المصروفات الاعتيادية المصروفات التي لها صفة مستديمة وتنقسم هذه المصروفات الى فصول وتبين بالتفصيل  
رابعا - يدرج في الميزانية غير الاعتيادية ما يأتي :

(١) في باب الإيرادات غير الاعتيادية الإيرادات الناتجة من وفورات الاعوام السابقة وتبرعات المصالح والافراد وبوجه العموم كل الإيرادات التي ليس لها صفة مستديمة وسنوية

(٢) في باب المصروفات غير الاعتيادية المصروفات الخاصة بإنشاء الطرق وحدائق الميادين ومشترى العقارات أو المهمات الكبرى التي تستعمل لزمن غير محدود كطلهبات الحرائق والرش وسلاالم الاقائمة والآلات وعلى وجه العموم كل المصروفات التي ليس لها صفة مستديمة وسنوية

فصل ٢  
القومسيون يمدى  
حلول

مادة ١١ - الاقساط السنوية التي تدفع لنظارة المالية لسداد ما يستدينه القومسيون من السلفيات يكون توريدها تحت عنوان مخصوص في الفصل المقابل لها من الميزانية الاعتيادية أو غير الاعتيادية بحسب الاحوال

ناذا كانت التسديد لميعاد خمس سنوات بالاكثر وجب ادراج الاقساط السنوية في مصروفات الميزانية غير الاعتيادية واذا كانت مواعيد التسديد تزيد عن خمس سنين وجب ادراج القسط السنوي في المصروفات الاعتيادية

مادة ١٢ - توضع الميزانية لمدة اثني عشر شهرا ابتدى من أول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر من كل سنة وقررها القومسيون ثم يعرضها على نظارة الداخلية قبل ١٥ نوفمبر ولا تكون الميزانية نافذة المفعول الا بعد تصديق نظارة الداخلية عليها

مادة ١٣ - لا يجوز صرف أى مبلغ أو الارتباط بصرفه اذا كان يخرج عن حدود الاعتيادات المفتوحة بالميزانية

مادة ١٤ - تكون نسبة المصروفات طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بمصروفات الحكومة وتنفيد في حساب مخصوص يقدم في كل شهر الى ادارة عموم الحسابات بنظارة المالية ومعه الأوراق والمستندات المؤيدة له ويعرض على القومسيون في كل جلسة كشف بيان ايرادات ومصروفات الشهر السابق وترسل هذه الكشف شهريا لنظارة الداخلية

مادة ١٥ - رسوم ومقاييسات الأعمال المكتضى اجراؤها يجب عرضها أولا على نظارة الداخلية لفحصها والتصديق عليها

مادة ١٦ - تبنى جميع الأحكام المخالفة لهذا القرار



## الفرع الثالث القومسيونات المحلية

### القرار الصادر من نظارة الداخلية

(ف ١٤ يوليو سنة ١٩٠٩)

نمرة ١٠٣  
الناء القومسيون  
المال للبلديات  
وانشاء لجنة  
استشارية

بعد الاطلاع على القرار الرقم ٤ يوليو سنة ١٩٠٣ المعدل بالقرار الصادر  
في ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٥ (١)

وبالنظر لانشاء قسم خاص بنظارة الداخلية للسائل المتعلقة بالمجالس البلدية  
بالمديريات والمجالس المحلية

وبعد الاطلاع على قرار مجلس النظار المؤرخ في ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٩

مادة ١ - قد ألقى القومسيون العالي المشكل بالقرار الرقم ٤ يوليو سنة ١٩٠٣  
المعدل بالقرار الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٥ وأنشئت من جهة أخرى بنظارة  
الداخلية لجنة استشارية للسائل المتعلقة بالمجالس البلدية في المديريات والمجالس  
المحلية

مادة ٢ - يكون تشكيل هذه اللجنة على الوجه الآتي :

وكيل الداخلية ..... رئيس  
موظف متدرب من نظارة المالية ..... عضو  
مدير عموم مصلحة الصحة العمومية أو من يقوم مقامه ..... »  
موظف متدرب من نظارة الاشغال العمومية ..... »  
رئيس إدارة قسم البلديات والمجالس المحلية بنظارة الداخلية ... »

(١) راجع الصفحة ٣٠٩ من الطبعة الثانية من الكتاب الاول من مجموعة القوانين الادارية  
والجائفة

- مادة ٣ - يلزم أخذ رأى اللجنة أولا في المسائل الآتية :
- انشاء مجالس بلدية أو محلية جديدة
- الميزانيات السنوية واعتماد الحسابات والرسوم والضرائب
- الضرائب الاختيارية
- القروض ومنح المبالغ من نظارة المالية سواء كانت ترد أولا ترد اللوائح
- نقل أشغال الى عهدة تلك المجالس
- مشاريع أعداد المياه والنور وفتح الطرق الجديدة والتعديل في تخطيطات الطرق الموجودة وكل المشاريع الأخرى التي لها صفة بلدية
- القضايا المقتضى رفعها أو المصالحات
- وتعطى اللجنة كذلك رأيا في كل مسألة أخرى تخص المجالس البلدية أو المحلية وتطلب نظارة الداخلية رأيا فيها
- مادة ٤ - تجتمع اللجنة مرة في الشهر على الأقل وكذا كلما كان عدد المسائل أو اقتضاؤها للسرعة مما يدعو الى الاجتماع
- مادة ٥ - ألغيت جميع اللوائح والقرارات الخاصة بالقومسيون العالي

### القرار الصادر من نظارة الداخلية

(في ١٤ يوليو سنة ١٩٠٩)

نمرة ١٠٤  
اللائحة الأساسية  
للمجالس المحلية

بعد الاطلاع على اللائحة الأساسية للمجالس المحلية الرقمة ٤ يوليو سنة ١٩٠٣

وعلى القرار الصادر من مجلس النظار بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٩

مادة ١ - المجالس المحلية المشكلة الآن والتي تشكل في المستقبل تكون تابعة لاحكام هذه الائمة (١)

### المراقبة

مادة ٢ - تكون المجالس المحلية تحت مراقبة نظارة الداخلية مباشرة

### تشكيل المجالس

مادة ٣ - يكون تشكيل كل مجلس على الوجه الآتى :

(١) عضوان لهما حق العضوية وهما :

المدير أو المحافظ رئيس

مفتش الصحة بالجهة

(١) أسبوط وديماط والسويس (قرار ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٣)

بنا وشين الكوم وقنا (قرار ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٤)

سوهاج (قرار أول ديسمبر سنة ١٨٩٥)

الاقصر (قرار ٩ ديسمبر سنة ١٨٩٦)

اسوان وجرجا والجيزة ومنوف (قرار ٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠)

وشيد ودسوق ومنشوط وطهطا وطوى ومنشوط (قرار ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٥)

المنيا وسيناء وسيناء (قرار ١٥ يناير سنة ١٩٠٧)

منيا القمح وأسيوط (قرار ١١ يناير سنة ١٩٠٨)

المنيا (قرار ١٢ مايو سنة ١٩٠٨)

تلا وبيا (قرار ١٦ يناير سنة ١٩٠٩)

المنيا وبقا (قرار ٢٨ يناير سنة ١٩١٢)

شرين وطلطا وفوه وكفر الشيخ وأدفو (قرار ٤ فبراير سنة ١٩١٣)

والقوسيون المحلية السابق تشكيلها في المنصورة والقويس وطهطا والزقازيق ومنشوط وبنا وسوهاج والوجه البحري وبنى سويف  
والمنيا وسيناء وسيناء (قرار ١٥ يناير سنة ١٩٠٧)  
٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٤ وأول ديسمبر سنة ١٨٩٥ قد تحولت الى قوسيون بلدية مخططة (راجع الفصل الثاني)

اما القوسيون المحل الذى تشكل في حلوان بالقرار الصادر في أول ديسمبر سنة ١٨٩٥ فقد أنفى ابتداء من ٣١ مارس سنة ١٩٠٥ بالقرار الصادر في ١٣ من تم تشكل فيها قوسيون بلدي مخططة (راجع الفرع الثالث عشر من الفصل الثاني)

والقوسيون المحل الذى تشكل في بلبيس بالقرار الصادر في ١٦ يناير سنة ١٩٠٩ صار له بالقرار الصادر في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٩

(٢) أربعة أعضاء يتخون بالطرق المدينة فيما بعد  
ويجوز لمدوب من نظارة الداخلية أن يحضر ويكون له رأى استشارى وفى  
حالة تغييب المدير أو المحافظ يحل محله ويكمله  
وفى المدن غير بنادر المديرات يكون مأمور المركز عضوا قانونا فى المجلس  
ويرأس الجلسات فى حال حدوث مانع من حضور المدير أو الموظف الذى يقوم  
مقامه  
وفى المدن غير بنادر المديرات أو المراكز تعين نظارة الداخلية الموظف الذى  
يحول إليه اختصاصات مأمور المركز

#### الاختصاصات

مادة ٤ - اختصاصات المجالس هى :

- (١) تعيين وترقية وفصل العمال الذين يتقدمون ورايتهم من ميزانية المجلس  
وكذا توقيع العقوبات التأديبية عليهم بحسب القواعد التى تقرها نظارة الداخلية
- (٢) تحصيل الرسوم الخاصة بها والتى تخصص لها وإدارة إيرادات المدينة
- (٣) أشغال التنظيم والطرق والكلس والرش وكساء الأرضيات وتسيير الطرق  
والميادين العمومية
- (٤) الاجراءات المتعلقة بالتنظيف الصحى للمدينة كالتخلص بالمراحيض  
العمومية والمجارير والجوانات والأسواق العمومية والموالد والمجازر
- (٥) أشغال المياه
- (٦) أشغال المطافى وكل الاجراءات الخاصة بالحرائق
- (٧) وضع ميزانية الإيرادات والمصروفات كل سنة للمدينة ومراجعة  
الحسابات ونشر تقرير سنوى عن مخلاصة سير الأعمال
- (٨) وأخيرا كل الأشغال التى تتوط المجلس بها نظارة الداخلية ويؤدى المجلس  
اختصاصاته على مسؤوليته وعاقبه بلا أدنى ارتباط أو ضمان من قبل الحكومة

مادة ٥ - إذا قرّر المجلس نفاذ أشغال غير اعتيادية تربو نفقاتها على موارد ميزانيته فيجوز له مع مصادقة نظارة الداخلية وموافقة رأى نظارة المالية أن يعقد قروضا لا تتجاوز جملتها عشرين ألف جنيه مصرى

### الاقتضات

مادة ٦ - المنتخبون (بالكسر) هم كل الذكور البالغين ٢٥ مسنة الذين يدفعون سنويا على الأقل جنيهين مصريين بصفة عوائد أملاك مبنية أو أربعة جنيهات مصرية بصفة مال أطيان في دائرة المدينة وفي هذه الحالة الأخيرة يجب أن يكون المنتخب (بالكسر) مقبيا في المدينة

وفي المدن غير الملتزمة بدفع عوائد الأملاك المبلية يقوم الملك الذى أجرته ٢٤ جنيتها مصرى في السنة مقام دفع الجنيهين بصفة عوائد سنوية

مادة ٧ - لا يكون من المنتخبين من يأتى ذكرهم :

- (١) رجال القنصليات وكل موظف أو مستخدم تابع اليها بأية صفة كانت
- (٢) المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو السجن ومن يحكم عليهم في سرقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو إخلال بالآداب العمومية أو فسق أو أية جنائية أو جرمه أخرى تمس الشرف أو الأمانة
- (٣) من يعزلون من وظائف الحكومة سواء بحكم قضائى أو بقرار من أحد مجالس التأديب لأى سبب آخر غير الإهمال
- (٤) الملعان إغلامهم أو المحجور عليهم

مادة ٨ - لا يكون أحد من المنتخبين (بالفتح) الا اذا كان من المنتخبين (بالكسر)

مادة ٩ - تكفل عمليات الانتخاب لجنة من أربعة أعضاء برئاسة المدير أو المحافظ أو من يحل محلهما

وهؤلاء الأعضاء تعينهم نظارة الداخلية بناء على ما يعرضه المدير أو المحافظ ويتقنون من بين الأعيان بالمدينة

وتجند اللجنة كلما لزم انتخاب أعضاء للجان المحلية

مادة ١٠ - تضع اللجنة قائمة المنتخبين (بالكسر) بالموافقة لأحكام المادتين (٦) و(٧) من هذه اللائحة وعلى أساس القائمة بالأسماء التي تعطيها المديرية أو المحافظة مستخرجة من دفاتر عوائد الأملاك والأموال

مادة ١١ - القائمة التي توضع بالكيفية المقررة تتعلق مدة سبعة أيام في ديوان المديرية أو المحافظة أو المركز

وفي مدى هذه الأيام السبعة يجوز لأولى الشأن تقديم مطالباتهم سواء لقيد أسماء في القائمة تكون قد أغفلت منها أو لمحو أسماء أدرجت فيها بلا وجه حق وبعد هذا الميعاد لا تقبل أية مطالبة

وعندئذ تجتمع اللجنة وتبت بصفة نهائية في المطالبات المقدمة

وبعد التعديل في القائمة عند الاقتضاء بحسب قرارات اللجنة تصير نهائية وتعلق من جديد بديوان المديرية أو المحافظة أو المركز

مادة ١٢ - ثم يشرع في الانتخاب ويبلغ إلى علم الجمهور قبل ذلك بثلاثة أيام على الأقل اليوم والساعة والمحل المعينة لهذا الغرض بأن يلصق إعلان على باب المديرية أو المحافظة أو المركز وفي المواضع الأخرى من المدينة وضواحيها التي يرى المدير أو المحافظ ضرورة الإعلان فيها

مادة ١٣ - عند اجتماع المنتخبين (بالكسر) تطلب اللجنة من كل منهم أن يحضر ورقة مكتوب عليها أسماء وألقاب وصفات من يتقيدون من القائمة السابق الكلام عليها في المادة (١١) ويرغب في انتخابهم لعضوية المجلس ويبقى الاقتراع مفتوحاً مدة أربع ساعات من ابتداء الاجتماع

ويقيد أحد أعضاء اللجنة في نفس الجلسة أسماء وألقاب المقترعين في دفتر بعد الصحرى عما إذا كانوا مدرجين بالطريقة الواجبة في قائمة الانتخابات

وتوضع أوراق الاقتراع في صندوق بحضور الرئيس

مادة ١٤ - عند انقضاء الأربع ساعات المتقدم ذكرها يقفل الاقتراع ولا تقبل بعد ذلك أية ورقة ثم تخرج أوراق الاقتراع من الصندوق ويقابل عددها على عدد المقترعين

وتعمل قائمة عمومية يذكر فيها عدد الأصوات التي نالها كل من المترشحين ثم يرتب المترشحون في كشف بحسب ترتيب الأصوات التي حصلوا عليها مع الابتداء بالأكثر أصواتا

ويعفى هذا الكشف الرئيس وأعضاء اللجنة ثم يرفق بمحضر جلسة الانتخابات ويعلن بانتخاب الأربعة الأول لعضوية المجلس وإذا تساوى عدد الأصوات التي نالها اثنان أو أكثر من المترشحين تعمل بينهم قرعة بالتصليب

وتفصل اللجنة في نفس الجلسة في الاشكالات التي تحصل أثناء عمليات الانتخابات ويكون حكمها نهائيا وتصدر القرارات بأغلبية الآراء وتذكر في المحضر ويبقى الحق مع ذلك لنظارة الداخلية في حال وقوع خلل خطير أن تُلغى الانتخابات كلها أو بعضها أو أن تعدل في قرارات اللجنة التي تكون مخالفة للقانون

مادة ١٥ - تلتصق في اليوم الثاني على باب المديرية أو المحافظة أو المركز قائمة بأسماء المنتخبين (بالفتح)

ويرسل رئيس اللجنة نسخة من هذه القائمة الى كل منهم

### أحكام عمومية

مادة ١٦ - مدة عضوية الأعضاء المنتخبين للمجلس هي سنتان والأعضاء المنقضية مدة عضويتهم يجوز إعادة انتخابهم ويكون استمرارهم في العضوية صحيحا الى حين استبدالهم

مادة ١٧ - المحلات التي تخلو من الأعضاء المنتخبين يبين لما من نالوا أكثر الأصوات من المترشحين بحسب الكشف الذي سبق الكلام عليه في المادة (١٤)

مادة ١٨ - كل عضو منتخب يصبح في حالة من أحوال عدم الأهلية المنصوص عليها في المادة (٧) الآتية يعلن عن سقوطه من العضوية بقرار وزاري وكذا تكون الحالة بالنسبة لمن تزول عنه شروط القابلية للانتخاب المفروضة في المادة (٦)

مادة ١٩ - يجوز كذلك أن يعلن بقرار وزاري سقوط الأعضاء من العضوية الذين لا يحضرون جلسيتين متعاقبتين من جلسات المجلس بلا حصول على إجازة أصولية وبلا إبداء أسباب للاعتذار مقبولة

مادة ٢٠ - القرار الوزاري المنصوص عليه في المادتين السابقتين يكون صدوره من تلقاء نفس النظارة أو بناء على ما يعرضه المدير أو المحافظ أو المجلس نفسه وذلك بعد الاطلاع على الأوراق المثبتة لعدم الأهلية القانونية لعضو المجلس أو عدم قابليته للانتخاب أو تنفيه بلا إبداء الأسباب وبعد دعوته بالطرق الواجبة للحضور وإبداء أقواله وتقديم الدفاع عن نفسه سواء بذاته أو بالكتابة وهذا القرار لا يقبل الاستئناف

مادة ٢١ - القرار الصادر بسقوط عضو المجلس من العضوية ينص كذلك على استبداله بالموافقة للمادة (١٧) السالفة

مادة ٢٢ - يكون أداء مهمة أعضاء المجلس بلا مقابل وليس لأحد منهم أن يدخل مباشرة أو بواسطة في مشروعات أو توريدات المدينة ولا يسقط من العضوية بقرار وزاري يصدر على مقتضى المادة (٢٠)

مادة ٢٣ - يجوز حل المجلس بقرار من نظارة الداخلية فإذا انحل يشرع في انتخابات جديدة في مدى ثلاثة شهور

مادة ٢٤ - يجتمع المجلس في جلسات اعتيادية مرة في الشهر على الأقل وتدرج المسائل المطلوب مداوئها فيها بجدول الأعمال ولا تحصل مداولة في أية مسألة أخرى قبل أن تنفذ المسائل الواردة بالجدول ويجتمع المجلس في جلسات غير اعتيادية كلما رأى الرئيس ضرورة ذلك أو طلب الاجتماع ثلاثة من أعضائه بالكتابة



ولا يجوز للجلس في الجلسات غير الاعيادية أن يشتغل بمسائل غير التي دعى للاجتماع من أجلها  
ولا يقبل حضور الجمهور في الجلسات

مادة ٢٥ - لا تكون مداولات المجلس صحيحة إلا بحضور أربعة من الأعضاء في الجلسة من بينهم الرئيس وباشرتهم في الاقتراع

مادة ٢٦ - تصدر القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين  
وفي حال تساوى عدد الأصوات يرجح العدد الذي من بينه صوت الرئيس  
مادة ٢٧ - مع الاحتفاظ بما سيذكر في المادتين (٣٩) و (٤٠) الآتيتين  
يكون الرئيس هو النائب وحده عن المجلس في كل الأعمال الخاصة به سواء في علاقاته مع الحكومة ومصالحها أو مع الغير

ويكتب الرئيس النظارات والمصالح العمومية بوساطة نظارة الداخلية  
وفي المدن التي ليست بنادر مديريات تتأط بالمأمور ادارة أشغال المدينة  
وكذا امضاء واستلام المحررات وأما العقود والقوترات الخاصة بالمجلس فيمضيها  
المدير أو الوكيل في حال غياب المدير

#### الجنة المستدعية

مادة ٢٨ - تكون في كل مجلس لجنة مستدعية مشكلة على الوجه الآتي :  
(١) المدير أو المحافظ أو وكيلهما في حال غيابهما رئيس  
وفي المدن التي ليست بنادر مديريات تكون الرئاسة للأمور في حال غياب  
المدير ووكيله

(٢) عضوان يختارهما من بينهم الأعضاء المبيتون بالاقتخاب في هيئة المجلس  
ويجوز لمنسوب عن النظارة أن يحضر جلسات اللجنة ويكون له فيها رأى  
استشارى

مادة ٢٩ - تكون مدة توظيف العضوين المنتخبين للجنة الاستدعية سنة واحدة وعند انقضائها يمتد الانتخاب لتلك العضوية ويجوز اعادة انتخاب العضوين المنقضية ملتصقا

مادة ٣٠ - يجوز للجلس في حال تغيب أو اعتذار عضوى اللجنة المستدعية أن يعين من يحل محلها

مادة ٣١ - تجتمع هذه اللجنة مرة على الأقل في كل أسبوع وللرئيس فضلا عن ذلك أن يدعوها للاجتماع كلما رُؤيت له ضرورة ذلك

مادة ٣٢ - تشرف اللجنة على العمال وتراقب مباشرة بوجه العموم على سير كل أشغال المدينة التابعة للجلس وتضع جداول أعمال الجلسات وهي تحضر الميزانية وكذا كل المشاريع المتوقعة بها من قبل المجلس وفضلا عن هذا فهي المشرفة على تنفيذ قرارات المجلس

#### الميزانية والحسابات والأشغال

مادة ٣٣ - تتكون ميزانية إيرادات المدينة من الاعانة التي تجعلها الحكومة سنويا تحت تصرف المجلس المحلى ومن الموارد الخاصة بكل مدينة كأثمان المياه والتنوير ورسوم إشغال الطرق العمومية وإيرادات المحزر والتنظيم ومشاركة السكان في بعض نفقات الأشغال البلدية والوفورات الناتجة من الأعوام السابقة والضرائب الاختيارية وغير ذلك

مادة ٣٤ - (١) الميزانية العمومية تعمل بمقتضى النموذج المصدقة عليه نظارة المالية وهي تنقسم الى قسمين هما « الميزانية الاعتيادية » و « الميزانية غير الاعتيادية » ويجب أن تكون إيراداتها ومصروفاتها متفصلة تمام الانفصال (٢) يجب أن تكون جملة المصروفات الاعتيادية تحمل دائما أو على الكثير توازى جملة الإيرادات الاعتيادية وتكون الحال كذلك بالنسبة للميزانية غير الاعتيادية ويجب أن يدرج في المصروفات الاعتيادية اعتماد لغير المنظور والمصروفات الجزئية

(٣) يدرج في « الميزانية الاعتيادية » ما يأتي :

أولا - في باب « الإيرادات الاعتيادية » الإيرادات التي لها صفة مستديمة كالإعانة السنوية من الحكومة والمتحصل من ثمن المياه والتوزيع ورسوم إشغال الطرق العمومية وإيرادات المحجز والتنظيم وتقسم هذه الإيرادات الى فصول بحسب نوعها وتبين بالتفصيل

ثانيا - في باب « المصروفات الاعتيادية » المصروفات التي لها صفة مستديمة وتقسم هذه المصروفات الى فصول وتبين بالتفصيل ويدير في « الميزانية غير الاعتيادية » ما يأتي :

أولا - في باب « الإيرادات غير الاعتيادية » الإيرادات الناتجة من وفورات الأعوام السابقة وعطايا المصالح والأفراد وبوجه العموم كل الإيرادات التي ليست لها صفة مستمرة وسنوية

ثانيا - في باب « المصروفات غير الاعتيادية » المصروفات الخاصة بإنشاء الطرق والحدائق ومشترى العقارات أو المعدات الكبرى التي تستعمل زمنا غير محدود كطلمبات الحريق والرش وسلام الإغاثة والآلات وبوجه العموم كل المصروفات التي ليست لها صفة مستديمة وسنوية

مادة ٣٥ - الدفعات السنوية التي تدفع لنظارة المالية لاسداد السلفات التي تعطى للجلس تورد بعنوان مخصوص في الفصل المقابل لها من الميزانية الاعتيادية أو غير الاعتيادية بحسب الأحوال

فإذا كان الدفع على خمس سنوات بالكثير وجب إيراد الدفعة السنوية في مصروفات الميزانية غير الاعتيادية وإذا قسط الدفع على مدة تزيد عن خمس سنين وجب أن تدرج الدفعة السنوية في المصروفات الاعتيادية

مادة ٣٦ - توضع الميزانية لمدة ١٢ شهرا ابتداء من أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل سنة ويقررها المجلس المحلي ثم تعرض على مصادقة نظارة الداخلية

ولا تكون الميزانية نافذة المفعول إلا بعد تصديق نظارة الداخلية  
مادة ٣٧ - لا يجوز صرف أى مبلغ أو الارتباط بصرفه بما يخرج عن  
حدود الاعتمادات الواردة بالميزانية

مادة ٣٨ - لا يجوز أن يشتري المجلس المحلى من الأفراد أو يبيع عقارات  
الا بعد أن تقدر قيمتها اللجنة المستديمة المشار اليها بالمادة (٢٨)  
ولا يمكن بحال من الأحوال أن تباع عقارات المجلس المحلى بأقل من الثمن  
المقدر لها

مادة ٣٩ - ترسل قرارات المجلس المحلى فى مدى ثمانية أيام الى نظارة  
الداخلية ولا تكون نافذة إلا بعد مصادقة هذه النظارة عليها

مادة ٤٠ - الأشغال الجديدة أو أشغال الصيانة التى تتجاوز حيلة نفقاتها  
ماتى جنبه مصرى لا يجوز ولو كانت واردة فى الميزانية ومصدقاً عليها بالكيفية  
المبينة بالمادة السابقة أن يشرع فيها إلا بعد أن تصادق نظارة الداخلية على  
الرسومات والتقياسات الخاصة بها

مادة ٤١ - لا يجوز اعطاء أى راتب أو أية مكافأة للمال المديرية  
أو المحافظات أو المراكز من الاعتمادات المخصصة للذئ إلا بقرار خصوصى من  
نظارة الداخلية

مادة ٤٢ - تكون تصفية المصروفات بمقتضى الاشتراطات المقررة  
للمصروفات الأميرية تسدرج فى حساب خصوصى وترسل مستنداتها لمعوم  
حسابات الحكومة بواسطة نظارة الداخلية

ويعرض على المجلس فى كل جلسة بيان الإيرادات والمصروفات عن الشهر  
المتقضى ثم يرسل هذا البيان لنظارة الداخلية

مادة ٤٣ - قد ألغيت كل القرارات السابقة الخاصة بترتيب واختصاصات  
وغير المجالس الحلية

## الباب الثامن

### المجالس الادارية الدينية

#### الفصل الأول

##### الطوائف الملية (١)

نمرة ١٠٤  
ترتيب اختصاص  
مجلس الأقباط  
الأرثوذكسين  
العمومي

الأمر العالي الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣

٧ رجب سنة ١٣٠٠ (٢)

والعدل بالقانون نمرة ٨ الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٨ والقانون نمرة ٣  
الصادر في ١٢ فبراير سنة ١٩١٢ (٣)

اطلعنا على هذه اللائحة التي وضعت لاجراءات ومسير المجلس الذي شكل  
لادارة مايتعلق ببطائفة الأقباط الأرثوذكسين على مقتضى ماأشير بأمرنا الصادر  
في ٤ جمادى الأولى سنة ١٣٠٠ (١٣ مارس سنة ١٨٨٣)

لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الأقباط الأرثوذكسين العمومي

#### الباب الأول

##### في ترتيب وتشكيل المجلس العمومي

مادة ١ - يشكل مجلس عمومي لجميع الأقباط بالقطر المصري للنظر في كافة  
مصالحهم الداخلة في دائرة اختصاصاته التي ستبين في المواد الآتية دون غيرها  
ويكون مركزه في مصر بالدار البطريكية

(١) قد صار الكلام في هذا الباب عن الطوائف الملية المصرية وليس عن الطوائف الملية العثمانية  
التي لما نظام في تركيا والمعترف بها من الباب العالي

(٢) لم يدوج الأمر العالي الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ الا في التلغية العربية من الجريدة الرسمية  
(٣) عل المجلس أن يضع قبل نهاية الخمس سنوات التالية للعمل بهذا القانون لائحة داخلية لنظام  
أعماله ويعرضها على الحكومة للتصديق عليها وكذلك يجب عليه في خلال عامه المدة أن يعرض على  
الحكومة الشروط والقواعد التي يضعها لنظام انتخاب المجلس العام والمجالس الفرعية (الأحكام المؤقتة  
المصوص عنها في المادة ٣ من القانون نمرة ٣ سنة ١٩١٢)

فصل ١  
الطوائف الملية

مادة ٢ - (مادة بالقانون نمرة ٣ الصادر في ١٢ فبراير سنة ١٩١٢) يتألف المجلس المذكور من اثني عشر عضواً يعين أربعة منهم من رجال الاكليروس بمعرفة البطريرك ويعين الثمانية الباقين يكون بطريق الانتخاب في جمعية عمومية يرأسها البطريرك ويكون عدد أعضائها مائة وخمسين بالأقل

مادة ٣ - (مادة بالقانون نمرة ٣ الصادر في ١٢ فبراير سنة ١٩١٢) يرأس المجلس البطريرك أو من يتدبه من أعضاء المجلس فإذا خلا كرسي البطريركية تكون اختصاصات البطريرك لمن يقوم مقامه حتى يتعين

مادة ٤ - (مادة بالقانون نمرة ٨ الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٨) ينتخب المجلس أحد أعضائه ويكلا لرأسه في حال غياب أو حصول عذر للبطريرك ولندوبه

مادة ٥ - يكون تعيين الأعضاء والنواب لمدة خمس سنين تبدأ من تاريخ الانتخاب

مادة ٦ - قبل انتهاء مدة المجلس سنين المذكورة بشهرين يصير عقد جمعية من أبناء الطائفة لانتخاب أعضاء ونواب لمدة خمس سنين أنرسواء كانوا من الاعضاء والنواب السابقين أو فيهم مع مراعاة ما يقرر في المادة الرابعة والثلاثين وبعد تمام الانتخاب يصير العرض للحكومة عن أسماء من صار انتخابهم لصندوق الامر الفعلي باعتمادهم . إنما يجب على المجلس الذي يكون موجوداً أن يستمر على أداء العمل حتى يتم تعيين الاعضاء والنواب الآخرين

مادة ٧ - يشترط فيمن يحوز انتخابه عضواً أو نائباً أن يكون من رعايا الحكومة وليس من زمرة العسكرية تحت السلاح أو امدادية أو مستودعاً ولا ممن يدخلون في القرعة وأن يكون سنه ثلاثين سنة بالأقل وأن يكون من المندوبين في الأمور والمصالح ومن ذوي الاستقامة والشرف

ضـمـل  
الطوائف المالية

## الباب الثاني

### في اختصاصات المجلس

مادة ٨ - (تمتة بالقانون نمرة ٣ الصادر في ١٢ فبراير سنة ١٩١٢) يختص المجلس المذكور بالنظر في جميع ما يتعلق بالأوقاف الخيرية التابعة للاقباط عموماً وكذا ما يتعلق بمدارسهم وكائناتهم ومطبخاتهم وكافة المواد المتباد نظرها بالبطريركية.

ويستثنى من حكم هذه المادة وما يليها من المواد جميع أديرة الرهبان الكائنة خارج مدينة القاهرة وضواحيها فيكون النظر في أمر أوقاف هذه الأديرة وترقية رجال الأكليروس بها وإنشاء المدارس اللازمة لها من اختصاص البطريرك وأربعة ينتخبهم من رؤساء الأديرة وعلى البطريرك والمنتخبين معه الاهتمام بشؤون هذه الأديرة وضبط أوقافها وتحسين إيراداتها وصرفها فيما يعود عليها بالمنفعة والرقى حسب شروط الواقفين.

وعلى رؤساء الأديرة تقديم حسابات سنوية للبطريرك

أما الأديرة الكائنة بمدينة القاهرة وضواحيها فالنظر في جميع شؤونها وفي مسائل الأوقاف وخلافها الخاصة بها يكون من اختصاص المجلس أسوة بباقي المسائل الداخلية التي من اختصاصه الواضحة بالباب الثاني من اللائحة

مادة ٩ - يختص المجلس فيما يتعلق بالأوقاف بما يأتي :

أولاً - حصر جميع الأوقاف الخيرية الموقوفة على الكائس والأديرة والمدارس وغيرها وقيدتها بسجل مخصوص

ثانياً - جميع المبيع والتفاسيط وسائر مستندات الملكية المتعلقة بتلك الأوقاف وحفظها بالبطريركية من بعد تسجيلها بسجل مخصوص

ثالثاً - طلب كشوفات بيان المتأخرات والموجودات والتقود التابعة لتلك الأوقاف

فصل ١  
الوظائف الخدمية

رابعاً - الاستحصال على حسابات عن الإيرادات والمصروفات للنظر فيها وحفظ ما يكون زائداً من الإيرادات عن المصروفات بخزينة البطريكخانة لصالح وقف أصله بمراعاة شروط الواقف

خامساً - إدارة الأوقاف المذكورة وإجراء ما يؤول منه تحسين حالتها والنظر فيما يلزم لها من إنشاء وتصليح والترخيص بإجراء ما يرى لزومه من ذلك مادة ١٠ - من وظائف المجلس فيما يتعلق بالمدارس إجراء ما يأتي :

أولاً - تعيين عدد التلامذة الذين يمكن قبولهم في كل مدرسة وسن من يقبل منهم وتعيين العلوم والفنون واللغات التي يصير تدريسها وانتخاب الكتب التي يصير استعمالها في التدريس بعد عرضها على نظارة المعارف والتصديق عليها منها وبالجملة على سائر الترتيبات التي تلزم . أمماً تعيين الدروس والكتب التي يصير استعمالها في المدارس الدينية يكون بمعرفة المجلس الروحاني المتوة عنه في المادة السابعة عشرة

ثانياً - مراقبة سير النظار والمعلمين والمعلمات وملاحظة تقدم التلامذة وملاحظة تنفيذ ما يقرر من الترتيبات

ثالثاً - النظر فيما يتعلق بالإيرادات المخصصة أو التي تخصص للدارس وربط المصروفات اللازمة لها بنحو مرتبات عموم المستخدمين وغيرها

رابعاً - اختبار التلامذة باءتحانات عمومية كانت أو خصوصية

خامساً - افتتاح مدارس ومكاتب جديدة ومدارس دينية وإيجاد كتبها وترتيب وتنظيم ما يكون موجوداً منها

سادساً - كافة ما يتعلق بإدارة المدارس خلاف ما ذكر آنفاً

مادة ١١ - تكون كافة المدارس القبطية تحت ملاحظة نظارة المعارف

مادة ١٢ - يختص المجلس فيما يتعلق بالطبعة بإجراء ما يؤول منه الانتفاع بها بحسب قانون المطبوعات

مادة ١٣ - من وظائف المجلس فيما يتعلق بالقراء إجراء ما يأتي :



فصّل  
الطوائف المنيّة

أولاً - حصر وجمع الإيرادات المخصصة للفقراء

ثانياً - توزيعها على المحتاجين بالعدل والإنصاف وصرف ما يربط لكل منهم في الأوقات اللازمة

ثالثاً - صرف ما يلزم للفقراء المعدمين وتربية أيتامهم بقدر الإمكان

رابعاً - البحث والنظر فيما يترتب عليه زيادة تلك الإيرادات وتحسين حالة الفقراء وإجراء ما يؤدي لذلك

مادة ١٤ - يختص المجلس فيما يتعلق بالكائس والأديرة بما يأتي :

أولاً - حصر عدد الكائس وقسمها وختمتها وعدد الأديرة والرهبان وغيرهم الموجودين فيها الآن والذين يوجدون فيها في المستقبل

ثانياً - حصر الأمتعة الموجودة بتلك الكائس والأديرة بما فيها الكتب وقيلبتها بسجل البطريكية في عهدة من يلزم وحفظ الزائد منها بالبطريكية على ذمة جهته وكذلك قيد ما يستجد من هذا القبيل في المستقبل بالسجل المذكور

ثالثاً - تجديد سجلات بكل كنيسة يقيد بها من يعتمد أو يتزوج أو يتوفى وملاحظة إجراء القيد بالسجلات المذكورة على الدوام وطلب كشوفات عن ذلك في كل شهر لقيلبتها بسجل عمومي معد لذلك بالبطريكية

رابعاً - المحافظة على تنفيذ قوانين الكنيسة المتعلقة بقبول الرهبان بالأديرة ورعاية القسس وترقيهم للربب الكنيسة ومراقبة سيرهم

مادة ١٥ - على المجلس أن يشكل قلماً للإدارة بالبطريكية ويعين له من يلزم من المديرين والعاملين سواء كانوا من الكليروس أو من غيرهم ويخصص لهم حدودهم وواجباتهم

مادة ١٦ - (مدة القانون ثمة ٣ الصادر في ١٢ فبراير ١٩١٢) من وظائف المجلس المذكور أيضاً النظر فيما يحصل بين أبناء الملة من الدعاوى المتعلقة

فصل ١  
الطوائف البرية

بالاحوال الشخصية الواضحة أنواعها يكتب الاحوال الشخصية الذي صار نشره مع قوانين المحاكم المختلطة إنما مسائل الموارث لا تنتظر الا باتفاق جميع أولى الشأن عليها

وعليه أيضا ملاحظة قيد الوصايا بالسجل المعد لها بالطريكة خانة ولكي تكون مقيدة معمولا بها يلزم الختم على ما يسجل منها بمقتضى المجلس

مادة ١٧ - (مدة بالقانون مرة ٣ الصادر ١٢ فبراير سنة ١٩١٢) النظر في الأمور الدينية المحضة والفصل في الدعاوى التي تقدم على الاكليروس بحسب قانون الكنيسة يكون من اختصاص لجنة تشكل من الاعضاء الاكليريكيين بالمجلس الملى تحت رئاسة البطريرك

مادة ١٨ - يجوز للمجلس تعيين قوميونيات من طرفه من ضمن أعضائه أو من غيرهم وتكليفها بالاعمال التي يرى له لزوم احوالها عليها من الاعمال الداخلة في دائرة اختصاصاته

مادة ١٩ - وكذلك يجوز للمجلس أن يرتب مجالس فرعية بالجبهات المهمة التي يرى لزوم تعيين مجالس فيها وتعيين عدد أعضاء كل مجلس منها وحدود اختصاصاته بشرط عدم الخروج عن الحدود المقررة في هذه اللائحة ويتولى رئاسة كل مجلس الأسقف أو الرئيس الروحاني الذي يعينه حضرة البطريرك بالاتحاد مع المجلس العمومي أما الاعضاء فيصبر انتخابهم بمعرفة جمعية تركب من يلزم من أهالي الجهة المراد تشكيل المجلس فيها تحت رئاسة من يعين رئيسا للمجلس المذكور

مادة ٢٠ - متى تم انتخاب أعضاء كل مجلس من المجالس المذكورة يقدم كشف بأسماء من صار انتخابهم للمجلس العمومي للعرض عنهم للحكومة وصدور الاوامر اللازمة للجهة المعينين فيها بمعرفةهم واعتمادهم

فصل ١  
الطوائف المالية

الباب الثالث

في نظام جلسات المجلس وكيفية عقدتها وفي المداولة

مادة ٢١ - نظام الجلسة وجميع الآراء منوطان بالرئيس

مادة ٢٢ - (معلقة بالقانون نمرة ٣ الصادر في ١٢ فبراير سنة ١٩١٢) يجتمع المجلس مرة في كل أسبوع ويكون اجتماعه صحيحا متى تكامل فيه خمسة من الأعضاء غير الرئيس بحيث يكون من بين الخمسة أربعة من المنتخبين من الطائفة والبطريرك عقد المجلس في جلسات غير عادية في غير المواعيد المقررة وذلك كلما دعت الضرورة كما أنه اذا طلب خمسة من الأعضاء عقد المجلس لعرض مسألة مستعجلة وجب على البطريرك أو وكيل المجلس عقده في الحال

مادة ٢٣ - يلزم أن تكون الجلسة مركبة من جميع الأعضاء والرئيس انما عند المداولة في المسائل المهمة تكون الجلسة مركبة من الأعضاء والنواب ومع ذلك يصح في الحالتين انعقاد الجلسة متى حضر الثلثان

مادة ٢٤ - اذا رأى أحد الأعضاء أن لا يتيسر له الحضور في الجلسة يجب عليه اخبار من دعاه للحضور من الرئيس أو الوكيل قبل يوم الاجتماع بأربع وعشرين ساعة على الأقل كي يدعى النائب عنه ليقوم مقامه

مادة ٢٥ - اذا اقتضى الحال انعقاد جلسة غير اعتيادية يجب على الرئيس أو وكيله في حالة غيابه أن يدعو المجلس للاجتماع قبل اليوم المعين بيومين بالأقل

مادة ٢٦ - لا يرخص لأحد خلاف أرباب المجلس في الدخول في محله حال انعقاده ما لم يكن يطلب منه

مادة ٢٧ - لا تجوز المداولة في المجلس في جملة أمور مما بل يجب رؤية الأمور بالنور والنظر باعتبار تاريخ ورودها أو رفضها له انما يسوغ له نظر الأمور المستعجلة بدون مراعاة ذلك

مادة ٢٨ - تكون المداولة في المجلس على النظام الآتي وهو أنه بعد أن  
 نصيب ١  
 اللوائح المالية تعرض المسئلة على المجلس يسأل الرئيس الأعضاء عما يراه كل منهم فيها مبتدئا  
 في توجيه السؤال بآحرم في الجلسة وبعد تمام جمع الآراء بهذه الكيفية يصدر  
 القرار بما اتحدت فيه الآراء أو بما وقت له الأغلبية

مادة ٢٩ - (معدة بالقانون نمرة ٣ الصادر في ١٢ فبراير سنة ١٩١٢) قرارات المجلس  
 التي تصدر منه بصورة قانونية في دائرة اختصاصه واجبة التنفيذ متى صدرت  
 باتحاد الآراء أو بالأغلبية

وعلى الرئيس القيام بتنفيذها فوراً هو أو من يقوم مقامه وإذا لاحظ البطور  
 أن المجلس تمسك اختصاصه في نظر مسألة من المسائل فله أن يرفع الأمر إلى  
 ناظر الداخلية الذي له في هذه الحالة بعد الاتفاق مع ناظر الحفانية أن يوقف  
 تنفيذ كل قرار يخالف أحكام اللائحة

مادة ٣٠ - تحرر محاضر الجلسات في دفتر مخصوص بمعرفة من ينتخبه  
 المجلس لذلك من الأعضاء أو النواب ويوقع عليها هو والرئيس أو الوكيل

مادة ٣١ - أنا حضر في الجلسة عدد شفع وانقسمت الآراء ولم تتوفر  
 الأغلبية لأحد الأقسام فيرجح رأى القسم الذي ينضم إليه رئيس الجلسة

مادة ٣٢ - أنا غاب الرئيس أو وكيله في الوقت المعين للاجتماع يتولى  
 رئاسة المجلس مؤقتاً من ينتخبه المجلس من الأعضاء

مادة ٣٣ - إذا استعفى أو توفى واحد أو أكثر من الأعضاء أو النواب  
 في أثناء مدة المجلس سبتمن جاز للمجلس أن ينتخب بلمهم بمعرفة متى كان عدد  
 المستعفين أو المتوفين في آن واحد لا يزيد على ثلاثة ويصير العرض ممن ينتخب  
 وبعد صدور الأمر بالاعتداد معين للدة الباقية من مدة السلف

مادة ٣٤ - من يستعفى من المجلس لسبب غير مقبول ناشئ عن مجرد ارادته  
 لا يجوز انتخابه في الدورة التالية

مادة ٣٥ - لا يجوز للأعضاء ولا للتواب الاقطاع عن الحضور بالمجلس  
بغير عذر مقبول فإذا اقطع أحدهم ثلاث مرات ولم يبد اعذارا مقبولة فيصدر  
له اذار بعدم التأخير من الرئيس أو الوكيل وإن اقطع بعد ذلك ثلاث مرات  
أخرى يعد مستغفيا لسبب غير مقبول ويتخلف بدله

## الباب الرابع

### أحكام ختامية

مادة ٣٦ - يشتر ابتداء مدة المجلس سنتين فيما يختص بالأعضاء والتواب  
الذين تهدم انتخابهم على تحرير هذه اللائحة من تاريخ صدور الأمر العالي عليها  
من الحضرة الفخيمة الخديوية

مادة ٣٧ - كل من رأى من أبناء الملة أمرا نافعا مما يتعلق بالاختصاصات  
الموضحة في هذه اللائحة يجوز له تقديمه للمجلس للنظر فيه

مادة ٣٨ - إذا ظهر من الاختبار والتجربة بعد الاجراء بموجب هذه  
اللائحة لزوم تعديل شئ منها أو اضافة علاوات عليها يعرض عن ذلك للحكومة  
وبعد صدور الأمر بالاعتقاد يقع الاجراء

فصل ١  
الطوائف الملية

الأمر العالي الصادر في أول مارس سنة ١٩٠٢

٢١ ذى القعدة سنة ١٣١٩

بعد الاطلاع على فرمان الهايوى الصادر في شهر ديسمبر سنة ١٨٥٠ القاضي  
بجعل الانجيليين الوطنيين طائفة قائمة بذاتها

نمرة ١٠٥  
تشكيل مجلس  
عمومى لطائفة  
الانجيليين  
الوطنيين

وبعد الاطلاع على الارادة الخديوية المنية الصادرة في ٤ يونيو سنة ١٨٧٨  
بتعيين وكيل لهذه الطائفة في القطر المصرى ( توفى من عهد قريب )

وحيث انه من الضرورى تعيين الشروط اللازم توفرها فيمن يكون عضوا  
بالطائفة المذكورة تمهيدا أدق وأوضح مما هو عليه الآن وإيجاد مندوبين للجمعيات  
الدينية على اختلاف أنواعها المشتركة في ادارة شؤون هاته الطائفة

## الباب الأول

### أحكام أولية

مادة ١ - تعتبر بصفة كنيسة انجيلية كل هيئة دينية مسيحية ذات نظام  
في القطر المصرى ماعدا الهيئات المكونة لطوائف مسيحية معروفة رسميا لها  
سلطات ذات اختصاص بمواد الأحوال الشخصية وما عدا الهيئات التى تكون  
تابعة لهيئة دينية أكبر منها لها نظام في هذا القطر

مادة ٢ - لا تعتبر بصفة كنيسة انجيلية معترف بها الا التى يكون الاعتراف  
بوجودها حصل طبقا لأمرنا هذا

مادة ٣ - يعتبر بصفة انجيلى وطنى من كان من رعايا الثمانيين متوطنا  
أو مقما عادة في القطر المصرى وحائرا لأحد الشروط الآتية وهى :

أولا - أن يكون عضوا أو متشيعا لكنيسة انجيلية معترف بها

ثانيا - أن يكون معروفا شخصيا بصفة انجيلى بالكيفية المقررة بأمرنا هذا

ثالثا - أن يكون انجيلى الاصل من جهة الأب على الأقل وأن لا يكون قد  
صفتته هذه بدخوله عضوا في هيئة دينية أو طائفة غير مسيحية أو غير انجيلية

فصل ١  
الوقاف المالية

## الباب الثانى

### ترتيب وتشكيل المجلس العمومى

مادة ٤ - يشكل مجلس عمومى لطائفة الانجليين الوطنيين يؤلف من مندوبين من الكائس الانجلىة المعترف بها التى يكون ناظر الداخلية خولها الحق فى انتخاب أو تعيين مندوبين فى المجلس المذكور

مادة ٥ - مندوبو كل كنيسة انجلىة معترف بها أو منحول لها الحق فى الاستابة عنها بالمجلس العمومى ينتخبون أو يعينون وينفصلون طبقا لقواعد يصدق عليها ناظر الداخلية لكل كنيسة

ويلزم أن تكون هذه القواعد قاضية فى كل حال من الأحوال بتغير جميع المندوبين فى مدة لا تتجاوز الثمانى سنوات سواء كان هذا التغير مرة واحدة أو بالتناوب مع مراعاة الأحكام التى تخول لهم الحق فى اعادة انتخابهم أو اعادة تعيينهم فى حالة انتخاب المندوبين لا تخول هذه القواعد حق الانتخاب الا لأعضاء الكنيسة الوطنيين دون سواهم اذا كان من بين أعضائها غير وطنيين اما فى حالة التعيين فيجوز تخويل حق إجراء التعيين لأية سلطة من السلطات الكنيسة وطنية كانت أو غير وطنية متى قضت الضرورة بذلك

مادة ٦ - يشترط فيمن ينتخب أو يعين بصفة عضو بالمجلس العمومى أن يكون حائرا للشروط الآتية وهى :

- أولا - أن يكون انجلىيا وطنيا ذكرا بالغا من العمر ثلاثين سنة على الأقل
- ثانيا - أن لا يكون من رجال العسكرية الذين تحت السلاح أو من الرديف وأن لا يكون تحت أحكام قانون القرعة العسكرية
- ثالثا - أن لا يكون حكم عليه مطلقا بعقوبة جنائية وأن لا يكون حكم عليه أيضا بسبب سرقة أو اغتصاب أو نصب أو انتهاك حرمة الآداب
- رابعا - أن لا يكون مفلسا

مادة ٧ - انتخاب أو تعيين مندوبى المجلس العمومى يعرض على ناظر الداخلية للتصديق عليه وكل مسألة متعلقة بعدم قابلية انتخاب شخص انتخاب أو عين مندوبا وبما يحصل فى الانتخاب أو التعيين من المخالفات أو الخطأ فى الشكل ولم يكن نص على حلها فى القواعد التى نبه على وضعها فى المادة الخامسة يفصل فيها الناظر المشار إليه

مادة ٨ - يؤلف المجلس العمومى من وكيل الطائفة ونائبه ومن اثنى عشر مندوبا ينتخبون بمعرفة الكنيسة المشيخية المتحدة المصرية ومن مندوب ينتخب بمعرفة الرسالة الهولندية بقلوب وذلك بدون الأخلال بحق الانتخاب الذى يجوز تحويله فيما بعد لكائس أخرى بمقتضى نصوص المادة الرابعة

مادة ٩ - على ناظر الداخلية عند التصريح لكنيسة انجيلية بإيجاد مندوبين عنها بالمجلس العمومى أو عند التصريح لكنيسة بازياد مندوبها أن يراعى عدد أعضائها أو متشيعيها الوطنيين وله أن يراعى عدد القسس الوطنيين الموجودين بالكنيسة وأهميتهم أو مقدار عدد الناشئين عن الوطنيين فى إدارة شؤونها

مادة ١٠ - لا يجوز تحويل احدى الكائس أكثر من مندوبين اثنين إذا وجد أن النسبة بين عدد مندوبها وبين جملة عدد المندوبين بالمجلس العمومى يتجاوز النسبة بين عدد أعضاء ومتشيعي هذه الكنيسة الوطنيين وبين جملة عدد الأعضاء والمتشيعين الوطنيين لكافة الكائس التى لها مندوبون بالمجلس

ومع ذلك إذا كان فى العدد الناتج عن هذه النسبة كسور فالكمير يحسب بواحد وتوصلا تطبق هذه المادة بين ناظر الداخلية وعدد الأعضاء والمتشيعين الوطنيين للكائس مع مراعاة كافة ما يكون لديه من البيانات

مادة ١١ - لا يجوز ناظر الداخلية لكنيسة ما الحق فى الاستنابة عنها بالمجلس العمومى ولا يصرح بزيادة عدد مندوبى أية كنيسة الا بعد أخذ رأى المجلس العمومى



مادة ١٢ - مصاريف المجلس العمومى تقوم بها الكائنات التى لها مندوبون فيه وذلك بنسبة عدد مندوبيها وفى حالة عدم قيام كنيسة بالتعهدات المذكورة يجوز لناظر الداخلية بناء على طلب المجلس العمومى أن يحرمها من حقها فى الانتخاب

### الباب الثالث

#### الوكيل والنائب

مادة ١٣ - وكيل الطائفة يكون حتما رئيسا للمجلس العمومى وعليه أن يتولى رئاسة جميع الجلسات ونائب الوكيل يكون كذلك عضوا بالمجلس العمومى  
مادة ١٤ - يقوم النائب مقام الوكيل فى أعماله فى حالة موته أو تنفيه أو انفصاله عن وظيفته أو عدم قدرته على تأديتها

مادة ١٥ - ينتخب الوكيل والنائب بمعرفة المجلس العمومى لثمان سنوات ويجوز إعادة انتخابهما ويكون اختيارهما من بين أعضاء المجلس أو من الخارج ويستمران على تأدية وظائفهما لحين التصديق على انتخاب الخلف . ولا يجوز انتخاب أحد وكيلًا أو نائبًا إلا إذا كان حائزا للشروط المقررة للتحسين بصفة عضو بالمجلس العمومى ويصدق على هذا الانتخاب من ناظر الداخلية

مادة ١٦ - إذا انتخب أحد أعضاء المجلس العمومى وكيلًا أو نائبًا فيكون تعيين خلفه بالمجلس بنفس الطريقة المتبعة عند حصول خلل بسبب عرضي.

مادة ١٧ - يعزل ناظر الداخلية الوكيل أو النائب اذا تراءى له ذلك بناء على طلب المجلس العمومى لأنه قد الشروط التى تؤهله لعضوية المجلس أو لأنه أصبح غير كفء لتأدية وظيفته

مادة ١٨ - اذا خلت وظيفة الوكيل أو النائب لأى سبب غير اهتضام الملة فينتخب المجلس العمومى خلفا له حائزا للشروط المقررة مع التصديق على هذا الانتخاب من ناظر الداخلية ويبقى هذا الخلف الى أن تنقضى الملة التى كان معنا لها الوكيل أو النائب

## الباب الرابع

فما للمجلس العمومى وما عليه من الواجبات

مادة ١٩ - يختص المجلس العمومى بمنح عنوانين (كنيسة انجيلية) لكل هيئة دينية مكونة لكنيسة انجيلية بالمعنى الوارد فى المادة الأولى ومؤلفة من أعضاء ومثبطين يكون البعض منهم على الأقل وطنيين

ويراعى المجلس عند تقرير منح ذلك العنوان عدد الأعضاء أو المثبطين الوطنيين بالكنيسة كما أنه يراعى حالة نظامها والمدة التى يحتمل استدامته فيها

مادة ٢٠ - يختص المجلس العمومى أيضا بمنح لقب انجيلى وطنى لكل واحد من الرعايا العثمانيين التابعين لمذهب انجيل من الديانة المسيحية المتوطنين أو المقيمين عادة بالقطر المصرى ولم يكونوا من الأعضاء أو المثبطين لكنيسة انجيلية معروفة رسميا وبداخلة فى التعريف الوارد فى المادة الثانية من أمرنا هذا

ويتخذ المجلس سجلا لقيد أسماء جميع الأشخاص المعروفين رسميا بصفة انجيليين طبقا لأحكام هذه المادة

مادة ٢١ - يختص المجلس العمومى بسماع وفصل جميع المسائل المتعلقة بإدارة الأوقاف الخيرية أو بالأحوال الشخصية التى تقع بين كنائس انجيلية أو بين انجيليين وطنيين وكذلك المسائل المتعلقة بهم فيما يتعلق بهذه المواد على أن هذا الاختصاص لا يتناول أية مادة من المواد التى لا يمكن الفصل فيها إلا باحضر أشخاص غير انجيليين وطنيين أمام المجلس بصفة خصوم فى الدعوى ولا مسائل الموارث الحالية عن الوصية إلا فى حالة ما اذا قبل الخصوم التقاضى أمام المجلس المذكور

مادة ٢٢ - يتبع المجلس العمومى فى مواد الأحوال الشخصية التى من اختصاصه النصوص القانونية المعمول بها فى الكنائس المعروفة رسميا بصفة كنائس انجيلية بموجب أمرنا هذا ومع ذلك فإنه لا يقرب على أى نص من هذه النصوص ولا على أى حكم صادر بالطلاق من المجلس العمومى طبقا لما ألزم أحد من

القسس بأن يعقد زواج شخصين يكون لأحدهما زوج مطلق على قيد الحياة أو الزام كنيسة غير التي يكون عقد الزواج بمقتضى المذاهب المتبعة لديها بالاعتراف بمثل هذا الزواج لفرض ديني محض

مادة ٢٣ - التصريح بمقد إكليل الزواج بين الانجيليين الوطنيين يسوغ اعطاؤه بمعرفة المجلس العمومي لكل رئيس كنيسة انجيلية ليس لها قسس مأذونون بناء على طلب هذه الكنيسة

مادة ٢٤ - يتخذ المجلس سجلا لمقود الزواج التي تحصل بين الانجيليين الوطنيين و يضع القواعد اللازمة لارسال شهادات الزواج المقتضى تسجيلها في السجل المذكور

وتعطى في كل وقت لمخصصات من هذا السجل لكل من يطلبها نظير دفع رسوم تقرر بعد

مادة ٢٥ - يضع المجلس العمومي لائحة مختصة بسير الأعمال الداخلية وبالتميينات والمرتبات وواجبات العمال اللازمين لأشغال المجلس ويسوغ له من وقت لآخر أن يمدل تلك القواعد أو يلغيها أو يضيف اليها ما يرى اضافته

مادة ٢٦ - يضع المجلس العمومي قواعد بشأن الاجراءات الواجب اتباعها والرسوم المقتضى تحصيلها بسبب قيامه بالأعمال المخولة له بأمرنا هذا ويسوغ له من وقت لآخر أن يمدل تلك القواعد أو يلغيها أو يضيف اليها ما يرى اضافته

وكذلك يجوز له بالأخص بدون مساس بما له من السلطة العامة المخولة له بمقتضى هذه المادة أن يحيل اختصاصه على لجان مؤلفة من بعض أعضائه سواء كان في جهات مخصوصة أو لنوع مخصوص من القضايا وتكون هذه الاحالة بمقتضى لائحة يجوز له أن ينص فيها أن القرارات التي تصدر منها تكون قابلة أو غير قابلة للاستئناف أمام المجلس العمومي بأجمعه

مادة ٢٧ - كل لائحة وضعها المجلس العمومي أثناء تأدية وظائفه المخولة له بموجب أمرنا هذا تعرض على ناظر الداخلية للتصديق عليها

الباب الخامس

أحكام ختامية

فصل ١  
بالموافقة الخلية

مادة ٢٨ - الكنيسة التي بيانها تعتران بموجب أمرنا هذا كنيسة  
انجليييه وهما:

الكنيسة المشيخية المتصلة المصرية

الرسالة الهولندية في قلوب

مادة ٢٩ - يبدأ المجلس العمومى فى أعماله من التاريخ الذى يحدده ناظر  
الداخلية بحيث يكون هذا التاريخ قريباً بقدر الامكان من تاريخ انتخاب  
المنوبين الأولين من المجلس العمومى للكنائس المينة فى المادة الثامنة من  
أمرنا هذا

مادة ٣٠ - ينتخب المجلس العمومى فى اجتماعه الاول وكلا نائبين  
فى العمل لنهاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٩ ويقوم النائب الحالى بوظيفة وكيل وبوظيفة  
نائب الى أن يصدق على الانتخاب المذكور

مادة ٣١ - القرارات التى تصدر من المجلس العمومى فى مادة من المواد  
الداخلية فى اختصاصاته المخولة له بموجب أمرنا هذا تنفذ بناء على طلبه بمعرفة  
جهة الادارة

مادة ٣٢ - على ناظرى الداخلية والحفانية تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه

فصل ١  
الطوائف الملية

القانون نمرة ٢٧ الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٥

٢١ رمضان سنة ١٣٢٣

نمرة ١٠٦  
تشكيل مجلس  
ادارى لطائفة  
الارمن الكاثوليك

بعد الاطلاع على فرمان الهايوى الصادر من الباب العالي لمطران الأرمن الكاثوليك بالاستانة بتاريخ ٢٧ رجب سنة ١٢٤٦ (٦ يناير سنة ١٨٣٠) وبعد الاطلاع على فرمان الهايوى الصادر من الباب العالي لبطريرك الأرمن الكاثوليك بالقطر المصرى بتاريخ ٢٢ شعبان سنة ١٢٩٦ (١١ أغسطس سنة ١٨٧٩)

وبعد الاطلاع على العريضة المقدمة من أعيان طائفة الأرمن الكاثوليك بالقطر المصرى بالامجاد مع مطرانهم

وبناء على ما عرضه علينا ناظرنا الداخلية والحفانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

مادة ١ - صدق على القانون النظامى لطائفة الأرمن الكاثوليك بالقطر المصرى الملحق بأمرنا هذا

مادة ٢ - على ناظرى الداخلية والحفانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه

القانون النظامى لطائفة الأرمن الكاثوليك بمصر

## الفصل الأول

فى تشكيل مجلس الادارة

مادة ١ - يشكل بكل من مدينتى القاهرة والاسكندرية مجلس ادارة لطائفة الأرمن الكاثوليك مؤلف من عشرة أعضاء تسعة منهم علمانيون وأربعة من الاكابر يكيين فيجلس القاهرة يرأسه المطران أو من ينوب عنه ويجلس الاسكندرية يرأسه النائب أو من ينوب عنه

فصل ١  
الطوائف الملية

مادة ٢ - انت الأعضاء العلمانيين لمجلس القاهرة ينتخبون بأكثرية الأصوات بين ذوات ومعتبرى الطائفة بالقاهرة وأعضاء مجلس ادارة الاسكندرية العلمانيون ينتخبون كذلك بين ذوات ومعتبرى الطائفة بالاسكندرية ويكون الانتخاب بالجمعية العامة التى تتعقد فى كل من المدينتين المذكورتين طبقا لمادة ٢٢ من هذا القانون لمدة ثلاث سنوات مع جواز اعادة انتخابهم أما العضو الاكثريكي اللازم لمجلس القاهرة فيعينه المطران والعضو الاكثريكي اللازم لمجلس الاسكندرية يعينه المطران أيضا بناء على طلب النائب وهذا التمين يكون لمدة ثلاث سنوات مع جواز تليتهما بعد هذه المدة

مادة ٣ - لا يجوز انتخاب أحد بصفة عضو فى مجلس الادارة الا اذا كان حائزا للشروط المبيته فى المادة (٢٥) التى تؤهله لأن يكون عضوا بالجمعية العامة ويجب أن يكون سن الأعضاء ٢٥ سنة كاملة على الأقل

مادة ٤ - اذا خلت وظيفة أحد الأعضاء العلمانيين فينتخب خلفا له أحد المترشحين الذين لم يجر انتخابهم ممن حازوا أكثرية الأصوات وقت الانتخاب ويبقى هذا الحلف الى أن تنقضى المدة التى كان معينا لها سلفه

مادة ٥ - ينتخب مجلس الادارة ويكلا له من أعضائه العلمانيين وهذا الوكيل يترأس على المجلس وعلى اللجان المتوه عنها فى المادتين السابعة والثامنة وذلك فى غياب المطران والنائب العام بالقاهرة أو النائب بالاسكندرية أو من ينوب عنهم بصفة رسمية

مادة ٦ - لكى تكون قرارات المجلس قانونية يجب أن يحضر بالمذاكرة ستة أعضاء على الأقل بما فيهم الرئيس وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات وإذا اقسمت هذه الأصوات الى قسمين متوازيين فتكون الأربحية للقسم الذى يخازله الرئيس ويمرر اتباع هذه الأحكام فى اللجان المنصوص عنها بالمادتين السابعة والثامنة

مادة ٧ - كل من مجلسى القاهرة والاسكندرية يعين سنويا من أعضائه لجنة مركبة من خمسة أعضاء لفصل فى المسائل المتوه عنها بالمادة السادسة عشرة

فلمجلس القاهرة يترأس عليها النائب العام ولجنة الاسكندرية يترأس عليها النائب  
أو من ينوب عنها ولا تعتبر قرارات هاتين اللجنتين قانونية الا اذا كان حاضرا  
بالمذاكرة ثلاثة أعضاء على الأقل

مادة ٨ - يتحد في كل عام مجلسا القاهرة والاسكندرية لانتخاب لجنة  
يكون من اختصاصها الفصل بصفة استئناف في القرارات التي تصدر من اللجنة  
أول درجة فهذه اللجنة يترأس عليها المطران أو من ينوب عنه وتكون مؤلفة من  
ثمانية أعضاء يختارون من بين أعضاء مجلسي القاهرة والاسكندرية أو من  
الخارج اذا احتاج الحال لذلك بحيث يكون لهؤلاء معلومات أو خبرة خصوصية  
بالمواد الشرعية التي يحال على اللجنة الفصل فيها وقرارات لجنة الاستئناف هذه  
لا تكون قانونية الا اذا كان حاضرا بالمذاكرة خمسة أعضاء على الأقل

مادة ٩ - يتم مجلس القاهرة بدار البطريركيات ومجلس الاسكندرية بدار  
النيابة كلما اقتضى ذلك حسن سير مصالح الطائفة وانما يصير التناهما بدون  
اعلان مرة في كل شهر على الأقل في اليوم والساعة اللذين تعينهما هذه المجالس  
مادة ١٠ - كافة الانتخابات والتعيينات المنصوص عنها بالمواد السابقة تعرض  
على نظارة الداخلية للتصديق عليها

مادة ١١ - يستمر الأعضاء على تأدية وظائفهم لحين التصديق على  
انتخاب الخلف

## الفصل الثاني

### في اختصاصات وواجبات المجلس

مادة ١٢ - يباشر المجلس جرد كافة ممتلكات الطائفة من عقارات  
ومقولات مما يختص بالكنائس والأديرة والمدارس والمستشفيات والجمعيات  
الخيرية الخ الخ

فصل ١  
الطوائف الملية

وهذا الجرد يشمل أيضا كافة مستندات الملكية وكل ما كان من حقوق الطائفة ويجب أن يكون مستوفى العمل ويمرر تعديله في كل سنة إذا اقتضى الحال ذلك

مادة ١٣ - يتخذ المجلس كافة الطرق الضرورية لحسن ادارة الممتلكات المذكورة ويصدر قراراته بشأن المشتروات والمبيعات والمبادلات والايجازات والأبنية والتزميات الخ

مادة ١٤ - يهتم المجلس بأن يكون العمل بفاية الانتظام بسجلات العمودية والزواج والدفن المختص بكل كنيسة

مادة ١٥ - يعين المجلس الجبل السنوى الذى يلتزم بدفعه للبطريرك أو للنيابة كل أرمنى كاثوليكي وطنى يريد أن يكون له حق الاشتراك بجميعات الطائفة العمومية وهذا الجبل لا يمكن بأى حال من الاحوال أن يتجاوز الخمسين قرشا

مادة ١٦ - تختص اللجان المتوه عنها في المادتين السابعة والثامنة بفصل جميع المسائل المتعلقة بادارة الأوقاف الخيرية أو بالأحوال الشخصية التى تقع بين الأرمن الكاثوليك الوطنيين وكذلك المسائل المختصة بهم فيما يتعلق بهذه المواد على أن هذا الاختصاص لا يتناول أى مادة من المواد التى لا يمكن الفصل فيها الا باحضار أشخاص تابعين لطوائف أخرى أمام اللجنة بصفة خصوم في الدعوى ولا مسائل الموارث الخالية عن الوصية الا فى حالة ما اذا قبل الخصوم التقاضى أمام اللجنة المذكورة

مادة ١٧ - يضع المجلس لائحة مختصة بسير الأعمال الداخلية وبالتعيينات والمريتات وإجازات وتاديب العمال والموظفين

مادة ١٨ - يضع المجلس لائحة بشأن الاجراآت الواجب اتباعها وتعريف الرسوم المقتضى تحصيلها بسبب قيامه بالأعمال المنحولة له بهذا القانون

مادة ١٩ - هاتان اللائحتان والتعريف تعرض على نظارة الداخلية للتصديق عليها وكذلك كل تعديل يضاف اليها فيما بعد



مادة ٢٠ - القرارات التي تصدر من لجان الاحوال الشخصية في مادة  
من المواد الداخلة في اختصاصاتها المخولة لها بهذا القانون تبلغ وتنفذ بالطرق  
الادارية بناء على طلب أصحاب الشأن وتحت مسؤوليتهم

### الفصل الثالث

#### في الجمعيات العمومية

مادة ٢١ - تنظم بكل سنة جمعية عمومية من أعضاء طائفة الأرمن  
الكاثوليك فالاعضاء المقيمة أسمائهم في البطريركانة بالقاهرة يجتمعون فيها تحت  
رئاسة المطران أو من ينوب عنه يوم الاحد الثاني من شهر فبراير الساعة العاشرة  
صباحا أما الاعضاء المقيمة أسمائهم في النيابة بالاسكندرية فيجتمعون فيها تحت  
رئاسة النائب أو من ينوب عنه يوم الاحد الثالث من شهر يناير الساعة العاشرة  
صباحا والغرض من هذا الاجتماع هو  
أولا - سماع تلاوة التقرير عن السنة الماضية وفحص حساباتها  
والتصديق عليها

ثانيا - المناكرة في كل المسائل أو الاقتراحات التي تهم الطائفة  
أما أصوات الانتخابات عن قسم الاسكندرية فتقدم لقسم القاهرة الذي  
يختص بتقرير نتيجة الانتخابات نهائيا

مادة ٢٢ - كل من قسمي القاهرة والاسكندرية ينتخب الاعضاء  
اللازمين لمجلس ادارته ويموز لكل منهما المناكرة في كل المسائل والاقتراحات  
التي تهمه بنوع خصوصي

مادة ٢٣ - تعمل الميزانية السنوية باتفاق مجلتي ادارة الطائفة وبعد  
اجتماعها مرة أو أكثر اذا لزم الحال لذلك ويجب تقريرها قبل ٣١ ديسمبر  
ليسنى لكل أعضاء الطائفة الذين لهم حق الاجتماع بالجمعية العمومية أن يطلعوا  
عليها سواء كان بمركز البطريركانة أو بدار النيابة بالاسكندرية

مادة ٢٤ - لكل من مجلى ادارة القاهرة والاسكندرية أن يستدعى  
فصل ١  
الطوائف المحلية أعضاء الطائفة بالجمعيات العمومية غير اعتيادية كلما اقتضت ذلك مصلحة الطائفة  
وبهذه الحالة يجب أن توضع جليا المواد المتراعى لزوم البحث فيها

مادة ٢٥ - لا يحق لأحد الدخول بالجمعيات العمومية الا اذا كان حائزا  
للشروط الآتية

أولا - أن يكون أرمنيا كاثوليكيا من رعايا الحكومة المحلية بالغاً من العمر  
واحداً وعشرين سنة على الأقل

ثانياً - يجب أن يكون اسمه مقيدا بدفاتر البطركانة أو النيابة من مدة  
سنتين على الأقل وأما عن السنتين الاوليين التابعتين لصدور هذا القانون فيكتفى  
الحال بأن يكون اسمه مقيدا بدفاتر المذكورة

ثالثاً - أن يدفع الجعل السنوى المنصوص عنه في مادة ١٥

رابعاً - أن لا يكون حكم عليه مطلقاً بسبب جنائية أو جنة بما يخل بشرفه  
خامساً - أن لا يكون محجوراً عليه أو مفلساً

مادة ٢٦ - لا تكون مداولة الجمعية العمومية قانونية الا اذا اجتمع فيها على  
الأقل سواء كان شخصياً أو بطريق الاستنابة ثلث الأعضاء الواردة أسمائهم بدفاتر  
البطركانة أو النيابة ممن توفرت فيهم الصفات المنصوص عنها بالمادة السابقة وإذا  
لم يتحصل بالاجتماع الأول على العدد المذكور فيباشر بعمل اجتماع ثان وما يصدر  
من القرارات في هذا الاجتماع الأخير يكون قانونياً مهما بلغ عدد الأعضاء  
الحاضرين

مادة ٢٧ - أعضاء الطائفة الذين لهم حق الانتخاب وغير متيسر لهم الحضور  
شخصياً بالجمعيات العمومية سواء كان بالنظر لاقامتهم خارجاً عن القاهرة أو عن  
الاسكندرية أو لآى سبب آخر يجوز لهم أن يتقدموا بعضواً آخر من أبناء الطائفة  
بدلاً عنهم ويخولوا له حقوقهم لهذا الغرض بواسطة افادة ترسل منهم للرئيس

نصل ٢  
مشايخ الطرق

## الفصل الثاني

### مشايخ الطرق

القرار الصادر من رئاسة مجلس النظار بتاريخ أول يونيه سنة ١٩٠٣  
والمتمم بالقرار الصادر في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٠  
نمرة ١٠٧  
تشكيل مجلس النظار  
في أمور مشايخ  
الطرق

بعد الاطلاع على تقرير اللجنة المشكلة للنظر في لائحة مشايخ الطرق المصدق عليها بقرار من مجلس النظار في ١٧ ذي الحجة سنة ١٣١٢ (١٠ يونيه سنة ١٨٩٥) وتعديل بعض موادها

وبعد الاطلاع على قرار مجلس النظار المتخذ في يوم الاثنين ٥ ربيع الأول سنة ١٣٢١ (أول يونيه سنة ١٩٠٣) تحت رئاسة الحضرة الخديوية الفضية بالتصديق على التعديلات التي رأت اللجنة ادخالها في اللائحة المذكورة

مادة ١ - تعيين مشايخ الطرق ورفعهم من وظائفهم أو توقيفهم لمدة معينة والفصل في منازعاتهم الخاصة بالطرق والحكم في الشكاوى التي تتوجه عليهم في هذا الصدد يكون بمعرفة مجلس مخصوص يشكل بالصورة المنصوص عليها في المادة الثالثة

مادة ٢ - عزل مشايخ الأضرحة والتكايا والسجايد وتنصيب بلهم يكون على الوجه الآتي

أولاً - التكايا والأضرحة التي ليس لها ماهيات ولا مرتبات لا من ديوان الأوقاف ولا من الحكومة والسجايد يكون الفصل فيها وتعيين البذل بمعرفة المجلس المنصوص عنه بالمادة الثالثة

ثانياً - التكايا والأضرحة التي لها ماهيات أو مرتبات من ديوان الأوقاف أو من الحكومة مهما كانت تلك الماهيات والمرتبات يكون على حسب المدون بلائحة ديوان الاوقاف الصادر بها الأمر العالي في ١٣ يولية سنة ١٨٩٥

ثالثا - التكايا والأضرحة التي لما نظار شرعيون يكون تعيين الشيخ فيها  
برأى الناظر وإن وجد شرط واقف يجري فيه حكم الشرط

فصل ٢  
مشايخ الطرق

مادة ٣ - يتألف المجلس المذكور من شيخ مشايخ الطرق المعين من قبل  
الجناب الخديوي بصفة رئيس وأربعة أعضاء من مشايخ الطرق ينتخبهم الرئيس  
من بين ثمانية أشخاص من مشايخ الطرق تنتخبهم جمعية عمومية يحضرها خمسة  
وعشرون شيخا على الأقل من مشايخ الطرق بأغلبية الآراء

إذا لم يتكامل العدد المقرر في الجلسة الأولى يؤجل عقد الجمعية العمومية  
لجلسة أخرى ويعلن بها المشايخ الغائبون وفي هذه الجلسة الثانية يكون انعقاد  
الجمعية صحيحا متى حضرها خمسة عشر شيخا على الأقل (أضيفت هذه الفقرة بقرار  
جلس النظر الصادر في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٠ - ٢٤ شوال سنة ١٣٢٨)

وتكون الانتخابات بدويان محافظة مصر تحت رئاسة المحافظ وتجعل في كل ثلاث  
سنوات مرة وكذلك إذا مست الحاجة عند تعيين بدل من يستعفى أو يتوفى  
مادة ٤ - إذا طرأ على الرئيس عذر فطيه أن ينب عنه أحد الأعضاء  
لرئاسة الجلسة

مادة ٥ - اجرا آت المجلس وأحكامه تكون بالتطبيق للقواعد المصطلح  
عليها في الطرق بشرط عدم الخروج عن أحكام الشرع الشريف  
وكل ما يصدره من القرارات بمنع عمل أو الإلزام به على حسب الأصول  
الشرعية يسرى على كل من يمتون بعنوان الصوفية

مادة ٦ - يعقد المجلس في كل شهر مرة مالم يقتض الحال اجتماعه بطلب  
رئيس المجلس أو بطلب يقدم للرئيس من ثلاثة من الأعضاء

مادة ٧ - من يتأخر من الأعضاء عن أربع جلسات في السنة بغير عذر يعد  
مستعفيا وينتخب غيره

مادة ٨ - إذا اختصم أحد المتنازعين أحد الأعضاء فيقرر المجلس بقاءه  
أو استعاضته بغيره من الأعضاء في الدعوى

مادة ٩ - مماع القضايا في المجلس يكون كسماها في مجلس القضاء الشرعى وبحسب ترتيبها في الورد ولا تقدم دعوى على أخرى الا اذا تمذراتامها

فصل ٢  
مشايخ الطرق

مادة ١٠ - بعد مماع القضايا واستيفائها تحصل المدلولة بين أرباب المجلس وتصدر الأحكام بأغلبية الآراء بقرار مصتق عليه منه ويتولى الرئيس تنفيذه وعند الاقتضاء يصير توسط جهة الحكومة في أمر التنفيذ مع مراعاة ماورد في المادة الثانية

مادة ١١ - على الرئيس ضبط نظام الجلسات

مادة ١٢ - لا تؤخذ رسوم مطلقا على القضايا التي تنظر أمام المجلس الصوفى أو وكلاء المشيخة أو مشايخ الطرق ولا تؤخذ رسوم أيضا على التعيينات مهما كان نوعها

مادة ١٣ - المخالفات المتعلقة بالصوفية التي تكون بين رجال الطريقة الواحدة يفصل فيها شيخ الطريقة والخاصين حق استئنافها أمام المجلس الصوفى المذكور بالمادة الثالثة

أما التي تكون بين رجال طرق مختلفة فما كان منها في القاهرة ينظر فيها أمام المجلس الصوفى وما كان منها في الأقاليم ينظر فيها بمعرفة وكلاء المشيخة والخاصين حق الاستئناف أمام ذلك المجلس

مادة ١٤ - الدعاوى المتعلقة بالصوفية التي تقام من أهل الطرق على أحد المشايخ يكون نظرها والفصل فيها بمعرفة المجلس

مادة ١٥ - مشايخ الطرق الحاليون لايجرى عليهم أحكام الانتخاب ماداموا في وظائفهم

مادة ١٦ - تسرى أحكام هذه اللائحة من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية

مادة ١٧ - على نظارة الداخلية تنفيذ هذه اللائحة

فصل ٣  
المعاهد الدينية

الفصل الثالث  
المعاهد الدينية العلمية الاسلامية (١)

القانون نمرة ١٠ الصادر في ١٣ مايو سنة ١٩١١

نمرة ١٠٨  
قانون الجامع الأزهر  
والمعاهد الدينية  
العلمية الاسلامية

بناء على ماعرضه علينا رئيس مجلس النظار وموافقة المجلس المشار اليه  
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

الباب الأول

في الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى وفي الرئاسة الدينية العامة وفي الادارة

الفصل الأول  
في الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى

مادة ١ - الجامع الأزهر هو المعهد الدينى العلمى الاسلامى الاكبر  
والمعاهد الأخرى هي :  
معهد مدينة الاسكندرية  
معهد مدينة طنطا  
معهد مدينة دموق  
معهد مدينة دمياط

وكل معهد يؤسس في القطر المصرى بإرادة سنية

وكذا كل معهد أهلى يتقرر الخلقه بالجامع الأزهر أو أحد المعاهد الأخرى  
بالشروط والأوضاع التى تبين في لائحة يضعها المجلس الأعلى ويصدق عليها  
بإرادة سنية

(١) الرقاع المصرية في ١٠ يونيو سنة ١٩١١ ملحق

مادة ٢ - الفرض من الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى هو القيام على حفظ الشريعة التواء وفهم علومها ونشرها على وجه يفيد الأئمة وتخرج علماء يوكل اليهم أمر التعاليم الدينية ويلون الوظائف الشرعية في مصالح الأئمة ويرشدونها الى طرق السعادة

مادة ٣ - تكون مدرسة القضاء الشرعى قميا ملحقا بالجامع الأزهر وتبقى محافظة لنظامها المقرر لها في قانون ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٧

ويحل مجلس الأزهر الأعلى محل ناظر المعارف العمومية في جميع الاختصاصات التي له الآن بمقتضى القانون المشار اليه

وتفصل ميزانية المدرسة عن نظارة المعارف ويخصص لها باب مستقل في ميزانية الحكومة العمومية وتجري عليها الأحكام المتعلقة بها ويبقى موظفو المدرسة من مستخدمي الحكومة

## الفصل الثاني

### في الرئاسة الدينية العامة

مادة ٤ - شيخ الجامع الأزهر هو الامام الأكبر لجميع رجال الدين والرئيس العام للتعليم فيه وفي المعاهد الأخرى والمشفرد الأعلى على السيرة الشخصية الملازمة لشرف العلم والدين بالنسبة الى من يتشعب لجميع المعاهد من أهل العلم وحلمة القرآن الشريف وكذا من كان من أهل العلم وحلمة القرآن الشريف من غير المصريين

مادة ٥ - شيخ الجامع الأزهر بصفته رئيس المجلس الأعلى هو المنفذ الفعلي العام لجميع القوانين واللوائح والقرارات المختصة بالجامع الأزهر والمعاهد الأخرى وأرباب الوظائف في جميع المعاهد تابعون له بهذه الصفة وخاضعون لأوامره طبقا لما هو مقرر في هذا القانون

## الفصل الثالث

فصل ٣  
المعاهد الدينية

## في الإدارة العامة

مادة ٦ - يكون لكل مذهب من المذاهب الاربعة بالجامع الازهر شيخ وكذا يكون لكل معهد من المعاهد الاخرى

ويجوز عند الاقتضاء تعيين وكلاء للجامع الازهر ولباق المعاهد ويكون لهم جميع الاختصاصات التي للشايخ في حال غيابهم الرسمي

مادة ٧ يكون لكل قسم من أقسام التعليم بالجامع الازهر المنصوص عليها بالمادة السادسة والعشرين من هذا القانون شيخ ومراقبون وكتبة

ويجوز إيجاد هذه الوظائف في المعاهد الاخرى بقرار من مجلس الازهر الأعلى اذا اقتضت أحوال التعليم ذلك بعد أخذ رأى مجلس إدارة المعهد

مادة ٨ - يكون بالجامع الازهر مجلس يسمى مجلس الازهر الأعلى وتنشأ مجالس إدارة للازهر ولمعهدى الاسكندرية وطنطا

مادة ٩ - يؤلف مجلس الازهر الأعلى من شيخ الجامع الازهر بصفة رئيس ومن ثمانية أعضاء وهم :

شيخ السادة الخفية

» » المالكية

» » الشافعية

» » الحنابلة

مدير عموم الاوقاف المصرية

ثلاثة ممن يكون في وجودهم بالمجلس فائمة لترقية التعليم وحسن انتظام ادارته بشرط أن يكونوا من الحائزين للصفقات الملائمة لحالة الجامع الازهر والمعاهد الأخرى

ويكون تعيينهم بأرادة سنية بناء على قرار من مجلس النظار



فصل ٣  
المعاهد الدينية

- وفي غياب شيخ الجامع الأزهر ينوب عنه في الرئاسة السادة الحنفية
- مادة ١٠ - يختص مجلس الأزهر الأعلى بما يأتي :
- أولاً - وضع الميزانية العمومية للجامع الأزهر والمعاهد الأخرى
- ثانياً - النظر في إنشاء المعاهد الدينية العلمية الاسلامية وإحلاق بعض المعاهد الصغرى بالتى هى أكبر منها أو تغيير تبعيتها
- ثالثاً - النظر في فصل المعاهد من تبعية غيرها وجعلها تابعة للجامع الأزهر مباشرة
- رابعاً - النظر في إنشاء مجالس ادارة للمعاهد التى ليس لها مجالس ادارة
- خامساً - وضع النظامات العامة للتدريس والامتحانات
- سادساً - التصديق على تقرير الكتب التى تدرس بالجامع الأزهر والمعاهد الأخرى
- سابعاً - النظر في ترشيح مشايخ المعاهد الأخرى والوكلاء وترقيتهم ونقلهم وفصلهم
- ثامناً - النظر في ترشيح أعضاء مجالس الادارة
- تاسعاً - التصديق على ما تقرره مجالس الادارة من تعيين المدرسين والموظفين وترقيتهم ونقلهم وفصلهم
- عاشراً - النظر في طلب منح كساوى التشريف العلمية لمستحقها بناء على قرارات مجالس الادارة
- مادة ١١ - ينعقد مجلس الأزهر الأعلى بالجامع الأزهر مرة في كل شهر على الأقل بدعوة من الرئيس
- ولشيخ الجامع عقده أكثر من ذلك ان دنا الحال
- وينعقد أيضا عند الاقتضاء تحت رئاسة سمو الحضرة الفخيمة الخلدوية
- مادة ١٢ - قرارات مجلس الأزهر الأعلى تكون بأغلبية الآراء وإن استوى الفريقان فالأرجحية للفريق الذى فيه الرئيس

فصل ٣  
المعاهد البحثية

ولا تصح مداولته الا اذا حضر الجلسة ستة من الاعضاء سوى الرئيس  
مادة ١٣ - يؤلف مجلس ادارة الازهر تحت رئاسة شيخ الجامع وعضوية  
سنة من الاعضاء واحد من علماء الحنفية وواحد من علماء الشافعية وواحد من  
علماء المالكية وواحد يختار كل سنتين من علماء أحد المذاهب المذكورة بالدور  
واثنان ممن يكون في وجودهم بالمجلس فائدة لترقية التعليم وحسن انتظام ادارته  
بشرط أن يكونا من الحائزين للصفات الملائمة لحالة الجامع الازهر والمعاهد  
الانحرى ويكون تعيينهما بالكيفية المبينة في المادة التاسعة

وفي غياب شيخ الجامع الازهر ينعقد المجلس تحت رئاسة وكيل المشيخة  
وفي غيابه ينعقد تحت رئاسة أكبر الأعضاء العلماء سنا

مادة ١٤ - يؤلف كل من مجلس ادارة معهد الاسكندرية ومعهد طنطا  
تحت رئاسة شيخه وعضوية أحد علماء الحنفية وأحد علماء الشافعية وأحد  
علماء المالكية بالمعهد وواحد ممن يكون في وجودهم بالمجلس فائدة لترقية التعليم  
وحسن انتظام ادارته بشرط أن يكون من الحائزين للصفات الملائمة لحالة الجامع  
الازهر والمعاهد الانحرى

ويكون تعيينه بالكيفية المبينة في المادة التاسعة

وفي غياب شيخ المعهد ينعقد المجلس تحت رئاسة وكيل المشيخة وفي غيابه  
ينعقد تحت رئاسة أكبر الأعضاء العلماء سنا

ولشيخ الجامع الازهر بصفته رئيس مجلس الازهر الأعلى أن يرأس بنفسه  
عند الاقتضاء أى مجلس ادارة في المعاهد الانحرى

مادة ١٥ - يشترط فيمن عين عضوا في مجالس الادارة من العلماء :

أولا - أن يكون من أرباب كسوة التشريف من الدرجة الاولى أو الثانية

ثانيا - أن يكون أمضى مدة أظها عشر سنوات بصفة مدرّس في الجامع  
الأزهر أو المعاهد الانحرى

فان لم يوجد بالمعاهد الاخرى من يكون حائزا لكسوة التشریف من الدرجة الاولى أو الثانية أو من لم يكن أمضى مدة عشر سنين بصفة مدرس يكتفى بمن يكون حائزا لكسوة التشریف من الدرجة الثالثة أو بمن يكون أمضى في التدريس مدة أقلها خمس سنين

مادة ١٦ - تختص مجالس الادارة بما يأتي :

أولا - تحضير الميزانية الخاصة بكل معهد

ثانيا - تقرير تعيين المراقبين والكتابة وكذا ترقيتهم ونقلهم وفصلهم

ثالثا - تقرير تعيين المتدربين والموظفين الغير المذكورين في الوجه السابق وترقيتهم ونقلهم وفصلهم

رابعا - تقرير كتب الدراسة

خامسا - توزيع العلوم على المتدربين وتعيين المساجد أو الاماكن التي تخصص للدراسة وتعيين عدد الدروس التي يكلف بها كل مدرس وساعة ومكان كل درس

سادسا - تقرير القواعد التي يكون بموجبها ضبط الطلبة وحسن سير الاعمال وكل ماله علاقة بالادارة الداخلية

سابعا - تقرير طريقة توزيع ما يرد من النقود للمعهد من قبيل الايرادات الدائمة للتصديق على ذلك من مجلس الازهر الأعلى

مادة ١٧ - ينعقد مجلس الادارة مرة في كل اسبوع على الأقل بدعوى من الرئيس وله عقده أكثر من ذلك ان اقتضى الحال

مادة ١٨ - تصح مداورات مجلس الادارة متى حضر ثلاثة من أعضائه سوى الرئيس وتكون القرارات بالاغلبية وان تساوى الفريقان فالأرجحية للفريق الذي فيه الرئيس

مادة ١٩ - رئيس مجلس الادارة هو المنوط به الادارة العمومية في المعهد وتنفيذ قرارات المجلس وله تعيين وترقية ونقل وفصل الخدم الخارجين عن هيئة

المادة ٢ - الملأ ومباشرة جميع أحوال الضبط والنظام مع مراعاة القوانين وقرارات مجلس الأزهر الأعلى ومجلس إدارة معهده وهذا بدون إخلال بما لشيوخ الجامع الأزهر المعاهد الدينية من الاختصاصات العامة الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون

مادة ٢٠ - يمين للتفتيش بالجامع الأزهر والمعاهد الأخرى العدد اللازم من المفتشين ويكونون تابعين لرئيس مجلس الأزهر الأعلى وينشأ في الجامع الأزهر وفي كل معهد له مجلس إدارة قلم كتاب فيه العدد الكافي للقيام بالأعمال الخاصة به

ورئيس قلم الكتاب في كل معهد هو كاتب مجلس إدارته وإذا غاب رئيس الكتاب يندب رئيس المجلس منهم من يقوم مقامه ويمين لمجلس الأزهر الأعلى كاتب خاص

مادة ٢١ - يكون الحاق بعض المعاهد الصغرى بالتي هي أكبر منها أو تفدير تبعتها وكذا فصل المعاهد من تبعية غيرها وجعلها تابعة للجامع الأزهر مباشرة وإنشاء مجالس الإدارة بمقتضى إرادة سنية

مادة ٢٢ - انتخاب وتعيين شيخ الجامع الأزهر منوطان بنا وبأمر منا وتعيين مشايخ المذاهب بالأزهر ومشايخ المعاهد الأخرى والوكلاء وأعضاء مجالس الإدارة العلماء يكون بأرادة سنية بناء على عرض شيخ الجامع الأزهر بصفته رئيس مجلس الأزهر الأعلى مع مراعاة مانص عنه بالوجهين السابع والثامن من المادة العاشرة وبالفقرة الثانية من المادة الآتية

ومدة العضوية في مجالس الإدارة سنتان ويجوز إعادة تعيين الأعضاء أنفسهم مادة ٢٣ - يختار شيخ الجامع الأزهر من كبار العلماء المنصوص عليهم في الباب السابع من هذا القانون

ويختار شيخ كل مذهب من بين قههائه الذين هم من كبار العلماء المذكورين ويختار مشايخ المعاهد الأخرى والوكلاء من العلماء الحائزين للشروط المينة في الفقرتين الأولى والثانية من المادة الخامسة عشرة

مادة ٢٤ - علماء كل رواق وعلماء كل حارة يتخون شيخهم فان لم يكن فصل ٣  
في الرواق أو الحارة علماء يكون الانتخاب للمستحقين وذلك مع مراعاة شروط المعاهد الدينية  
الواقفين وطبقا لما يقرر في اللائحة الداخلية

## الباب الثاني

في العلوم وفي زمن الدراسة والمساحات

### الفصل الأول

في العلوم التي تدرس في الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى

مادة ٢٥ - العلوم التي تدرس في الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى هي الآتية:  
(علوم دينية) التجويد . التفسير . الحديث ومصطلح الحديث . التوحيد .  
الفقه . أصول الفقه . الأخلاق الدينية . السيرة النبوية . التوثيقات الشرعية .  
الاجراءات القضائية

(علوم اللغة العربية) النحو والوضع . الصرف . المعاني . البيان . البديع  
آداب اللغة . الانشاء . العروض والقوافي . الخط . الاملاء . المطالعة .

(علوم رياضية وغيرها) المنطق . آداب البحث . الحساب . الهندسة .  
الرسم . الجبر . التاريخ . تقويم البلدان . دروس الأشياء . خواص الأجسام .  
قواعد الصحة . التاريخ الطبيعي . الهيئة . الميقات . نظام الادارة والقضاء  
والأوقاف والمجالس الحسبية . التربية العالمية . التربية العملية .

ويجوز للجلس الأعلى أن يؤخر البدء بتعليم المواد الآتية أو بعضها ريثما تتم  
معداتها وهي :

التجويد . التوثيقات الشرعية . الوضع . آداب اللغة . الجبر . دروس  
الأشياء . قواعد الصحة . التاريخ الطبيعي . الهيئة . الميقات . التربية العلمية .  
التربية العملية

مادة ٢٦ - ينقسم التعليم في الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى الى ثلاثة <sup>٣</sup> ضل  
أقسام <sup>٢</sup> للمعاهد الدينية

أولى وثانوى وثالث

مادة ٢٧ - العلوم التى تدرس فى القسم الأولى هى :

(علوم دينية) الفقه . التجويد . التوحيد . السيرة النبوية . الأخلاق الدينية  
(علوم اللغة العربية) النحو . الصرف . المطالعة . الانشاء . الاملاء . الخط .  
(علوم رياضية وغيرها) قويم البلدان . الحساب . الهندسة . الرسم . التاريخ .  
دروس الاشياء . خواص الاجسام . قواعد الصحة . التاريخ الطبيعى .

مادة ٢٨ - العلوم التى تدرس فى القسم الثانوى هى :

(علوم دينية) التوحيد . الاخلاق الدينية . الفقه مع حكمة التشريع .  
الوثائق الشرعية . التفسير . الحديث .  
(علوم اللغة العربية) النحو والوضع . الصرف . المطالعة . المعانى . البيان .  
البديع . الانشاء .  
(علوم رياضية وغيرها) المنطق . آداب البحث . التاريخ . الحساب .  
الهندسة . الجبر . الهيئة . الميقات . خواص الاجسام . قواعد الصحة .  
التاريخ الطبيعى .

مادة ٢٩ - العلوم التى تدرس بالقسم العالى هى :

(علوم دينية) التوحيد . الفقه مع حكمة التشريع . أصول الفقه . التفسير .  
الحديث ومصطلح الحديث . الاجراءات القضائية .  
(علوم اللغة العربية) المعانى . البديع . المروض والقافية . آداب اللغة  
العربية .  
(علوم رياضية وغيرها) المنطق . نظام القضاء والادارة والأوقاف والمجالس  
الحسية . التربية العلمية . التربية العملية .

مادة ٣٠ - يجوز لمجلس الأزهر الأعلى بناء على طلب أحد مجالس الإدارة أو من تلقاء نفسه أن ينقل علما أو أكثر من العلوم المقررة في المادة الخامسة والعشرين من قسم الى قسم آخر اذا اقتضى الحال ويجب على كل حال أخذ رأى مجالس الإدارة الأخرى

مادة ٣١ - بعد تقرير عدد الدروس لكل مادة أول سنة لا يجوز تنقيص دروس أى مادة تقرر لها درسان اثنان

## الفصل الثانى

### في زمن الدراسة والمساعات

مادة ٣٢ - مدة التعليم في كل قسم خمس سنين على الأقل وسبع سنين على الاكثر في الاحوال المنصوص عليها في المادة التاسعة والأربعين

مادة ٣٣ - تبدئ السنة الدراسية في الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى من اليوم الحادى عشر من شهر شوال وتنتهى في اليوم العشرين من شهر شعبان

مادة ٣٤ - تعطّل الدروس في الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى ويسامح الطلبة في الأوقات المعينة بعد :

من ٢١ شعبان لغاية ١٠ شوال

من أول يوليو لغاية أغسطس (مساعدة صيفية)

عشرة أيام للعيد الكبير

ويقرر مجلس الأزهر الأعلى مدة العطلة للوالم الخصوصية في كل معهد فاذا وقعت المواسم والاعياد في شهر يوليو وأغسطس فلا تعطّل الدروس مدة أخرى

لكن اذا تماثل آخر شهر شعبان أو شهر رمضان أو أوائل شهر شوال في الشهرين المذكورين فيقرر المجلس ابتداء مدة الدراسة ونهايتها بحيث لا تزيد مدة العطلة على ثلاثة أشهر ونصف ولا تنقص عن شهرين ونصف

فصل ٣ المادة ٣٥ - يعلن بالحرية الرسمية ابتداء وانتهاء المساعات العمومية  
بالمعاهد الدينية ومساعة العيد الكبير

مادة ٣٦ - لا يجوز تعطيل الدروس يوماً أو بعض يوم في غير الأحوال  
المنصوص عليها إلا بأمر من شيخ المعهد لأسباب استثنائية تبين في الأمر  
المذكور

مادة ٣٧ - لا يجوز أن تزيد ساعات التدريس عن سبع ساعات في كل يوم

### الباب الثالث

#### في الامتحانات والشهادات

### الفصل الأول

#### في الامتحانات

مادة ٣٨ - شيخ الجامع الأزهر بصفته رئيس مجلس الأزهر الأعلى هو  
المدير العام لأعمال الامتحانات والشهادات في الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى  
وله أن يراقبها أيضاً بمن ينسب إليه من الموظفين بعد تصديق مجلس الأزهر الأعلى  
مادة ٣٩ - الامتحانات التي يجب إجرائها في الجامع الأزهر والمعاهد  
الأخرى هي الآتية :

أولاً - امتحان النقل من سنة إلى أخرى

ثانياً - الامتحان الاولي

ثالثاً - الامتحان الثانوي

رابعاً - الامتحان العالي

مادة ٤٠ - الامتحان واجب على جميع طلبة كل سنة من سنن الدراسة  
بالجامع الأزهر والمعاهد الأخرى ما عدا المحرومين منه بمقتضى ما يقرر في اللائحة  
الداخلية



فصل ٢  
المعاهد الدينية

وكل طالب لم يتقدم الى الامتحان بغير عذر مقبول يعتبر ساقطاً ويعامل بنص المادة التاسعة والأربعين

مادة ٤١ - الأحوال التي يقبل فيها عذر الطالب في تأخير عن دخول أى امتحان تقرر في اللائحة الداخلية

مادة ٤٢ - اذا تخلف الطالب عن امتحان النقل أو أحد الامتحانات الأولى أو الثانوى أو العالى في المواعيد المحددة لمرض أو مانع قهرى فليجس الإدارة أن يميز امتحانه في أول السنة الدراسية التالية

مادة ٤٣ - يكون الامتحان الأولى والثانوى بالمعهد الذى درس فيه الطالب وأما امتحان شهادة العلمية فيكون في الجامع الأزهر

مادة ٤٤ - الامتحانات الأولى والثانوى والعالى تكون تحريراً وشفهياً ويكون الامتحان تحريراً فقط فيما عدا ذلك

تبين كيفية الامتحانات التحريرية والشفهية باللائحة الداخلية

مادة ٤٥ - الامتحان السنوى يكون في مقرر السنة الحاصل فيها الامتحان وامتحان الشهادات في كل قسم يكون في مقرر السنة المذكورة وفي العلوم الدينية وفي علوم اللغة العربية المقررة للقسم الحاصل فيه الامتحان

مادة ٤٦ - امتحان النقل يكون في آخر السنة الدراسية والامتحانات الأولى والثانوى والعالى تكون في المواعيد التى يقررها مجلس الأزهر الأعلى

مادة ٤٧ - تكون الامتحانات أمام لجان تؤلف لذلك

مادة ٤٨ - ينتخب مجلس الأزهر الأعلى أعضاء الامتحان العالى ويضع لهم التعليمات التى يراها بمراعاة مانص عليه في هذا الباب

وينتخب مجلس إدارة كل معهد أعضاء لجان امتحان النقل والامتحانين الأولى والثانوى ويجب التصديق على ذلك من مجلس الأزهر الأعلى

مادة ٤٩ - المدة التى ينتظر للطالب إعادة الدروس فيها سلتان في كل قسم من الأقسام الثلاثة بحيث أن الطالب لا يعيد دروس السنة الواحدة أكثر من مرة

فصل ٣  
الجامعة الدينية

ومن لم ينجح في امتحان سنة الاعادة يرفق  
انما يجوز لمجلس الادارة أن يقرر بقاء الطالب الذي سقط مرتين في الامتحان  
العالي مسنة ثالثة بشرط أن لا يكون ذلك موجبا لاطالة مدة الدراسة أكثر من  
احدى وعشرين سنة

مادة ٥٠ - اذا سقط الطالب في امتحان النقل من سنة الى أخرى أو في  
امتحان احدى الشهادات الأولية أو الثانوية في علم واحد أو علمين على الأكثر  
فلمجلس الادارة أن يقرر امتحانه فيما سقط فيه قبل ابتداء الدراسة في السنة  
التالية وذلك اذا كان له من الأحوال الخصوصية ما يقتضى هذا الاستثناء

مادة ٥١ - من أقام في الجامع الأزهر أو في أحد المعاهد الأخرى أقصى  
المدة المحددة لأى قسم من الأقسام الثلاثة ولم يحصل على شهادة هذا القسم  
يحمى اسمه من السجلات وتقطع مرتباته التي كانت له بمقتضى كونه منتسبا  
ومع ذلك يباح له الدخول في الامتحانات لنيل الشهادة التي سقط فيها ولا  
يسمح بامتحانه لنيل شهادة أعلى منها واذا سقط مرتين فلا يسمح بامتحانه  
بعد ذلك

ولا يجوز أن يقبل في امتحان بعد مضي سنتين من تاريخ سقوطه السابق  
مادة ٥٢ - يجوز لغير طلبة الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى أن يدخلوا  
في الامتحان لنيل احدى الشهادات طبقا لما هو مقرر في هذا الباب وبمراعاة  
ما يأتى :

أولا - أن يتمتع طالب نيل احدى الشهادات الثلاث في جميع العلوم المقرر  
تدريسها في القسم الذى يطلب نيل شهادته  
ثانيا - أن لا يقبل من أحد الامتحان لنيل الشهادة الثانوية الا اذا كان  
حائزا للشهادة الأولية

ثالثا - أن لا يقبل منه امتحان شهادة العالمية الا اذا كان حائزا للشهادة الثانوية  
مادة ٥٣ - يشترط لنجاح الطالب في الامتحان ما يأتى :

أولاً - أن ينال النهاية الصغرى في السلوك وفي المواظبة وفي كل علم من العلوم المقرر لنهايتها الكبرى ٣٠ أو ٤٠ ( راجع الجدول الآتي )  
 ثانياً - أن لا ينقص متوسط درجاته في العلوم الأخرى عن ثمانية وأن لا تنقص درجته في أى علم منها عن أربعة ( راجع الجدول الآتي )  
 ولا تشترط نعمة السلوك ونعمة المواظبة بالنسبة للطلبة الذين يمتحنون لنيل شهادة العالمية ولا للطلبة الذين يدخلون في الامتحان طبقاً للسادة السابقة

بيان النهاية الكبرى والنهاية الصغرى في درجات امتحان العلوم

| النهاية<br>الصغرى | النهاية<br>الكبرى | العلوم  |
|-------------------|-------------------|---|
| ٤٠                | ٥٠                | سلوك .....  |
| ٣٠                | ٤٠                | مواظبة .....  |
| ٢٠                | ٤٠                | توحيد .....   |
| ٢٠                | ٤٠                | فقه مع حكمة التشريع .....                             |
| ٢٠                | ٤٠                | أصول الفقه .....                                      |
| ٢٠                | ٤٠                | تفسير .....   |
| ٢٠                | ٤٠                | حديث .....  |
| ٢٠                | ٤٠                | نحو ووضع وصرف ومطالعة .....                           |
| ٢٠                | ٤٠                | أفشاء .....   |
| ١٢                | ٣٠                | توثيقات شرعية .....                                   |
| ١٢                | ٣٠                | نظام القضاء والإدارة والأوقاف والمجالس الحسينية ..... |
| ١٢                | ٣٠                | أجرائات قضائية .....                                  |
| ١٢                | ٣٠                | معاني .....   |
| ١٢                | ٣٠                | بيان .....  |
| ١٢                | ٣٠                | املاء .....   |

فصل ٣ (تابع) بيان النهاية الكبرى والنهاية الصغرى في درجات امتحان العلوم  
المعادلة في:

| النهاية<br>الصغرى | النهاية<br>الكبرى | العلوم                        |
|-------------------|-------------------|-------------------------------|
| ١٢                | ٣٠                | سيرة نبوية وأخلاق دينية ..... |
| ١٢                | ٣٠                | منطق .....                    |
| ١٢                | ٣٠                | تربية علمية وعملية .....      |
| ١٢                | ٣٠                | حساب .....                    |
| ١٢                | ٣٠                | تاريخ طبيعي .....             |
|                   | ٢٠                | تجويد .....                   |
|                   | ٢٠                | آداب اللغة .....              |
|                   | ٢٠                | آداب البحث .....              |
|                   | ٢٠                | بديع .....                    |
|                   | ٢٠                | عروض وقوافي .....             |
|                   | ٢٠                | هيئة .....                    |
|                   | ٢٠                | مبقات .....                   |
|                   | ٢٠                | تاريخ .....                   |
|                   | ٢٠                | تقويم البلدان .....           |
|                   | ٢٠                | خط .....                      |
|                   | ٢٠                | رسم .....                     |
|                   | ٢٠                | هندسة .....                   |
|                   | ٢٠                | جبر .....                     |
|                   | ٢٠                | دروس أشياء .....              |
|                   | ٢٠                | خواص الاجسام .....            |
|                   | ٢٠                | قواعد الصحة .....             |

ويجب امتحان طالبي الشهادة الأولية في حفظ القرآن كله وأن ينال الطالب  
عشرين درجة على الأقل من أربعين والا يعتبر ساقطاً في الامتحان كله

## الفصل الثاني

### في الشهادات

مادة ٥٤ - الشهادات ثلاثة أنواع :

شهادة أولية وهي لمن أتموا الدراسة في القسم الأولى

وشهادة ثانوية وهي لمن أتموا الدراسة في القسم الثانوي

وشهادة العالية وهي لمن أتموا الدراسة في القسم العالي

مادة ٥٥ - من نجح في الامتحان الأولي ينال الشهادة الأولى

ومن نجح في الامتحان الثانوي ينال الشهادة الثانوية

ومن نجح في الامتحان العالي ينال شهادة العالمية

مادة ٥٦ - يرتب التاجرون في الامتحانات على حسب درجاتهم التي نالوها

والدرجة التي يكون بموجبها الترتيب هي التي تتحصل مع جمع متوسط درجات

العلوم الدينية ومتوسط مجموع متوسطي علوم اللغة العربية والعلوم الرياضية

وينشر كشف الترتيب المذكور بالحريرة الرسمية بالنسبة لمن نالوا الشهادات

مادة ٥٧ - توضع الشهادات الأولية أو الثانوية على نموذج يقرره مجلس

الأزهر الأعلى ويوقع عليها من شيخ الجامع الأزهر وتختم بختم المشيخة

مادة ٥٨ - يصدر بشهادة العالمية بيور ولدى عال بناء على طلب شيخ

الجامع الأزهر

مادة ٥٩ - الحائزون للشهادة الأولية يكونون أهلاً لأن يدرجوا ضمن طلبة

القسم الثانوي وكذلك يكونون أهلاً لوظائف التعليم في المكاتب التحضيرية التابعة

للجامع الأزهر والمعاهد الأخرى وفي الكليات

فصل ٣ - ولحاتزون لشهادة الثانوية يكونون أهلا لأن يدرجوا ضمن طلبة القسم العالى وكذلك يكونون أهلا للتعيين فى وظائف مدرسى الخط والاملاء وفى الوظائف الكتابية فى الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى وفى المحاكم الشرعية والأوقاف والخطابة والامامة والوعظ والمأذونية

مادة ٦٠ - الحاتزون لشهادة العالمية يكونون أهلا لما تؤهل له الشهادة الثانوية ولااحتراف بالمحاماة أمام المحاكم الشرعية وللتعيين فى وظائف التدريس بالجامع الأزهر والمعاهد الأخرى وفى المساجد لتعليم العامة وفى الوظائف القضائية بالمحاكم الشرعية اذا كانوا حنفيين

## الباب الرابع

فى الطلبة والمدرسين والموظفين

## الفصل الأول

فى قبول الطلبة وإجابتهم

مادة ٦١ - يشترط فى قبول الطالب فى الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى ما يأتى :  
أولا - أن لا ينقص سنة عن عشر سنوات ولا يزيد عن سبع عشرة سنة  
ثانيا - أن يكون عارفا القراءة والكتابة بدرجة تؤهله للطالبة فى الكتب  
ثالثا - أن يكون حافظا لنصف القرآن الكريم على الأهل وعليه حفظ القرآن كله عملا بنص المادة الثالثة والخمسين  
رابعا - أن يكون خاليا من الأمراض  
خامسا - أن يقدم شهادة بمحسن سيرته اذا كان قد بلغ عمره أربعة عشر عاما كاملة

مادة ٦٢ - يجوز قبول العميان ضمن طلبة الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى ويتقنون من العلوم مايناسب حالتهم بحسب ما يقرره مجلس الأزهر الأعلى

- ويجب ان تستوفى فيهم بقية شروط القبول وأن يكونوا حافظين للقرآن كله  
مادة ٦٣ - شروط انتساب الغرباء في الجامع الأزهر يقررها مجلس الإدارة  
وكذلك الامتحانات التي يجب عليهم أن يؤدوها ونوع الشهادة التي يمنحونها  
مادة ٦٤ - يجوز قبول الطالب في غير السنة الأولى من القسم الأولى  
بالشروط الآتية  
أولاً - ان يجوز الطالب الامتحان في جميع مقرر السنين السابقة على السنة  
التي يطلب الدخول فيها أمام لجنة يعينها مجلس الإدارة من المدرسين  
ثانياً - أن يكون حافظاً لنصف القرآن  
مادة ٦٥ - لا يسوغ لأحد أن يدخل في القسم الثانوي إلا اذا كان حائزاً  
لشهادة الأولية وأدى الامتحان في علوم السنة أو السنوات السابقة على التي  
يريد الدخول فيها  
ولا يسوغ لأحد أن يدخل في القسم العالي إلا اذا كان حائزاً للشهادة الثانوية  
وأدى الامتحان في علوم السنة أو السنوات السابقة على التي يريد الدخول فيها  
مادة ٦٦ - لا يجوز قبول أي طالب في سنة من السنوات طبقاً لما هو مقرر  
في المادتين السابقتين اذا كان منه زائماً عن السن المقرر للسنة التي يريد الدخول  
فيها باعتبار نهاية السن المقرر لها  
مادة ٦٧ - الطلبة مكلفون بمراعاة النظام والمحافظة على ما هو مقرر في هذا  
القانون وما يقرر في اللائحة الداخلية وقرارات مجلس الأزهر الأعلى ومجالس  
الإدارة وأوامر المشيخة  
مادة ٦٨ - الطلبة ممنوعون منعا باتاً من الاشتراك في أية مظاهرة ومن كل  
اجتماع يوجب التشويش على الدروس أو الاخلال بالنظام  
وأما الاحفالات المألوفة عادة فلا تعد من المظاهرات  
وهم ممنوعون أيضاً من اعطاء أخبار الجرائد ومن ابداء ملاحظات بواسطتها  
ومن أن يكونوا مكثين أو وكلاء لأية جريدة كانت ولا يجوز لهم مكاتبها إلا  
في المسائل الدينية والعلمية

## الفصل الثاني

## في المدرسين والموظفين

مادة ٦٩ - يجب أن يكون المدرس تحت تصرف مجلس الإدارة في جميع ما يكلفه به من الدروس أو الأعمال الأخرى المتعلقة بالتعليم فإذا امتنع بغير مضر مقبول عن أداء عمل كلف به بعد إنذاره من قبل المشيخة رفعت وقطعت مرتباته

مادة ٧٠ - كل عالم من غير المتقاعدين انتخب للتدريس في علم من العلوم المقررة في الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى الميينة في المادة الخامسة والعشرين ولم يقبل ولم يكن له عذر مقبول لدى مجلس الإدارة يحى اسمه من سجل المدرسين وتقطع جميع مرتباته

مادة ٧١ - المدرس أو الموظف الذى جاء دور ترقيته في معهد فير الذى هو فيه ولا يقبل النقل يفقد حق الترقية في الدور الذى طلب نقله فيه

مادة ٧٢ - المدرسون والموظفون ممنوعون متعا قطعيا من الاحتراف بأية حرفة في الخارج غير حرفة التي هم فيها

ولا يجوز لهم أن يشتغلوا بالتعليم في الخارج ولا أن يقبلوا وظيفة كذلك الإباذن خاص من مجلس الإدارة

ولا يرخص مجلس الإدارة بما ذكر الا في حالة الضرورة الشديدة بشرط بيان ذلك في المحضر

وكل مدرس أو موظف يوظف لدى الحكومة في أية وظيفة يرفت حتما من المعهد الذى كان يدرس فيه وتقطع مرتباته ولا يجوز تكليفه بدروس في نظير مكافأة أو بدونها إلا بقرار من مجلس الإدارة وبشرط قبول الجهة التي صار الموظف تابعا لها

ويجب تصديق مجلس الأزهر الأعلى على ما ذكر



مادة ٧٣ - المدرسون والموظفون ممنوعون من الاشتراك في أية مظاهرة  
ومن مكتبة الجرائد في غير المسائل العلمية والدينية ومن اعطاء أخبار اليها مباشرة  
أو بالواسطة

وأما الاحتفالات المألوفة عادة فلا تمتد من المظاهرات

مادة ٧٤ - على المدرسين والموظفين أن يكونوا خاضعين لجميع اللوائح  
والقرارات والأوامر المختصة بالتعليم والنظام

## الباب الخامس

### في الاجازات

## الفصل الأول

### في اجازات الطلبة

مادة ٧٥ - لايسوغ لأحد من الطلبة أن يتغيب عن المعهد الذي يتلقى العلم  
فيه في غير أوقات المساعات المقررة الا باذن كتابي من المشيخة التابع لها  
مادة ٧٦ - اذا تغيب الطالب بغير اذن أو تأخر عن الحضور للدرس بعد  
انقضاء أيام المساعات أو بعد انقضاء المدة المرخص له بها ولم يكن له عذر مقبول  
فالمشيخة عقوبته باحدى العقوبات الأربع الأولى المنصوص عليها في الفقرة  
الأخيرة من المادة الثامنة والثمانين

مادة ٧٧ - اذا بلغت مدة الغيبة شهرا ولم يكن للطلاب عذر مقبول ولم يكن  
قد أخبر المشيخة بسبب الغيبة رقت وتقطع مرتباته في سنة الغيبة واذا انتسب  
في السنة التالية يعتبر معيدا لدروسه

وكذلك رقت وتقطع مرتباته اذا تكررت خيجه بدون اذن وبغير عذر مقبول  
ثلاث مرات فاكثر في السنة الواحدة ويلغ مجموع مدد التأخير في المرات  
الثلاث شهرا

فصل ٣ المعاهد الدينية  
فإذا تكرر ذلك منه مرة ثانية في سنة أخرى بعد قبول انتسابه رقت ولا يجوز قبوله في الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى

مادة ٧٨ - إذا مرض أحد الطلبة وكانت حاله تستلزم الراحة أو المعالجة في الخارج جاز لشيخ المعهد أن يرخص له بإجازة مرضية لا تتجاوز ثلاثة أشهر بناء على شهادة طبية من طبيب المشيخة التابع لها الطالب أو من طبيبه الخاص بشرط تصديق طبيب المشيخة عليها ويصبح تمديد ملتها بالشروط المذكورة

فإن زادت مدة الإجازة عن ستة أشهر قطعت مرتبات الطالب وبقي منتسبا  
مادة ٧٩ - لشيخ المعهد أن يرخص كاتبة للطالب بإجازة استثنائية لا تتجاوز ملتها خمسة عشر يوما بناء على طلب بالكاتبة من الطالب أو ولي أمره إن كان له ولي أمر متى تبين أن الأسباب الداعية لذلك قوية

## الفصل الثاني

### في إجازات المدرسين والموظفين

مادة ٨٠ - يجوز للمدرسين والموظفين الحصول على إجازات استثنائية لمدة لا تتجاوز أسبوعا واحدا بشرط أن لا يتكرر ذلك أكثر من مرتين في السنة  
مادة ٨١ - ويجوز لهم أن ينالوا إجازة مرضية لمدة أكثرها ثلاثة أشهر بمطابقة الشروط المنصوص عليها في المادة الثامنة والسبعين ويصبح تمديد ملتها بالشروط عينها

مادة ٨٢ - كل مدرس أو موظف تأخر عن العود إلى العمل المكلف به بعد انتهاء المساعة أو الإجازة المرضية أو الاستثنائية المرخص له بها يحرم من مرتبه ابتداء من اليوم الخامس لا تقضاء المساعة أو الإجازة إذا قدم عندها مقبولا وإلا فمن اليوم التالي

فصل ٢  
المعاهد الدينية

فإذا بلغت مدة التأخير شهرا من دون اخطار وعذر مقبول يرفق وتقطع مرتباته  
مادة ٨٣ - يكون الترخيص بالاجازات للمدرسي وموظفي الجامع الأزهر  
والمعاهد الاخرى فيما زاد عن أسبوع بأمر من شيخ الجامع الأزهر بصفته  
رئيس مجلس الأزهر الأعلى  
ولا يرخص لأحد مدرسي المعاهد الأخرى أو موظفيها بإجازة الا بعد أخذ  
رأى شيخ المعهد التابع له المدرس أو الموظف  
مادة ٨٤ - يراعى في الترخيص للمدرسين والموظفين بإجازات استثنائية  
أن لا يتغيب منهم في آن واحد عدد تستلزم غيبته تعطيل سير الدروس أو الاعمال  
الاخرى أو الاستعانة بمن يقوم مقامهم في وظائفهم من غير المدرسين  
مادة ٨٥ - يقرر مجلس الأزهر الأعلى مدة الاجازة الاعتيادية التي يجوز  
الترخيص بها للموظفين والكتبة مع مراعاة القواعد المدونة في هذا الباب  
وكذلك يقرر مدة الاجازات المرضية التي يسوغ الترخيص بها بمرتب كامل  
أو بنصف مرتب أو بدون مرتب كما يقرر المدة التي يجب بعدها رفت المدرس  
أو الموظف

## الباب السادس

### في التأديب

## الفصل الأول

### في تأديب الطلبة والمدرسين والموظفين

مادة ٨٦ - تأديب الطلبة والمدرسين والموظفين من خصائص مجالس  
الادارة ويقدمون للجلس المختص بتقرير من المشيخة التابعين لها  
ولشيخ الجامع الأزهر بصفته رئيس مجلس الأزهر الأعلى أن يأمر باحالتهم  
في المعاهد الاخرى على مجلس التأديب مباشرة اذا تبين له ما يقتضى ذلك

مادة ٨٧ - كل واحد ممن ذكروا في المادة السابقة خالف حكماً من أحكام هذا القانون أو غيره من القوانين واللوائح الخاصة بالجامع الأزهر والمعاهد الأخرى أو قرارات مجلس الأزهر الأعلى أو مجالس الإدارة أو أوامر المشيخة أو تعدى على غيره بالأذى أو ارتكب أمراً يخل بالنظام أو بالمروءة وشرف العلم والدين يعاقب تأديبياً

مادة ٨٨ - العقوبات التأديبية التي يجوز الحكم بها على الطلبة هي :  
التوبيخ على انفراد أو بحضور الطلبة  
الطرده من الدرس مدة أكثرها أسبوع  
الإنذار

قطع الجراية لمدة أكثرها ثلاثة أشهر  
قطع الجراية مؤبداً  
الإخراج من المساكن التابعة للعهد لمدة أكثرها ثلاثة أشهر أو مؤبداً  
تقليل أو إلغاء اختصار إعادة الدروس  
محو الاسم من السجلات مدة أظها سنة مع الحرمان من الامتحانات  
الزفت

ولشيخ الجامع الأزهر ومشايخ المعاهد الأخرى توقيع العقوبات الأربع الأولى وللمدرسين توقيع العقوبتين الأولىين مع مراعاة أن الطرد من الدرس لا يكون إلا من الدرس الذي حصلت فيه المخالفة

مادة ٨٩ - العقوبات التأديبية التي يحكم بها على المدرسين وبقية الموظفين الداخليين هيئة العمال هي :  
الإنذار

قطع المرتب لمدة أكثرها خمسة عشر يوماً  
الإيقاف بلا مرتب لمدة أكثرها ثلاثة أشهر

فصل ٣.  
المعاهد الدينية

تتقيص الراتب

الانزال من درجة الى التي دونها

الرفق

مادة ٩٠ - يجوز لشيوخ الجامع الأزهر ومشايخ المعاهد الأخرى توقيع العقوبات الأوليين

مادة ٩١ - تأديب الخدم الخارجين عن هيئة العمل يكون بمعرفة شيخ المعهد

مادة ٩٢ - نحو الاسم والرفق يقتضيان علم قبول المحكوم عليه في أي معهد آخر

## الفصل الثاني

### في الاستئناف

مادة ٩٣ - يجوز للدرسين والموظفين دون غيرهم أن يستأنفوا الأحكام الصادرة عليهم من مجالس الإدارة بالاعتقال وتتقيص الراتب والانزال من الدرجة والرفق

مادة ٩٤ - يرفع الاستئناف الى مجلس الأزهر الأعلى بمريضة يقدمها المحكوم عليه شاملة لبيان أوجه تظلمه من الحكم بيانا كافيا

مادة ٩٥ - المدة التي يجوز فيها رفع الاستئناف ثمانية أيام من تاريخ علم المحكوم عليه بحكم مجلس الإدارة

مادة ٩٦ - يثبت علم المحكوم عليه بالحكم الصادر في حقه باخباره وقت النطق به في جلسة الحكم أو بخطاب رسمي يرسله اليه رئيس المجلس الصادر منه الحكم

مادة ٩٧ - يحكم مجلس الأزهر الأعلى في الاستئناف المرفوع اليه بعد اطلاعه على أوراق الدعوى وأوجه تظلم المحكوم عليه المبينة في عريضة الاستئناف أو التي يقدمها بمذكرة خاصة

وله أن يسمع أقوال المحكوم عليه إذا تراءى له ذلك  
مادة ٩٨ - يجوز لشيخ الجامع الأزهر بصفته رئيس مجلس الأزهر الأعلى  
أن يستألف الأحكام المصادرة من مجالس التأديب في ظرف شهر من تاريخ  
صدورها

### الفصل الثالث

#### أحكام تأديبية أخرى

مادة ٩٩ - يتعقد مجلس الأزهر الأعلى بهيئة مجلس تأديب خاص للنظر  
فيما ينسب لمشايخ المعاهد الأخرى والوكلاء والحكم عليهم بالنقل أو بإحدى العقوبات  
المنصوص عليها في المادة التاسعة والثمانين

وينظر المجلس في ذلك بناء على تقرير يقدم إليه من شيخ الجامع الأزهر بصفته  
رئيس مجلس الأزهر الأعلى

مادة ١٠٠ - الموظفون بإرادة سنية يجوز فصلهم كذلك بناء على طلب شيخ  
الجامع الأزهر بصفته رئيس مجلس الأزهر الأعلى

ويجوز لمجلس الأزهر الأعلى أيضا فصل الموظفين الآخرين والمدرسين بدون  
احالتهم على مجلس التأديب إذا وجد ما يقتضي ذلك

ومجالس الإدارة فصل مشايخ الأروقة ومشايخ الحارات الذين يزيد مرتب  
الواحد منهم على عشرة جنيهات في الشهر

ولشيخ الجامع الأزهر ومشايخ المعاهد الأخرى فصل من لم يزد مرتبه منهم  
عن ذلك

مادة ١٠١ - إذا وقع من أحد العلماء أيا كانت وظيفته أو مهنته ما لا يناسب  
وصف العالمية يحكم عليه من شيخ الجامع الأزهر بإجماع تسعة عشر عالما معه  
من هيئة كبار العلماء المنصوص عليها في الباب السابع من هذا القانون بإحراجه  
من زمرة العلماء

فصل ٣  
المعاهد الدينية

ولا يقبل الطعن في هذا الحكم

ويقرب على الحكم المذكور نحو اسم المحكوم عليه من مجلات الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى وطوره من كل وظيفة وقطع مرتباته في أية جهة كانت وعدم أهليته للقيام بأية وظيفة عمومية دينية كانت أو غير دينية

### الباب السابع

في هيئة كبار العلماء

مادة ١٠٢ - يكون بالجامع الأزهر ثلاثون عالما اختصاصيا لكل واحد منهم بالأزهر كرمي خاص في المحل الذي يختص للتدريس العام بمعرفة شيخ الجامع الأزهر

ويموز أن يوجد البعض منهم في المعاهد الأخرى بصفة شيخ المعهد أو وكيله  
مادة ١٠٣ - يطلق على العلماء الثلاثين المذكورين في المادة السابقة اسم (هيئة كبار العلماء)

مادة ١٠٤ - الفنون التي يختص كل عالم من هيئة كبار العلماء بواحد منها هي الآتية :

(أ) الفقه وأصول الفقه

(ب) الحديث ومصطلح الحديث

(ج) تفسير القرآن الكريم

(د) علوم اللغة العربية

(هـ) التوحيد والمنطق

(و) التاريخ والسيرة النبوية والأخلاق الدينية

ويموز أن يختص الواحد بفيتين اثنين ولا يعتبر بالنسبة للمدد أو المرتب الا فن واحد منهما باختيار صاحبهما

فصل ٣ مادة ١٠٥ - يكون للسادة الحنفية أحد عشر كرسيًا والسادة الشافعية تسعة  
والمعاهد الدينية والسادة المالكية تسعة والسادة الحنابلة كرسي واحد

مادة ١٠٦ - يشترط أن يكون للفقهاء ثلاثة كراسي للحنفية واثنان لكل من  
الشافعية والمالكية وواحد للحنابلة

ويجب أن يخصص ثلاثة كراسي لعلوم اللغة العربية وكرسيان على الأقل لكل  
واحدة من المجموعات الأربع الباقية وهي التفسير ثم الحديث ثم التوحيد والمنطق  
ثم التاريخ والسيرة النبوية والأخلاق الدينية

مادة ١٠٧ - يشترط فيمن ينتخب ضمن هيئة كبار العلماء

أولاً - أن لا يكون سنه أقل من خمس وأربعين سنة

ثانياً - أن يكون قد مضى عليه وهو مدرس في الجامع الأزهر والمعاهد  
الآخرى عشرين سنة على الأقل منها أربع على الأقل في القسم العالي

ثالثاً - أن يكون قد ألف كتاباً في أحد العلوم المذكورة في المادة الرابعة  
بعد المائة وأن يكون قد منح الجائزة العلمية المنصوص عليها في المادة الثانية  
والعشرين بعد المائة من هذا القانون

رابعاً - أن يكون معروفاً بالورع والتقوى وليس في ماضيه ما يشين سمعته

مادة ١٠٨ - يكون تعيين كبار العلماء بأرادة سنية بناء على طلب شيخ  
الجامع الأزهر بعد الانتخاب بأغلبية ستة عشر من هيئة كبار العلماء ويقعون في  
وظائفهم ماداموا قادرين على أداء العمل المكلفين به

مادة ١٠٩ - يعطى كل عالم دخل ضمن كبار العلماء راتباً شهرياً قدره  
عشرون جنيهاً وينعم عليه بكسوة التشریف من الدرجة الأولى ان لم يكن حائزاً  
لها من قبل

مادة ١١٠ - يجب على كل من حضراتهم أن يلقي في كل أسبوع بالجامع  
الأزهر أو بالمعهد الموجود به ثلاثة دروس على الأقل في العلم الخاص به



وأن يكون لقاء الدرس في وقت يتمكن فيه العدد الأكبر من العلماء من حضوره  
وله أن يلقي درساً عالياً آخر في غير العلوم المنصوص عليها في المادة الرابعة  
بعد المائة

مادة ١١١ - يضع شيخ الجامع الأزهر مع من يختاره من هيئة كبار العلماء  
نظام الوعظ والارشاد وقواعدهما ويصدرها الى الجهة المختصة لتنفيذها

مادة ١١٢ - ترجع هيئة كبار العلماء في نظامها وسييرها وسائر ما يتعلق بها  
الى لجنة تولى تحت رئاسة شيخ الجامع الأزهر من ستة علماء ينتخبهم الهيئة  
وما تهرره يجب اتباعه مع ملاحظة ما هو متعلق بالنظام العام للأزهر من نصوص  
هذا القانون

مادة ١١٣ - تتألف هيئة كبار العلماء أول مرة من العلماء الذين ينتخبهم  
مجلس الأزهر الأعلى مع عدم مراعاة نص المادة الثانية بعد المائة بالنسبة لاكمال  
العدد ثلاثين ونص المادة السابعة بعد المائة بالنسبة لاستيفاء الشروط

## الباب الثامن

في الميزانية والكتب ومراقبة الأوقاف والكساوى

## الفصل الأول

### في الميزانية

مادة ١١٤ - تكون ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى مستقلة  
ومتقسمة الى قسمين الأول للإيرادات ويكون شاملاً لبيانها بالتفصيل والثاني  
ليان المصروفات نوماً

ويعرضها شيخ الجامع الأزهر بصفته رئيس مجلس الأزهر الأعلى على الحضرة  
الفخيمة الخديوية للتصديق عليها

فصل ٣  
المعاهد العلمية

مادة ١١٥ - لا يجوز استعمال مبلغ مخصص لأمير معين في الميزانية لغير ما وضع له الا بقرار من مجلس الأزهري الأعلى وبشرط أن لا يحصل طلب ذلك قبل حلول الشهر الخامس من السنة الدراسية

مادة ١١٦ - يبطل توزيع بدل الكساوى بالطريقة التي كانت متبعة قبل صدور هذا القانون ويضم المبلغ الى الميزانية وكذلك يضم الى الميزانية كل مبلغ يتخل عن أولاد العلماء وكل مبلغ يتخل من مثنى الغلال القابل للاحتلال

مادة ١١٧ - لا يجوز الجمع بين راتين مقررين في الميزانية ماعدا مرتب شيخ الجامع الأزهر بصفته أيضا من كبار العلماء

مادة ١١٨ - يضع مجلس الأزهري الأعلى لائحة لتقاعد الموظفين والمدرسين بالجامع الأزهر والمعاهد الأخرى ويخصص في الميزانية المبلغ اللازم لذلك وكذلك يخصص فيها مبلغ لأولاد العلماء

ويضع لائحة شاملة لبيان القواعد التي يجب مراعاتها في كيفية صرف المرتبات وبقية المصروفات المقررة في الميزانية وبيان الجهة التي تكون فيها النفود وبيان أواخر الصرف واستماراته وغير ذلك من القواعد المختصة بتنفيذ الميزانية وضبط حساباتها طبقا لما هو مدون بالمواد السابقة

## الفصل الثاني

في الكتب وفي لجنة الكتب

مادة ١١٩ - لا يتقيد طلب العلم في الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى بكتب مخصوصة ولكن يجب التصديق على ما يدرس منها من مجلس الأزهري الأعلى ويجب أن لا يدرس في أى معهد كتاب لم يكن مقرا على تدريسه في المعاهد الأخرى وأن تكون كتب الدراسة واحدة في جميع المعاهد

مادة ١٢٠ - تتمتع قراءة التقارير بالجامع الازهر والمعاهد الاخرى منعا باتا ولا يجوز قراءة الحواشي الا في القسمين الثانوى والعالى بعد اقرار المجلس الأعلى

فصل ٢  
المعاهد الدينية

مادة ١٢١ - يؤلف مجلس الازهر الأعلى لجنة من أربعة من أعضائه برئاسة شيخ الجامع الازهر لفحص الكتب التى يقدمها مؤلفوها وتقرير ما تستحقه من المكافأة

ويضم اليها شيخا معهدى الاسكندرية وطنطا وإثنان يختاران من كبار علماء الفن المؤلف فيه الكتاب ان كان موضوعه علما من العلوم المختصة بها هيئة كبار العلماء

فان كان موضوع الكتاب علما من العلوم الحديثة ضم اليها اثنان كذلك من الاختصاصيين في هذا العلم

مادة ١٢٢ - يخصص مبلغ سنوى لا يقل عن خمسمائة جنيه لايجاد جوائز لا يقل مبلغ الواحدة منها عن عشرة جنيهات ولا يزيد عن مائة تعطى لمن يؤلفون كتباً في العلوم التى تدرس بالجامع الازهر والمعاهد الاخرى يتقرر نفعها طبقاً لما هو مودون في المواد الآتية

مادة ١٢٣ - على لجنة مكافآت الكتب أن تلاحظ في تقرير نفعها ما يأتى :  
أولاً - أن لا يكون الكتاب مخالفاً للعقائد الدينية وأن تكون عبارته علمية خالية من التعقيد

ثانياً - أن يكون ترتيبه وتبويبه مطابقاً لمقتضى قواعد التعليم من دون تشويش ولا اضطراب

ثالثاً - أن لا يهرز مكافأة على كاتب ترى فائدة من تدريسه اذا كان مخالفاً في ترتيبه وتبويبه بوجه عام للكتب التى سبق تقرير مكافأة عليها وتقرر تدريسها  
مادة ١٢٤ - يفضل كتب فقه المذهب الواحد اذا اتفقت مع كتب المذاهب الاخرى في التبويب والترتيب دون غيرها مما سبق تقرير مكافأة عليه

مادة ١٢٥ - يجوز تقرر مكافأة لمؤلفي كتب يتقرر نفعها للجامع الأزهر  
 والمعاهد الأخرى بوجه عام ولو لم تخصص للتدريس  
 مادة ١٢٦ - للجنة أن تضع نموذج ترتيب الكتب التي ترى نفعاً من تأليفها  
 وتوضح مضامينها العامة وتلشرها للكافة لينسجوا على متوالها  
 ومجلس الأزهر الأعلى أن يكلف اللجنة بوضع نماذج الكتب التي يرى  
 تأليفها والنشر عنها

### الفصل الثالث

#### في مراقبة نظار الأوقاف

مادة ١٢٧ - لمجلس الإدارة مراقبة نظار الأوقاف فيما هو مخصص من  
 ريعها للجامع الأزهر والمعاهد الأخرى

ولشيخ الجامع الأزهر بصفته رئيس مجلس الأزهر الأعلى ومجالس الإدارة  
 ومجلس الأزهر الأعلى عند الاقتضاء أن يأمر بمقاضاتهم للحصول على حقوق  
 الجامع الأزهر والمعاهد الأخرى وذلك بدون إخلال بما لديوان الأوقاف العمومية  
 من الحقوق والاختصاصات المقررة في اللوائح والقوانين

مادة ١٢٨ - يؤلف مجلس الأزهر الأعلى لجنة لفحص جميع الأوقاف التي  
 للجامع الأزهر والمعاهد الأخرى فيها مرتبات حالاً أو مآلاً من أى نوع كانت  
 وحصرها في دفتر خاص والنظر في طريقة توحيد المرتبات

وكذلك تنظر بالاتفاق مع مدير عموم الأوقاف فيما يخص العلماء في الجامع  
 الإحدى وغيره من صناديق النذور وطريقة صرفه

مادة ١٢٩ - تختص اللجنة المذكورة أيضاً بالنظر في إبدال الجرايات بنقود  
 ووضع القواعد التي يترتب بمقتضاها الإبدال النقدي لمن يستحقه من الطلبة والعلماء  
 بشرط عدم مخالفة شروط الواقفين بحيث لا يجرم واحد من هذا الإبدال أن لو  
 كان يستعمل الجراية

مادة ١٣٠ - يأخذ شيخ الجامع الأزهر بصفته رئيس مجلس الأزهر الأعلى رأى مجالس الانارة في نتيجة أعمال اللجنة قبل أن تقرها ثم يقدمها بعد الاقرار المعاهد الدينية عليها الى مجلس الأزهر الأعلى وما يتقرر منه في ذلك يعرض على الحضرة الفخيمة الخديوية للتصديق عليه بأرادة سنية

مادة ١٣١ - متى تقرر ابدال الجراية بتقود يستمر صرف ما يقرب منها شهر يا طول السنة

## الفصل الرابع

### في كساوى التشريف

مادة ١٣٢ - يضع مجلس الأزهر الأعلى الشروط اللازم توفرها في العلماء لنيل كساوى التشريف العلمية ويصدر بذلك ارادة سنية

مادة ١٣٣ - تمنح كساوى التشريف للعلماء غير الموظفين في المصالح الاميرية بأرادة سنية بناء على طلب شيخ الجامع الأزهر بصفته رئيس مجلس الأزهر الأعلى بعد اقرار المجلس المذكور

وأما بالنسبة للموظفين في المصالح الاميرية فان تقرير استحقاقهم للكساوى المذكورة ومنحها لهم يكون بناء على طلب رؤساء الدواوين التابعين لها بعد أخذ رأى شيخ الجامع الأزهر

مادة ١٣٤ - لا تمنح كساوة التشريف لغير العلماء الحائزين لشهادة العالمية ويستثنى من ذلك القضاة الشرعيون

مادة ١٣٥ - تقرر كساوى التشريف المظهرية ومنحها يكون بمحض ارادة الحضرة الفخيمة الخديوية بناء على طلب شيخ الجامع الأزهر

## الباب التاسع أحكام عمومية

فصل ٣  
المعاهد العلمية

مادة ١٣٦ - العالم هو من يبله شهادة العالمية  
وكذا كل من ثبت له هذا اللقب قبل العمل بهذا القانون بالتطبيق لنصوص  
القوانين السابقة أو بالتقدم

مادة ١٣٧ - تبين أسماء العلماء المنزه عنهم في الفقرة الثانية من المادة  
السابقة في اللائحة الداخلية مع إيضاح القوانين التي حازوا هذا اللقب بناء على  
مادون فيها

مادة ١٣٨ - يجب أن تراعى شروط الواقفين في جميع ما تقرره مجالس  
الإدارة ومجلس الأزهر الأعلى

مادة ١٣٩ - يضع مجلس الأزهر الأعلى لائحة لنظام إدارة المكاتب  
التحضيرية التابعة للجامع الأزهر والمعاهد الأخرى والكليات

وكذلك يضع اللائحة الداخلية العمومية للجامع الأزهر والمعاهد الأخرى  
مادة ١٤٠ - يضع مجلس إدارة الأزهر النظامات الخصوصية لطلبة  
الأروقة والحارات وغيرهم ممن لهم نظامات أو قوانين خاصة بهم

ويجب على كل حال أن لا يخرج تلك النظامات الخصوصية عما تجب  
مراعاته في الجامع الأزهر من النظام العام بمقتضى هذا القانون

مادة ١٤١ - يقرر مجلس الأزهر الأعلى ترتيب درجات المدرسين والموظفين  
وكيفية تعيينهم وترقيتهم وتصلو بذلك إرادة سنية

مادة ١٤٢ - تستعمل اللائحة الداخلية للجامع الأزهر والمعاهد الأخرى على  
البيانات والقواعد اللازم مراعاتها في تنفيذ هذا القانون بما لا يخالف نصا من  
نصوصه

مادة ١٤٣ - على مشايخ اقسام الجامع الازهر ومشايخ المعاهد الاخرى أن يقدموا كل سنة لشيخ الجامع الازهر بصفته رئيس مجلس الازهر الأعلى تقريرا بما وصل اليه ارتقاء التعليم المنوطة بهم ادارته ومتضمنا جميع ملاحظاتهم ومقترحاتهم المختصة بالنظام والتعليم والمدرسين وبقية الموظفين ويرفع شيخ الجامع الازهر الى الحضرة الفخيمة الخديوية تقريرا عاما عن سير التعليم ودرجة ارتقائه في الجامع الازهر والمعاهد الاخرى

مادة ١٤٤ - ينظر مجلس الازهر الأعلى في كل تعديل يراد ادخاله على هذا القانون قبل عرضه على مجلس النظار

### الباب العاشر

#### في الاحكام الوظيفية

### الفصل الأول

#### في أحكام وظيفية عامة

مادة ١٤٥ - من بيده الآن شئ من المرتبات ولم ينل وظيفة من الوظائف بالجامع الازهر والمعاهد الاخرى يبقى له مرتبه الى أن ينحل عنه

مادة ١٤٦ - المرتبات الشهرية أو السنوية التي كان أصلها من مرتبات الازهر ونسبت منه بأوامر سابقة على أن تبقى في أعقاب أربابها تعود للازهر متى مات واحد منهم بلا عقب

مادة ١٤٧ - تنظر مجالس الادارة في شؤون أولاد العلماء الذين يقبضون الآن مرتبات عن آباءهم فمن ثبت لها منهم أنه مشغول بالعلم حتى الاشتغال أبته على مرتبه الى أن يؤدي الامتحان طبقا لنصوص هذا القانون ومتى نال الشهادة ودخل في صف العلماء صار حكمه حكم حاملي الشهادات ويقطع مرتبه

ومن لم يكن مشغولا أو لم يكن مواظبا وطلب منه الاشتغال أو المواظبة ولم يشتغل قطعت مرتباته

ويراعى في ذلك كله أقصى السن المقرر للدراسة  
ويجب التصديق من مجلس الأزهر الأعلى على ما تقرره مجالس الإدارة  
في ما ذكر

مادة ١٤٨ - إذا مات أحد من أولاد العلماء الذين لهم مرتبات عن والدهم  
وترك أولاداً فلا حق لهم في شيء مما كان مرتباً لأبيهم ولو كانوا مشتغلين بطلب العلم  
مادة ١٤٩ - يبطل تمييزخصصات الأزهر من حيث المرتبات إلى مال  
حكومة ومال أوقاف ولا يكون هناك بعد الآن مرتب جديد لعالم يبقى كله  
أو بعضه لورثته إلا ما يقرر بشأن ذلك في لائحة التقاعد المنصوص عليها في المادة  
الثامنة عشرة بعد المائة من هذا القانون

مادة ١٥٠ - العلماء الذين لا تسمح لهم وفلائهم أو أوقاتهم بالانقطاع  
للتدريس ويكون منوطاً بهم تدريس بعض العلوم بجانب أو في مقابل مكافأة وقتية  
أو مستمرة يقررون على ما هم عليه بقدر الحاجة إليهم  
ولا يمين أحد منذ الآن بهذه الكيفية إلا للضرورة القصوى وبشرط رضا  
المصلحة التي يكون موظفاً فيها

## الفصل الثاني

### في أحكام وقتية خاصة

مادة ١٥١ - استثناء من النصوص السابقة تطبيق الأحكام الآتية على  
طلبة الجامع الأزهر المنتسبين فيه وقت وجوب العمل بهذا القانون  
مادة ١٥٢ - العلوم التي تدرس في الجامع الأزهر للطلبة الموجودين به  
وقت وجوب العمل بهذا القانون ماعدا طالبي الانتساب في السنة الأولى الذين  
يقبلون بالتطبيق لنصوصه هي الآتية :

أولاً - العلوم الدينية وهي الفقه وحكمة التفسير والتوثيق الشرعية  
وأصول الفقه والتفسير والحديث ومصطلح الحديث والسيرة النبوية والأخلاق  
الدينية والتوحيد



ثانيا - علوم اللغة وهى النحو والوضع والصرف والمطاني والبيان والبديع  
والعروض والثقافية والخط والاملاء والانشاء

فصل ٣  
المعاهد الدينية

ثالثا - العلوم الرياضية وغيرها وهى المنطق وآداب البحث والحساب والجبر  
والجغرافيا والتاريخ ومبادئ الهندسة

مادة ١٥٣ - يخصص مجلس ادارة الجامع الأزهر لكل سنة العلوم التى  
تدرس فيها والمدرسين الذين يدرسونها ويضع جدولاً بأوقات الدروس وصدها  
فى كل يوم ويراعى فى ذلك تخصيص أوسع الأوقات لتدريس العلوم الدينية  
وكذلك ترتب الطلبة فى السنين باعتبار السنوات التى يكونون قضاؤها فى طلب  
العلم الى وقت وجوب العمل بهذا القانون ويجوز له بناء على طلب يقدم من  
الطالب نفسه أن يضعه فى سنة أدنى من السنة التى يجب وضعه فيها طبقاً لهذه  
القاعدة

مادة ١٥٤ - يعين مجلس الادارة من بين العلماء المدرسين بالجامع الأزهر  
من يكمل اليهم تفقد سير التدريس وانتظام الطلبة وله أن يعفيهم من جميع  
الدروس المكثفين بها أو من بعضها  
وذلك بدون اخلال بوسائل المراقبة الأخرى

مادة ١٥٥ - على العلماء المعينين لمراقبة التدريس وانتظام سير الدروس  
أن يتعهدوا الطلبة وقت تلقيهم إياها ويقدموا لمجلس الادارة فى كل خمسة عشر  
يوماً تقريراً بما يتبين لهم من حالة التدريس وانتظام الدروس فى أوقاتها وقيام  
المدرسين والطلبة بما هو واجب عليهم

مادة ١٥٦ - على مجلس الادارة أن يتخذ جميع الوسائل المؤدية الى ما يراه  
نافعا للتدريس من الوسائل التى يشير بها المراقبون أو التى يستنبطها من تقاريرهم  
مادة ١٥٧ - يخصص مبلغ فى الميزانية لشراء ما يلزم من أدوات الدراسة  
والكتب لتصرف الى الطلبة الفقراء مجاناً

ولا يعطى لواحد منهم من الكتب الا ما هو مقرر تدريس به بحسب السنين

فصل ٢ مادة ١٥٨ - تتمحن الطلبة في كل سنة بمعرفة أساتفتهم تحت ملاحظة المراقبين ومن يعينه مجلس الادارة لمساعدتهم في ذلك ويقدم كل مدرس كشفا بنتيجة امتحان طلبته لمشيخة الأزهر

مادة ١٥٩ - يكون امتحان التلامذة السنوى في الكتب وفي المقادير المقرر تدريسها في السنة

مادة ١٦٠ - النهاية الكبرى لدرجات الامتحانات السنوى عشرون والصغرى اثنا عشروكل طالب لم ينل النهاية الصغرى في كل علم من علوم السنة يعتبر ساقطا

مادة ١٦١ - يترتب على سقوط الطالب في الامتحان السنوى عدم الترخيص له بحضور دروس السنة التالية

وطبقه أن يؤدى الامتحان مرة ثانية في نهاية السنة الثانية فاذا لم ينجح أيضا جنى اسمه من سجلات الأزهر

وان نجح جاز له تلقى دروس السنة التى تلى سنته

ولا يجوز أن يتكرر ذلك أكثر من ثلاث مرات لطلبة قسم شهادة الأهلية ولا أكثر من مرتين لطلبة قسم شهادة العالمية

في امتحان الشهادات

مادة ١٦٢ - ينقسم امتحان الشهادات الى قسمين

القسم الأول يكون بعد مضي ثمان سنوات على الأقل واحدى عشرة سنة على الأكثر من وقت الانتساب بالجامع الأزهر ويكون في الفقه والتوحيد والمعاني والبيان والبدیع والنحو والصرف وشئ من التفسير والحديث والسيرة النبوية والحساب والخط والاملاء والانشاء

والثانى بعد مضي اثنى عشرة سنة على الأقل وسبع عشرة سنة على الأكثر من التاريخ المذكور أيضا ويكون في جميع العلوم المبينة في المادة الثانية والخمسين بعد المائة

- والامتحان واجب على كل طالب قضى في الأزهر إحدى المدينتين المذكورتين  
مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المادة السابقة والمادة الثالثة والخمسين بعد المائة  
مادة ١٦٣ - من نجح في الامتحان المنصوص عليه في الفقرة الأولى من  
المادة السابقة يعطى شهادة تسمى (شهادة الأهلية) وهي تؤهله لأن يستمر  
في الدراسة الى أن ينال شهادة العالمية مع مراعاة ما هو مدون في المادتين الثانية  
والستين بعد المائة والسادسة والستين بعد المائة  
وكذلك يكون أهلا للتحسين في الوظائف المنصوص عليها في المادة التاسعة  
والخمسين مع مراعاة نص المادة السادسة والستين بعد المائة  
مادة ١٦٤ - من نجح في الامتحان النهائي ينال شهادة العالمية وتؤهله الشهادة المذكورة  
لما هو منصوص عليه في المادة الستين مع مراعاة نص المادة السادسة والستين بعد المائة  
مادة ١٦٥ - اذا أقام طالب أقصى المدة المحددة لأي قسم من القسمين  
المذكورين في المادة الثانية والستين حد المائة ولم يحصل على شهادة هذا القسم  
يحي اسمه من السجلات وتقطع مرتباته التي كانت له بمقتضى كونه منتسبا  
مادة ١٦٦ - طلبة الامتحان لنيل شهادة الأهلية والعالمية الذين أتموا دراسة  
السنة الرابعة عند وجوب العمل بهذا القانون يعافون من الامتحان في مواد الانشاء  
وآداب البحث وتقويم البلدان والتاريخ والهندسة والتوثيق الشرعية الا اذا  
رغبوا الامتحان على مقتضى ما هو منصوص عليه في هذه الأحكام الوقتية  
وأما الطلبة الذين انتهت مدة دراستهم بالجامع الأزهر والجامع الأحمدي قبل  
وجوب العمل بهذا القانون فيعافون أيضا من الحساب والجبر  
ومن أدى الامتحان على مقتضى هذه الأحكام الوقتية يفضل على غيره  
مادة ١٦٧ - تلغى القوانين والأوامر والارادات السنية المبينة بالمحقق  
المرفق بهذا القانون  
مادة ١٦٨ - على رئيس مجلس نظارتنا تنفيذ هذا القانون وتم العمل بجميع نصوصه  
في أول السنة الدراسية المتداخلة في سق ١٣٢٩ - ١٣٣٠ (١٩١١-١٩١٢)

## ملحق بقانون الجناح الأرض والمعاهد الدولية التعليمية الإسلامية

### النصوص المنسوبة

|  |        |            |            |      |               |    |
|--|--------|------------|------------|------|---------------|----|
| أرادة سنوية بإعادة قانون التدريس   | ... .. | (١٨٧٧) سنة | ٢) فبراير  | ١٨٨٨ | في القعدة     | ٢٢ |
| قانون احضان من يد التدريس بالجناح الأرض  | ... .. | (١٨٨٥) سنة | ٢٤) مارس   | ١٣٠٢ | جمادى الثانية | ٧  |
| قرار من مجلس القضاة ببيان امداد أهل الجناح الأرض   | ... .. | (١٨٨٥) سنة | ١٥) أكتوبر | ١٣٠٣ | حرم           | ٧  |
| التيهة ودية ما يجري في ذلك   | ... .. | (١٨٨٨) سنة | ١٩) يناير  | ١٣٠٥ | جاءى الاول    | ١  |
| أمر حال شامل لقانون احضان التدريس  | ... .. | (١٨٩٥) سنة | ٣) يناير   | ١٣١٢ | ربيع          | ٧  |
| أرادة سنوية بتشكيل مجلس ادارة الأرض  | ... .. | (١٨٩٥) سنة | ١٧) يناير  | ١٣١٢ | ربيع          | ٢١ |
| أمر كرم شامل لقانون احضان من يد التدريس بالجناح الأرض  | ... .. | (١٨٩٥) سنة | ٢٩) فبراير | ١٣١٣ | حرم           | ٩  |
| قانون صرف الميراثات للجناح الأرض   | ... .. | (١٨٩٦) سنة | ١١) فبراير | ١٣١٣ | شعبان         | ١٧ |
| قانون كسرى التدريس   | ... .. | (١٨٩٦) سنة | ١١) فبراير | ١٣١٤ | حرم           | ٢٠ |
| قانون الجناح الأرض   | ... .. | (١٩٠٨) سنة | ٥) مارس    | ١٣٢٦ | سفر           | ٢  |
| قانون اجلاء الأرض وما شاكله من المدارس الدولية الدينية الاسلامية (قانون نمرة ١) سنة ١٩٠٨                   | ... .. | (١٩٠٩) سنة | ٢٠) فبراير | ١٣٢٧ | حرم           | ٢٢ |
| أرادة سنوية بإيقاف العمل مؤقتا في الأرض بالنظام الجديد والرجوع الى قوائم                                   | ... .. | (١٩٠٩) سنة | ١٥) أكتوبر | ١٣٢٧ | شوال          | ٤  |
| أرادة سنوية بالموافقة على إعادة العمل بمقتضى قانون سنة ١٢٢٦ كدرة الجناح                                    | ... .. | (١٩١٠) سنة | ٢٧) سبتمبر | ١٣٢٨ | رمضان         | ٢٣ |
| أرادة سنوية بإحداث نظام قوائم قسرية على مربيها بالجناح الأرض في السنة التي يتولى من ١١ شوال سنة ١٢٢٨ بحرية | ... .. | (١٩١٠) سنة | ٢٧) سبتمبر | ١٣٢٨ | رمضان         | ٢٣ |

الجزء الثاني  
المحاكم الجنائية

---



## المحاكم الجنائية

### الباب الأول

#### في النظام القضائي في مواد العقوبات

### الفصل الأول

#### (في محاكم الجنايات الاهلية)

### الفروع الأول

(في المحاكم الابتدائية والمحاكم الجزئية ومحكمي الاستئناف والنقض والابرار)

نمرة ١١٠  
تشكيل محاكم  
الجنايات والجفع  
والخالفات

مستخرج من الامر العالي الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣  
(٩ شعبان سنة ١٣٠٠)

والمدل بالقانون نمرة ٥ الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ والقانون نمرة ٥ الصادر في ١٢ يناير  
سنة ١٩٠٥ والقانون نمرة ٢٤ سنة ١٩١٣

مادة ٥ - (سجلة بالقانون نمرة ٢٤ سنة ١٩١٣)

ترتب محكمة ابتدائية في كل من المدن الآتية وهي مصر وطنطا والزقازيق  
والمنصورة واسكندرية وبني سويف وأسيوط وقنا

مادة ٨ - (سجلة بالقانون نمرة ٥ سنة ١٩٠٤)

يشكل في دائرة اختصاص كل من المحاكم الابتدائية محاكم جزئية يحلدها عددها  
ومركزها ودائرة اختصاصها بقرار يصدر من ناظر المحفانية (١)

(١) صدر قرار من نظارة المحفانية في ٢٦ ابريل سنة ١٩١٠ بتشكيل محكمة جزئية في العريش  
تشمل دائرة اختصاصها كل محافظة العريش . وكان قد صدر امر عال قبل ذلك بتاريخ ١٧ ابريل  
سنة ١٩١٠ بالناء المحكمة الخصومة بجهة العريش المشكلة طبقا ل الامر العالي الصادر في ٢٨ ابريل  
سنة ١٨٩٨ (الصحيفة ٣٢٨ من الكتاب الاول من الطبعة الثانية من هذه المجموعة) والامر العالي  
الصادر في ٥ يونيو سنة ١٩٠٩

فصل ١  
عماكم الجنايات  
الأهلية  
عماكم الجنايات  
وتركب كل من هذه المحاكم من قاض يتدب له ناظر الحاقانية من المحكمة الابتدائية ولناظر الحاقانية أن يتدب في مديقي مصر والإسكندرية قاضيا أو جملة قضاة من المحكمة الابتدائية ليحكموا بمفردهم ودون سواهم من القضاة الجزئيين في جميع المخالفات التي تقع في هاتين المدينتين<sup>(١)</sup>

مادة ٩ - (مسلة بالقانون نمرة ٥ سنة ١٩٠٤) تشكل محكمة استئناف في مدينة مصر  
مادة ١٠ - (مسلة بالقانون نمرة ٥ سنة ١٩٠٤ والقانون نمرة ٥ سنة ١٩٠٥) تصدر الأحكام في محكمة الاستئناف من ثلاثة قضاة الا في حال انعقاد المحكمة بهيئة محكمة تقض وإبرام طبقا لنصوص قانون تحقيق الجنايات فان الأحكام تصدر من خمسة قضاة

وعندما تتعقد المحكمة بهيئة تقض وإبرام للنظر في حكم صادر من محكمة الاستئناف يجوز أن يكون ضمن أعضائها أحد قضاة الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه

الاختصاص  
في مواد المقررات  
مادة ١٥ - تحكم المحاكم المذكورة في المواد المستوجبة للعزير<sup>(٢)</sup> بأنواعه من المخالفات أو الجنح أو الجنايات التي تقع من رعايا الحكومة المحلية غير المخالفات أو الجنح أو الجنايات التي تكون من اختصاص المحاكم المختلطة<sup>(٣)</sup> بمقتضى لائحة ترتيبها انما المواد الجنائية المستلزمة القتل قصاصا يستقضى فيها كما هو مصرح في قانون تحقيق الجنايات

وتختص أيضا هذه المحاكم بالحكم في كافة المواد التي تكون من خصائصها بمقتضى قوانين أو أوامر عالية خصوصية

(١) مثل تشكيل عماكم المراك في مديقي مصر والإسكندرية أصبح لجانها قضاة مخالفات النظر في جميع المخالفات ما عدا ما يختص النظر به منها بالمحاكم الجزئية

(٢) قد رأينا لزوم التنبه هنا بصفة عمومية الى أن جميع الأحكام المتعلقة باختصاص المحاكم في المواد المدنية والتجارية قد أسقطت قبلها من النصوص المعربة في هذه المجموعة وانما انحصرت على إيراد الأحكام الواردة فيها اختصاص المحاكم المذكورة في مواد العقوبات

(٣) أنظر نمرة ١٢١



فصل ١  
محاكم الجنائيات  
الاعلية  
محاكم الجنائيات

مادة ١٧ - (مادة بالقانون نمرة ٥ سنة ١٩٠٤) قواعد اختصاص المحاكم تعين في قانوني المرافعات وتحقيق الجنائيات

مادة ٢٧ - تصدر الأحكام باسمنا بحسب الاوضاع والقواعد المقررة بهذه اللائحة والقوانين

مادة ٢٨ - كافة الأحكام تصدر بمقتضى نص من القانون وبالتطبيق عليه وعلى المحاكم أن تتبع القوانين المصرية التي ستصدر وكذلك الاوامر واللوائح الجارية العمل بموجبها الآن متى كانت أحكامها غير مخالفة لنص القوانين المذكورة والامامر واللوائح التي تصدر وتشر فيها بعد بحسب القواعد المقررة (١)  
وكل اتفاق خصوصي مخالف للقوانين المتعلقة بالنظام العمومي والآداب باطل لا يعمل به

مادة ٢٩ - ان لم يوجد نص صريح بالقانون يحكم بمقتضى قواعد العدل

مادة ٣٠ - (مادة بالقانون نمرة ٥ سنة ١٩٠٤) لاجل أن تكون الأحكام واجبة التنفيذ يلزم فيما عدا طرق تنفيذ الأحكام في المواد الجنائية المنصوص عنها خاصة في قانون تحقيق الجنائيات أن تكون مشمولة من طرف المحكمة الصادرة منها بصيغة التنفيذ الآتية وهي :

« يجب على المحضرين المطلوب منهم تنفيذ هذا الحكم أن يبادروا الى تنفيذه وعلى النائب العمومي ووكلائه أن يساعدوهم وعلى رؤساء وضباط العسكرية وامورى الضبط والرهط أن يعاونوهم على اجراء التنفيذ باستعمال القوة الجبرية متى طلبت منهم المساعدة والمعاونة بصورة قانونية »

مادة ٣١ - تنفيذ الأحكام يكون بمعرفة المحضرين بالمحاكم بناء على صيغة التنفيذ ولا دخول لجهات الادارة فيه انما يجب عليها المساعدة اذا طلبت منها بشرط أن لا يترتب على تلك المساعدة تدخلها في التنفيذ ولا مسئوليتها فيه

(١) أغلف الكتاب الثانى الفصل الخامس بكيفية صدور القوانين واللوائح وتطبيقها بواسطة المحاكم

## الفرع الثاني

في المحاكم المختصة في مواد الجنع والمخالفات

الامر العالي الصادر في ٥ يوليو سنة ١٨٩١

(٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٠٨)

مادة ١ - يسوغ للمديرين النظر في جميع المخالفات التي تقع في بندر المديرية أو في أى محل آخر يوجدون فيه أثناء المرور ويكون تابعا للمديرية وفي هذه الأحوال يحكمون بالغرامة لغاية ١٠٠ قرش ديواني وبالحبس لغاية أسبوع على حسب قانون العقوبات مع مراعاة أصول وقواعد الاجراء المقررة في قانون تحقيق الجنائيات

مادة ٢ - يزول هذا الاختصاص عن المديرين اذا أحلت الدعوى على قاضي الأمور الجزئية بمقتضى اعلان يرسل له قبل أن يطلب المتهم للحضور للمحك عليه من المديرين

مادة ٣ - يجب على المديرين أن يباشروا هذه الوظيفة القضائية بأنفسهم ولا يجوز لهم أن يتدبوا لها الوكيل ولا أى مستخدم آخر بالمديرية

الامر العالي الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٢

(٢٢ جمادى الأولى سنة ١٣١٠)

مادة ١ - يختص محافظ القصير<sup>(١)</sup> بالنظر والحكم نهائيا في الافعال الجنائية التي تستوجب العقوبة بالغرامة الى مائة قرش أو بالحبس الى سبعة أيام

مادة ٢ - الافعال الجنائية التي ليس من اختصاص محافظ القصير الفصل فيها بمقتضى أمرنا هذا يكون نظرها والفصل فيها بمعرفة محكمة قنا الجزئية أو محكمة قنا الابتدائية على حسب الاحوال

مادة ٣ - كل ما كان مخالفا لأمرنا هذا يعد لاغيا ولا يعمل به

(١) تنحىل المحافظة الى مأمورية فالأمور الآن هو المختص بالنظر والحكم

فصل ١  
محاكم الجنائيات  
الأهلية  
محاكم المخالفات

نمرة ١١١  
اختصاص  
المديرين في مواد  
المخالفات

نمرة ١١٢  
اختصاص محافظ  
القصير

الأمر العالى الصادر فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠

(٢ ربيع الأول سنة ١٣١٨)

فصل ١  
محاكم الجنائيات  
الأهلية  
محاكم المخالفات

مادة ١ - عين كل من مأمور الواحات البحرية بمديرية المنيا ومأمور  
الواحات الداخلية ومعاون الواحات الخارجة بمديرية أسسيوط مأمورا للضبطية  
القضائية ويحكم كل منهم نهائيا فى دائرة سلطته فى المخالفات والقضايا المدنية  
والتجارية التى لا تتجاوز قيمة المدعى به فيها ألفا وخمسمائة قرش صاغ

نمرة ١١٣  
اختصاصات  
مأمورى ومعاونى  
الواحات وتشكيل  
محاكم بها

ويكون تعيينهم بمعرفة ناظر الداخلية بالاتفاق مع ناظر الحفانية

مادة ٢ - تشكل بالواحات البحرية بمديرية المنيا محكمة مؤلفة من مأمور  
هذه الواحات بصفة رئيس ومن اثنين من أعيان الجهة يعينهما ناظر الحفانية  
بالاتحاد مع ناظر الداخلية

وتشكل أيضا محكمة مؤلفة من مأمور الواحات الداخلية بمديرية أسسيوط  
بصفة رئيس ومن اثنين من أعيان الجهة يعينهما ناظر الحفانية بالاتحاد مع ناظر  
الداخلية

وتشمل دائرة هذه المحكمة الواحات الداخلة التابعة للديرية المذكورة ويكون  
مركزها بناحية موط

وتشكل كذلك محكمة مؤلفة من معاون الواحات الخارجة بمديرية أسسيوط  
بصفة رئيس ومن اثنين من أعيان الجهة يعينهما أيضا ناظر الحفانية بالاتحاد  
مع ناظر الداخلية

وتشمل دائرة هذه المحكمة الواحات الخارجة التابعة للديرية المذكورة ويكون  
مركزها بناحية الخارجة

وتحكم كل من الثلاث المحاكم المذكورة حكما نهائيا فى المواد المدنية والتجارية  
التي تتجاوز قيمة المدعى به فيها ألفا وخمسمائة قرش صاغ ولا تزيد عن خمسة  
آلاف قرش

وتحكم حكما ابتدائيا يجوز استئنافه في الجرح المعاقب عليها بمقتضى المواد ٢٢٠ و ٢٨١ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٣٠٠ من قانون العقوبات (١)

فصل ١  
حكام الجنايات  
الأهلية  
حكام المخالفات

ويرفع الاستئناف لمحكمة بنى سوف الابتدائية فيما يتعلق بالوحدات البحرية ومحكمة أسبوط الابتدائية فيما يتعلق بالوحدات الداخلة والخارجة

ويقوم بأعمال النيابة العمومية في ذلك لدى المحكمة المشكلة في الوحدات البحرية بمديرية المنيا معاون هذه الوحدات ولدى المحكمتين المشكلتين للوحدات الداخلة والخارجة بمديرية أسبوط ضابط بوليس كل من هذه الوحدات

مادة ٣ - يكون لدى كل من المحاكم المذكورة ولدى أولئك المأمورين والمعاون دفتر يشتمل على البيانات الآتية وهى :

أسماء الخصوم

موضوع الطلب أو التهمة

ذكر مستندات الخصوم بالاختصار

الحكم الصادر

وتقسم الدفاتر المذكورة الى قسمين يخصص أحدهما للقضايا المدنية والتجارية والثانيهما للقضايا الجنائية

مادة ٤ - الاحكام التى تصدر يلزم أن تكون مشتملة على الأسباب التى بنيت عليها ويوضع عليها تاريخ صدورها وتمضى أو تحتم من المأمور أو من معاون فى الحالة المبينة فى المادة الأولى ومن الثلاثة الأعضاء المؤلفة منهم كل من هاته المحاكم الثلاث فى الحالة المبينة فى المادة الثانية

مادة ٥ - اعلان وتنفيذ الاحكام الصادرة طبقا للسنتين الاولى والثانية من أمرنا هنا يكونان بالطرق الأبارية بأن يكلف المأمور أو معاون أو رئيس المحكمة الذين أصدروا الحكم أحد مشايخ المدينة أو القرية التى يلزم أن يحصل فيها الاعلان أو التنفيذ مباشرة ذلك بدون مراعاة القواعد المقررة لمثل هذه الاجراءات فى قانون المرافعات

(١) المواد ٢٠٦ و ٢٦٥ و ٢٧٥ و ٢٧٦ من قانون العقوبات الجديد

- مادة ٦ - يقوم بالأعمال الكتابية في كل من المحاكم السالف ذكرها من فصل ١  
بينه لذلك رئيس المحكمة من الكتبة الموجودين بخدمة الحكومة محاكم الجنايات  
الأهلية
- مادة ٧ - تعرض النفاذ المذكورة في المادة الثالثة على لجنة المراقبة محاكم المراكز  
القضائية المشكلة بنظارة الحفائية للتفتيش عليها
- مادة ٨ - ألقى كل ما كان مخالفا لاحكام أمرنا هنا
- مادة ٩ - على ناظرى الداخلية والحفائية تنفيذ أمرنا هنا كل منهما فيما يخصه

### الفصل الثالث (في محاكم المراكز)

- القانون نمرة ٨ الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ نمرة ١١٤  
والمدل بالقانون نمرة ٩ الصادر في ٢٥ يونيو سنة ١٩٠٦ والقانون نمرة ٦  
الصادر في ٢ مايو سنة ١٩٠٧ انشاء محاكم المراكز
- بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) بترتيب المحاكم الاهلية
- وبعد الاطلاع على قانون العقوبات وتحقيق الجنايات الصادرين بأمرين منا في هذا اليوم
- مادة ١ - يجوز تشكيل محاكم تسمى «محاكم المراكز» بتمتضى قرار يصدره ناظر الحفائية بالاتفاق مع ناظر الداخلية
- مادة ٢ - تعين دائرة اختصاص كل محكمة من محاكم المراكز بقرار من ناظر الحفائية<sup>(١)</sup>

(١) لمز فائدة من دوج قرارات نظارة الحفائية المتعلقة بدائرة اختصاص المحاكم المذكورة في هذه المجموعة

فصل ١  
محاكم الجنائيات  
الأهلية  
محاكم المراكز  
الاختصاص  
في المسائل الجنائية

ويقوم بالأعمال فيها قاضي المحكمة الجزئية الموجودة بالجهة أو أحد قضاة المحكمة الابتدائية الذي ينتدبه ناظر الحفائية لهذا الغرض خاصة (١)

مادة ٣ - تختص محكمة المركز بالنظر والحكم في جميع المخالفات وكذلك في الجنح الميينة في الملحق المرفق بهذا القانون

وتختص هذه المحاكم دون غيرها بالنظر في جميع المخالفات التي لا يجوز الحكم فيها بغير المجلس والفرامة والتعويضات والمصاريف أما في غير هذه المخالفات وفي الجنح المتوخ عنها في الفقرة السابقة فيشترك القاضي الجزئي معها في هذا الاختصاص

ويكون لمحكمة المركز في الجرائم التي من اختصاصها النظر فيها كل السلطة التي للقاضي الجزئي دون أن يكون لها مع ذلك أن تحكم بالمجلس لأكثر من ثلاثة أشهر أو بفرامة تزيد عن عشرة جنينيات مصرية مهما بلغ الحد الأقصى للعقوبة المقررة في القانون (عدك الفقرة بالقانون نمرة ٦ سنة ١٩٠٧)

مادة ٤ - يضع ناظر الحفائية في تعليقات يصدرها الى النيابة وتبلغ الى المحاكم القواعد التي بمقتضاها تقدم عادة الى محكمة المركز أو الى المحكمة الجزئية الجرائم التي تكون كلتا المحكمتين مختصة بالنظر فيها

(١) قد حددت أيام جلسات محاكم المراكز بالقرار الصادر في ١٥ يناير سنة ١٩٠٥

تتقد جلسة يومية بمدينة القاهرة في كل من قسسى طابدين والسيدة زينب وبمدينة الاسكندرية في قسم المنشية لهم سريما في قضايا المخالفات والجنح التي من شأنها أن ترفع لمحكمة مركز وتستلزم مرحة الفصل فيها كقضايا القتل والسرقة والدين بالطريق العام وغيرها (القرار الصادر من نظارة الحفائية في ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٥)

تتقد جلسات أسبوعية مخصصة في محكمة طابدين الجزئية بالقاهرة وفي محكمة المنشية الجزئية بالاسكندرية تقدم لها قضايا الجنح والمخالفات التي من اختصاص القاضي الجزئي ومن اختصاص محاكم المراكز المرفوعة ضد أشخاص يقل عمرهم عن خمس عشرة سنة (القراران الصادران من نظارة الحفائية في ٢٨ مارس و ٨ مايو سنة ١٩٠٥)

ويرسل هؤلاء المجرمون الاحداث الى اصلاحية الاحداث

مادة ٥ - (مادة بالقانون نمرة ٩ سنة ١٩٠٦) في القضايا التي من اختصاص محكمة المركز النظر فيها يجوز أن يقوم بأداء وظيفة النيابة العمومية سواء فيما يخص بإجراء التحقيق وإقامة الدعوى وإبداء الطلبات أو بتنفيذ الأحكام وحق رفع الاستئناف من يعينهم لهذا الغرض ناظر الحفائية من مأموري الضبطية القضائية<sup>(١)</sup>

فصل ١  
محاكم الجنائيات  
الأهلية  
محاكم المراكز

ومع ذلك ليس لهؤلاء المأمورين إجراء التفتيش أو الضبط المنصوص عليهما في الفقرتين (ب) و(ج) من المادة (٣٠) من قانون تحقيق الجنائيات ولا أن يصدروا أمرا بالسجن

وزيادة على ذلك لا يمنع أمرا الحفظ الصادر من أحد هؤلاء المأمورين من إقامة النيابة العمومية للدعوى بعد ذلك أو رفعها مباشرة بتكليف من المدعى المدني

مادة ٦ - متى رأى أحد مأموري الضبطية القضائية أثناء قيامه بعمل من الأعمال بناء على المادة السابقة أن قضية ما يجب بمقتضى التعليمات المنصوص عليها في المادة الرابعة أن لاترفع الى محكمة المركز فعليه أن يرسلها الى النيابة وهي ترفعها الى المحكمة الجزئية أو تأمر مأمور الضبطية بتقديمها الى محكمة المركز

ويجوز للنيابة أن تتولى من تلقاء نفسها السير في أى قضية موجودة بين أيدي البوليس في أية حالة كانت عليها تلك القضية

مادة ٧ - اذا رأت النيابة العمومية أن قضية منظورة لديها هي مما يرفع لمحكمة المركز جاز لها في أية حالة كانت عليها تلك القضية أن تحيلها على أحد مأموري الضبطية القضائية المكلفين بأعمال النيابة العمومية أمام محكمة المركز

مادة ٨ - يجب على محكمة المركز أن تحيل كل قضية رفعت اليها على النيابة العمومية لتعطيها السير اللازم اذا رأت :

- أولا - ان العقوبة التي من اختصاصها قليلة بالنسبة لجسامة الجريمة
- ثانيا - ان القضية مما يجب تقديمه الى المحكمة الجزئية بمقتضى أحكام هذا القانون أو التعليمات المنصوص عليها في المادة الرابعة
- ثالثا - ان هناك محلا لتحقيقها بمعرفة النيابة

مادة ٩ - تسرى أحكام المواد ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٤ من قانون تحقيق الجنايات حتى في مواد الجرح على الشهود الذين يتخلفون عن الحضور أمام محكمة المراكز أو الذين يحضرون ويمتنعون عن أداء الشهادة

فصل ١  
محاكم الجنايات  
الداخلية  
محاكم المراكز

مادة ١٠ - يجوز لناظر الحفائية أن يقضى بقرار يصدره بأن أحكام قانون تحقيق الجنايات المتعلقة بالأعمال الكتابية وخصوصا بقيد شهادة الشهود لا يعمل بها أمام محاكم المراكز إلا مع التعديلات التي يرى فيها فائدة وذلك مع علم الاختلال بأحكام المادة ١٤٩ من القانون المذكور

مادة ١١ - لناظر الحفائية بقرار يصدره أن يتحول لجميع محاكم المراكز أو لبعضها اختصاصا في المواد المدنية والتجارية ولا يجوز أن يزيد هذا الاختصاص فيما يتعلق بنصب الدعوى عن النصب الذي للقاضي الجزئي حق الحكم فيه نهائيا

مادة ١٢ - لناظر الحفائية بدلا من أن يشكل محكمة قائمة بذاتها في بلد به محكمة جزئية أن يأمر بقيد جميع القضايا الجنائية التي من شأنها أن تهتم إلى محكمة من محاكم المراكز في جدول خاص بها .

الاختصاص  
في المواد المدنية  
والتجارية

أحكام عمومية

وتتبع نصوص هذا القانون من حيث تحقيق القضايا المقيدة في هذا الجدول والحكم فيها وتأجيلها وتنفيذ الأحكام كما لو كانت هذه القضايا مقيدة في جدول محكمة من محاكم المراكز

مادة ١٣ - أعمال الكتبة والمحضرين في المواد الجنائية يقوم بها في محاكم المراكز الموظفون الذين يمينهم لهذا الغرض لناظر الحفائية بالاتفاق مع ناظر الداخلية

مادة ١٤ - مأموزو الضبطية القضائية المتديون طبقا للادة الخامسة يكونون تحت ملاحظة النيابة العمومية فيما يتعلق بالاختصاصات الممنوحة لهم بمقتضى هذا القانون

مادة ١٥ - على ناظرى الداخلية والحفائية كل فيما يخصه تنفيذ أمرنا هذا الذي يجب العمل به ابتداء من ١٥ أبريل سنة ١٩٠٤



ملحق

(معدل بالقانون نمرة ٦ سنة ١٩٠٧)

فصل ١  
محاكم الجنائيات  
الأهلية  
محام المراك

مواد قانون العقوبات

|           |                    |  |
|-----------|--------------------|--|
| ١١٧       | ... ..             | التعدي على أحد موظفي الحكومة                           |
| ١١٨       | ... ..             | التعدي على أحد موظفي الحكومة أو مقاومته                |
| ١١٩       | ... .. » » » » » » | تخريب الآثار الخ                                       |
| ١٤٠       | ... ..             | الضرب  |
| ٢٠٦       | ... ..             | الجرح لعدم احتياط                                      |
| ٢٠٨       | ... ..             | التنف (إذا كان الفعل المسند للثيم ليس جنائية ولا جنحة) |
| ٢٦٢       | ... ..             | السب   |
| ٢٦٥       | ... ..             | مرفقة أشياء لزيادة قيمتها عن خمسة وعشرين قرشا مصريا    |
| ٢٧٤ و ٢٧٥ | ... ..             | مخلات القمار والنصب                                    |
| ٣٠٧       | ... ..             | تخريب الآلات الزراعية الخ                              |
| ٣٠٩       | ... ..             | تسميم حيوانات مستأنسة                                  |
| ٣١٢       | ... ..             | هدم أو تخريب الحدود الفاصلة الخ                        |
| ٣١٣       | ... ..             | الحريق الناشئ عن إهمال                                 |
| ٣١٥       | ... ..             | اتهامك حرمة الملكية                                    |
| ٣٢٣       | ... ..             | » » »  |
| ٣٢٤       | ... ..             | » » »  |
| ٣٢٥       | ... ..             | » » »  |
| ٣٢٧       | ... ..             | » » »  |
| ٢٤٠       | ... ..             | الفعل العلني الفاضل المخل بالحياة                      |

الجنح التي تقع في الجلسة

ما يقع مخالفا لأحكام الامر العالي المتعلق بالمتشردين

- نص ١  
محاكم الجنائيات  
الأهلية  
محاكم المراكز
- القرار الصادر من نظارة الحفائية في ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٤  
والمدل بالقرارين الصادرين في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٠٤ و ١٢ أكتوبر سنة ١٩١١
- بعد الاطلاع على المادة ١٠ والمادة ١٣ من قانون ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤  
(محاكم المراكز) الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤
- نمرة ١١٥  
تحرير  
محاضر الجلسات  
واعلانات التكليف  
بالحضور أو  
اعلانات الاحكام
- مادة ١ - لا يجب على الكاتب عند تحريره محاضر جلسات محاكم المراكز الا اثبات مضمون الشهادات تحت ملاحظة القاضي حتى في الاحوال المنصوص بالحضور أو عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٤٦ وفي المادة ١٧٠ من قانون تحقيق الجنائيات
- مادة ٢ - (مدلة بالقرار الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٠٤) يجوز في المواد الجنائية أن يكون إعلان كل تكليف بالحضور أمام محكمة المركز وإعلان أى حكم صادر منها بمعرفة أحد مأموري الضبطية القضائية أو أحد صف ضباط البوليس
- مادة ٣ - (التي بالقرار الصادر في ١٢ أكتوبر سنة ١٩١١) (١)

- القرار الصادر من نظارة الحفائية في ١٨ يناير سنة ١٩٠٥
- نمرة ١١٦  
مجالس تأديب  
الكتابة
- مادة ١ - مجالس تأديب الكتابة الملحقين بالمحافظات والمديريات للاشتغال بأعمال محاكم المراكز أو بالتضاييق المقيمة بالحدود المخصوص تشكل كما يأتي :
- أولاً - المحافظ أو المدير التابع له الكاتب المحال على مجلس التأديب بصفة رئيس
- ثانياً - فيما يتعلق بالمحافظات والمديريات التي بها محكمة كلية . رئيس النيابة
- وفيما يتعلق بالمحافظات والمديريات الأخرى . النائب القائم بإدارة النيابة الموجودة بالجهة بصفة عضو
- ثالثاً - مندوب من نظارة الداخلية

(١) راجع تحت نمرة ١٣١ للقرار الصادر في ١٢ أكتوبر سنة ١٩١١ بشأن سير الاعمال في قلم السوابق

مادة ٢ - في حالة غياب الرئيس أو رئيس النيابة أو النائب أو حصول مانع له عن الحضور يحل محله في هيئة المجلس القائم مقامه في المديرية أو في النيابة حسب الأحوال

نمرة ١١٧  
الرسوم في الموالد  
الجنائية

القانون نمرة ٥ الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٠٦

مادة ١ - يؤخذ رسم في المواد الجنائية التي من اختصاص محاكم المراكز باعتبار خمسة قروش صاغ على كل ورقة سواء كانت المادة مخالفة أو جنحة وإذا كانت الأوراق محررة من أصل وصورة فلا يؤخذ رسم ما على الصورة

ماد ٢ - في حالة الادعاء بحق مدنى أمام محكمة مركزية فالمدعى الذى يجب على المدعى به أن يودعه يجوز تحديده بمعرفة أحد مامورى الضبطية القضائية المعينين لتأدية وظيفة النيابة العمومية لدى المحكمة وللذى بالحق المدنى طلب تحديده بمعرفة القاضى وإذا نفذ هذا المبلغ فى الرسوم التى استحققت واقتضى الحال دفع تكملة فى أثناء الدعوى فتحدد هذه التكملة بالكيفية المبينة آنفا

مادة ٣ - على ناظر الحفانية تنفيذ هذا القانون ويكون العمل بموجبه بمجرد نشره بالجريدة الرسمية

## الفصل الرابع

(محاكم الجنائيات)

نمرة ١١٨  
تشكيل  
محاكم الجنائيات

القانون نمرة ٤ الصادر في ١٢ يناير سنة ١٩٠٥

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية

وبعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنائيات المتبع لدى المحاكم المذكورة

الباب الأول  
(في الاختصاص والترتيب)

فصل ١  
محاكم الجنايات  
الأهلية  
محاكم الجنايات

مادة ١ - الأفعال التي تعد جنائية بمقتضى القانون تحكم فيها محاكم جنائيات ماعدا ما يكون الحكم فيه من خصائص محاكم مخصوصة وذلك مع مراعاة أحكام المادة ٥٥

مادة ٢ - تتعقد محاكم الجنايات في كل جهة بها محكمة ابتدائية وتشمل دائرة اختصاص كل محكمة منها ما تشمله دائرة المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تتعقد بها

مادة ٣ - تشكل محكمة الجنايات من ثلاثة من مستشارى محكمة الاستئناف مع مراعاة أحكام المادة الآتية

مادة ٤ - يعين ناظر الحفانية بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف من يهد إليه من مستشاريها القضاء بمحاكم الجنايات

وكذلك يكون الحال في توزيع عمل هذه المحاكم بين المستشارين المعينين بالطريقة المتقدمة مع مراعاة قاعدة التناوب

ويجوز أن يكلف مستشار ومحكمة الاستئناف بالقضاء في محكمة جنائيات مصر وإذا حصل مانع لأحد المستشارين المعينين لنور معين من أدوار انعقاد محكمة الجنايات يستبدل بآخر من المستشارين المعيّنين بمحاكم الجنايات (يعينه رئيس محكمة الاستئناف) أو عند السرة يستبدل بقاض من قضاة المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تتعقد بها محكمة الجنايات ينتخبه رئيس هذه المحكمة بالاتفاق مع رئيس المحكمة الابتدائية

## الباب الثاني

(في مواعيد انعقاد محكمة الجنايات)

فصل ١  
محاكم الجنايات  
الأهلية  
محاكم الجنايات

مادة ٥ - تتعقد محاكم الجنايات كل شهر مالم يصدر قرار من ناظر الحقانية يخالف ذلك ويحوز له أن يأمر بانعقادها في أودار أنرفوق العادة

مادة ٦ - يحدد تاريخ افتتاح كل دور من أودار الانعقاد قبله بشهر على الأقل بقرار من ناظر الحقانية بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف وينشر في الجريدة الرسمية

مادة ٧ - جدول قضايا الدور يعد طبقا للآدين ٢٢ و ٢٤

مادة ٨ - توالى محكمة الجنايات جلساتها الى أن تنتهى القضايا المقيدة بالجدول مالم يطرأ مانع

## الباب الثالث

(في الاحالة على محكمة الجنايات)

أوامر قاضى الاحالة

مادة ٩ - كل قضية جنائية حقيقتها النيابة ينظرها قاضى احالة قبل تقديمها لمحكمة الجنايات

وينتدب لهذا الغرض في كل محكمة ابتدائية بقرار يصدره ناظر الحقانية قاض أو أكثر للاحالة ويحوز لهؤلاء القضاة التنقل حسب مقتضيات المصلحة

مادة ١٠ - تقدم القضية لقاضى الاحالة بتقرير تحرره النيابة بين فيه جليا الأفعال المسندة لتهمة أو لكل من المتهمين عند تصديقهم والوصف القانونى لهذه الأفعال

فصل ١  
محاكم الجنايات  
الأهلية  
محاكم الجنايات

وترفق بهذا التقرير قائمة بأسماء شهود الإثبات تين فيها جليا الأفعال التي يجوز أن يطلب من كل واحد منهم أداء الشهادة عنها وتعلن صورة التقرير والقائمة لكل واحد من المتهمين

مادة ١١ - يفصل قاضي الاحالة في القضية المحالة عليه بالكيفية المقدمة بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات التي يرى لزوم طلبها من النيابة العمومية أو المتهم أو المدافع عنه ويعلن الخصوم بالميعاد المحدد لنظر القضية أمامه قبل ذلك بثلاثة أيام على الأقل ويصدر أمره في ظرف ثمانية أيام من تاريخ تبليغ الأوراق اليه

مادة ١٢ - اذا رأى قاضي الاحالة وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنائية وأن الدلائل المقدمة كافية بأمر باحالتها على محكمة الجنايات بالكيفية المدونة في الباب الرابع

واذا رأى وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنحة أو مخالفة يعيد القضية الى النيابة لاجراء اللازم عنها قانونا ومع ذلك اذا كانت فيها جنحة مرتبطة بجناية جاز له أن يأمر باحالتها على محكمة الجنايات في نفس الأمر الذي يصدر بشأن الجنائية واذا لم ير أثرا لما بحرمة أو لم يجد دلائل كافية للتهمة يصدر أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ويأمر بالافراج عن المتهم ما لم يكن محبوبا لسبب آخر

ويجوز له اعادة القضية الى النيابة لاستيفاء التحقيق معينا المواضيع التي يلزم اجراؤه بشأنها متى رأى في ذلك فائدة ويجوز له أيضا أن يجرى بنفسه تحقيقاتكميلا

مادة ١٣ - يجوز للنائب العمومي الطعن أمام محكمة الاستئناف منعقدة بهيئة محكمة نقض وإبرام في الامر الصادر من قاضي الاحالة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى أو في الامر الصادر منه باعادة القضية الى النيابة لأن الأفعال المستندة الى المتهم لا تخرج عن كونها جنحة أو مخالفة ولا يجوز هذا الطعن الا خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها

ويكون ذلك الطعن بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثمانية عشر  
يوما كاملة من تاريخ الامر  
ويحكم فيه بالمرعة

فصل ١  
عناكم الجنائيات  
الاطية  
عناكم الجنائيات

ويكلف المتهم بالحضور بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية قبل  
الجلسة بثلاثة أيام كاملة

مادة ١٤ - تحكم المحكمة السابق ذكرها في الطعن بعد سماع أقوال النيابة  
العمومية وأقوال المتهم أو المدافع عنه

فاذا قبل الطعن تعيد المحكمة القضية الى قاضى الاحالة معينة الجريمة المكونة  
لها الافعال المرتكبة

مادة ١٥ - الاوامر التي تصدر من قاضى الاحالة تكون غير قابلة لطعن ما  
وهذا في غير ما جاء في أحكام المادتين ١٣ و ١٤

ومع ذلك فالامر الذي يصدر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى بناء على علم  
كفاية دلائل الجرم لا يمنع من اعادة الدعوى اذا ظهرت دلائل جديدة قبل  
انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق فيها طبقا للمادة ١٢٧ من قانون تحقيق  
الجنائيات

(في الحبس الاحتياطى)

مادة ١٦ - عند ما تقدم قضية لقاضى الاحالة يكون هو دون غيره مختصا  
بالحكم في الحبس الاحتياطى فيجوز له في كل وقت أن يأمر بالقبض على المتهم  
الذى لم يقبض عليه أو الذى أفرج عنه مع الضمانة كما يجوز له أن يأمر بالافراج  
مع الضمانة عن المتهم المقبوض عليه

(في الشهود)

مادة ١٧ - عند ما يصدر قاضى الاحالة أمرا بها يكلف المتهم أو المدافع  
عنه بأن يقدم له في الحال قائمة الشهود الذين يطلب أن تسمع شهاداتهم أمام  
محكمة الجنائيات

فصل ١  
محاكم الجنايات  
الأهلية  
محاكم الجنايات  
ويأمر باعلان هؤلاء الشهود من قبل النيابة العمومية بالحضور أمام محكمة  
الجنايات ما لم ير بعد سماع أقوال المتهم أو المدافع عنه أن القصد من طلب  
حضورهم المطلق أو مجرد النكائية

ويجوز لقاضي الإحالة أن يزيد في هاته القائمة فيما بعد بناء على طلب المتهم  
أسماء شهود آخرين ويجب اخطار النيابة بهذا الطلب قبل الفصل فيه بثلاثة  
أيام على الأقل

مادة ١٨ - شهود النفي الذين لم تدرج أسمائهم في القائمة المذكورة بالمادة  
السابقة يعلنون بالحضور بواسطة المتهم على يد محضر بعد ايداع مصاريف  
مفرهم بقلم الكاتب

مادة ١٩ - يجب على المتهم والمدعى بالحقوق المدنية أن يعلن كل منهما  
الآخر بواسطة أحد المحضرين قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل بقائمة  
الشهود المعلنين من قبلهما وأن يعلناتهما النيابة بتقرير محرر بقلم كاتب المحكمة

مادة ٢٠ - أسماء شهود الاثبات التي لم تدرج في القائمة المذكورة  
بالمادة (١٠) تعلن للمتهم من النيابة العمومية قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام  
على الأقل

مادة ٢١ - اعلان الشهود بالحضور يكون قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام  
على الأقل غير مواعيد مسافة الطريق

ويقرب حتما على تكليف شاهد بالحضور أمام محكمة الجنايات في جلسة معينة  
وجوب حضوره في كل جلسة تليها من جلسات نفس الدور الذي يمكن أن  
تتظرفه القضية

(في تحديد دور الانعقاد)

مادة ٢٢ - عند ما يصدر قاضي الإحالة أمرا بالإحالة على محكمة الجنايات  
يمتد دور انعقاد جلسات المحكمة الواجب تقديم القضية فيه متبعا للعالم الصادره  
في ذلك من رئيس المحكمة الابتدائية



ويجئ في آن واحد اذا طلب المتهم أو المدافع عنه مياداً لا يجوز أن يتجاوز عشرة أيام يبقئ إنشاءه ملف القضية في قلم كتاب المحكمة حيث يسوغ للدافع الاطلاع عليه من غير أن يتقل من هذا القلم

فصل ١  
محاكم الجنائيات  
الأهلية

وتعلن صورة أمر الاحالة الى المتهم في ظرف الايام الثلاثة من التطق به

مادة ٢٣ - اذا صدر أمر الاحالة ولم يكن حدد تاريخ لافتتاح دور محكمة الجنائيات يعلن هذا التاريخ للتهم من قبل بثمانية أيام كاملة

مادة ٢٤ - ملف كل قضية صدر فيها أمر احالة يسلم في الوقت اللازم من قاضي الاحالة الى رئيس المحكمة الابتدائية وهو يبلغه الى المستشارين المعينين لدور انعقاد محكمة الجنائيات الذي أجليت عليه القضية

وعلى رئيس المحكمة الابتدائية أن يعد جدول قضايا كل دور من أدوار انعقاد محكمة الجنائيات بعد أخذ رأى قضاة الاحالة

### (في المدافعين)

مادة ٢٥ - عند ما يسلم ملف القضية لرئيس المحكمة الابتدائية طبقاً للمادة ٢٤ يعين من تلقاه نفسه مدافعا لكل متهم لم ينتخب من يقوم بالدفاع عنه

مادة ٢٦ - اذا كان لدى المدافع المعين من قبل رئيس المحكمة الابتدائية أعذار أو موانع يريد التمسك بها يجب عليه ابدائها له بدون تأخير واذا طرأت عليه بعد فتح دور الانعقاد وجب تقديمها الى رئيس محكمة الجنائيات

فاذا قبلت يعين رئيس المحكمة الابتدائية أو رئيس محكمة الجنائيات مدافعا آخر وفيما حدا حالة العذر أو المانع المثبوت أصوليا يجب على المدافع المعين من قبل رئيس المحكمة أن يدافع عن المتهم في الجلسة أو يعين من يقوم مقامه والا حكم عليه من محكمة الجنائيات بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصريا مع عدم المساس بإقامة الدعوى التأديبية اذا اقتضتها الحال

فصل ١  
محاكم الجنايات  
الأهلية  
محاكم الجنايات

و يجوز للمحكمة اعفاؤه من الغرامة اذا أثبت لها أنه كان من المستحيل عليه  
أن يحضر في الجلسة  
مادة ٢٧ - للمحاكم المعين من قبل رئيس المحكمة اذا لم يكن قعر المتهمة ثابتا  
أن يطلب تقدير أتعاب له متى أحسن القيام بما عهد اليه وتقدر هذه الأتعاب  
في الحكم الصادر في الدعوى ولا يجوز الطعن في هذا التقدير بأي وجه

مادة ٢٨ - المحامون المقبولون في المرافعة أمام محكمة الاستئناف أو أمام  
المحكمة الابتدائية الكائنة في الجهة التي تتعقد بها محكمة الجنايات يكونون هم  
المختصين دون غيرهم بالمرافعة أمام محكمة الجنايات  
(في القضايا التي تحقق بمعرفة قاضي التحقيق)

مادة ٢٩ - اذا رأى قاضي التحقيق بعد تحقيق قام به أن في القضية جنائية  
ثابتة ثبوتاً كافياً على شخص أو أكثر يصدر أمراً بإحالتها على محكمة الجنايات متبعا  
لاحكام الواردة في هذا الباب فيما يتعلق بقاضي الاحالة بدلا من السير طبقا  
لاحكام الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون تحقيق الجنايات

### الباب الرابع (في أوامر الاحالة)

مادة ٣٠ - يبين أمر الاحالة الافعال التي تأسست عليها التهمة مع جميع  
التفصيلات اللازمة لاقفاف المتهمة على موضوع الاتهام من تاريخ الجريمة وعلى  
وقوعها والمجنى عليه وكيفية ارتكابها أو الشيء الذي وقعت عليه وكافة الظروف  
التي من شأنها تشديد الادانة

ويصف الجريمة إما بإعطائها اسمها الخاص أو بذكر العناصر المكونة لها  
من جهة ارتباطها بالافعال ويذكر مادة القانون المطلوب تطبيقها

مادة ٣١ - يصدر عن كل جريمة موجهة على شخص واحد أمر احالة  
خاص بها الا فيما نصت عليه المواد الاربع الآتية

مادة ٣٢ - اذا كانت الافعال المتطوعة مرتبطة ببعضها ارتباطاً يكون مجموعاً غير قابل للتجزئة فكافة الجرائم التي تنشأ من اجتماع الافعال كلها أو من أحدها أو من اجتماع أكثرها يجوز توجيهها على المتهم الواحد في أمر احالة واحد

فصل ١  
محاكم الجنايات  
الأهلية  
محاكم الجنايات

مادة ٣٣ - اذا وجد شك في وصف الافعال المسندة الى المتهم فكافة الجرائم التي يمكن ترتيبها عليها يجوز أن يصدر بشأنها ضد المتهم أمر احالة واحد كما يجوز أن توجه عليه بطريق الخبرة

مادة ٣٤ - اذا اتهم شخص بارتكاب عدة جرائم من نوع واحد وكان وقوع الجريمة منها في خلال سنة من تاريخ وقوع الاولى جاز أن يصدر ضده أمر احالة واحد بشأن هذه الجرائم جميعها

مادة ٣٥ - اذا كانت الافعال المتطوعة مرتبطة ببعضها ارتباطاً يكون مجموعاً غير قابل للتجزئة واتهم عدة أشخاص بالاشتراك في ارتكابها يجوز اصدار أمر احالة واحد ضدهم جميعاً حتى لو كانت الافعال الموجهة على كل واحد منهم مكونة لجرائم مختلفة

مادة ٣٦ - يجوز لمحكمة الجنايات الى حين النطق بالحكم اصلاح كل خطأ مادي أو تدارك كل سهو في عبارة الاتهام مما يكون في أمر الاحالة

مادة ٣٧ - يجوز لمحكمة الجنايات الى حين النطق بالحكم تعديل أو تشديد التهمة المبنية في أمر الاحالة اذا اقتضت الحال ذلك بشرط أن لا توجه على المتهم أفعالاً لم يشملها التحقيق

مادة ٣٨ - اذا كان مافي أمر الاحالة من الخطأ أو السهو الذي تداركته محكمة الجنايات بمقتضى المادة ٣٦ من شأنه خدع المتهم أو الاضرار ببقائه يجب عليها إما تأجيل القضية لجلسة آتية أو الأمر بما كفته في الدور المقبل من أدوار انعقادها

وكذلك يكون الحال كلما عثلت المحكمة التهمة بمقتضى المادة ٣٧ وكان التعديل اذا لم توجهل القطعية موجبا للاضرار بالدفاع عن المتهم أو بسير الدعوى وفيما ينافر ذلك من الاحوال يجب الاستمرار في الدعوى بدون انقطاع

مادة ٣٩ - اذا عثلت محكمة الجنايات في التهمة بموجب المادة ٣٧ بعد سماع شهادة الشهود يجوز استحضار هؤلاء الشهود مرة ثانية وسماع أقوالهم بشأن هذا التعديل واستحضار شهود آخرين متى رأت المحكمة لزوما لذلك

مادة ٤٠ - يجوز لمحكمة الجنايات في الحكم بالمقبوضة أن تغير وصف الافعال المبهمة في أمر الاحالة بغير مسبق تعديل في التهمة ولكن بمراعاة الحدود الواردة في المادة ٣٣ فقط وفي هذه الحالة لا تحكم المحكمة بمقبوضة أشد من المخصوص عليها في القانون للجريمة الموجهة على المتهم في أمر الاحالة

ويجوز أيضا بدون سبق تعديل في التهمة الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت اليها الجريمة الموجهة عليه في أمر الاحالة لعدم اثبات بعض الافعال المستندة أو للافعال التي أثبتتها الدفاع

وإذا كانت التهمة على جريمة ارتكبت جاز عقاب المتهم على الشروع في ارتكابها

## الباب الخامس

### ( في الاجراءات بالجلسة )

مادة ٤١ - يصحضر المتهم الى الجلسة بغير قيود ولا أغلال إنما تجري عليه الملاحظة اللازمة

ولا يجوز ابعاده عن الجلسة أثناء نظر الدعوى بها الا اذا وقع منه تشويش جسم يستدعى ذلك

مادة ٤٢ - ويجب عليه تعريف اسمه ولقبه وعمره وصناعته ومحل اقامته ومولده

مادة ٤٣ - يتلو كاتب المحكمة أمر الاحالة

فصل ١  
محاكم الجنائيات  
الأهلية  
محاكم الجنائيات

مادة ٤٤ - بعد تلاوة أمر الإحالة يشرع في الإجراءات اللازمة كالمبين  
في الفصل الأول من الباب الثاني من الكتاب الثالث من قانون تحقيق الجنائيات  
ما لم يخالفها نص من النصوص الآتية

مادة ٤٥ - يجوز لكل من النيابة العمومية والمتهم والمدعى بالحقوق  
المدنية بحسب ما يخص كلا منهم أن يمارض في سماع شهادة الشهود الذين لم يكفوا  
بالحضور بناء على طلبه أو لم يعلن بأسمائهم طبقا للواد ١٠ و ١٩ و ٢٠ المتقدمة  
إلا ما نص عليه في المادة الآتية

مادة ٤٦ - يجوز للحكمة أثناء نظر الدعوى أن تستدعي وتسمع أقوال أى  
شخص ولو بأصدار أمر بالضبط والاحضار اذا دعت الضرورة له أو تستحضر  
أى ورقة جديدة يرى فائدتها ويجب على من دعى للشهادة بهذه الكيفية  
أن يحلف اليمين

مادة ٤٧ - اذا تخلف الشهود عن الحضور أمام محكمة الجنائيات أو حضروا  
وامتنعوا عن الاجابة تتبع في شأنهم القواعد المدونة في المواد ١٦٧ و ١٦٨  
و ١٦٩ من قانون تحقيق الجنائيات

والمقوبة التي يحكم بها على الشاهد الذي تخلف عن الحضور في أول مرة  
تكون غرامة لا تزيد عن أربعين جنيتها مصريا وإذا تخلف عن الحضور بمدخله  
مرة ثانية يحكم عليه بغرامة لا تزيد عن أربعين جنيتها أو بالحبس مدة لا تتجاوز  
شهرًا وإذا حضر وامتنع عن الاجابة يحكم عليه بغرامة لا تزيد عن أربعين جنيتها  
أو بالحبس مدة لا تتجاوز شهرين

مادة ٤٨ - تشرع المحكمة في المداولة فورًا بعد افضال باب المرافعة

مادة ٤٩ - يجب على المحكمة قبل أن تصدر حكما بالإعدام أن تأخذ رأى  
مضى الجهة الموجودة في دائرتها المحكمة ويجب ارسال أوراق القضية اليه  
لذا لم يبد رأيه في ميعاد الثلاثة الأيام التالية لارصال الأوراق اليه تحكم المحكمة  
في الدعوى

مادة ٥٠ - إذا رأت المحكمة أنه ثبتت على المتهم التهمة الميينة في أمر  
الاحالة أو جنائية أو جنحة أخرى مما تطبق عليه الشروط المنصوص عليها  
في المادة ٤٠ تقرر ادانته وتحكم عليه بالعقوبة المدونة في القانون

فصل ١  
محاكم الجنايات  
الاطلقة  
محاكم الجنايات

وفي عكس ذلك تحكم ببراءته ويخرج عنه فوراً ان لم يكن محبوساً لسبب آخر  
وعلى كل حال يجب أن يفصل في نفس هذا الحكم في التضمينات التي قد  
يطلبها بعض الخصوم من بعض

مادة ٥١ - ينطق بالحكم في الجلسة نفسها أو التي تليها على الأكثر ويوقع  
عليه قبل انقضاء دور الانقضاء وعلى كل حال يكون التوقيع في ظرف ثمانية أيام  
من يوم النطق به

مادة ٥٢ - يجوز الطعن بطريق النقض والابرام في أحكام محاكم الجنايات  
بالطرق المنصوص عليها في المواد من ٢٢٩ الى ٢٣٢ من قانون تحقيق الجنايات  
مادة ٥٣ - المتهم الغائب تحكم في غيبه محكمة الجنايات حسب أحكام  
قانون تحقيق الجنايات

## الباب السادس

### (أحكام وقبضة وغير ذلك)

مادة ٥٤ - أحكام هذا القانون تسرى على كل قضية جنائية لم تكن رفعت  
للمحاكم الجنائية الحالية قبل أول شهر فبراير سنة ١٩٠٥ وذلك مع مراعاة أحكام  
المادة الآتية

وأول دور من أدوار انعقاد كل محكمة من محاكم الجنايات يكون في شهر  
مارس سنة ١٩٠٥ مالم يؤجله ناظر الحفانية الى الشهر التالي

مادة ٥٥ - يجوز لناظر الحفانية أن يؤجل بقرار يصدره تشكيل محاكم  
الجنايات في جهة واحدة أو أكثر الى أن يصدر قرار جديد

وكل قرار يقضى بتشكيل محاكم جنائيات جديدة يجب أن تحدد فيه المواعيد التي تحكم من ابتدائها في القضايا الجنائية التي لم تكن رفعت للمحاكم الحالية في تلك المواعيد

فصل ١  
محاكم الجنائيات  
الاحلية  
محاكم الجنائيات

مادة ٥٦ - المصاد من ١٩٠ الى ٢١٤ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٤٢ من قانون تحقيق الجنائيات لا تسرى على القضايا المحكوم فيها من محاكم الجنائيات  
مادة ٥٧ - على ناظر الحفائية تنفيذ هذا القانون

نمرة ١١٩  
اختصاص محاكم  
الجنائيات بالنظر  
في الجنائيات والجنح  
التي تقع بواسطة  
الصحف

القانون نمرة ٢٧ الصادر في ١٦ يونيو سنة ١٩١٠

بعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنائيات

وبعد الاطلاع على القانون نمرة ٤ سنة ١٩٠٥ القاضي بتشكيل محاكم الجنائيات

وبناء على ماعرضه علينا ناظر الحفائية وموافقة رأى مجلس النظار

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

مادة ١ - الجنائيات والجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر تحكم فيها محاكم الجنائيات ويكون حكمها غير قابل للاستئناف

مادة ٢ - تخدم الدعوى الى المحكمة بالطرق المنصوص عليها في المادة ١٥٧ من قانون تحقيق الجنائيات وتقع في المرافعات نصوص ذلك القانون المقررة أمام المحاكم الابتدائية في مواد الجنح

مادة ٣ - على ناظر الحفائية تنفيذ أمرنا هذا ويعمل به بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

الفرع الخامس  
محاكم الاخطا

فصل ١  
محاكم الاخطا  
الاصلية  
محاكم الاخطا

القانون ١١ الصادر في ٨ يونيو سنة ١٩١٢

٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٣٠

والعدل بالقانون ١٩ الصادر في ١٥ مايو سنة ١٩١٢

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية وعلى القوانين المعمول بها  
أمام المحاكم المذكورة

نمرة ١٢٠  
قانون محاكم  
الاخطا

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأى مجلس النظار  
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

في تشكيل محاكم الاخطا ودوائر اختصاصها

مادة ١ - تشكل محاكم تسمى محاكم الاخطا بمقتضى قرار أو قرارات  
يصدرها ناظر الحفانية

مادة ٢ - تعين دوائر اختصاص هذه المحاكم بقرار يصدره ناظر الحفانية  
بالاتفاق مع ناظر الداخلية ويقسم كل مركز من مراكز المديرية الى خطين  
قضائين أو أكثر

في تأليف محاكم الاخطا

مادة ٣ - تؤلف محكمة الخط من خمسة من الاعيان يكون أحدهم رئيسا  
ويكون تعيينهم بقرار من ناظر الحفانية واتخاذهم بالكيفية المبينة في المادة  
السادسة وتصدر الاحكام من ثلاثة منهم الرئيس  
مادة ٤ - لا يجوز تدب أحد عضوا بمحكمة الخط ما لم يكن حائزا للشروط  
الآتية :



فصل ١  
محاكم الجنائيات  
الاملية  
محاكم الاخطاط

- (١) أن يكون بالغاً من العمر نحساً وعشرين سنة كاملة على الأقل
  - (٢) أن يجسن القراءة والكتابة
  - (٣) أن تكون له أملاك في الخط
  - (٤) أن يكون معروفاً في الخط بالتراهة والوجاهة
  - (٥) أن لا يكون موظفاً بالحكومة ولا ضابطاً في الجيش العامل ولا مائوناً ويحوز بصفة استثنائية ادراج أسماء العمدة والمشايخ في القوائم المنصوص عليها في المادة التالية
  - (٦) أن لا يكون محكوماً عليه بعقوبة لجنائية أو سرقة أو تزوير أو خيانة أمانة أو نصب أو تغاليس
- مادة ٥ - يحرر سنوياً كل من النائب العمومي والمدير ورئيس المحكمة الابتدائية قائمة لكل خط شاملة أسماء عشرة على الأكثر وستة على الأقل من أعيان تكون متوفرة فيهم الشروط المبينة في المادة السابقة وترسل تلك القوائم من نظارة الحفائية الى نظارة الداخلية لابتداء ما يكون لديها من الملاحظات وإذا تعذر وجود العدد المطلوب من أهالي الخط نفسه بكل العدد المذكور من أهالي المركز
- مادة ٦ - يصدر ناظر الحفائية في كل سنة قراراً بتعيين الاعيان الخمسة الذين تتألف منهم محكمة الخط ويكون اختيارهم من بين الاعيان المبينة في القوائم المذكورة بالمادة السابقة
- وبين ذلك القرار الاعيان الثلاثة المندوبين للحكم
- مادة ٧ - اذا غاب أحد أعضاء محكمة الخط يندب القاضي الجزئي بطله أحد الاثنين الباقيين من الخمسة فان كان النائب هو الرئيس يبين القاضي في قرار الندب من يقوم مقامه
- مادة ٨ - اذا خلا محل أحد الاعضاء الخمسة المتخفين طبقاً للأداة السادسة انتخب من يحل فيه من بين الأعيان المذكورة أسماءهم في القوائم المنصوص عليها في المادة الخامسة بقرار من ناظر الحفائية
- مادة ٩ - (سنة بالقانون مرة ١٩ سنة ١٩١٣) مدة اشتغال الاعيان تنتهي في ٣١ ديسمبر من كل سنة ويجوز تجديد لائهم

فصل ١  
عناكم الجنايات  
الاطلقة  
عناكم الاخطا

مادة ١٠ - تختص محكمة الخط بالحكم النهائي في جميع المواد المدنية والتجارية الآتية :

أولا - الدعاوى الخاصة بأموال منقولة اذا كان المدعى به فيها لا يزيد عن خمسمائة قرش

ثانيا - الدعاوى المتعلقة بطلب أجرة الاقار والصناع اذا كان المدعى به فيها لا يزيد عن ألف قرش

ثالثا - الدعاوى المتعلقة بالاتلاف الحاصل في أراضي الزراعة أو في الثمار أو في المحاصيل سواء كان بفعل انسان أو حيوان اذا كانت قيمة التعويض المطلوب لا تزيد عن ألف قرش

رابعا - الدعاوى المتضمنة طلب أجرة المساكن والاراضي اذا كان المدعى به فيها لا يزيد عن ألف قرش وكانت الاجرة السنوية لا تزيد عن ألفي قرش  
خامسا - الدعاوى المتعلقة بملكية أو ايجار أو استعمال المواشي التي لا تزيد قيمتها عن ثلاثة آلاف قرش

سادسا - الدعاوى المتعلقة بشركة زراعة اذا كانت قيمة المدعى به لا تزيد عن ثلاثة آلاف قرش

سابعا - كل قضية يتفق الخصوم على تقديمها الى محكمة الخط لتحكم فيها حكما انتهائيا

مادة ١١ - تحكم محكمة الخط حكما انتهائيا في المسائل المتعلقة بفصل حدود الاطيان والانتفاع بمساق الري والمصارف الخصوصية بإعادة الشئ الى أصله وتحويل النظر في الموضوع الى الجهة المختصة

مادة ١٢ - تحكم محكمة الخط حكما قابلا للاستئناف أمام القاضي الجزئي في المسائل الآتية :

أولا - الدعاوى العينية التي لا تزيد قيمتها عن ألف قرش

فصل ١  
حاكم الجنائيات  
الاهلية  
حاكم الاعطال

ثانيا - الدعاوى المتعلقة بملكية السواقي أو الانتفاع بها مهما كانت قيمة المدعى به فيها

ثالثا - الدعاوى المتعلقة بشركة زراعة اذا كانت قيمة المدعى به تزيد عن ثلاثة آلاف قرش ولا تتجاوز ستة آلاف قرش

رابعا - الدعاوى المتعلقة باعادة وضع اليد على العقار متى كانت مبنية على فعل صادر من المدعى عليه لم يمض عليه أكثر من شهر قبل رفع الدعوى

مادة ١٣ - لرئيس محكمة الخط أن يأمر باتخاذ الاجراءات التحفظية

مادة ١٤ - لا تكون محكمة الخط مختصة بالنظر في الدعوى إلا اذا كان المدعى والمدعى عليه متوطنين أو مقيمين في دائرة اختصاص محكمة من محاكم الاخطاط

مادة ١٥ - تحكم محكمة الخط في جميع المخالفات التي لا يعاقب عليها بنير الغرامة التي لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا وتختص أيضا بالحكم بهذه العقوبة أو بالحبس لمدة لا تزيد عن اربع وعشرين ساعة :

أولا - على من وقعت منه مشاجرات بسيطة أو اذى أو قسوة خفيفة اذا لم ينشأ عن ذلك جرح

ثانيا - على كل من كان قادرا ورفض أو أهمل القيام بما يطلبه منه العملة من الاعمال أو الخدمة أو المساعدات التي يسوغ تكليفه بها بمقتضى القوانين واللوائح

ويجوز استئناف الأحكام الصادرة بالحبس أمام القاضي الجزئي

مادة ١٦ - يكون لمحكمة الخط ولرئيسها في المسائل التي من اختصاصهما النظر فيها كل السلطة التي للقاضي الجزئي لكن لا يجوز الحكم بالحبس لأكثر من أربع وعشرين ساعة أو بغرامة تزيد عن خمسة وعشرين قرشا

مادة ١٧ - تراعى محاكم الاخطاط في تطبيق القوانين العادات المحلية الثابتة التي لاتخالف قواعد العدل والقانون الطبيعي

فصل ١  
محاكم الجنايات  
الاجرامية  
نظام الاخطا

في حضور الخصوم وفي الصلح  
مادة ١٨ - يحضر الخصوم أمام محكمة الخط بأنفسهم ولا يقبل حضور وكلاء عنهم الا في الاحوال التي تتيقن في لائحة الاجراءات المنصوص عليها في المادة الرابعة والعشرين

مادة ١٩ - يجب على محكمة الخط أن تسعى في الصلح بين الخصوم في جميع القضايا المدنية والتجارية حتى التي تدخل ضمن اختصاص القاضي الجزئي فاذا لم يتم الصلح نظرت المحكمة المذكورة في القضايا التي من اختصاصها وأجالت الأخرى الى المحكمة الجزئية

#### في المرافعات

مادة ٢٠ - الأدلة التي تقبل أمام محاكم الاخطا هي :

أولا - الاقرار

ثانيا - الاوداق الرسمية أو العرفية

ثالثا - الشهود

رابعا - القرائن القاطعة

خامسا - اليمين

مادة ٢١ - يجوز لمحكمة الخط من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أن تكلف الخدم المراد تحميله بيمين مخصوصة مع احترام عقيدته الدينية متى رأت أن ذلك أكد في الاثبات

مادة ٢٢ - يجوز لمحكمة الخط أن تبطل تعهد المدين في أداء الدين الى أجل لا يتجاوز مجموعها ثلاثة أشهر وذلك مع الكفالة أو بدونها ويجوز أن تكون المهلة الى الحصول المتقبل وذلك في الاحوال الاستثنائية

مادة ٢٣ - تعمل المحاكم الجزئية بنصوص المادة السابعة عشرة والمواد من عشرين الى اثنين وعشرين من هذا القانون عند النظر في الاستئنافات التي ترفع اليها ضد الأحكام الصادرة ابتدائيا من محاكم الاخطا

فصّل  
محاكم الجنائيات  
الأعلى  
محاكم الاخطاط

مادة ٢٤ - يضع ناظر الحفانية لائحة لأجراآت المرافعات والتفويض والقضايا التي من اختصاص محاكم الاخطاط النظر فيها يصدر بها أمر عال بعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ويصدرها الآن. ناظر الحفانية مؤقتا بموافقة مجلس النظر الى وقت الشروع في توسيع نشر تلك المحاكم ويضع أيضا ترعية للرسوم القضائية أمام تلك المحاكم بالطريقة عينها وتقدر الرسوم بحيث لا تزيد عما يفي بالمصاريف اللازمة لسير محاكم الاخطاط

في أحكام متنوعة

مادة ٢٥ - (سنة القانون مرة ١٩ سنة ١٩١٣) للقاضي الجزئي دائما أن يرأس جلسات أى محكمة من محاكم الاخطاط التي في دائرة اختصاصه وحينئذ ينتحى أحد عضوى المحكمة بالدور والاحكام التي تصدر من محكمة اخط وهي مؤلفة بهذه الصفة تكون غير قابلة للاستئناف

مادة ٢٦ - يلغى القانون نمرة ٨ سنة ١٩٠٤ المتعلق بمحاكم المراكز في كل مركز أنشئت فيه محاكم أخطاط ويبطل كذلك مريان المادتين التاسعة والعاشر والفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة المتعلقة باختصاص العمدة في المواد الجنائية من الامر العالى الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ وكذا الامر العالى الرقم ٢٨ أبريل سنة ١٨٩٨ المتعلق باختصاصهم في المواد المدنية

مادة ٢٧ - اذا لم يحدد القرار المنصوص عليه في المادة الثالثة يبطل مريان هذا القانون ويقوم القاضي الجزئي بجميع الاعمال القضائية في مركزه ويرجع اختصاص العمدة المذكور في المادة السابقة كما كان

مادة ٢٨ - لا يعمل بهذا القانون في عواصم المديرات ولا في المحافظات

مادة ٢٩ - يجب على قاضي المحكمة الجزئية أن يقيم في المركز الذي فيه محكمة

مادة ٣٠ - علي ناظرى الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويجب العمل به من أول يوليه سنة ١٩١٢

## الفصل الثاني

(في محاكم الجنايات المختلطة) (١)

فصل ٢  
المحاكم الجنائية  
المختلطة

### الكتاب الثاني من لائحة ترتيب المحاكم

المعدل بالامر العالي الصادر في ٢٩ مارس سنة ١٩٠٠ والقانون نمرة ٢٣ الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٦

نمرة ١٢١  
المحاكم الجنائية  
فما يختص بالتهمة  
من الاجانب

## الباب الأول

(في محاكم المخالفات ومحاكم الجنح ومحكمة الجنايات)

### الفرع الأول

(في تشكيل تلك المحاكم)

مادة ١ - القاضي الذي يحكم في المخالفات الواقعة من الاجانب يكون من قضاة المحكمة الاجانب

مادة ٢ - (معدل بالامر العالي الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠) أودة المشورة التي تعرض عليها مواد الجنح والجنايات تكون مركبة من ثلاثة قضاة أحدهم من الاهالي واثنان من الاجانب

(١) تختص المحاكم المختلطة دون غيرها بالحكم في كافة الدعاوى الواقعة في المواد المدنية والتجارية بين الاهالي والاجانب أو بين الاجانب المخلفين التبعة ما عدا ما يتعلق بالاحوال الشخصية وتحكم أيضا في كافة دعاوى الحقوق العينية المتعلقة بالعقار الواقعة بين الاهالي والاجانب أو بين الاجانب سواء كانوا مخلفين التبعة أو من تبعة دولة واحدة

والماتل المختصة بالاجانب فما يتعلق بالاحوال الشخصية وكذلك محاكمتهم على ما يقع منهم من الجنح والجنايات تكون من اختصاص المحاكم القضائية التابعة اليها

أما في مواد العقوبات فلا تنظر المحاكم المختلطة الا في المخالفات التي تقع من الاجانب وفي بعض الجنح والجنايات المتعلقة بإدارة القضاء ولم تدج هذا الاجزاء المختص بذلك من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة فان النصوص الواردة فيه تتعلق بموضوع هذه المجموعة

مادة ٣ - (مادة بالقانون نمرة ٢٣ سنة ١٩٠٦) محكمة الجناح تكون مركبة من  
ثلاثة قضاة أحدهم من الاهالى واثنان من الاجانب ومن أربعة عدول أجنبيا  
فيما اذا كان المتهم أجنبيا

وأما اذا كان المتهم من الاهالى أو كانت الدعوى العمومية مقامة على أجنب  
وأهالى معا فيكون نصف العدول من الاهالى

مادة ٤ - (مادة بالقانون نمرة ٢٣ سنة ١٩٠٦) محكمة الجنايات تركب من ثلاثة  
مستشارين أحدهم من الاهالى واثنان من الاجانب

والاثنان عشر محلفا يكونون من الاجانب اذا كان المتهم أجنبيا أما اذا كان من  
الاهالى أو كانت الدعوى مرفوعة على أجنب وأهالى معا فيكون نصف العدول  
من الاهالى

ويكون نصف العدول والمحلفين من تبعية دولة الجاني بناء على طلبه  
وفى حالة ما اذا كانت قائمة أسماء المحلفين أو العدول الذين من تبعية دول الجاني  
لاحتوى على المقدار الكافى لتسام النصف فعليه أن يختار الدولة التى يمينون  
منها لاتمام العدد المطلوب

مادة ٥ - اذا كان المدعى عليه بالجناية أكثر من واحد فكل منهم أن  
يطلب عددا من المحلفين أو العدول التابعين لدولته مماثلا للعدد الذى يطلبه الآخر  
بحيث لا يترتب على ذلك زيادة فى المقرر من عدد أولئك المحلفين أو العدول فاذا  
لم يتهم ذلك لكل من المدعى عليهم بالنسبة لمجموع العدد المقرر يمين بطريق  
القرعة من لا يتمكن منهم من الحصول على ذلك

## القصر الثانى

فى اختصاص المحاكم المذكورة

مادة ٦ - (مادة بالامر العالم الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠) تختص المحاكم  
المختلطة بالحكم فيما يأتى

أولا - قضايا المخالفات الواقعة من الاجانب

ثانياً - الدعاوى المقامة على مرتكبي الجنح المنصوص عليها في الباب التاسع من قانون العقوبات في حالة وقوع التغاليس المختلطة وعلى المشاركين لهم فيها

المشاركين  
المختلطة

ثالثاً - الدعاوى المقامة على مرتكبي الجنايات والجنح الآتية بيانها وعلى المشاركين لهم فيها

مادة ٧ - تختص المحاكم المذكورة بالحكم في الجنايات والجنح الميئة بعده إذا وقعت في حق القضاة أو وكلاء الحضرة الخديوية أو المحلفين أو المأمورين الموظفين بالمحاكم في أثناء تأدية وظائفهم أو بسبب تأديتها

(١) التهكم بهم بالحركات أو الكلام أو التهديد

(٢) قذف أو سب واحد من ذكر بشرط التفوه به إما بحضوره أو في داخل المحكمة أو بنشره اعلانات تلصق بالطرق أو بكتابه أو بطبع أو بنقش أو بإشارة

(٣) فعل الأذى بمن ذكر سواء كان بضرب أو جرح أو قتل اختياري بفكر وتصميم سابقين أو بدونهما

(٤) أذيتهم أو تهديدهم للحصول على إجراء أمر غير حق أو غير قانوني أو منعهم من إجراء حق أو أمر قانوني

(٥) تعدي أحد مأموري الحكومة باستعمال سطوته على أحدهم بهذا القصد

(٦) الشروع مباشرة في رشوة أحد من ذكر

(٧) التوصية من طرف أحد مأموري الحكومة لأحد القضاة لمصلحة أحد المتداعين

مادة ٨ - الجنايات والجنح الواقعة مباشرة معارضة لتنفيذ الاحكام والاوامر القضائية وهي

(١) الهجوم أو المقاومة بشدة أو بضرب أو نحوه مضادة للقضاة في وظائفهم أو للمأمورين الموظفين بالمحاكم في حال كتابتهم أو إجرائهم شيئاً بالطريقة القانونية لاجل تنفيذ الاحكام أو الاوامر القضائية أو مضادة للمحافظين على الضبط والوسط أو المأمورين به المكلفين بالمساعدة في التنفيذ



ضلع ٢  
الحكام الجنائية  
الخطية

- (٢) حصول التعدي من أحد مأموري الحكومة لمنع التنفيذ بسطوته  
(٣) سرقة الاوراق الشرعية للفرض المذكور  
(٤) كسر الاختام الموضوعة من احدى الحاكم أو اخفاء أو سرقة الاشياء  
المحجوزة بناء على أمر أو حكم صادر من المحكمة  
(٥) هروب المسجونين الذين حبسوا بناء على أمر أو حكم وكذلك كل فعل  
ترتب عليه مباشرة هروبهم

(٦) - اخفاء المسجونين الذين هربوا من السجن وكان حبسهم بأمر أو حكم  
مادة ٩ - الجنمايات والجنح التي تلبس للقضاة أو المحلفين أو المأمورين  
الموظفين بالحكم اذا حصلت الدعوى عليهم بأنهم ارتكبوها حال اجراء وظائفهم  
أو من باب التعدي منهم ارتكابا على تلك الوظائف سواء كانت من الجنمايات  
أو الجنح العادية التي يمكن لمبتها اليهم في الاحوال المذكورة أو من الجنمايات  
أو الجنح الخصوصية الآتية

- (١) صدور الحكم بالبور لفرض أو لمداوة  
(٢) الارتشاء  
(٣) عدم الاخبار بن شرع في ارشائهم  
(٤) السكوت عن الحق  
(٥) معاملة الناس بالشتة والقسوة  
(٦) الدخول في مسكن أحد بدون اجراء الرسوم القانونية  
(٧) الالتزام بدفع مالا يلزم  
(٨) اختلاس مال الميرى  
(٩) وضع أحد في السجن بدون وجه قانوني  
(١٠) تزوير الاحكام والأوراق

مادة ١٠ - المراد بالمأمورين الموظفين بالحكم المذكورين بالبعود الضابطة  
رؤساء الحاكم والكتبة الخاقون لليمين والمترجمون المعينون بها والمحضرون الموظفون  
لا من تطرأ اناطته من المحكمة باعلان شيء أو اجراء أمر من متعلقات المحضرين  
ولفظ القضاة يشمل العدول أيضا

## الباب الثاني

فيما يتبع إجراءات المخالفة لنصوص قانون تحقيق الجنايات<sup>(١)</sup>

فصل ٢  
المحاكم الجنائية  
الانظمة

## الفصل الأول

(في إقامة الدعاوى)

مادة ١١ - متى حصل الاخبار من طرف أحد القنصلات بنسبة جنحة لأحد القضاة أو لأحد المأمورين الموظفين بالمحاكم يجب على الحكومة أن تصدر الأوامر اللازمة الى وكيل الحضرة الخديوية وهو يكون ملزماً بإقامة الدعوى بناء على ذلك الاخبار

مادة ١٢ - يجب تحقيق جميع الدعاوى المتعلقة بالجنايات والجنح ثم عرضها على أودة المشورة بالحكمة

مادة ١٣ - يجب اخبار قنصل الدولة التابع لها المدعى عليه بدون مهلة بالدعوى المقامة على تابعه بالجناية أو الجنحة

## الفصل الثاني

(في تحقيق الدعاوى)

مادة ١٤ - تحقيق الدعوى والمرافعة الشفاهية فيها يكون حصولها باحدى اللغات الرسمية التي يعرفها الجاني

مادة ١٥ - اجراء التحقيق على أحد الأجانب وإدارة المرافعات الشفاهية قبيل الحكم يكونان منوطين بأحد القضاة الأجانب سواء كانت الدعوى متعلقة بمجاعة من مواد المخالفات أو الجنايات أو الجنح

(١) المادة ٣ من القانون نمرة ٦ الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٦ ألغت من عنوان الباب الثاني العبارة الأصلية التي كانت واردة فيه وهي «مما يتعلق بالأحكام في المخالفات والجنح والجنايات الواقعة من الأجانب»

فصل ٢  
المحاكم الجنائية  
المختلطة

مادة ١٦ - إذا لم يكن للتهمة بجنائية أو جنحة مدافع عنه يعين له مدافع بمعرفة المحكمة عند استجوابه والا كان التحقيق لاغيا

مادة ١٧ - المتهم المسجون تحت الشبهة يسلم الى قنصل الدولة التابع اليها عقب استجوابه وفي ظرف أربع وعشرين ساعة بالأكثر من وقت ضبطه الى أن يثبت وجود مخلات لائحة للسجن بالقطر المصري مالم يأذن القنصل بمحجزه في سجن الحكومة

مادة ١٨ - الشاهد الذي يتمتع من المجاورة أمام القاضي المأمور بالتحقيق أو أمام المحكمة يجوز الحكم عليه بالسجن مدة من أسبوع الى شهر في مواد الجمع أو الى ثلاثة أشهر في مواد الجنائيات أو الحكم عليه في أى الحالتين بغرامة من ١٠٠ قرش صاغ ديوانى الى ٤٠٠ قرش ديوانى والحكم بذلك يصدر على حسب الأحوال إما من المحكمة الابتدائية أو من محكمة الاستئناف

مادة ١٩ - الشهود الذين يجوز تجريمهم هم الأقارب للدعى عليه من الطبقة العليا ومن الطبقة السفلى والإخوة والأخوات والأصهار من الدرجات المذكورة والازواج ولو في حالة الطلاق انما اذا سمعت شهادة أحد من ذكر لم يحصل تجريمه من وكيل الحضرة الخديوية أو من المدعى بالدعوى المدنية أو من المتهم فلا يترتب على سماعها بطلان العمل

مادة ٢٠ - اذا اقتضى الحال في أثناء التحقيق الدخول في محل المدعى عليه للكشف فيحصل الاخير بذلك الى قنصل الدولة التابع لم المدعى عليه ويحضر محضر الاخبار المذكور تسلم صورته الى القنصل ووقت الاخبار

مادة ٢١ - لا يسوغ الدخول ليلا في محل بدون حضور القنصل أو مندوبه أو تصريح منه بالدخول في غيبته الا في حالة مشاهدة الجاني حين تلبسه بالجنائية أو في حالة الاستغاثة من داخل المحل

## الفصل الثالث

فصل ٢  
المحاكم الجنائية  
المختصة

(في تسوية النزاع في الاختصاص بالحكم في المواد الجنائية)

مادة ٢٢ - يحصل اطلاع القنصل أو مندوبه على أوراق التحقيق في قلم كتاب المحكمة قبل الاجتماع بأودة مشورتها بثلاثة أيام ويجب أن يعطى الى القنصل ما يطلبه من صور الأوراق وإلا كان التحقيق لاغيا

مادة ٢٣ - اذا ادعى قنصل المتهم بعد اطلاعه على الاوراق أن الحكم في الدعوى من خصائصه وإنها واجبة إحالتها الى محكمة القنصلان وتازعته في ذلك المحكمة المصرية فيحال الفصل في مسألة الاختصاص لمجلس يتركب من قاضين من محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية يعينهما رئيس محكمة الاستئناف المذكورة ومن قنصلين يتخهما قنصل الدولة التابع لها المتهم

مادة ٢٤ - اذا اتفق حصول تحقيق دعوى بمعرفة قاضي التحقيق المعين من طرف المحكمة المصرية وحصوله أيضا بمعرفة القنصل في آن واحد وكان كل منهما مصرًا على اختصاص محاكمته بالدعوى وجب انعقاد المجلس المبين في البند السابق لأجل الحكم في مسألة الاختصاص بناء على طلب أحدهما

ولا تصح المنازعة من قاضي التحقيق في الاختصاص اذا كانت الجنائية أو اللجنة عادية هذا ويجب أن تبين الجنائية أو اللجنة المدعى بها بأوصافها في طلب التحقيق الذي يحصل للقاضي من وكيل الحضرة الخديوية مع مراعاة أنواع الجنائيات واللجنة الداخلة في اختصاص المحاكم المصرية السابق بيانها أما اذا أقام القاضي أو وكيل الحضرة الخديوية أو المأمور الموظف بالمحكمة الواقعة في حقه الجنائية دعواه بها أمام محكمة القنصلان وظل الحكم فيها بغير منازعة في الاختصاص

مادة ٢٥ - المحكمة التي يحصل الاقرار على اختصاصها بعد استيفاء الاجراءات المبينة سابقا أن تحكم في الدعوى ولا وجه لما بعد ذلك في التنجى عن اختصاصها بها

فصل ٢  
المحاكم الجنائية  
المختلطة

### الفـرـع الرابع

( في المرافعة أمام محكمة الجنائيات )

مادة ٢٦ - بعد انتهاء المرافعة الشفاهية أمام محكمة الجنائيات وتقرر صيغة الاستفلة اللازم توجيهها الى المحلفين يجب على رئيس المحكمة أن يلخص الدعوى والأدلة المهمة التي لتهم أو عليه

### الفـرـع الخامس

( في استئناف الاحكام الصادرة بعقاب الجنائي والظعن فيها )

مادة ٢٧ - الاحكام الصادرة من محكمة المخالفات متى كانت من الجائز استئنافها تستأنف بمحكمة الجنتح

مادة ٢٨ - الظعن في الاحكام الصادرة في مادة جنائية متى كان جائزا بمقتضى قانون تحقيق الجنائيات ينظر بمحكمة الاستئناف بمجلسة تتعقد من قضاة بقدر العدد المعين للحكم في المواد المدنية

انما لا يجوز لقضاة الاستئناف المشتركين في الحكم المطعون فيه أن ينظروا في مسألة الظعن

### الفـرـع السادس

( في تحرير قائمة المحلفين وانتخابات العدول )

مادة ٢٩ - تحرير قائمة المحلفين الاجانب بمعرفة القناصل في كل سنة ولهاذا يرسل كل قنصل الى أقدم القناصل قائمة محتوية على أسماء الذين يرى فيهم اجتماع الشروط اللازمة من رطابا دولته لاجل أن يكونوا محلفين ويجب أن يكون منهم ثلاثين سنة وأن يكونوا أقاموا بالقطر المصري سنة واحدة بالأقل

مادة ٣٠ - تحرير القائمة القطعية بمعرفة جمهور القناصل من القوائم التي قدمت من كل قنصل ويكون تحريرها بطريقة الحذف من الاسماء المدرجة بها حتى يبقى عدد المحلفين مائتين وخمسين من غير زيادة

فصل ٢  
الحاكم الجنائية  
المختصة

مادة ٣١ - يجوز أن يكون عدد المدلول المحلفين من كل دولة ثلاثين بالأكثر  
وثمانية عشر بالأقل متى كان عدد رعايا الدولة قابلا لانتخاب هذا القدر منه  
مادة ٣٢ - المدلول اللازم وجودهم في محاكم الجناح ينتخبون بمعرفة جمهور  
القناصل من قائمة المحلفين

مادة ٣٣ - عدد المدلول المذكورين يكون ستة من كل دولة بالأقل  
واثنى عشر بالأكثر

مادة ٣٤ - إذا لزم الحكم في جنحة باحدى المحاكم الابتدائية في بلدة لا يوجد  
بها العدد اللازم من المدلول الاجاب فصل محكمة الاستئناف أن تعين لها المدلول  
اللازمين من المحكمة القريبة لها

مادة ٣٥ - من يتأخر من المدلول أو المحلفين عن الحضور الى المحكمة لاداء  
وظيفته يحكم عليه من المحكمة الابتدائية أو من محكمة الاستئناف على حسب  
الاحوال بغرامة من مائتى قرش ديوانى الى أربعة آلاف قرش الا اذا كان له  
عذر قانونى

## الفروع السابع

(في تنفيذ الأحكام)

مادة ٣٦ - المحكوم عليه بالسجن يحبس بسجن قنصله اذا طلب القنصل  
ذلك الى أن يتحقق وجود محلات لائحة للسجن بالقطر المصرى

مادة ٣٧ - اذا سجن المحكوم عليه في سجن الحكومة لوفاء جزائه يكون  
لقنصل الدولة التابع اليها المسجون الحق في الكشف على محل السجن وتحقق  
حالاته

مادة ٣٨ - اذا حكم على أحد من الاجانب بالقتل يسوغ لنائب الدولة التابع  
اليها ذلك المحكوم عليه أن يطلبه ولهذا يجب أن يعطى للنائب المذكور الوقت  
الكافى بين اصدار الحكم وتنفيذه لاجل أن يعترف عن رغبته في طلب المحكوم  
عليه وعلمها

## الفصل الثالث

(في المحاكم المخصوصة في مواد الجنائيات)

### الفرع الأول

(في مجلس سيوه)

الأمر العالى الصادر في ٢٥ مايو سنة ١٨٩٧<sup>(١)</sup>

مادة ١ - يرتب في مركز سيوه مجلس تشتمل دائرة اختصاصه واحدة سيوه  
بما فيها قرية أغرمى وبلدة أم الصغير

مادة ٢ - يشكل مجلس سيوه من ثمانية أعضاء يرأسهم مأمور مركز سيوه  
وتصدر الاحكام من خمسة أعضاء بالاقل غير الرئيس

مادة ٣ - يحكم المجلس المذكور في المواد المستوجبة للتميز بأواعها من  
المخالفات أو الجنح أو الجنائيات التي تقع من جميع سكان سيوه المحلية بمقتضى  
العادات والقواعد المتبعة في تلك الجهة

مادة ٤ - يستمر الفصل فيما يقع بين الاهالى من دعاوى الحقوق مدنية  
كانت أو تجارية بطريق التحكيم والمجلس أيضا اذا رفعت اليه دعوى من هذا  
النوع أن يحكم فيها بمقتضى قواعد العدل وبموجب عادات تلك الجهة

مادة ٥ - أعضاء مجلس سيوه تنتخبهم جمعية عمومية مؤلفة من مشايخ  
وأعيان سيوه وهذا المجلس يركب من أربعة أعضاء من عائلات الشرق وثلاثة  
من عائلات الغرب وواحد من قرية أغرمى

مادة ٦ - أعضاء المجلس يحلفون أمام المأمور قبل اشتغالهم بوظيفتهم بأنهم  
يؤدونها بالذمة والصدقة

(١) صدر هذا الامر بالغة العربية

فصل ٣  
المحاكم المخصوصة  
في مواد الجنائيات

نمرة ١٢٢  
تشكيل مجلس سيوه  
ونظامه وأجراؤه  
فما يخص المواد  
الجنائية

فصل ٣ المادة ٧ - يشترط فيمن عين عضوا في المجلس أن يكون سنه احدى وعشرين سنة بالأقل وأن يكون مستقيم الأحوال وأن لا يكون حكم عليه بحكم في مواد الجنايات

نخل بالشرف

مجلس سيوه المادة ٨ - يلبث أعضاء المجلس في وظائفهم خمس سنوات متوالات لا يعزل أحد منهم في أثناءها الا بحكم تأديبي أو بناء على استعفائه وعند خلق وظيفة أحد الاعضاء وكذلك عند اقضاء الخمس سنوات المقررة بعقد المأمور جمعية عمومية من مشايخ العائلات وأعيانها لانتخاب عضو للوظيفة الحالية أو لتجديدا انتخاب جميع الاعضاء ويسوغ اعادة انتخاب الاعضاء الموجودين حيثلذ كلهم أو بعضهم

مادة ٩ - اذا خالف أحد أعضاء المجلس نظام الجلسة أو وقع منه فيما أمر يستوجب العقاب يلتم المجلس بهيئة تأديبية لها كته

مادة ١٠ - العقوبات التأديبية التي ترتب على أعضاء المجلس هي الغوبيخ والانتذار أو الغرامة عن كل مخالفة لنظام الجلسة وكل فعل يزى بشرف الاعضاء أو يخلل بكمال حرمتهم في آرائهم يكون جزاءه عزل مرتكب

مادة ١١ - يجب على مشايخ عائلات سيوه متى بلغهم حصول واقعة في دائرة عائلتهم أن يقبضوا على الفاعل وأن يضربوا المأمورية فورا ويطيهم أيضا بجمع الاستدلالات والبيانات واجراء التحريات الموصلة لتمهيل تحقيق الوقائع التي تبلغ اليهم أو يعلمون بها بأي كيفية ويطيهم كذلك اتخاذ الوسائل التحفظية ومساعدة موظفي الحكومة في جميع ما يطلب منهم لاجل اثبات الوقائع

مادة ١٢ - عند ما يبلغ المأمورية حصول واقعة يجب على رجالها الشروع فورا في اجراء التحقيقات لاثبات الجناية وكيفية وقوعها وحالة المحل الذي وقعت فيه ويجوز لرجال المأمورية بمساعدة مشايخ العائلات تفتيش منزل المتهم أو أي منزل يشتمل وجود أسلحة فيه أو أشياء أخرى مثبته للتهمة

مادة ١٣ - يعقد المأمور المجلس سرىما وتقدم اليه أوراق التحقيق للمحاكمة المتهم وبعد سماع أقواله وشهادة الشهود يصدر المجلس حكمه



- مادة ١٤ - لا يجوز حضور أحد في المجلس غير أعضائه وذوى الشأن في القضية ولا يستعمل الاعضاء غير اللغة العربية في مداوالتهم وأحكامهم
- مادة ١٥ - تنفيذ الاحكام يكون بواسطة المأمورية بمساعدة مشايخ العائلات
- مادة ١٦ - تنفيذ الاحكام الصادرة من مجلس سيوه في دفتر مخصوص يحفظ بدويان المأمورية ويؤشر فيه بالتنفيذ بعد حصوله . وفي كل شهر يستخرج منه ملخص القضايا التي حكم فيها وتبحث به المأمورية للديرية
- مادة ١٧ - لا تؤخذ رسوم على القضايا التي تنظر في مجلس سيوه أما الغرامات التي يحكم بها من المجلس فتحصلها وحفظها وصرفها يكون بواسطة المأمورية تحت ملاحظة المديرية

فصل ٣  
المحاكم المخصوصة  
في مواد الجنائيات  
بمحاكم  
منع تجارة الرقيق

### الفرع الثاني (في محاكم منع تجارة الرقيق)

الامر العالي الصادر في ٢١ يناير سنة ١٨٩٦

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من الوفاق المفقود بين حكومتى بريطانيا العظمى ومصر بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ لاجل ابطال النخاسة والتوصل الى منع الاسترقاق<sup>(١)</sup>

نمرة ١٢٣  
نظام واجراءات  
محاكم منع تجارة  
الرقيق

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

مادة ١ - الافعال المخالفة لقانون الجنائيات والجمع المتعلقة بالاسترقاق تحال على محكمة تشكل من خمسة من قضاة محكمة الاستئناف الأهلية يكون منهم اثنان على الأقل من القضاة الأوروبيين<sup>(٢)</sup>

ويكون انتخاب هؤلاء القضاة في كل حالة على حدة بقرار من ناظر الجنائية يعين فيه رئيس هذه المحكمة

(١) راجع الوفاق المذكور في الكتاب الثاني

(٢) راجع الوفاق المذكور في الكتاب الثاني

مادة ٢ - تشمل دائرة اختصاص هذه المحكمة القطر المصري وملحقاته  
ماعدًا الجهات التابعة لمصر في جنوبي أسوان وموانئ البحر الأحمر وسواحل  
المشكلة لها محكمة مخصوصة ولا تدخل مدينة السويس في دائرة هذه المحكمة  
محاكم  
منع تجارة الرقيق  
المخصوصة

ويسمى ناظر الحفانية الجهة التي تتعقد فيها المحكمة

مادة ٣ - اذا كانت القضية صالحة لأن ترفع الى الجلسة بغير تحقيق تمهيدى  
فتقدم في الحال الى ناظر الحفانية وهو يقعد المحكمة في ظرف ثمانية أيام من تاريخ  
وصول الطلب اليه

ويقعد ناظر الحفانية هذه المحكمة إما من تلقاء نفسه أو بناء على طلب قلم عتق  
الرقيق أو بناء على طلب قنصل جنرال دولة بريطانيا العظمى أو من يقوم مقامه  
في حالة غيابه

وتبين في الطلب الجنائية أو الجنحة مع كافة الظروف التي حصلت فيها

مادة ٤ - اذا كان الحكم في القضية يستلزم تحقيقا ابتدائيا فبشرع فيه حالا  
قلم عتق الرقيق أو مندوبه ويكون لهذا القلم ولندوبه كافة الاختصاصات  
المختولة للأمورى الضبطية القضائية في قانون تحقيق الجنائيات وفيما عدا أحوال  
التلبس بالجنابة لا يجوز لهم القبض على متهم أو تفتيش أى منزل الا بترخيص من  
ناظر الحفانية أو ناظر الداخلية أو محافظ سواكن على حسب الجهة التي يجب  
حصول القبض أو التفتيش فيها

ويجب على مندوب قلم عتق الرقيق المكلف بإجراء التحقيق أن يغير في الحال  
المدير أو المحافظ ويكون لكل منهما الحق في حضور التحقيق ولكن لا يقرب  
على غيابهما إقامته أو عدم صحته

مادة ٥ - تكون جلسات هذه المحكمة علنية والمرافعات شفاهية ولكن للمحكمة  
أن تقبل ثلاثة مستندات مكتوبة ويقوم أحد مندوبى قلم عتق الرقيق بإثبات  
التهمة ويحوز للتمهين أن يستعينوا بأحد المحامين

فصل ٣  
المحاكم المختصة  
في مواد الجنائيات  
محاكم  
منع تجارة الرقيق

وتسمع أولا شهود الاثبات ثم شهود النفي وتصدر الاحكام في الجلسة نفسها ولا يجوز الطعن فيها بأى وجه وتبلغ بمجرد اصدارها الى ناظر الحاقانية لتنفيذها  
أما اذا كان الحكم صادرا من مجلس عسكرى فيرفع الى من يكون أمر بقصد المجلس وتنبع أحكام القانون العسكرى فيما يختص بتأييد الحكم

مادة ٦ - الافعال المخالفة لقانون الجنائيات والجنح المتعلقة بالاسترقاق ترفع الى مجلس عسكرى اذا كان وقوعها في موانى البحر الأحمر (ماعدا مدينة السويس) وفي سواحله التابعة للقطر المصرى وملحقاته وفي المنطقة البحرية المتحددة في المادة الثامنة من الوفاق المعقود بين الحكومتين البريطانية والمصرية بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ وكذلك في الجهات التابعة للحكومة المصرية في جنوبى اسوان

مادة ٧ - يشكل هذا المجلس العسكرى من خمسة على الأقل من ضباط الجيش المصرى بينهم السردار وبين أيضا رئيس المجلس

مادة ٨ - يتبع المجلس العسكرى أيضا أحكام أمرنا هذا بشأن المحكمة المختصة متى أمكن سرعان هذه الاحكام عليه

مادة ٩ - يجوز لكافة ربانى السفن الحربية الانكليزية أو الطرادات المصرية أن يطلبوا انعقاد المجلس العسكرى المذكور وذلك علاوة على الذين نص عليهم في المادة الثالثة

مادة ١٠ - الاجراءات الواجب على السفن المصرية اتباعها في موانى البحر الأحمر للخروج منها ولقيد أسماء ملاحيها وركابها تكون مطابقة لما هو مقرر في عقد مؤتمر بروسل وتبين في ملحق حرف (ب) الذى يعتبر جزءا مكلا للوفاق المعقود بين الحكومتين البريطانية والمصرية بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥

## الفرع الثالث

(في المحكمة المخصوصة المختصة بالحكم فيما يقع من الأهل من التعدي  
على عساكر أو ضباط جيش الاحتلال)

الامر العالى الصادر فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥  
(أول رمضان سنة ١٣١٢)

فصل ٣  
عساكر  
فى مواد الجنائيات

عساكر نظار القضاة  
الخامسة بمجلس  
الاحتلال

نمرة ١٢٤  
تشكيل المحكمة  
وأبرأاتها

مادة ١ - تشكل محكمة مخصصة لتحكم فى الأحوال المخصوصة المبينة  
فالمادة السادسة الآتية فيما يقع من الأهل من الجنائيات والجنىح على عساكر  
أو ضباط جيش الاحتلال أو على بحرية المراكب الحربية الإنجليزية الراسية  
فى إحدى الموانئ المصرية وتنفذ هذه المحكمة جلساتها فى الجهة التى وقعت فيها  
الجنائية أو الجنحة

مادة ٢ - تؤلف هذه المحكمة كما يأتى

ناظر الحقائق بصفة رئيس

المستشار القضائى

قاض المجلئى من محكمة الاستئناف الأهلية يختاره ناظر الحقائق  
من يكون قائما بأعمال المحاماة والقضاء فى جيش الاحتلال بالقاهرة  
أو الاسكندرية

من يختاره ناظر الحقائق من رئيسى محكمى مصر أو الاسكندرية الابتدائيتين  
مادة ٣ - ضبط المتهمين يكون بناء على أمر حكمدار بوليس مصر أو حكمدار  
بوليس اسكندرية أو مندوبهما وأجراء التحقيق يكون أيضا بمعرفة أو بمعرفة  
مندوبهما

مادة ٤ - ترفع الدعوى جلسة علنية بالمحكمة بمجرد اتمام التحقيق  
وتكون المرافعة شفاهية ويختار البوليس محاميا لاثبات التهمة

فصل ٣  
المحاكم المختصة  
في المواد الجنائية

عناكم ضبط وربط  
الصحراء الشرقية

ويسوغ للتهمين أن يستعينوا بمن يدافع عنهم  
ويبدأ بسماع شهود الاتبات ثم شهود النفي  
وتراعى المحكمة الأحوال المقررة في قانون تحقيق الجنائيات المتبع في المحاكم  
الاهلية متى كانت تلك الاصول لا تعيق معرفة السر في الدعوى  
وتصدر الأحكام في نفس الجلسة التي رفعت اليها الدعوى ولا يقبل الطعن  
فيها بأى وجه كان وتكون واجبة التنفيذ في الحال  
مادة ٥ - لا تكون المحكمة المختصة مقيدة بأحكام قانون العقوبات بل  
تحكم بمجازاة مرتكبي الجنائيات والجنح بالعقوبات التي ترى لزوم الحكم بها بما فيها  
العقوبة بالقتل

مادة ٦ - يبقى الحكم في الجنائيات والجنح التي تقع من الاهالى على حساك  
او ضباط الجيش الانجليزى من خصائص المحاكم الاهلية ولا ترفع المحكمة  
المختصة الا في الاحوال الخصوصية التي يقدم عنها الى فاعل الخارجية طلب  
من قنصل جنرال دولة بريطانيا العظمى بناء على طلب الجنرال قائد جيش  
الاحتلال وبعد الاتفاق معه

## الفـرـع الرابع

(محاكم ضبط وربط الصحراء الشرقية) (١)

نمرة ١٢٥  
الجرائم التي تقع  
في منطقة المناجم

القانون نمرة ٩ الصادر في ٢٠ يونيه سنة ١٩٠٧

(٩ جمادى الاولى سنة ١٣٢٥)

مادة ١ - الجرائم التي تقع بمنطقة المناجم التي بالصحراء الشرقية وبالطرق  
الموصلة اليها وكذلك الجرائم التي تقع بهذه الصحراء متعلقة بأعمال المناجم يجوز  
احالة النظر فيها بحسب نوعها إما على محاكم الجنائيات أو المحاكم الجزئية

(١) نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية في ٧ سبتمبر سنة ١٩٠٧ وأحكامه غير معمول بها الآن  
بسبب إلغاء مصلحة المادن

فصل ٢  
المحاكم المختصة  
في المواد الجنائية  
عما كمنيط وروبط  
الصحراء الشرقية  
أو المركزية التي تعين بقرار يصدر من ناظر الحفانية بالاتفاق مع ناظر الداخلية سواء كان ارتكاب هذه الجرائم حصل أو لم يحصل في دائرة اختصاص المحكمة التي يحال عليها النظر فيها وتحقق الجرائم المذكورة بمين الطريقة التي تحقق بها فيها لو كانت ارتكبت بدائرة اختصاص محكمة الجنائيات أو المحكمة الجزئية أو المركزية التي ترفع اليها

مادة ٢ - يجوز لأموري الضبطية القضائية ممن يكونون من رجال الضبط والربط المخصصين للناسج التي في الصحراء الشرقية تحقيق كل جريمة تقع في منطقة الناسج المذكورة أو الطرق الموصلة اليها وكذلك كل جريمة تقع في هذه الصحراء متعلقة بأعمال المناجم بدون توقف على أسر النيابة المنوّه عنه بالمادة ٢٩ من قانون تحقيق الجنائيات ويكون لهم لاجل ذلك كافة السلطة المخولة لأموري الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجنائية اذا كانت الجريمة من المنصوص عنه في المادة ٣٦ من قانون تحقيق الجنائيات المذكور ويجوز لهم خلافا لما تحتضيه المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنائيات المذكور حجز المتهم للتحقيق مدة لا تتجاوز أربعة أيام غير مسافة الطريق ما لم يصدر من النيابة أمر يخالف ذلك فاذا حجز المتهم أكثر من أربع وعشرين ساعة وجب عليهم اثبات الأسباب في المحضر ومع ذلك لا يجوز لهم اجراء القبض بموجب هذا القانون على متهمين أو تفتيش منازل إلا في الصحراء الشرقية بسبب الجرائم التي تقع في منطقة المناجم أو الطرق الموصلة اليها أو بسبب جرائم متعلقة بأعمال المناجم

مادة ٣ - على مأمور الضبطية القضائية الذي يعمل بمقتضى هذا القانون أن يكلف عند ما يرسل النيابة متهما مقبوضا عليه كل شاهد لإثبات أو نفي بالحضور أمام النيابة مع بيان اليوم والساعة اللذين يحددهما لذلك والشهود الذين يتخلّفون عن الحضور يعاقبون بالمقوبة المقررة في المادة ٨٥ من قانون تحقيق الجنائيات

فصل ٢  
المحاكم المختصة  
في المواد الجنائية  
النظام الإداري  
والقضائي لمحافظة  
سينا

مادة ٤ - إذا رأى مأمور الضبطية القضائية الذي يعمل بمقتضى هذا القانون أن جنحة أو مخالفة ثابتة بثبوتها كافيا على شخص غير مقبوض عليه جاز له أن يحيل بنفسه هذا الشخص على المحكمة المختصة وفي هذه الحالة يكلفه بالحضور أمامها وكذلك كل شاهد إثبات أو قى فالذا لم يحضر المتهم وثبت أنه أعلن بالحضور اعلانا صحيحا تنظر الدعوى بقدر الامكان كما لو كان حاضرا ويعتبر الحكم حضوريا . ومع ذلك اذا صدر الحكم بالمعقوبة لا يتبدى ميعاد الاستئناف الا من يوم اعلان الحكم الى شخص المتهم

مادة ٥ - على ناظرى الحقاينة والداخلية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه

## الفرع الخامس

شبه جزيرة سيناء

نمرة ١٢٦  
نظام شبه جزيرة  
سينا الإداري  
والقضائي

القانون نمرة ١٥ الصادر في أول يوليو سنة ١٩١١  
(٥ رجب سنة ١٣٢٩)

بعد الاطلاع على قانون العقوبات  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحرية ومواقفة رأى مجلس النظار وبعد أخذ  
رأى مجلس شورى القوانين

## الباب الأول

في مريان القانون

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القانون على جميع شبه جزيرة مسينا عدا ما يدخل منها في دائرة اختصاص محافظة العريش وما عدا جهتي عيون موسى والطور

## الباب الثاني

### في النظام الادارى

فصل ٣  
المحاكم المختصة  
في المواد الجنائية

النظام الادارى  
والقضائى لمحافظة  
سينا

مادة ٢ - تبقى ادارة محافظة سيناء تابعة لناظر الحربية دون غيره ولذلك يكون له عليها من السلطة مالكل واحد من النظار وعليه أن ينيط اداراتها بضابط يعينه لهذا الغرض ويلقب بالمحافظ

مادة ٣ - يكون للمحافظ داخل حدود هذه المحافظة جميع الاختصاصات التي للدير في مديريته

مادة ٤ - لناظر الحربية عدا الاختصاصات الممنوحة له بمقتضى المادة الثانية أن يصدر بعد موافقة مجلس النظار قرارات لحفظ النظام والأمن العام في المحافظة المذكورة وتنشر هذه القرارات في الجريدة الرسمية ويجوز أن يجعل سرياتها قاصرا على جزء من المحافظة فقط كما يجوز أن يقرر عقوبتى الحبس والغرامة لمواقع مخالفا لأحكامها الا أنه لا يجوز بحال من الأحوال أن تزيد مدة الحبس عن شهر ولا أن يزيد مقدار الغرامة عن خمسة جنيهات مصرية

## الباب الثالث

### في النظام القضائى في المحاكم واختصاصها

مادة ٥ - يعين ناظر الحربية من بين الموظفين المكلفين بإدارة المحافظة مأمورين قضائيين يناط بهم القيام بالأعمال الاتية بعد (١)

مادة ٦ - تشكل بمحافظه سيناء ثلاثة أنواع من المحاكم وهي

(١) محاكم جزئية يؤلف كل منها من مأمور قضائى بصفة رئيس ومن اثنين صول

(١) أصدرت نفاذة الحربية في ٣٠ أغسطس سنة ١٩١١ قرارا بأسماء الموظفين الذين يسمون مأمورين قضائيين وهم مفتش المحافظة وملاسل الاشغال العسكرية وناظر نخل وضابط بوليس العريش وناظر العريش وناظر الطور - وقد قضى هذا القرار بأن موظفى محافظة العريش ويهتق عيون موسى والطور لا تصلى لم هذا السلطة كمأمورين قضائيين الا خارج الحدود الادارية لتلك المحافظة والمهتقين



فصل ٣  
المحاكم المختصة  
في المواد الجنائية  
النظام الإداري  
والقضاء لمحاكمة  
سجناء

(٢) محاكم خصوصية يؤلف كل منها من المحافظ أو مأمور قضائي يندب بمعرفة بصفة رئيس ومن ثلاثة عدول

(٣) محكمة عليا تؤلف من المحافظ أو مأمور قضائي يندب بمعرفة بصفة رئيس ومن اثنين من المأمورين القضائيين بصفة عضوين ومن خمسة عدول

مادة ٧ - يحرر المحافظ في كل سنة كشفا بأسماء عدول يختارون من بين أعيان كل جهة ويختار العدول لكل قضية من ذلك الكشف بمعرفة المحافظ أو رئيس المحكمة ويكون ذلك الاختيار بطريق الاقتراع ويشترط أن لا يختار من قبيلة كل خصم أكثر من واحد في المحاكم الجزئية أو المحاكم الخصوصية ولا أكثر من اثنين في المحكمة العليا  
مادة ٨ - يكون للعدول رأى استشاري فقط ويجب تدوين آرائهم في محضر الجلسة ولهم في جميع الأحوال أن يوجهوا بواسطة الرئيس أسئلة إلى الشهود أو إلى المتهم

مادة ٩ - للمقصوم في جميع الأحوال طلب رد واحد أو أكثر من العدول وإذا رأى الرئيس قبول أسباب الرد بعد أخذ رأى أعضاء المحكمة والعدول الذين لم يطلب ردهم وجب عليه اختيار غير من ردوا بالطريقة المنصوص عليها في المادة السابعة

مادة ١٠ - المحاكم الجزئية غير مختصة بالنظر في الجرائم التي يعاقب عليها القانون بقوبة جنائية

والمحاكم الخصوصية غير مختصة بالنظر في الجرائم التي يعاقب عليها القانون بقوبة الاعدام أو بقوبة الاشغال الشاقة

وما عدا ذلك فجميع المحاكم مختصة بدون قيد بالنظر في كل جريمة ترتكب داخل حدود محافظة سينا وتكون واردة في قانون العقوبات أو في هذا القانون أو في القرارات التي يصدرها ناظر الحربية طبقا للمادة الرابعة

مادة ١١ - للمحكمة أن تجازى بالعقوبة المنصوص عنها قانونا أو بأى عقوبة أقل منها عن كل جريمة من الجرائم المختصة بالفصل فيها إنما لا يجوز للمحكمة الجزئية أن تحكم بالحبس لأزيد من ثلاثة أشهر أو بغرامة تزيد عن عشرة

فصل ٣  
المادة ١٢ - جنيات مصرية كما لا يجوز للحكمة الخصوصية أن تحكم بالحبس لأزيد من سنة واحدة أو بغرامة تزيد عن ٥٠ جنيتها مصريا  
في المواد الجنائية  
النظام الإداري  
والقضاء الحافظة  
مينا  
الحكم بها بمقتضى المادة السابقة اذا كان ما تهضى به العوائد المذكورة غير مخالف للمدالة والآداب

(في التحقيق وفي الاجراءات التي تتبع في المواد الجنائية)

مادة ١٣ - اذا رأى مأمور قضائي من بلاغ قدم له أو من أى طريق اترو وقوع جريمة فعليه أن يشرع في اجراءات التحقيق التي يرى لزومها وله بنوع خاص أن يأمر بتفتيش المنازل وأن يسمع شهادة كل شخص يرى فائدة في سماع شهادته وله أن يحضر أمامه كل شخص توجد دلائل قوية على اتهامه ليسمع أقواله  
مادة ١٤ - اذا ظهر للأمور القضائي أن مالبداه المتهم من الدفاع غير مثبت لبرائته جاز له أن يبقيه محبوسا لمدة لا تزيد عن شهر واحد إلا بأذن من المحافظ ولا عن ثلاثة أشهر إلا بأذن من ناظر الحرية

مادة ١٥ - اذا رأى المأمور القضائي بعد التحقيق أن لاوجه لإقامة الدعوى وجب الافراج عن المتهم فورا

وإذا وجد وجها لاقامتها وكانت الجريمة قليلة الأهمية وجب عليه أن يشرع في تهديمها للحكمة الجزئية للحكم فيها في أقرب زمن ممكن . أما اذا كانت الجريمة ذات أهمية ورأى أن العقوبات التي يجوز للحكمة الجزئية الحكم فيها متفردا غير كافية وجب عليه احالة القضية على المحافظ لتتظر بمعرفة احدى المحكمين العليتين مع ملاحظة مانص عنه في المادة العاشرة

مادة ١٦ - يصدر ناظر الحرية بمواقفة ناظر الحفائية قرارا شاملا للاجراءات التي تتبع أمام المحاكم في المواد الجنائية

فصل ٣  
المحاكم المختصة  
في المواد الجنائية  
النظام الإداري  
والقضائي لمحافظة  
سينا

(في اختصاص المحاكم في المواد المدنية)

مادة ١٧ - يكون للمحاكم المشكلة بمقتضى هذا القانون اختصاص في المواد المدنية والتجارية بالكيفية الآتية :

(أ) يجوز للمحكمة الجزئية أن تحكم في كل دعوى مدنية أو تجارية لا تتجاوز قيمة المدعى به فيها عشرين جنيها

(ب) يجوز للمحكمة الخصوصية أن تحكم في كل دعوى مدنية أو تجارية لا تتجاوز قيمة المدعى به فيها مائة جنيه مصرى

(ج) يجوز للمحكمة العليا أن تحكم في كل دعوى مدنية أو تجارية مهما كانت قيمة المدعى به فيها

ويجوز في جميع الأحوال رفع المنازعات المدنية والتجارية بانفاق الخصوم الى محكمة يكون نصاب اختصاصها أقل من قيمة المدعى به وإذا رفعت أمام إحدى المحاكم الخصوصية أو أمام المحكمة العليا دعوى هى من اختصاص محكمة أدنى جاز للعافظ أو من ينوب عنه من تلقاء نفسه إحالة الخصوم على المحكمة الأدنى

مادة ١٨ - تحكم المحاكم في المواد المدنية والتجارية بمقتضى قواعد العمل والقانون الطبيعى مع مراعاة ما لا يخالفها من العوائد المحلية الثابتة

( في الشهود )

مادة ١٩ - لكل مأمور قضائى أن يكلف بالحضور الشهود الذين يرى فائقة في سماع شهادتهم سواء كان ذلك في الدعاوى الجنائية أو الدعاوى المدنية أو التجارية

مادة ٢٠ - يكون تكليف الشهود بالحضور على يد شخص يتدب لذلك الفرض بمعرفة المأمور القضائى وعلى الأخص لمشايخ القبائل

وعلى كل شيخ كلفه المأمور المذكور بتكليف شاهد بالحضور أن يحضره أمامه في الميعاد الذى حدده لذلك فإذا أهمل جوزى بغرامة لا تزيد عن أربعة جنيهات مصرية

فصل ٣  
المحاكم المختصة  
في المواد الجنائية  
النظام الإداري  
والقضائي لمحاكمة  
سونا

مادة ٢١ - يجب على الشهود أن يحلفوا باليمين وذلك مع عدم الإخلال بما  
للمأمور القضائي وللحاكم من الحق في سماع أقوال أى شخص على سبيل الاستدلال  
مضى رأى أو رأيت فائقة في ذلك

مادة ٢٢ - اذا تخلف شاهد عن الحضور بعد تكليفه بذلك قانونا أو حضر  
وامتنع عن أداء الشهادة جاز الحكم عليه حكما انتهايا لا يستأنف بقرائة لا يتجاوز  
أربعة جنيئات مصرية

فاذا حضر بعد ذلك وأبدي عنده مقبولا عوفى من القرائة  
(في طرق الطعن في الأحكام)

مادة ٢٣ - يجوز للمحافظ في جميع الأحوال من تلقاء نفسه أو بناء على  
طلب أحد الخصوم أن يلغى أو يعدل أى حكم صادر بقوابة من محكمة جرتية  
ويجوز له في المواد المدنية أو التجارية بناء على طلب أحد الخصوم أن يلغى  
أو يعدل أى حكم صادر من محكمة جرتية

وهذا وذلك في خلال الثلاثين يوما التالية لصعود الحكم

مادة ٢٤ - يجوز لناظر الحرية من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المحكوم  
عليه من الخصوم أن يلغى أو يخفض الأحكام الصادرة بالعقوبة في المواد الجنائية  
من إحدى محاكم الدرجتين العليتين المشككتين بمقتضى هذا القانون وذلك في خلال  
الثلاثة الأشهر التالية لصعودها ويقدم الطلب المذكور الى المحافظ وهو يبلغه الى  
الناظر ولا تصير بأى حال من الاحوال الأحكام الصادرة بقويات مقيدة للحرية  
لمدة تزيد عن سنتين نهائية الا بعد موافقة الناظر المشار اليه

(في طلب العتوى)

مادة ٢٥ - اذا رأى ناظر الحفانية أن احدى العتوى الجنائية يجب بسبب  
صفة المتهم أو المخني عليه فيها ومراعاة لصالح العدالة أن يكون الحكم فيها بمعرفة  
احدى المحاكم الجزئية العادية أو احدى محاكم الجنائيات وجب عليه إحالتها على  
النيابة ليصير تحقيقها والحكم فيها بنفس الطريقة التى تتبع بالنسبة للجرائم التى تقع

فصل ٢  
المحكم المخصوصة  
في المواد الجنائية  
النظام الادارى  
والقضاء لمحافظة  
سينا

في دائرة اختصاص اقرب محكمة جزئية وفي هذه الحالة تعتبر جميع اجراءات التحقيق التي سبقت ذلك كأنها قد أجريت بمعرفة أحد مأموري الضبطية القضائية مندوبا من قبل النيابة

ويجوز للمحافظ أو من ينوب عنه أن يحيل على ناظر الحفائية بواسطة ناظر الحرية كل قضية يرى وجوب تطبيق هذه المادة عليها وفي هذه الحالة يجب عليه إيقاف الحكم فيها الى أن يصدر قرار الناظر بشأنها والاحالة واجبة اذا كان المتهم من غير سكان محافظة سينا وقدم له طلبا بذلك قبل انعقاد المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى

مادة ٢٦ - لناظر الحفائية أيضا أن يطلب كل دعوى مدنية أو تجارية ويحيلها على إحدى المحاكم الجزئية العادية أو إحدى المحاكم الكلية ويكون ذلك بناء على طلب يقدم من أحد الخصوم الى المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى ويبلغ بمعرفة المحافظ الى الناظر ويجب أن يكون تقديم الطلب قبل المرافعة وفي هذه الحالة يجوز للمحكمة أن تأمر باتخاذ كل الاجراءات الوقفية التي ترى لزوم اتخاذها مراعاة لصالح العدالة الى أن يصدر قرار الناظر بشأن الدعوى

(في الصلح في المواد الجنائية)

مادة ٢٧ - يجوز للمحكمة في أى حالة كانت عليها الدعوى أن تقبل الصلح في المواد الجنائية اذا رضى به من أضررت به الجريمة وكان من رأى اقلية العدول أنه موافق للعوائد المحلية

ويجب أن يصدق على قيمة الصلح من أغلبية العدول ومن المحكمة ويجوز للخصوم أن يطلبوا تقديره بمعرفة العدول اما يجب موافقة المحكمة على هذا التقدير

مادة ٢٨ - يجوز للمحكمة في حالة قبول الصلح أن تحكم على الأثيم بعقوبة الا أنها تقض الصلح ظرفا خففا للعقوبة

ويجوز ابقاء المتهم محبوسا الى حين القيام بجميع شروط الصلح

مادة ٢٩ - يترتب على القيام بشروط الصلح انقضاء الدعوى العمومية

فصل ٢  
الحكام المخصوصة  
في المواد الجنائية.  
النظام الاداري  
والقضائي للمحافظة  
سبنا

( في التنفيذ )

مادة ٣٠ - يكون تنفيذ الاحكام في كل من المواد الجنائية والمواد المدنية أو التجارية بمعرفة المحافظ أو مأمور قضائي مطلوب من قبله

مادة ٣١ - يجوز الاكراه البدني لتنفيذ الاحكام الصادرة بالقرامات في المواد الجنائية ويقترب على الاكراه المذكور ابراء ذمة المحكوم عليه بواقع عشرة قروش عن كل يوم قضاء في الاكراه

ولا يجوز بحال من الأحوال أن تزيد مدة الاكراه عن تسعين يوما

مادة ٣٢ - كل حكم بالاعدام يجب عرضه علينا طبقا لأحكام المادة ٢٥٨ من قانون تحقيق الجنائيات

مادة ٣٣ - الأحكام القاضية بقوبات مقيمة للحرية يجوز تنفيذها خارج حدود المحافظة وإذا تراعى للمحافظ تنفيذ حكم خارج حدود المحافظة وجب عليه إخبار ناظر الحرية ليتخذ الاجراءات اللازمة لذلك

مادة ٣٤ - يصير تنفيذ الاحكام الصادرة في المواد المدنية أو التجارية بطريق الجز على ما ألخص المحكوم عليه من الأموال المتقولة ويبيها

مادة ٣٥ - اذا رأت المحكمة أن ألخص المحكوم عليه بالتعويضات أو بما يجب رده امتنع عن تنفيذ الحكم مع قدرته على القيام بما حكم به جاز لها مع عدم الاخلال بأحكام المادة السابقة أن تحكم عليه بالاكراه البدني الى أن يقوم بالدفع أو الرق على حسب الأحوال

ولا يجوز بحال من الأحوال أن تزيد مدة الاكراه المذكور عن ثلاثين يوما

مادة ٣٦ - على ناظرى الجفائية والحرية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويجب العمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

فصل ٤  
النيابة العمومية  
الأهلية

## الفصل الرابع (في النيابة العمومية الأهلية)

الأمر العالي الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣

(٩ شعبان سنة ١٣٠٠)

نمرة ١٢٧

تشكيل قلم  
النائب العمومي  
واختصاصاته

مادة ١٤ - يقرب بالمحاكم الأهلية قلم نيابة عمومية يتولى رياسته نائب عمومي  
مادة ٥٨ - يقرب تحت إدارة النائب العمومي القدر الكافي من الوكلاء  
بمحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية لتأدية الخدمة المكلفين بها في الجلسات  
وفي قلم النائب العمومي

مادة ٥٩ - تعيين جهة اقامة كل من الوكلاء يكون بمعرفة ناظر المحفائية  
بعد أخذ رأى النائب العمومي<sup>(١)</sup>

مادة ٦٠ - على النائب العمومي إدارة الضبطية القضائية واقامة الدعاوى  
الجنائية والتأديبية<sup>(٢)</sup> إما بنفسه أو بواسطة وكلائه ولمحاكم الاستئناف تكليف  
قلم النائب العمومي باقامة الدعوى الجنائية أو التأديبية وكذلك للمحاكم الابتدائية  
تكليفه باقامة الدعاوى التأديبية فيما يتعلق بالأمورين الموظفين بها

مادة ٦١ - موظفو الحكومة المأمورون قانونا بأعمال الضبطية القضائية  
يكونون تحت إدارة قلم النائب العمومي فيما يتعلق بالأمورية المذكورة

مادة ٦٢ - على النائب العمومي ملاحظة وتفتيش السجون وغيرها من  
المحلات التي تستعمل للحبس مع مراعاة الحدود المقررة في ذلك بالقوانين

(١) راجع تحت نمرة ١٢٨ منشور نظارة المحفائية الصادر في ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٦ بتعين  
جهات اقامة وكلاء النائب العمومي

(٢) راجع نمرة ١٢٨ قرار مجلس النظارة الصادر في ١٨ أبريل سنة ١٨٩٥ بشأن أعمال النيابة

مبطل ٤  
النيابة العمومية  
الأهلية

واللوائح<sup>(١)</sup> ويجب عليه اخبار ناظر الحفانية بالامور المخالفة التي يراها وبكافة المسائل التي يقتضيها التفتيش المكلف به

مادة ٦٣ - لقم النائب العمومي ادارة الأعمال المتعلقة بقعود المحاكم وملاحظة وتفتيش صندوق الامانات والودائع ولكن لا يجوز خروج هذه الامانات والودائع من الصندوق الا بمقتضى أمر من المحكمة أو من أحد قضاتها وصل القلم المذكور أيضا ملاحظة وتفتيش أقلام الكتبة والمحضرين مع بقائها تحت ادارة رؤساء المحاكم

ويجوز له أن يطلب ممن يتعلق به ذلك اتخاذ الاجراءات التي يترأى له لزومها في هذا الشأن

مادة ٦٤ - يجب على النائب العمومي أن يحضر هو أو وكلاء النيابة عنه في جلسات أى محكمة من المحاكم الأهلية عند النظر في القضايا الواجب دخوله فيها بمقتضى القوانين وله أن يحضر أيضا في الجمعيات العمومية التي تعقد بالمحكمة

مادة ٦٥ - أعضاء قلم النائب العمومي قابلون للانفصال عن وظائفهم وهم تابعون لرؤسائهم ولناظر الحفانية فقط

ويجوز مع ذلك للمحكمة أن تقدم لناظر الحفانية أى شكوى في حق النائب العمومي اذا وقع منه أمر يوجب ذلك فيما يتعلق بوظيفته فاذا كان الأمر واقعا من أحد وكلائه تكون الشكوى اليه

مادة ٦٦ - سائر المستخدمين بقلم النائب العمومي يكون تعيينهم بمعرفة ناظر الحفانية أو النائب العمومي على حسب الاحوال ولا يكونون تابعين الا للنائب العمومي تحت أمر ناظر الحفانية ويجوز اقصاؤهم عن وظائفهم بمعرفة من عينهم

(١) راجع في الكتاب الثاني في الكلام عن السجون اختصاصات النائب العمومي فيما يخص باستعمال حق الملاحظة المشار اليها أعلاه



## القرار الصادر من مجلس النظر

بتاريخ ٨ ابريل سنة ١٨٩٥

فصل ٤  
النيابة العمومية  
الاهلية

نمرة ١٢٨  
في أعمال النيابة  
السومية وعلاقتها  
مع جهات الادارة

مادة ١ - النائب العمومي وأعضاء قلم النيابة تابعون لناظر الختانية  
وملزومون باتباع التعليمات التي تصدر لهم من النظارة

وعلى النظارة أن تراقب على الدوام أقلام النيابة سواء كانت في مراكز المحاكم  
الكلية أو في مراكز المحاكم الجزئية وتكون المراقبة بواسطة قنتين يبق تابعاً للجنة  
المراقبة القضائية كما هو الآن ويستمر المفتشون الأهالي الملققون بلجنة المراقبة  
على مباشرة الأعمال المناطة بهم الآن ويجوز لناظر الختانية أن يزيد عددهم عند  
الانقضاء

ويسوغ لناظر الختانية أن يزيد عدد أعضاء اللجنة ومفتشيها وأن يعين (١)  
خصائص كل من هؤلاء المفتشين

مادة ٢ - يعين ناظر الختانية عدد وكلاء النيابة على حسب ما تستلزمه حالة  
الأعمال ويعين لكل منهم محل أقامته بناء على رأى النائب العمومي

لما كان القيام بواجبات النيابة السومية حق القيام يستلزم أن لا تقتصر سلطة النيابة في مركز واحد  
بل لابد من توزيعها في عموم مراكز المديرية فقرر أن يكون من الآن فصاعداً في « كل مديرية »  
رئيس نيابة أو وكيل يدير أعمالها خلافاً لما كان متبعاً قبل من جعل ادارة النيابة منحصرة في المركز  
الذي به اقامة المحكمة الكلية فكان يكون لنيابة المحكمة الكلية رئيس مدير لمركبتها يكون أيضاً لكل  
مديرية مدير يدير أعمال نيابتها ولو كانت المديرية غير مقر المحكمة الكلية وتشمل ادارة وكيل النيابة

(١) شكلت لجنة المراقبة القضائية بالقرار الصادر في ١٦ فبراير سنة ١٨٩١ وكلفت من  
المستشار القضائي بنظارة الختانية والمستشار الخديوي بنظارة الداخلية والنائب العمومي لدى المحاكم  
الاهلية ومن يرى ناظر الختانية ضرورة في حضورهم بصفة أعضاء (كنص قرار ٨ ابريل سنة ١٨٩٥  
المذكور به)

واختصاصات هذه اللجنة هي مراقبة السير العام لادارة المحاكم الابتدائية والمأموريات القضائية  
وتقدم تقارير عن ذلك لناظر الختانية تبين فيها ما يظهر لها من الامور المعائرة للنظام وليس لها أية  
سلطة تنفيذية

فصل ٤  
النيابة العمومية  
الاهلية

الذي يتناط به أعمال النيابة في مراكز المدير ياتي نيابات الحاكم الجزئية الداخلة في دائرة اختصاص المديرية الممن لها هذا فضلا «عن كونه مسؤولا في ادارة النيابة في سائر المديرية» وعن كافة الاعمال التي من اختصاص النيابة العمومية والضبطية القضائية في مواد الجنايات ويكون تابعا مباشرة للنايب السوي وهذا يستتر تحت ادارة ناظر الحفائية

وعلاوة على ادارة الاعمال بالطريقة الميية سابقا فانه يكلف بتقديم قضايا الجنايات واستئناف الجناح التي تقع في المديرية الحاكم المختصة بالنظر فيها

اما رؤساء النيابة الحاليون فيسترون في وظائفهم ولكنهم يقتصرن في مواد الجنايات على ادارة المديرية التي فيها محكمتهم وكذلك الشأن بالنسبة لمحاظتي مصر واسكندرية فتتصر ادارة رئيس النيابة فيها على تحقيق الجنايات واقامة الدعاوى التي تقع في دائرة المحافظين المذكورين ويكون لهما فيها ادارة الضبطية القضائية ( منشور نظارة الحفائية الصادر في ٢ دسمبر سنة ١٨٩٦ نمرة ١٦٣٥ )

ويختص النائب السوي اليه بادارة الضبطية القضائية فيما يتعلق باقامة الدعوى في الجناح والجنايات سواء كان ذلك بنفسه أو بواسطة وكلائه

ويلزم أن تكون العلاقات متواصلة بين النيابة العمومية وبين مأموري الضبطية القضائية ولا بد من دوام حسن الارتباط بينهما وحصول المشاركة في العمل تحت ادارة النيابة المسؤولة عن الدعاوى وذلك توصلا لظهور الحقائق واذا وقعت جناية أو جنحة في أحد المراكز وجب على مأمور المركز أن يشعر النيابة بالواقعة ويشرع فورا في التحقيق وينت حالة التهمة واذا حضر أحد أعضاء قلم النائب السوي الى محل الواقعة يبذل له المساعدة واذا لم يحضر أحد تم التحقيق ثم يرسل الاوراق بتماها لقلم النيابة بالمحكمة المختصة بالدعوى

وعلى قلم النيابة في الدعاوى المهمة أن يتفق مع المديرين أو المحافظين على الطرق والوسائل التي توصل لمعرفة الجناين

مادة ٣ - اذا رغب المدير أو المحافظ في أثناء مباشرة النيابة ومأموري الضبطية القضائية لعمل التحقيق في المواد الجنائية أن يؤخذ رأيه سواء كان عن الطرق التي يلزم اتخاها لمعرفة الجناين أو عما اذا كانت الدعوى صالحة لتقديمها للمحكمة أو لقاضي التحقيق أو عن الأشخاص الذين هلم عليهم الدعوى وجب على النيابة أن ترسل له اوراق القضية بتماها وعلى المدير أو المحافظ أن يرده الاوراق للنيابة في ميعاد لا يتجاوز خمسة أيام

فصل ٤  
النيابة العمومية  
الاهلية

وبعد الاطلاع على أوراق القضية بمعرفة المدير أو المحافظ اذا لم يقع الالتحاق بينه وبين النيابة على احدى هذه المسائل الثلاث ونجب على النيابة أن تمتنع عن كل عمل مخالف لرأيه وترفع الامر لناظر الحفائية وهو يفصل في الخلاف بغير تأخير

مادة ٤ - تختص النيابة باقامة الدعوى العمومية للعاقبة على الجرائم ويجب عليها أن لاترفع المحكمة الا الدعاوى التي تكون حصلت فيها على أدلة كافية لثبوت التهمة

مادة ٥ - يجب على النيابة عند نظر الدعوى في المحكمة أن تقيم الأدلة على التهمة وتطلب الحكم بالعقوبة عليها ما لم تظهر في أثناء الجلسة أدلة جديدة نافية لها تقتصر على بيان الأحوال التي حدثت وتكل أمرها للمحكمة وتترك لها الفصل قطعيا في وقائع الدعوى لما لها من الحق دون غيرها بمقتضى القانون في الحكم بالعقوبة أو بالبراءة أيا كانت أقوال النيابة وطلباتها

مادة ٦ - يجب على أعضاء قلم النائب العمومي بصفة كونهم مدعين عموميين أن يقتصروا على طلب معاقبة الجانين ويتركوا للاخصام أمر المدافعة عن أنفسهم وخصوصا رفع الاستئناف لطلب البراءة أو تخفيف العقوبة

مادة ٧ - لما كانت اقامة الدعوى على الموظفين بسبب ما يقع منهم في أثناء تأدية وظائفهم مما يترتب عليه اضطراب في أعمال المصلحة التابعين لها يجب على النيابة قبل اقامة الدعوى على أحد الموظفين أن تتفق مع الجهة الرئيسة التابع لها الموظف أو المستخدم واذا حصل خلاف ترفع النيابة الامر لناظر الحفائية وهو يتفق مع الناظر ذي الشأن ويصدر قراره في ظرف خمسة عشر يوما من يوم المخابرة في المسألة مع الناظر المشار اليه

المقصود بالجهة الرئيسة هي المحافظة أو المديرية الموجود بها رئيس الموظف أو المستخدم المقضى اقامة الدعوى عليه ويترجم ويشتبك البلاد من الموظفين المتوف عنهم في هذه المادة ( المنشور رقم ٢٥ الرقم ٢٥ ابريل سنة ١٨٩٥ )

وتتبع هذه الاجراءات كذلك فيما يخص بالغفراء ومشايخهم ( المنشور رقم ٣٥ الصادر في ٢٤ ابريل سنة ١٨٩٧ )

## المنشور الصادر من سعادة ناظر الحفائية

الى النيابة العمومية لدى المحاكم الأهلية

(بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٨٩٥ - ٢٥ شوال سنة ١٣١٢)

فصل ٤  
النيابة العمومية  
الاصلية.

مادة ١٢٩

تساون جهات  
القضاء والادارة  
في الصريات  
الجناية

انه وان كان بلغت النيابة العمومية قرار مجلس النظار الصادر في ٨ ابريل سنة ١٨٩٥ يرى ناظر الحفائية لكي لا يبقى محل الخلاف أو التأويل أن يزيد المواضيع الآتية شرحا وإيضاحا

ان النيابة العمومية لا تزال هي القابضة على زمام ادارة الضبطية القضائية و يبقى لها الحق في اجراء الصريات فيما يحصل من الوقائع الجناية وفي اقامة للتعري العمومية

ولما كان النائب عن السلطة التنفيذية في الاقاليم أقدر من سواء على مساعدة النيابة بما يفيدها لما له من المعرفة بأهل الجهة التي فوض اليه أمر ادارتها والوقوف على ما يجرى فيها مما يجعل مشاطرة النيابة في أعمال التحقيقات الجناية أمرا طبيعيا لا بد منه فأصبح مكلفا بالاشتراك مع النيابة في هذه التحقيقات وترى النظارة أنه لا بد في الحصول على فوائد هذه المشاركة في العمل من التأكيد على أعضاء النيابة لوجوب الائتام والوفاق مع المديرين والمحافظين حتى تتمدد بذلك طرق البحث عن الجانين والوقوف عليهم ولا يفوت مع ذلك هؤلاء الأعضاء أنهم هم المدبرون دون غيرهم لحركة هذه التحقيقات القضائية والمسؤولون دون سواهم عن نتائجها لما هم حاصلون عليه من المعارف الخاصة بها وتعلقها بوظائفهم

واذا طلب المدير أو المحافظ من النيابة أثناء مباشرتها لتحقيق أى دعوى أن ترسل اليه أوراقها لفحصها وجب على النيابة أن تبادر بأرسالها اليه وأن تبعث اليه بأحد أعضائها ليقوم ببدء البيانات التي ربما يحتاج المدير أو المحافظ للوقوف عليها وبعد فحص أوراق الدعوى اذا أشار بالتحاذ بعض وسائل فيها تهديد لمعرفة الجانين وجب على النيابة العمومية أن تتخذ الاجراءات التي أشار بها

فصل ٤  
النيابة العمومية  
الأهلية

الا اذا رأت أنه ليس في امتحانها من فائدة سوى تعطيل سير التحقيق فتمتنع اذا عنها وترفع الامر لتاظر الحقانية اذا كانت على وثوق تام من عدم الفائدة في العمل بما أشار به

وللنظارة وطيد الامل في أن عرى الائتتام والوفلق ستكون وثيقة بين النيابة والمديرين وان وجهتهم ستكون منصرفة الى البحث عن ذوى الشرور وأرباب الجرائم وبهذا تنفى أسباب الخلاف ودواعى الشقاق

وأما النيابة فلا تمتنع عن تنفيذ ما يشير المدير الى وجوب العمل به من الاجراءات الا اذا رأت أنها عديمة الفائدة كلية أو منافية لمقتضيات العدالة هذا وقد جاء في القرار الصادر من مجلس النظار ذكر اختصاصات مأمورى المراكز فيما يتعلق بالأمور القضائية وتلك الاختصاصات هى التى كانت مخولة لهم من قبل بمقتضى القانون بصفتهم من مأمورى الضبطية القضائية ولم يكونوا مدعومين على العمل بها حتى الآن فبمجرد حصول الجناية يجب على المأمور أن يشرع فى التحقيق ويشعر النيابة وتكون رجال البوليس (الضبط) تحت أوامره ويستجمع الأدلة التى يمكن الحصول عليها وليس فى ذلك ما يمكن أن يرى فيه تثبيط لهمة رجال النيابة أو داع لتقليل نشاطهم فانهم لا يزالون المتوطنين بتحقيق كل دعوى جنائية حتى تحال على قاضى التحقيق أو المحكمة

ويجب على المأمور متى حضر أحد أعضاء النيابة أن يعرض عليه كافة الاعمال التى أجزاها وأن يقوم هو أو من يحل محله من رجال الضبط بتنفيذ ما يأمرهم به بصفته مديرا للضبطية القضائية والتحقيقات الجنائية وعلى النيابة قبل اقامة الدعوى على موظف أو مستخدم بخصوص ما يقع منه فى أثناء تأدية وظيفته أن تتفق مع المدير أو المحافظ التابع له هذا الموظف أو المستخدم واذا لم يقع الاتفاق بينهما فى هذا الخصوص ترفع الامر لتاظر الحقانية اذا رأت أنه من ضروريات المحافظة على العدالة اقامة الدعوى العمومية هنا اذا لم يكن الموظف أو المستخدم تابعا لنظارة الحقانية والا قترع الامر للنظارة المشار اليها بطلب التصريح باقامة الدعوى

أما أعمال أعضاء النيابة في مرافعاتهم أمام المحاكم فقد حلها القانون صراحة في هذه العبارة ( ويشرح التهمة ) وليست النيابة الا خصما أقيم لرفع الدعوى العمومية باسم الهيئة الاجتماعية ولا يوجد في النصوص القانونية ما يسوغ لها أن تطلب براءة متهم كما شوهد حصول ذلك في العمل من زمن غير بعيد وإذا كانت الأدلة القائمة على المتهم غير كافية لاثبات التهمة عليه لا شك أنه لا يتعين عليها أن تستد في طلب الحكم عليه بالعقوبة بل الواجب الذي يفرض عليها في مثل هذه الظروف أن تكل الامر الى المحكمة لتفصل فيه بما تراه اذ هي الحكم دون سواها

فصل ٤  
النيابة العمومية  
الاصلية

الامر العالي الصادر في ١٨ فبراير سنة ١٨٩٥  
( ٢٣ شعبان سنة ١٣١٢ )

مادة ١ - يشكل في النيابة العمومية بمحكمة الاستئناف الاهلية قلم للسوابق تحت ادارة النائب العمومي

نمرة ١٣٠  
تشكيل قلم صف  
السوابق في النيابة  
العمومية الاهلية

مادة ٢ - على ناظر الحفائية عمل اللوائح اللازمة لسير القلم المذكور

القرار الصادر من نظارة الحفائية في ٢ أكتوبر سنة ١٩١١<sup>(١)</sup>

### قرار وزاري بشأن قلم السوابق

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ١٨ فبراير سنة ١٨٩٥ القاضي بتشكيل قلم للسوابق وعلى القرارات الوزارية الصادرين في ٧ أبريل سنة ١٨٩٥ و ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٠٤<sup>(٢)</sup> بشأن قلم السوابق وعلى المادة الثالثة من القرار الوزاري الصادر في ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٤ بشأن محاكم المراكز<sup>(٣)</sup>

نمرة ١٣١  
لائحة لسيار أعمال  
قلم السوابق

(١) للوقائع المصرية في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١١ صحيفة ٢٧٩٩

(٢) أنظر الصحيفة ٣٧٧ من الكتاب الاول للجنة الثانية من هذه المجموعة

(٣) أنظر نمرة ١١٥

مادة ١ - ترسل لقم السوابق وتحفظ به صحيفة لكل من الاحكام الآتية :  
(١) الاحكام الصادرة في الجنايات أو في جرائم أخرى نظرتها احدى محاكم الجنايات

فصل ٢  
النباة السوية  
الاطية

(ب) الاحكام الصادرة في الجنح من المحاكم الجزئية

(ج) الاحكام الصادرة في السرقات والتشرد والجنح المعاقب عليها بمقتضى قانون نمر ١٦ لسنة ١٩٠٤ والاحكام الصادرة في الجرائم الأخرى بالجلس لمدة شهر فأكثر من احدى محاكم المراكز

ويشترط في الاحكام المتوه عنها في الفقرتين (ب) و (ج) أن تكون نهائية أو قابلة للطعن بطريق النقض والابرام فقط أو كانت غيابية وكان من المستحيل اعلانها لغير النباة

مادة ٢ - ترسل لقم السوابق صحيفة عن كل محكوم عليه وبحور هذه الصحيفة على نموذج مصتق عليه من ناظر الحقائقية ويكون نحرها تحت ملاحظة النباة أو مأمور الضبطية القضائية القائم مقامها في المحاكم المركزية

مادة ٣ - يؤخذ وصف الجريمة في الصحيفة من الحكم الصادر بالعقوبة وتؤخذ البيانات الهيزة لشخصية المحكوم عليه من الحكم وورقة التشبيه ومحاضر التحقيق والجلسة إلا أنه لا يذكرو في البيانات المذكورة أن المتهم سبق الحكم عليه بعقوبة وهو مسمى باسم آخر إلا اذا ثبت بمقتضى الحكم أنه هو نفس الشخص الذى سبق الحكم عليه

مادة ٤ - عند ما تكون الصحيفة خاصة بمحكوم عليه أخذت بصمة أصابعه أثناء التحقيق أو بعد صدور الحكم يرفق بها أن أمكن عند ارسالها لقم السوابق ورقة فيش تحقيق شخصية المحكوم عليه وتوضع رموز بصمة الاصابع على الصحيفة بمعرفة قلم تحقيق الشخصية قبل حفظها بقم السوابق

فصل ٤  
البيان الموجبة  
الاعلية

مادة ٥ - تحفظ الصحف التي ترد لقلم السوابق على الترتيب المجاني لأسماء المحكوم عليهم

مادة ٦ - توضع في غلاف واحد الصحف الخاصة بجرائم مختلفة ارتكبتها مجرم واحد اذا حكم عليه فيها وهو مسمى باسم واحد

مادة ٧ - اذا ثبت بمقتضى حكم بالعقوبة أو شهادة قلم تحقيق الشخصية أن شخصا تكرر الحكم عليه بأسماء مختلفة فتوضع الصحف الخاصة به في غلاف واحد تحت اسم واحد مع الإشارة الى المحرر (الحكم بالعقوبة أو شهادة من قلم تحقيق الشخصية حسب الأحوال) المثبت شخصيته وتوضع تحت كل من الاسماء الإخرى مذكرة تشير الى الاسم الذي حفظت تحته الصحف

مادة ٨ - (١) اذا ألفت أو عدلت محكمة النقض والابرار حكما له صحيفة بقلم السوابق

(ب) أو قبض على مجرم محكوم عليه غيابيا في جناية أو قدم نفسه

(ج) أو عملت معارضة في حكم غيابي له صحيفة بقلم السوابق

ترسل لقلم السوابق مذكرة بما حصل وتسحب صحيفة الحكم الأصلي من القلم المذكور

مادة ٩ - يعطى موظفو قلم السوابق على نموذج مصلق عليه من ناظر الحفانية بناء على طلب السلطة القائمة برفع الدعوى العمومية أو بالتحقيق في أية مسألة جنائية إيضاحات جميع الاحكام الصادرة بالعقوبة التي لها مصحف محفوظة بقلم السوابق ضد أى شخص أو أشخاص مذكرة أسمائهم في هذا الطلب

وتشمل الإيضاحات التي تعطى كل الاحكام الصادرة بالعقوبة التي لها مصحف ضد هذا الشخص تحت اسم أو أسماء غير الأسماء المذكورة في الطلب مع الإشارة الى المحرر (الحكم بالعقوبة أو شهادة من قلم تحقيق الشخصية حسب الأحوال) الذي اعتبر أن هذه الصحف خاصة بالشخص المسمى في الطلب



فصل ٤  
الباب السوية  
الاهلية

مادة ١٠ - اذا أرفق طلب استعمال بمقتضى المادة السابقة بورقة فيش بصحة أصابع المتهم فعلى موظفى قلم السوابق قبل ارسال رد الاستعلام المطلوب أن يتحققوا من قلم تحقيق الشخصية عما اذا كان هناك أحكام بالعقوبة لها صحف محفوظة بقلم تحقيق الشخصية ضد المتهم تحت اسم أو أسماء غير الاسم المذكور فى الطلب وفى حالة الإيجاب يبحث فى قلم السوابق تحت هذا الاسم أو هذه الأسماء فان وجدت أحكام لها صحف فى قلم السوابق تحت هذا الاسم أو هذه الأسماء ووجد أنها خاصة بالمتهم تذكر ضمن الايضاحات التى تعطى مع الاشارة الى الشهادة المثبتة للشخصية المعطاة من قلم تحقيق الشخصية

مادة ١١ - تعطى الايضاحات المطلوبة بناء على أى طلب بمقتضى المادة ٩ فى ظرف ثمان وأربعين ساعة من ورود الطلب لقلم السوابق وذلك اذا لم توجد أسباب خصوصية يصدق عليها النائب العمومى

مادة ١٢ - فيما عدا ما ذكر من المادتين ٩ و ١٠ لا يسطى استعمال عن الأحكام الصادرة بالعقوبة المحفوظة بقلم السوابق ضد أى شخص الا بناء على طلب يقدم للنيابة أو لقلم السوابق مباشرة من ذلك الشخص عن نفسه أو بناء على حكم قضائى أو طلب سلطة عمومية مصدق عليه بأمر بالكتابة من النائب العمومى

ويؤخذ عن كل ايضاحات تعطى بناء على طلب الشخص صاحب الشأن مباشرة رسم قدره ٢٠ قرشا صاغا تدفع وقت تقديم الطلب

مادة ١٣ - صحف الاحكام الصادرة بالعقوبات الجنائية وصحف الأحكام فى الجرائم الواردة بالمادة ٥٠ أو بالمادة ٥١ من قانون العقوبات وصحف الاحكام التى أوقف تنفيذها بمقتضى المادة ٥٢ من قانون العقوبات تسحب فقط من قلم السوابق بعد اثبات أن المجرم توفى أو أنه قد بلغ من العمر ٧٥ سنة ان كان حيا

فصل في  
النيابة البهيمية  
الأهلية

مادة ١٤ - فيما عدا ما ذكر في المادة السابقة يمكن سحب صحيفة من قلم السوابق إذا مضت مدة الخمس سنين من تاريخ الحكم بالعقوبة وكانت العقوبة بالفرامة أو بالجلوس لمدة تقل عن سنة واحدة أو من تاريخ انقضاء العقوبة أن كانت بالجلوس لسنة فأكثر إلا أنه إذا كان هناك أكثر من حكم واحد لها صحف ضده مجرم واحد (سواء كانت محفوظة تحت اسم واحد أو أسماء مختلفة) لا تسحب صحيفة إلا بعد أن تسحب جميع الصحف بمقتضى نصوص هذه المادة والمادة السابقة

مادة ١٥ - بالنسبة للقضايا التي نظرت في أول درجة أمام محكمة مركزية تحرر وتحفظ طبقاً للنصوص السابقة صحف للأحكام التي صدرت منذ أول أغسطس سنة ١٩٠٧ وتقع تحت منطوق الفقرة (ج) من المادة الأولى من هذه اللائحة

مادة ١٦ - يلغى القراران الوزاريان الصادران بشأن قلم السوابق في ١٧ أبريل سنة ١٨٩٥ و ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٠٤ وتلغى المادة ٣ من القرار الوزاري الصادر في ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٤ بشأن محاكم المراكز

مادة ١٧ - على النائب العمومي تنفيذ هذه اللائحة

فصل ١  
في التمييز  
من الأهل

## الباب الثاني في الاجراءات القضائية في المواد الجنائية

### الفصل الأول في التمييز من الأهل

### الضبطية القضائية ( في التحقيق )

نمرة ١٣٢  
قانون تحقيق  
الجنايات الجديد

القانون نمرة ٤ الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤  
( ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢١ )

والمدل بالقانون نمرة ٦ الصادر في ١٢ يناير سنة ١٩٠٥

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المشتمل على  
لائحة ترتيب المحاكم الاهلية وعلى الامر العالي المؤرخ ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣  
الصادر بقانون تحقيق الجنايات الجارى العمل بمقتضاه الآن أمام المحاكم المذكورة  
مادة ١ - يستعاض عن قانون تحقيق الجنايات الجارى العمل به الآن  
بقانون تحقيق الجنايات الموقع عليه من ناظر حقانية حكومتنا والمرفق بأمرنا هذا (١)  
مادة ٢ - يعمل بالقواعد المختصة بالاجراءات المنصوص عليها في القانون  
الجديد في جميع التحقيقات التي لم تكن تمت الى يوم وجوب العمل بهذا القانون  
وفي كل دعوى تكون منظورة أمام أى محكمة بعد هذا التاريخ ابتدائية أو استئنافية  
وكل حكم يصدر بعد التاريخ المذكور من أية محكمة ينفذ طبقا لاحكام القانون الجديد  
مادة ٣ - على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا الذي يجب العمل  
به ابتداء من ١٥ ابريل سنة ١٩٠٤

(١) لم نزل وما لان ندرج في هذه الطبعة سوى الكتاب الاول من قانون تحقيق الجنايات الجديد  
بشان التحقيق الابتدائي لان هذا الكتاب هو الذى هم البوليس بنوع خصوصي

## قانون تحقيق الجنايات الأمل

ضبط  
في  
من  
الأحوال

### الكتاب الأول

#### في التحقيق الابتدائي

### الفصل الأول

#### (قواعد عمومية)

مادة ١ - لا يجوز توقيع العقوبات المقررة قانوناً للجنايات والجنايات والمخالفات إلا بمقتضى حكم صادر من المحكمة المختصة بذلك

مادة ٢ - لا تقام الدعوى العمومية بطلب العقوبة إلا من النيابة العمومية عن الحضرة الخديوية

مادة ٣ - مأمورية الضبطية القضائية التي من وظيفتها جمع الاستدلالات الموصلة للتحقيق والدعوى تؤدي بمعرفة مأموري الضبطية القضائية وأعاونهم الذين تحت إدارتهم

مادة ٤ - يكون من مأموري الضبطية القضائية في دوائر اختصاصهم أعضاء النيابة

وكلاء المديريات والمحافظات

حكماء البوليس في المديريات والمحافظات ووكلائهم

رؤساء أقلام الضبط

مأمورو المراكز والأقسام

معاونو المديريات والمحافظات

معاونو البوليس والملاحظون

رؤساء نقط البوليس

نظار ووكلاء محطات السكك الحديدية المصرية

العمد والمشايخ الذين يقومون بالأعمال في حال غياب العمد أو حصول ما يمنهم من القيام بالأعمال مشايخ الخفراء

فصل ١  
في التفتيش  
من الأهل

جميع الموظفين المخول لهم هذا الاختصاص بمقتضى أمر حال إما في حال معينة أو بالنسبة لجرائم تتعلق بالوظائف التي يؤدونها<sup>(١)</sup>

مادة ٥ - لا يجوز لأحد بغير أمر من المحكمة أن يدخل في بيت مسكون لم يكن مفتوحا للعامة ولا مخصصا للصناعة أو تجارة يكون عملها تحت ملاحظة الضبطية إلا في الأحوال المبينة في القوانين أو في حالة طلب الجاني بالجناية أو في حالة الاستغاثة أو طلب المساعدة من الداخل أو في حالة الحريق أو الفرق

(١) مفتشو خفر السواحل (الامر العالي الصادر في ١٣ يناير سنة ١٨٩٧)  
ضابط خفر السواحل في مرسى مطروح (الامر العالي الصادر في ١٨ مارس سنة ١٨٩٩)  
الامنا والمفتشون والمفتشون الثواني بصلصة الآثار (القانون نمرة ١٤ الصادر في ١٢ يونيو سنة ١٩١٢)  
مأمور الواحات البحرية ومأمور الواحات الداخلية ومعاون الواحات الخرابية (الامر العالي الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠)  
مدير وكلاء مديري السجون الذين تنصهم النيابة (المادة ٢٣ من لائحة السجون الصادرة في ٩ فبراير سنة ١٩٠١)

مفتشو الآلات البخارية (الامر العالي الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩٠١)  
رؤساء أقسام ومفتشو السكة الحديد (الامر العالي الصادر في ١٧ يناير سنة ١٩٠٢)  
مهندس مجلس بلدى الاسكندرية المكلف بملاحظة الآلات البخارية (الامر العالي الصادر في ١٩ يونيو سنة ١٩٠٢)  
ضباط القمرة (المادة ١٢٢ من قانون القمرة الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢)  
مفتش وكلاء مفتش أطباء يطرية بصلصة الصحة (القانون نمرة ٦ الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٠٣)  
موظفو عمال الجمارك (المادة ٧ من القانون نمرة ٩ الصادر في ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٥)  
بشأن التبريد

رؤساء مخزنية المحطات (القانون نمرة ١٠ الصادر في ٢٥ يونيو سنة ١٩٠٦)  
صولات البوليس (القانون نمرة ١٥ الصادر في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٠٦)  
الاطباء البطريركون التابعون لمجلس بلدى الاسكندرية (القانون نمرة ٧ الصادر في ٢ مايو سنة ١٩٠٧)  
موظفو محافظة سيناء (المادة ٥ من القانون نمرة ١٥ الصادر في ١٥ ديسمبر سنة ١٩١١ وقرار نظارة البحرية الصادر في ٣٠ أغسطس سنة ١٩١١)

## الباب الثاني

## (في الضبطية القضائية)

فصل ١  
في التمييز  
من الأفعال

مادة ٦ - يجب على كل من علم في أثناء تأدية وظائفه من موظفي الحكومة أو مأموري الضبطية القضائية أو مأموري جهات الادارة بوقوع جريمة أن يخبر النيابة العمومية بذلك فوراً

مادة ٧ - وكذلك كل من عاين وقوع جناية تمحل بالأمن العام أو يترقب عليها تلف حياة انسان أو ضرر للملك يجب عليه أن يخبرها النيابة العمومية أو أحد مأموري الضبطية القضائية ويجب عليه أيضاً في حالة تلهس الجاني بالجناية وفي جميع الأحوال المسائلة لها أن يحضر الجاني أمام أحد أعضاء النيابة العمومية أو يسلمه لأحد مأموري الضبطية القضائية أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر بقبضه وذلك ان كان ما وقع منه يستوجب القبض عليه احتياطاً

مادة ٨ - مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية هي رؤيته حال ارتكابها أو عقب ارتكابها برهة يسيرة ويمتد أيضاً أن الجاني شوهد متلبساً بالجناية اذا تبعه من وقعت عليه الجناية عقب وقوعها منه بزمان قريب أو تبعته العامة مع الصباح أو وجد في ذلك الزمان حاملاً لآلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراق أو أشياء أخر يستدل منها على أنه مرتكب الجناية أو مشارك في فعلها

مادة ٩ - يجب على مأموري الضبطية القضائية أن يقبلوا التبليغات التي ترد اليهم في دائرة وظائفهم بشأن الجنايات والجنح والمخالفات وأن يبعثوا بها فوراً الى النيابة العمومية بالمحكمة التي من خصائصها الحكم في ذلك

مادة ١٠ - ويجب عليهم وعلى مرؤوسهم أن يستحصلوا على جميع الايضاحات ويمدوا جميع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي يصير تبليغها اليهم على الوجه المتقنم بيانه أو يعلمون بها بأي كيفية كانت وعليهم أيضاً أن يخزنوا جميع الوسائل التحفظية للتمكن من ثبوت الوقائع الجنائية ويمدوا بجميع ذلك محضراً يرسل الى النيابة العمومية مع الاوراق الدالة على الثبوت

فصل ١  
في المتهمين  
من الأقال

مادة ١١ - يجب على مأمور الضبطية القضائية في حالة تلبس الجاني بالجناية أن يتوجه بلا تأخير إلى محل الواقعة ويحرر ما يلزم من المحاضر ويثبت حقيقة وجود الجناية وكيفية وقوعها وحالة المحل الذي وقعت فيه ويسمع شهادة من كان حاضرا أو من يمكن الحصول منه على إيضاحات بشأن الواقعة وفاعلها

مادة ١٢ - ويجوز له أن يمتنع الحاضرين عن الخروج من محل الواقعة أو عن التباعد عنه حتى يتم تحرير المحضر ويسوغ له أيضا أن يستعصر في الحال كل من يمكن الحصول منه على إيضاحات بشأن الواقعة

مادة ١٣ - وإذا خالف أحد من الحاضرين أمر المأمور المذكور بعدم الخروج أو التباعد أو امتنع أحد ممن دعاهم عن الحضور يذكر ذلك في المحضر

مادة ١٤ - تحكم محكمة المخالفات على من خالف فيما ذكر بالمادة السابقة بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا أو بغرامة لا تزيد عن جنيه مصرى ويكون حكمها بذلك بناء على المحضر السالف ذكره الذى يجب اعتباره حجة لديها

مادة ١٥ - إذا شوهد الجاني متلبسا بالجناية أو وجدت قرائن أحوال تدل على وقوع الجناية منه أو على الشروع فى ارتكابها أو على وقوع جنحة سرقة أو نصب أو تعدد شديد أو إذا لم يكن للتهم محل معين معروف بالقطر المصرى يجوز لمأمور الضبطية القضائية أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل قوية على اتهامه وبعد سماع أقواله أن لم يأت بما يبرئه يرسله فى ظرف أربع وعشرين ساعة إلى المحكمة التى من خصائصها ذلك ليكون تحت تصرف النيابة العمومية وتشرع النيابة فى استجوابه فى ظرف أربع وعشرين ساعة

مادة ١٦ - ويجوز أيضا لمأمور الضبطية القضائية فى الحالة المبينة فى المادة السابقة أن يصدر أمرا بضبط المتهم واحضاره أن لم يكن حاضرا ويذكر ذلك فى المحضر

مادة ١٧ - يسلم الأمر بالضبط والاحضار لأي محضر أو لأى مأمور من مأمورى الضبط والربط

مادة ١٨ - يجوز لأمور الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الخافق متلبسا بالجناية أن يدخل في منزل المتهم ويقتشه ويجب عليه أن يضبط كل مايجده في أي محل كان من أسلحة وآلات وغيرها مما يظهر أنه امستعمل في ارتكاب الجناية ويمكن الوصول به الى كشف الحقيقة وعليه أن يحرر محضرا بما يحصل من هذه الاجراءات

صل ١  
في التفتيش  
من الإجراء

مادة ١٩ - ويجب عليه أيضا أن يضبط الاوراق التي توجد بمحل المتهم  
مادة ٢٠ - الاشياء التي تضبط توضع في حزم مغلق وتربط ويختم عليها ويكتب على شريط من ورق داخل تحت الختم تاريخ المحضر المحرر بضبط تلك الاشياء وتذكر المادة التي حصل لأجلها الضبط

مادة ٢١ - الاشياء المضبوطة التي لا يطلبها أصحابها في ميعاد ثلاث سنوات من تاريخ ضبطها تصير ملكا للحكومة بلا احتياج الى حكم يصدر بذلك

مادة ٢٢ - اذا كان الشيء المضبوط مما يتلف بمرور الزمن أو يستلزم حفظه ففقات تستغرق قيمته فللنيابة العمومية أن تبيعه بطريق المزاد العمومي متى سمحت بذلك مقتضيات التحقيق وفي هذه الحالة يكون لمصاحبه أن يطالب في الميعاد المحدد في المادة السابقة بالثمن الذي بيع به

مادة ٢٣ - يجوز لأمور الضبطية القضائية ولو في غير حالة التلبس أن يقتشروا منازل الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس اذا وجدت أوجه قوية تدعو الى الاشتباه في أنهم ارتكبوا جناية أو جنحة ولا يجب اجراء هذا التفتيش الا بحضور صدة البلدة وأحد مشايخها أو بوجود الشيخ القائم بالاعمال في حال غياب العمدة وشيخ آخر وفي المدن يجب أن يكون التفتيش بحضور شيخ القوم وشاهد واذا تحققت الشبهة على المتهمين جاز القبض عليهم وتسليمهم للنيابة

مادة ٢٤ - يجوز لأمور الضبطية القضائية أن يستعين بمن يلزم من أهل الخبرة والاطباء وأن يطلب منهم تقريراً عن المواد التي تمكنهم من استنتاجهم



فصل ١  
في التفتيش  
من الأعمال

من إيضاحها ويجب على من يستعين به منهم أن يحلف يمينا أمامه على أنه يبذل رأيه بمحض ذمته

مادة ٢٥ - إذا حضر أحد أعضاء النيابة العمومية في وقت مباشرة تحقيق صار البلد فيه بمعرفة أحد مأموري الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الجاني متلصا بالجناية فله أن يقره أو يأذن للأمور المذكور بالتمسكه

مادة ٢٦ - يجوز لكل من أعضاء النيابة العمومية في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأموري الضبطية القضائية ببعض الأعمال التي من خصائصه

مادة ٢٧ - إذا اقتضى الحال توجه مأموري الضبطية القضائية الى محل الواقعة لإجراء التحقيق في حالة مشاهدة الجاني متلصا بالجناية يجب عليهم أن يخبروا النيابة العمومية بذلك

مادة ٢٨ - للمأموري الضبطية القضائية في أثناء مباشرتهم التحقيق في حالة مشاهدة الجاني متلصا بالجناية أو في أثناء إجراء عمل يختص به بناء على توكيل أن يستعينوا بالقوة العسكرية مباشرة

## الباب الثالث

(في إجراءات التحقيق بالنيابة العمومية وفي الحبس الاحتياطي  
وفي الدعوى العمومية)

مادة ٢٩ - إذا زارت النيابة العمومية من بلاغ قلم لما أو محضر محرر بمعرفة أحد رجال الضبط أو من أى اخبار وصل اليها وقوع جريمة فعليا أن تشرع في إجراءات التحقيق التي ترى لزومها لظهور الحقيقة سواء بنفسها أو بواسطة مأموري الضبطية القضائية بناء على أوامر تصدرها اليهم بذلك

فصل ١  
في التفتيش  
من الأمان

مادة ٣٠ - (١) للنيابة العمومية الحق في تفتيش منازل المتهمين بجنائية أو جنحة أو انتداب أحد مأموري الضبطية القضائية لذلك

(ب) يسوغ أيضا للنيابة العمومية أو لمن انتدبته من مأموري الضبطية القضائية أن يتنقل في مواد الجنائيات والجنح الى الاماكن الاخرى التي يتضح من أمارات قوية تظهر في التحقيق أنه قد أخفيت فيها أشياء مخفية في كشف الحقيقة بشرط الحصول قبل ذلك على إذن بالكتابة من قاضي الأمور الجزئية

(ج) يجوز للنيابة العمومية في مواد الجنائيات أو الجنح بعد حصولها على الإذن المذكور في المادة السابقة أن تضبط لدى مصلحة البوسطة كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات ولدى مصلحة التلغرافات كافة الرسائل البرقية متى رأت لذلك فائدة في ظهور الحقيقة

(د) يصدر القاضي الجزئي الإذن المذكور في الفقرتين السابقتين بعد اطلاعه على أوراق الدعوى وسماعه ان رأى لزوما لذلك أقوال من يراد اجراء التفتيش في محلاته أو ضبط الأوراق والمحاطبات المتعلقة به

مادة ٣١ - يجوز للنيابة العمومية أن تسمع شهادة من ترى فائدة في سماع شهادته وأن تستعين بخبير ويجب على الشهود والخبير أن يحلفوا اليمين وذلك مع علم الإخلال بما للنيابة من الحق في سماع أى شخص على سبيل الاستدلال وبدون حلف يمين متى رأت فائدة في ذلك

مادة ٣٢ - يجب أن يحضر مع عضو النيابة الذي يباشر التحقيق كاتب يجوز محضرا بشهادة الشهود تحت ملاحظته وتراعى في ذلك أحكام المادة ٨٤

مادة ٣٣ - اذا لم يحضر الشاهد المكلف بالحضور على يد محضر أو أحد رجال الضبط أو حضر وامتنع عن الإجابة يعاقب بمقتضى مادتي ٨٥ و ٨٧ من هذا القانون

العقوبات المؤقتة في المادتين المذكورتين يصدر الحكم بها حسب الاصول المعتادة من قاضي الأمور الجزئية في الجهة التي طلب حضور الشاهد فيها

مادة ٣٤ - (أ) يجوز للمدعى بالحق المدني أن يحضرا في كافة اجراءات التحقيق وللنيابة العمومية أن تجرى التحقيق في غيبتها متى رأت لزوم ذلك لإظهار الحقيقة

فصل ١  
في المتهمين  
من الأهل

(ب) لوكلاء الخصوم أن يحضروا مع مراعاة الشروط السابقة أثناء سماع شهادة الشهود واستجواب المتهم ولا يجوز لهم مع ذلك أن يتكلموا الا اذا أذن لهم المحقق

(ج) يسمع ما يديه المتهم من أوجه الدفاع ويصير تحقيقه وتكتب أقواله في محضر كما تكتب شهادة الشهود

مادة ٣٥ - اذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة معاقبا عليها بالحبس فللنيابة العمومية الحق في اصدار أمر بضبط واحضار المتهم الذي توجد دلائل قوية على اتهمه

وعليا أن تستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت تنفيذ الأمر بالاحضار

مادة ٣٦ - ويجوز لها متى كانت الواقعة مما هو منصوص عليه في المادة السابقة وكانت القرائن كافية أن تصدر أمرا بحبس المتهم في الأحوال الآتية  
أولا - اذا كان المتهم سلم الى النيابة العمومية وهو مقبوض عليه بمعرفة أحد مأموري الضبطية القضائية عملا بالمادة ١٥ من هذا القانون

ثانيا - اذا لم يحضر المتهم بالرغم عن تكليفه بالحضور

ثالثا - اذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة جائزا أن يحكم من أجلها بالحبس مدة سنتين على الأقل أو كانت جنحة من الجناح المنصوص عليها في المواد

٨٨ و١٢٠ و١٤٨ و١٦٢ و١٩٢ و٢٤٠ و٢٤٩ و٣٠٧ و٣٠٨ و٣١٠ و٣٢٣

و٣٢٤ و٣٢٥ من قانون العقوبات

ولا يجوز للنيابة في الأحوال الأخرى أن تصدر أمرا بحبس المتهم إلا بعد الاذن بذلك وكافة من القاضي الجزئي

ويجب أن يستجوب المتهم في ميعاد الأربع وعشرين ساعة التالية لتنفيذ الأمر بالحبس عليه

نصيب ٤  
في التمييز  
من القضاة

مادة ٣٧ - لا يكون الأمر بالحبس الصادر من النيابة غير إذن من القاضي الجزئي نافذ المفعول الا لمدة الأربعة الأيام التالية للقبض على المتهم أو تسليمه للنيابة اذا كان مقبوضا عليه من قبل ما لم تحصل النيابة في أثناء هذه المدة على إذن بالكتابة من القاضي الجزئي بامتدادها ولتتهم الحق في أن تسمع أقواله أمام القاضي وعليه أن يقدم بذلك طلبا للنيابة أو لأمور السجن في اليومين التاليين للقبض عليه

وإذا سلم المتهم الى النيابة العمومية وهو مقبوض عليه وأصدرت أمرا بحبسه تثنى هذه المواعيد من يوم تسليمه اليها

مادة ٣٨ - اذا صدر الأمر بالحبس بناء على الاذن به من القاضي الجزئي يجوز لتتهم اذا لم يكن استجوبه القاضي المذكور أن يمارض في هذا الأمر أمامه بتقديمه الى النيابة العمومية أو الى أمور السجن طلبا بذلك في اليومين التاليين لحبسه ويجب الحكم في هذه المعارضة في الثلاثة الأيام التالية لتاريخ هذا الطلب

مادة ٣٩ - كل أمر صادر بالحبس لا يكون نافذ المفعول الا لمدة أربعة عشر يوما ما لم يأذن القاضي الجزئي بامتداد هذه المدة

ولتتهم الحق في أن تسمع أقواله عند التجديد بشرط أن يقدم بذلك طلبا قبل انتهاء مدة الأربعة عشر يوما بثلاثة أيام كاملة على الأقل

مادة ٤٠ - تراعى الأحكام المقررة في المواد ٩٥ و٩٦ و٩٧ و٩٩ و١٠٠ و١٠١ و١١١ والفقرة الأولى من المادة ١٠٣ في أوامر الضبط والاحضار وأوامر الحبس التي تصدرها النيابة العمومية بما خولت من السلطة المقررة في المادة ١٠٣

مادة ٤١ - للنيابة العمومية أن تفرج في أي وقت من التهم مؤقتا مع الضمانة وقضاى الأمور الجزئية أيضا أن يقر بهذا الافراج كلما طلبت منه النيابة الاذن بامتداد السجن وتراعى في ذلك أحكام المواد ١١٠ و١١٣ و١١٤ و١١٥

مادة ٤٢ - (١) اذا رأى النيابة العمومية بعد التحقيق أنه لا وجه لاقامة الدعوى تصدر أمراً بحفظ الأوراق ويكون صدور هذا الأمر في مواد الجنايات من رئيس النيابة العمومية أو ممن يقوم مقامه

فصيل ١ -  
في التهميش  
من الاطال

(ب) الامر الذي يصدر بحفظ الأوراق يمنع من العود الى اقامة الدعوى العمومية الا اذا أثنى النائب العموى هذا الأمر في مدة الثلاثة الشهور التالية لصدوره أو اذا ظهرت قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى أدلة جديدة على حسب ما هو مقرّر في الفقرة الثانية من المادة ١٣٧

مادة ٤٣ - اذا رأت النيابة العمومية أن جناية أو جنحة أو مخالفة ثابتة بثبوتاً كافياً على شخص واحد معين أو أكثر ترفع الدعوى للمحكمة المختصة بنظرها بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها

ومع ذلك يجوز لها في مواد الجنايات وفي جنح التروير والتفليس والنصب والخيانة أن تحيل الدعوى على قاضى التحقيق اذا رأت لزوماً لذلك

مادة ٤٤ - اذا رفعت الدعوى الى المحكمة فالمتهم الذى صدر أمر بالتقبض عليه وصحبه أن يطلب الافراج عنه من القاضى أو المحكمة التي رفعت اليها الدعوى ويحكم القاضى في هذا الطلب أو تحكم المحكمة فيه بأودة المشورة بعد سماع أقوال النيابة العمومية ولا يجوز الطعن في هذا الحكم

مادة ٤٥ - (مدلت بالقانون الصادر في ١٢ يناير سنة ١٩٠٥ كآق)

يجوز لداثرة الجنايات بمحكمة الاستئناف أن تقيم الدعوى العمومية على حسب ما هو مدقّن في المادة ٦٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

## الباب الرابع

(في الصلح في مواد المخالفات)<sup>(١)</sup>

- مادة ٤٦ - يجوز الصلح في مواد المخالفات الا في الأحوال الثلاثة الآتية
- أولاً - متى كان القانون قد نص على عقوبة للمخالفة غير عقوبة الغرامة
- ثانياً - اذا كانت المخالفة من مخالفات اللوائح الخاصة بالمحلات العمومية
- ثالثاً - اذا كان الشخص الذي وقعت منه المخالفة قد حكم عليه في مخالفة أخرى أو دفع قيمة الصلح في خلال الثلاثة الأشهر السابقة على وقوع المخالفة المنسوبة اليه
- مادة ٤٧ - الشخص الذي تهم منه مخالفة ويريد أن يدفع قيمة الصلح عنها يجب عليه قبل الجلسة وعلى كل حال في مدة ثمانية أيام من يوم علمه بأول عمل من الاجراءات في الدعوى أن يدفع مبلغ ١٥ قرشاً مصرى يأخذ به قسيمة إما الى خزينة المحكمة وإما الى النيابة وإما الى أى مأمور من مأمورى الضبطية القضائية مرخص له بذلك من ناظر الحفانية
- مادة ٤٨ - في الأحوال التى يقبل فيها الصلح تنقضى الدعوى العمومية بدفع مبلغ الصلح

وعلى ذلك ليس لمن أضررت به المخالفة أن يرفع الدعوى الى المحكمة بتكليف منه مباشرة بل له فقط حتى في رفع دعوى مدنية بطلب التعويض

(١) هذه الأحكام حلت محل أحكام الامرين العاملين الصادرين في ١١ فبراير ١٩٤١ أكتوبر سنة ١٨٩٢ المتدرجين في الكتاب الاول الجلية الاولى صحيفة ٣٩٩

## الباب الخامس

### (في الشكوى وفي المدعى بالحقوق المدنية)

فصل ١  
في التمهيد  
من الاحال

مادة ٤٩ - الشكوى التي لا يدعى فيها أربابها بحقوق مدنية تعد من قبيل التبليغات

مادة ٥٠ - ولا يعتبر المشتكى أنه مدع بحقوق مدنية الا اذا صرح بذلك في الشكوى أو في ورقة مقدمة بعدها أو اذا طلب في احدهما تعويضا

مادة ٥١ - كل شكوى أو ورقة تتضمن الدعوى من أحد بمحصل ضرر له ويصرح فيها بأنه مدع بحقوق مدنية يجب أن ترسل الى النيابة العمومية

مادة ٥٢ - يجوز للدعى بالحقوق المدنية في مواد المخالفات والجنح أن يرفع دعواه الى المحكمة المختصة بها مع تكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها بشرط أن يرسل أوراقه الى النيابة العمومية قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام

مادة ٥٣ - يجب على المدعى بالحقوق المدنية أن يبين له محلا في البلدة الكائن فيها مركز المحكمة المختصة بالحكم في دعواه اذا لم يكن مقيا فيها وان لم يفعل ذلك يعلن ما يلزم اعلانه اليه الى قلم كاتب المحكمة ويكون ذلك صحيحا

مادة ٥٤ - يجوز لكل من ادعى حصول ضرره من جريمة أو جففة أو مخالفة أن يقدم شكواه بهذا الشأن ويقم نفسه مدعيا بحقوق مدنية في أي حالة كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة

مادة ٥٥ - يجوز للدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه في أي حالة كانت عليها بشرط أن يدفع الرسوم مع علم الاخلال بالتعويضات التي يستحقها المتهم ان كان لها وجه

مادة ٥٦ - يكون الاجراء فيما يتعلق بالتضمينات في الأحوال التي تقضى فيها الشريعة الاسلامية بالدية بحسب الأحكام المقررة في الشريعة المذكورة إنما لا تتبع هذه الأحكام الا في حق الأشخاص السارية عليهم

.....

## الفصل الثاني في التهمين الأجانب

فصل ٢  
في التهمين  
الأجانب

### الفرع الأول (اجراءات البوليس)

التعليات الصادرة في ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٩٣

نمرة ١٢٣  
التشيكات

مادة ١ - عند تقديم شكوى من شخص تابع لدولة أجنبية عن جنائية أو جريمة انتهكها شخص أجنبي آخر فعلى ضابط البوليس أن يحيل المشتكى الى قنصلات الدولة التابع لها الشخص المتهم إلا اذا كانت الحادثة غلة بالنظام العام مما تستدعي توسط البوليس فيها

وإذا كانت الحادثة مخالفة بسيطة فعلى ضابط البوليس أن يحضر محضرا بضبط الواقعة ويرسله الى رئيسه ليتصرف به

ويجب أن يوضع في المحضر المذكور تفاصيل الحادثة ويذكر فيه أسماء الشهود الذين يقرأ أى أن شهادتهم تؤيد وقوع الجريمة

تحرر محضر المرافعات بمرة رجال البوليس ضد الأشخاص من الاجانب يجب أن يشتمل على جميع التفاصيل والظروف التي لها علاقة بالمخالفة . وبيان كل ما رآه المحقق بنفسه أو طبعه من شهادة الشهود والاضاحات الواضحة عن التهم بجميع البيانات الكافية لنجاح الدعوى العمومية (منشور نظارة الداخلية الصادر في ٦ مارس سنة ١٨٩٨ نمرة ٢٩)

مادة ٢ - في أحوال التلبس بالجنائية أو عندما تكون الحادثة جنائية كالقتل والسرقة بالاكرام وما شاكل ذلك فعلى الضابط أن يحضر محضرا بضبط الواقعة ليرسل بواسطة رئيسه التابع له مباشرة الى القنصلات التابع لها المتهم وإذا كانت الحادثة تذكر الأمن العام فعلى ضابط البوليس أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لاعادة النظام ومنع الاضطراب



مستعمل ٣٠  
في التجهيزات  
الأجنبية

إذا اقتضت الحالة الدخول الى مسكن المتهم أو غيره من تبعه النول الأجنبية  
للعناية عمل الواقعة وجب سحبا أن يكون ذلك بحضور أحد موظفي القنصلاتو  
التابع لها صاحب المنزل

مادة ٣ - إذا قدمت شكوى من شخص تابع لدولة أجنبية عن جريمة  
ارتكبها شخص من رعايا الحكومة المحلية فعلى ضابط البوليس أن يتخذ الاجراءات  
التي يجرىها في المسائل الاعتيادية ويجب دائما امضاء الشكوى من الشخص  
المشتكى

مادة ٤ - إذا قدم أحد رعايا الحكومة المحلية شكوى عن جريمة ارتكبها  
شخص تابع لدولة أجنبية فعلى ضابط البوليس عند ما تكون تلك الحادثة مخالفة  
بسيطة أن يتبع فيها منطوق الفقرتين الأولى والثانية من المادة الأولى  
وأما اذا كانت جناية أو جنحة فعليه أن يتبع مائن في المادة الثانية

ضبط المتهم  
والاجراءات  
الابتدائية

مادة ٥ - يمكن إلقاء القبض على كل شخص تابع لدولة أجنبية في حالة  
التلبس بالجناية أو اذا كان مطلوباً للبعث عنه يأمر من القنصلاتو التابع لها  
بالجناية أو جنحة ارتكبها

إذا وقعت شبهة قوية ضد أحد التبعة الأجنبية بكونه مرتكباً فعلاً جنائياً فصل  
ضابط البوليس أن يجازى بطريقة غير رسمية القنصلاتو التابع لها فإذا لم تنفع ضبطه  
بإحدى الضابط المذكور لإجراء ذلك حالا وجعله تحت تصرفها بدون إكل تأخير

عند ضبط المتهم في حالة التلبس بالجناية يجب أن يؤخذ قوا الى قوه قول  
القسم ثم يرسل الى القنصلاتو التابع اليها في ظرف ٢٤ ساعة

مدة الأربع والعشرين ساعة هذه تحسب من وقت إلقاء القبض على المتهم  
الى وقت تسليمه الى القنصلاتو

لا يتظر ضابط البوليس مضي مدة الأربع والعشرين ساعة لتسليم المتهم الى  
القنصلاتو بل حال ما تنتهي الاجراءات القانونية بخصوصه يجب إرساله حالا  
الى القنصلاتو مع محضر ضبط الواقعة

فصل ٢  
في المتهمين  
الاجانب

إذا طلبت القنصلاتو ارسال الشخص المتهم اليها فيجب تسليمه لها بدون تأخير ويستمر الضابط في اجراء التحريات اللازمة لاستكشاف الحقيقة وعند استيفائها ترسل الى القنصلاتو

مادة ٦ - في أحوال القتل أو الاصابة يجب عند الامكان طلب حضور طبيب القنصلاتو التابع لما الشخص المتهم لاجراء الكشف الطبي  
مادة ٧ - في المديرات التي لا يوجد بها وكلاء قناصل يجب أن المديرية تعلن القنصلاتو بلغرافيا ثم ترسل المتهم اليها في ظرف ٢٤ ساعة

مادة ٨ - اذا كانت الجريمة من نوع القتل أو الاصابة الخطرة وكان كل من المصاب والجاني من رعايا الدول الاجنبية فعلى ضابط البوليس أن يخطر القنصلاتات التابعين اليها بلغرافيا بواسطة المدير أو المحافظ ويتدنى في الحال بضبط الواقعة وجمع الادلة

مادة ٩ - اذا تصادف حضور قنصل المتهم الى محل الواقعة للتحقيق وكان ضابط البوليس مباشرا بضبط الواقعة فعليه أن يسلم الى القنصل المحضر الذي حرره والشخص المتهم أيضا اذا كان مضبوطا ويستمر في تحرياته للوقوف على الحقيقة ثم يرسلها بالكتابة الى القنصلاتو بواسطة المدير أو المحافظ

مادة ١٠ - الاروام والاجمال جميع الاشخاص الذين من بلاد الدولة العلية لا يجوز الاقرار على تبعيتهم لدولة اجنبية إلا متى أثبتوا دعواهم أو اذا كان سبق معرفتهم بصفة رعايا الدول الاجنبية

لا يقبل مسندد لاثبات الانتماء الى دولة اجنبية الا ما كان تحريرا فحجرد قول الشخص شفاها بكونه اجنبيا لا يقول عليه مطلقا

إذا حصل اشتباه بخصوص انتماء المتهم فعلى ضابط البوليس أن يحيل المسألة الى المحافظ أو المدير التابع له ويرسل له الشخص المضبوط لتحقيق صحة دعواه اذا سلم لاحدى القنصلاتات بناء على طلبها متهم يدعى أنه اجنبى وضمت المدة المحددة لتقديم أوراق انتمائه لدولة اجنبية بدون أن يحصل ذلك وأفرجت القنصلاتو من المتهم ظلمة كونه الحلية بعد اقضاء المدة المذكورة أن تعقب عليه ثانية وتعامله كأحد رعاياها مع انظار نظارتى اتارسية والداخلية بذلك (رابع المنشور نمرة ٢٨ الصادر في ١٢ مارس سنة ١٨٩٦)

مادة ١١ - لا يجوز لضابط البوليس أن يدخل في مساكن تبعة الدول الأجنبية بدون موافقة القنصلاتو الا اذا امتنعت به أحد من الداخل أو حدث حريق أو طوفان أو صرح له صاحب النار بالدخول متى صرح أحد الأجانب لضابط البوليس بالدخول الى منزله فيقتضى أن يؤخذ منه قول كتابي بذلك اذا أمكن

فصل ٢  
في التفتيش  
الأجانب  
الدخول  
في المساكن

تشمل كلمة (مسكن) البيت المأهول مع ما يتبعه من الملحقات كالجنيحة والحوش وما كان منها محاطا بالأسوار وما شاكلها وأما باقي الاملاك فلا تدخل تحتها ولا يسوغ مطلقا توقيف البوليس عن تنفيذ اجراءاته في المحلات الخارجية عن بيوت السكن وملحقاتها

في الأماكن التي تبعد عن مركز القنصلاتو أقل من تسع ساعات يجب على ضابط البوليس أن يطلب المساعدة من القنصلاتو ولا يشترع في عمل قبل ما يحضر القنصل أو من ينوب عنه و ينتظر من القنصل أن يقدم كل مساعدة الى الحكومة المحلية فلا يمضي أكثر من ست ساعات على وصول الخبر اليه حتى يقوم الى محل الواقعة وبذلك لاتأخر اجراءات الحكومة المحلية أكثر من ٢٤ ساعة في الأماكن التي تبعد ٩ ساعات أو أكثر عن محل القنصلاتو يصرح لضابط البوليس بناء على طلب الحكومة المحلية أن يدخل بمساعدة ثلاثة من المشايخ والعهد مساكن تبعة الدول الأجنبية بدون حضور مندوب القنصلاتو ولكن ذلك لا يكون الا في الأحوال المستعجلة لتفتيش المنازل بقصد جمع أدلة الاثبات في حوادث الجنايات الآتية وهي القتل والشروع في القتل والحريق والسرقة باستعمال أسلحة و سرقة المنازل ليلا والعصيان بالسلاح واصطناع العملة الزائفة سواء كان مرتكب الجريمة تابعاً لدولة أجنبية أو للحكومة المحلية وسواء كان فعل الجريمة داخل منزل أحد الأجانب أو خارجه أو في أى محل آخر

على ضابط البوليس الذي يطلب منه اجراء ما ذكر سابقا وعلى العهد والمشايخ الذين يساعدونه في ذلك أيضا أن يمرروا محضرا بتفصيلات اجراءاتهم ويرسلوه الى رئيسهم لتقديمه حالا الى أقرب قنصلاتو بواسطة المدير أو المحافظ

فصل ٢  
في التفتيش  
الأجنبي

ويجوز لمساكر وضباط البوليس أن يدخلوا في المحلات العمومية وبيوت  
العاهرات في الأحوال المنصوص عليها في القوانين<sup>(١)</sup>  
المحلات العمومية : يجوز للبوليس الدخول في المحلات العمومية (ماعد محل السكن المنصوص)  
وذلك في الاحوال وبالشروط الآتية

(١) ضباط البوليس ومأمورو الضبطية القضائية يجوز لهم الدخول في جميع المحلات العمومية بقصد  
اثبات ما يقع مخالفا لنصوص أمرنا هذا أو لجمع استدلالات أو لضبط أحد الجانين أو أى شخص يثبت  
عنه البوليس ويكون قد التبا إلى أحد هذه المحلات

(٢) يجوز لأفراد البوليس الدخول في المحلات العمومية عند حدوث مشاجرة أو تعد أو رأى أمر  
يخل بالنظام العمومي أو لضبط من يشاهد مطلقا بالجانية

(٣) لكل رجل من رجال القوة العمومية الدخول في أى محل عمومي يطلب دخوله فيه لمناسبة  
وتفرض أمر رجل بالنظام أو الاذلة

(٤) يجوز لضباط وأفراد البوليس الذين تعينهم المحافظة أو المديرية لهذا الغرض أن يدخلوا في المراح  
ومحلات لعب الخيل (سرك) وقاعات الاجتماع ومحلات القرعة والمرافق العمومية لاجل تأييد النظام  
فيها (لائحة المحلات العمومية المبادرة في ٩ يناير سنة ١٩٠٤ المادة ٢٠)

بيوت العاهرات - يجوز لضباط البوليس أن يدخلوا نهارا في بيوت العاهرات لضبط المخالفات  
التي تقع بشأن هذه اللائحة ويسوغ لهم عند اللزوم أن يستصحبوا طبيباً

ويجوز لضباط والافراد الدخول فيها أثناء الليل أيضا عند حصول مشاجرة أو تعد أو رأى أمر أش  
يخل بالأمن العام أو لاجل ضبط من يكون من الجانين جاري البحث عنه بمرقة البوليس أو عند  
الاستئذان بهم

ولا يجوز للبوليس أن يضبط أى شخص أجنبي بوجده عادة أو مرصا في بيت من بيوت العاهرات  
الا في الاحوال المنصوص عليها في القوانين الجاري العمل بها فيما يخص الاجانب  
(اللائحة الصادرة في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ المادة ٢٢)

مادة ١٢ - اذا التجأ الجاني الى منزل أحد تبعه الدول الأجنبية وتوقف  
التابع المذكور في تسليمه وجب على ضباط البوليس أن يتخذ الاحتياطات  
اللازمة لحفظ المنزل برجاله بحيث لا يتمكن الجاني من الهروب ثم يطلب مساعدة  
القنصلات في ضبطه

(١) راجع هذه القوانين برمتها في النصوص الخاصة بهذه المحلات في الكتاب الثاني

فصل ٢  
في التمييز  
الاجانب

نمرة ١٣٤  
امداد الاجانب

## ترجمة القرار المؤرخ ٢٨ ابريل سنة ١٨٦٦

الذى أرسلت صورته الى وكلاء النول والقناصل الجفرالية  
بمجلس شورى نظارة الخارجية الصادر في ٣٠ منه (١)

انه نظرا لوقوع بعض امور خطية تتعلق بالأمن العام مما قد استلقت نظر  
الحكومة المصرية التي آلت على فهمها الاهتمام بكل ما يختص بالراحة العمومية  
ووجهت جل رغباتها الى تأييدها بكافة الوسائل اللازمة قد دعا سعادة راجب  
باشا القائم بأعمال نظارة الخارجية بالنيابة حضرات القناصل للاجتماع لديه  
في النظارة بالإسكندرية في يوم ٢٨ ابريل سنة ١٨٦٦ في الساعة العاشرة صباحا  
وذلك بناء على الأمر الصادر له من سمي ولى مصر فأحاطهم علما بأنه من  
الضرورى للحكومة أن تبعد من القطر الاجانب الذين ليس لهم وسائل تعيش  
ويكون سلوكهم مضرا بالآداب والأمن العام وطلب منهم مساعدتها وأعلمهم بأنها  
مستعدة لاحاطة تنفيذ الابداد بما يكفل حصوله مع مراعاة المجاملة والاصول  
القانونية اللازمة كما أن سعاده سأل القناصل المذكورين ابداء رأيهم فيما يختص  
بهذه الكفالة

فبعد المداولة في ذلك اتفق حضرات القناصل مع سعادة راجب باشا على أنه  
في حالة لزوم الابداد تتفق الحكومة قبل اجرائه مع القنصل صاحب الشأن فان  
لم يتفقا يعرض الخلاف على لجنة مؤلفة من القناصل للنظر في الامر فاذا تراى  
لها ضرورة الابداد فيصير اجرائه بمعرفة القنصل ذى الشأن مع علم المساس  
بالحقوق المقررة في المعاهدات وتؤلف اللجنة المذكورة من تسعة أعضاء تتفق  
الحكومة مع القنصل المذكور على انتخابهم وتحكم بأغلبية الآراء

(١) لا يوجد في القوانين المصرية فيما يختص باعداد الاجانب لما يقع منهم من الامور المتعلقة  
بالأمن العام غير نص هذا القرار الصادر بهما بوقافة وكلاء الدول عليه وقد رأينا بوقافة ابراده هنا  
اذ أن حقوق الحكومة المصرية واضحة فيه وقد احضرت بها محكمة الاستئناف المخططة فيما بعد فصار  
قائمة المفعول

## الفصل الثاني

### اقامة القنصلات للدعوى العمومية

فصل ٢  
في التمييز  
الاجانب

المنشور نمرة ١٠٨ الصادر من نظارة الداخلية

في ١٣ دسمبر سنة ١٨٩٦

نمرة ١٣٥  
الاجابات والاجلج  
التي تحال  
على القنصلات

قد تبين للنظارة مما ورد من بعض الجهات أن كثيرا من الجرائم التي يتهم بارتكابها الاجانب ضد أشخاص من رعايا الحكومة المحلية وبحال النظر فيها على القنصلات التابع اليها المتهمون لا تقام الدعوى بشأنها على المتهم المالم يقدم الشخص الذي ارتكبت الجريمة ضده تهريرا للقنصلات مباشرة عن شكواه ويدفع لها تأمينا عن رسوم القضية

ونظرا لكون هذه الحالة تؤول غالبا لعدم حاكمية تركي تلك الجرائم بسبب تقصير أو عجز ذوي الشأن عن اجراء ما ذكر مع ما يترتب على ذلك من المساس بنظام الأمن والراحة العمومية قد جرت المخارة من هذا الطرف مع نظارة الخارجية بقصد الحصول على ما يكفل تذليل الصعوبات الحاصلة في نهو القضايا التي من هذا القبيل

فاجيب منها بتاريخ ٢١ اكتوبر سنة ١٨٩٦ نمرة ٧٥ بأنها أرسلت منشورا لحضرات القناصل الجفرالية بتاريخ ١٩ دسمبر سنة ١٨٩٥ باستفتات أنظارهم لهذه الحالة التي لا تخلو عن المخذورات وطلبت التنبيه على القنصلات التابعة لهم مباشرة تحقيق القضايا بجهتد اخبارها من دوائر الحكومة المحلية بخصوصها وبمثت لهذا الطرف بمذكرة فرنساوية البارة مشتملة على للملاحظات التي أبدأها في هذا الخصوص كل من القنصلات الجفرالية لدول ألمانيا والنمسا والبرازيل والدانمارك وفرنسا وانكلترا وإيطاليا والفاينك والبرتغال وأشارت بأن قنصلات اليونان اتباعا لقوانين حكومتها هي التي تجرى تحقيق مثل تلك القضايا متى أخبرت الحكومة المحلية بها بدون أن يقيم الجني عليهم أنفسهم بصصفة مدعين بحق مدنية وأن امتناع بعض القنصلات الأخرى عن اجراء تحقيق القضايا المذكورة من تلقاء نفسها مبني على أن قوانين حكوماتها لا تسوغ لها ذلك

وحيث ان تلك المذكرة قد تضمنت بيان القواعد القانونية المتبعة نحو القضايا الآتية ذكرها بقنصلات الدول المشار اليها بالقطر المصرى فافتضى تحرير هذا المنشور لجميع جهات الادارة مصحوبا بترجمة المذكرة المحكى عنها للعلومية بتفصيلات ذلك جيدا ودوام مراقبة اتباع تلك القواعد واذا علمت أى جهة بحصول ما لا ينطبق عليها تبادل ابلاغ الامر للداخلية تفصيلا لأجل النظر فيه واتخاذ مايلزم من الوسائل المؤدية للمرافقة حفظا للنظام العام

تنبيه - راجع فيما يأتى بعد ترجمة المذكرة المترو عنها الوارد فيها ملخص القواعد المطبقة بالإجراء المتبعة بأهم القنصلات في القطر المصرى في المواد الجنائية وما يجب ذكره هنا فيما يختص بنظر القضايا الجنائية التي ترفع الى القنصلات بان الحاكم القنصلية بمصر ماعدا محكمى بريطانيا العظمى واليونان اللتين من اختصاصهما النظر في الجنايات لا تحكم الا في الجنب التي تقع من رعاياها وتحيل مرتكبي الجنايات منهم الى الحاكم الكاتبة في بلادها

## الاجراءات المتبعة بالقنصلات في مواد الجنايات والجنح التي يرتكبها الاجانب ضد رعايا الحكومة المحلية

### ألمانيا

بناء على قانون العقوبات الالماني المتخذ أساسا لسير القضايا التي ترفع أمام قناصل ألمانيا في مصر يجب على المحكمة القنصلية التي تقبل لها شكوى ضد من يتهم من رعاياها بارتكاب جنحة ضد أحد رعايا الحكومة المحلية أن تنظر ابتداء فيما اذا كانت الشكوى لها مساس بالصالح العام فاذا ظهر للقنصل ذلك يتعين عليه حتما بصفته مدعيا عموما أن يتخذ الاجراءات القضائية في كل شكوى تقبل ضد أحد الرعايا التابعين اليه

فاذا ثبت من النظر في الشكوى أنه لم يحصل مايجب بالأمن العام ولا بالراحة العمومية بسبب ارتكاب تلك الجنحة وجب على القنصل ان يتخذ على قوانينها أن تمتنع من كل تدخل رسمي في صالح من ارتكبت الجنحة في حقه وهذا يجب عليه في مثل هذه الحالة توصلا لحاجة ومعاينة الفاعل الادعاء بمحقوق مدنية أمام المحكمة القنصلية وذلك بمجرد بيان طلباته أمام كنيشيلر أو كاتب القنصل

(الحالة الاولى)

في الحصول مايجب

بالأمن العام -

الاجراءات التي

تتخذها المحكمة

القنصلية من قضاة

قضاة عند تقديم

شكوى لها

(الحالة الثانية)

في اذا لم يحصل

مايجب بالأمن العام

يجب على المشتكى

الادعاء بالحقوق

المدنية وأن يودع

مقدما تأمينه قدره

عشرة ماركات

(٢) افرنكا برياني

من هذا المدين

تقديمه بزيادة قدر

نصل ٢  
في التفسير  
الاجابة  
الحالة عليها القضية أما التأمين الذي يجب ايداعه في هذه الحالة فهو عشرة ماركات  
لفظ (أى ١٢ فرنكا) تدفع مقدما للتصلاتو نظير ما استلزمه الدعوى من  
المصاريف فيما بعد ولكنه يرد الى المشتكى بمجرد صدور الحكم في صالحه فافا  
أثبت الشخص الذي وقعت ضده الخسرة فقره وعدم امكانه دفع هذا التأمين  
بمقتضى شهادة صادرة من جهة الاختصاص وجب على المحكمة من باب الحقوق  
المتبادلة أن تعافيه من ذلك

### النسا والمجر

لا يدفع تأمين ولا  
يتم المشتكى بأن  
يدخل في القضية  
بصفة مدعى بحق  
سدنى الا في  
الاحوال النصوص  
عليها في المادتين  
٤٨٧ و ٤٩٧ من  
قانون المفرايت  
القضايا  
قنصلاتو هذه الدولة لا تطالب رعايا الحكومة المحلية بدفع تأمين أو تقديم  
ضمانة لمساكنة رعايا النسا أو المجر المتهمين بارتكاب جريمة ضدهم وذلك فيما  
هذا الحالة التي لا يمكن ابراء التحقيق فيها الا بناء على طلب المدعى بالحق المدلى  
كما هو نص المادتين ٤٨٧ و ٤٩٧ من قانون العقوبات النساوى  
وملاوة على ذلك فان قنصلاتو القاهرة قالت ان المتهمين في قضايا الخن  
التي لم ينص عليها في قانون العقوبات النساوى يماثلون بمقتضى الاحكام  
الادارية المتبعة في النسا والمجر

### فرنسا

اذا لم يدع المشتكى  
بالحق الذي جاز  
القاضي المنوط  
بالتحقيق ان يحفظ  
القضية أو يصدر  
أمر بعدم صدور  
وجه لا فائدة  
الدعوى أما اذا  
ادعى المشتكى  
بالحق المدلى وجب  
على القاضي تقديم  
القضية للمحكمة  
دعى ملوثة بالحكم  
فيها  
تجرى القنصلاتو التعرييات إما من تلقاء نفسها أو بناء على بلاغ أو شكوى  
وعند علم الادعاء بمقوق مدنية فالقاضي المتوط بالتعري عن الواقعة له بعد أن  
ينظر مبدئيا في القضية أن يحفظها أو يشرع في تحقيقها أو يحيلها على المحكمة بدون  
تحقيق فافا شرع في التحقيق له بعد تقييمه أن يصدر أمرا بعدم وجود وجه  
لاقامة الدعوى أو يحيل المتهم على المحكمة القنصلية  
فإذا صار الادعاء بمقوق مدنية وجب على القاضي إما اعلان التهم بالحضور  
بدون تحقيق أو ابراء التحقيق ثم تقديم القضية للمحكمة القنصلية للحكم فيها  
في أودة المشورة أو في جلسة علنية  
وفيا يخص بالمحاكم القنصلية الكائنة بمصر متى رأى قاضي التحقيق وجوب  
الحكم في بلاغ أو في شكوى شرع في الأبرأت التي هي من اختصاصاته بدون



فصل ٢  
في التهمين  
الاجاب

الزام المشتكى بالاداء بمقوق مدنية أما اذا رأى التفاضى عدم وجوب النظر في القضية المقامة له ولم يحصل الاداء بمقوق مدنية فيكون لمن ارتكب في حقه الجنحة النظر فيها اذا كان يريد الاداء بمقوق مدنية وفي مثل هذه الحالة تطلب القناصل من الحكومة المحلية أحيانا اخبار صاحب الشأن بما له من الحق في تكليف المتهم مباشرة بالحضور أمام المحكمة التي متى قلمت لها القضية بهذه الصفة وجب عليها الفصل فيها

يلزم تقديم شكوى  
ولكن لا يدفع  
تأمين خلاص رسم  
التفئة ويسير  
الشياور عن هذا  
الرسم عند تقديم  
شهادة قمر

### بريطانيا العظمى

ليس المشتكى ملزما بتقديم عريضة أو دفع تأمين وليس عليه الا توريد رسم تمفة عند صدور الحكم ومع ذلك يتجاوز عن هذا الرسم اذا أوردى المحافظ في أفادته للقنصل ان الأخصام هم في حالة فقر (١)  
أما فيما يخص بوجوب حصول المحاكمة بمعرفة القنصل أو أى من تلقاء نفسها فذلك لم ينص عليه في القوانين الانكليزية ولا يمكن الشروع في المحاكمة إلا بناء على طلب المشتكى

### إيطاليا

مسائل الجرح التي يقضى قانون العقوبات الإيطالي بوجوب محاكمة القناصل فيها بمعرفة القنصل أو من تلقاء نفسها بشرع في تحقيقها بناء على طلب النيابة العمومية بمجرد علمها بالحادثة سواء كان ذلك بواسطة الحكومة المحلية أو بواسطة المرتكب في حقه الجنحة أو بأى واسطة أخرى فالذا أراد هذا الاداء بحق مدنى فعليه أن يدفع تأمينا فنى بالمصاريف

عند وقوع جنحة يحتم القانون فيها على من ارتكبت ضلته تقديم شكوى صريحة لا يشترع في الاجراءات مادامت هذه الشكوى لم تقسم ولو بلغت الحكومة المحلية الحادثة لان التبليغ في حرف القانون الإيطالي لا يكون مقام الشكوى التي يجب على الشخص الذى لحقه الضرر أن يقبها بنفسه أو بواسطة شخص مصرح له قانونا بتقديمها وفي هذه الحالة يطلب التأمين عن المصاريف القضائية من المشتكى سواء ادعى أولم يدع بمقوق مدنية ولكنه لو صرح بتنازله عن هذه الحقوق تستمر الاجراءات وتلف الحكومة المصاريف مقدما

(الحالة الأولى)  
اذا حصل ما يخل  
بالرأسة العمومية  
تطلب النيابة  
العمومية المحاكمة  
من تلقاء نفسها  
وأذا أراد المشتكى  
الاداء بمقوق  
مدنية وجب عليه  
أن يدفع تأمينا

(الحالة الثانية)  
اذا حصل ما يخل  
بالأمن العام على  
حصول اضطراب  
فلا بد من شكوى  
صاحب الشأن ومن  
تأمين يدفع مقدما  
سواء ادعى أولم  
يدع بمقوق مدنية  
ويبقى من هذا  
التأمين من يقدم  
شهادة قمر

(١) راجع الفقرة الثانية من المنشور الصادر في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٠٧ للمرجع ها في الفقرة التالية

فصل ٢  
في التمييز  
الاجانب

ومضى انتهت القضية يلزم بها المتهم اذا صدر الحكم عليه أو المشتكى اذا برئ المتهم وعلى كل حال أى اذا كانت القنصلاتو هى التى أقامت القضية من تلقاء نفسها أو بناء على شكوى الأفراد جاز لصاحب الشأن اذا كان قنبرا الحصول على إعفائه من المصاريف القضائية بتقديمه الى كُنشَلارية القنصلاتو شهادة صادرة من جهة الاختصاص بأشبات فقره

قضى على صاكر  
البوليس

بناء على نص حديث بخصوص التعدى الذى يقع على عساكر البوليس تشريع قنصلاتو ايطاليا فى التحقيق بناء على مجرد تحرير من المحافظ بدون حاجة الى تقديم شكوى من العسكرية ولا مصاريف (١)

### الدانيمرك

تنظر القنصلاتات الشكاوى والبلاغات التى يقدمها اليها رعايا الحكومة المحلية ضد رعايا الدانيمرك وذلك بدون الزامهم بدفع تأمين مقدم

### هولاندا

موظفو القنصلاتات الهولندية الذين لم سلطة قضائية ينظرون من تلقاء أنفسهم فى الجرح التى تقع من رعاياهم

### البورتغال

اذا كانت الشكاوى التى ترفعها رعايا الحكومة المحلية ضد رعايا دولة البورتغال مبيلة على أساس متين وأثبتت للذين لحقهم ضرر بسببها فقرهم تصدر القنصلاتو الجفرالية أمرا بإقامة الدعوى بدون أدنى مصاريف على المدعين

(١) يؤخذ هذا النص من حكم صادر فى مادة جنة بشأن حادثتين حكمت فيها محكمة ايطاليا القنصلية بالقاهرة فى ٣١ مايو سنة ١٨٩٧ وقد اعترفت بمناسبة هذه القضية بأن عساكر البوليس المصرى هم أثناء تأدية وظائفهم من مأمورى الحكومة وهذه الصفة لم يكن مسلحا بها لم قبل وقد ورد فى قانون القنصليات الايطالى أن جنح التعدى على مأمورى الحكومة ومقاومتهم أثناء تأدية وظائفهم تنظر فيها المحكمة من تلقاء نفسها أى بدون شكوى من المتصدى عليه

## البرازيل

فصل ٢  
في التهمين  
الاجانب

قنصلاتات البرازيل تعمل من باب التبادل بمثل الاجراءات المتبعة في المحاكم المحلية فيما يختص بالشكاوى التي يقدمها الرعايا الاجنبيون ضد رعايا الحكومة المحلية أى أنها تقيم الدعوى من تلقاء نفسها وبدون اتخاذ اجراءات خصوصية أخرى

نمرة ١٣٦  
القضايا التي تقدم  
للقنصلاتات  
اليونان

منشور نظارة الداخلية نمرة ٨٢ الصادر في ١٤ اكتوبر سنة ١٩٠٧  
عند تقديم قضية من إحدى جهات الادارة الى قنصلاتو دولة اليونان ذات الاختصاص عن جريمة جناية أو جنحة وقعت من يوناني ضد أحد أفراد الأهالي أو أحد الموظفين أثناء تأدية وظيفته يطلب من القنصلاتو تحديد الميعاد اللازم لحضور المجنى عليه وشهوده للقنصلاتو متى حددت هذا الميعاد يكلفون بالحضور اليها فيه بلا تأخير لا يجاز النظر في القضايا التي من هذا القبيل

القضايا التي تقدم  
لقنصلاتات دولة  
بريطانيا العظمى

يكلف المجنى عليه بأن يتوجه بنفسه لمحكمة القنصلاتو ويرفع شكواه اليها شفهايا وهي بعد سماعها للشكاوى تعلن المتهم أو تأمر بضبطه عند الاقتضاء وتكلف المدعى أيضا عقب تبليغ دعواه بدفع رسم التهمة المختص بالاعلان ويمكن التجاوز عن هذا الرسم متى أورى محافظ الجهة أو مديرها للقنصلاتو ذات الشأن أن المجنى عليه في حالة فقر لا يمكنه من دفع الرسم المذكور

وإذا كان المجنى عليهم من رجال البوليس أثناء تأدية وظائفهم يعافون من الرسم المحكى عنه

## القصر الثالث

(الاجراءات المتبعة أمام المحاكم المصرية)<sup>(١)</sup>

نمرة ٢٠  
في المقتضى  
الاجانب

### الكتاب الثاني

من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة

تختص المحاكم المصرية (المختلطة) بالحكم في الدعاوى المتعلقة بالمخالفات

القاضي الذي يحكم في المخالفات الواقعة من الاجانب يكون من قضاة المحكمة  
(الابتدائية) الاجانب

نمرة ١٣٧  
الاجراءات في  
المخالفات التي  
تقع من  
الاجانب

### الكتاب الثاني

من قانون تحقيق الجنايات المختلطة

### الباب الأول

في محكمة المخالفات

نمرة ١٣٨  
اجراءات المحاكم  
المختلطة في مواد  
المخالفات. أحكام  
موجبة - مقوتة  
القوة بالمادة  
الطويلة

مادة ١٣١ - تحال القضايا على قاضي المخالفات بأمر يصدر من أودة المشورة  
أو بناء على تكليف المدعى عليه مباشرة بالحضور أمامه من قبل وكيل الحضرة  
الجلديوية أو من قبل المدعى بالحقوق المدنية

(١) من أجل طول قد صار الاتصاف على إيراد نصوص قانون تحقيق الجنايات المختصة فقط بالحكم  
في المخالفات التي تقع من الاجانب وبسقوط العقوبة بالمادة الطويلة وبعض نصوص أخرى عامة  
وأصطلحت سائر الأبواب المختصة بالحكم في مواد الجنايات والجنح التي ليست من اختصاص المحاكم  
المختلطة فانه لا يمتنا منها الا ما ورد فيها مطلقا بالجرائم التي تقع مباشرة على ادارة القضاء وتختص المحاكم  
المذكورة بالنظر فيها

وقد ورد في الباب الثاني من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة السابق درجه برمه (راجع الصفحة ٦٠٨)  
تقرر احكام خاصة بما يقع في الجرائم المنصوصية بالمخالفات لمواد قانون تحقيق الجنايات الذي رأينا انه  
لا تأخذ من درجه هنا .

مادة ١٣٢ - ميعاد الحضور أربع وعشرون ساعة بالاقبل خلاف مواعيد مسافة الطريق وتذكر التهمة في ورقة التكليف بالحضور وينود القانون القاضية بالعقوبة

نصسل ٢  
في التهمين  
الاجاب

مادة ١٣٣ - يجوز للقاضي دائما بناء على طلب الاخصام أو وكيل الحضرة الخديوية أن يأمر قبل انعقاد الجلسة بجميع الاثباتات أو الصحيفات المختصرة التي تستلزم السرعة

مادة ١٣٤ - اذا لم يحضر الخصم المكلف بالحضور أو لم يرسل وكلا عنه في اليوم المعين بورقة التكليف يحكم عليه في غيبته

مادة ١٣٥ - تعجل المعارضة في الثلاثة الأيام التالية لاعلان الحكم في الغياب خلاف مواعيد مسافة الطريق وتستلزم ضمنا التكليف بالحضور في أقرب جلسة يحصل انعقادها

وتحصل المعارضة بالتقرير بها في قلم كتاب المحكمة ويجب اعلانها للدعي بالحقوق المدنية قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة ولا تعجل المعارضة من المدعي بالحقوق المدنية

مادة ١٣٦ - يتل بالجلسة ما يوجد من الحاضر بشرط أن تكون تلك الجلسة علانية والا كان العمل لاغيا ويعبر استماع شهادة الشهود المحضرين

وتوجه الأسئلة أولا من الخصم الذي أحضر شهوده ثم من باقي الاخصام على التوالي

ويجوز دائما للتهم توجيه أسئلته في الآخر الى الشهود الذين لم يحضرهم ويسوغ دائما للرئيس أن يوجه من تلقاء نفسه الأسئلة التي يريها وله أن يحكم وحده بدون اصدار قرار حكم في الأسئلة التي يصير رفضها لكونها خارجة عن الموضوع

ثم يسمع القاضي نتائج الأقوال والايضاحات التي يبينها كل من وكيل الحضرة الخديوية والمدعي بالحقوق المدنية والمتهم الذي يلزم أن يكون دائما آخر من يتكلم ويلزم أن يبين في مضبطة الجلسة ان الاجراءات السالف ذكرها صار استيفائها

- مادة ١٣٧ - الشهود إما يكلفون بالحضور وإما يحضرهم الخصام
- مادة ١٣٨ - يصير توقيع الحكم في الجلسة عنها أو في الجلسة التالية لها لا بعد
- مادة ١٣٩ - في مواد المخالفات للوائح الضبط والربط تعتمد المحاضر التي يحررها المأمورون المختصون بذلك إلى أن يثبت ضدها
- مادة ١٤٠ - تستحلف الشهود الذين يبلغ عمرهم أكثر من ست عشرة سنة على أنهم يشهدون بالحق ولا ينطقون بسواه ويسئل كل منهم عن اتصافه بحال من الأحوال التي تستوجب رد شهادته وعما إذا كان في خدمة أحد الخصام
- مادة ١٤١ - الاقارب على عمود النسب والاصهار على هذا النحو والإخوة والاختوات والاصهار الذين في درجاتهم يجوز ردهم عن الشهادة دون سواهم فلا تسمع شهادتهم إذا حصل التجريح فيها قبل أدائها وأما إذا سمعت شهادتهم بدون ساقطة تجريح فلا يترتب على سماعها بطلان العمل
- مادة ١٤٢ - يقيد كاتب المحكمة أسماء الشهود وأقاربهم وصناعهم وعلائقهم وأقاربهم بالقرابة أو المصاهرة أو الخدمة للاختصاص
- مادة ١٤٣ - إذا كانت الحالة مما تستوجب الحبس فيقيد الكاتب المذكور شهادات الشهود ويحفظ ورقة قيدها مصدقا عليها من القاضي إذا حكم بتلك العقوبة
- مادة ١٤٤ - إذا كانت الحالة لا تملك على مخالفة ولا على شبهة جنحة ولا جناية لزم القاضي أن يحكم ببراءة المتهم
- ومع هذا يسوغ له أن يحكم فيما يطلبه الخصام بعضهم من بعض متبعا في ذلك حدود اختصاص محكمة الأمور الجزئية
- مادة ١٤٥ - إذا كان هناك شبهة جنحة أو جناية لزم القاضي أن يقرر عدم اختصاصه بها ويحيل الخصام على وكيل الحضرة الخديوية ويرسل إليه الأوراق وعلى الوكيل المذكور أن يحيل القضية على المحكمة التي هي من خصائصها أو على قاضي التحقيق

فصل ٢  
في التمييز  
الاجانب

مادة ١٤٦ - كل حكم بعقوبة يجب أن تذكر فيه المادة التي استوجبت تلك العقوبة وأن يندرج فيه نص القانون المستند اليه والا كان الحكم لاغيا

مادة ١٤٧ - يجب على كاتب الجلسة أن يجرى امضاء مضبطة الأحكام في اليوم التالي لتوقيعها والا أزم بمرامة قدرها مائة قرش ديواني

مادة ١٤٨ - الحكم بالعقوبة يصدر من قاضي المخالفات بعد سماع أقوال وكيل الحضرة الخديوية

مادة ١٤٩ - يسعى في تنفيذ الحكم وكييل الحضرة الخديوية أو الخصم المحكوم له كل فيما يخصه

مادة ١٥٠ - الأحكام الصادرة بعقوبة الجنس يجوز الطعن فيها دون غيرها بطريق الاستئناف

مادة ١٥١ - يحصل الاستئناف بالترقية بقلم كاتب المحكمة في ظرف الثلاثة الأيام التالية لصدور الحكم ان كان صادرا في حالة الغيبة بعد معارضة أو صادرا بمواجهة الأخصام أو التالية لاقضاء أجل المعارضة في الحكم الصادر في الغيبة

مادة ١٥٢ - يرفع الاستئناف الى محكمة الجنج بواسطة وكيل الحضرة الخديوية وهو يكلف الأخصام بالحضور أمامها بميعاد ثلاثة أيام كاملة

مادة ١٥٣ - في المواعيد السالف ذكرها التي تضاعف اذا كان الحكم الصادر قابلا للاستئناف ولا تبدأ مدتها الا من صدور الحكم من محكمة الجنج بطريق الاستئناف يجوز لكل من وكيل الحضرة الخديوية والمحكوم عليه أن يرفع تظلمه الى محكمة الاستئناف في الأحوال الثلاثة الآتية التي يكون عليها فقط مدار المرافعات وهي

أولا - اذا كان الفعل الثابت في الحكم ليس من المخالفات ولا من الأفعال التي تستوجب عقوبة

فصل ٢  
في التظلم  
الإجباري

ثانيها - إذا كان تطبيق القانون على الفعل الثابت بالحكم واقعاً في غير موقعه  
ثالثاً - إذا كان هناك بطلان أصلي في إجراءات المرافعة أو في الحكم

مادة ١٥٤ - تفضي محكمة الاستئناف في التظلم بعد سماع أقوال وكيل  
الحضرة الخديوية والأخصام أو وكلائهم

وفي الحالة الأولى تحكم ببراءة المتهم

وفي الحالة الثانية نتم نص القانون إذا كانت المادة عبارة عن مخالفة وإذا  
كانت أجسم من ذلك تحيل القضية على المحكمة التي هي من خصائصها أو على  
أحد قضاة التحقيق

وفي الحالة الثالثة تحول القضية على محكمة المخالفات لتوقيع حكم جديد فيها  
بمعرفة قاض آخر

ويحصل التظلم بالتقرير به في قلم كتاب المحكمة ويكلف المدعى عليه بالحضور  
بمعاذ ثلاثة أيام كاملة قبل الجلسة

ومع وجود التظلم يبقى الحكم فيما يتعلق بالتضمينات على ما هو عليه إنما يجوز  
الطعن فيه بالطرق المبينة بالباب الرابع من هذا الكتاب

مادة ١٥٥ - يجب على قاضي المخالفات أن يرسل إلى وكيل الحضرة  
الخديوية في كل ثلاثة أشهر كشفاً ببيان الأحكام الصادرة منه في مدة الثلاثة  
الأشهر السابقة

.....



فصل ٢٠  
في التحقيق  
الاجاب

## الباب الرابع

### في أحكام عمومية لجميع محاكم العقوبات

مادة ٢٦١ - ما يقع من البطلان في الاجراءات السابقة على انعقاد الجلسة تحت الدعوى به قبل أداء شهادة أول شاهد أو قبل المرافعة الشفاهية ان لم يكن هناك شهود والا سقط حق الدعوى به

ولا يجوز الطعن في الأمر الصادر بالاحالة أمام المحكمة المختصة بالنظر في أصل الدعوى انما للتمم أن يدعى بأن المادة التي انبثت عليها الاحالة لا يقرب عليها عقوبة

مادة ٢٦٢ - اذا برئت ساحة المحكوم عليهم في غيابهم بناء على معارضتهم للحكم الصادر في غيابهم يجوز في جميع الأحوال الزامهم بمصاريف الدعوى ومصاريف حكم الغياب

مادة ٢٦٣ - اذا حكم على متهم بجناية وبعد ذلك حكم على متهم آخر بنفس تلك الجناية وكان بين الحكمين تناقض بحيث يكونان في حد ذاتهما دليلا على براءة أحدهما فيصير إيقاف تنفيذ الحكمين المذكورين ويجوز لوكل الحاضرة الخديوية والمحكوم عليهما أن يطلبوا في أى وقت كان من محكمة الاستئناف الغاء الحكمين واحالة القضية على محكمة أخرى

واذا مات أحد المحكوم عليهما عيلت محكمة الاستئناف من يقوم مقامه في الدعوى

مادة ٢٦٤ - يجوز أيضا طلب الغاء الحكم واحالة القضية على محكمة أخرى اذا حكم على متهم بجناية قتل ثم وجد المدعى قتله حيا أو اذا تين زور واحد أو أكثر ممن شهدوا على المتهم وحكم عليه بالزور بشرط أن تيقن محكمة الاستئناف في هذه الحالة الاخيرة أن شهادة الزور قد أثرت على عقول أرباب الحكم

فصل ٢  
في التهمين  
الاجاب

مادة ٢٦٥ - للتهمين الحق دائما في طلب تعيين أحد الافوكاتية للدفاعه عنهم ويصير تعيينه بمعرفة رئيس المحكمة المنوطة بالحكم في القضية

مادة ٢٦٦ - اذا وقعت جنحة أو مخالفة من أحد في الجلسة وجب أن يحكم فيها في نفس تلك الجلسة حال انعقادها ان كانت من خصائص المحكمة بقطع النظر عما هو مذکور بند ٢٤٩

وأما اذا كان الواقع جنائية أو كانت المحكمة غير مختصة بالحكم فيه فيصير حالتها على وكيل الحضرة الخديوية

وعلى كل حال يحرر رئيس المحكمة محضرا يرضيه كاتب المحكمة ويأمر الرئيس بمجلس الجاني ان كان لذلك وجه

مادة ٢٦٧ - يكلف بالحضور الاشخاص المسؤولون في الحقوق المدنية في نفس المواضع التي يكلف بالحضور فيها المتهم

وعند الاقتضاء يحكم عليهم بدفع المصاريف ولو كانت لجهة الحكومة والتضمينات ولا يحكم عليهم بالتفريم

مادة ٢٦٨ - اذا رفع أحد طلبه الى محكمة مدنية أو تجارية لا يجوز له أن يرفعه الى محكمة العقوبة بصفة مدع بالحقوق المدنية ويلزم المدعى بالحقوق المدنية أن يدفع للمحكمة مبلغ المصاريف التي صرفت والتي ستصرف حسبما يقدره قاضي التحقيق أو رئيس المحكمة بحسب الاحوال

ويلزمه أيضا أن يدفع المصاريف التي يستلزمها الحال في أثناء المرافعة ويمرر بتقديرها بالمطالبة المذكورة انما في حالة اقامة الدعوى بمحكمة الجنائيات يقبل الاستئناف بالأوجه المبينة بقانون المرافعات المدنية فيما يصدر من الاحكام في التضمينات بين المتداعين في الحقوق المدنية ويكون الاستئناف أمام المحكمة المبينة بالقانون المذكور

مادة ٢٦٩ - المسائل الفرعية التي تنفزع من الدلووى الاصلية عند المرافعة فيها بالجلسة يحكم فيها على وجه الاستعجال بعد سماع أقوال وكيل الحضرة الخديوية

مادة ٢٧٠ - اذا حصل التحقيق في القضية الواحدة بمعرفة قاضيين من قضاة التحقيق أو رفع الامر فيها الى محكمتين ولم يتبين من يختص بها بناء على الدفع بوجه اقامتها في جهتين فلمحكمة الاستئناف أن تعين بناء على التماس طالب التعجيل من الاخصاص من يجب تسليم أوراق القضية اليه من القاضيين أو من المحكمتين وهو الذي يختص بالقضية

### الباب الخامس

#### في فوات العقوبة بالمدة

مادة ٢٧١ - العقوبة المحكوم بها في جنائية نفوت بمضى عشرين هلالية ابتداءها من يوم تاريخ صدور الحكم بها

مادة ٢٧٢ - العقوبة المحكوم بها في جنحة نفوت بمضى ثلاث سنين

مادة ٢٧٣ - العقوبة المحكوم بها في مخالفة نفوت بمضى سنة كاملة واذا كان الحكم مما يجوز فيه المعارضة أو الاستئناف فتبتدأ السنة المذكورة من اليوم الذي يصير الحكم فيه انتهائيا .

مادة ٢٧٤ - يسقط الحق في اقامة الدعوى العمومية في المواد الجنائية باقضاء خمس سنين من يوم وقوع الجنائية أو من تاريخ آخر عمل للتحقيق باقضاء ثلاث سنين في مواد الجناح وستة أشهر في مواد المخالفات

مادة ٢٧٥ - اجراءات التحقيق تمنع من فوات الدعوى بالمدة ولو في حق الاشخاص الذين لم يدخلوا في اجراءات التحقيق

مادة ٢٧٦ - اذا قامت العقوبة بالمدة صار الحكم الصادر بها انتهائيا

مادة ٢٧٧ - الدعوى بالتضمينات البلدية على مجزء جنائية أو جنحة أو مخالفة لا يجوز اقامتها بمحاكم العقوبات بعد فوات الدعوى العمومية بالمدة

واذا اقيمت بمحكمة العقوبات قبل اقضاء المدة يترتب على ذلك عدم فوات الدعوى العمومية بمضى المدة



الجزء الثالث  
في قانون العقوبات

---



# قانون العقوبات

## الباب الفردي في العقوبات القضائية

### الفصل الأول (في الجرائم التي تقع من الأهالي مضرّة بالمصلحة العامة)

نمرة ١٣٩  
تنفيذاً لحكام قانون  
العقوبات الأهل  
الجديد

القانون نمرة ٣ الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤  
(٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢١)

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ المشتغل على  
لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وعلى الأمر العالي المؤرخ في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣  
الصادر بقانون العقوبات الجاري العمل بمقتضاه الآن أمام المحاكم المذكورة  
مادة ١ - يستعاض عن قانون العقوبات الجاري العمل به الآن بقانون  
العقوبات الموقع عليه من ناظر حقانية حكومتنا والمرفق بأمرنا هذا<sup>(١)</sup>

(١) لم نر لازماً في هذه الطبعة فيدرج الكتاب الرابع من قانون العقوبات الجديد الخلاس بأنواع  
« المخالفات »

أما فيما يختص بمسائل المود الى ارتكاب الجرائم (الباب السادس من قانون العقوبات) فيراجع  
القانون نمرة ٥ الصادر في ١١ يوليوس ١٩٠٨ بشأن الجرمين المتدين على الانجرام (الوارد في الكتاب  
الثاني في باب السجن) الذي قضى بسجنهم في سجن مخصوص أي لهذا الغرض

مادة ٢ - يجوز للقاضي في مواد الجنتح والمخالفات المنصوص عليها في الأوامر  
العالية والقرارات الخصوصية السابقة على صدور أمرنا هذا أن يخفف العقوبة  
طبقاً للقواعد الآتية متى رأى أن ظروف الجريمة المنظورة أمامه تستوجب الرأفة  
وهذه القواعد هي :

نصل ١  
الجرائم التي تقع  
من الإهالي

أولاً - للقاضي إذا كانت العقوبة هي الحبس والغرامة معا أن يحكم بإحدى  
هاتين العقوبتين فقط

ثانياً - وله أن يخفف الغرامة الى أقل من الحد الأدنى المقرر لها قانوناً  
بشرط أن لا تقل عن خمسة قروش

ثالثاً - وله كذلك أن يخفف مدة الحبس بشرط أن لا تقل عن أربع  
وعشرين ساعة

ولاتسرى مع ذلك أحكام هذه المادة على الغرامات المنصوص عليها في لائحة  
الجبارك

مادة ٣ - على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا الذي يجب العمل به  
ابتداءً من ١٥ أبريل سنة ١٩٠٤



## قانون العقوبات الأهل

### الكتاب الرابع

#### في المخالفات

#### (المخالفات المتعلقة بالطرق العمومية)

- مادة ٣٢٨ - يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا مصريا  
أولا - من زحم الطريق العام بلا ضرورة أو بلا إذن من جهة الاقتضاء  
سواء كان ذلك بحفره فيه حفرا أو بوضعه أو بتركه فيه مواد أو أشياء تجعل المرور  
غير مأمون للسائقين أو توجب مضايقته وكذا من ينتهضه بأي كيفية كانت  
ثانيا - من أهمل في وضع مصباح على المواد أو الأشياء التي وضعها أو تركها  
في طريق عام أو على النفر التي عملها فيه  
ثالث - من يعرض بضائمه أو يبيعه في المواضع الممنوع فيها ذلك بأمر من  
البوليس أو في غير الأوقات المعينة بعرفته لذلك  
رابع - من غسل في طريق عام عربات معدة للركوب أو القل أو بهائم  
معدة للجر أو الحمل أو للركوب  
خامس - من قطع جسر ترعة أو مسقى للعموم حق المرور عليه ولم يحتط  
لمرور الناس بوضعه مموا أو اتخاذ أي وسيلة أخرى  
مادة ٣٢٩ - قالعوا الأسنان أو يائمو العقاقير أو الدجالون والمشعوذون الذين  
يشتغلون بصناعتهم في الطرق العمومية بلا إذن يعاقبون بغرامة لا تتجاوز  
جنيها مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع  
(المخالفات المتعلقة بالأمن العام أو الراحة العمومية)
- مادة ٣٣٠ - يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا مصريا  
أولا - من أذنته جهة الاقتضاء بترميم أو هدم بناء آيل للسقوط فامتنع من  
ذلك أو أهمل فيه

فصل ١١  
الجرائم التي تقع  
من الأهل

فصل ١  
الجرائم التي تقع  
من الأفعال

ثانيا - من ألقى في الطريق بغير احتياط أشياء من شأنها جرح المارين اذا سقطت عليهم  
ثالثا - من ركض في الجهات المسكونة خيلا أو دواب معتة للجر أو الحمل أو الركوب أو تركها تركض فيها

رابعا - من ترك في الشوارع أو الطرق أو الميادين أو المحلات العمومية أو النيطان شيئا من الآلات والعدد والأسلحة التي لو وقعت في أيدي اللصوص أو ضيهم من الاشقياء لاستعانوا بها على ارتكاب الجرائم وهذه الأشياء تصادر أيضا بلجان الحكومة

مادة ٣٣١ - يحازى بغرامة لا تتجاوز خمسة ومبعين قرشا  
أولا - من أهمل في تنظيف أو اصلاح المداخن أو الأفران أو المعامل التي تشمل فيها النار

ثانيا - من كان موكلا بالتخفظ على مجنون في حالة هياج فأطلقه أو كان موكلا بحيوان من الحيوانات المؤذية أو المفترسة فأفله

ثالثا - من حرش كلبا وإثبا على ماثر أو مقتنيا أثره أو لم يرده عنه اذا كان الكلب في حفظه ولو لم يتسبب عن ذلك أذى ولا ضرر

مادة ٣٣٢ - يحازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها واحدا مصريا  
أولا - من ألهب بغير إذن سواريج أو نحوها في الجهات التي يمكن أن ينشأ عن إلهاها فيها اتلاف أو أخطار

ثانيا - من أطلق في داخل المدن أو القرى طبنجة أو بندقية أو لعبة نارية أو ألهب فيها مواد أخرى مفرقة

مادة ٣٣٣ - يحازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد من خمسة أيام

أولا - من حصل منه في الليل لفظ أو ناعاة مما يكثر راحة السكان  
ثانيا - من وقع منه في الجنازات عويل أو ولولة مما يكثر راحة السكان

(المخالفات المتعلقة بالصحة العمومية)

فصل ١  
الجرائم التي تقع  
من الأفعال

مادة ٣٣٤ - يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا مصريا  
أولا - من ألقى أو وضع في طريق عمومي قاذورات أو أوساخا أو كئاسات  
أو مياها قذرة أو غير ذلك مما يتصاعد منه ما يضر بالصحة  
ثانيا - من وضع في المذنب على سطح أو حيطان مسكنه مواد مركبة من  
فضلات أو روث البهائم أو غيرها مما يضر بالصحة العمومية  
ثالثا - كل من مرة من القصابين أو غيرهم بلعج البهائم أو جثتها داخل المذنب  
أو حملها بدون أن يحجبها عن نظر المارة

مادة ٣٣٥ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا كل من ألقى في النيل  
أو الترعة أو المصارف أو مجارى المياه أو البرك جثث حيوانات أو مواد أخرى  
مضرة بالصحة العمومية

مادة ٣٣٦ - كل من وجد في دكانه أو حانوته أو محل تجارته أو وجد عنده  
في الأسواق شئ من الثمار أو المشروبات أو المواد المستعملة في الأكل أو  
في التدخين وكانت هذه الأشياء فاسدة أو فاسدة يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا  
أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع فضلا عن ضبط الأشياء الفاسدة أو الفاسدة  
ومصادرتها

مادة ٣٣٧ - يجازى بهذه العقوبة أيضا  
أولا - كل من كانت عنده حيوانات أو مواش ملكاله أو في حوزته أو تحت  
حراسته وكانت تلك الحيوانات أو المواش مشتبها في أنها مصابة بأعراض معتبرة  
قانونا أو من جهات الاقتضاء بأنها معدية ولم يبادر بإخبار الجهة المختصة بذلك  
ثانيا - كل من ترك حيواناته المصابة تتخالط غيرها من المواش السليمة مع  
سبق التنبيه من جهة الاقتضاء بمنع ذلك  
ثالثا - كل من خالف بأى كيفية كانت نص اللوائح الصادرة في هذا  
الخصوص

فصل ١  
المرائم التي تقع  
من الأفعال

(المخالفات المتعلقة بالآداب)

مادة ٣٣٨ - يجازى بفرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع

أولا - من اغتسل في المدن أو القرى بحالة متافية للحياء أو وجد في طريق عمومي وهو بهذه الحالة

ثانيا - من وجد بحالة سكرين في الطرق العمومية أو في المحلات العمومية  
ثالثا - من وجد في الطرق العمومية أو المحلات العمومية أو أمام منزله وهو يحرض المارين على التمسق بأشارات أو أقوال فإن كان المحرض المذكور لم يبلغ اثني عشرة سنة كاملة يجازى أبواه بالعقوبات المقررة في هذه المادة  
رابعا - من أغرى الأطفال على الشحاذة في الطرق العمومية أو في المحلات العمومية

أحكام هذه المادة نافذة على الأجانب وصل الأهل ما (كلامه المال الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩٠٦ بناء على قرار الجمعية السورية بمكة الاستئناف المخططة المؤرخ ١٩ يونيو سنة ١٩٠٦)

(المخالفات المتعلقة بالسلطة العمومية)

مادة ٣٣٩ - يجازى بفرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا

أولا - من امتنع أو أهمل في أداء أعمال أو مصلحة أو بذل مساعدة وكان قادرا عليها عند طلب ذلك من جهة الاقتضاء في حالة حصول حادث أو هياج أو غرق أو فيضان أو حريق أو نزول مصائب أخرى عمومية وكذا في حالة قطع الطريق أو النهب أو التلبس بجماعة أو منجيج عام أو في حالة تنفيذ أمر أو حكم قضائي

ثانيا - من نزع أو مزق عمدا الإعلانات الملصقة على الحيطان بأمر الحكومة أو صيرها لانتقرا

ثالثا - من امتنع من قبول عملة البلاد الإهلية أو مسكوكاتها بالقيمة المتعامل بها ولم تكن مزقوة ولا مغشوشة

(الخالفات المتعلقة بالأموال)

فصل ١  
الجرائم التي تقع  
من الأهل

مادة ٣٤٠ - يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وسبعين قرشا مصريا  
أولا - من دخل في أرض مهية للزرع أو مبنورة أو فيها زرع أو محصول  
أو مر منها بمفرده أو بهائم أو دوابه المعتة للجز أو الحمل أو الركوب أو ترك هذه  
البهائم أو الدواب تتر منها وكان ذلك بغير حق

ثانيا - من رمى أشجارا أو أشياء أخرى صلبة أو قاذورات على عربات أو  
بيوت أو مبان أو محوطات ملك غيره أو على بساطين أو حظائر  
ثالثا - من رمى في النيل أو الترغ أو المصارف أو مجارى المياه الأخرى  
أدوات أو أشياء أخرى يمكن أن تعوق الملاحة أو ترحم مجارى تلك المياه

مادة ٣٤١ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيها واحدا مصريا  
أولا - من قطع الخضره الثابتة في المحلات المخصصة للنفعة العمومية أو زرع  
الأخرية منها أو الاجحار أو مواد أخرى ولم يكن مأفونا بذلك  
ثانيا - من أطفأ أو خلع أو هزل الصفائح أو الثمر أو الألواح الموضوعة على  
الشوارع أو الأبنية

ثالثا - من أطفأ نور الغاز أو المصابيح أو الفوانيس المعتة لآتارة الطرق  
العمومية وكذا من أطفأ أو خلع أو نقل شيئا منها أو من أدواتها

مادة ٣٤٢ - يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيها واحدا مصريا أو الحبس مدة  
لا تزيد عن أسبوع

أولا - من تسبب عمدا في إتلاف شيء من منقولات الغير  
ثانيا - من تسبب في موت أو جرح بهائم أو دواب الغير بدم تبصره  
أو بإهماله أو عدم التفاته أو عدم مراقبته للوائح  
ثالثا - من رمى بغير حق مواشى أيا كانت أو تركها ترمى في أرض بها  
محصول أو في بستان

فصل ١  
الجرائم التي تقع  
من الأفعال

(المخالفات المتعلقة بالموازين والمقاييس)

مادة ٣٤٣ - من وجدت عنده بلا سبب قانوني موازين أو مكاييل أو مقاييس مزورة أو غير ذلك من الآلات الغير المضبوطة المعتمدة للوزن أو الكيل أو القياس يجازى بغرامة لا تزيد عن جنيه واحد مصري أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا فضلا عن ضبط الموازين والمكاييل والمقاييس والآلات المذكورة ومصادرتها

(المخالفات المتعلقة بالاختصاص)

مادة ٣٤٤ - من ألقى بشئ احتياط قاذورات على انسان يجازى بدفع غرامة لا تزيد عن خمسين قرشا مصرياً

مادة ٣٤٥ - من ألقى عمدا أجساما صلبة أو قذورات على انسان ولم يصبه يجازى بدفع غرامة لا تتجاوز جنيتها مصرياً

مادة ٣٤٦ - يجازى بمقوبة لا تتجاوز جنيتها مصرياً من ترك أولاده الحديث السن أو المجانين الموكولين لحفظه ييمون وعرضهم بذلك للاخطار أو الاصابات

مادة ٣٤٧ - يجازى بغرامة لا تزيد عن جنيه واحد مصري أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا

أولاً - من ابتدر انسانا بسبب غير عني أو غير مشتمل على استناد عيب أو أمر معين

ثانياً - من وقعت منه مشاجرة أو تعدد وإيذاء خفيف ولم يحصل ضرب أو جرح

(المخالفات المنصوص عنها في اللوائح الخصوصية)

مادة ٣٤٨ - من خالف أحكام اللوائح العمومية أو المحلية الصادرة من جهات الادارة العمومية أو البلدية أو المحلية يجازى بالعقوبات المقررة في تلك

اللوائح بشرط أن لا تزيد عن العقوبات المقررة للمخالفات فان كانت العقوبة المقررة في اللوائح زائدة عن هذه الحدود وجب حتما انزالها اليها

فانما كانت اللائحة لاتتص عن عقوبة ما يجازى من مخالف أحكامها بدفع غرامة لا تزيد عن خمسة وعشرين قرشا مصرياً

فصل ٢  
الجرائم التي تقع  
من الأجانب

## الفصل الثاني في الجرائم التي تقع من الأجانب

### الفصل الأول

في الجنائيات والجنح الخصوصية المتعلقة بالقضاء<sup>(١)</sup>

نمرة ١٤٠  
العقوبات التي تحكم  
بها المحاكم المختلطة  
في مواد الجنائيات  
والجنح

مستخرج من قانون العقوبات المختلط<sup>(٢)</sup>

أولاً - الجنائيات والجنح التي تقع على القضاة وأعضاء قلم النائب العمومي  
ومأموري المحاكم أثناء تأدية وظائفهم أو بسببها

مادة ١ - التعدي بالاشارة أو القول أو التهديد

(١) على القضاة وأعضاء قلم النائب العمومي - الحبس من ثمانية أيام الى  
سنة أشهر - وفي أثناء الجلسة - الحبس من ستة أشهر الى سنة

(ب) على مأموري المحاكم - الغرامة من مائة قرش الى ثلاثمائة قرش

مادة ٢ الافتراء

(١) اذا كان الامر المفترى به مستوجباً لعقوبة جنائية - الحبس من سنة

الى ثلاث سنين

(١) ان هذا الجزء المستخرج من قانون العقوبات المختلط عن العقوبات المقررة للجنائيات والجنح  
التي تقع على قضاة المحاكم المختلطة أو مأموريها أو بشأن تنفيذ الاحكام أي الجنائيات والجنح المتعلقة  
بالقضاء خاصة والتي يختص النظر فيها بالمحاكم المذكورة هو ترجمة ما ورد في ملحق التقرير رقم ١٥  
فبراير سنة ١٨٧٣ الذي وضعه القومسيون الدول الذي كان شكل في الاساتة للنظر في مقترحات  
الحكومة المصرية بشأن القضاء المختلط في مواد العقوبات ولقد بين القومسيون المذكور أنواع الجنائيات  
والجنح المذكورة على هذا الوجه (راجع شرح بوريل بك على القوانين المصرية - صحيفه ٥٦ - OVI)

(٢) راجع فيما مضى الكتاب الثاني من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة

فصل ٢  
الجرائم التي تقع  
من الجانب

(ب) سائر الاحوال المتعلقة باستاد أمر غدش للناموس - المجلس من شهر  
الى ستة أشهر

(ج) اذا كان المسند هو عيب معين لا أمر حقيقي وكان ذلك في غيبة  
القاضي وبواسطة النشر - المجلس من أربع وعشرين ساعة الى شهر والغرامة  
من مائة قرش الى ثلاثمائة قرش

مادة ٣ - فعل الاذى

(أ) الضرب البسيط - المجلس من ستة أشهر الى سنتين

(ب) اذا نشأ عنه جرح أو مرض - المجلس من ستة أشهر الى سنتين

(ج) مع سبق الاصرار في هذه الحالة الأخيرة - المجلس من سنتين الى  
أربع سنين

(د) اذا نشأ عنه عجز عن الاشغال لمدة تزيد عن عشرين يوماً - المجلس من  
سنتين الى أربع سنين

(هـ) مع سبق الاصرار في هذه الحالة الأخيرة - المجلس من سنتين الى ست  
سنين

(و) اذا نشأ عنه فقد أو انفصال عضو - الاشغال الشاقة من ثلاث سنين  
الى ست سنين

(ز) مع سبق الاصرار في هذه الحالة الأخيرة - الاشغال الشاقة من ست  
سنين الى عشرين سنة

(ح) القتل عمدا بدون سبق اصرار - الاشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة

(ط) القتل مع سبق الاصرار - الاعدام (لا يحكم بالاعدام على المتهم الا اذا  
أقر أو شوهد وقت ارتكابه الجناية)

(ي) الشروع في القتل مع سبق الاصرار أو بدونه - الاشغال الشاقة من  
ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة



فصل ٢  
الجرائم التي تقع  
من الأجانب

مادة ٤ - فعل الأذى والتهديد للحصول على إجراء أمر غير حق أو منع إجراء أمر حق - السجن من سنتين إلى خمس عشرة سنة والحرمان من الحصول على كل رتبة ومن التوظيف بأية وظيفة أميرية

مادة ٥ - تجاوز الموظفين حدود وظائفهم بهذا القصد - الحبس من شهر إلى ستة أشهر . وإذا ترتب على ذلك صدور حكم ثبت عدم حقيقته من خاصمة المحكوم عليه للقضاة - الحبس من ثلاثة أشهر إلى ثمانية عشر شهرا أو النفي من ستة أشهر إلى ثلاث سنين

مادة ٦ - الشروع في الرشوة - الحبس مدة سنة والحرمان مدة ست سنين من كل رتبة أو خدمة أميرية أو مرتب أو معاش

مادة ٧ - التوصية من طرف أحد مأموري الحكومة لأحد القضاة لمنفعة أحد المتداعين - الغرامة من ١٠٠٠ قرش إلى خمسة آلاف قرش

وإذا ترتب على ذلك صدور حكم غير حق أو امتناع من الحكم - الحبس من خمسة وأربعين يوما إلى ثلاثة أشهر أو النفي من شهرين إلى ستة أشهر

ثانيا - الجنایات والجنح التي ترتكب لمنع تنفيذ الأحكام

مادة ١ - المقاومة

( أ ) المقاومة البسيطة - الحبس من عشرة أيام إلى ستة أشهر

( ب ) المقاومة بأسلحة - الحبس من ستة أشهر إلى سنتين

مادة ٢ - تجاوز الموظفين حدود وظائفهم لمنع التنفيذ - الحبس ثلاث سنين

مادة ٣ - سرقة الاوراق القضائية للفرض المذكور

( أ ) اذا كان الفاعل أحد الأفراد - الحبس من ستة أشهر إلى سنتين

( ب ) اذا كان الفاعل الحافظ للاوراق - الحبس من سنة إلى ثلاث سنين  
ودفع غرامة موازية لقيمة شهر من ماهيته

قصر ٢  
الجرائم التي تقع  
من الأجانب

(ج) اذا سرت الأوراق من الحافظين لما مع اكراههم - الاشغال الشاقة مؤقتا من ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة

مادة ٤ - فك الاختتام

(١) اذا كانت الاختتام موضوعة في مواد جنائية - الحبس من ستة أشهر الى سنة

(ب) اذا كان الفاعل هو الخفير - الحبس من سنة الى ست سنين

(ج) في باقي الاحوال - الحبس من ثمانية أيام الى ستة أشهر

(د) اذا كان الفاعل هو الخفير - الحبس من ستة أشهر الى سنة

مادة ٥ - اختلاس الاشياء المحبوزة

(١) اذا كان الفاعل غير المحبوز على أشياءه (وتعتبر هذه الحالة كالسرقة) - الحبس من ثلاثة أشهر الى سنة

(ب) اذا كان الفاعل هو نفس المحبوز على أشياءه (وتعتبر هذه الحالة كحالة من اتهم نخان) - الحبس من شهرين الى سنين ودفع غرامة توازي ربع قيمة ما يرد

مادة ٦ - هرب المسجونين

(١) اذا كان الهارب محكوما عليه بعقوبة مؤقتة فيعاقب بنصف العقوبة الاصلية فاذا كانت العقوبة الاصلية النفي فيستوفى ما يكون باقيا منها في أحد أماكن السجن

(ب) اذا كان الهارب متهما - الحبس من ستة أشهر الى سنة

(ج) اذا كانت العقوبة مؤبدة - يستبدل النفي بالسجن والسجن بالاشغال الشاقة

(د) الفعل الذي يكون المروء متربطاً عليه مباشرة - الحبس من ثمانية أيام الى ستة أشهر

فصل ٢  
الجرائم التي تقع  
من الجانب

وإذا أعطيت الى المارين أسلحة ليستعينوا بها على المروب مع الاكراه فاذا كان الفاعل لذلك المأمور بالمحافظة عليهم في مقابلة أخذه منهم هدية أو وعدهم له بشئ - الاشغال الشاقة مؤقتا وإذا كان المارب محكوما عليه بالإعدام أو بعقوبة بدنية مؤبدة غير النفي أو كان متهما بجناية تستوجب الحكم عليه بهذه العقوبة - الاشغال الشاقة مؤقتا من ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة

وإذا كان محكوما عليه أو متهما في مواد أخرى - السجن مؤقتا من ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة

(هـ) اخفاء المارين في مواد الجنائيات - الحبس من ستة أشهر الى سنتين اخفاء المارين في مواد الجحج - الحبس من شهر الى ستة أشهر

مادة ٧ - التفالس بالدليس في الاحوال المنصوص عليها في القانون - الاشغال الشاقة مؤقتا من ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة

ثالث - الجنائيات والجحج التي تنسب للقضاة وأعضاء قلم النائب العمومي ومأموري المحاكم

مادة ١ - صدور الحكم بالجور لفرض أو لعداوة

(أ) اذا ترتب على ذلك صدور حكم بعقوبة لا عمل لها - الحبس من ستة أشهر الى سنة

(ب) في سائر الاحوال الأخرى - الحرمان من كل رتبة أو وظيفة

مادة ٢ - الارتشاء - السجن المؤقت والحرمان من كل رتبة أو وظيفة ودفع غرامة توازي قيمة الهدية أو الشئ الموعود به

وإذا كان المرتشى قاضيا في المواد الجنائية - السجن لمدة أقصا خمس عشرة سنة

مادة ٣ - علم الاخبار بالشروع في الرشوة - لم ينص على هذه التهمة إلا لأنها تكني بنفسها للحاكمة اذا أخذت العطية أو سند التمهيد بها ولا يكون العقاب إلا اذا حصل الارتشاء فعلا

نصيب  
الطرائق التي  
من الأجانب.

مادة ٤ - الامتناع عن الحكم - الترامة من ٨٠٠ الى ٢٠٠٠ قرش  
مادة ٥ - معاملة الناس بالشدة والقسوة - الحبس من ثمانية أيام الى سنة  
مادة ٦ - الإلزام بدفع ما لا يلزم - السجن المؤقت من ثلاث سنين الى  
خمس عشرة سنة

مادة ٧ - الدخول في المنازل بدون اجراء الرسوم القانونية - الحبس من ستة  
اشهر الى سنة

مادة ٨ - اختلاس مال الميرى - السجن من خمس سنين الى خمس عشرة  
سنة

مادة ٩ - السجن بدون وجه قانونى - الحبس من ستة شهور الى  
ثلاث سنين

مادة ١٠ - تزوير الأحكام والأوراق - السجن من عشر سنين الى خمس  
عشرة سنة

يجوز عند قبول الظروف الموجبة للتخفيف تنزيل العقوبات كما يأتى :

الاعداد الى الأشغال الشاقة مؤقتا من ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة  
الأشغال الشاقة مؤبدا الى السجن المؤقت

الأشغال الشاقة مؤقتا أو السجن المؤبد الى الحبس مدة سنتين على الأقل

التى المؤبد الى التنى المؤقت أو الى الحبس مدة سنة على الأقل

: التنى المؤقت والسجن المؤقت والحصرمان من الرتب والوظائف والحقوق  
المدنية الى الحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنين

وفي حالة الحبس في مواد الجح يحكم بأقل المدة بل يمكن التزول الى غرامة  
قليلها خمسة قروش

## الفرع الثاني (في المخالفات)

### الفصل الرابع

#### من قانون العقوبات للحاكم المختلطة

مادة ١٤١

العقوبات التي تحكم  
بها الحاكم المختلطة  
في مواد المخالفات  
التي يرتكبها  
الاجانب

مادة ٣٣١ - يمازى بدفع غرامة من خمسة قروش الى خمسة وعشرين قرشا كل من أهمل من أصحاب اللوكاندات والخاصات في الاضاءة والتنوير مع ملزوميتهم بذلك بناء على الأوامر الصادرة من الضبطية في هذا الخصوص ومن يزعم الطريق العام بوضعه أو يتركه فيه بدون ضرورة أى شئ يضر بأمنية المرور أو يعطل عنه

ومن كان مرخصا له بوضع مهمات أو أى شئ في الجارات أو الميادين العمومية أو في عمل حفر في الحلات والشوارع المطروقة لأجل ترميم البالوعات أو جارى المياه أو غيرها من الأعمال الأخرى فأهمل ولم يجعل عليها مصباحا لانهذار المائزين ومنع وقوع أى خطر كان

ومن خالف اللوائح الصادرة من الضبطية المشتملة على الأمر بتدعيم أو هدم الأبنية المشرفة على السقوط

ومن ألقى في الطريق العام كسرات أو غيرها من الاشياء المزاحمة أو التي يحدت عنها أبنجرة مضرة بالصحة

ومن ألقى في الطريق من غير احتياط أشياء من شأنها جرح المائزين اذا وقعت عليهم

وبالجملة كل من لم يتنثل لما هو مدون في لائحة صادرة من الدائرة البلدية فيما يتعلق بحدود وظائفها <sup>(١)</sup>

(١) راجع في الباب التمهيدى من الكتاب الثانى الامر العالم الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ بعد موافقة الدول التى تحول فيه الحاكم المختلطة تحت شروط خصوصية تطبيق لوائح الضبط الصادرة من الحكومة المصرية على الاجانب أسوة للوطنين

فصل ٢  
الجرائم التي تقع  
من الإجاب

مادة ٣٣٢ - يعاقب بدفع غرامة من خمسة قروش الى خمسة وعشرين قرشاً وبالحبس من أربع وعشرين ساعة الى ثلاثة أيام

كل من أهمل في تنظيف أو اصلاح مداخل وروشته أو قرنه أو معمله الذي توجد فيه النار ومن أشعل بنيران سواربخ أو نحوها من المواد البارودية في جهة من جهات البلدة أو في محلات ينشأ فيها عن اطلاق الاشياء المذكورة خسارات ومن أطلق من داخل مدينة أو قرية بندقية أو علبة نارية أو طبنجة

مادة ٣٣٣ - يجازى بدفع غرامة من ثلاثين قرشاً ديوانياً الى مائة قرش كل من أهمل من أصحاب الخانات أو اللوكائنات أو المساكن المفروشة المعلقة للسكنى بالاجرة في قيد أسماء من يسكن عنده في دفتر متظلم أو قصر في تقديم الدفتر المذكور في الوقت المحدد الى جهة الاقتضاء

ومن يجزى خيلاً في الجهات المطروقة

ومن أطلق أحد المجانين أو الحيوانات المؤذية أو المقرسة مما كان منوطاً بالتحفظ عليه

ومن امتنع من قبول مسوكات الحكومة بالقيمة المقدرة لها

ومن امتنع أو أهمل بلا عذر مقبول أن يفعل الاطاعة أو المساعدة التي طلبت منه أو كان قادراً عليها في حالة حدوث عارض أو انقلاب أو غرق مركب أو حالة فيضان ماء أو حالة حريق أو نزول نوائب أخرى وكذا في حالة قطع الطريق أو حصول نهب أو قتل جناية أو صراخ عام

وكذلك يجازى بدفع الغرامة المذكورة من يمرض للبيع فواكه أو مأكولات أخرى مضرّة بالصحة أو فاسدة أو متعفنة ويصير اعدام هذه الاشياء الفاسدة أو رميها في البحر أو النهر

مادة ٣٣٤ - يعاقب بدفع غرامة من ثلاثين قرشاً ديوانياً الى مائة قرش وبالحبس من أربع وعشرين ساعة الى خمسة أيام

فصل ٢  
الجرائم التي تقع  
من الجانب

من رمى عمدا أحجارا أو أشياء أخر صلبة أو قاذورات على أحد ولم تصببه  
أو على بيوت أو مبان أو محيطات أو بساطين لشخص آخر  
ومن دخل في غيط مهبي\* للزراعة أو مبنود أو مستور بالزروع أو مزم منه بدون  
أن يكون له الحق في ذلك

مادة ٣٣٥ - يحازى بدفع غرامة من خمسين قرشا ديوانيا الى خمسة  
وسبعين قرشا

من أودرت عمدا ظفا لأمتعة مملوكة لآخر

ومن تسبب بعدم احتياطة في قتل أو جرح حيوانات أو مواش مملوكة لآخر  
سواء كان باطلاقة المجانين أو الحيوانات المؤذية أو المفترسة أو يجبره تلك  
الحيوانات أو المواشى على سرقة الجحرى أو باقاعها بالأحمال المفترطة الثقل وبرى  
أحجارا أو أشياء أخر صلبة أو بحفر حفرة في أى عمل كان

مادة ٣٣٦ - يعاقب بدفع غرامة من خمسين قرشا ديوانيا الى مائة قرش  
وبالحبس من ثلاثة أيام الى أسبوع

من يفعل بدون سبب لفظا أو ولولة أو غافة موجبة لتكدير راحة السكان أو  
يتزع أو يمزق عمدا الاعلانات الملصوقة بأمر الحكومة

مادة ٣٣٧ - ركذلك يحازى بدفع غرامة من خمسين قرشا ديوانيا الى  
مائة قرش

من يترك مواشى ترمى في أرض محاطة أو مزروعة أو غتوية على محصودات  
أو محصولات أو في كروم أو بساطين مملوكة لآخر

مادة ٣٣٨ - وأما من أحضر المواشى المذكورة لترعى في هذه الاماكن  
فيكون عقابه الحبس من ثلاثة أيام الى ثمانية

مادة ٣٣٩ - يحازى بدفع غرامة من خمسين قرشا ديوانيا الى مائة قرش  
من وجد عنده في حانوت أو دكان أو سويقات أو أسواق أو مواسم صنج  
أو موازين أو مكاييل أو مقاييس مزورة وكذلك من استعمل شيئا مما ذكر

مخالفة لما تنهز بالقوانين المتبعة وتضبط هذه الموازين والمكاييل والمقاييس  
المزورة بجانب الحكومة فصل ٢  
المرام التي تقع  
من الاجانب

مادة ٣٤٠ - يعاقب بالحبس من ثلاثة أيام الى أسبوع وبدفع غرامة  
من خمسين قرشا ديوانيا الى مائة قرش

من أظلم الطرق العامة أو الميادين أو مواضع التزه أو مواضع أهرمعة  
للنافع العامة أو اغتصبها

ومن فعل مشاجرة أو مشامة ليست علانية ولم تحتو على نسبة أمر معين  
وسيدنى في اللوائح التي تصدر بخصوص الحوادث الغير منصوص عليها بالبنود  
السابقة عقوبة كل مخالفة تطراً بدون أن تتجاوز حداً من حدود العقوبات المقررة  
للخالفات فان نصت تلك اللوائح على عقوبة أشد من هذه العقوبات فيصاحم  
تخفيفها بتزليها الى الحد المذكور

### قواعد عمومية

مادة ٣٤١ - اذا ظهر من أحوال القضية الواقع فيها المحاكمة ما يوجب  
حصول رافة القضية بالمحكوم عليه فالعقوبة يصير تعديلها على الوجه الآتي  
..... وفي مواد الخالفات لا يجوز أن تكون العقوبة أزيد من الحد الأدنى  
المقرر قانوناً للعقوبة المادة الحاصلة فيها المحاكمة ويجوز تخفيفها لحد غرامة تبلغ  
خمسة قروش ديوانية

نمرة ١٤١ مكررة  
في الظروف المنخفضة  
للعقوبة

راجع فيما تقدم بصيغة (٦٨٢) القانون نمرة ١٣ سنة ١٩٠٦ القاضي بمرافق أحكام المادة  
٣٣٨ من قانون العقوبات الاجل الجسد على الاجانب أسوة بالوطنين في مواد الانتقال على حالة  
مناخية المياه - والسكاليين في الطرق العمومية والتعريض على النفس واغراء الاطفال على الشهادة

(تم الكتاب الاول ويليه الكتاب الثاني)



## فہرس تاریخی

---



| سنة  | تاريخ     | موضوع  | مصدر    |
|------|-----------|--|---------|
| ١٨٦٦ | ٢٨ ابريل  | القرار الصادر بالاتفاق مع وكلاء الدول بشأن إبعاد الأجانب         | ١٣٤ ٦٥٩ |
| ١٨٧٦ | يناير     | المسألة الثانية من الامور المعلقة بالامن العام                   | ١٢١ ٦٠٤ |
| ١٨٧٦ | »         | الكتاب الثانى من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة                    | ١٣٨ ٦٦٦ |
| ١٨٧٦ | »         | الكتاب الثانى من قانون تحقيق الجنايات المختلط (فى اجراءات)       | ١٤١ ٦٩٤ |
| ١٨٧٦ | »         | المحاكم فى مواد المخالفات  | ١٤١ ٦٩٤ |
| ١٨٧٦ | »         | مستخرج من قانون العقوبات المختلط : -                             | ١٤٠ ٦٨٥ |
| ١٨٧٨ | ١٠ ديسمبر | عقوبات الجنايات والجنح الخصوصية فى القانون المختلط               | ١٤٠ ٦٨٥ |
| ١٨٨١ | ٨ يونيو   | المقوبات فى مواد المخالفات فى القانون المختلط                    | ١٤١ ٦٩١ |
| ١٨٨٢ | ٥ نوفمبر  | أمر عال بتعداد المصالح التابعة لنظارة الداخلية                   | ١ ٧٣    |
| ١٨٨٣ | ٢٠ يناير  | أمر عال بالتصريح لسكان المنصورة بتقرير رسوم اختيارية             | ٦٦ ٢٤٨  |
| ١٨٨٣ | ١٠ ابريل  | وانشاء قوميون محلى لتحسين حالة المدينة                           | ١٥ ٩٣   |
| ١٨٨٣ | ١٠ ابريل  | قرار نظارة الداخلية بمنع مستخدمى الحكومة من اعطاء                | ١٥ ٩٣   |
| ١٨٨٣ | ١٤ مايو   | اخبار للجرائد  | ١٥ ٩٣   |
| ١٨٨٣ | ١٤ يونيو  | أمر عال بشأن المعاشات الملكية التى تعطى للضباط العسكريين         | ٣٤ ١٠٩  |
| ١٨٨٣ | ٢٩ سبتمبر | الذين يؤدون خدمات ملكية  | ٨ ٨٣    |
| ١٨٨٣ | ٣١ ديسمبر | أمر عال بشأن تعيين المحافظين والمديرين (مستخرج)                  | ٨ ٨٣    |
| ١٨٨٣ | ٣١ ديسمبر | القانون النظامى المختص بتشكيل وتأليف مجالس المديرات              | ٣ ٣     |
| ١٨٨٣ | ٣١ ديسمبر | ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية                            | ٣ ٣     |
| ١٨٨٣ | ٣١ ديسمبر | قانون انتخاب أعضاء مجالس المديرات ومجلس شورى القوانين            | ٣ ٣     |
| ١٨٨٣ | ٣١ ديسمبر | والأعيان المتدوين بالجمعية العمومية                              | ٣ ٣     |
| ١٨٨٣ | ٣١ ديسمبر | أمر عال بتشكيل المجلس العمومى لطائفة الإقطاعات الأرثوذكس         | ١٠٤ ٥٠٧ |
| ١٨٨٣ | ٣١ ديسمبر | أمر عال بشأن ترتيب المحاكم الأهلية (مستخرج) : -                  | ١٠٤ ٥٠٧ |
| ١٨٨٣ | ٣١ ديسمبر | (١)المواد المختصة بتشكيل وأعمال محاكم الجنايات والجنح والمخالفات | ١١٠ ٥٧٣ |
| ١٨٨٣ | ٣١ ديسمبر | (٢)المواد الخاصة بتشكيل واختصاصات قلم النائب العمومى             | ١٢٧ ٦٢٩ |
| ١٨٨٣ | ٣١ ديسمبر | أمر عال بشأن شروط انتخاب أعضاء الجمعية العمومية (حاشية)          | ٢٠ ٢٠   |
| ١٨٨٣ | ٣١ ديسمبر | مستخرج من الأمر العالى بشأن اختصاصات المحافظين والمديرين         | ٤ ٧٧    |

| سنة  | تاريخ     | المواد   | صفحة    |
|------|-----------|--|---------|
| ١٨٨٤ | ٣٠ يونيه  | أمر عال بشأن المعاشات العسكرية التي تربط لضباط البوليس الذين أصلهم من الجيش والمعاشات الملكية التي تربط لضباط وعساكر البوليس الذين ليس أصلهم من الجيش ... .. | ٣٦ ١٠٩  |
| ١٨٨٤ | ٧ سبتمبر  | أمر عال بشأن الجزاءات التي يترتب عليها دفع ايجار الاملاك أو الاطيان (المواد المختصة بتنفيذ المحوزات بواسطة مشايخ البلاد) - حاشية ... ..                      | ٧ ١٤٩   |
| ١٨٨٥ | ٣١ مايو   | أمر عال بشأن تعيين مشايخ البلاد أو غيرهم من الموظفين لتنفيذ المحوزات الامتيازية (لائحة العمد والمشايخ) المادة ١١٠ ... ..                                     | ٤٨ ١٤٩  |
| ١٨٨٦ | ٢١ فبراير | أمر عال بشأن تعيين الموظفين والمستخدمين التابعين لنظارة الداخلية (مستخرج) ... ..   | ٧ ٨٣    |
| ١٨٨٦ | ١٧ مارس   | أمر عال بشأن مصاريف انتقال الموظفين التابعين لنظارة الداخلية ... ..  | ٢٨ ١٠٤  |
| ١٨٨٨ | ١٣ أغسطس  | أمر عال بتحديد سلطة المحافظين والمدبرين ... ..   | ٣ ٧٧    |
| ١٨٩٠ | ٥ يناير   | أمر عال بتشكيل قوميون بلدى الاسكندرية ... ..   | ٥٧ ١٧٣  |
| ١٨٩٠ | ٢٥ »      | قرار نظارة الداخلية بشأن الانتخابات لبلدية اسكندرية ... ..   | ٦٠ ١٨٩  |
| ١٨٩٠ | ٩ يونيه   | قرار نظارة الداخلية بتحديد الوقت الذي يتبدئ فيه تحصيل عوائد الاملاك التي يقررها قوميون بلدى الاسكندرية (حاشية) ... ..  | ١٨٥     |
| ١٨٩٠ | ٢١ »      | قرار مجلس بلدى الاسكندرية بتحصيل الرسوم المقررة على الحيوانات والعربات من الأجانب أسوة بالوطنيين (حاشية) ... ..  | ١٨٥     |
| ١٨٩١ | ١٦ فبراير | قرار نظارة الحفانية بشأن لجنة المراقبة القضائية (حاشية) ... ..   | ...     |
| ١٨٩١ | ٥ يوليه   | أمر عال باختصاص المدبرين بالحكم في مواد المخالفات ... ..   | ١١١ ٥٧٦ |
| ١٨٩٢ | ١٢ ديسمبر | أمر عال باختصاص محافظ النصارى بالحكم في مواد المخالفات ... ..  | ١١٢ ٥٧٦ |
| ١٨٩٣ | ٢٩ مايو   | أمر عال بشأن الاجراءات التأديبية الخاصة بموظفي البوليس ... ..  | ٢١ ٩٧   |
| ١٨٩٣ | أول يونيو | أمر عال بشأن تعيين وكلاء المحافظات والمدبريات ... ..   | ٨ ٨٣    |
| ١٨٩٣ | ٢٢ »      | أمر عال بشأن المعاشات الملكية التي تعطى لضباط البوليس الذين أصلهم من الجيش ولم يصلوا لرتبة ضابط ... ..   | ٣٧ ١١٠  |
| ١٨٩٣ | ٢٨ أكتوبر | عمليات بشأن اجراءات البوليس فيما يقع من المتهمين الأجانب ... ..  | ١٣٣ ٦٥٤ |

فهرس تاريخي

٦٩٩

| سنة  | تاريخ     | موضوع   | رقم | صفحة |
|------|-----------|---|-----|------|
| ١٨٩٣ | ٢١ نوفمبر | قرار نظارة الداخلية بتشكيل قوميونات محلية في أسبوط ودمياط والسويس (حاشية) .....                               | ٤٩٧ | ...  |
| ١٨٩٤ | ٨ »       | منشور نظارة الداخلية باختصاصات رجال ادارة الأقاليم  | ٧٧  | ٤    |
| ١٨٩٤ | ٢٣ ديسمبر | أمر حال بتعديل الذكريتو الصادر في ٢٩ مايو سنة ١٨٩٣ بشأن الاجراءات التأديبية الخاصة بموظفي البوليس .....       | ٩٨  | ٢١   |
| ١٨٩٤ | ٢٩ »      | قرار من نظارة الداخلية بتشكيل قوميونات محلية في بنها وشين الكوم وقنا (حاشية) .....                            | ٤٩٧ | ...  |
| ١٨٩٥ | ١٤ فبراير | منشور نظارة الداخلية بشأن الاجازات المستحقة التي يطلبها كبار موظفي الأقاليم .....                             | ١٠٨ | ٣١   |
| ١٨٩٥ | ١٨ »      | أمر حال بتشكيل قلم السوابق في نيابة محكمة الاستئناف الأهلية .....   | ٦٣٦ | ١٣٠  |
| ١٨٩٥ | ٢٥ »      | أمر حال بتشكيل محكمة خصوصية للحكم فيما يقع من التعدي على عساكر أو ضباط جيش الاحتلال .....                     | ٦١٨ | ١٢٤  |
| ١٨٩٥ | ٣ مارس    | منشور نظارة الداخلية بشأن اجازات موظفي الاقاليم .....   | ١٠٨ | ٣١   |
| ١٨٩٥ | ١٦ »      | قانون العمد ومشايخ البلاد .....   | ١١٧ | ٤٥   |
| ١٨٩٥ | ١٦ »      | أمر حال بشأن اعفاء العمد من دفع الأموال الأميرية .....  | ١٢٢ | ٤٦   |
| ١٨٩٥ | ١٩ »      | المنشور نمرة ١ من نظارة الداخلية بشأن المكاتب .....   | ١١٣ | ٤١   |
| ١٨٩٥ | ٢٥ »      | المنشور نمرة ٢ من نظارة الداخلية بشأن الموظفين والمكاتب واختصاصات حيات الادارة بالأقاليم وسلطة المديرين ..... | ٧٧  | ٤    |
| ١٨٩٥ | ٨ ابريل   | قرار مجلس النظار بشأن أعمال النيابة العمومية وعلاقاتها مع جهات الادارة .....                                  | ٦٣١ | ١٢٨  |
| ١٨٩٥ | ٢٠ »      | منشور نظارة الحفانية بشأن تعاون جهات القضاء والادارة في التحريات الجنائية .....                               | ١٠٤ | ٣٧   |
|      |           | في التحريات الجنائية .....  | ١٠٧ | ٣٠   |

| سنة  | تاريخ      | نمر | صفحة |
|------|------------|-----|------|
| ١٨٩٥ | ٢٢ ابريل   | ٧٨  | ٥    |
| ١٨٩٥ | » ٢٥       | ٧٨  | ٥    |
| ١٨٩٥ | ١٥ مايو    | ٦٣٣ | ١٢٨  |
| ١٨٩٥ | » ٢٣       | ١٩١ | ٦٠   |
| ١٨٩٥ | أول يولييه | ١٧٨ | ٥٧   |
| ١٨٩٥ | » »        | ١٢٢ | ٤٧   |
| ١٨٩٥ | » »        | ١٢٤ | ٤٨   |
| ١٨٩٥ | أول ديسمبر | ٤٩٧ | ...  |
| ١٨٩٥ | » ١١       | ١٠٢ | ٢٦   |
| ١٨٩٥ | » ١٩       | ١٠٤ | ٢٨   |
| ١٨٩٦ | ٤ يناير    | ١١٤ | ٤٣   |
| ١٨٩٦ | » ١٣       | ١٨٤ | ...  |
| ١٨٩٦ | » ١٣       | ١٨٧ | ٥٨   |
| ١٨٩٦ | » ١٦       | ١٠٨ | ٣٢   |
| ١٨٩٦ | » ٢١       | ٦١٥ | ١٢٣  |
| ١٨٩٦ | ٢٠ فبراير  | ٨٤  | ١٠   |

فهرس تاريخي

٧٠١

| سنة  | تاريخ     | نمر المواد | مصحفة   |
|------|-----------|------------|---|
| ١٨٩٦ | ١٢ مارس   | ١٣٣        | المنشور نمرة ٢٨ من نظارة الداخلية بشأن الملة المحددة لتقديم أوراق شوت تبعية المتهم لدولة أجنبية (راجع حاشية المادة ١٠ من تعليمات البوليس الصادرة في ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٩٣) |
| ١٨٩٦ | ٤ مايو    | ٣٨         | أمر عال بشأن تسوية معاشات ضباط الجيش المتقولين للبوليس  |
| ١٨٩٦ | ٤ »       | ١٠         | المنشور نمرة ٥٠ من نظارة الداخلية بشأن خدمة ضباط الجيش في البوليس   |
| ١٨٩٦ | ٢٢ »      | ٦٧         | قرار نظارة الداخلية بتشكيل واختصاصات مجلس على المنصورة  |
| ١٨٩٦ | ٢٧ يونيو  | ١٧         | قرار مجلس النظار بمنع مستخدمى الحكومة من شراء أو استئجار أطيان في دائرة وظائهم  |
| ١٨٩٦ | ٢٤ سبتمبر | ٣١         | المنشور نمرة ٧٩ من نظارة الداخلية بشأن الاجازات التي يطلبها كبار موظفى الاقاليم بصفة مستعجلة  |
| ١٨٩٦ | ٢٦ »      | ١٧         | قرار مجلس النظار بتعديل المادة ٢ من قرار مجلس النظار الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٦ بشأن منع مستخدمى الحكومة من شراء أو استئجار أطيان في دائرة وظائهم                      |
| ١٨٩٦ | ١٩ نوفمبر | ١٥٢        | أمر عال بالقاء مصلحة بيت المال (مستخرج) : راجع المادتين ١٠ و ٩ بشأن واجبات العمد ومشايخ الحواري في مواد التراكات والمواد ١٢١ الى ١٢٤ من لائحة العمد                     |
| ١٨٩٦ | ٢ ديسمبر  | ١٢٨        | المنشور نمرة ١٦٣٥ من نظارة الحفانية بتحديد مسؤولية رؤساء النيابة وتعيين محل اقامة كل منهم (راجع الفقرة ٢ من قرار مجلس النظار الصادر في ٨ أبريل سنة ١٨٩٥)                |
| ١٨٩٦ | ٩ »       | ٤٩٧        | قرار نظارة الداخلية بتشكيل مجلس على بمدينة الاقص (حاشية)  |
| ١٨٩٦ | ١٣ »      | ١٣٥        | المنشور نمرة ١٠٨ من نظارة الداخلية بشأن الاجراءات التي تتخذها القونصلونات في الجنايات والجرح المحالة عليها  |
| ١٨٩٧ | ١٣ يناير  | ٦٤٣        | أمر عال باعتبار ضباط خفر السواحل من ضباط الضبطية القضائية (حاشية)   |
| ١٨٩٧ | ٢٤ أبريل  | ١٢٨        | المنشور نمرة ٣٥ باعتبار الخفراء ومشايخهم من الموظفين المتوهمهم في المادة ٧ من قرار مجلس النظار الصادر في ٨ أبريل سنة ١٨٩٥   |

| سنة  | تاريخ     | محر المواد  | صفحة    |
|------|-----------|---|---------|
| ١٨٩٧ | ٢٥ مايو   | أمر عال بتشكيل مجلس بسبوه ونظامه وإجرائه فيما يختص بالمواد الجنائية                                   | ١٢٢ ٦١٣ |
| ١٨٩٧ | ١٠ يولي   | مشور نظارة الداخلية بشأن إصدار النشرة الادارية المختصة بأعمال البوليس                                 | ٤٣ ١١٤  |
| ١٨٩٧ | ٣٠ ديسمبر | أمر عال بشأن معاشات الضباط المرفوقين تأديبيا  | ٣٩ ١١٢  |
| ١٨٩٨ | ٦ فبراير  | لائحة الاجراءات الداخلية لقومسيون بلدى المنصورة   | ٦٨ ٢٥٩  |
| ١٨٩٨ | ٦ مارس    | المنشور نمرة ٢٩ من نظارة الداخلية بشأن تحرير محاضر المخالفات ضد الأجانب . راجع حاشية المادة الأولى من |         |
|      |           | التعليمات الصادرة في ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٩٣   | ١٣٣ ٦٥٤ |
| ١٨٩٨ | ٢٨ أبريل  | أمر عال بشأن اختصاص عمد البلاد في الميازعات التي لا تتجاوز قيمتها ١٠٠ قرش                             | ٤٩ ١٥٢  |
| ١٨٩٨ | ١٦ مايو   | قرار نظارة الداخلية بشأن تشكيل مجلس التأديب في محافظتي دمياط والعريش                                  | ٢٦ ١٠٣  |
| ١٨٩٩ | ٢٤ يناير  | قرار بلدية اسكندرية بتحصيل الرسم المستحق على قيمة الايجارات اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٩٩ (حاشية)     | ١٨٥     |
| ١٨٩٩ | ١٨ مارس   | امر عال باعتبار ضابط خفر السواحل في مرسى مطروح من مامورى الضبطية القضائية(حاشية)                      | ٦٤٣     |
| ١٨٩٩ | ٢١ ديسمبر | قرار نظارة الداخلية بشأن الاحوال التي يعتبر فيها عضو قوميون بلدى المنصورة مستقبلا                     | ٦٩ ٢٧٣  |
| ١٨٩٩ | ٢٨        | قرار مجلس النظار بشأن منع اعطاء الاخبار للجرائد   | ١٦ ٩٤   |
| ١٩٠٠ | ٢٣ يناير  | قرار بلدية اسكندرية بشأن تحصيل رسم على قيمة الايجارات (حاشية)   | ١٨٥     |
| ١٩٠٠ | ١٨ فبراير | قرار نظارة المالية بشأن احالة أعمال عوائد الأملاك البلدية بمدينة اسكندرية على مجلسها البلدى (حاشية)   | ١٨٥     |
| ١٩٠٠ | ٢٦ مارس   | أمر عال بتعديل الكتاب الثانى من لائحة ترتيب المحاكم المخططة في المواد الجنائية                        | ١٢١ ٦٠٤ |



فهرس تاريخى

٧٠٣

| سنة  | تاريخ     | محر   | صفحة |
|------|-----------|---|------|
| ١٩٠٠ | ٣٠ ابريل  | قرار نظارة الداخلية بشأن استعمال التليفون فى المراسلات بين البلاد   | ١٥٧  |
| ١٩٠٠ | ١٢ مايو   | أمر عال بشأن معاشات ضباط العسكرية الذين دخلوا فى خدمة الجيش قبل ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣                                 | ١٠٩  |
| ١٩٠٠ | ١١ يونيه  | أمر عال بشأن الطعن فى الانتخابات للجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين   | ٥٨   |
| ١٩٠٠ | » ٢٩      | أمر عال بشأن التجنس بالجنسية المصرية  | ٧٠   |
| ١٩٠٠ | » ٢٩      | أمر عال بشأن تشكيل حاكم فى واحات المنيا وأسيوط  | ٥٧٧  |
| ١٩٠٠ | » ٢٩      | أمر عال باعتبار مأمورى الواحات البحرية والداخلية ومعاون الواحات الخارجة من مأمورى الضبطية القضائية                | ٥٧٧  |
| ١٩٠٠ | » ٣٠      | قرار نظارتى الداخلية والحفانية بشأن المستندات الواجب تقديمها على من يريد اعتباره مصرى                             | ٧١   |
| ١٩٠٠ | ٤ سبتمبر  | أمر عال بتعديل المادة ١٠ من قانون عمد ومشايخ البلاد   | ١٢١  |
| ١٩٠٠ | ٤ ديسمبر  | قرار نظارة الداخلية بتشكيل قومسيونات محلية فى أسوان وجرجا والجيزة ومنوف (حاشية)                                   | ٤٩٧  |
| ١٩٠٠ | ٨ ديسمبر  | أمر عال بتعديل مئة الخلعة العسكرية  | ٨٥   |
| ١٩٠١ | ٩ فبراير  | المادة ٢٣ من لائحة السجون باعتبار مدبر ووكلاء مدبرى السجون الذين تتلهم النيابة من مأمورى الضبطية القضائية (حاشية) | ٦٤٣  |
| ١٩٠١ | ٢٣ مارس   | أمر عال بشأن العقوبات التأديبية (حاشية)   | ٩٦   |
| ١٩٠١ | ١٣ ابريل  | أمر عال باعتبار مفتشى الآلات البخارية من مأمورى الضبطية القضائية (حاشية)  | ٦٤٣  |
| ١٩٠١ | ١٦ مايو   | أمر عال ببيان حدود مدينة الاسكندرية (راجع المادة ١٤ من الامر العالى الصادر بتشكيل القومسيون البلدى)               | ١٧٧  |
| ١٩٠١ | ٧ أغسطس   | قرار نظارة الداخلية بشأن كيفية انتخاب نائى أبواب العقارات فى قومسيون بلدى إسكندرية                                | ١٩٥  |
| ١٩٠١ | ٢٨ أكتوبر | قرار نظارة الداخلية باستبدال مهندس التنظيم فى عضوية القومسيون البلدى بالمنصورة بياشمهندس مدن ومباني بحرى          | ٣٧٤  |

| سنة  | تاريخ     | محر | محر  |
|------|-----------|-----|--|
| ١٩٠٢ | ١٧ يناير  | ٦٤٣ | أمر عال باعتبار رؤساء أقسام ومفتشى السكة الحديد من مامورى الضبطية القضائية (حاشية) ... ..  |
| ١٩٠٢ | أول مارس  | ٥١٦ | أمر عال بتشكيل المجلس العمومى لطاقة الانجليين الوطنيين منشور نظارة الداخلية بشأن الحجر على مستخدمى الحكومة فى بيع المطبوعات ... ..                         |
| ١٩٠٢ | ١٨ مايو   | ٩٦  | أمر عال بتحويل قومسيون محلى مدينة القيوم الى قومسيون بلدى مختلط ... ..   |
| ١٩٠٢ | ٢٢ »      | ٢٧٤ | أمر عال باعتبار مهنتى بلدية الاسكندرية المنوط بمراقبة الآلات البخارية من مامورى الضبطية القضائية (حاشية) ... ..  |
| ١٩٠٢ | ١٦ يونيو  | ٦٤٣ | قرار نظارة الداخلية بشأن طرق الانتخاب والأعمال المالية بقومسيون بلدى القيوم ... ..   |
| ١٩٠٢ | ٤ أغسطس   | ٢٨١ | مستخرج من قانون القرعة العسكرية (بشأن الخدمة فى البوليس) المادة ١٣٢ من قانون القرعة العسكرية باعتبار ضباط القرعة من مامورى الضبطية القضائية (حاشية) ... .. |
| ١٩٠٢ | ٤ نوفمبر  | ٨٥  | أمر عال بشأن الغاء عوائد الدخولية وإضافة إيرادات أخرى الى قومسيون بلدى الاسكندرية ... ..   |
| ١٩٠٢ | ٢٩ »      | ١٨٨ | أمر عال بشأن معاملة المالكين المتطوعين لخدمة البوليس أسوة برجال الجيش ... ..   |
| ١٩٠٢ | ٢٢ ديسمبر | ٩٩  | قرار مجلس النظار بشأن مستخدمى الحكومة الذين يعطون أخبارا للجراند ... ..  |
| ١٩٠٣ | ٧ مايو    | ٩٣  | قرار مجلس النظار بتشكيل مجلس لأرباب الطرق ... ..   |
| ١٩٠٣ | أول يونيو | ٥٢٩ | أمر عال باعتبار مفتشى وكلاء مفتشى بيطرية مصلحة الصحة من مامورى الضبطية القضائية (حاشية) ... ..   |
| ١٩٠٣ | ٢٦ »      | ٦٤٣ | ملخص منشور مجلس النظار بمنع موظفى الحكومة من التداخل فى الاكتتابات العمومية والخصومية ... ..   |
| ١٩٠٣ | ٢٦ »      | ٩٧  | القانون نمرة ٩ بشأن تعيين عمد ومشايخ البلاد (حاشية) ... ..   |
| ١٩٠٣ | ٣ أغسطس   | ١١٧ |  |

| سنة  | تاريخ     | نمر<br>المراد | محتوى  |
|------|-----------|---------------|--|
| ١٩٠٣ | ٩ نوفمبر  |               | قرار نظارة الداخلية بتعديل تشكيل مجلس التأديب بديوان عموم  |
|      |           | ٢٦            | النظارة ... ..   |
| ١٩٠٣ | ٨ ديسمبر  | ٧٣            | لائحة الاجراءات الداخلية لقومسيون بلدى مدينة الفيوم ...    |
| ١٩٠٤ | ٩ يناير   |               | القانون نمرة ١ بشأن المحلات العمومية (راجع المادة ٢٠ منها  |
|      |           | ١٣٣           | بشأن دخول البوليس فى هذه المحلات فى أحوال معينة) ...       |
| ١٩٠٤ | ١٣ فبراير |               | قرار من نظارة الداخلية باعتماد لائحة انتخاب تجار الواردات  |
|      |           | ٦٢            | فى قومسيون بلدى اسكندرية ... ..                            |
| ١٩٠٤ | ١٤ »      |               | القانون نمرة ٥ بتعديل ذكرى ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ (الخلاص       |
|      |           | ١١٠           | بتشكيل المحاكم الاهلية ... ..                              |
| ١٩٠٤ | ١٤ »      | ١١٤           | القانون نمرة ٨ بإنشاء محاكم المراكز ... ..                 |
| ١٩٠٤ | ١٤ »      |               | القانون نمرة ٤ بالمواقة على قانون تحقيق الجنائيات الأهلى   |
|      |           | ١٣٢           | الجديد (فى الضبطية القضائية والتحقيق) ... ..               |
| ١٩٠٤ | ١٤ »      |               | القانون نمرة ٣ بالمواقة على قانون العقوبات الأهلى الجديد   |
|      |           | ١٣٩           | (فى المخالفات) ... ..                                      |
| ١٩٠٤ | ١٧ »      |               | قرار قومسيون بلدى الاسكندرية باعفاء المستأجرين الذين       |
|      |           |               | يدفعون ايجارا يقل عن ٥ جنيهات من ضريبة الاثتين             |
|      |           | ١٨٥           | فى المسألة (حاشية) ... ..                                  |
| ١٩٠٤ | ٢٧ أبريل  | ١١٥           | قرار نظارة الحفانية بشأن الاجراءات أمام محاكم المراكز ...  |
| ١٩٠٤ | ٢٧ يونيو  | ٦٤            | قرار نظارة الداخلية بتشكيل مأمورية بلدية اسكندرية ...      |
| ١٩٠٤ | ١٣ ديسمبر |               | القانون نمرة ٢١ باضبار عمد ومشايخ البلاد مستعفين اذا قبلوا |
|      |           | ٥٠            | وظيفة عضو فى مجلس شورى القوانين أوفى الجمعية العمومية      |
| ١٩٠٤ | ٢٠ »      |               | قرار نظارة الحفانية بتعديل القرار الصادر فى ٢٧ أبريل       |
|      |           | ١١٥           | سنة ١٩٠٤ بشأن الاجراءات أمام محاكم المراكز ... ..          |
| ١٩٠٥ | ١٢ يناير  | ١١٨           | القانون نمرة ٤ بتشكيل محاكم الجنائيات ... ..               |

| تاريخ          | س  |
|----------------|--|
| ١٢ يناير ١٩٠٥  | القانون نمرة ٥ بتعديل ذكرى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ انخاص             |
| » ١٣ ١٩٠٥      | بتشكيل المحاكم الاهلية   |
| » ١٥ ١٩٠٥      | القانون نمرة ٦ بتعديل المادة ٤٥ من قانون تحقيق الجنايات الاهلى |
| » ١٨ ١٩٠٥      | قرار نظارة الحفانية بتعين أيام جلسات محاكم المراكز (حاشية)     |
| ٢٧ فبراير ١٩٠٥ | قرار نظارة الحفانية بشأن تشكيل مجالس تأديب كتبة محاكم المراكز  |
| » ٢٨ ١٩٠٥      | المادة ٧ من القانون نمرة ٩ باعتبار موظفى وعمال الجمارك         |
| » ٢٨ ١٩٠٥      | من مأمورى الضبطية القضائية (حاشية)                             |
| » ٢٨ ١٩٠٥      | قرار نظارة الحفانية بتعين جلسة يومية بمصر والاسكندرية لقضايا   |
| » ٢٨ ١٩٠٥      | الجنح والمخالفات الداخلة ضمن اختصاص محاكم المراكز (حاشية)      |
| » ٢٨ ١٩٠٥      | قرار نظارة الحفانية بتعين جلسة أسبوعية بمحكمة طابدين الجزئية   |
| » ٢٨ ١٩٠٥      | بمصر لمحكمة المجرمين الاحداث (حاشية)                           |
| ١٧ ابريل ١٩٠٥  | أمر طل بالحاق الدفترخانة المصرية بنظارة المالية (حاشية)        |
| ٨ مايو ١٩٠٥    | قرار نظارة الحفانية بتعين جلسة أسبوعية بمحكمة المنشية الجزئية  |
| ٥ يونيه ١٩٠٥   | بالاسكندرية لمحكمة المجرمين الاحداث (حاشية)                    |
| » ٧ ١٩٠٥       | القانون نمرة ٢٠ بتحويل قومسيون محلى طنطا الى قومسيون           |
| » ١٢ ١٩٠٥      | بلدى مختلط   |
| » ٢٠ ١٩٠٥      | قرار نظارة الداخلية بتعديل لائحة انتخاب نواب الواردات          |
| » ٢٠ ١٩٠٥      | في قومسيون بلدى اسكندرية                                       |
| » ٢٠ ١٩٠٥      | قرار قومسيون بلدى اسكندرية الحاوى للائحة اجراءات الداخلية      |
| » ٢٠ ١٩٠٥      | قرار نظارة الداخلية بشأن الانتخابات والاعمال المالية           |
| » ٢٠ ١٩٠٥      | بقومسيون بلدى طنطا   |
| ١١ أغسطس ١٩٠٥  | القانون نمرة ٢٣ بتحويل قومسيون محلى الزقازيق الى قومسيون       |
| » ١٥ ١٩٠٥      | بلدى مختلط   |
| » ١٦ ١٩٠٥      | قرار قومسيون بلدى طنطا الشامل للائحة الداخلية                  |
| » ١٦ ١٩٠٥      | لائحة بيوت القاهرة (المادة ٢٣) التى تجيز دخول رجال             |
| » ١٦ ١٩٠٥      | البوليس فيها فى احوال معينة                                    |

فهرس تاريخى

٧٠٧

| سنة  | تاريخ     | محر | محر |
|------|-----------|-----|-----|
| ١٩٠٥ | ١٨ نوفمبر | ١٠٦ | ٥٢٣ |
|      |           | ٧٨  | ٣٢٢ |
| ١٩٠٥ | ٢٢ »      | ٧٨  | ٣٢٢ |
| ١٩٠٥ | ٢٤ ديسمبر | ٧٨  | ٣٢٢ |
| ١٩٠٥ | ٢٨ »      | ٧٨  | ٣٢٢ |
| ١٩٠٦ | ٧ يناير   | ٧٨  | ٣٢٢ |
| ١٩٠٦ | ٢٦ فبراير | ٧٨  | ٣٢٢ |
| ١٩٠٦ | ١٩ مارس   | ٧٨  | ٣٢٢ |
| ١٩٠٦ | ٢٩ »      | ٧٨  | ٣٢٢ |
| ١٩٠٦ | ٩ أبريل   | ٧٨  | ٣٢٢ |
| ١٩٠٦ | ٨ مايو    | ٧٨  | ٣٢٢ |
| ١٩٠٦ | ١٢ »      | ٧٨  | ٣٢٢ |
| ١٩٠٦ | ٢ يوليو   | ٧٨  | ٣٢٢ |
| ١٩٠٦ | ٢٥ »      | ٧٨  | ٣٢٢ |
| ١٩٠٦ | ٢٥ »      | ٧٨  | ٣٢٢ |
| ١٩٠٦ | ٢ أغسطس   | ٧٨  | ٣٢٢ |

| سنة  | تاريخ     | محر | محر |
|------|-----------|-----|-----|
| ١٩٠٦ | ٢ أغسطس   | ٦٨٢ | ١٣٩ |
| ١٩٠٦ | ٩ »       | ٣٦٢ | ٨٤  |
| ١٩٠٦ | ٢٦ »      | ٣٦٦ | ٨٥  |
| ١٩٠٦ | ٣٠ »      | ٦٤٣ | ... |
| ١٩٠٦ | ١٠ نوفمبر | ١١١ | ... |
| ١٩٠٦ | ٢٤ ديسمبر | ٦٠٥ | ١٢١ |
| ١٩٠٧ | ١٥ يناير  | ٤٩٧ | ... |
| ١٩٠٧ | ٢٤ مارس   | ٢٥٣ | ٦٧  |
| ١٩٠٧ | ٢ مايو    | ٥٨٠ | ١١٤ |
| ١٩٠٧ | ٢ »       | ٦٤٣ | ... |
| ١٩٠٧ | ١٧ يونيو  | ١٧٢ | ٥٦  |
| ١٩٠٧ | ٣٠ »      | ٦١٩ | ١٢٥ |
| ١٩٠٧ | ١٤ أكتوبر | ٦٦٥ | ١٣٦ |
| ١٩٠٧ | ١٢ نوفمبر | ٦٢  | ... |
| ١٩٠٧ | ١٦ ديسمبر | ٦٦  | ... |
| ١٩٠٧ | ١٦ »      | ٦٧  | ... |

فهرس تاريخي

٧٠٩

| تاريخ          | سنة  | نوع الوثيقة   |
|----------------|------|---|
| ١١ يناير ١٩٠٨  | ١٩٠٨ | قرار نظارة الداخلية بتشكيل قومسيونات محلية في منيا القمح وأبو تيج (حاشية) ... ٤٩٧   |
| ١٣ مايو ١٩٠٨   | ١٩٠٨ | قرار نظارة الداخلية بتشكيل قومسيون محلي في المطرية دقهلية (حاشية) ... ٤٩٧   |
| ١١ يوليو ١٩٠٨  | ١٩٠٨ | القانون نمرة ٥ بشأن تخصيص سجن للجرمين المعتادين على الاجرام (حاشية) ... ٦٧٧   |
| ٢٦ أغسطس ١٩٠٨  | ١٩٠٨ | القانون نمرة ٦ بإعفاء العربان من الخدمة العسكرية ... ١٦٣  |
| ١٣ ديسمبر ١٩٠٨ | ١٩٠٨ | منشور نظارة الداخلية نمرة ٧٤ بشأن واجبات المديرين والمحافظين في مسائل الأمن العام (مستخرج) ... ٨٠                                       |
| ٣١ » ١٩٠٨      | ١٩٠٨ | أمر عال بتحويل ناظر الداخلية الحق في تعيين بدل لوكيل نظارة الداخلية وقت غيابه ... ٨٤  |
| ٣١/٢٨ ١٩٠٨     | ١٩٠٨ | أوامر إدارية من نظارة الداخلية باختصاصات ديوان العموم ... ٧٤  |
| ٣١ » ١٩٠٨      | ١٩٠٨ | القانون نمرة ٨ بتعديل الامر العالي بشأن مجلس الاقباط الارثوذكس العمومي ... ٥٠٨  |
| ١٠ يناير ١٩٠٩  | ١٩٠٩ | أمر إداري من نظارة الداخلية بشأن ديوان العموم ... ٧٤  |
| ١٦ » ١٩٠٩      | ١٩٠٩ | » » » » » » » » (حاشية) ... ٧٥  |
| ١٦ » ١٩٠٩      | ١٩٠٩ | قرار نظارة الداخلية بتشكيل قومسيونات محلية في تلا وبيا (حاشية) ... ٤٩٧  |
| ١٣ فبراير ١٩٠٩ | ١٩٠٩ | أوامر إدارية من نظارة الداخلية بشأن ديوان العموم ... ٧٤   |
| ٣ مارس ١٩٠٩    | ١٩٠٩ | القانون نمرة ٣ بتعديل القانون النظمي وجعل جلسات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية علنية (المادتان ٣٩ و ٣٨ من القانون النظمي) ... ١٦١ |
| ٢٧ يونيو ١٩٠٩  | ١٩٠٩ | قرار نظارة الداخلية بالموافقة على لائحة انتخاب مندوب تجار الصابرات لقومسيون بلدى الاسكندرية ... ٢٠٥                                     |
| ٥ يوليو ١٩٠٩   | ١٩٠٩ | القانون نمرة ١٨ بتعديل المادة ٣٦ من القانون النظمي ... ١٥   |
| ١١ » ١٩٠٩      | ١٩٠٩ | القانون نمرة ١٩ بشأن تعيين وتاديب الخفراء ... ١٠٩٩  |

فهرس تاريخي

١٩٠١

| رقم<br>المراد | تاريخ | ملاحظات   |
|---------------|-------|---|
| ٤٩٥           | ١٠٣   | قرار نظارة الداخلية بالناء القومسيون العالي وتشكيل لجنة استشارية للقومسيونات البلدية والمحلية                                       |
| ٤٩٦           | ١٠٤   | قرار نظارة الداخلية الحاوي للأشعة الاساسية للقومسيونات المحلية  |
| ٤٩٧           | ...   | قرار نظارة الداخلية بمحل قومسيون لبمس المحلي (حاشية)  |
| ٤             | ...   | القانون نمرة ٢٢ بتعديل القانون النظامي  |
| ٢٣            | ...   | قرار نظارة الداخلية الحاوي للأشعة سير أعمال مجالس المديرات  |
| ١٦٤           | ٥٣    | القانون نمرة ١ بتعديل القانون نمرة ٦ سنة ١٩٠٨ بشأن اطفاء العربان من الخدمة العسكرية   |
| ٣١            | ...   | الأشعة الداخلية لمجلس شورى القوانين   |
| ٧٢            | ...   | أمر اداري بالحاق ادارة محاسبة نظارة الداخلية بإدارة عموم الحسابات بالمالية (حاشية)  |
| ٧٤            | ٢     | أوامر ادارية من نظارة الداخلية بشأن ديوان العموم  |
| ٤٥            | ...   | الأشعة الداخلية للمجعية العمومية  |
| ٥٧٣           | ...   | أمر عال بالناء المحكمة الخصوصية في العريش (حاشية)   |
| ٥٧٣           | ...   | قرار نظارة الحفانية بتشكيل محكمة جزئية في العريش (حاشية)  |
| ١٠٩           | ...   | قرار مجلس النظار بشأن الموظفين الذين أصلهم من الجيش (حاشية)   |
| ٥٩٧           | ١١٩   | القانون نمرة ٢٧ بشأن رفع الدعوى العمومية في المخالفات ضد قانون المطبوعات أمام محكمة الجنايات  |
| ١٠٠           | ٢٤    | قرار نظارة الداخلية بشأن العقوبات التأديبية التي يمكن توقيعها على مستخدمي القومسيونات البلدية المختلطة خلاف قومسيون بلدى الاسكندرية |
| ١٠١           | ٢٥    | قرار نظارة الداخلية بشأن العقوبات التأديبية التي يمكن توقيعها على مستخدمي المجالس المحلية   |
| ٣٧٦           | ٨٦    | القانون نمرة ٣٣ بتشكيل قومسيون بلدى مختلط في المحلة الكبرى  |



| تاريخ | موضوع     | رقم المادة  | تاريخ   |
|-------|-----------|---|---------|
| ١٩١٠  | ٢٧ أكتوبر | قرار مجلس النظار باضافة فقرة الى المادة ٣ من لائحة مجلس مشايخ الطرق                                 | ١٠٧ ٥٣٠ |
| ١٩١١  | ٢ يناير   | القانون نمرة ١ بتشكيل قوميون بلدى مختلط في بورسعيد  | ٨٩ ٣٩٨  |
| ١٩١١  | ١٢ »      | القانون نمرة ٢ بشأن الشروط التي على مندوبى مركزى الدر وأسوان في مجلس مديرية أسوان استيفائها (حاشية) | ١٢      |
| ١٩١١  | ٢٥ »      | قرار نظارة الداخلية بشأن الانتخابات والأعمال المالية في قوميون بلدى بورسعيد                         | ٩٠ ٤٠٥  |
| ١٩١١  | ٢٥ »      | قرار مجلس النظار بشأن الانعام بالرتب والنياشين  | ٤٤ ١١٥  |
| ١٩١١  | ٣١ »      | قرار نظارة الداخلية بشأن الانتخابات والأعمال المالية في قوميون بلدى المحلة الكبرى                   | ٨٧ ٣٨٢  |
| ١٩١١  | ٣ أبريل   | أمر ادارى من نظارة الداخلية بشأن ديوان العموم   | ٢ ٧٤    |
| ١٩١١  | ١٩ »      | القانون نمرة ٦ بتشكيل قوميون بلدى مختلط في المنيا   | ٩٢ ٤٢٠  |
| ١٩١١  | ١٩ أبريل  | القانون نمرة ٧ بتشكيل قوميون بلدى مختلط في ميت غمر  | ٩٤ ٤٣٤  |
| ١٩١١  | ٢٠ »      | قرار قوميون بلدى المحلة الكبرى الشامل للأئحة الداخلية   | ٨٨ ٣٨٩  |
| ١٩١١  | ٣ مايو    | أمر ادارى من نظارة الداخلية بشأن ديوان العموم   | ٢ ٧٤    |
| ١٩١١  | ١٠ »      | قرار نظارة الداخلية بشأن الانتخابات والأعمال المالية في قوميون بلدى المنيا                          | ٩٣ ٤٢٧  |
| ١٩١١  | ١٠ »      | قرار نظارة الداخلية بشأن الانتخابات والأعمال المالية في قوميون بلدى ميت غمر                         | ٩٥ ٤٤١  |
| ١٩١١  | ١٣ »      | القانون نمرة ١٠ بشأن الجامع الأزهر والمعاهد الدينية الاسلامية                                       | ١٠٨ ٥٣٢ |
| ١٩١١  | ٢٦ »      | قرار قوميون بلدى بورسعيد الشامل للأئحة الداخلية   | ٩٤ ٤١١  |
| ١٩١١  | أول يوليو | قرار مجلس النظار بشأن مصاريف سفر وانتقال ضباط ورجال البوليس   | ٢٩ ١٠٥  |
| ١٩١١  | » »       | القانون نمرة ١٥ بشأن نظام شبه جزيرة سيناء الادارى والقضائى  | ١٢٦ ٦٢١ |
| ١٩١١  | ٣٠ أغسطس  | قرار نظارة الحرية باعتبار بعض موظفى شبه جزيرة سيناء من مأمورى الضبطية القضائية (حاشية)              | ٦٤٣     |

| سنة  | تاريخ     | موضوع   | نمر | صفحة |
|------|-----------|---|-----|------|
| ١٩١١ | ٢ أكتوبر  | قرار نظارة الحفانية بشأن قلم السوابق...                     | ١٣١ | ٦٣٦  |
| ١٩١١ | ٨ نوفمبر  | قرار مجلس النظار بشأن مصاريف سفر وانتقال صولات              |     |      |
| ١٩١١ | ١١ »      | البوليس...  | ٢٩  | ١٠٥  |
| ١٩١١ | ١١ »      | القانون نمرة ١٨ بتشكيل قومسيون بلدى مختلط في كفر الزيات     | ٩٦  | ٤٤٨  |
| ١٩١١ | ١١ »      | القانون نمرة ١٩ بتشكيل قومسيون بلدى مختلط في زفتى           | ٩٨  | ٤٦١  |
| ١٩١١ | ٢٠ نوفمبر | قرار نظارة الداخلية بشأن الانتخابات والأعمال المالية        |     |      |
| ١٩١١ | ٢٠ »      | في قومسيون بلدى كفر الزيات                                  | ٩٧  | ٤٥٥  |
| ١٩١١ | ٢٠ »      | قرار نظارة الداخلية بشأن الانتخابات والأعمال المالية        |     |      |
| ١٩١١ | ٢٧ »      | في قومسيون بلدى زفتى  | ٩٩  | ٤٦٧  |
| ١٩١١ | ١٠ ديسمبر | القانون نمرة ٢١ بتشكيل قومسيون بلدى مختلط في حلوان          | ١٠١ | ٤٨٢  |
| ١٩١٢ | ٢٨ يناير  | قرار نظارة الداخلية بشأن الانتخابات والأعمال المالية        |     |      |
| ١٩١٢ | ٢٨ يناير  | في قومسيون بلدى حلوان                                       | ١٠٢ | ٤٨٩  |
| ١٩١٢ | ٢٨ يناير  | قرار نظارة الداخلية بتشكيل قومسيونات محلية في البلينا       |     |      |
| ١٩١٢ | ٢٨ يناير  | وبطاس (حاشية)   |     | ٤٩٧  |
| ١٩١٢ | ١٢ فبراير | القانون نمرة ٣ بتعديل اللائحة الأساسية للجلس العمومى لطائفة |     | ٥٠٧  |
| ١٩١٢ | ٢٦ مارس   | الاقباط الارثوذكس   | ١٠٤ | ٤٧٣  |
| ١٩١٢ | ٢٢ مايو   | قرار قومسيون بلدى زفتى الشامل للامتحه الداخلية              | ١٠٠ | ٢٤٥  |
| ١٩١٢ | ٢٩ »      | قرار مجلس بلدى الاسكندرية بتعديل قراره الصادر في ١٢         | ٦٥  | ٢٤٥  |
| ١٩١٢ | ٢٩ »      | يونيو سنة ١٩٠٥  |     | ٧٦   |
| ١٩١٢ | ٨ يونيو   | أمر احدى من نظارة الداخلية بشأن ديوان العموم                | ٢   | ٥٩٨  |
| ١٩١٢ | ١٢ »      | القانون نمرة ٨ بشأن محاكم الأخطاط                           | ١٢٠ | ١١٢  |
| ١٩١٢ | ١٢ »      | القانون نمرة ١٦ يجوز احالة ضباط البوليس على الاستبداد       | ٤٠  | ١١٢  |
| ١٩١٢ | ١٢ »      | القانون نمرة ١٢ بتعيين الأمناء والمفتشين والمفتشين التوائى  |     |      |
| ١٩١٢ | ٢٧ »      | بمصلحة الآثار من مأمورى الضبطية القضائية (حاشية)            |     | ٦٤٣  |
| ١٩١٢ | ٢٧ »      | قرار نظارة الداخلية بتعديل قرارها الصادر في ٢٧ يونيو        |     | ٢١٠  |
| ١٩٠٤ |           | سنة ١٩٠٤ بشأن تشكيل المأمورية ببلدية الاسكندرية             | ٦٤  | ٢١٠  |

فهرس تاريخى

٧١٣

| سنة  | تاريخ     | موضوع   | المرجع  |
|------|-----------|---|---------|
| ١٩١٢ | ١٨ يوليو  | القانون نمرة ٢٢ انخااص بنظام مدرسة البوليس والادارة ...   | ٨٧ ١٤   |
| ١٩١٢ | ٢٨ نوفمبر | أمر عال بتعديل المادة ٥ من قانون العمد والمشايخ ...   | ١١٩ ٤٥  |
| ١٩١٢ | ١٤ ديسمبر | أمر عال بابلاغ مبلغ سلفة بلدية الاسكندرية الى مليون جنيه (حاشية) ...                            | ١٨٢ ... |
| ١٩١٣ | ٢٩ يناير  | أمر ادارى من نظارة الداخلية بشأن ديوان العموم ...   | ٧٥ ٢    |
| ١٩١٣ | ٤ فبراير  | قرار نظارة الداخلية بشأن تشكيل قومسيونات عملية فى طلفا وشربين وفوه وكفر الشيخ وادفو (حاشية) ... | ٤٩٧ ... |
| ١٩١٣ | ١٥ مايو   | القانون نمرة ٢٤ بتعديل الأمر العالى الصادر فى ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ بشأن تشكيل المحاكم الاهلية ...  | ٥٧٣ ١١٠ |
| ١٩١٣ | ١٥ »      | القانون نمرة ٩ بتعديل القانون نمرة ٨ سنة ١٩١٢ بشأن محاكم الأخطاء ...                            | ٥٩٩ ١٢٠ |









Bibliotheca Alexandrina



0431185